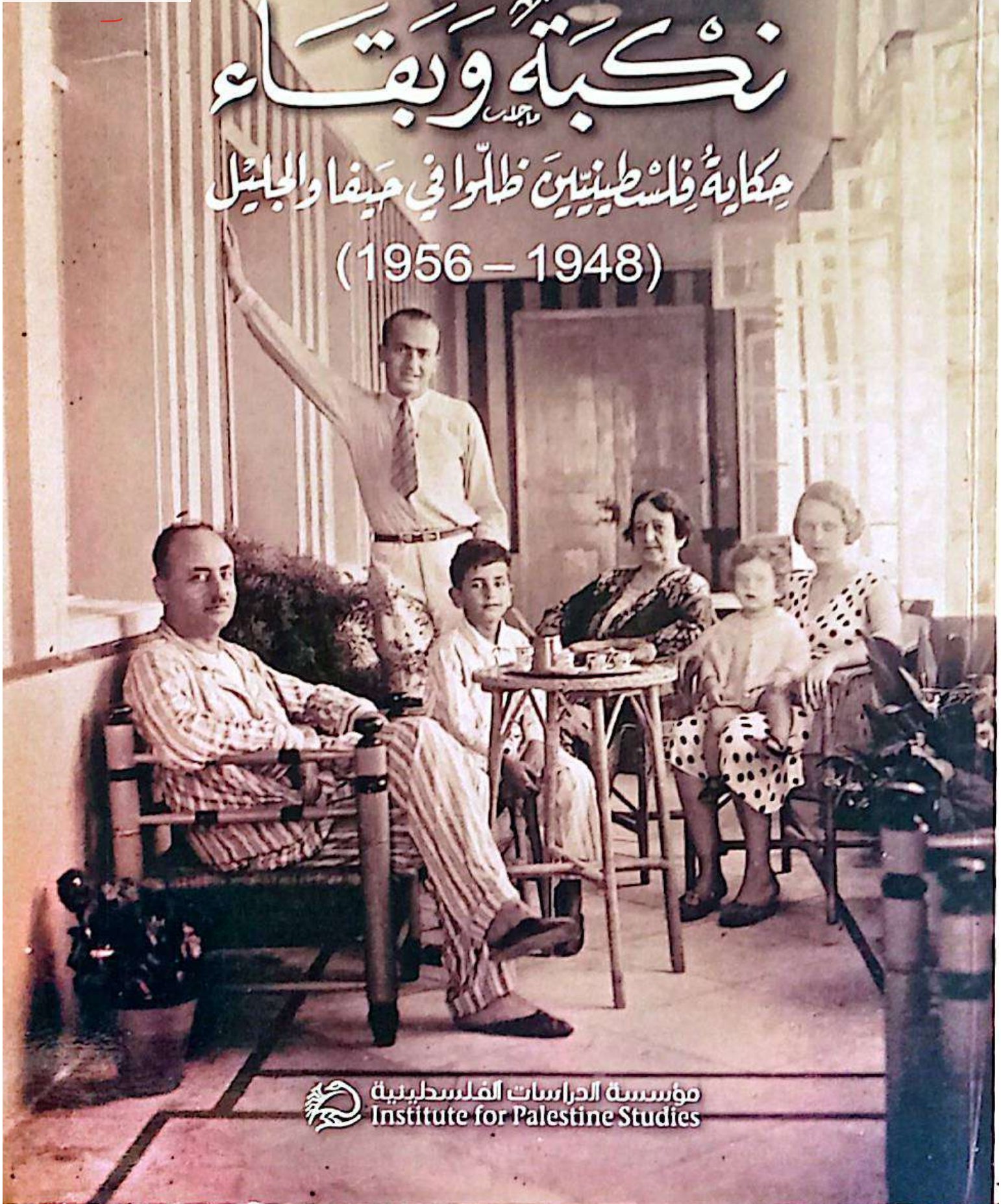




عادل منّاع

# نكبة وبقاء

مكارة فلسطينيين ظلوا في حيفا والجليل  
(1948 – 1956)



مؤسسة الدراسات الفلسطينية  
Institute for Palestine Studies



## مؤسسة الدراسات الفلسطينية

مؤسسة عربية مستقلة تأسست عام 1963 غايتها البحث العلمي حول مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني. وليس للمؤسسة أي ارتباط حكومي أو تنظيمي، وهي هيئة لا تتوخى الربح التجاري. وتعتبر دراسات المؤسسة عن آراء مؤلفيها، وهي لا تعكس بالضرورة رأي المؤسسة أو وجهة نظرها.

شارع أنيس النصولي - متفرع من شارع فردان

ص. ب. 7164 - 11

الرمز البريدي: 1107 2230

بيروت - لبنان

هاتف: 00961-1-804959. فاكس: 00961-1-814193

هاتف/ فاكس: 00961-1-868387

E-mail: [ipsbeirut@palestine-studies.org](mailto:ipsbeirut@palestine-studies.org)

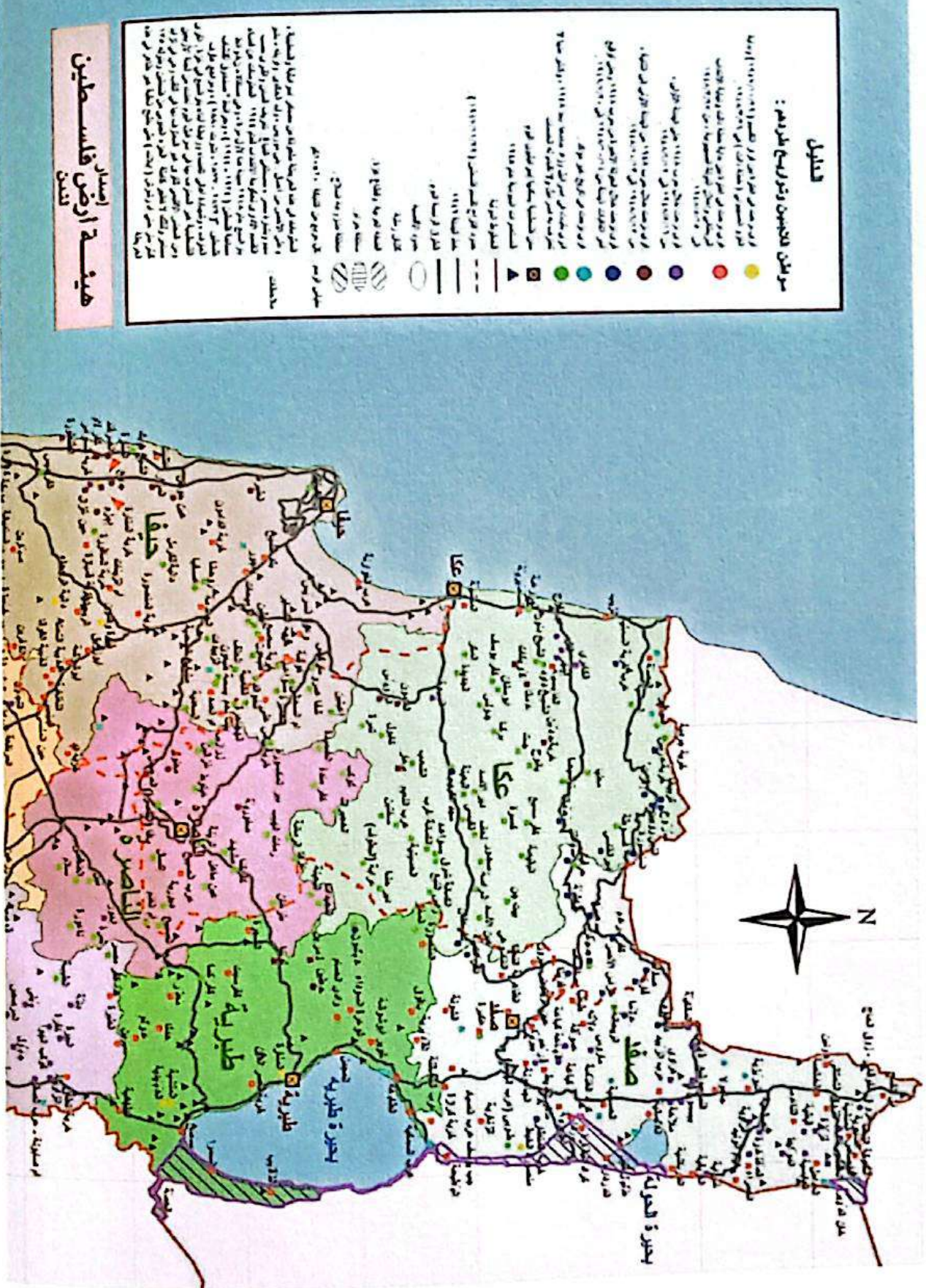
<http://www.palestine-studies.org>



يَسْرُ مُؤَسَّسَةِ الدِّرَاسَاتِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ  
أَنْ تُعَرِّبَ عَنْ بَالِغِ تَقْدِيرِهَا وَشُكْرِهَا  
لِلْمُهَنْدِسِ سَمِيرِ نَعِيمِ عَبْدِ الْهَادِي  
عَلَى تَقْدِيمِهِ مِثْلَ مَنْحَةٍ أَنْحَتْ إِصْدَارُ هَذَا الْكِتَابِ



# النكبة 1948 - شمال فلسطين





نُكْبَةُ وَبَقَاءِ  
حِكَايَةُ فِلَسْطِينِيِّينَ ظَلُّوا فِي حَيَاةِ وَالْمَجْلِسِ  
(1948 – 1956)

عَادِلَ مَنَاعَ



مُؤَسَّسَةُ الدِّرَاسَاتِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ  
Institute for Palestine Studies



## المحتويات

شكر	1
مدخل: في البدء كانت الحكاية	3
أولاً: نحن واليهود	8
ثانياً: بين الذاكرة والتاريخ	10
مقدمة: حكاية نكبة وبقاء	17
أولاً: جديد هذا الكتاب	17
ثانياً: مَنْ هم الفلسطينيون الباقون	24
ثالثاً: اهتمام ضئيل بأحوال الفلسطينيين في الداخل	29
رابعاً: هيكل الكتاب ومحتوياته	36
خامساً: منهج البحث ومصادره	39
الفصل الأول: النكبة ومعانيها المتعددة سنة 1948	49
أولاً: النكبة في نظر النخب العربية	49
ثانياً: بدايات النكبة	54
ثالثاً: الخطة دالت وبداية الهزيمة العربية في نيسان/ أبريل 1948	62
رابعاً: النكبة كما رآها سكان الجليل وجربوها	69
خامساً: سر بقاء الناصرة ونجاتها من الدمار	74
سادساً: أوضاع الجليل خلال فترة الهدنة (صيف - خريف 1948)	83
الفصل الثاني: إتمام احتلال الجليل في عملية حيرام	97
أولاً: الجليل عشية إتمام احتلاله	97
ثانياً: الجبهة الغربية من جيب الجليل	100
ثالثاً: المذبحة وطررد السكان في عيلبون	109



115	رابعاً: أعمال القتل والتهجير في قرى أخرى
122	خامساً: مذبحة مجد الكروم وتبعاتها
128	سادساً: مصير سكان قرى الشريط الحدودي
131	خلاصة: الباقون في أواخر سنة 1948

## 145 ..... الفصل الثالث: الشيوعيون العرب ما بين النكبة والاستقلال

145	مدخل
149	أولاً: الدروز الباقون الأوائل
152	ثانياً: المعسكر الشيوعي ونكبة فلسطين
157	ثالثاً: موقف العصبة من الصهيونية وقرار التقسيم
160	رابعاً: تحول العصبة من قبول التقسيم إلى دعم الدولة اليهودية
166	خامساً: شركاء في إقامة الدولة اليهودية؟
169	سادساً: بداية تزعم الشيوعيين الأقلية العربية في إسرائيل
174	سابعاً: من عصبة التحرر إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي
180	ثامناً: «شركاء» في انتصار إسرائيل ودعايتها
186	خلاصة

## 197 ..... الفصل الرابع: استمرار التهجير بعد صمت المدافع

201	أولاً: إغلاق أبواب العودة وطرده «المتسللين»
206	ثانياً: الطرد بالجملة: مجد الكروم مثلاً
213	ثالثاً: دروب آلام التهجير والعودة
218	رابعاً: حكاية قرية شَعْب المميّزة
226	خامساً: استمرار التهجير باسم الأمن ومحاربة «المتسللين»
231	سادساً: استنكار التهجير ومقاومته
236	خلاصة

## 247 ..... الفصل الخامس: حكايات أشخاص وحكايات قرى

248	أولاً: نقل المثلث الصغير إلى سيطرة إسرائيل
254	ثانياً: عودة أهالي عيلبون وعيلوط وكفر قرع

264	ثالثاً: «الغائبون الحاضرون» كالأجثين في بلدهم
269	رابعاً: حكاية «الأسير» عودة الأشهب ورفاقه
274	خامساً: عودة المحامي خليل توما عبود المميزة
278	سادساً: ما بين الروتين القمعي والأحداث المروعة
285	سابعاً: مذبحة كفر قاسم سنة 1956: نقطة تحول؟
288	خلاصة
297	الفصل السادس: صراع البقاء بين السياسة وجهاز القضاء
297	أولاً: في ظل «ديمقراطية» الحكم العسكري
300	ثانياً: حكايات من يافا
304	ثالثاً: حكاية الحاج أحمد أبو لبن «الكافكاوية»
308	رابعاً: عودة فخري جداي
311	خامساً: محنة المحامي صبحي الأيوبي ورحيله عن يافا
314	سادساً: المحامي الياس كوسا: مؤسسة قوامها شخص واحد
320	سابعاً: القانون في خدمة سياسة القمع
326	ثامناً: محكمة العدل العليا: ساحة أخرى لنضال الباقين
333	تاسعاً: اختبار الولاء: محاولة تجنيد الباقين في الجيش
345	الفصل السابع: الانتخابات البرلمانية والسلوك السياسي
345	أولاً: بين المعركة العسكرية ومعركة الانتخابات
348	ثانياً: الانتخابات الإسرائيلية الأولى ونتائجها
357	ثالثاً: العودة والسياسة: إعادة منافسين ومعادين للشيوعيين
364	رابعاً: انتخابات الكنيست الثاني (سنة 1951) ونتائجها
371	خامساً: بين المطرقة والسندان: العرب الباقون المستقلون
376	سادساً: الانتخابات الثالثة (سنة 1955) ونتائجها
382	سابعاً: عاشور الانقلاب (1948 - 1958)
395	خاتمة
395	أولاً: «الجولة الثانية» كنقطة تحول



399	.....	ثانياً: تكوين الوعي والهوية
403	.....	ثالثاً: من صراع البقاء إلى معركة البناء
409	.....	المراجع
429	.....	الملاحق
443	.....	الفهرست

## شكر

يطيب لي أن أقدم شكري وامتناني إلى أكثر من مئة شخص قابلتهم في حيفا والناصرة والعديد من قرى الجليل، الذين فتحوا لي بيوتهم وقلوبهم، وأدلووا بشهاداتهم التي لا يمكن المبالغة في أهميتها لإثراء الرواية التي ترسمها الوثائق والمراجع والمصادر المخطوطة والمنشورة. وأود أيضاً أن أشكر زوجتي عزيزة التي واكبت تطور فكرة البحث ومراحل إعدادها. لقد تعرفت عليها، ثم على والديها، علي وفاطمة (شريدة) حليحل في قرية عكبرة القريبة من صفد. وعلمت لاحقاً بتفصيلات معاناة هؤلاء ممن أطلق عليهم «الغائبون الحاضرون»، وكانوا قد طردوا من قديتا سنة 1948 ولم يسمح لهم بالعودة إلى بيوتها وأراضيها. فلما وصلت فكرة البحث إلى مرحلة التنفيذ صارت «عزيزتي» المستمع الأول إلى أفكارى و«اكتشافاتي»، ولم تبخل عليّ، كعادتها، بالنصيحة والتعزيز وتوفير الأجواء المنزلية المشجعة على البحث والتحليل.

كما أقدم شكري إلى العديد من الأشخاص الذين قدموا (خلال سنوات البحث والكتابة السبع) الدعم والتشجيع والنصيحة والمعلومات القيّمة وبعض الوثائق والمنشورات. وأخص بين هؤلاء كلاً من الأساتذة حنا أبو حنا وزاهي كركبي وعودة الأشهب (أبو عدنان) من حيفا، وأنيس سروجي ووديع عواودة وأحمد مروات من الناصرة. كذلك قرأ بعض الزملاء والباحثين مسودة مخطوطة البحث، أو بعض فصولها، وقدم خطأً أو شفويّاً ملاحظات ونصائح ساهمت في تحسين مستواها. وأود هنا أن أشكر هؤلاء الزملاء والقراء، وأخص بالذكر كلاً من الأساتذة يهودا شنهاف ونور الدين مصالحه وأحمد سعدي ومصطفى عباسي وبشير بشير وهليل كوهين وحسن جبارين وعاموس غولديرغ.

ويطيب لي أيضاً أن أقدم شكري وامتناني إلى مؤسسة الدراسات الفلسطينية، وطاقم القيمين والعاملين فيها الذين شجعوني على كتابة هذا البحث، ثم ساهموا في إصداره، كما كتبي السابقة. وأخص بين هؤلاء في رام الله كلاً من الأساتذة سليم تماري وخليل

## مَدْخَل

### فِي الْبَدْءِ كَانَتِ الْحِكَايَةُ

سمعت حكاية ما جرى سنة 1948 في مجد الكروم منذ الطفولة، من والدي أولاً، ثم من الوالدة والأقرباء. وتشابهت الخطوط العريضة للحكاية التي تبدأ باحتلال اليهود للقرية ودخول بعض جنودهم إليها من الجهة الغربية بسلام. لكن الأمور انقلبت بعد أسبوع، عندما حضر من الشرق جنود آخرون هدموا بيوتاً وقتلوا شباباً على ساحة العين. وعلى الرغم من الصدمة الكبيرة التي خلفتها تلك المذبحة، فإن الأهالي ظلوا في أغليبتهم في بيوتهم وبلداتهم. ولم تنته أحداث النكبة في قريتنا عند هذا الحد. فقد عاد جنود الجيش الإسرائيلي بعد المذبحة بشهرين، وقاموا هذه المرة بطرد مئات السكان، ومنهم كاتب هذه السطور ووالديه. كنت كل مرة أسمع فيها الحكاية، أحاول أن أستجمع تفاصيل جديدة عن أحداثها، بما فيها تغريبة التهجير والعودة إلى بيتنا، بعد عامين وأكثر من اللجوء والعيش في مخيم عين الحلوة بلبنان. وكانت تلك الحكايات تحتل المرتبة الأولى عند الطفل الذي كنته بعد قصص ألف ليلة وليلة. لكن حكاية النكبة في مجد الكروم ظلت عندي سرّاً لا يذاع، ولا أتحدث به مع أحد خارج البيت، بحسب ما أوصاني الوالد.

ولمّا اشتد عودي نشرت في حزيران/يونيو 1984 مقالاً في جريدة «هآرتس» ضم فقرة قصيرة من السيرة الذاتية، وأخرى عن قريتي وما حدث فيها سنة 1948.<sup>1</sup> لم تتأخر ردات الفعل الهجومية من القراء اليهود العاديين «والمختصين» على أصنافهم، فأسكتوا اهتمامي البحثي بالموضوع. وتعلمت من تجربتي أنني أقرب من لهب النار، كلما حاولت سرد رواية الفلسطينيين عامة، والبقية الباقية منهم في إسرائيل خاصة. فتعلمت الدرس، وبقيت لسنوات أخرى بعيداً عن هذه الموضوعات الملتهبة، المرتبطة بالنكبة وأثرها في الفلسطينيين. وبالتالي، عدت إلى أبحاثي في «منطقة الأمان» المتعلقة بتاريخ فلسطين أيام العثمانيين. في تلك السنوات أنهيت رسالة الدكتوراه في الجامعة العبرية،



وبذلت جل جهدي وأيامي في الاهتمام بشؤون عائلتي وعملي الأكاديمي. وهكذا، مثل أغلبية الناس، وخصوصاً الذين يخوضون صراع البقاء، كانت الأولوية لأمر الحياة اليومية المستعجلة على حساب الأشياء المهمة المؤجلة.

وما أثار ردات فعل بعض القراء اليهود وغضبهم بصورة خاصة كان ما ذكرته عن المذبحة، ثم طرد السكان في مجد الكروم عام الحرب. وبما أنني اعتمدت على حكايات الوالد وشهادات الأقارب فيما سرده عن النكبة في قرينتنا، فإن ردات الفعل أكدت نفي حدوث أي شيء مما كتبت. وكنت قد كتبت حينها أن مجال المقالة لا يتسع لسرد حكاية قرينتنا بتوسع، ووعدت بـ «أنه سيأتي اليوم الذي سأكتبها بكل تفصيلاتها بالعبرية أيضاً»، ولم يكن ما كتبه هناك ملاحظة عابرة، وإنما شعور بالمسؤولية لازمني، وتحملت تبعاته لسنين وعقود طويلة. لذا، فإني أشعر براحة كبيرة، إذ أقدم هذه المخطوطة للطباعة والنشر. فعلى الرغم من قراري الواعي كمؤرخ بالابتعاد عن حكاية النكبة لعقود، والتخصص بتاريخ فلسطين في العهد العثماني، فإن أوجاع الحكاية ظلت تذكرني بمسؤولية نشرها منذ سمعتها أول مرة سنة 1958.

في ربيع سنة 1958، شاركت بفرح طفولي مع أبناء الصف الرابع (وطلاب مدرستي الابتدائية بصورة عامة) في نشاطات أسبوع «عيد الاستقلال» العاشر لدولة إسرائيل.<sup>2</sup> أذكر أنني كنت فخوراً بدورين أديتهما من على خشبة مسرح الاحتفال، الذي دُعي إليه أولياء أمور الطلبة. في الدور الأول، أنشدت مع الفرقة الموسيقية نشيد الاحتفال بـ «عيد استقلال بلادي» الذي ما زلت أتذكر معظم كلماته. كما كان لي دور أديته في مسرحية قدمها طلاب المدرسة أمام أولياء الأمور. لم يخطر ببالي حتى ذلك اليوم أن أشكك فيما سمعناه في المدرسة عن تاريخ الصهيونية، ونجاحها في إقامة دولة إسرائيل التي احتفلنا بعاشورها. فإسرائيل، بحسب تلك الرواية، نجحت في صد «عدوان» سبع دول عربية هاجمتها للقضاء عليها. كذلك تعلمنا أن إسرائيل وبعد نجاحها في تلك الحرب تزداد قوة وازدهاراً كل عام.

أتذكر أيضاً أن طلبة المدرسة عملوا بنشاط وسرور على الاستعدادات لأسبوع الاحتفالات الذي كان جذاباً ومغائراً للمواد التعليمية التي لقننا معظم أساتذتنا بشكل ممل. وبعد يوم الاحتفال الرئيسي، توقعت أن يُسمعني الوالد كلمات الإطراء على الدورين اللذين قمت بهما. وعندما فاتحته في موضوع رأيه في احتفالات المدرسة بعد

أيام، سمعت منه لأول مرة ما لم يخطر لي ببال. سمعت رواية تتناقض مع ما تعلمناه في المدرسة عن «عيد الاستقلال» وأسبابه. فبعد تردد في الإجابة على سؤالي عن رأيه في الاحتفالات، قال الوالد: «ليس يوم فرح واحتفال 'يوم الاستقلال'، بل كارثة ومأساة للعرب عموماً ولأهالي قريتنا خصوصاً. ليس يوم 'استقلال'، بل يوم 'استحلال' ما جرى لنا عام 1948».<sup>3</sup>

ولتبسيط الأمور على ذهنية الطفل الذي كنته، قص لي الوالد، لأول مرة، ما جرى في قريتنا سنة 1948. فكانت الحكاية التي سمعتها حزينة مؤلمة، فيها احتلال وقتل السكان وطردهم من بيوتهم، بعكس سردية الانتصارات والتحرير الصهيونية. وألهبت حكاية الوالد خيال الطفل الذي حاول جاهداً أن يرسم مسار الإبعاد عن القرية وأماكن اللجوء، حتى عودتنا إلى البيت ثانية في صيف سنة 1951. وكانت حكاية العودة من مخيم عين الحلوة في قارب لصيادي الأسماك، أوصلنا إلى شفي تسيون شمالي عكا، كأنها مأخوذة من رواية صهيونية.<sup>4</sup> فمن بين مجمل الأماكن في البلد أنزل القارب ركابه من اللاجئين العرب في قرية يهودية يحمل اسمها دلالات رمزية كبيرة في تاريخ إسرائيل.

حكاية قريتنا سنة 1948، وخصوصاً تفصيلات قصة إبعاد عائلتنا وعيشنا في الشتات، انطبعت في ذاكرتي. إذ فجأة، أضيف إلى معلوماتي أشياء جديدة عن بلدنا وعائلتنا، لم يكن لي أي علم بها حتى ذلك الحين. وكان الجديد من المعلومات فصلاً مهماً لم يعلق في ذاكرتي من قبل، كما تنمحي ذكريات الأطفال إلى أن يبلغوا الثالثة من عمرهم. لكن، وبعد أن سرد الوالد الحكاية مرة تلو الأخرى، انغrust أحداثها في مخيلتي مجدداً، وصارت جزءاً من هويتي الشخصية والعائلية. فصرت أتخيل، مثلاً، عيشنا في المخيم ورحلة العودة البحرية وغيرها من الأحداث. ثم سمعت الحكاية مرات مع إخوتي الذين كانوا يزدادون عدداً، ويزداد اهتمامهم أيضاً بتفصيلات الرواية مرة بعد أخرى. وفي المقابل، استمرت احتفالات «عيد الاستقلال» في المدرسة من دون أي ذكر للأحداث المأسوية سنة 1948. وهكذا، ترعرعت منذ أواخر الخمسينيات على روايتين لأحداث تلك السنة التي شهدت إقامة إسرائيل ونكبة الشعب الفلسطيني.

فهمت من حكايات الوالد والأقارب أن الجنود الذين احتلوا قريتنا لم يكونوا في موقع الدفاع في مواجهة «أعداء أقوياء». ففرقة الجيش التي دخلت مجد الكروم من جهة قرية البروة (أحيهود لاحقاً) حافظت على شروط اتفاقية التسليم، ولم تمس الأهالي بأي



سوء. لكن جنوداً آخرين جاؤوا من الشرق بعد التسليم بأسبوع واحد، وقاموا بعمليات القتل على ساحة العين بدم بارد، ثم عرفت من الوالد والأقرباء أن مذبحة القرية لم تكن فريدة ولا وحيدة، بل حدث مثلها في عيلبون وغيرها من قرى الجليل. وحين عاد الجنود بعد شهرين وأكثر من المذبحة، طالبوا رجال القرية بالتجمع لإجراء عملية «تفتيش وتحقيق». وفي هذه العملية لم يقتل الجنود أحداً من الأهالي، لكنهم طردوا المئات بشاحنات إلى وادي عارة.<sup>5</sup> ومن هناك واصل المبعدون طريقهم مشياً على الأقدام إلى نابلس وجنين، فانضموا إلى عشرات آلاف اللاجئين هناك.

بعد مكوثنا قريباً من نابلس أشهراً قليلة، تابع العديد من اللاجئين القادمين من الجليل ترحالهم إلى الجنوب اللبناني. وانتقل المهجرون من نابلس إلى شرق الأردن، ومنه إلى سورية ثم لبنان. لم تكن الطرق سهلة ميسرة، إلا إن الرحلة انتهت بسلام، فوصل لاجئو القرية إلى مخيم عين الحلوة القريب من صيدا. وكان عمي وغيره من أهالي الجليل قد سبقونا إليه. وواصلنا عيشنا في هذا المخيم حتى اتخذ الوالد قراره الحاسم بعودتنا إلى قريتنا. وخلال عامي اللجوء، «تسلل» الوالد وحده لزيارة أمه، قاطعاً الطريق الشاق مشياً على الأقدام. وكانت جدتي وعماتي يقمن بتأمين المخبأ خلال زيارته، كما كن يزودنه ببعض المال الذي جمعه. ولما قمنا برحلة العودة البحرية في صيف سنة 1951، كانت والدتي حاملاً بأخي محمد، الأمر الذي ساهم في اتخاذ قرار العودة ليلاً وبحراً من ميناء صور، وليس براً كأغلبية العائدين.

تعلمت من أحاديث الأهل عن حرب 1948 ونتائجها، أن أول مَنْ أعدمه الجيش في قريتنا كان زوج جدتي أبو معيوف؛ جدتي زهرة التي سماها الأهالي «الجاعونية» نسبة إلى قريتها الجاعونة، التي صارت روش بينا. ولم تسكن جدتي في بيتنا، وإنما في غرفة سميناها «الخشة» في جوار دار عمي أحمد. وبالعكس والدي الذي أبدى استعداداً متكرراً للحديث عن المذبحة وحكاية إبعادنا عن القرية، فإن كل محاولاتى لسماع روايتها عن الأحداث باءت بالفشل. ويبدو أنها فضلت عدم الخوض في تلك الذكريات التي كانت جرحاً مفتوحاً حاولت إخفاؤه وتناسيه. وفي المرات القليلة التي طرحت عليها سؤالاً مباشراً عن أحداث سنة 1948 وتجربتها في تلك السنة، نجحت في إلهائي بتقديم الحلوى أو البسكويت. وفي مرات أخرى شجعتني على اعتلاء شجرة التين لأكل من ثمارها. لكن التفاصيل التي أخفتها جدتي عرفتني من الأحاديث مع الأهل والأقارب.



على سبيل المثال، سمعت من إحدى العمات أن عائلة يهودية سكنت في جوار أهل جدتي في الجاعونة، وأن ابنهم مانو فريدمان عومل كأحد أولاد العائلة. وعلمت أيضاً بأن جدتي زهرة انتقلت من الجاعونة إلى مجد الكروم في أواخر الحرب العالمية الأولى، بعد أن تزوجت جدي سليم الحاج كريم.<sup>6</sup> عاشت جدتي معه نحو عشرة أعوام فقط، توفي بعدها وله منها ثلاثة أطفال صغار. ولم تكن حياة أرملة شابة مع أطفالها الصغار من دون دعم أهلها وحمايتهم سهلة، أو مألوفة في حياة القرية. فبعد مرور عام على وفاة سليم الحاج كريم، تزوجت «الجاعونية» بأبو معيوف، أحد أقربائه. وفي سنة 1948، كانت زهرة في أوائل الخمسينيات من العمر، عندما شعرت بخطر جديد يزحف على بيتها وعائلتها. وقالت عمتي إن جدتي توجهت إلى جارها القديم، مانو فريدمان، الذي اعتبرته «أخاها بالرضاعة»، وطلبت رسالة تحميها وأهل بيتها من «جيش اليهود».

وعندما وصل جنود الجيش الإسرائيلي إلى بيت جدتي، قدمت لهم ورقة مانو فريدمان، التي لم تمنع الفاجعة الجديدة. فكان أبو معيوف أول من أعدهم الجنود على ساحة العين، بعد أن جعلوه يرى بعينه نفس بيته. ولم تُصب جدتي وأولادها بأي أذى جسدي في ذلك اليوم الذي شهد قتل بعض السكان، وهدم عدد من بيوت القرية. وكثرت الأقاويل بشأن المعاني التي تضمنتها ورقة مانو فريدمان. فالبعض اتهمه بالتواطؤ والمشاركة في المصيبة التي حلت بالعائلة، بينما رأى آخرون أن ورقته منعت مصيبة أكبر، كانت ستحل بالعائلة، مثل طردها وأولادها مع مئات المطرودين. وعلى كل الأحوال، فإن اسم مانو فريدمان أصبح جزءاً من المعلومات التي حفظتها عن حرب 1948. مثل هذه المعلومة، لطف بعض الشيء من صورة اليهود الذين قاموا بالمذبحة، ثم طردوا العديد من سكان القرية. فإلى جانب القتل، كان هناك «يهود طبيون» ساعدوا الأهالي، وأنقذوا بعضهم من موت محقق، أو من طرد إلى ما وراء الحدود.

ولم تتوقف مآسي جدتي زهرة عند قتل زوجها ونسف بيت عائلتها أمام عيون أطفالها. فبعد شهرين وأكثر من المذبحة على ساحة العين، جاءت عمليات طرد السكان (كانون الثاني/يناير 1949) التي شملت طرد عائلتنا. وكانت زهرة الجاعونية قد علمت قبل ذلك بتهجير كل عائلتها من الجاعونة، فقدت بذلك العديد من أهلها وأحبائها. كما أن ابنها سميح، أصغر أولادها وأحبهم إلى قلبها، كان قد قتل في انفجار قبله في أوائل سنة 1948، وبالتالي أضحى كل من والدي وعمي وبعض عماتي لاجئين في لبنان، فقد

حلت المصائب بجذتي من كل صوب وحذب. ومن المعروف، أن الأدبيات التاريخية للنكبة تركّز، عادة، على مصرع الرجال وتضحياتهم وما عانوه في الشتات. إلا إن تلك الأدبيات تحكي القليل القليل عن مآسي النساء وتضحياتهن كأمهات وزوجات، عشن مع فقدان وقمن بتحمل مسؤوليات إعالة عائلاتهن. وحالة جدتي زهرة هي نموذج للمرأة التي فقدت الزوج والمسكن، ثم قامت من تحت الركاب لتتحمل مسؤوليات سائر أفراد عائلتها.

### أولاً: نحن واليهود

حتى سنة 1958 كان اليهود، على ما أذكر، سبياً لم ألتق أفرادهم في حياتي اليومية. فالطفل الذي ترعرع في قرية جليلية، لم يلتق حتى سن العاشرة اليهود في قراهم ومدنهم. وحتى رجال الحكم العسكري الذين أقاموا بمركز الشرطة الانتدابي شرقي القرية، كانوا بعيدين عن مشهد حياة أبناء جيلي. لكن ذلك لم يمنع من رسم صورة متخيلة للجنود اليهود الذين نفّذوا المذبحة في قريتنا سنة 1948، ثم طردوا المئات من سكانها إلى ما وراء الحدود. لقد فهمت من الحكايات التي سمعتها حينذاك، أن اليهود لا يحبون العرب، ولذا طردوهم من البلد، وبالتالي حاولوا منعهم من العودة إليه. وعلى الرغم من أن الحكايات أظهرتنا كضحايا لأعمال وحشية، فإن الطرف الآخر لم يكن دائماً من الأشرار الذين استغلوا كل فرصة لإيذاء العرب. فالحكايات شملت أسماء يهود أخيار كان لهم دور في مساعدة أهالي القرية، ومنع التماذي في قتل السكان وطردهم.

أحد هؤلاء اليهود «الأخيار» كان حاييم أورباخ الذي وصل إلى القرية وقت مذبحة ساحة العين، فتدخل وأوقف عمليات القتل. وسمعت أن أورباخ كان صديقاً لأحد أقاربنا أبو السعيد، لأنهما عملاً معاً في معسكر للجيش البريطاني بالقرب من عكا. فلما وصل إلى مجد الكروم تدخل مباشرة لوقف قتل الأهالي الأبرياء.<sup>7</sup> وتزامن وصول أورباخ مع شفيق أبو عبده الذي جاء لزيارة بعض أقاربه اللاجئين في مجد الكروم. وعلمت بأن أبو عبده هذا انتقل إلى المعسكر الآخر، وشارك اليهود في حرب 1948، فأدى دوراً في وقف المذبحة. وشخصية أبو عبده ودوره في الحرب شوشا التقسيم بين معسكرين متحاربين من العرب واليهود على جانبي الصراع. إذ سمعت أن أبو عبده كان متزوجاً يهودية، فصار بعض أولاده يهوداً خدموا في الجيش الإسرائيلي.<sup>8</sup> وعلى الرغم من



ذلك، فلم أسمع في أقوال الكبار كراهية له، بل بعض العرفان بالجميل على دوره في وقف المذبحة.

وكان اليهود الأوائل الذين التقيتهم أيام طفولتي من كريات موتسكين وكريات ببالك بالقرب من حيفا. ففي أواخر الخمسينيات وبداية العقد التالي، رافقت والدي لبيع التين هناك. وبعد موسم واحد أو اثنين من مساعدة الوالد، صرت أحمل سلة تين أو اثنتين وأذهب لوحدي. وبيع التين في أشهر العطلة الصيفية فتح أمام عيني عالماً جديداً ومختلفاً. فتعلمت في تلك الأشهر أشياء كثيرة لم يرد ذكرها في برامجنا الدراسية، إذ اكتشفت، مثلاً، أن اليهود يعيشون في أغليبتهم في شقق ضمن بيوت مشتركة، وأن الشوارع في بلداتهم واسعة نظيفة تظللها الأشجار. وكان معظم الزبائن الذين اشتروا التين من ربات البيوت. لقد سرنني عدم تعاملهم مع الرجال والشباب الذين مثلوا في نظري اليهود الأشرار. وما زلت أتذكر حادثة أو اثنتين، صدمت فيها بخروج شاب يلبس بزة عسكرية من إحدى الطرقات أو العمارات، فجمد الدم في عروقي حتى ابتعاده عني. وكان للتعامل المباشر والقريب مع النساء اللاتي اشترين التين، أثر كبير في تعزيز ما تعلمته من حكايات سنة 1948 أن ليس اليهود كلهم أشراراً. وكان جل اهتمام أغلبية النساء يدور حول نوعية التين وسعره، لكن بعضهن أبدى اهتماماً بعمري وتعليمي في المدرسة، فصارت منزلتهن أعلى في نظري. أما النساء اللواتي حصلن على أعلى درجات التقدير، فكن اللاتي اقترحن كأساً بارداً من العصير. هذه اللفتة الإنسانية البسيطة جعلتني أعقد عليهن صفات، كالكرم والأمان والرحيمات. وهكذا تعلمت في صغري أن أميز بين أنماط من اليهود التقيتهم، إضافة إلى أولئك الذين سمعت عنهم في حكايات الأهل والأقارب. وصار لتجربة بيع التين دور مهم في «خربشة» الصورة الاستقطابية عنا وعنهم. فإلى جانب الأشرار الذين قتلوا العرب وطردهم من بلدتهم، هناك «يهود طيبون» لا يكرهون العرب ولا يحلمون في أذيتهم.

وبينما اتسعت دائرة معرفتي باليهود، فإني لم ألتق حينذاك اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من وطنهم. وكنت أحاول أن أتخيل حياة اللاجئين التي يعيشها عمي وأفراد عائلته في مخيم عين الحلوة، بالقرب من صيدا. وكثيراً ما حاولت أن أتصور حياة عائلتي في ذلك المخيم، لو لم يقيم الوالد بإعادتنا إلى مجد الكروم. لقد تشكلت لدي قناعة ثابتة، بأنه على الرغم من صعوبات الحياة في قريتنا فإن الحظ حالفنا حين انتقلنا من مذلة حياة

اللجوء إلى العيش في بيتنا وأرضنا. لذا، لم أكن بحاجة إلى لقاء عائلة عمي وأمثاله من اللاجئين في الجنوب اللبناني لأعرف صعوبات الحياة في الشتات. لقد عاش العديد من اللاجئين في مجد الكروم نفسها، وقد جاؤوا إليها من شَعْب والبروة والدامون وغيرها من قرى الجليل. وكان بعض هؤلاء جيراننا وأولادهم زملاء على مقاعد الدراسة. ولم يكن خافياً قط أن حالتهم المادية ومركزهم الاجتماعي أقل من أهل القرية، لأنهم ليسوا أصحاب بيوت ولا مِلْأَك أراض كبقية الناس.

### ثانياً: بين الذاكرة والتاريخ

تقدم حكاية مجد الكروم نموذجاً جيداً لمعاناة الأهالي الذين ذاقوا سياسات القتل والإبعاد، ثم نجح بعضهم في العودة إلى بيوتهم. قصة هؤلاء وأمثالهم في الجليل لم تُدرج في الأدبيات التاريخية الإسرائيلية، وحتى الباقون أنفسهم تخوفوا من سرد حكاياتهم لأسباب عديدة ومتنوعة. لم يكن للفلسطينيين في إسرائيل جامعات ولا معاهد بحثية ترعى مثل هذه المسائل وغيرها من الأمور المهمة. أمّا القليلون منهم في الجامعات الإسرائيلية، الذين حاولوا دراسة أحداث النكبة، فإنهم فعلوا ذلك بمزيد من الحذر عادة. وقد عدت بنفسني إلى البحث والكتابة في تلك الموضوعات سنة 1998. فحكاية طردنا من القرية والعيش في مخيمات اللاجئين حتى عودتنا إلى مجد الكروم، سردتها في مقالة نشرت بمناسبة مرور خمسين عاماً على النكبة. وكان للشاعر الكبير، المرحوم محمود درويش، الفضل في تشجيعي على كتابتها ونشرها في مجلة «الكرمل» بعد أن سمعها مني شفويًا.<sup>9</sup>

أعترف أنني أقبل على هذا البحث بمشاعر مختلطة من السعادة والخوف والرغبة. فليس سهلاً الكتابة عن مثل هذا الموضوع الشائك والمؤلم، ثم نشره على الملأ. في مثل هذه الحالة، يقع على كاهل المؤرخ مسؤولية البحث عن الحقيقة في قصة مأسوية مركبة وفائقة الحساسية. فتاريخ حرب 1948 ونتائجها ما زال جرحاً مفتوحاً. وهذا الجرح ليس غريباً على المؤلف، فهو لا يتعلق بأبناء شعبه فحسب، بل بأبناء عائلته الأقربين أيضاً. فنبش الجروح قد يؤلم ضحاياها، وسيزعج اليهود الذين سيرون في سرد الحكايات وثيقة اتهام غير منصفة. غير أن عبء الذاكرة الشخصية والعائلية فيه خطر على عمل المؤرخ الذي يتوخى البحث عن الحقيقة الخالصة. ومع ذلك، فالباحث المهني الواعي لنواقص



الذاكرة يتكئ عليها بالحدز المطلوب، فيجعلها فائدة فاعلة. فالمعلومات الذاتية الحميمة من الداخل (كما علمنا المؤرخ الكبير إريك هوبسباوم) تسمح بتقديم رؤية مميزة اعتماداً على مصادر ومعرفة تستعصي على باحثين آخرين.

حكايات الفلسطينيين الباقين في إسرائيل بعد النكبة، تقع في منطقة رمادية ما بين الخاص والشخصي، وبين العام والتاريخي. لذا، اخترت أن أشرك القراء في سيرتي الذاتية والعائلية، وفي ذكريات تشكل مصدراً مهماً لإسماع صوت المكبوتين ووجهة نظرهم. والأحداث المأسوية الصادمة، كما هو معروف، تبقى في الذاكرة عشرات السنين، فتشكل مصدراً مهماً لتوصيف الماضي بتوسع ودقة. وفي كثير من الأحيان يختار ضحايا تلك التجارب المأسوية عدم الكلام، وعدم إشراك الآخرين في سرهم المدفون. لكن، من يختار منهم الحديث وكشف المستور على الملأ، يضيف إلى الوثائق المكتوبة جوانب شخصية وإنسانية مفقودة في الروايات القومية الشمولية، وفي وثائق الأرشفات ومذكرات المنتصرين.

في أعقاب حرب سنة 1948، نجحت إسرائيل في تسويق روايتها لمواطنيها وللعالم الخارجي عن أحداث تلك الحرب، وظروف «هرب» اللاجئين الفلسطينيين. وكان لزعماء إسرائيل أسباب سياسية وجيهة في نشر تلك الرواية التي تعاون على تسويقها كثيرون من الباحثين اليهود ومؤيديهم. وشارك في نسج تلك الرواية من قاموا بأنفسهم بالفظائع وجرائم الحرب، وكانوا على علم بالحقيقة؛ فالذين قاموا بأعمال مشينة ضد مواطنين أبرياء، وأعطوا الأوامر بتنفيذها، تظاهروا بنسيان دورهم في جرائم الحرب. أما الضحايا، فلم يكن بوسعهم نسيان ما جرى لهم، وإن اضطروا مدة إلى أن يكتبوا ذكرياتهم ولا يوحوا بها. وعندما قرروا الحديث، كان في استطاعتهم استعادة الأحداث بدقة وتفصيل، بما في ذلك المعلومات الحميمة والمحرجة.

أحد شهود عيان أحداث مذبحه مجد الكروم سنة 1948 كان على استعداد، في مقابلي الأخيرة معه، لأن يشاركني في معلومة خجل غيره من الحديث عنها. ففي رده على سؤال عن مشاعر الخوف والصدمة في ساعات إعدام الرجال على ساحة العين فاجأني بقوله: «ما رأيك؟ فالكثير من الرجال اضطروا إلى قضاء حاجاتهم في ملابسهم، فانتشرت الرائحة الكريهة بيننا. كل ما أردناه هو إنهاء فيلم الرعب الذي شاهدناه بأسرع ما يكون. فالإعدامات ببطء، واحد كل نصف ساعة، ضاعفت من الخوف أن يكون

الدور عليك المرة التالية. وإضافة إلى ذلك، فإن الرائحة الكريهة التي بدأت تنتشر هدت من عزائنا. فالرجال المقرفصون لساعات، لم يجرؤوا على التحرك أو الكلام خوفاً من بنادق الجنود. هكذا جلسنا لساعات على ساحة العين حتى جاء حاييم أورباخ وشفيق أبو عيده اللذان بدوا لنا ملاكين جاءا من السماء لوقف الفاجعة.» وفعلاً، فإن بعض تفصيلات الفظائع المرتكبة في الجليل، من قتل وطرود وتنكيل بالسكان، لن يكون سهل الهضم أو الاستيعاب.

اخترت تقديم الحكايات الشخصية والإنسانية لبعض شهود العيان من دون ذكر الاسم والهوية، إذ طلب بعضهم عدم كشف الاسم لأسباب لا يصعب تفهمها. وشعرت في مقابلاتي شهود عيان، تحدثت معهم أكثر من مرة، بأنهم ارتاحوا لإشراكي في تفصيلات وأسرار ضايقتهم، ولم يجدوا الفرصة لمصارحة أحد بها. وإحدى النساء، وكانت مراهقة أو طفلة لم تتعدّ كثيراً العاشرة من عمرها في سنة 1948، قالت إنه بعد هدم بيت عائلتها أمام عينيها، عادت إلى التبويل خلال الليل كالأطفال. وبعد انتهاء الحرب، كانت تقترب من الثانية عشرة، فتخوفت جداً من استمرار هذه المشكلة. وانشغلت العائلة بتلك المشكلة الجديدة التي رافقتها أكثر من عام. فكان همّ الأم الأكبر هو: ماذا لو جاء عريس يخطب ابنتها وهي على هذه الحال. هذا نموذج حي كيف أثرت صدمة (تروما) أعمال القتل وهدم البيوت والطرود والتنكيل بالسكان في الكبار والصغار، كما ظلت هذه الآثار جرحاً مفتوحاً، وتُعد قراءة أقوال بعض شهود العيان صعبة جداً تهز الأبدان.

من المعروف أن الأساطير المتعلقة بالتكوين والولادة صعبة التحطيم. وليس سهلاً إقناع المؤمنين المتزمّتين بمراجعة قناعاتهم بسبب وضع حقائق جديدة أمامهم، لكن القراء ليسوا في أغلبيتهم من المتزمّتين المؤمنين بأساطير 1948. فبعد أن حطم باحثون عرب وإسرائيليون بعض هذه الأساطير، ربما تكون مهمة هذا البحث أسهل. وأمل المؤلف هو أن هزات البدن التي قد يحدثها هذا الكتاب للقراء الصهيونيين ومؤيديهم، سيدفعهم حب استطلاعها إلى معرفة الحقائق. فحكايات نكبة الفلسطينيين، وخصوصاً من بقي منهم في إسرائيل، «حاضرة غائبة»، على غرار وضع اللاجئين المهجرين فيها. ومن دون حضور حكايات الفلسطينيين بصورة عامة، وحكايات الباقين منهم في أراضي 1948 بصورة خاصة، يظل الحوار بين طرفي الصراع كحوار الطرشان.

هذا الكتاب هو أولاً، وقبل كل شيء، تاريخ جيل الفلسطينيين الباقين في الوطن



المغترب بعد النكبة، والذين عانوا على كاهلهم بعض أحداثها. فنساء مثل جدتي زهرة التي قتل الإسرائيليون زوجها وهدموا بيتها، خرجت بعد عام من الصدمة والحداد لتغسل ملابس اليهود في حيفا وتنظف بيوتهم. هذا البحث يروي حكايات كثيرين من الناس «العاديين» الذين ظلوا في بيوتهم على الرغم من المذابح وأعمال الطرد. وصار بعضهم لاجئين، لكنهم عادوا مع عائلاتهم إلى بيوتهم، مع كل المصاعب والمخاطر التي واجهتهم في طرق العودة الوعرة. لقد عادوا من مخيمات اللاجئين كي يربوا أولادهم في موطنهم، بعد أن ذاقوا مَرَّ الإهانات وذل اللجوء والتشتت. هذا الجيل من الأمهات والآباء لم يكن جيلاً مهزوماً «محني الهامة» بالمعنى السلبي للكلمة.<sup>10</sup> بل كان هؤلاء جيلاً جرب صراع البقاء بحكمة وفطرة المزروعين في الأرض الذين انحنوا أمام العاصفة كي تمر، ثم قاموا من بين الركام، وبنوا حياة جديدة لهم ولأولادهم وأحفادهم.

أصاب مؤلفا كتاب «الجيل الشامخ المنتصب القامة» بقولهما إن قدرات الفلسطينيين الباقين بعد النكبة على «القيام بنضال سياسي فعال كانت محدودة».<sup>11</sup> ففي هذه السنوات التي تلت ذهول الصدمة، وفي ظل الحكم العسكري، كان من الصعب توقع الكثير من تلك البقية الباقية من شعب منكوب. ففي صراع البقاء يتنازل الناس عن نضالات فشلها محتوم ومعروف مسبقاً، لمصلحة الممكن والضروري: الحياة، والبيت، والعائلة. وبعد ضمان بقاء هذه الأمور يأتي دور المعيشة، ثم تعليم الأولاد وتربيتهم. فقد ناضل جيل الباقين بعد النكبة من أجل استمرار العيش في بيوتهم ووطنهم، بعدما شاهدوا بعيونهم المأساة القومية والإنسانية التي حلت بهم. فهو ليس جيلاً من الخانعين مطاطي الرؤوس أولئك الذين ظلوا في إسرائيل بعد سنة 1948، ولا جيلاً من الأبطال العظام، فقد كان هؤلاء، في معظمهم، جيلاً نجح في صراع البقاء.

حين أخذت على نفسي عهداً (في حزيران/يونيو 1984) بأن أكتب حكاية النكبة، كنت أعرف أن والدي لن يعيش طويلاً ليقراها. وفعلاً، فإن مرض السرطان لم يمهله طويلاً، فتوفي بعد عامين. وفي السنوات السبع الأخيرة التي عملت فيها على هذا البحث، أصبحت الوالدة خزان ذاكرة التغريبة العائلية. وصرت في معظم زياراتي للقرية أخصص وقتاً للحديث معها عن أحداثها التي تعيدها بمخيلتها إلى أيام الشباب. وكنت أرى الأثر الإيجابي لمحادثاتنا «التاريخية»، فتتسى المرض وضعف الجسد، وتعيش لحظات جميلة مع الذكريات، ترويها لأولادها وأحفادها. فهي وأمثالها من المعاصرين للنكبة وتبعاتها

على الشعب الفلسطيني، يشعرون بالسعادة حين يجدون آذاناً صاغية لحكاياتهم. أمل بأن يمد الله في عمرها لترى صدور هذا الكتاب الذي يؤرخ لأبناء وبنات جيل الباقيين الذين عصرتهم النكبة وتداعياتها، لكنه صمد وأمن حياة أفضل للأجيال اللاحقة. لأمي ولأبناء جيلها، من مات منهم ومن لا يزال في قيد الحياة، أهدي كتابي.



## المصادر

- 1 عادل مناع، «رسالة إلى صديق إسرائيلي»، «هآرتس»، 24 حزيران/ يونيو 1984، ص 9.
- 2 كانت احتفالات (العاشر) حدثاً مهماً في علاقات إسرائيل بمواطنيها العرب، لأنها حاولت إجبارهم على المشاركة في هذه الاحتفالات. وعارض ذلك كثيرون، وفيهم قيادات الحزب الشيوعي، الأمر الذي أدى إلى تظاهرات وصدامات الناصرة في 1 أيار/ مايو 1958.
- 3 جرى على لسان الناس استعمال كلمة «استحلال»، فصرنا نحن الصغار في المدرسة نقول «بعيد استحلال بلادي» بدلاً من «عيد استقلال بلادي»، كوسيلة للتعبير عن عدم رضانا عن هذه الاحتفالات.
- 4 شفي تسيون، أي العائدون إلى صهيون. ووصول اللاجئين الفلسطينيين بحراً إلى مكان بهذا الاسم يذكر بروايات إسرائيلية عن نجاح المهاجرين الصهيونيين في الوصول إلى فلسطين أيام الانتداب البريطاني على الرغم من معارضة السلطات لذلك، ومحاولتها منع وصولهم، ولا سيما بعد سنة 1939.
- 5 كانت منطقة وادي عارة تحت سيطرة الجيوش العربية (العراقية والأردنية) حتى نيسان/ أبريل 1949. لذا قامت إسرائيل بطرد السكان من الجليل إلى هذه المنطقة، كما سيأتي الحديث عن ذلك لاحقاً.
- 6 لمزيد من التفصيلات عن حياة جدتي، يمكن العودة إلى مقالي، «حكاية زهرة الجاعونية»، «حوليات القدس»، العدد 6 (شتاء - ربيع 2008) ص 81-67.
- 7 تبين لي فيما بعد، أن حاييم أورباخ عمل في جهاز استخبارات الهاغاناه، فتقرب إلى العرب للحصول على معلومات عن قراهم. كما أنه كان على علاقات جيدة بآل معدي في يركا، ومنهم الشيخ جبر معدي، فعملاً معاً على إقناع سكان قرى الجليل بالاستسلام وعدم محاربة اليهود في مقابل تأمين حياتهم وأملاكهم.
- 8 سيتم الحديث بالتفصيل عن دور وأعمال شفيق أبو عبده من قرية الدامون المدمرة، الذي سمحت له السلطات ولبعض أقاربه استيطان قرية شَعْب والسكن فيها.
- 9 عادل مناع، «مجد الكروم 1948: عمليات تمشيط عادية»، «الكرمل»، العدد 55-56 (ربيع - صيف 1998)، ص 184-200.
- 10 داني راينوفيتش وخولة أبو بكر، «الجيل الشامخ المنتصب القامة: الجيل الثالث من العرب في إسرائيل» (القدس: كيتز، 2002)، (بالعبرية).
- 11 المصدر نفسه، ص 36.

# مقدمة

## مِكاية نكبةٍ وبَقاءٍ

أولاً: جديد هذا الكتاب

يحمل هذا الكتاب في طياته تجديدات متعددة: نظرية، ومنهجية، وفي مصادر المعرفة ومراجعها. وتعيدنا فاتحة البحث إلى حرب 1948 وتداعياتها من وجهة نظر المهزومين الذين لم يُسمع صوتهم في أحداث النكبة. فالفلسطينيون في الداخل، الذين صاروا «مواطنين» في إسرائيل، عانوا مدة طويلة جراء تهيش مضاعف على جانبي خط الصراع. ويمكننا إسماع صوتهم من رسم صورة مركبة لتبعات النكبة من الداخل: شهادتهم كفلسطينيين من داخل الوطن المحتل الذي أقيمت عليه الدولة اليهودية. فتجارب هؤلاء الباقين أيام الحرب وما بعدها، تختلف وتتميز من سائر الجماعات الفلسطينية المتشظية، إذ جعلتهم هذه التجارب يطورون وعياً ومواقف نقدية من وجهات النظر والروايات القومية التي أقصتهم وهمشت تاريخهم ولو إلى حين.

يقترح هذا البحث قراءة نقدية وتحليلاً مركباً بدلاً من السرديات التعميمية والقطبية. بدلاً من إسقاط المواقف المسبقة والنمطية على أحداث الماضي، يؤسس الكتاب تأريخاً بالتدرج ومركباً من القاعدة إلى القمة. ولا يقتصر هذا التأريخ على وجهة نظر النخب، بل يأخذ شهادات الفئات الشعبية وأقوالها في الحسبان أيضاً. وكما هو معروف، فإن الفلاحين شكلوا الأغلبية الساحقة من الباقين في شمال فلسطين ووسطها. ويضيف إسماع صوتهم لوناً جديداً إلى اللونين الأسود والأبيض اللذين يطغيان على بعض السرديات النخبوية للصراع، إذ إن إضافة اللون الرمادي تضيف على الصورة أبعاداً جديدة ومركبة غُيّبت عنها حتى الآن. فأسباب وحشيات البقاء في فلسطين بعد احتلال 1948 ظلت مدة طويلة منطقة ضبابية قلما سلط المؤرخون الأضواء عليها.



كذلك يجدد البحث في موضوعات ما زال مختلفاً بشأنها بين الباحثين، وهي ليست ذات صلة بتاريخ الفلسطينيين في إسرائيل فقط. ويتعلق أحد هذه الموضوعات بالمسألة الخلافية في شأن وجود خطة مسبقة لطردهم الفلسطينيين خلال حرب 1948، أم أن عملية الطرد كانت نتيجة الحرب وأوضاعها. فحتى لو قبلنا بفرضية عدم وجود خطة شاملة ومتكاملة لتهجير الفلسطينيين، فإن تشريدهم وعدم السماح بعودتهم صار هدفاً رسمياً وسياسة فعلية بعيد قيام الدولة اليهودية. وتسلط هذه الدراسة الأضواء على مسألة «عدم الطرد»، وهي الوجه الآخر لتلك المسألة الخلافية، فتضيف زاوية جديدة إلى التحليل والنقاش. فالكتاب يحاول طرح أسئلة جديدة وتفكيك سرديات شائعة في حقليين بحثيين يانعين مرتبطين بمسألة النكبة ونتائجها:

أولاً: بدلاً من البحث مرة أخرى في مسألة تهجير الفلسطينيين الذين صاروا لاجئين، فإن الكتاب يسلط الأضواء على مَنْ لم يُطردوا، أو هُجروا ثم عادوا إلى بيوتهم وبلداتهم. فهؤلاء الباقون هم الذين يحاول هذا البحث الكشف عن حكايتهم المثيرة والمغنية في معظم الدراسات المتعلقة بالنكبة. فالأسباب والأوضاع التي أدت إلى بقاء فلسطينيين في حيفا والجليل كانت مختلفة ومتعددة. لكن على الرغم من عدم التجانس في حكاية الباقين، فإن تاريخهم سنة 1948 هو الوجه الآخر لمسألة اللاجئين التي نالت اهتمام الباحثين.

ثانياً: بدلاً من الخوض مجدداً في مسألة وجود، أو عدم وجود خطة وسياسة إسرائيلية عامة لطردهم الفلسطينيين عام النكبة، فإن الأضواء ستسلط على حالات «عدم الطرد». وسيحاول هذا البحث الإجابة عن أسئلة تتعلق بحيثيات البقاء وأسبابها ومدى وجود نمط وسياسة عليا موجهة. ويرتبط حقلاً البحث أحدهما بالآخر، وكذلك بمسألة التهجير أو التطهير العرقي. والتجديد في زوايا البحث عن حيثيات البقاء قد يثري معلوماتنا بشأن سياسة الطرد، من خلال التدقيق في حالات «عدم الطرد». فمن الواضح أن «عدم الطرد» في شمال فلسطين لم يكن عشوائياً، بل نتيجة أوامر وسياسة عليا من القيادة الإسرائيلية. وهذا القول لا يتناقض مع الهدف الرئيسي للقيادة الصهيونية بإبقاء أقل عدد ممكن من العرب في دولة اليهود، لأنه الشواذ الذي يثبت القاعدة لأسباب وحيثيات خاصة.

ثالثاً: إضافة إلى الكشف عن حالات «عدم الطرد»، توثق هذه الدراسة دور الباقين في

بلداتهم. وإلى جانب بعض حالات البقاء بسبب أوامر عليا، فإن كثيرين من الفلسطينيين صمدوا أمام سياسة التشريد على الرغم من الأوامر والخطط لتهجيرهم. فهل نجح هؤلاء بسبب الجغرافيا وطوبوغرافيا منطقتهم الجبلية؟ وهل كان للتركيبة الطائفية (دروز، ومسيحيون، ومسلمون) دور مهم؟ وهل أثر توقيت الاحتلال في بقاء البعض في الجليل؟ وماذا عن القيادات المحلية ونوعية القرارات التي اتخذت في لحظات الحرب الحرجة؟ وهل صحيح ما يقال عن مقاومة سياسة الطرد، وخصوصاً من جانب الشيوعيين، أم أن الاستسلام والاستعداد للتعاون مع الجانب الإسرائيلي أديا الدور الأهم؟ هذه الأسئلة والإجابات عنها قد تكشف جوانب مثيرة في تاريخ هذه الأقلية الفلسطينية خلال عام النكبة وما بعدها.

تشير الوقائع إلى عدة حالات من «عدم الطرد» في الجليل برزت خلال معارك الأيام العشرة، في القرى الدرزية أولاً، ثم في مدينة الناصرة وقرى ناحيتها ثانياً. ففي 15 تموز/ يوليو 1948 استسلمت قرى أبو سنان وكفر ياسيف ويركا من دون قتال،<sup>1</sup> ثم تلا هذا استسلام واحتلال قرى كثيرة في الجليل الأسفل ما بين شفا عمرو والناصرة، من دون أن يقوم الجيش بطرد أغلبية السكان. وتبين هذه النماذج بوضوح وجود سياسة وأوامر عليا سنعود إلى الحديث عنها لاحقاً. كذلك استمرت سياسة «عدم الطرد» في الجليل حتى إتمام احتلاله في عملية حيرام. فدروز الجليل الأعلى أيضاً لم تطالهم سياسة التشريد التي اقتلعت سكان عشرات القرى المجاورة.

وحتى بالنسبة إلى الموافقة على عودة آلاف اللاجئين الفلسطينيين بعد انتهاء الحرب، فإن دافيد بن-غوريون ومستشاريه جيروها لخدمة مصالح سياسية، إقليمية ودولية. وأحد الأمثلة لذلك كان السماح لعشرات الشيوعيين وعائلاتهم بالعودة إلى حيفا والجليل منذ صيف سنة 1948. وبعد الانتخابات البرلمانية في أوائل سنة 1949، تمت الموافقة على عودة عدد من المنافسين للشيوعيين، كان أبرزهم المطران حكيم والمئات من أفراد رعيته، ثم جاءت عودة المحامي محمد نمر الهواري وعائلته الموسعة، كحلقة إضافية في السياسة نفسها. فحزب مباي الحاكم جعل من آلية لم شمل العائلات أداة لخدمة مصالحه، وخصوصاً في فترات المعارك الانتخابية. وفي الوقت نفسه الذي سُمح للبعض بالعودة إلى الوطن المحتل، استمرت سياسة طرد آلاف الباقين.

ظل سيف الطرد من الوطن مسلطاً على رقاب الفلسطينيين في الجليل وغيره من



المناطق بعد انتهاء الحرب، كما أن أجهزة الأمن الإسرائيلية أدارت حرباً ضروساً ضد محاولات اللاجئين العودة بقواهم الذاتية. وقد قامت إسرائيل بتجريم هؤلاء العائدين، ونعتهم بالمتسللين لتبرير سياسة القبضة الحديدية التي شملت إطلاق النار العشوائي على كل لاجئ حاول العودة إلى بيته وبلده.<sup>2</sup> هذه الحرب الإسرائيلية ضد محاولات العودة تم البحث فيها ودراستها كأحد جوانب الصراع مع الدول العربية المجاورة، لكن القليل كُتب عما قامت به السلطات الإسرائيلية في أوائل الخمسينيات ضد كثيرين من العرب الباقين الذين حاولت طردهم بحجة أنهم متسللون. وفي حين تجاهل معظم الأبحاث المنشورة عن حرب 1948 مصير الباقين، فإن «حروب الحدود» أيضاً تجاهلت تداعياتها على العرب في إسرائيل، خلال الفترة 1949-1956.

سياسة التطهير العرقي خلال حرب 1948 هي أكثر تعقيداً وأشمل أسباباً من مجرد خطة بعينها، مثل الخطة دالت. فالمشروع الصهيوني لإقامة دولة لليهود في فلسطين تخيلها زعماءها خالية من سكانها العرب، هو حجر الأساس لسياسة التطهير العرقي لاحقاً. وعلى غرار كل المستوطنين الأوروبيين، كان الصهاينيون قد أقنعوا أنفسهم منذ أواخر العهد العثماني بأن السكان الأصليين سيستفيدون من مشروعهم، ولن يعارضوه. لكن العرب في فلسطين أعلنوا مقاومتهم، ثم حملوا السلاح في ثورة 1936 ضد هذا المشروع الاستيطاني وحاضنته المتمثلة في السياسة الانتدابية البريطانية. حينذاك، أصبح طرد العرب من الدولة اليهودية، أو نقلهم منها إلى الدول العربية المجاورة، هدفاً معلناً بعد إعلان خطة بيل سنة 1937.

اعتاد زعماء الحركة الصهيونية أن يطرحوا أسئلة عملية، مثل «ماذا يمكن فعله»، في كل مرحلة من مراحل مشروعهم الاستيطاني بدلاً من الحديث عن الأهداف النهائية، وهو ما جرى أيضاً في حرب 1948، عندما كان واضحاً أن قيام دولة يهودية بأقل عدد من الفلسطينيين هو هدف يحظى بإجماع الصهاينيين على مختلف مشاربهم. وكان السؤال المهم في تلك المرحلة، من وجهة نظرهم، هو ماذا يمكن فعله بوسائل لا تكلف إسرائيل ثمناً يضر بمصالحها؟ وكانت الخطة دالت حلقة واحدة مهمة للوصول إلى الهدف في مرحلة معينة من الحرب، لكن العمل تم بالسياسات والأدوات نفسها قبل هذه الخطة وبعدها أيضاً. وبالتالي، شكل منع العودة وطردهم الآلاف ممن بقوا في الجليل وغيره من المناطق، وهدم القرى وعزل السكان تحت الحكم العسكري (ولا سيما خلال الفترة

1948-1956) حلقات أخرى من سياسة التطهير العرقي.

وكما سنرى لاحقاً، فإن تاريخ بقاء الفلسطينيين في الجليل يؤكد وجود سياسة عليا للتطهير العرقي أحياناً، ويدحضها في حالات أخرى. وهذه الحالات التي لا تستوي مع السياسة العامة لها أسبابها المرتبطة بالجغرافيا، وبمعاملة «غير المسلمين» بشكل مختلف. فالدروز تم التعامل معهم بشكل مغاير تماماً عن التعامل مع بقية السكان العرب، كما عومل المسيحيون بصورة عامة بحساسية ونعومة، خوفاً من ردة فعل الدول الغربية وكنائسها. هذه المعاملة غير المتجانسة للفلسطينيين في حيفا والجليل برزت خلال أشهر الحرب، ولعدة سنوات بعد انتهائها. وتؤكد هذه الأمثلة وغيرها أن حالات «عدم الطرد» لم تكن عفوية، وإنما نتيجة سياسة عليا من القيادة الإسرائيلية، قائمة على مصالحها السياسية ومرتبطة أيضاً بمواقف بعض قيادات تلك الطوائف الدينية والسياسية.

يقدم هذا البحث قراءة جديدة ومختلفة لتاريخ العرب في إسرائيل من وجهة نظرهم، وعلى أساس مصادر عربية قلما انتبه لها الباحثون. وتسمح هذه القراءة بالتعرف على روايات إنسانية وشخصية مغايرة لروايات النخب القومية التي أهملت الاهتمام بالتاريخ المحلي. فالصورة البانورامية المرصعة بالأحداث المحلية هي أشبه ما تكون بالفسيفساء التي ترسم أحجارها المتشابكة شكلاً جديداً متنوعاً للرواية التاريخية. والدمج الذي تقدمه هذه الدراسة للتاريخ المحلي والشخصي إلى جانب الرواية العامة للأحداث، يمكننا من فحص الروايات الشمولية المجردة وتفكيكها. فالباقون في حيفا والجليل لم يكونوا مجرد ضحايا لأعمال القتل والطرْد فحسب، بل مبادرين أيضاً في كثير من الأحيان إلى أعمال ومواقف أنقذتهم من المآسي التي طالت غيرهم من الفلسطينيين.

توازي السرديات التاريخية النظريات في العلوم الاجتماعية كأطر عامة لفهم الواقع وتحليله. لكن النظرية، أو السردية التاريخية تحتاج دائماً إلى الوقائع والحقائق الميدانية لتعزيز الإطار العام النظري - التحليلي. ومن نافلة القول إن الحقائق وحدها غير كافية لرسم الإطار العام للأحداث. وفي المقابل، فإن السردية، أو النظرية في حاجة ماسة إلى الحقائق التي تثبتتها وتؤكد صحتها. وهذا البحث يستند إلى وقائع التاريخي المحلي (Micro) من دون محاولة فرض سردية أو نظرية شمولية، لكن لا يكفي بسرد التفاصيل المعلوماتية، بل يضعها ضمن سياق عام (Macro) أيضاً. وهكذا يتمكن القارئ من التعرف على «الغابة» ومعاينتها، مع تدقيق في الأشجار المتنوعة وفحصها عن



قرب. وهذه الأشجار هي حكايات الناس والبلدات، والتي تشكل المواد الخام الأساسية للرواية التاريخية.

يروى الكتاب حكاية الفلسطينيين الذين بقوا في الجليل وغيره من المناطق في عدة سياقات: الأول، تأقلمهم مع الواقع الجديد كأقلية غير مرغوب فيها. فلملمة شملهم وبناء حياتهم تحت سيطرة الحكم العسكري هما جانب أساسي في صراع البقاء. وكما أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين نشأت خلال الحرب، ثم تبلورت في سياسة منع العودة بالقوة خلال الخمسينيات، هكذا أيضاً كانت سيرورة نشوء حكاية الباقين. فهؤلاء الذين لم يُطردوا، وكذلك الذين نجحوا في العودة استمروا في صراع البقاء ضد سياسات عزلهم وإبعادهم حتى سنة 1956 على الأقل، وفي بداية الطريق، كان عليهم إفشال محاولات طرد أكبر عدد من الباقين. ولاحقاً تحول صراع البقاء إلى تطوير سلوكيات وأدوات تضمن «تأقلمهم» مع سياسات الإقصاء والقمع والمراقبة الدائمة.

أما السياق الثاني لتأريخ الفلسطينيين في إسرائيل فهو العالم العربي. فحتى سنة 1948 كان الباقون جزءاً عضواً من الشعب الفلسطيني والعالم العربي بصورة عامة. وبالتالي، حدثت النكبة التي كان من نتائجها عزل الباقين عن شعبهم وعن الدول العربية المجاورة. وأصبحت الحدود الجديدة بين إسرائيل وجاراتها أسواراً تمنع الاتصال والتواصل، فأضافت جانباً صعباً إلى الواقع الأليم للباقيين في شمال فلسطين. وخلال السنوات الأولى بعد النكبة، استمر عدد لا يستهان به من الفلسطينيين في اجتياز الحدود على الرغم من المخاطر الكبيرة، لكن ثغرات الأسوار أُغلقت بالتدريج، الأمر الذي ترك أثراً كبيراً في حياة الباقين في «السجن الإسرائيلي». فعزل الباقين عن اليهود في إسرائيل، وعن العرب في الدول المجاورة هو أحد المعطيات المهمة والأساسية في واقعهم، وخصوصاً في العقد الأول بعد النكبة.

وأما السياق الثالث للبحث فهو الساحة الدولية. صحيح أن العالم لم يسمع ولا يعرف كثيراً عن العرب الباقين في حيفا والجليل، لكن الأسوار التي أُغلقت على هؤلاء بعد النكبة شملت نوافذ صغيرة على العالم الكبير. فحافظ عدد من الكنائس الغربية على بعض اهتمامه بالمسيحيين وأحوالهم في الناصرة وما حولها. وأما المعسكر الشيوعي فاهتم برفاق حزب ماكي الذين ناضلوا ضد سياسات التمييز والقمع. وساهم هذا الاتصال بالدول الشيوعية في شد سواعد المعارضة السياسية للحكم العسكري وتطوير أدوات

ومؤسسات ثقافية في حيفا والجليل. فسياسات حزب ماكي أُتخذت في موسكو إلى حد كبير، وهو ما جعل الالتفات إلى هذه الدوائر المتعلقة بالحرب الباردة بين المعسكرين (الرأسمالي والاشتراكي) ضرورياً لفهم السياسات المحلية للأحزاب الشيوعية. وجد العرب الباقون أنفسهم أحياناً أمام خيارين كلاهما مر: إما اللجوء والمنفى، وإما البقاء والتعاون بشكل ما مع المنتصرين. فمن أجل البقاء في دولة اليهود اضطر بعضهم إلى دفع أثمان لا يقبلون بها في الأزمنة العادية، إذ فُرض عليهم أن يحنوا هاماتهم ويتعاونوا مع الاحتلال وسياسته، كي يُوافق على استمرار عيشهم في وطنهم. وكان الشيوعيون الفلسطينيون الذين انضموا إلى ماكي مقتنعين أيديولوجياً بأن خيارهم التعاون مع الصهيونية هو جزء مهم من النضال البروليتاري الأممي، فقد طغى تحليلهم الطبقي للصراع على البعد القومي، فاختراروا في معظمهم القبول بمواقف موسكو. أما العرب الباقون في حيفا والجليل فلم يكونوا في أغليبتهم متعاونين ولا شيوعيين، وإنما صامدون فضلوا العيش في الوطن تحت الاحتلال على حياة المنفى في مخيمات اللاجئين. ولم تمض مدة طويلة بعد النكبة حتى تبين أنه مهما تكن خيارات الباقين الأيديولوجية، فإنهم وُضعوا جميعاً تحت الحكم العسكري وقمع قوانين الطوارئ الاستعمارية.

يؤسس هذا الكتاب لمقولة مفادها أن فترة الحرب هي البداية الحقيقية لتاريخ الأقلية الفلسطينية في الدولة اليهودية. وتفصيلات هذه البداية مغيبة عن أغلبية الأدبيات التاريخية والأبحاث التي عالجت أوضاع العرب في إسرائيل. وتكمن بداية المشكلة في وجود شرح أو حتى قطعة بين المتخصصين بدراسة حرب 1948 وأولئك المتخصصين بدراسة أحوال الأقلية الفلسطينية في دولة اليهود بعد النكبة. فالأوائل لا يعيرون مسألة الباقين اهتماماً، ويتمحورون بعد الحرب حول العلاقات بالدول العربية.<sup>3</sup> أما المجموعة الثانية فتبدأ بتاريخ الأقلية الفلسطينية، عادة، بعد انتهاء الحرب من دون اهتمام كثير بالنكبة وتبعاتها على تلك الأقلية. غير أن هذه الدراسة ستجسر هذه الهوة المنهجية والإبستمولوجية التي تفرض على الواقع والتاريخ انفصاماً متخيلاً يشوش المعرفة ووضوح الرؤية.

عانى العرب الباقون صدمة (تروما) النكبة، لكنهم قاموا من بين الأنقاض، وحاولوا بناء حياتهم من جديد على الرغم من قهر الاحتلال، وقد فعلوا هذا في أوضاع غير طبيعية عزلتهم عن العالم العربي وحتى عن سائر أبناء شعبهم الذي كانوا جزءاً لا يتجزأ منه حتى سنة 1948. ويُطرح السؤال التالي مرة أخرى: لِمَ وكيف نجح عدد كبير نسبياً من



سكان الجليل في البقاء مقارنة بمناطق أخرى تم إفراغها تماماً من الفلسطينيين؟ وما هي معاني النكبة بالنسبة إلى هذه الأقلية الفلسطينية التي عاشت تحت حكم الأغلبية اليهودية وسيادتها؟ وما هي تبعات التحول الديموغرافي القسري وتداعياته والعيش كأقلية مهمشة وغير مرغوب فيها في إسرائيل؟ وكيف تأقلم الباقون مع الواقع الجديد وتعايشوا مع نتائج النكبة وتداعياتها الاجتماعية والثقافية؟ لكن، قبل الشروع في الإجابة عن هذه الأسئلة، دعونا نرسم بخطوط عريضة ملامح أولية لهوية هؤلاء الباقين، موضوع البحث.

### ثانياً: مَنْ هم الفلسطينيون الباقون

خلال حرب 1948 ولدت إسرائيل ونشأت مسألة اللاجئين الفلسطينيين، وبقيت أقلية من الشعب المنكوب في بلداتها، وخصوصاً في حيفا والجليل. وكان للكارثة وقع الزلزال الذي قطع أوصال الشعب الفلسطيني، وأفقده وطناً عاش على ترابه مئات السنين. فخسر اللاجئون بيوتهم وأراضيهم، وعاشوا كالأغريباء بعيداً عن مدنهم وقراهم المدمرة. أما الباقون فظلوا في بلداتهم تحت حكم عدوهم المسؤول عن نكبتهم. وتُجمع الدراسات التي أرخت لهذه الأقلية العربية في الدولة اليهودية على أن تعدادها وصل إلى 156.000 نسمة في البداية. وهذا التقدير لأعداد الباقين، في صيف سنة 1949، يعتمد الإحصاءات الإسرائيلية بعد إتمام عقد اتفاقيات الهدنة وترسيم الحدود. لكن تلك التقديرات التي تعكس الواقع الديموغرافي الجديد تختزل تفصيلات الأحداث التراجيدية التي استمرت مدة عام ونصف عام تقريباً.

عانى العرب الباقون جراء تداعيات النكبة (الصدمة) ونتائجها المأسوية مدة طويلة، وغلب عليهم الشعور بالفقدان والبلبلة والعجز المجبول بالغضب، إلى جانب مشاعر الخيانة والإذلال في أعقاب الهزيمة، وكانوا في أغليبيتهم العظمى فلاحين فقدوا المدينة ونخبها، فصاروا كالقطعان بلا رعاة، وكان عليهم التأقلم مع الواقع المأسوي والتعايش مع لغة حكاهم الجدد وقوانينهم. وهدفت هذه القوانين والسياسات إلى التضييق عليهم ونهب أراضيهم وأموالهم المتبقية، لكن قادة إسرائيل لم يكتفوا بذلك، وظلوا يبحثون عن الأدوات والتوقيات الملائم للخلاص من تلك الأقلية الباقية. وهكذا، عاش الفلسطينيون الباقون سنواتهم الأولى في وطنهم المغترب يسكنهم هاجس الاقتلاع والتهجير.

كان تعداد النواة الأولى لمجتمع الباقين في حيفا والجليل 69.000 نسمة، ثم

تسجيلهم في إحصاء السكان الأول، في تشرين الثاني/نوفمبر 1948. وكان سكان الناصرة وعشرون من قرى ناحيتها، الكتلة الديموغرافية الأكبر والأقوى بعد احتلالها في أواسط تموز/يوليو. كما أن عدداً لا يستهان به من سكان عكا والجليل الغربي بقي في بيوتهم وبلداتهم. وشكل الباقون في حيفا والجليل حصة الأسد من الفلسطينيين الذين ثبت إحصاء السكان عدم تهجيرهم، وشاركوا في معظمهم في الانتخابات البرلمانية الأولى، مطلع سنة 1949، فحصدوا بذلك مواظتهم وبقاءهم تحت حكم إسرائيل، لكنهم في الوقت نفسه أسبغوا الشرعية على «ديمقراطية» الدولة اليهودية. وشكلت تلك الانتخابات نقطة تحول مهمة في صراع البقاء القائم على آلية مركبة من الأخذ والعطاء بين المهزومين والمنتصرين الذين أقاموا دولتهم على أنقاض البيت الفلسطيني.<sup>4</sup>

كانت إسرائيل قد أكملت احتلال الجليل في عملية حيرام عندما جرى إحصاء السكان. لكن الفلسطينيين الذين بقوا في المنطقة المحتلة حديثاً لم يشملهم الإحصاء، وتم تسجيلهم خلال الأشهر المقبلة، وقد سمح بالعيش تحت الاحتلال من دون تسجيل كل السكان استمرار حركة الأهالي بين الجليل ولبنان. ففي الشهر الأخير من سنة 1948 وبداية السنة التالية، قامت إسرائيل بطرد آلاف الباقين إلى الدول العربية المجاورة، فكان هذا الاقتلاع، وخصوصاً في الحالات التي جرت بعد إحصاء السكان، غير قانوني حتى بالمفهوم الإسرائيلي. وعاد بعض المهجرين إلى بيوتهم بقواهم الذاتية، ثم توجهوا لاحقاً إلى المحاكم التي أمرت بإعطائهم الهويات والمواطنة، لكن المسار القانوني كان محدوداً ومتأخراً في أغلب الأحوال. وقبل ذلك نجح العائدون في أغلبيتهم في البقاء نتيجة آليات وثغرات اكتشفوها واستغلوها للتغلب على سياسة التطهير العرقي.

ضمت الحكومة الموقته التي أدارت دفة الحرب منذ أيار/مايو 1948 برئاسة بن - غوريون 12 عضواً، بينهم بيخور شطريت وزيراً للشرطة والأقليات. والفلسطينيون الذين كانوا في الأوس الأغلبية العظمى لسكان البلد، تم تصنيفهم كأقليات في الدولة اليهودية منذ قيامها. أما التصريحات التي أطلقتها إسرائيل عن معاملة مواطنيها العرب على قدم المساواة، فإن الأحداث والسياسات العملية جاءت معاكسة لها تماماً. فمنذ بداية تطبيق الخطة دالت حتى أيار/مايو 1948، نجح عدد قليل جداً فقط من الفلسطينيين في البقاء في بيوتهم، سواء في المدن أو في القرى التي تم احتلالها. وفي الشهر نفسه، وسعت إسرائيل حدودها خارج نطاق خريطة التقسيم، كما جعلت وزيرها شطريت مسؤولاً عن



الأقليات، في رسالة واضحة عن الهدف المنشود بشأن حدودها الموسعة أيضاً. كان تموز/ يوليو 1948 علامة فارقة في تاريخ الحرب والنكبة الفلسطينية. فبعد انتهاء معارك الأيام العشرة وإعلان وقف إطلاق النار للمرة الثانية من دون سقف زمني، أصبحت هزيمة جيوش الدول العربية ووقوع النكبة واضحتين للعيان. فمن الناحية العملانية انتهت الحرب بين إسرائيل وكل من سورية و لبنان والأردن. وأما الجبهة المصرية التي استمر فيها القتال، فكانت بعيدة جداً عن الجليل، وانتقل فيها الجيش المصري من الهجوم إلى الدفاع. لذا صار واضحاً أيضاً أن هزيمة الجيوش العربية فتحت الأبواب أمام إسرائيل لزيادة توسيع أراضيها من دون اعتبار لحدود التقسيم. حينذاك، أخذ كثيرون من الفلسطينيين يستوعبون عظم الكارثة التي حلت بهم، وشاهدوا بأعينهم كيف عملت إسرائيل على منع عودة اللاجئين بكل الوسائل الممكنة، وقد رصد المؤرخ قسطنطين زريق هذه الأحداث والنتائج المتعلقة بالحرب، فكتب ونشر حينها مؤلفه المعروف «معنى النكبة»<sup>5</sup>.

زلزلت النكبة واقع الشعب الفلسطيني في كل مكان، إلا إن تفصيلاتها وتداعياتها اختلفت من منطقة إلى أخرى. وحتى داخل الجليل نفسه، فإن بعض القرى تعرض لأعمال الإرهاب (مجازر وطرده جماعي)، بينما نجت قرى أخرى مجاورة من تلك الأعمال. فسكان بعض القرى طردوا جميعاً من بيوتهم وصاروا لاجئين خارج الوطن، أو داخله. وفي حالات معينة سُمح للمشردين بالعيش في الجليل، أو حتى بالعودة إلى قريتهم وبيوتهم، مثل عيلبون وعيلوط. أما في الجليل الشرقي (نواحي صفد وطبرية وبيسان)، فلم ينج من الاقتلاع والتشريد إلا عدد قليل من القرى. وكان لبقاء تلك البلدات المعزولة عن محيطها العربي أثر بالغ في حياة السكان نفسياً واجتماعياً وثقافياً. وأما المناطق التي بقي فيها كتل سكانية متراسة، كما في ناحية الناصرة والبطوف والشاغور، فإن الأهالي كانوا أقل عرضة لمشاعر العزلة الشديدة والاغتراب.

كان للنكبة تداعيات ونتائج متعددة على الجليل مقارنة بالمثلث والنقب بصورة عامة. فتاريخ العرب الباقيين في النقب بقي مغيباً عدة عقود بعد حرب 1948، وظلت معلوماتنا في هذا الموضوع ضئيلة ومحدودة حتى الآن. ولا يحاول هذا البحث تغطية تاريخ هذه المنطقة في جنوب فلسطين، لأنها في حاجة إلى دراسة متخصصة وخاصة بها. أما قرى المثلث، فسيتم الإشارة إلى بعض الأحداث المهمة فيها ومقارنتها بما جرى في



منطقة الجليل. وعلى الرغم من أن سكان قرى المنطقة الوسطى لم يعانون جراء المذابح وعمليات الطرد الجماعية، كما في الجليل سنة 1948، فإن تجربتهم الحياتية بعد نقلهم تحت السيطرة الإسرائيلية لا تختلف جوهرياً عن أهالي الشمال. فعلى الرغم من الظروف المميزة المتعلقة باتفاقية نقل الأردن قراهم إلى إسرائيل في رودس (ربيع سنة 1949)، فإن سياسة القمع والتمييز نفسها طالتهم بعد ضم هذه القرى.

وإضافة إلى الجغرافيا، تجدر الإشارة إلى سياسة إسرائيل المتنوعة تجاه أبناء الطوائف الثلاث وهم: المسلمون والمسيحيون والدروز. ففي نهاية الحرب تبين أن الدروز لم يعانون قط جراء أعمال القتل والاقتلاع والتشريد، فقد بقيت كل القرى التي سكنوها على حالها من دون أن تتعرض للتشكيل الجماعي. وحتى قرية يانوح التي شهدت معركة عسكرية حامية سقط فيها عدد كبير من جنود الجيش الإسرائيلي (أغلبيتهم من الدروز) فلم يتعرض سكانها إلى أي عقاب جدي.<sup>6</sup> إذ إن اختيار القيادة الإسرائيلية عقد اتفاقية تعاون مع بعض قادة هذه الطائفة عشية قيام الدولة أدى إلى هذه النتيجة. وهكذا، فضلاً عن الناصرة شكلت معاملة الدروز نموذجاً ساطعاً آخر لسياسة «عدم الطرد» بأوامر عليا. ففي هذه الحالة تم ضمان بقاء كل القرى الدرزية وسكانها عن طريق التعاون مع المنتصرين في وقت مبكر من ربيع سنة 1948.

ولم يخف تطوع عشرات الشباب الدروز في الحرب إلى جانب إسرائيل سنة 1948 عن أعين جيرانهم، المسيحيين والمسلمين، الذين شاهدوا كيف تعاملت إسرائيل وجيشها بشكل مغاير مع الدروز. وعلى الطرف الآخر من قوس المعاملة الإسرائيلية، كان هناك المسلمون الذين عانوا جراء القبضة الحديدية لسياسة التطهير العرقي التي شملت المجازر وهدم البيوت وطرد السكان في الجليل وغيره من المناطق. أما تجارب المسيحيين فاحتلت مكاناً وسطاً ما بين الدروز والمسلمين. ففي بعض الأماكن (كالناصرة مثلاً) تم إصدار أوامر مشددة إلى الجنود بعدم التعرض للأماكن المقدسة المسيحية ولسكان المدينة، غير أن سكان بعض القرى المسيحية تعرض للقتل والطرد، كما حدث في عيلبون. كذلك تم تدمير عدد من القرى الحدودية واقتلاع السكان، مثلما جرى في كفر برعم وإقرت وغيرهما.

وعلى الرغم من تعرض بعض القرى المسيحية للتشكيل، فإن معاملة إسرائيل لأبناء هذه الطائفة ظلت في المجمل لينة قياساً بالمسلمين. ففي حالة عيلبون التي عانى أهلها



جراء أعمال القتل والتشريد القسري، إلا إنه سُمح لهم خلال فترة قصيرة بعد طردهم بالعودة إلى بيوتهم وقريتهم من لبنان. وكما هو معروف، فإن عودة أهالي غيلبون جميعاً بموافقة إسرائيلية بعد طردهم تشكل حالة فريدة في تاريخ النكبة. أما في حالتي إقرت وكفر برعم، فإن إسرائيل سمحت لأهالي القريتين بالعيش في البلد بدلاً من طردهم إلى لبنان، على غرار سكان القرى المسلمة على الشريط الحدودي مع لبنان. وأما البلدات التي بقيت ولم تُقتلع بحسب التخطيط العسكري فكانت مسيحية أو درزية (فسوطه، معليا، ترشيجا، حريفش، والجش). وتعود هذه السياسة المتباينة أساساً إلى حسابات العلاقات الدولية والإقليمية لرعاة الدولة اليهودية.

وخلال الخمسينيات، وافقت إسرائيل على عودة آلاف اللاجئين في إطار لم شمل العائلات، ولا نعرف بالضبط أعداد الذين استفادوا من هذه الآلية، لكن الأرقام الرسمية تجعلها نحو 20.000 شخص. واستمرت الموافقة على حالات محدودة للم شمل عائلات فلسطينية حتى أواسط الخمسينيات، لكن سياسة طرد العرب من إسرائيل استمرت أيضاً حتى سنة 1956 على الأقل. فطرد بضعة آلاف من سكان مدينة مجدل عسقلان في أواخر سنة 1950 معروفة. أما طرد الآلاف بعد ذلك فإنها مغيبة إلى حد كبير عن الأدبيات التاريخية، بما في ذلك طرد آلاف الباقيين في قرى الحولة. وقد طُرد بعض هؤلاء من قراه (كراد البقارة وكراد الغنامة) إلى ما وراء الحدود، والبعض الآخر إلى قرية شعب سنة 1953. واستغل يتسحاق رابين، قائد منطقة الشمال حينذاك، أوضاع حرب سيناء فأصدر الأوامر إلى جنوده بطرد نحو 2000 من الباقيين إلى الأردن وسورية.<sup>7</sup> أما طرد آلاف السكان العرب من النقب فاستمر حتى سنة 1959 على الأقل.

اعتبر رابين وغيره من ضباط الجيش الذين قادوا حرب 1948 بقاء السكان العرب بالقرب من حدود إسرائيل مع جيرانها مشكلة تستوجب الحل.<sup>8</sup> فعلى الجبهة الأردنية التي ظلت هادئة خلال حرب السويس، قام جنود حرس الحدود بمذبحة في كفر قاسم عشية 29 تشرين الأول/أكتوبر 1956. وكان قيام جنود إسرائيل بقتل مواطنين عرب بدم بارد وطرد آلاف منهم بعد ثماني سنوات من النكبة، يشير بوضوح إلى مكانتهم في أعين الأغلبية الحاكمة وممثليها في المؤسسات الأمنية. وهناك من يعتقد أن إبقاء الجهة الشرقية وحدها مفتوحة من دون حراسة يوم المذبحة، يدل على نية مبيتة لإرهاب الأهالي ودفعهم إلى الرحيل. وعلى كل الأحوال، أعادت هذه المذبحة في اليوم الأول للحرب

إلى الأذهان صدمة القتل والتشريد في سنة 1948.<sup>9</sup> فالمذبحة في المثلث وطرده البقية الباقية من سكان الحولة العرب، كانت إشارات واضحة إلى أن الخطر على استمرار عيش الباقين في وطنهم ما زال قائماً.

مسألة البقاء بعد النكبة هي أداة التحليل المركزية في هذا البحث لفهم وتفسير سلوك الفلسطينيين الذين لم يقتلعوا من وطنهم. وقد ظل هدف البقاء في الوطن مرشداً وهادياً لا خلال أشهر الحرب فحسب، بل أيضاً لسنوات عديدة بعدها. ولما تبين بعد سكوت المدافع أن عدداً كبيراً من الفلسطينيين بقي في الجليل، لم يخف قادة إسرائيل عدم رضاهم عن هذه النتيجة، فقاموا بمضايقتهم، وحاولوا التخلص من قسم كبير منهم من خلال سياسة القمع والطرده المباشر. وحتى بعد تراجع عمليات الطرد منذ سنة 1952، فقد جرى العمل والتخطيط لتشجيعهم على ترك البلد، والهجرة إلى دول عربية وأجنبية بعيدة عن فلسطين، مثل ليبيا والأرجنتين.<sup>10</sup>

كانت حرب السويس في سنة 1956 بمثابة «جولة ثانية» في الصراع العربي-الإسرائيلي، لكنها لم تشكل الفرصة المرتجاة للتخلص من الباقين. ففي أوائل الخمسينيات، نُشرت تصريحات وأقوال كثيرة لزعماء الدولة اليهودية بأن مصير العرب في إسرائيل لم يحسم بعد. وإذا كان من الصعب «التخلص» من عشرات الآلاف في الأوضاع العادية، فإن أيام الحرب لها قوانينها. لكن سكان قرى المثلث جميعاً تشبثوا ببيوتهم وأراضيهم، ولم يقوموا بأي أعمال تبرر طردهم من جانب الجيش على الرغم من المذبحة المروعة. وبما أن الحرب ظلت بعيدة عن الجبهتين الأردنية والشمالية (لبنان وسورية) فإنه كان من الصعب تبرير الطرد الجماعي. وكان الباقون من سكان القريتين في منطقة الحولة الشواذ عن القاعدة. وبصورة عامة، فقد ثبت سنة 1956 أن الفلسطينيين في إسرائيل تعلموا من تجربة النكبة، فصاروا جزءاً دائماً وثابتاً من السكان، لكن خوف الباقين من الطرد لم يتبدد تماماً حتى سنة 1967 على الأقل.

### ثالثاً: اهتمام ضئيل بأحوال الفلسطينيين في الداخل

تمحورت أغلبية الكتابة في أعقاب النكبة حول «مسألة فلسطين»، والقليل منها عالج مصير الفلسطينيين. فالعرب عموماً اهتموا بأن يسردوا لأنفسهم وللعالم أن ما جرى كان غبناً صارخاً، وأن إقامة إسرائيل على أنقاض فلسطين هي عمل غير شرعي أخلاقياً



وبعيد عن العدل والإنصاف. فالخطاب القانوني الدفاعي ساهم في عدم الاهتمام بمصير المنكوبين. وبصورة عامة فإن النخب العربية تبنت «مسألة فلسطين»، وأقل من ذلك بكثير الفلسطينيين أنفسهم. وأما بالنسبة إلى الفلسطينيين في إسرائيل، فإن أسوار المقاطعة العربية للكيان الصهيوني عطلت إمكان الاهتمام بمصيرهم. كما أن العالم العربي خاض لفترة غير قصيرة بعد هزيمة 1948 مرحلة عدم استقرار تخللتها انقلابات عسكرية وثورات واغتيالات للقيادات المتهمه بضلوعها في خيانة القضية. لهذه الأسباب وغيرها تم نسيان العرب الذين لم يخرجوا من «الفردوس المفقود».

ويبدو غريباً أول وهلة أن الأكاديميين من العرب الباقين أنفسهم أبدوا اهتماماً قليلاً بتاريخ النكبة وتداعياتها عليهم. لكن الاستغراب يزول إذا عرفنا أن هذه البقية الباقية من الشعب الفلسطيني أنجبت عدداً قليلاً من المؤرخين، ابتعد أغليتهم عن الخوض في تاريخ النكبة ونتائجها، كما أن العرب في إسرائيل لا يملكون جامعة ولا حتى مؤسسات بحثية لها اهتمامات قوية بالتاريخ، ولذا فإن التهميش المضاعف والخوف من نبش الموضوعات الحساسة والشائكة المتعلقة بحرب 1948 أديا إلى الابتعاد عنها. ورأت الحاضنة الاجتماعية لهؤلاء المؤرخين القليلين في مثل هذا النبش بأحداث النكبة ونتائجها ترفاً قد يضر بنضالات الحاضر، فساهم هذا في الابتعاد عن هذه الموضوعات الموجهة.<sup>11</sup> لكن مشاعر الخوف والحرص تغيرت بالتدريج وأدت إلى إنتاج أبحاث مهمة نشير إلى بعضها فيما يلي.

ففي السنة الأخيرة من الحكم العسكري (1966)، تم كتابة بحثين طلائعيين، كان مؤلفاهما من أبناء الباقين، إذ كتب صبحي أبو غوش رسالة دكتوراه في جامعة برنستون بأميركا، ونشر صبري جريس، محام وناشط سياسي شاب حينذاك، الكتاب الأول عن «العرب في إسرائيل» باللغة العبرية. وكانت رسالة أبو غوش قد اعتمدت على بحث ميداني في قرية عربية، وقاربت استنتاجاتها أقوال المستشرقين الإسرائيليين عن هذه القرية، فقد ادعى، مثلاً، أن برامج التحديث والتطوير للبلدات العربية تفشلها البنية الاجتماعية التقليدية المحكومة برؤساء العائلات والحمائل. وفي رأيه، فإن مؤسسات الدولة وأطرافاً خارجية أخرى هي وكلاء التقدم والتطوير. أما العقبات فهي داخلية عربية لا دخل لها مثلاً بالحكم العسكري وسياسات القمع والإقصاء. وعلى كل الأحوال، فإن هذه الرسالة التي أكسبت أبو غوش شهادة دكتوراه لم تترجم من الإنكليزية، ولم تنشر في البلد.<sup>12</sup>

وحتى كتاب صبري جريس الذي كُتب ونشر بالعبرية أولاً، فلم يلق بدايةً كثيراً من الاهتمام، وكان هذا المؤلف راديكالياً جريئاً في نقده الحكم العسكري وسياساته،<sup>13</sup> كما كان خريج كلية الحقوق في الجامعة العبرية (1963)، وأحد الناشطين القوميين. لذا فإنه لم يكتف بالعموميات، بل قدم في مؤلفه تفصيلات وافية عن أجهزة القمع الإسرائيلية وأدواتها وهي: الحكم العسكري؛ أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945؛ جهاز الاستخبارات والشرطة وغيرهما. وأشار الباحث إلى أن هذه الأجهزة هي المسؤولة عن كبت السكان العرب ومنع تطور اقتصادهم المستقل، كما أدعى أنها منعت كل محاولة للتنظيم السياسي المستقل، وحاولت خنق أي مبادرات لتطوير البنى التحتية والتربية والتعليم. وبصورة عامة، فإن كتاب جريس واستنتاجاته كانا معاكسين لأقوال أبو غوش، ومثلاً نموذجاً لجيل جديد من الشباب الذي كسر حواجز الخوف وأطلق صرخة تحدي القمع.

وبعد إنشاء عدد من مؤسسات الدراسات والأبحاث الفلسطينية في بيروت، التفت بعض العاملين فيها إلى الفلسطينيين في الداخل. وتوجهت الأنظار أولاً إلى الأشعار التي عبرت عن «المقاومة» والمحافظة على الهوية العربية بين سكان الجليل. ففي أواسط الستينيات، اكتشف البعض شعراء المقاومة: محمود درويش وسميح القاسم وغيرهما، وارتفع المديح في بيروت والقاهرة وغيرهما من العواصم العربية الأخرى، حتى صار البعض يهمل لصمود العرب في إسرائيل ومحافظتهم على هويتهم العربية. وجاء رد درويش غير المرتاح لهذا الاحتضان المفاجئ بعد سنين طويلة من التجاهل والإهمال في مقالته الشهيرة «أنقذونا من هذا الحب القاسي».<sup>14</sup> وأدى اكتشاف شعر المقاومة إلى ازدياد الاهتمام بمصير تلك الأقلية الباقية ونشر بعض الدراسات عنها. فكتاب جريس المذكور أعلاه، تم ترجمته إلى العربية وصدر في القاهرة وبيروت، ولاحقاً تم أيضاً إصدار طبعة موسعة ومحدثة باللغة الإنكليزية.<sup>15</sup>

واختار بعض قادة جيل الباقيين في حيفا والجليل الأدب أسلوباً للتعبير عن موقفه. وكان أبرزهم إميل حبيبي (1921-1996) الذي نشر سنة 1974 رائعته الفريدة «المتشائل».<sup>16</sup> وكشفت هذه الرواية الساخرة واللادعة بعض المستور في حكاية بقاء فلسطينيين في حيفا والجليل تحت الحكم العسكري الإسرائيلي. وكان فيلم داليا كربل الوثائقي «إميل حبيبي: باق في حيفا» رداً على رواية غسان كنفاني (1936-1972) الشهيرة



«عائد إلى حيفا»<sup>17</sup> ومثل حبيبي وكتفاني جيلين متميزين من الآباء والأبناء الذين عبروا عن نكبة الفلسطينيين من خلال الرواية الأدبية. وكما هو معروف، فالأدباء والشعراء ليسوا في حاجة إلى أرشيفات ووثائق كي يسجلوا تجارب المهزومين ويرووا حكايتهم، ولذا فإنهم كانوا أول من كتب حكاية الفلسطينيين المنكوبين على جانبي الحدود التي قامت في سنة 1948-1949.

حمل مؤلف «المتشائل» معظم حياته في يده بطيختين (السياسة والأدب)، كما كان يقول. ومنذ سنة 1974، ادعى أن روايته لا تحمل في طياتها شيئاً من سيرته الذاتية، لكن بعد أكثر من عقدين، اعترف عشية رحيله بأنها تشتمل على مقاطع بيوجرافية بعكس ما ادعى سابقاً. وهذا الاعتراف في الفيلم الوثائقي المذكور سابقاً، يؤكد حبيبي أيضاً في لقاء نشر في مجلة «مشارف»<sup>18</sup> فهو يروي بلسانه في الفيلم مقطعاً بعد آخر من «المتشائل»، وخصوصاً في طريق عودته من لبنان إلى حيفا. وروايته في الحقيقة ليست حكاية شخص واحد مقطوع عن بيئته السياسية والاجتماعية فقط، بل أيضاً تعبير عن أبناء جيل فلسطيني عايش النكبة، واختار طريقاً للبقاء في حيفا مع قيادات عصبة التحرر الوطني التي توحدت في تشرين الأول/أكتوبر 1948 مع الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي).

فـ «المتشائل» يُظهر ولاء كاملاً، ويبدى استعداداً للقيام بكل المهمات الملقاة عليه، كجزء من تأقلمه وخنوعه لقواعد «الديمقراطية الإسرائيلية». وكان مصير سعيد أبي النحس أفضل نسبياً من بقية أبناء شعبه المنكوبين، إذ يحظى ببعض الأجر والمكافآت المتعددة على تعاون، وعلى الرغم من ذلك فإنه لا يصل إلى مرتبة المواطن الإسرائيلي العادي، بل يعاني جراء قبضة الحكم العسكري وممثليه في البلدات العربية. فصاحب «المتشائل» سمح لنفسه، من وراء قناعه الساخر، بأن يعترف بنقاط ضعفه عام النكبة وما بعدها. وبالعكس حبيبي السياسي، يعترف الأديب بأنه وكثيرين من الباقين في الداخل كانوا يفتشون عن البقاء بكل ثمن. هذه المنظومة الفكرية التي أرشدت حبيبي والعديد من رفاقه سنعود إليها لاحقاً في الفصل المتعلق بدور الشيوعيين سنة 1948 وما بعدها في إسرائيل.

أما في الجانب الإسرائيلي، فلم تفرز السبعينيات جديداً في الدراسات عن فلسطين والفلسطينيين عام النكبة وما بعدها. فالتعامل مع تاريخ البلد وسكانه في الأكاديمية الإسرائيلية يتشظى إلى أقسام ودوائر ليس بينها كثير من التواصل. فأقسام دراسة «أرض

إسرائيل» وتاريخ شعب إسرائيل لا تعالج تاريخ الفلسطينيين ولا تعتني به، وعادة، لا يتقن أساتذته تلك الدوائر وطلبتها اللغة العربية، ولذا فإنهم لا يستعملون مراجعها ومصادرها في دراساتهم وأبحاثهم. وأغلبية الأبحاث عن الفلسطينيين يقوم بها مستشرقون وخبراء أمريكيون يخدمون في أجهزة الاحتلال الإسرائيلي. وعلى الجانب الآخر نجد العديد من الباحثين الفلسطينيين يكتب عن النكبة ونتائجها، وعن جوانب متعددة من الصراع العربي-الإسرائيلي، من دون إلمام باللغة العبرية. كما أن الباحثين في تلك الموضوعات على جانبي الصراع يكتبون في معظمهم من منطلق «إعرف عدوك»، وقد أنتج هذا التوجه في كثير من الدراسات معرفة ملوثة بالدعاية والتجيش بدلاً من البحث عن الحقيقة التي كثيراً ما تخالف المعروف والمألوف.

ازداد الاهتمام بأحوال العرب في إسرائيل كثيراً خلال الثمانينيات. وعلى سبيل المثال، ركز كتاب إيان لوستيك على توصيف وتحليل الآليات التي مكنت من استمرار سياسة السيطرة الإسرائيلية وقمعها المعارضة العربية حتى بعد زوال الحكم العسكري.<sup>19</sup> وهكذا، فقد ساهم هذا الكتاب كثيراً في فهم نظام السيطرة اليهودية وآلياتها في تعاملها مع الأقلية العربية. كما أن توم سيغف في «الإسرائيليون الأوائل»، يعكس معظم الأدبيات، خصص للعرب الباقيين مكاناً لاثقاً في كتابه.<sup>20</sup> وإضافة إلى الناحية الكمية من جهة عدد الصفحات المخصصة لأحوال العرب في إسرائيل سنة 1948-1949، فإن الكتاب كشف عن سياسة القمع والملاحقة المنهجية لأبناء هذه الأقلية. وعلى الخطى نفسها مشى الصحافيان بنزيمان ومنصور في كتابهما<sup>21</sup> الذي توسع في توصيف السياسة تجاه العرب في إسرائيل في عدة مجالات منذ قيام الدولة حتى الثمانينيات.

وقدمت أبحاث بني موريس وإيلان وبابه وآفي شلايم وغيرهم من الباحثين الذين تم تعريفهم كمؤرخين جدد، معلومات ورؤية جديدة عن المأساة الفلسطينية، ثم نشر باحثون عرب ويهود دراسات عن العرب في إسرائيل ومعاملتهم منذ سنة 1948. وهذه الأبحاث المنشورة حتى تسعينيات القرن الماضي جعلت البعض يعتقد أنه لم يبق كثير يمكن إضافته وتجديده في تلك الموضوعات، غير أن هذا الانطباع غير الدقيق يعود أساساً إلى القطيعة السائدة حتى في معظم الأبحاث النقدية بين النكبة وبدايات تاريخ الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. ومن دون الربط بين هذين الموضوعين يسود الانطباع الخطأ أن لا صلة بينهما،



وأن حرب 1948 ونتائجها ليست حدثاً مؤسماً في تاريخ تلك الأقلية. لكن الأجيال الشابة، عرباً ويهوداً، التي تتلمذت على المدرسة النقدية غير الصهيونية أخذت تساهم في تعرية الرواية الإسرائيلية، إضافة إلى استمرار عطاء الباحثين القدامى. ويُعتبر بابه من أجراً وأغزر الباحثين المقارعين للرواية الصهيونية التاريخية، وفي العقد الأخير اشتهر كتابه عن «التطهير العرقي» الذي قامت به إسرائيل بصورة ممنهجة في حرب 1948.<sup>22</sup> ويشير النقاش الحاد الذي أثاره الكتاب إلى أن موضوع النكبة ما زال موضوعاً ساخناً في حاجة إلى مزيد من البحث والتنقيب. وهناك إجماع بين أطراف النقاش التاريخي على أنه حدثت عشرات المجازر وعمليات طرد الفلسطينيين من بلدنهم قبل 15 أيار/ مايو 1948 وبعدها، فيدور النقاش في الأساس حول مدى التخطيط لهذه الأعمال والأمر بتنفيذها من جانب القيادة الإسرائيلية. فبابه ووليد الخالدي وآخرون يعتقدون أن الخطة دالت كانت مخططاً منهجياً للتطهير العرقي، أو لطرده الفلسطينيين من وطنهم عام النكبة. أمّا المؤرخون الصهيونيون، بمن فيهم موريس، فما زالوا يصرون على أن المجازر وأعمال الطرد التي نفذها الجيش الإسرائيلي لم تكن نتاجاً لتخطيط أو سياسة عليا.<sup>23</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن عقد «المؤرخين الجدد» في إسرائيل كان قد انفرط خلال العقد الأول من القرن العشرين. فبينما تبنى بابه الرواية التاريخية الفلسطينية، رجع موريس إلى حضن الرواية الصهيونية المتلفة بعباءة الضحية المدافعة عن نفسها، كما أطلق العنان لنفسه في مقابلة فاضحة لمواقفه مع أري شافيط في صحيفة «هآرتس»، فعبّر عن تأييده سياسة الطرد التي قادها بن - غوريون واتهمه بالتقصير لعدم إتمام طرد جميع الفلسطينيين من إسرائيل.<sup>24</sup> لقد تراجع موريس عن ادعاء عدم التخطيط والتنفيذ من القيادة العليا، وأضاف إلى ذلك استيعاب القادة الميدانيين لما أراده القائد من طرد الفلسطينيين بعد احتلال مدنهم وبلداتهم. والأنكى من ذلك أنه قام بتبرير سياسة القتل والطرد، بل وأضاف إلى هذا كله أنه لا يستبعد، ولا يعارض قيام إسرائيل في المستقبل بطرد فلسطينيين، بمن فيهم أولئك الذين بقوا فيها منذ سنة 1948.<sup>25</sup>

وبالإضافة إلى الباحثين اليهود، فقد نشأ خلال العقد الأخير من القرن العشرين جيل جديد من الباحثين العرب الباقين، وقد خصص اثنان من هؤلاء بعض أبحاثهما للنكبة الفلسطينية وأثرها في حياة العرب في الداخل خلال عقد الخمسينيات. فأحمد

سعدي ونور الدين مصالحة أضافا، كل على حدة، عدداً من الأبحاث المهمة التي ربطت ما بين النكبة وتداعياتها المتعددة على حياة العرب الباقين في إسرائيل بعد سنة 1948.<sup>26</sup> كذلك نشر مصطفى عباسي عدداً من المقالات والكتب المهمة عن مدن الجليل ما قبل النكبة وبعدها،<sup>27</sup> وأيضاً نشر مصطفى كبها أبحاثاً يتعلق بعضها بمصير منطقة المثلث، ويعالج بعضها الآخر قضايا فلسطينية عامة، كما أنه يشرف على مشروع للتاريخ الشفوي في متحف أم الفحم. ونجح هذان الباحثان في دمج استعمال الرواية الشفوية كمصدر مهم في أبحاثهما، إلى جانب الوثائق والمصادر المكتوبة الأخرى، إذ تشكل أبحاثهما بلا شك نموذجاً جيداً لتوثيق وتاريخ جوانب منسية من تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل.

يُعتبر هليل كوهين من أغزر الباحثين الإسرائيليين لنشره عدداً لا يستهان به من الكتب والمقالات عن العرب في إسرائيل. فرسالة الماجستير خصصها لدراسة موضوع «الغائبين الحاضرين»،<sup>28</sup> وقد نشرت هذه الدراسة لاحقاً باللغتين العبرية والعربية، وكانت تعالج نشوء قضية المهجرين الفلسطينيين منذ سنة 1948 الذين حرّموا العودة إلى بيوتهم وأراضيهم وصاروا لاجئين في الجليل. بعد ذلك نشر كوهين كتاباً عن العملاء العرب الذين تعاونوا مع مؤسسات الدولة اليهودية أيام الحكم العسكري (1948-1967)، وغطي هذا الكتاب أيضاً نشاط الشيوعيين، وغيرهم من المعارضين العرب لسياسة الحكم العسكري،<sup>29</sup> واستند بصورة كبيرة إلى وثائق الشرطة والاستخبارات وجهاز الحكم العسكري.

وتجدر الإشارة إلى دراسة أخرى استندت إلى مصادر متنوعة، وحاولت إبراز دور العرب في تكوين تاريخهم. فأطروحة شيرا روبنسون اعتمدت على أرشيفات إسرائيلية ومصادر عربية متعددة،<sup>30</sup> كما أنها لم تكتف بالوثائق والمصادر المنشورة، بل عززتها بمقابلات مع عشرات شهود العيان في الجليل والمثلث، ويُعد هذا الدمج لمصادر متنوعة على جانبي الصراع مهماً جداً. كذلك جعل اختيار المؤلفة نظريات الاستيطان والكونيالية الصهيونية أداة تحليلية لفهم السياسات الإسرائيلية أن ترى الصورة الأوسع لأوضاع الأقلية الفلسطينية الباقية بعد سنة 1948. ويمكن القول إن أبحاث كوهين وروبينسون هي الأقرب إلى موضوع هذه الدراسة عن الفلسطينيين الباقين، وخصوصاً في حيفا والجليل في الفترة 1948-1956.



## رابعاً: هيكل الكتاب ومحتوياته

يشكل احتلال الناصرة، ثم إعلان وقف إطلاق النار الثاني بداية فعلية لحكاية العرب الباقين. ففي تلك الأيام أضحى انتصار إسرائيل في حربها العسكرية واضحاً لقادتها، كما أن العرب وأغلبية قياداتهم وعوا هذا الواقع. وكانت حرب الأيام العشرة قد أثمرت بقاء أقلية عربية كبيرة نسبياً في الجليل الأسفل، وصارت مسألة تحديد سياسة إسرائيل تجاه هؤلاء الباقين، خلال فترة وقف إطلاق النار الذي امتد ثلاثة أشهر وأكثر، أمراً ضرورياً. وفعلاً، عُيّن حاكم عسكري في الناصرة مباشرة بعد احتلالها ليقوم بتصريف شؤون المدينة وتقديم الخدمات لأهلها بالتعاون مع مؤسسات المدينة وقياداتها، وكان على رأس سلم الأولويات شؤون العمل والتعليم. وفي الفترة نفسها بدأ راديو إسرائيل بالبث باللغة العربية، كما صدرت جريدة عربية يومية لإيصال وجهة نظر الحكومة وسياستها إلى المواطنين العرب بلغتهم.<sup>31</sup>

يسلط الفصل الأول من الكتاب الضوء على المعاني المتعددة للنكبة في شمال فلسطين حتى أشهر الهدنة الثانية في صيف سنة 1948. وفي تلك الفترة تم صك مصطلح النكبة لوصف الهزيمة العربية في حرب فلسطين، كما صار معروفاً أن دخول جيوش الدول العربية لم يوقف توسع حدود الدولة اليهودية وطردها الفلسطينيين من الأراضي التي احتلتها. فيعرض هذا الفصل تلك الأحداث، ويسلط الضوء على أولئك الباقين تحت الاحتلال حتى أيلول/ سبتمبر 1948. فالمدن الفلسطينية، حيفا ويافا وعكا وصفد وطبرية، أفرغت من سكانها، لكن مصير مئات آلاف اللاجئين من تلك المدن وقرى نواحيها يُذكر فقط في سبيل التركيز على مصير عشرات الآلاف من الباقين والكشف عن الأوضاع والأسباب التي ساهمت في بقائهم وعدم طردهم.

أما الفصل الثاني فيتطرق إلى الحديث عن الجليل عشية تجدد الحرب، ثم يعرض أحداث إتمام احتلال شمال فلسطين فيما يسمى عملية حيرام. ففي أواسط تشرين الأول/ أكتوبر 1948، تجددت الحرب على الجبهة المصرية وازدادت احتمالات انفجار المعارك في الجليل أيضاً. وكان الأهالي على علم بمحدودية قدرات جيش الإنقاذ في أي مواجهة مع الجيش الإسرائيلي. لذا، فإن سكان المنطقة اختاروا في معظمهم دعم قياداتهم المحلية التي حاولت ضمان بقاء الأهالي إذا ما تجددت الحرب. وكان الشيوعيون العرب

في حيفا والجليل جزءاً من تلك القيادات التي أدت دوراً مهماً في معركة البقاء وإعادة بناء حياة الأقلية العربية في إسرائيل. وهذا الفصل الذي يرصد أحداث الحرب في عملية إتمام احتلال الجليل يتابع عن قرب دور السكان وظروف نجاح العديد منهم في البقاء وإفشال سياسات الاقتلاع التي نفذها الجيش الإسرائيلي في المنطقة.

وينتقل الفصل الثالث إلى تسليط الضوء على جماعتين من الباقين في شمال فلسطين هما: الدروز والشيوعيون. وغيّرت هاتان الجماعتان، منفردتين، موقفهما من الدولة اليهودية ولأسباب مختلفة خلال أشهر الحرب، وساهمت قياداتهما في بقاء الآلاف من سكان الجليل. ففي حيفا والجليل اختارت قيادة العصبة في أغلييتها التعاون مع إسرائيل، ومعارضة تدخل جيوش الدول العربية في حرب فلسطين. وقد برز هذا الموقف بصورة خاصة في تموز/ يوليو 1948 عندما قرر ناشطو العصبة التعاون مع الاحتلال الإسرائيلي في مناطقهم، ثم أكمل هؤلاء تحولهم السياسي في تشرين الأول/ أكتوبر حين انضموا إلى حزب ماكي قبل أن تضع الحرب أوزارها. هذه الجوانب المهمة من تاريخ ماكي ودور قياداته ما زالت خفية على العديد من القراء الذين تربوا على قبول رواية الحزب عن نضالاته ضد الحكم العسكري من دون التفات إلى أعماله خلال الحرب.

ويكمل الفصل الرابع تتبع أحوال الفلسطينيين الباقين في شمال فلسطين بعد انتهاء الحرب في أوائل سنة 1949. وكانت إسرائيل قد وضعت قواعد وأسساً لتحديد مكانة هؤلاء الباقين في الأراضي التي احتلتها، إذ إن بعضهم صاروا مواطنين، بينما اعتُبر آخرون مقيمين مؤقتين بالدولة اليهودية. أمّا آلاف المهجرين من قرى الشريط الحدودي اللبناني وغيرهم فاعتبروا «غائبون حاضرون». ولم يشمل إحصاء السكان الأول كل قرى الجليل الأعلى والأوسط، فاعتبر بعضهم «متسللين»، وظل سيف الطرد يهددهم فترة طويلة، كما شهدت قرى الجليل الأعلى حركة دائمة للسكان واجتيازاً للحدود على الجانبين لعدة أعوام. وبينما نجح بعض الآلاف في العودة وتأمين البقاء في الوطن، فإن الآلاف من الفلسطينيين طردوا من بيوتهم وأراضيهم وأصبحوا لاجئين.

أمّا الفصل الخامس فيتناول ساحات جديدة لم يتم الالتفات إليها في الفصول السابقة. فسكان قرى المثلث، التي نُقلت إلى إسرائيل في ربيع سنة 1949، بدأوا عملية تأقلمهم تحت الحكم الإسرائيلي في تلك الفترة المتأخرة، إذ فصلت هذه القرى الحدودية مع الأردن، من كفر قاسم جنوباً وحتى أم الفحم وقرائها شمالاً، فجأة عن مدن الضفة الغربية



وقراها بشكل تعسفي، وأصبح السكان الذين زاد عددهم عن 30.000 نسمة مواطنين في إسرائيل التي لم توقف محاولاتها التخلص من الأقلية العربية، أو من تقليل عددها على الأقل. كذلك يقدم هذا الفصل حكايات أفراد وعائلات وقرى لم تحظ بالكشف عنها ومعرفة تجاربها في صراع البقاء. وبعكس السياسة العامة للتهجير ومنع العودة، هناك ثلاث قرى سمحت إسرائيل لسكانها بالعودة إليها.<sup>32</sup> وهكذا يضيف تسليط الضوء على حكايات أهالي تلك القرى، ومصير أفراد وعائلات معينة، بعداً إنسانياً مهماً، كما يكسر بعض الصور النمطية باللونين الأسود والأبيض التي يرسمها عدد من الأبحاث. يتطرق الفصل السادس في تتبع صراع البقاء إلى الكشف عن أدوات وسلوكيات التأقلم تحت الحكم العسكري الإسرائيلي. فالباقون من الفلسطينيين انتبهوا إلى أن المواطنة والهويات الزرقاء التي وزعت عليهم أنزلت سيف الاقتلاع عن رقابهم، ولذا راح هؤلاء يتعلمون بسرعة طرقاً جديدة للتغلب على استمرار محاولات طردهم، وكانت إحدى الوسائل، مثلاً، التوجه إلى محكمة العدل العليا. ففي يافا سجلت قضية الحاج أحمد أبو لبن أول توجه إلى هذه المحكمة في أواخر سنة 1948، وتلاها العديد من القضايا في السنوات التالية. وتشكل هذه القضايا والأحكام التي صدرت بشأنها مواد مهمة لموضوع البحث. وكانت الالتماسات المرفوعة إلى المحاكم تتعلق في معظمها بمصادرة الأراضي وطردهم السكان واعتقالهم، وكذلك استدعاءات لمنع السلطات من إعادة طرد بعض ممن نجحوا في العودة إلى بيوتهم.

أما الفصل السابع والأخير فيعالج مسألة التنظيم السياسي للعرب في إسرائيل وأنماط تصويتهم في انتخابات البرلمان الإسرائيلي (الكنيست). وعلى غرار المواطنة والهوية الزرقاء، أصبح التصويت أداة وسبيلاً لتأمين البقاء ومنع الطرد من البلد. وعلى هذا الأساس يمكن فهم إسراع الشيوعيين من جهة، والمتعاونين من جهة أخرى، في دعوة مؤيديهم إلى المشاركة في الانتخابات العامة الأولى في كانون الثاني/يناير 1949. وعندما أثارت أجهزة الأمن مسألة القرب من الحدود سبباً لاقتلاع القرى العربية، استعد البعض لحماية تلك الحدود بأنفسهم. بل إن زعماء ماكي وغيرهم طالبوا بتجنيد العرب في الجيش الإسرائيلي، في سبيل إثبات الولاء ومحاولات ضمان البقاء والمساواة في الحقوق. هذا الفصل الذي يعالج السلوك السياسي سيكشف عن كثير من المواقف «الجريئة» وغير المعتادة التي أطلقت في تلك السنوات الحرجة.

وتكمل خاتمة الكتاب دائرة الأحداث من عام النكبة حتى الحرب التي شنتها إسرائيل ضد مصر في سنة 1956. وتشكل هذه الحرب وتداعياتها تذكيراً بأحداث حرب 1948 في الجليل. فقرى المثلث نجت من المجازر وأعمال طرد السكان التي طالت الفلسطينيين في الجليل وغيره من المناطق، إلا أن حرب 1956 أعادت فتح هذا الملف حين أعلن الجيش منع التجول في قرى المثلث قبيل بداية الحرب بساعات في 29 تشرين الأول/أكتوبر 1956. وكانت نتيجة هذه السياسة المفاجئة التكنيل بالسكان وقتل 49 شخصاً من سكان كفر قاسم. لكن نتائج هذه المذبحة جاءت معاكسة لتوقعات منفذها ومخططيها، إذ عززت تكاتف الباقين ونضالهم المشترك للعيش بحرية وكرامة في وطنهم المسلوب.

### خامساً: منهج البحث ومصادره

الثغرات البحثية هي فرصة للباحثين بصورة عامة، بمن فيهم المؤرخون. هذا الشعور راودني كثيراً في بداية دراستي لتاريخ العرب في إسرائيل بعد النكبة، لكن مع تقدم البحث ظهرت إلى العيان حالة مركبة، تحتاج إلى التفسير والإيضاح. فعلى الرغم من وجود تلك الثغرة البحثية، فإن قليلين اقتربوا منها وحاولوا دراستها بجدية وعمق. وعندما بدأت مرحلة المقابلات وجمع الشهادات الشفوية ممن عاصروا فترة الدراسة، وجدت بعض التمتع من الحديث عنها. لذا، انشغلت أيضاً بمحاولة تفسير ابتعاد الباحثين عن الموضوع، وكذلك بعض الرواة. فما سر ابتعاد كثيرين عن الخوض في تفاصيل وأعماق موضوع يشكل أساساً مهماً لفهم تاريخ الأقلية الفلسطينية في إسرائيل؟ ولم قرر العديد ممن عايشوا الفترة التي تغطيها الدراسة عدم كتابة مذكراتهم عن دورهم وأعمالهم أيام حرب 1948 وما بعدها؟

لم يعرف الفلسطينيون في معظمهم، وخصوصاً الفلاحين منهم، القراءة والكتابة حينذاك، ولذا لم يكتبوا يوميات أو مذكرات. فالشهادات الشفوية للفلسطينيين الذين عاصروا أحداث النكبة أضحت المصدر الرئيسي المعتمد لعرض وجهة نظر المهزومين في تلك الحرب. والذاكرة هي مصدر إشكالي لكتابة التاريخ، إذا اعتمدنا عليها من دون فحص أو تمحيص. لكن الرفض القاطع للتوثيق الشفوي بسبب إشكاليات الذاكرة، هو عقبة تخطاها البحث التاريخي. فبعض الأدباء والباحثين العرب جمع شهادات «جيل



الذكورة» لسرد بعض جوانب من المأساة التي حولتهم من أصحاب بيوت ووطن إلى لاجئين معدمين. وكانت ردة فعل معظم الإسرائيليين على حكايات الفلسطينيين تراوح بين الرفض الكامل والتشكيك في الشهادات والمعتمدين عليها، ومثال لذلك بعض ردات الفعل على رواية إلياس خوري «باب الشمس» التي تُرجمت ونشرت بالعبرية.<sup>33</sup> كتب المؤرخ والصحافي توم سيغف وثيقة ادعاء شديدة اللهجة ضد رواية «باب الشمس» بعد نشرها في إسرائيل. وجاء في مراجعته تحت عنوان «رواية عربية» ما يلي: «أديب لبناني يتهم الجيش الإسرائيلي بالقيام بجرائم حرب. أين الإثبات؟ حقيقة أدبية في مقابل حقيقة تاريخية».<sup>34</sup> ارتاع سيغف من حكايات القتل والتنكيل وطرد السكان في شُعب (في الجليل) المسرح الرئيسي لذاكرة بطل الرواية. فأشار إلى أن «ما كتب عن احتلال شُعب في كتاب بني موريس عن نشوء 'مشكلة اللاجئين' لا يقترب من تلك النقطتين». ومن وجهة نظره، فإن موريس ووثائقه الأرشيفية هي البرهان أن الحديث يدور على حكايات ملفقة أعطاها الكاتب تعبيراً أدبياً، ثم أضاف بحكم مطلق قائلاً: «ضرورة الإثبات تقع على عاتق الراوي»، حتى في الرواية الأدبية لا في الأبحاث فقط. وختم السطر الأخير قائلاً: «خوري لا يقدم أي نوع من البراهين على أقواله. هو ليس أديباً معروفاً في إسرائيل ولا يوجد سبب كي نصدقه».<sup>35</sup>

الجملة الأخيرة في أقوال سيغف مهمة وجوهرية: «لو كان أديباً معروفاً في إسرائيل»، افترض سيغف، وبحق، لصدقه الناس. فهكذا صدق كثيرون أحداث «خربة خزعة» للأديب س. يزهار من دون أن يطالبوه بإثبات أو وثيقة. وهكذا يصدقون أقوال ضحايا المحرقة من يهود أوروبا وغيرها من الأماكن عندما يسردون حكاياتهم على الملأ. والياس خوري هو كاتب غزير الإنتاج ومشهور جداً في العالم العربي، لكن ليس في إسرائيل. فلماذا يصدقه قراء العبرية اليهود؟ لكن السؤال الأهم الذي يمكن استنباطه من أقوال سيغف هو: ما هو الإثبات من وجهة نظر المؤرخ؟ فتقديس وثيقة الأرشيف، كما يظهر من اعتماد سيغف المطلق على بني موريس، هو إشكالية تحتاج إلى نقاش مستفيض لا يتسع له المجال هنا.<sup>36</sup>

كثيرون من اليهود والعرب لم يسمعوا إلا رواية المنتصرين لأحداث سنة 1948. وقليلون منهم، وخصوصاً في إسرائيل، سمعوا بحكاية المهزومين الإنسانية. فسنة 1948 شهدت إقامة دولة إسرائيل، وكذلك النكبة التي يعيش الفلسطينيون تبعاتها ونتائجها

المأسوية حتى يومنا هذا، فقد اندثر عالمهم، الذي عرفوه وعاشوه، منذ وقوع الكارثة التي صنعها البشر لا القدر أو الطبيعة. وعلى الرغم من كتابات المؤرخين الجدد فإن هناك وثائق كثيرة في الجانب الإسرائيلي يلفها الكتمان والسرية في الأرشيفات الإسرائيلية. وقد أشار توم سيغف إلى أن معظم هذه الوثائق السرية يتعلق بالمذابح وأعمال طرد السكان والتنكيل بهم على أيدي جنود الجيش الإسرائيلي. وأضاف في تعليقه على هذا الكتمان قائلاً: «إن دولة تخفي جرائم حرب مطبوعة في تاريخها تجعل من نفسها شريكة في تلك الجرائم بأثر رجعي».<sup>37</sup>

عمل المؤرخين، كما هو معروف، ليس مطلقاً، فاستنتاجاتهم البحثية موقته وغير دقيقة بصورة شاملة، إذ لا تشكل كل الحقيقة عن فترة الدراسة. ففي الوقت الذي سمح توم سيغف لنفسه بأن يهاجم بشدة رواية الياس خوري اعتماداً على «نشوء مشكلة اللاجئين» لموريس، كان الأخير قد أصدر كتاباً جديداً («إصلاح خطأ») شكك بعض فصوله في استنتاجاته السابقة.<sup>38</sup> ففي مقالة عن عملية حيرام في الجليل أكد موريس كثرة المذابح وأعمال الطرد وإرهاب السكان التي قام بها الجيش الإسرائيلي لطرد الفلسطينيين من الجليل إلى خارج الحدود. وكتب أيضاً: «معلوماتنا عن هذه المذابح محدودة جداً، بسبب الكتمان الذي فرضه أرشيف الجيش الإسرائيلي على الوثائق ذات الصلة».<sup>39</sup> ويبقى أن نتظر إذا ما تم الكشف عن تلك الوثائق السرية، ماذا ستضيف إلى معلوماتنا. وحتى حدوث هذا، هل يُفترض أن يذهب الضحايا إلى موتهم من دون إعطائهم فرصة رواية حكايتهم، لأنهم لا يحفظون وثائق مكتوبة تدعم أقوالهم؟

في ظل غياب أرشيفات فلسطينية، يعتمد هذا البحث على شهود عيان كتب بعضهم مذكراته، بينما أدلى آخرون بشهاداتهم لمؤلف هذا الكتاب ولباحثين آخرين. وكان عدد الذين كتبوا سيرتهم الذاتية بين هؤلاء محدوداً حتى تسعينيات القرن الماضي، لكن العقدين الأخيرين شهدا نمواً في هذا الصنف الأدبي الذي يشكل أيضاً وثيقة تاريخية. وبسبب تواضع إمكانات عدد من المؤلفين، فإن بعض المذكرات نُشر محلياً على نفقتهم الخاصة، ووزع بشكل محدود. وتشكل هذه المنشورات المحلية من المذكرات والسير الذاتية مصدراً مهماً لإسماع صوت المغلوبين والمنسيين في السرديات القومية. وتجدر الإشارة إلى أن إحدى نقاط القوة في هذه المذكرات هي إعادة رسم صور لحياة الفلسطينيين ما قبل النكبة، ثم تتبع انكسار تلك الصور وتشظيها خلال الحرب وفي



ولما كانت مذكرات أبناء جيل النكبة الباقيين محدودة، ومعظمهم لا يعرف حتى القراءة والكتابة، أضحي الاستماع إلى الشهادات الشفوية ضرورة ملحة في السنوات الأخيرة. فعدد من تبقى منهم في قيد الحياة وبصحة جيدة صار لا يتعدى المئات. لذا، فإن الاستماع إلى شهادات نحو 120 شخصاً ممن عايشوا النكبة وما تلاها من سنين في حيفا والجليل، هو إنقاذ لتجارب شخصية وإنسانية كثيراً ما تموت وتدفن مع أصحابها. ويؤسفني أن عدداً لا يستهان به ممن قابلتهم مرة وأكثر قد فارقوا الحياة، غير أن شهاداتهم التي أدلوا بها تشكل لبنات مهمة ذات نكهة شخصية وإنسانية تضاف إلى الوثائق والمصادر المنشورة. وتشكل هذه الشهادات التي جمعتها ميدانياً من أصحابها إضافة لا يمكن المبالغة في أهميتها إلى جانب المصادر الأخرى المتوفرة.

حسم المؤرخون وغيرهم من الباحثين أمرهم بالنسبة إلى أهمية الشهادات الشفوية، كوثائق حية يجب الانتباه لها وعدم إهمالها بسبب بعض إشكالياتها. وعلى غرار كل مصدر يعتمد المؤرخ في بحثه يجب توخي الحذر والمقارنة بالمصادر الأخرى المكتوبة والمنشورة لتكتمل الصورة. فالوثائق العسكرية التي ما زال بعض الباحثين الإسرائيليين «يقدها»، لا تخلو من تدخل المصلحة والسياسة والرؤية الذاتية لمن كتبوها وصنفوها. ومؤلف هذا الكتاب الذي قرأ عدداً لا يستهان به من وثائق الأرشفات الإسرائيلية اكتشف أكثر من مرة زيف بعضها ومحاولاتها التعتيم والتضليل لإخفاء بعض جرائم الحرب، بينما قدم شهود العيان وصفاً دقيقاً لتلك الأحداث، ولو بعد عقود من الزمن. لذا، تُعتبر الشهادة الشفوية إضافة حيوية لا غنى عنها لإسماع صوت الضحايا والمهزومين في حرب 1948.

حاول مرتكبو جرائم الحرب دائماً إسكات صوت ضحاياهم لمحوها من سجل التاريخ، ولتحميل مسؤولية وقوع بعضها على المهزومين. فالغاصبون يخافون من الذكريات، كما قال شاعرنا محمود درويش. والحالة الفلسطينية - الإسرائيلية ليست شواذاً، ولا سيما حين يدور الحديث عن أحداث النكبة وما تلاها من سنوات. فالروايات الصهيونية لتلك الأحداث ما زالت تتراوح في أغليبتها بين إنكار ما جرى وتحميل الفلسطينيين وقياداتهم المسؤولية عن بعض ما جرى، بدلاً من المكاشفة والمصارحة مع الذات ومع الآخر. وأصبح التهرب من المساءلة التاريخية واستحقاقاتها السياسية اليوم

نوعاً من دفن الرؤوس في الرمل لإخفاء الواقع.

وأما الطرف الفلسطيني الذي لا يستطيع نسيان النكبة وتداعياتها على حاضره ومستقبله، فإنه ينقل ذاكرة الأحداث من جيل إلى آخر كي لا ينالها النسيان ولا يخنقها منطق القوة. فقد أثبتت أبحاث الذاكرة أن ضحايا أعمال العنف الشديد يختزنون تفاصيل ما رأت أعينهم واهتزت له أجسادهم لعشرات السنين. وقد تختلف المعاني التي تعطى لتلك الأحداث الأليمة التي تركت بصماتها على حياتهم، لكن جوهر الحكاية وتفصيلاتها يبقيان على ماهيتهما على الرغم من تبدل الأزمان. فشهادات من بقي في قيد الحياة على أحداث النكبة ونتائجها المباشرة هي وثائق مميزة تضاف إلى كل المصادر الأخرى المتوفرة، والاعتماد عليها بحذر وبشكل مهني يساهم في إسماع صوت طالما عملت عدة جهات على إسكاته، لإخفاء بعض جرائم الحرب وتداعياتها على الباقين من الفلسطينيين في حيفا والجليل بعد سنة 1948.

والشهادات الشفوية التي جُمعت واعتمدت في هذا البحث هي شخصية تختلف عن الذاكرة العمومية أو الجماعية التي ترعاها الدول ومؤسساتها. فشهود العيان الذين قابلتهم هم في أغليبيتهم ضحايا أعمال التطهير العرقي التي نفذها الجيش الإسرائيلي في الجليل أيام الحرب. وهؤلاء الشهود اكتوت ذاكرتهم وهويتهم بنار أعمال ترويع السكان. وبعكس المسؤولين عن تلك الأعمال الذين عملوا ما في وسعهم لتناسيها والتعتيم عليها، فإن الضحايا اختزنوا تفاصيلها في ذاكرتهم العvisية على النسيان، وقد سبقني بعض الباحثين والناشطين إلى إجراء مقابلات مشابهة. وبهذا الشأن تجدر الإشارة إلى العمل المهم الذي تقوم به جمعية زوخروت،<sup>40</sup> كما نُشرت شهادات شفوية في كتب التاريخ المحلية لعشرات القرى في الجليل وغيره من المناطق. وتم حفظ هذه الشهادات التي وثقتها تلك الكتب في العقدين الماضيين من الضياع، لأن العديد ممن أدلوا بشهاداتهم فارقوا الحياة.

يتكئ هذا البحث على الرواية الشفوية وكتابات التأريخ المحلي مدعومة بكم لا يستهان به من المصادر والمراجع الأولية والثانوية، ويحاول رسم الصورة العامة (Macro) للأحداث ويرصعها بحكايات الأفراد والجماعات المحلية. وهذا الدمج يسمح بإسماع صوت المهمشين ويدمج شهاداتهم في الوثائق والمصادر المكتوبة عند طرفي الصراع. فاستعمال كل المصادر المتوفرة إلى جانب الشهادات الشفوية يوفر للباحث



إمكان تقديم قراءة شاملة ومتكاملة. وبما أن البحث هو أولاً وقبل كل شيء دراسة عن تاريخ الباقين، وخصوصاً في شمال فلسطين، فإن كشف الحقيقة عما جرى لهم هو المرتجى. وعلى هذا الأساس أخضعت الروايات الشفوية لمنهج القراءة النقدية والمقارنة نفسيهما اللتين يعتمدهما المؤرخ عند استعمال النصوص والوثائق المكتوبة.

للسيوعيين ووثائقهم وصحافتهم (العربية والعبرية) ومذكرات بعض ناشطيهم حصة الأسد في قائمة مصادر هذا البحث ومراجعته. وتجدر الإشارة في ختام هذه المقدمة إلى أن هذا البحث اعتمد، أولاً وقبل كل شيء، على المصادر الأولية والثانوية المكتوبة لدى طرفي الصراع. وأضاف عشرات رفاق الحزب وغيرهم ممن قابلتهم شهادات مهمة عن الأحداث التي عاصروها، والتي تقدم توثيقاً مهماً للتاريخ المحلي الذي لا تمثيل له في الأرشيفات ولا في الصحافة المعاصرة. وقدمت صحيفة «الاتحاد» الأسبوعية الوجه الآخر لعملة «اليوم» التي مثلت سياسة الحكومة ودعايتها أمام القراء العرب. كما أن حزب مبام من جهة وجماعات عربية ويهودية أخرى تركا لنا وثائقهما وصحافتهما التي تابعت الأحداث بعد النكبة بعين ناقدة وكاشفة.<sup>41</sup>

وأخيراً، يجب التذكير بقرارات المحاكم، وخصوصاً محكمة العدل العليا التي طلب العديد من ضحايا الحكم العسكري العون والحماية منها. وفي عدة حالات، حضر الملتزمون وشهودهم إلى المحكمة وأدلووا بشهاداتهم عن الأحداث في قراهم سنة 1948 وما بعدها. وكانت هذه الشهادات التي اعتمدها القضاء في إصدار أحكامهم تم إسماعها بعد حلف اليمين بقول الحقيقة، في وقت كانت الأحداث التي رواها الشهود حديثة لم يمض على وقوعها إلا مدة قصيرة. وهكذا، نجح بعض الملتزمين من قرى جليلية في الحصول على قرارات فرضت على وزارة الداخلية إعطاءهم الهويات ومنعت السلطات العسكرية من طردهم مجدداً. وفي مقارنة سريعة لهذه الشهادات في المحكمة بالشهادات المتأخرة، تؤكد أن التاريخ الشفوي مصدر مهم وحيوي لإسماع رواية الضحايا ووجهة نظرهم في تلك الأحداث التي عايشوها وتركت بصماتها على هويتهم وذاكرتهم.

## المصادر

- 1 عُرِّفَت تلك القرى في أوامر العملية العسكرية بـ «قواعد اتصال»، لا بمواقع عدو كما كانت الحال بالنسبة إلى القرى العربية عادة. انظر: بني موريس، «1948: الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى» (تل أبيب: عام عوفيد، 2010)، ص 307 (بالعبرية).
- 2 قدر الباحثون، وعلى رأسهم موريس، عدد العرب الذين قتلوا في «حرب الحدود» فيما يسمى المتسللين، بنحو 3 آلاف - 5 آلاف شخص. وسيبين هذا البحث أن العشرات، إن لم يكن المئات هم ممن صاروا «عرب إسرائيل».
- 3 هذا شأن معظم الدراسات عن الصراع العربي - الإسرائيلي. كما أن موريس الذي خصص دراسة جادة لحرب إسرائيل ضد «تسلل» اللاجئين الفلسطينيين، عالج هذه القضية كمعركة لحماية الحدود ضد الدول العربية المجاورة من دون الاهتمام كثيراً بتداعياتها وآثارها اليومية في حياة العرب في إسرائيل.
- بني موريس، «حروب الحدود الإسرائيلية، 1949 - 1956» (تل أبيب: عام عوفيد، 1996)، (بالعبرية).
- 4 تجدر الإشارة بهذا الشأن إلى المقالة المهمة التي نشرها حسن جبارين، وشدد فيها على أهمية «اللحظة الهوبسيانية» المتعلقة بانتخابات كانون الثاني/يناير 1951. Hobbesian Citizenship: How the Palestinians became a Minority in Israel,» in *Multiculturalism and Minority Rights in the Arab World*, edited by Will Kymlicka and Eva Pfösl (London: Oxford University Press, 2014), pp. 189-218.
- 5 قسطينطين زريق، «معنى النكبة» (بيروت: دار العلم للملايين، 1948). سيكون لنا عودة للحديث عن الكتاب ومؤلفه في بداية الفصل الأول.
- 6 هذا الموضوع جرى معالجته في الأدبيات التي تبحث في تاريخ حرب 1948، وسنعود إليه بتوسع في الفصل الأول.
- 7 يتسحاق رابين، «بطاقة خدمة» (تل أبيب: مكتبة معاريف، 1979)، الجزء الأول، ص 97 (بالعبرية).
- 8 المصدر نفسه.
- 9 لمزيد عن مذبحة كفر قاسم وتداعياتها، انظر: روفيك روزنتال (محرر)، «كفر قاسم: أحداث وأسطورة» (تل أبيب: الكيبوتس الموحد، 2000)، (بالعبرية).
- 10 عوزي بنزيمان وعطا الله منصور، «مستأجرون من طرف ثالث: عرب إسرائيل، مكائتهم والسياسة المتبعة تجاههم» (القدس: كيتز، 1992)، ص 54-59 (بالعبرية).
- 11 اتهم كثيرون جيل الباقيين بالبساطة وعدم الدفاع بشكل كاف عن الأرض والوطن. وكما حدث



لشعوب أخرى عانت المصائب والهزائم، فإن الأبناء لم يستطيعوا تفهم ظروف الآباء أيام

محنتهم.  
Subhi Abu-Ghosh, «The Politics of an Arab Village in Israel,» Ph.D. Dissertation, 12  
Princeton University, 1965.

13 صبري جريس، «العرب في إسرائيل» (حيفا: مطبعة الاتحاد، 1966).  
14 نُشرت هذه المقالة أول مرة في مجلة «الجديد» الحيفاوية التي كان درويش يرأس تحريرها،  
ثم أعيد نشرها وتداولها بشكل واسع في العالم العربي بعد ذلك.

15 Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel* (New York: Monthly Review Press, 1976).  
16 ذاع صيت «متشائل» حبيبي عالمياً بعد أن تُرجم إلى عدة لغات، بما فيها اللغة العبرية، ونشرته  
«مفراس» في حيفا سنة 1985.

17 غسان كنفاني، «عائد إلى حيفا» (بيروت: دار العودة، 1969).  
18 إميل حبيبي، «الحوار الأخير»، مجلة «مشارف»، العدد 9 (حزيران/ يونيو 1996)، ص 19.  
19 Ian Lustick, *Arabs in the Jewish State* (Austin: University of Texas Press, 1980).  
20 توم سيغف، «1949: الإسرائيليون الأوائل» (القدس: دومينو، 1984)، ص 20-104 (بالعبرية).  
21 بنزيمان ومنصور، مصدر سبق ذكره.

22 ترجم كتاب إيلان بابه إلى اللغة العربية (وقبل بحفاوة كبيرة) تحت عنوان: «التطهير العرقي  
في فلسطين» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007).  
23 يشكل مثل هذه المواقف خط الدفاع الصهيوني الثاني بعد أن انهار الخط الأول الذي أنكر  
حدوث المجازر، واتهم القيادات العربية بأنها المسؤولة نتيجة أوامرها عن نشوء مسألة  
اللاجئين.

24 أري شافيط، «في انتظار البرابرة: مقابلة مع بني موريس»، «هآرتس»، 6 كانون الثاني/يناير  
2004.

25 شكلت أقوال موريس في هذه المقابلة علامة فارقة في المواقف منه، وأثارت زوبعة من  
النقاشات داخل إسرائيل وخارجها.

26 Nureldeen Masalha, ed., *Catastrophe Remembered: Palestine, Israel and the Internal Refugees* (London: Zed Books, 2005); Ahmad Sa'di & Lila Abu-Lughod, eds., *Nakba: Palestine, 1948, and the Claims of Memory* (New York: Columbia University Press, 2007).

27 أنجز مؤخراً كتاباً هو مجموعة مقالات باللغة الإنكليزية كان قد نشرها سابقاً.

Mustafa Abbasi, *The Cities of Galilee during the 1948 War: Four Cities and Four Stories* (Germany: Lambert Academic Publishing, 2014).

28 ترجمت هذه الدراسة إلى اللغة العربية وصدرت في القدس، ثم في بيروت. هليل كوهين،  
«الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ سنة 1948» (القدس: مركز  
دراسات المجتمع العربي، 2002؛ بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003).

- 29 هليل كوهين، «عرب طيبون: الاستخبارات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل» (القدس: كيتير، 2006)، (بالعبرية).
- 30 صدرت أطروحة روبنسون مؤخراً في كتاب بعنوان: Shira Robinson, *Citizen Strangers: Palestinians and the Birth of Israel's Liberal Settler State* (Stanford, California: Stanford University Press, 2013).
- 31 صدرت جريدة «اليوم» في أيلول/سبتمبر 1948، ثم تلاها الشهر التالي جريدة «الاتحاد» الأسبوعية.
- 32 هذه القرى هي عيلبون وعيلوط وكفر قرع التي تختلف ظروف تهجير سكانها، ثم السماح بعودتهم إلى بيوتهم، لكن تشترك معاً في تحقيق العودة وإنقاذ هذه القرى من الدمار والتشريد، كما حدث لمئات القرى الفلسطينية.
- 33 الياس خوري، «باب الشمس» (بيروت: دار الآداب، 1998).
- 34 صحيفة «هآرتس»، 2002/3/1.
- 35 المصدر نفسه.
- 36 سنعود إلى معالجة موضوع الشهادات الشفوية، كمصدر مهم لتأريخ أحداث النكبة وما تلاها من سنوات في الفصل الأول.
- 37 توم سيغف، «الأسرار الأولى»، «هآرتس»، 1995/2/3.
- 38 بني موريس، «إصلاح خطأ» (تل أبيب: عام عوفيد، 2000)، (بالعبرية).
- 39 المصدر نفسه، ص 146.
- 40 يحتوي الموقع الإلكتروني لهذه الجمعية باللغة العبرية كما لا يستهان به من المنشورات والشهادات التي جمعها الناشطون، إضافة إلى المطبوعات من كتيبات (عن القرى المهدامة) ودوريات ومجلات.
- 41 تجدر الإشارة، مثلاً، إلى مجلتي «نير» و«هعولام هازيه» بالعبرية، ومجلة الكنيسة الكاثوليكية «الرابطة» وتحتوي جميعها على مواد مهمة ووجهات نظر نقدية لسياسة الحكومة.



## الفصل الأول

# النكبة ومعانيها المتعددة سنة 1948

### أولاً: النكبة في نظر النخب العربية

رسم قسطنطين زريق في كتابه «معنى النكبة» الخطوط العريضة لكارثة فلسطين، كما بدت في صيف سنة 1948.<sup>1</sup> وهذا الكتاب المتواضع بحجمه وعدد صفحاته لم يكن بحثاً شاملاً في الهزيمة العربية، ولا في معانيها بعيدة المدى، وإنما تقرير عن الحدث الجلل الذي لم تتبين بعد كل تفصيلاته وأبعاده. وعلى الرغم من ذلك، فإن كتاب زريق رسم صورة واضحة وجريئة لمعاني الحدث. فبالإضافة إلى «صك» المؤلف مصطلح النكبة، فقد أوضح الخطوط العريضة لمعاني الهزيمة، وهكذا نجح في قراءة الواقع العربي حينذاك، وحذر من أن النكبة قد تتحول إلى كارثة أعظم إن لم تعالج أسبابها بسرعة.<sup>2</sup> وضمت صفحات الكتاب أقوالاً مهمة عن معنى النكبة ومسبباتها تتطلب جرأة كبيرة للتصريح بها في تلك الأيام العصيبة. فالجامعة الأميركية في بيروت سمحت للمفكر بحرية التعبير، كما أن العاصمة اللبنانية كانت مكاناً آمناً نسبياً لنشر الأعمال الناقدة والثاقبة من دون خوف أو وجل.

وتجدر الإشارة إلى أن زريق الذي اختار مصطلح النكبة، ذكر في بداية كتابه خمسة مفاهيم أخرى لتوصيف ما جرى في فلسطين قبل أن يختار النكبة عنواناً لمؤلفه.<sup>3</sup> وهذا المصطلح الذي رسا عليه بعد فحصه خيارات أخرى تضمها المعاجم العربية، أصبح التعريف السائد للهزيمة العربية في فلسطين سنة 1948. وبهذا صارت النكبة أحد المفاهيم الحديثة التي قدمتها مأساة فلسطين للخطاب العالمي في موضوع الصراع ومصير الفلسطينيين، ثم أضيف إليها بعد عقود مصطلحات فدائين ونكسة وانتفاضة وغيرها. وهكذا تم إثراء اللغة العالمية بمفاهيم جديدة مرتبطة باستمرار النكبة ومحاولة

الفلسطينيين تحرير «فردوسهم المفقود». لكن، وقبل التوسع في الحديث عن «معنى النكبة» يجدر بنا أن نتعرف إلى المؤلف.

يُعتبر قسطنطين زريق (1909-2000) أحد أبرز المفكرين العرب في القرن العشرين. وعمل أستاذاً للتاريخ في الجامعة الأميركية في بيروت منذ بداية الثلاثينيات، وصار من أكثر المحاضرين الذين يحظون بالتقدير بين الطلبة والتأثير فيهم، ومنهم كثيرون من الفلسطينيين. وقد ترقى في الوظائف الإدارية وشغل منصب نائب رئيس الجامعة في الأربعينيات.<sup>4</sup> وتفسر هذه الخلفية الشخصية قرار مؤلف «معنى النكبة» بأن يأخذ على عاتقه دور المفكر الناقد الذي لا يكتفي باتهام الآخرين وتخوينهم، بل أراد أيضاً أن يبقى على الأمل في قلوب الشباب والطلبة، إلى جانب الإشارة إلى عوامل الضعف الداخلية. لذا نجده، على الرغم من قساوة الأحداث والزمن، يحاول أن يخط طريقاً للخروج من بين الانقاض لبناء مستقبل أفضل.

تحت عنوان «فداحة النكبة»، وعلى الصفحة الأولى من الكتاب،<sup>5</sup> كتب زريق ما يلي: «سبع دول تتصدى لإبطال التقسيم، وقمع الصهيونية، فإذا بها تخرج من هذه المعركة وقد خسرت قسماً لا يستهان به من أرض فلسطين». ويضيف المؤرخ مبيناً فداحة الحدث قائلاً: «قضية لم يعرف التاريخ أعدل منها وأقرب إلى الحق: بلد يُغتصب من أهله ليُجعل وطناً لشراذم من الخلق ينزلونه من شتى أقطار العالم ويقيمون فيه دولة رغم أنوف أصحابه والملايين من إخوانهم في الأقطار المجاورة». ثم يكمل الصورة بالأرقام قائلاً: «أربعمئة ألف عربي أو أكثر يشردون من بيوتهم، وتنتزع منهم أموالهم وأملاكهم، ويهيمون على وجوههم في ما تبقى من فلسطين، وفي البلدان العربية الأخرى».<sup>6</sup>

وبعد أن أكمل زريق رسم الخطوط العريضة لمعنى النكبة ونتائجها، انتقل إلى الحديث عن أسباب الهزيمة والسبيل إلى الخروج من المحنة. فأشار إلى مسؤولية العرب، أولاً، وعدم استعدادهم للمعركة المصيرية، وتشرذم صفوفهم، واستهانتهم بقوة العدو الذي استعد جيداً للمعركة. لذا، أشار إلى ضرورة تحمل المسؤولية عن الهزيمة، والاستفادة من الأخطاء، وعدم الاكتفاء باتهام الآخرين. فعلى العرب ألا يكتفوا بشتيم اليهود والتنديد «بالإنكليز والأميركان والروس، وبمجلس الأمن.... وبكل من يقف مناوئاً لنا في هذا الصراع».<sup>7</sup>

نفدت الطبعة الأولى من «معنى النكبة» بسرعة من الأسواق، فُشر الكتاب ثانية في



تشرين الأول/ أكتوبر 1948. حينها، وكان وقف إطلاق النار الثاني ما زال ساري المفعول، إلا إن زريق لم يقيم بتحديث كتابه، أو بإضافة شيء إلى طبعته الأولى. وعلى الرغم من عدم تجدد القتال في أشهر الصيف، فإن أحوال العالم العربي سارت من سيئ إلى أسوأ. وبدلاً من الوحدة ورص الصفوف العربية، ازداد التشرذم وكيل الاتهامات بين الأطراف العربية المتصارعة، وخصوصاً بين بعض الأنظمة العربية والقيادة الفلسطينية بزعامة المفتي أمين الحسيني.<sup>8</sup> فالهزيمة العسكرية التي تلت المحنة السياسية بعد قرار التقسيم أدت إلى بروز المصالح المتناقضة لبعض الأطراف العربية، فطنت الخلافات وطففت إلى السطح داخل جامعة الدول العربية وخارجها.<sup>9</sup>

وبعد زريق، نشر الدكتور جورج حنا (1893-1969) كتاباً عن المأساة الفلسطينية في تشرين الثاني/ نوفمبر 1948.<sup>10</sup> وتخرج حنا من الجامعة الأميركية في بيروت، وكان اشتراكياً ترأس جمعية الصداقة السوفياتية - اللبنانية. وفي سنة 1947 زار موسكو، ثم وضع كتاباً بعنوان «أنا عائد من موسكو». وكان انتماء جورج حنا السياسي ومعرفته بالسياسة الدولية من الجانب السوفياتي، قد جعلاً لكتاباه أهمية خاصة في فهم وتحليل أسباب النكبة وجذورها.<sup>11</sup>

لا يكتفي حنا باتهام أعداء الفلسطينيين بأسباب نكبتهم (الأميريون والإنكليز والروس)، بالإضافة إلى اليهود الصهيونيين،<sup>12</sup> فهو يؤكد أن أياً من هؤلاء ليس المسؤول الحقيقي عن النكبة، ذلك بأن المسؤولية الأولى والحقيقية تقع على المهزومين العرب الذين يفتشون عن الأعذار لفشلهم باتهام الآخرين، بدلاً من تحمل المسؤولية وإصلاح ما يجب إصلاحه للنهوض من الكارثة. كذلك لا يكتفي باتهام الأنظمة العربية وقياداتها، بل يلوم الشعوب فيقول: «ويغرينا من المدنية قشورها دون اللباب.... إن الروح الجماعية مفقودة منا.... لا نشعر بالواجب، لأننا من أعداء الواجب....»<sup>13</sup> لذا، فإنه لا يتوقع خروجاً من المحنة ولا خلاصاً من الأزمة من دون إصلاح اجتماعي وسياسي، وتبلور وعي بأهمية تلك الإصلاحات. وفي هذا الشأن، فإنه لا يغفل قضية مكانة المرأة العربية كشاهد على التخلف والجهل اللذين يسودان المجتمع ويؤخران تطوره وإصلاحه.<sup>14</sup>

ويجب التأكيد أن جورج حنا يذكر الروس إلى جانب البريطانيين والأميركيين كعوامل خارجية لنكبة الفلسطينيين، ولا يكتفي بمجرد الإشارة إلى هذا الدور باقتضاب، بل يتوسع قائلاً: «وروسيا، الدولة الكبرى الثالثة، هي أيضاً مسؤولة. فهي على الرغم

من عدائها للسياسة الأنغلو-أميركية، ومشاكستها لها دائماً، أقرت فكرة التقسيم، وقيام دولة صهيونية إلى جانب دولة عربية، لعل أن يكون لها من إحداها معبر تدخل منه إلى الشرق.<sup>15</sup> وكان لهذه الأقوال في تشرين الثاني/نوفمبر 1948 أهمية تاريخية فائقة، فالاستقامة الفكرية لهذا الطبيب الاشتراكي فريدة في نوعها، ذلك بأنه لا يغلف أقواله بتبريرات الحرص على السلام، وخيار «أهون الشرين»، وما شابهها من مقولات تبناها الشيوعيون لاحقاً، بل يقول بصراحة إن المصالح الإمبريالية لروسيا هي العامل الأهم لمواقفها وسياساتها التي ساهمت في حدوث النكبة الفلسطينية.

أما المؤلف الثالث الذي قام بتحليل عوامل النكبة وتفسيرها لاستخلاص العبر من المأساة فهو موسى العلمي (1897-1984). وعلى غرار سابقه، اختار العلمي بيروت لنشر كتابه<sup>16</sup> الذي صدر بعنوان «عبرة فلسطين» بعد أن كانت حرب 1948 قد انتهت، ولذا كان في وسعه الحديث أكثر عن نتائجها ومراحلها المتعددة حتى وقف إطلاق النار وتوقيع اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المجاورة. ويشارك العلمي آراء سابقه في تحليله عوامل النكبة وأسبابها، لكن هذا المحامي الذي عرف الإنكليز عن قرب وعاش معظم أعوام حياته في القدس قريباً من حكومة الانتداب البريطاني، يشير إلى مسؤولية بريطانيا الأولى عن نكبة الفلسطينيين.<sup>17</sup> وفي الوقت نفسه، لا يغفل دور «الأميركيين والروس» في استصدار قرار التقسيم في الأمم المتحدة وفي المأساة الفلسطينية سنة 1948.<sup>18</sup>

قسم العلمي الحرب إلى مرحلتين: في المرحلة الأولى، التي استمرت منذ قرار التقسيم حتى إعلان قيام دولة إسرائيل في أواسط أيار/مايو 1948، أي نحو ستة أشهر، وقع عبء الحرب الأساسي على الفلسطينيين الذين حاولوا الدفاع عن وطنهم وبلدهم. أما في المرحلة الثانية، التي استمرت منذ أواسط أيار/مايو 1948 حتى بدايات السنة التالية، فانتقلت مسؤولية محاربة إسرائيل إلى الدول العربية وجيوشها. وقد هُزمت هذه الدول، ووقعت اتفاقيات الهدنة مع إسرائيل الواحدة تلو الأخرى. وصار هذا التقسيم لحرب فلسطين، الذي خطه العلمي، شائعاً ومقبولاً لدى المراقبين، ثم لدى المؤرخين الذين أَرخوا للنكبة وحرب 1948.<sup>19</sup>

نُشر العديد من الكتب والدراسات عن النكبة الفلسطينية خلال الخمسينيات، يضيق المجال عن الإشارة إليها، والأمر المشترك في أغليتها أنها كتبت على يد ممثلي النخب



العربية السياسية والثقافية، ونُشرت في بيروت، إلا إن كتاب محمد نمر الهواري شذ عن هذه القاعدة، إذ طُبِع في الناصرة بعد عودته إليها.<sup>20</sup> ولد الهواري سنة 1908 وصار محامياً معروفاً وأحد قادة الحركة الوطنية الفلسطينية حتى سنة 1948. وانضم إلى صفوف معارضة المفتي، وأسس حركة النجادة في يافا وقادها حتى خروجه منها في بدايات أحداث الحرب، ثم عاد إلى الناصرة بموافقة إسرائيل بعد أن عاش في المنفى عامين تقريباً، مثل خلالهما قضية اللاجئين في محادثات لوزان. على هذه الخلفية، يمكن فهم النقد الجارح الذي يوجهه الهواري إلى القيادات الفلسطينية، من المفتي حتى الشيوعيين الذين رأوا فيه منافساً سياسياً بعد عودته. وسنعرض الدور السياسي الذي حاول الهواري القيام به في الفصول المقبلة.

كتاب الهواري هو لائحة اتهام منمقة ضد المفتي والدول العربية وقياداتها، بصورة عامة، فقد أطر المؤلف جيش الإنقاذ بقيادة فوزي القاوقجي بوابل من الاتهامات والإهانات.<sup>21</sup> وبعد أن يعرض الكاتب أحداث الحرب، يخلص إلى القول إن أبناء الشعب الفلسطيني، وخصوصاً اللاجئين هم من دفع ثمن النكبة غالباً. وعندما يجيب عن السؤال الخلافي: لِمَ ترك اللاجئين بيوتهم وبلدهم؟ يذكر عشرة أسباب على الأقل، ويوجه أسهمه إلى أطراف عربية متعددة. لكن اتهام الأطراف العربية لا يجعله يغفل دور إسرائيل تماماً، فهو يشير، مثلاً، إلى أن الجيش الإسرائيلي قام في أعقاب وقف إطلاق النار الأول بأعمال قتل ونهب الأملاك والتعديات على أبناء القرى والمدن في أنحاء متعددة من البلد، كاللد والرملة وبيسان والمجدل والطيرة وإجزم وعين غزال ولويبة وصفورية والمجيدل.<sup>22</sup>

ونختتم هذا العرض الموجز لـ «أدبيات النكبة» التي نُشرت مباشرة بعد وقوع المأساة بذكر أحد أهم المنشورات المفصلة عن الموضوع: كتاب «النكبة: نكبة بيب المقدس والفردوس المفقود، 1947 - 1949».<sup>23</sup> عارف العارف (1892-1973) مقدسي، نشر عدة مؤلفات عن القدس والبدو في جنوب فلسطين وغيرها من الموضوعات قبل النكبة، وكان، منذ بداية فترة الانتداب، من القيادات الفلسطينية المعروفة بنشاطها الوطني.<sup>24</sup> فقد كتب هذا المؤرخ مذكرات اعتمد عليها بصورة كبيرة لإعداد كتابه عن النكبة، إذ يعبر هذا الكتاب، ذو الأجزاء الستة، عن وجهة نظر الفلسطينيين فيما يتعلق بمأساتهم بعد مدة وجيزة من حدوثها. وبما أن المؤلف اعتمد كثيراً على يومياته فإنه

اختار عرض أحداث النكبة بحسب تسلسلها الزمني منذ قرار التقسيم في تشرين الثاني/نوفمبر 1947.

هناك عدة قواسم مشتركة بين المؤلفات الأولى عن النكبة. فعلى الرغم من بعض الاختلافات في القراءة والتحليل، فإن المؤلفين يتفقون على الدور المهم والرئيسي لبريطانيا في نكبة فلسطين، كما يتفقون أن دولاً أخرى، كأميركا وروسيا، ساهمت في حدوث المأساة الفلسطينية، بالإضافة إلى اختلال ميزان القوى النوعي إلى جانب اليهود، في مقابل ضعف العرب وتشتت أهوائهم. وسنقوم بعرض أحداث النكبة في الصفحات التالية من هذا الفصل لتقديم قراءة جديدة من وجهة نظر الفلسطينيين الذي بقوا في بلادهم، ولم يتم تهجيرهم سنة 1948. ولا يُعدّ هذا العرض الموجز بديلاً من الأدبيات الوفيرة عن تاريخ القضية، بل مجرد أرضية لتحليل حيثيات البقاء وفهمها.

### ثانياً: بدايات النكبة

من حق الفلسطينيين أن يروا في السياسة البريطانية، التي تمثلت في إصدار وعد بلفور، بداية عدوان كولونيالي صهيوني. فالوعد البريطاني لزعماء الحركة الصهيونية بدعم «حكومة جلالته» لإقامة وطن قومي لليهود كان ضربة شديدة لحقوق الأغلبية الفلسطينية القومية. وإصدار ذلك الوعد مع تجاهل حق تقرير المصير للعرب في فلسطين، ثم جعله أساساً لسياسة الانتداب البريطاني هو بلا شك حجر الأساس للنكبة. لكن الفلسطينيين الذين لم يستوعبوا في بداية الانتداب تداعيات المتغيرات الجيو-سياسية في المنطقة العربية، ولم يبلوروا بعد حركة وطنية منظمة، لم يستطيعوا منع تلك السياسة التي حظيت بتأييد عصبة الأمم،<sup>25</sup> والتي سمحت للمستوطنين اليهود بإقامة مؤسسات دولتهم العتيدة، ومنعت الشيء ذاته عن الفلسطينيين.

إن تاريخ القضية الفلسطينية خلال الحكم البريطاني معروف، ولا يحتاج إلى عرض أو تكرار، لكن مع ذلك تجدر الإشارة إلى المحطة التالية على طريق المحنة الفلسطينية، وهي سنوات ثورة 1936-1939.<sup>26</sup> فعدا النتائج الوخيمة التي تركتها هذه الثورة على المجتمع الفلسطيني واقتصاده، يجب العودة إلى اقتراح تقسيم فلسطين الأول سنة 1937، إذ كانت هذه أول مرة يُقترح فيها اقتطاع جزء من فلسطين لإقامة دولة صهيونية عليه. لكن الجزء الأسوأ من هذا الاقتراح تمثل في وضع بقية فلسطين تحت حكم أردني هاشمي



بدلاً من دولة فلسطينية مستقلة. وكان هذا الاستهتار بمطالب الفلسطينيين، وتنصيب الأمير عبد الله حاكماً عليهم، نذير خطر يدل على مخططات بريطانيا وغيرها من الدول الاستعمارية. لذا، تجددت الثورة بعد اقتراح التقسيم (لجنة بيل) حتى قامت بريطانيا بالتراجع جزئياً، وإعلان الكتاب الأبيض في أيار/ مايو 1939. لكن لم تتم الاستفادة من عبر نتائج ثورة 1936 بصورة كافية.<sup>27</sup>

ظل الفلسطينيون وقياداتهم على قناعة تامة بعدالة قضيتهم، كسكان البلد الأصليين وأغلبية مطلقة من أهله حتى سنة 1947. لكن خطاب العدالة والحقوق غُيب عن ناظرهم خطاب المصالح في السياسة، عالمياً وعربياً، فنتائج الحرب العالمية الثانية وبدايات الحرب الباردة بين أميركا والاتحاد السوفياتي غيرت معالم الساحة الدولية. فقد بدأت هزيمة العرب في أروقة الأمم المتحدة، التي أخذت على عاتقها تقرير مصير فلسطين بعد انتهاء الانتداب البريطاني، وجاء اقتراح تقسيمها سنة 1947 أكثر سوءاً من سابقه، قبل عقد من الزمان.<sup>28</sup> ولما حاز هذا الاقتراح أغلبية ثلثي الأصوات في الأمم المتحدة كان ذلك بداية مأساة الشعب الفلسطيني. فقرار التقسيم (181)، في 29 تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة نفسها، شكل هزيمة قاصمة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني على كامل تراب وطنه، وكان متوقعاً ألا يقبل الفلسطينيون هذا القرار غير المنصف الذي يعطي 54٪ من وطنهم لليهود، بينما يعطيهم نحو 45٪ وهم أكثر من ثلثي السكان.<sup>29</sup>

لم تغير الهزيمة السياسية بعد صدور قرار التقسيم في الأمم المتحدة قناعات القيادات العربية والفلسطينية، فراحت تتوعد وتهدد، لكن هذا الموقف لم يؤد إلى التدقيق في تبعات رفض القرار الدولي من دون تقديم بديل مقبول من دول العالم. ونشط بعض القيادات الفلسطينية في العواصم العربية لتجنيد الدعم والتأييد للقضية الفلسطينية. أما الطرف اليهودي ففهم تماماً معنى القرار الذي يعطيه الضوء الأخضر لإقامة دولته في فلسطين بدعم من المعسكرين الغربي والاشتراكي. وفي المقابل، بدأت بريطانيا منذ أواخر سنة 1947 بتجهيز انسحابها من فلسطين، ومحاولة ضمان مصالحها في المنطقة عن طريق علاقاتها بالأردن ومليكيها. وهكذا بدأت ترتفع أصوات طبول الحرب من دون أن تكون للفلسطينيين قيادة موحدة أو جاهزية أولية للمعركة الحاسمة.

كان تفوق العرب على اليهود في فلسطين بعدد السكان فقط. فمجتمع المستوطنين اليهود تفوق على الفلسطينيين في كل المجالات التي تحسم أي صراع، بما في ذلك



المعركة العسكرية. لكن القيادة الفلسطينية التي كانت على علم بموازن القوى الحقيقية ما كان في استطاعتها قبول قرار التقسيم الجائر، وكان الاكتفاء بالرفض من دون محاولة عرض بدائل مقبولة قد وضعها في موقع المعتدي، وبين الطرف اليهودي كأنه ضحية قد تتعرض للإبادة على يد الدول العربية المجاورة. وعلى الرغم من التصريحات الرنانة، فإن هذه الدول لم تكن مستعدة لمعركة عسكرية في فلسطين، ولا كانت آراؤها متحدة بشأن ما يجب فعله. وهكذا وجد الفلسطينيون أنفسهم يُدفعون إلى ساحة القتال من دون استعداد وبلا قيادة موحدة، أو وعي كاف بما يدور خلف كواليس جامعة الدول العربية. كان عدم استعداد الفلسطينيين للحرب معروفاً لدى الطرف اليهودي وقياداته. ففي جلسة لخبراء الشؤون العربية مع بن - غوريون، قدر إيلياهو ساسون أن المفتي جند نحو «200-300 مقاتل، واليوم تضاعف هذا العدد 2-3 مرات»<sup>30</sup> وأجمع الخبراء على تقديرات ساسون، وأكدوا عدم جاهزية الفلسطينيين للحرب، ونقص السلاح في أيديهم، كما كان الجانب اليهودي على علم بالخلافات الداخلية الفلسطينية بين المفتي ومنافسيه. فبالإضافة إلى الملك عبد الله، قدر المجتمعون أنه يمكن الاستفادة من معارضي المفتي في نابلس وجنين وغيرها من المناطق لإضعاف صفوف الفلسطينيين. ويظهر جلياً من كلام ساسون أن الطرف اليهودي كان على علاقة ببعض الزعامات في يافا أيضاً، إذ أعطى مثلاً لذلك المحامي نمر الهواري، قائد النجادة، الذي حافظ على الهدوء في المدينة حتى اضطراره إلى تركها في كانون الأول/ديسمبر 1947، مضيفاً أنه بعد مغادرة الأخير «بدأت الاضطرابات»<sup>31</sup>.

أدارت القيادة الفلسطينية المعركة الحاسمة بشأن مستقبل فلسطين من خارج حدود البلد، على الرغم من الانتقادات التي أثارها هذا الخيار،<sup>32</sup> والتي لم تجد أذنًا صاغية. فاستمرت أحداث الحرب المصيرية تتدرج من دون قيادة موحدة أو خطة واضحة، وحاول الدكتور حسين الخالدي وأحمد حلمي عبد الباقي في القدس إقناع سائر أعضاء الهيئة العربية العليا بالعودة إلى البلد، لكن من دون نجاح. وأعلنت القيادة الفلسطينية إضراباً عاماً مدة ثلاثة أيام (2-4 كانون الأول/ديسمبر 1947) احتجاجاً على قرار التقسيم المجحف بحق سكان البلد الأصليين. وقد أعاد هذا الإضراب، ثم المناوشات التي رافقته، إلى الأذهان أحداث ثورة 1936.<sup>33</sup>

كان لاعتبار المناوشات الأولى بين العرب واليهود ثورة وليست حرباً، تبعات



وخيمة على الفلسطينيين. وشمل هذا التصور فئات قيادية في المجتمع فهمت الأحداث الدامية على أنها سلسلة أخرى من ثورات سابقة. فالسكاكيني الذي رأى بعينه الأحداث في القطمون والحارات المجاورة في القدس الغربية، عبر عن تشاؤمه، وحتى عن يأسه من قدرات الفلسطينيين العسكرية مقارنة بالطرف اليهودي، إذ قال: «لست أدري والله كيف نستطيع أن نثبت أمام عدوان اليهود وهم مدربون منظمون متحدون مجهزون بأحدث الأسلحة ونحن لسنا من كل ذلك على شيء». أما آن لنا أن نفهم أن الاتحاد يغلب التفكك، وأن النظام يغلب الفوضى....<sup>34</sup> هذه الكلمات التي خطها السكاكيني في الأيام الأولى من سنة 1948 عبرت وصدق عن الفجوة الكبيرة في قدرات طرفي الصراع الفلسطيني - اليهودي.<sup>35</sup>

لا يحاول هذا الكتاب كتابة تاريخ حرب 1948 في فلسطين من جديد، وإنما يكتفي برسم الخطوط العريضة لأحداثها في شمال البلد، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث مراحل يختلف بعضها عن الآخر في السياسات التي اتبعت إزاء الفلسطينيين، وكذلك في تصرفاتهم خلال أشهر الحرب وما بعدها. وسيتناول هذا الفصل والذي يليه عرض حكاية أولئك الذين نجحوا في البقاء في الجليل، ذلك بأن القيادة الصهيونية كانت تخطط لتهجير عرب فلسطين منذ أواخر الثلاثينيات من أراضي الدولة اليهودية، على الأقل. فما هو سر بقاء عدد كبير نسبياً من الفلسطينيين في الجليل مقارنة بوسط البلد وجنوبه؟ للإجابة عن هذا السؤال بعمق سيتم التدقيق في اختلاف الجغرافيا، وأزمة الاحتلال، والسياسات الإسرائيلية، وأيضاً ردات فعل العرب وتصرفاتهم في مراحل الحرب المتعددة. أما المراحل الثلاث للحرب في فلسطين بصورة عامة، والجليل بصورة خاصة، فكانت كالتالي:

1. أوائل كانون الأول/ديسمبر 1947 - أواخر آذار/مارس 1948.
2. أوائل نيسان/أبريل - أواخر تموز/يوليو 1948.
3. إتمام احتلال الجليل (عملية حيرام) في أواخر تشرين الأول/أكتوبر حتى كانون الأول/ديسمبر 1948.

في المرحلة الأولى للحرب لم تبرز الفجوات في الجاهزية للقتال بين الفلسطينيين واليهود بسبب السياسة الدفاعية التي اعتمدتها منظمة الهاغاناه. وكان لوجود القوات البريطانية في أنحاء البلد خلال تلك المدة دور في هذا التكتيك، بالإضافة إلى محاولة

عدم استفزاز ردة فعل عربية شاملة. وعلى الرغم من ذلك، فعندما اختارت الهاغاناه القيام بعمليات عسكرية، تبين أن المواطنين الفلسطينيين مكشوفون من دون أي حماية تُذكر. وكانت إحدى العمليات الأولى قد وُجّهت إلى سكان قرية الخصاص، إلى الشمال من بحيرة الحولة، ونفذتها قوات البالماح في 18 كانون الأول/ديسمبر 1947، وقُتل فيها عشرة من السكان بينهم بعض الأطفال. فأدى نفس البيوت وقتل الأرواح إلى انتشار الذعر بين أهالي القرية والقرى المجاورة، فتشرد المئات ولاذوا يفتشون عن ملجأ لعائلاتهم في الأراضي السورية. وأثارت هذه العملية بعض الاعتراضات وحتى النقد في أوساط المؤسسات الأمنية اليهودية، لكن النتائج الواضحة بين السكان العرب المذعورين في منطقة الحولة، اعتبرت إنجازاً مهماً.<sup>36</sup>

لم تبقى عملية الخصاص فريدة ولا وحيدة في عمليات الهاغاناه والبالماح ضد السكان العرب الأمنين في منازلهم، إلا إنها ظلت تشغل الرأي العام الإسرائيلي عدة أعوام بسبب طبيعة العلاقات الودية لبعض سكان هذه القرية بالمستوطنات اليهودية المجاورة.<sup>37</sup> فالعشرات من أهالي القرية بزعامة الشيخ عطية جويد وأولاده لم يهجروا قريتهم آملين بأن اليهود لن ينسوا ما قدموه من خدمات للمستوطنين الصهيونيين في المنطقة. إذ تجند بعض أفراد عائلة عطية جويد، في أوائل سنة 1948، كما جيرانهم عرب الهيب، وحاربوا مع اليهود ضد إخوانهم العرب، لكن حتى هذا العمل لم يُنجزهم لاحقاً من الطرد في أواخر السنة نفسها. وبعكس أغلبية سكان الشريط الحدودي، نُقل أفراد هذه العائلة إلى داخل الأراضي الإسرائيلية، وفشلت كل محاولاتهم السياسية والقانونية في العودة إلى بيوتهم وأراضيهم، كما سيجيء الحديث عن ذلك لاحقاً.<sup>38</sup>

كان خروج الفلسطينيين من قراهم ومدنهم هدفاً إيجابياً حققه الطرف اليهودي، كجزء من تنفيذ عملية الاقتلاع والإحلال الصهيونية، فعرب أقل في البلد وأرض أكثر في أيدي المستوطنين اعتُبرا دائماً هدفين صهيونيين منشودين.<sup>39</sup> ولم يكن النقاش بين من يسمّون المتطرفين والمعتدلين خلافاً جوهرياً، وإنما مسألة توقيت وتقويم التبعات السلبية لبعض الأعمال الإرهابية التي قامت بها المنظمات اليهودية. وفعلاً، في أواخر كانون الأول/ديسمبر 1947 تم الهجوم على عدة قرى عربية في وسط البلد، وخصوصاً بالقرب من المدن الكبرى ذات الكثافة السكانية اليهودية. وحدث هذا أيضاً في منطقة حيفا المخصصة (بحسب قرار التقسيم) للدولة اليهودية، فعانى السكان العرب في المدينة



والقرى المجاورة جراء تلك الهجمات التي دبت الرعب في صفوفهم.  
في حيفا وناحيتها، عاش العرب واليهود في سلام نسبي، وعملوا معاً في المصانع والمنشآت الحكومية، وعُرف عن المدينة أيضاً نشوء تنظيمات عمالية خاضت نضالات طبقية مشتركة. لكن هذه العلاقات الجيدة بين الطرفين تزعزعت بالتدريج بعد صدور قرار التقسيم وبداية المناوشات وأعمال العنف.<sup>40</sup> وفعلاً، تحول حسن الجوار والتعايش السلمي في أواخر سنة 1947 إلى صدامات دامية، كان أبرزها أحداث معامل تكرير البترول، ثم هجوم البالماح على قرية بلد الشيخ وحارة حواسة في الأسبوع الأول من سنة 1948. وأظهرت عمليات البالماح في هاتين المنطقتين، مرة أخرى، تفوق القوات اليهودية العسكرية المنظمة على الطرف الفلسطيني، إذ أثبتت هذه القوات قدرتها على المبادرة والمفاجأة بحشد قواتها المنظمة والهجوم على القرى والحارات العربية، ثم الانسحاب منها من دون خسارة تُذكر.

في 30 كانون الأول/ ديسمبر 1947، شهدت مصافي البترول في حيفا صدامات دموية راح ضحيتها عشرات القتلى والجرحى. وبدأت الأحداث بإلقاء أعضاء تنظيم إيتسل قنبلة أو أكثر على عمال عرب كانوا يتجمعون على أبواب المصنع للدخول إلى عملهم، وانتشرت الشائعات بسرعة أن عدد القتلى والجرحى بالعشرات.<sup>41</sup> فرد العمال العرب داخل المصافي بهجوم عنيف ودموي على العمال اليهود، مستخدمين أدواتهم وقضبان الحديد وغيرها مما توفر في المكان، وأوقعوا أعداداً كبيرة من القتلى بين العمال اليهود، تفوق عدد القتلى العرب صباح ذاك اليوم. وكان عدد من العمال العرب في المصافي يسكنون قرية بلد الشيخ وحارة من التلك تدعى حواسة في الجانب الشرقي من مدينة حيفا، فاتخذت الهاغاناه قراراً سريعاً بعملية انتقامية، وتم اختيار وحدة من البالماح لتنفيذها في قرية بلد الشيخ.

وبعد منتصف ليلة رأس السنة الميلادية الجديدة قامت وحدة البالماح بالهجوم على القرية من الجهة الشرقية مستخدمة الأسلحة النارية والقنابل اليدوية، وأوقع هذا الاعتداء الغاشم عشرات القتلى والجرحى في صفوف الأهالي النائمين في بيوتهم. كذلك أدى هذا الهجوم، بالإضافة إلى اعتداءات أخرى على حواسة وحارات عربية مجاورة، إلى انتشار الذعر والبلبلة بين سكان حيفا العرب، إذ كان بعض هؤلاء عمالاً جاؤوا من قرى الجليل للعمل في المدينة وسكنوا هذه الحارات. وفي أعقاب الاعتداءات الدموية



في الأسبوع الأول من سنة 1948 قرر كثيرون من العمال العودة إلى بيوتهم وقراهم في الجليل،<sup>42</sup> كما أن بعض العائلات الميسورة انتقل إلى الناصرة وشفا عمرو، وحتى إلى بيروت وغيرها من المدن العربية خارج فلسطين.

هذه الأعمال الدموية ضد المواطنين العرب العزل تتناقض تماماً مع الصورة التي نجحت إسرائيل في تسويقها عند بدايات أحداث الحرب. فالعملتان في قرية الخصاص في الجليل الشرقي، وفي قرية بلد الشيخ بالقرب من حيفا، كانتا جزءاً من مخطط لإرهاب الفلسطينيين في المناطق المخصصة للدولة اليهودية لدفعهم إلى الهجرة<sup>43</sup> وفعلاً، ازدادت بسرعة هجرة الفلسطينيين من المناطق التي وقعت فيها مثل تلك الأعمال. وتبين فيما بعد، عند نهاية حرب 1948، أن الفلسطينيين الذين سكنوا المناطق المخصصة للدولة اليهودية، بحسب قرار التقسيم، صاروا في أغليتهم الساحقة لاجئين، ولم يبق إلا قسم ضئيل منهم.<sup>44</sup> هكذا كان الوضع في الجليل الشرقي، وفي منطقة الساحل من حيفا شمالاً حتى تل أبيب جنوباً، وكذلك في منطقة مرج ابن عامر وغيرها. وهذا الموضوع المتعلق بجغرافيا اللجوء والبقاء في سنة 1948 مهم جداً، وسنعود إلى معالجته لاحقاً.

حاولت اللجنة القومية لسكان حيفا العرب بزعامة رشيد الحاج إبراهيم وقف خروج السكان الفلسطينيين من حاراتهم، ودعم دفاعهم عن أنفسهم، من دون أن تنجح في ذلك. وقد وصل الأمر بهذه اللجنة، أحياناً، إلى اختيار إخراج النساء والأطفال من المدينة، ونقلهم إلى أماكن آمنة في البلد وحتى خارجها، في لبنان بصورة خاصة. وفي هذه المرحلة من الحرب (الربع الأول من سنة 1948) دفع سكان المدن الكبيرة المختلطة ثمناً باهظاً، بلغ مئات القتلى وآلاف الجرحى. وعلى الرغم من أن الطرف اليهودي خسر أعداداً مماثلة من القتلى والجرحى، فإن المعنويات لدى الطرف الفلسطيني كانت أكثر سوءاً، بسبب قلة التنظيم وفقدان القيادة الفعالة. لذا، كان طبيعياً أن يقوم بعض عائلات النخبة وأبناء الطبقة الوسطى العليا، أصحاب الأموال والإمكانات، بالابتعاد عن مناطق الاقتتال والسفر إلى خارج البلد. وبما أن تصور الحرب حتى ذلك الحين كان بمفاهيم التمرد والثورات، فإن فكرة الابتعاد عن مناطق الخطر، ثم العودة بعد حين، كانت طبيعية ومقبولة لدى أغلبية الناس.

شجعت القيادات الصهيونية النزوح الفلسطيني بشتى الطرق عبر نشر الشائعات من جهة، وتمرير «النصائح» إلى مختابر وقيادات محلية بترك البلد لفترة مؤقتة من جهة



أخرى. وعندما بدأ الفلسطينيون النازحون يستوعبون ما جرى، عمدت مؤسسات الدولة الإسرائيلية إلى منع عودة هؤلاء إلى بيوتهم وأراضيهم بشتى الطرق. ولم تميز إسرائيل كثيراً بهذا الشأن بين سكان القرى والمدن، ولا بين المناطق التي خُصصت للدولة اليهودية وتلك التي تم احتلالها خارج حدود تلك الدولة. وهكذا تم تفريغ حارات عربية كاملة في القدس وحيفا ويافا، وكذلك العديد من القرى المجاورة لتلك المدن في الربع الأول من سنة 1948. وازداد النزوح مع قدوم فصل الربيع عندما تبين جلياً تفوق القوات اليهودية ونجاحها في قطع طرق المواصلات بين حيفا العربية ومدن الجليل وقراه، فقد نزح عشرات الآلاف من سكان حيفا قبل سقوط المدينة واحتلالها في 22 نيسان/ أبريل من السنة نفسها.

ومن الذين نزحوا عن حيفا قبل سقوطها، الأخوان نديم وجمال موسى اللذان وصلا إلى عكا عن طريق البحر، ومنها إلى قرية البعنة في وسط الجليل،<sup>45</sup> وأيضاً الأخوان كمال وجميل غطاس اللذان وصلا إلى قرية الرامة، وكذلك الأخوان أنطون وجبرائيل بشارة اللذان عادا إلى قريتهم ترشيحا في الجليل الأعلى.<sup>46</sup> وحكاية هؤلاء وغيرهم من أعضاء عصبة التحرر الوطني، وتفصيلات ما حدث لقراهم ستروى في الفصل التالي. ويكفي في هذه المرحلة الإشارة إلى أن أحداث حيفا ومصيرها كان لهما تأثير كبير في سكان الجليل، وخصوصاً من عمل فيها واستوطنها ولو إلى حين. فأحداث قرية بلد الشيخ وحارة حواسه وغيرهما من الحارات العربية، التي تعرضت للقصف والاعتداءات المتكررة، أدت إلى خسارة آلاف العائلات مصادر رزقها في تلك المدينة.

ومنذ كانون الثاني/يناير 1948 أضيفت إلى القوة الفلسطينية المحاربة فرق من المتطوعين العرب تم تنظيمها فيما سمي جيش الإنقاذ.<sup>47</sup> وكان لدخول مئات المحاربين إلى فلسطين تأثير معنوي في الفلسطينيين في مواقع الصدامات، فنجح الطرف العربي في شل حركة السير في الشوارع، وتكبيد بعض القوافل اليهودية ثمناً باهظاً في الجليل ومنطقة القدس. إذ نجح الفلسطينيون، مثلاً، في قطع طريق المواصلات بين القدس والسهل الساحلي، وحاولت قوات الهاغاناه إعادة فتحه، لكن الهجوم على باب الواد باء بالفشل عدة مرات. ولفترة وجيزة، بدا كأن الفلسطينيين حققوا بعض النجاح، وأضعفوا ثقة الطرف اليهودي بتفوقه العسكري. فدفع هذا الوضع العسكري الميداني بوزارة الخارجية الأميركية إلى إعادة التفكير في قدرات المجتمع اليهودي على إقامة

دولته والدفاع عنها. لذا، قام بعض الدول بدراسة إمكان التراجع عن قرار التقسيم وإقامة «نظام وصاية» للأمم المتحدة في شباط/فبراير 1948. وشكل هذا الاقتراح ضربة سياسية إلى الطرف الصهيوني، ونجاحاً للفلسطينيين الذين أرادوا أن يتراجع العالم عن قرار تقسيم وطنهم.<sup>48</sup>

في تلك الفترة الحرجة اختار الاتحاد السوفياتي أن يعلن موقفه الحازم إلى جانب قرار التقسيم وإقامة الدولة اليهودية حالياً، ولم يكتف بتقديم الدعم السياسي للطرف الصهيوني، بل اهتم بأن تقوم تشيكوسلوفاكيا بتنفيذ صفقة السلاح وإرساله على وجه السرعة. أما بن - غوريون الذي استوعب بسرعة تبعات أي قرار بالتراجع عن التقسيم، فقرر تغيير قواعد القتال ميدانياً قبل أن توافق الأمم المتحدة على مشروع «نظام الوصاية». لذا، عقد اجتماعاً طارئاً لضباط الفرق العسكرية وأصدر قراره ببدء عملية نحشون في جبال القدس. وفي الليلة نفسها، والأخيرة من آذار/مارس 1948، هبطت في مطار بيت داراس طائرة تشيكية «وفيها أولى صفقات الأسلحة: رشاشات، وبنادق، وذخائر».<sup>49</sup> وقد عزز هذا السلاح الحديث قدرات القوات اليهودية المهاجمة، وما بدا كأنه «ضعف» في قدرات الهاغاناه أمام الفلسطينيين لم يكن إلاً تقديراً مغلوطاً فيه نتيجة تكتيك الدفاع الذي انتهجته القيادة اليهودية. وعندما تبين أن تأخير الهجوم قد يكلف الطرف اليهودي ثمناً باهظاً صدر القرار بتنفيذ الخطة دالت، والبدء بعمليات الهجوم.

### ثالثاً: الخطة دالت وبداية الهزيمة العربية

في نيسان/أبريل 1948

تُعتبر الخطة دالت في نظر بعض المؤرخين إثباتاً قاطعاً على السياسة الإسرائيلية لاحتلال البلد وطرده سكانه؛ أي التطهير العرقي.<sup>50</sup> ولن يخوض هذا البحث، الذي يتمحور حول مسألة بقاء فلسطينيين في إسرائيل بعد الحرب، في النقاش بشأن تحديد معنى هذه الخطة وأهميتها في سياسة التطهير العرقي. فأعمال قتل الفلسطينيين في بيوتهم بالعشرات، ونشر الذعر في صفوفهم لتحقيق نزوحهم عن البلد، بدأت منذ أواخر سنة 1947. كما أن سياسة الطرد نفسها استمرت حتى بعد انتهاء أعمال الحرب في أوائل سنة 1949. ومن المتفق عليه بين جميع الباحثين، أن المجتمع الصهيوني كان يسعى لتحقيق أغلبية يهودية في دولته كمصلحة عليا. والحرب التي بدأت كمناوشات محلية منذ أواخر



سنة 1947، قدمت فرصة لإجلاء سكان المناطق الفلسطينية الذين لم تتوفر لهم حماية عسكرية من الهجمات اليهودية. وهكذا بدأ نزوح الفلسطينيين قبل عدة أشهر من بلورة الخطة دالت العسكرية في 10 آذار/ مارس 1948.

ميدانياً بدأ تنفيذ الخطة في أوائل نيسان/ أبريل، وشكلت مرحلة جديدة في حرب فلسطين ونتائجها الوخيمة الناجمة عن احتلال المدن والقرى العربية، مثل طبرية وحيفا ونواحيهما. فحتى أوائل الشهر المذكور كان عدد القتلى من كل طرف قد بلغ أقل من ألف شخص، بالإضافة إلى بضعة آلاف من الجرحى، وكانت تلك أشبه بحرب أهلية محدودة الدمار والأضرار حتى جاء تنفيذ الخطة. وكان لاحتلال طبرية وطردها جميع سكانها في أواسط نيسان/ أبريل، ثم سقوط حيفا وتهجير عشرات آلاف الفلسطينيين المدعورين منها، وقُعم الصدمة الكبرى وبداية الوعي بالهزيمة، ذلك بأن اقتلاع أهالي حيفا العرب (وطبرية قبلها) تحت سمع البريطانيين ونظرهم، شكل منعطفاً مهماً في الحرب في شمال فلسطين. لذا، سنخصص الصفحات التالية لعرض بعض تفصيلات تلك الأحداث المهمة وتبعاتها على الفلسطينيين في حيفا والجليل.

وغير بعيد عن الأحداث في ناحية طبرية، جرت معركة مشهورة بين طرفي الصراع في قريتي هوشة والكساير إلى الجنوب الغربي من بلدة شفا عمرو، قُتل وجرح فيها العشرات من مقاتلي الطرفين. لكن النتيجة الأهم لهذه المعركة كانت قرار فوج العرب المشكل من المحاربين الدروز، بقيادة شكيب وهاب، التوقف عن قتال اليهود والانسحاب من أرض المعركة بالاتفاق مع الطرف الصهيوني، الأمر الذي شكل منعطفاً مهماً في أحداث الحرب في الجليل. وتجدر الإشارة هنا إلى أن المؤرخ المقدسي عارف العارف يميز في تأريخه لهذا الحدث بين المقاتلين العرب والدروز،<sup>51</sup> الأمر الذي يعكس بجلاء طبيعة العلاقات المتوترة بين الأقلية الدرزية وبقية طوائف المجتمع الفلسطيني. وكان العارف قد خصص في كتابه «النكبة: نكبة بيب المقدس والفردوس المفقود، 1947 - 1949»، أكثر من صفحة للحديث عن هذه المعركة المهمة. وسنعود لاحقاً إلى هذا الموضوع، وإلى قرار شكيب وهاب وبقية مشايخ الدروز الانسحاب من المعارك ضد اليهود.<sup>52</sup>

منذ بداية تنفيذ الخطة دالت تبين جلياً تفوق القوات العسكرية اليهودية على المحاربين الفلسطينيين. وكانت بداية العمليات العسكرية الهجومية في جبال القدس، وكان لحدثين متقاربين زمنياً وقع شديد الأثر في الفلسطينيين، كشفاً ضعف تنظيماتهم



وعدم وجود قدرات دفاعية لديهم. فالحدث الأول كان استشهاد عبد القادر الحسيني في القسطل في 8 نيسان/ أبريل 1948،<sup>53</sup> إذ كشف مقتل هذا القائد البارز في تلك المرحلة من الحرب ضعف القيادة (السياسية والعسكرية)، وقلة التنظيم، وشح السلاح في أيدي الفلسطينيين. كذلك شكل احتلال القسطل تنويعاً لعملية فتح طريق باب الواد (نحشون)، وكسر طوق الحصار الذي كان مفروضاً على الحارات اليهودية في القدس الغربية. وقبل أن يستفيق العرب من وقع مقتل عبد القادر الحسيني في القسطل، وقعت الضربة الثانية المؤلمة في اليوم التالي. فليس بعيداً عن القسطل، قامت عصابات إيتسل وليحي بهجوم غادر على قرية دير ياسين المسالمة، فقتلت وجرحت مئات الرجال والأطفال والنساء.<sup>54</sup> ولما انتشرت الأخبار عن تفصيلات المذبحة، بما فيها التمثيل بالجث وحرقها والإهانات والتنكيل بمئات الأسرى، دب الرعب وعدم الأمان في صفوف الفلسطينيين. وشكل هذان الحدثان في منطقة القدس بداية الهزيمة الفلسطينية التي انتهت بخراب البلد ونزوح العباد، وقد صار لهما أهمية رمزية في التاريخ الفلسطيني: الأول يرمز إلى التضحية والشهادة، والثاني يرمز إلى وحشية الطرف الصهيوني وإلى أن الطرف الفلسطيني هو الضحية. وقد أثرت أحداث جبال القدس بصورة كبيرة في معنويات الفلسطينيين في أنحاء البلد كافة، إذ كان لاستشهاد عبد القادر الحسيني، قريب المفتي ومرشحه لإدارة دفة الحرب، أثر بليغ، كما كان لتضخيم أخبار المذبحة في دير ياسين وانتشارها الواسع آثار هدامة.

ولم يمض أسبوع واحد على الأحداث الأليمة في جبال القدس حتى انتقل الهجوم اليهودي إلى شمال البلد. وفي الشهر نفسه، شهد الجليل أحداثاً عسكرية كان لها تأثير حاسم في المعارك، ففشل جيش الإنقاذ في احتلال كيبوتس مشمار هعيمك أعقبه هجوم معاكس قامت به فرق الهاغاناه كشف ضعف قدرات الطرف العربي القتالية. وفي هذا الهجوم تم احتلال عدة قرى في مرج ابن عامر، وطرد سكانها بالكامل. وفي الوقت نفسه، بدأ الطرف اليهودي عملياته في طبرية لاحتلال المدينة وقرى ناحتيتها، وكان قد هاجم قبل ذلك قرية ناصر الدين إلى الجنوب الغربي منها (على طريق الناصرة - طبرية)، وقتل العشرات من المدافعين والمدنيين، فكان لأخبار هذه المذبحة، التي نقلها الناجون الذين وصلوا إلى طبرية، تأثير كبير في معنويات السكان العرب في المدينة. وصل الستة آلاف فلسطيني من سكان طبرية في معظمهم إلى سورية ولبنان، وسمح



لبضع مئات منهم فقط بالتوجه غرباً واللجوء إلى الناصرة. وبعد سقوط طبرية بأسبوع جاء دور حيفا، فكانت الضربة أقسى من سابقتها، لأن أهلها الذين بلغ عددهم 70.000 نسمة دُفعوا في أغليبتهم مع سكان القرى المجاورة إلى النزوح أمام أعين البريطانيين الذين أدوا دوراً مهماً في عملية اقتلاع سكان إحدى أهم مدن فلسطين. فما إن حل أواخر نيسان/أبريل حتى كانت عزائم الفلسطينيين ومعنوياتهم قد تدهورت، وصاروا ينتظرون بفارغ الصبر أواسط أيار/مايو لتأتي جيوش الدول العربية وتنقذهم من مأساتهم المتعاطمة. لكن قبل دخول هذه الجيوش سقطت يافا وجرى اقتلاع أغلبية سكانها، كما حدث في حيفا. وقد بينت هذه الأحداث في المدن الفلسطينية المهمة ونواحيها أمام الأطراف المعنية كلها تفوق الطرف اليهودي، وسهولة احتلال المدن والبلدات العربية وطرد سكانها بلا رادع أو وازع.

كان لسقوط حيفا تأثير تأسيسي في وعي الفلسطينيين في الجليل. فاحتلال مدينة بهذا الحجم، وطرد سكانها خلال أسبوع تحت سمع وبصر البريطانيين المرابطين فيها أشعر السكان بهول الكارثة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني. وكان بن - غوريون قد استلم تقريراً عما يجري في حيفا بعد احتلالها وسجل بعض أجزائه في يومياته،<sup>55</sup> إذ يعكس هذا التقرير الرواية الصهيونية لما حدث في مدينة الكرمل. كذلك كشف البحث التاريخي في العقود الأخيرة حقائق جديدة تظهر جوانب مركبة ومتعددة عن أحداث حيفا. وعلى الرغم من ذلك يجب الاقتباس من يوميات بن - غوريون الذي سجل في 1 أيار/مايو ما يلي: «يوجد في حيفا الآن أقل من عشرة آلاف [عربي] وربما ستة آلاف». <sup>56</sup> وأضاف: «ثمة [في المدينة] لجنة من العرب: فريد السعد [مدير البنك العربي]؛ جورج طويل، عضو البلدية؛ جورج معمر؛ جريس خوري (موظف بلدية)؛ المحامي كوسا (لذي كان وكيل نيابة)؛ فريد نصر (مسيحي)؛ فيكتور خياط - ثري كبير». <sup>57</sup>

كان الياس كوسا ضمن البعثة العربية التي ذهبت إلى الجنرال ستوكويل في 22 نيسان/أبريل، في محاولة لوقف إطلاق النار وإنقاذ أهالي حيفا العرب، فرأى بعينه خروج عشرات آلاف الفلسطينيين من المدينة مذعورين. وقد سجل في رسالة كتبها فيما بعد أن رئيس بلدية حيفا وزع منشوراً على الأهالي العرب دعاهم فيه إلى عدم النزوح عن المدينة. إلا أنه يؤكد أنه لم يكن لهذا المنشور أي أهمية، لأن مقاتلي الهاغاناه كانوا في الوقت نفسه يمطرون الحارات العربية بالقنابل والرصاص، ويدفعون الأهالي بالقوة إلى



الميناء حيث ترسو السفن بانتظار ترحيلهم. ففي حالة حيفا، كما في حالات أخرى خلال سنة 1948، ظهر جلياً الفارق الكبير بين أقوال القيادات الصهيونية وأفعالها، إذ نجحت هذه القيادات في تسويق روايتها للأحداث. فما جرى في حيفا بقيادة آبا حوشي وغيره من زعماء الأحزاب والتنظيمات العمالية الصهيونية يشكل نموذجاً للدهاء والتآمر مع بريطانيا لطرد الفلسطينيين من بلدهم.

في طبرية وحيفا وناحيتيهما، ثم في يافا وغيرها، كان هناك تطبيق عملائي للخطة دالت لكسر ظهر المجتمع الفلسطيني وجعله عاجزاً عن مقاومة الاحتلال، ولطرد السكان. فقد شكلت عمليات تشريد عشرات، ثم مئات آلاف الفلسطينيين من بيوتهم والاستيلاء على أملاكهم وأراضيهم هدفاً استراتيجياً مهماً للحركة الصهيونية، التي أقامت دولتها على أنقاض فلسطين. ولم تكن السياسة الغامضة والدفاعية في الربع الأول من سنة 1948 إلا تحضيراً للوقت الملائم للخروج بالخطة الهجومية. ففي طبرية وقراها، مثلاً، هُدمت البيوت الفلسطينية بسرعة، كي لا يبقى للعرب ما يعودون إليه، ولما حاول بعضهم العودة أحياناً، مُنع بالقوة. وتم انتهاج هذه السياسة قبل تدخل جيوش الدول العربية بأسابيع، وباتت، بعد إقامة إسرائيل في أواسط أيار/مايو، سياسة الحكومة الرسمية لمنع عودة اللاجئين وتنظيم عملية الاستيلاء على أملاكهم وأراضيهم. وتجدر الإشارة إلى أن الصحف العبرية نشرت مؤخراً (26 أيار/مايو 2015) خبر بيع رسالة من بن - غوريون إلى آبا حوشي بالمزاد يحثه فيها على منع عودة العرب إلى حيفا.

كانت طرق النزوح من حيفا إلى عكا براً وبحراً، ومنها إلى لبنان وسورية، لكن بضعة آلاف وصلوا إلى الناصرة وشفا عمرو وغيرها من قرى الجليل. ويشير بولس فرح، أحد أبرز قيادات عصبة التحرر أيام الحكم البريطاني، في مذكراته إلى الأجواء الصعبة التي سادت حيفا بعد سقوطها، وكيف خرج منها إلى الناصرة. وخلال إقامته بالناصرة، سمع من توفيق طوبى «أن اليهود يفتحون المخازن (في حيفا)، وينهبونها... وأنهم في يومين أو ثلاثة سيأتون على مكتبي ويفرغون محتوياتها».<sup>58</sup> ويصف لنا فرح كيف وصل فعلاً إلى حيفا لإنقاذ مكتبته، وقد أنقذها وجدد عمله فيها بمساعدة بعض أصدقائه اليهود. أما بيته في شارع الأنبياء فلم ينجح في العودة إليه، لأن الغزاة الذين استولوا عليه طردوه منه بالصراخ والشتائم. وهكذا انضم بولس فرح إلى أقلية فلسطينية ظلت في حيفا، لكن دُفعت إلى حي وادي النسناس الذي صار يعرف بالغيثو.<sup>59</sup>



وبعد أيام على سقوط حيفا ونزوح أغلبية سكانها العرب، باشر الطرف اليهودي الهجوم على المدينة الساحلية المهمة الثانية، يافا. وبعكس الأولى، فإن سكان هذه المدينة كانوا عرباً في أغليبيتهم العظمى، لكن تل أبيب التي أقيمت إلى جانبها كانت قد تفوقت عليها منذ زمن. وعلى الرغم من وجود قرى فلسطينية في المنطقة قام سكانها بمساعدة أهالي يافا، فإن المدينة وقراها كانت جيباً محاطاً بالمستوطنات اليهودية. لقد كانت منطقة يافا جزءاً من الدولة الفلسطينية بحسب قرار التقسيم، ولما بدأ هجوم منظمة إيتسل عليها تخوف البريطانيون من اتهامهم مرة أخرى بالتواطؤ مع الهاغاناه لتفريغ المدن العربية من سكانها، ولذا قاموا بإبراز تدخلهم العسكري لمنع سقوطها في أيدي الطرف اليهودي بعد أسبوع من سقوط حيفا. ففي 28 نيسان/ أبريل قامت القوات البريطانية بتدخل استعراضي ضد القوات المهاجمة، وفعلاً أخرجت قوات إيتسل من حي المنشية شمالي يافا. لكن هذا التدخل لم ينقذ عروس البحر من مصيرها، وإنما حفظ بعض ماء الوجه للبريطانيين الذين انسحبوا من المنطقة بعد مدة قصيرة.

كان الفلسطينيون في أغليبيتهم على قناعة بأن مدينتهم لن تصمد طويلاً أمام الزحف الصهيوني، فاستمروا في النزوح بحراً وبراً هرباً من القتل والدمار. ولم يقم البريطانيون، بداية، بمحاولة وقف النزوح، أو بتهدة روع المواطنين العزل،<sup>60</sup> فكل ما أرادوه كان عدم توجيه تهمة جديدة إليهم بالتواطؤ مع الطرف اليهودي. وحقيقة أن منظمة إيتسل الصغيرة (وليس الهاغاناه) هي التي قامت بالهجوم في يافا، سهلت عليهم عملية استعراض عسكرية. وبعد عودة الهدوء النسبي إلى المدينة شجع البريطانيون القيادة العربية المتبقية في المدينة على توقيع وثيقة استسلام مع الهاغاناه في 13 أيار/ مايو. وهكذا سقطت يافا، وقامت الدولة اليهودية رسمياً عشية اليوم التالي في تل أبيب على رقعة من فلسطين تعدت حدود التقسيم. وفي أواسط الشهر المذكور، كانت إسرائيل تقف على رجلين ثابتتين في مدن الموانئ الساحلية المتطورة، وكان ظهرها مفتوحاً على البحر والغرب الداعم لها. أما المجتمع الفلسطيني فكان قد وصل إلى مرحلة متقدمة من التدهور والتشظي، وبات ينتظر دخول جيوش الدول العربية النظامية لحماية ما تبقى من فلسطين.

عندما أعلن قيام إسرائيل ليلة 15 أيار/ مايو 1948 دولة لليهود، كان قد بقى عدد قليل من الفلسطينيين الذين عاشوا سابقاً في المناطق التي استولى عليها اليهود. فمن الجليل الشرقي على الحدود السورية - اللبنانية، مروراً بطبرية وبيسان ومرج ابن عامر،

ثم حيفا والمنطقة الساحلية حتى يافا، لم يبق إلا عدد قليل من القرى يسكنها بضعة آلاف، بالإضافة إلى عدد مماثل في كل من حيفا ويافا. وبات الـ 400.000 فلسطيني الذين سكنوا تلك المناطق لاجئين في معظمهم، قبل بداية تدخل جيوش الدول العربية. أما الباقون الذين ظلوا في بيوتهم وقراهم حتى نهاية الحرب فكانوا عرب الهيب في طوبى - الزنغرية في الجليل الشرقي، كما بقي سكان القرى الزعبية الصغيرة شرقي العفولة بسبب تعاون زعيمهم مع الهاغاناه.<sup>61</sup> وفي جبل الكرمل ظل معظم سكان قرى عسفا ودالية الكرمل الدرزيتين. وهكذا هُجرت الأغلبية الساحقة من الفلسطينيين، وأُبقي على قليلين ممن أثبتوا ولاءهم للطرف اليهودي خلال الحرب، أو حتى قبل ذلك.

وصلت جيوش الدول العربية إلى جبهات القتال في وسط البلد وجنوبها في أيار/ مايو 1948، لكن ليس إلى الجليل. وكانت محاولات الجيش السوري الهجومية في الأشهر الأولى من بداية حرب فلسطين قد رُدت على أعقابها. أما الجيش اللبناني الصغير فإنه لم يحاول تجاوز الحدود الدولية والمشاركة في الحرب، وكذلك صار جيش الإنقاذ، الذي أثبت عدم فعاليته منذ نيسان/ أبريل، مثاراً لتندر بعض الأهالي لعدم جاهزيته وقيامه بحركات استعراضية لا تصمد عند أي هجوم لقوات الهاغاناه عليه. بكلمات أخرى: كان وضع الجليل مغائراً للوضع في وسط البلد وجنوبها بسبب عدم وجود جيوش نظامية يمكن الاعتماد عليها، فظل للسكان دور مهم في محاولات حماية بلداتهم إلى جانب المتطوعين العرب. وهذه الوضعية الخاصة بسكان الجليل لم تكن خافية على الأهالي، الأمر الذي كان له تأثير كبير في تصرفاتهم وأدائهم في النصف الثاني من سنة 1948.

وفعلاً، منذ أيار/ مايو، بات همّ كثيرين من سكان الجليل هو البقاء في بيوتهم وأراضيهم، فقد أدى سقوط طبرية وحيفا وعكا والعديد من قرى نواحيها، فضلاً عن إجلاء سكان هذه القرى، إلى ازدياد مشاعر الخوف لدى الناس على مستقبلهم، وإلى إضعاف ثقتهم بقدرات جيش الإنقاذ.<sup>62</sup> وفي هذه الأوضاع التي وجد المواطنون العزل أنفسهم أمام مأساة متعاضمة، صارت المسألة بالنسبة إلى سكان الجليل قضية صراع بقاء، وليست حرباً لإنقاذ فلسطين ومنع إقامة دولة يهودية. فقد شكل هذا الوعي الجديد بمعالم الكارثة والمسؤولية الملقاة على الأهالي العزل اتجاهاً جديداً فحواه ضرورة التمسك بالبيت والأرض بعيداً عن شعارات النخب القومية التي لم تُعَدّ شعبها لحرب مصيرية.



## رابعاً: النكبة كما رآها سكان الجليل وجربوها

في بداية صيف سنة 1948 كانت تجارب الكارثة تختلف من منطقة إلى أخرى. فالفلسطينيون بصورة عامة، واللاجئون بصورة خاصة الذين قُدر عددهم حينها بـ 400.000 نسمة وأكثر، لم يختبروا الأحداث بالطريقة والأسلوب نفسيهما. فمعنى النكبة كان مغايراً بالنسبة إلى النخب المدنية في حيفا ويافا والقدس مقارنة بالفلاحين الذين تدمرت حياتهم تماماً مع فقدانهم بيوتهم وأراضيهم التي اعتاشوا منها. وبينما كان للفئات الميسورة من أبناء المدن علاقات اجتماعية وثقافية بسكان المدن العربية التي وصلوا إليها، اضطر الفلاحون إلى السكن في الخيام وبيوت التنك، إذ كان لخسارة الوطن عندهم طعم ومعنى مختلفان، اقتصادياً واجتماعياً، عما لدى أبناء النخب. فبين عشية وضحاها انتقل هؤلاء اللاجئون من كونهم أصحاب بيوت وأراضٍ يعتاشون منها إلى ما يشبه المتسولين الذين يعيشون على الصدقات العربية والدولية.

ففي تموز/يوليو، برزت إلى العيان أيضاً التجربة المختلفة لسكان الجليل الغربي والأسفل، مقارنة بسكان وسط البلد وجنوبها، إذ تم احتلال اللد والرملة وقرى الناحية وتفريغها من سكانها بالكامل أيام شهر رمضان الحارة جداً. ولم تبقى إسرائيل في هذه المنطقة على أي قرية احتلتها، فضلاً عن طرد عشرات الآلاف من الأهالي من اللد والرملة. أما في الجليل الغربي، وأكثر منه في الجليل الأسفل، فكانت الصورة مختلفة، فإلى جانب عشرات آلاف الفلسطينيين الذين طردوا من عكا والقرى المجاورة الساحلية، نجح بضعة آلاف في البقاء في أماكنهم. لكن الأهم من هذا هو بقاء عشرات القرى إلى الشرق من عكا في منطقة الجليل الغربي، وكذلك في الناصرة وناحيتها. فمن هم هؤلاء الباقون، وما هو سر نجاتهم من الاقتلاع بعد الاحتلال؟

شدد بعض المؤرخين الإسرائيليين على بقاء كثيرين من الفلسطينيين في الجليل، لدعم الادعاء أنه لم يكن هناك خطة ولا سياسة إسرائيلية شاملة للتهجير.<sup>63</sup> وفي المقابل، فإن المؤرخين الذين يؤكدون أن خطة دالت هي أساس سياسة التطهير العرقي الشامل، لم يشغلوا أنفسهم كثيراً بتفسير بقاء عشرات الآلاف في شمال فلسطين. وفي كل الأحوال، فإن الباحثين من الطرفين، كما ذكرنا، تمحوروا في تتبع مصير اللاجئين أساساً حول السياسة الإسرائيلية، وسلطوا الضوء عليها. أما هذا البحث فقد اختار التركيز



على حكاية الباقين وتسليط الأضواء على تصرفاتهم، وعلى تبلور الوعي في صفوفهم بضرورة البقاء والصمود في بيوتهم مهما يحاول الإسرائيليون اقتلاعهم منها.<sup>64</sup> فحكاية البقاء، وخصوصاً في حيفا والجليل، مركبة ومتنوعة ويجدر عدم اختزالها وتسطيحها، بل دراستها بكل ما فيها من نقاط ضوء وظلال.

يكشف المتفحص أدبيات النكبة وتاريخ حرب فلسطين سنة 1948 أن معظم الباحثين افترض التزام طرفي الصراع المواقف القومية التي توجه أعمالهما وتصرفاتهما. وفي حين قد يكون هذا صحيحاً إلى حد كبير بالنسبة إلى المجتمع اليهودي الاستيطاني المجند تماماً لمجهود الحرب، فإنه لا ينطبق على جميع أبناء الشعب الفلسطيني. فإلى جانب الوعي القومي النامي بين النخب المدنية والثوار المشاركين في أحداث الثلاثينيات من أبناء القرى، كانت الهويات ما قبل القومية (الإثنية والطائفية والقبلية وغيرها) ما زالت قوية متجذرة بين الفلسطينيين. وبينما كان زريق يبحث في معاني النكبة وأسبابها من منظور قومي عربي شامل، كان آلاف الفلسطينيين مشغولين بتأمين البقاء ومنع النزوح والتهجير الزاحف إلى بلداتهم. وعمل هؤلاء، الذين واجهوا الكارثة وهم عزل، ما في وسعهم لضمان البقاء وإنقاذ عائلاتهم وبيوتهم من الدمار. لذا، فإن قراءة هؤلاء للنكبة في أوائل صيف سنة 1948 كانت ميدانية لا فكرية فلسفية. وهذه القراءات المتعددة وإن اشتركت في توصيف فداحة الكارثة توصلت إلى استنتاجات عملية متباينة.<sup>65</sup>

وقعت مهمة حماية الجليل على أكتاف متطوعي جيش الإنقاذ وأهالي المنطقة. وكانت قراءة سكان الجليل للمأساة الفلسطينية وإمكان وقفها مغايرة لقراءة سكان القدس وغزة لها. فالمتطوعون العرب وأهالي الجليل المدافعون عن بلداتهم كانوا يفتقرون إلى أبسط مكونات الجاهزية العسكرية لمواجهة الجيش الإسرائيلي المنظم والمزود بأحدث الأسلحة التي تدفقت عليه من تشيكوسلوفاكيا وغيرها من البلاد. وكما سبق أن ذكرنا، فإن وحدات الجيش الإسرائيلي لم تجد أي صعوبة في عملياتها الهجومية ضد المواقع العربية التي صدرت إليها الأوامر باحتلالها في شمال البلد. أما المواطنون العزل فوجدوا أنفسهم في مواجهة هذا الجيش من دون أي قدرات دفاعية يمكن الاعتماد عليها. وهذه الحالة المختلفة لسكان الجليل مقارنة بوسط البلد وجنوبها لم تكن غائبة عن معرفة الأهالي ووعيهم بالمحنة التي يواجهونها.<sup>66</sup>

وأصبح أحد المصطلحات الشائعة لاحتلال المدن والقرى العربية هو «السقوط».



فعند وصف الأحداث يُقال «عندما سقطت البلاد»، كأنها ثمرة ناضجة لم تحتج إلا هز جذعها لتسقط على الأرض. كذلك لم تتحدث الفئات الشعبية في معظمها عن حرب، لأن أغليبتها لم تشارك في معارك عسكرية حقيقية، ولا كانت مستعدة لها أصلاً. وقد عبر مؤلف «باب الشمس» بلسان أبطال روايته أصدق تعبير عن شعور أهل الجليل: «والله ما كانت حرباً، والله مثل الحلم»، يقول يونس من سرير المستشفى الذي يرقد فيه. ثم يضيف «لا تصدق يا ابني أن اليهود ربخوا حرب الـ 48. في الـ 48 لم نحارب، لم نكن نعرف، ربخوا لأننا لم نحارب، هم أيضاً لم يحاربوا، فقط ربخوا وكانت مثل المنام»<sup>67</sup> فإلى جانب الانهيار والدمار، كان هناك فقدان الثقة بالقيادات التي طالبت الفلاحين وبسطاء الشعب بالقتال والصمود من دون أن يتم إعدادهم لهذه الكارثة غير المتوقعة.

وبدأ كثيرون من سكان الجليل يستوعبون ميزان القوى الحقيقي بين طرفي الصراع، بعد سقوط حيفا في أواخر نيسان/أبريل، ثم دخول جيوش الدول العربية وموافقتها على وقف إطلاق النار بعد قتال قصير. فالدروز في جبل الكرمل والساحل، والشيوعيون في عصابة التحرر، وغيرهم من القيادات المحلية في الجليل، قرروا وقف مشاركتهم في «مسرحية الحرب». إذ أعلن هؤلاء انسحابهم من القتال ضد اليهود لمنع إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، فكان لمواقفهم تأثير كبير في تصرفات الجيش الإسرائيلي في شفا عمرو، ثم في الناصرة وما حولها من القرى في معارك تموز/يوليو. فانسحاب جيش الإنقاذ المرابط في الناصرة، مثلاً، ترك المدينة ومنطقتها وجهاً لوجه، بلا أي حماية، في مواجهة الجيش الإسرائيلي. وسنعود لاحقاً في هذا الفصل إلى هذا الموضوع المتعلق بسقوط الناصرة وظروف استسلام زعماء المدينة.

خسرت القيادة الفلسطينية القومية بزعامة المفتي ما تبقى من هيبتها وسطوتها بعد دخول جيوش الدول العربية النظامية للقتال في فلسطين. فقد كان الحاج أمين الحسيني والعديد من أعوانه ومقربيه، أبناء النخبة المدنية، بعيدين عن دفة السفينة الفلسطينية الآخذة في الغرق. فمن مواقعهم البعيدة عن ساحات المعارك طالبوا الفلسطينيين بالصمود أمام العدو، لكن عندما تبين أن الدول العربية وجيوشها لم تستطع إنقاذ فلسطين، أيقن الفلسطينيون أن حجم الكارثة أكبر حتى مما كانوا يتصورون. لذا، أخذ الإيمان الساذج بانتصار الحق الفلسطيني بالانحسار أمام المأساة المتعاضمة، واستبدل بشعور من الإحباط والبلبلّة وعدم الثقة بالقيادات القوية. وعلى خلفية تبدل الوعي المذكور، قرر بعض



الفلسطينيين الانضمام إلى الأطراف القوية المنتصرة لتأمين بقائه. وهكذا، بينما انحاز العديد من الفلسطينيين إلى الملك عبد الله في جبال فلسطين الوسطى، اختار البعض في جبال الجليل القبول بالحكم الإسرائيلي، بل التعاون معه لضمان البقاء في الوطن.<sup>68</sup> وكما هو معروف عن أحداث التاريخ في زمن الكوارث، تنحسر القيم القومية السائدة قبل المحنة أمام ضرورات البقاء. فمع تآكل قيم التكافل والتعاقد الاجتماعي، تطفو قيم أخرى فئوية وقبلية لجماعات تحاول إنقاذ نفسها. ففي الجليل الذي لم تصل إليه جيوش عربية نظامية، وكان بعيداً عن معازل الحركة الوطنية في القدس وغيرها من المدن، تعززت مكانة قيادات محلية بديلة، طائفية وقبلية وسياسية، تقدمت إلى مسرح الأحداث، وتسلمت زمام القيادة لضمان بقاء جماعاتها. ولم تكن هذه المجموعات في البداية نشيطة في الحركة الوطنية الفلسطينية قبل الحرب، ولا انخرطت في العمل والخطاب القومي. وقد برز بين تلك الجماعات في الجليل الدرّوز والشيوعيون وبعض القبائل البدوية والريفية.<sup>69</sup>

أشرنا سابقاً إلى انضمام بعض أبناء عرب الهيب في طوبى - الزنغرية إلى الهاغاناه وقتالهم إلى جانب اليهود ضد جيرانهم العرب. وقد جند يتسحاق حانكين هؤلاء ودرّبهم في الحرب مع اليهود. ففي أيار/ مايو، مثلاً، شارك المجندون البدو من هذه العشيرة في هجمات على معسكرات الجيش السوري وتفجير الجسور وأعمال تخريب أخرى في المناطق العربية، كما شاركوا في الهجوم على جيرانهم سكان قرية فرعم، بعد أن كان الجيش الإسرائيلي قد احتلها، فهجروها ثم حاولوا العودة إليها. وذكرت تقارير الجيش أن أفراداً من عرب الهيب هاجموا القرية وحرّقوا بيوتها، ثم استولوا على المواشي وبعض الأملاك.<sup>70</sup> واستمرت فرقة من تلك العشيرة تخدم إلى جانب الجيش الإسرائيلي في الجليل الأعلى في جمع المعلومات والعمليات الاستخباراتية. كذلك نشط أفرادها في الحرب التي شنتها إسرائيل على اللاجئين الذين كانوا يحاولون العودة إلى بلدتهم من لبنان، فنصبوا لهم الكمائن وهاجموهم وسلبوهم أمتعتهم، ثم طردوهم مرة أخرى إلى ما وراء الحدود.<sup>71</sup>

وجاء تموز/ يوليو الذي احتلت خلاله شفا عمرو والقرى في جوارها في معارك الأيام العشرة، وقد ظلت هذه القرى العربية قائمة ولم يُقتل سكانها، ثم جرى الشيء نفسه في الناصرة وقراها المجاورة. وكان للدرّوز في شفا عمرو دور مهم في سقوط



بلدتهم، إذ إنهم نفذوا الاتفاق السري الذي عُقد سابقاً بين ضباط الجيش الإسرائيلي وبعض القيادات الدرزية.<sup>72</sup> وبناء على هذا الاتفاق، الذي قضى بانسحاب الدروز من القتال ضد اليهود، عاد محاربو فوج العرب في معظمهم إلى بيوتهم في سورية ولبنان، بينما انضم العشرات منهم إلى الجانب الإسرائيلي للدروز ألا تتعرض قراهم لأعمال التنكيل والقتل والدمار التي عانت جراءها القرى العربية في الجليل وغيره من المناطق. وهكذا ضمن قادة الدروز بقاء أبناء طائفتهم في بيوتهم وأراضيهم، وساهموا أحياناً في بقاء جيرانهم من المسلمين والمسيحيين بسبب علاقاتهم الوثيقة بالطرف الإسرائيلي.

وقبل سقوط شفا عمرو كان لأبناء عائلة معدي في يركا دور في مساعدة أهالي القرى المجاورة على عقد اتفاقيات تسليم واستسلام. ومن الأمثلة لذلك كفر ياسيف التي سكنها المسيحيون والمسلمون وبعض الدروز، إذ بينما هُجرت أغلبية قرى ساحل عكا بعد احتلالها في أيار/مايو، فإن القرى الدرزية القريبة وبعض جاراتها ظلت على حالها. ولما تجدد القتال بعد وقف إطلاق النار، استغل بني بني رئيس مجلس كفر ياسيف المحلي علاقات جيرانه الدروز باليهود لإنقاذ أهالي قريته من الاقتلاع والتهجير، ووقع بواسطة حاييم أورباخ من نهاريات اتفاقاً بهذا الشأن في 10 تموز/يوليو. وبعد دخول الجيش الإسرائيلي إلى القرية جعل أحد بيوتها معقلاً لبعض جنوده، وقام بطرد اللاجئين الذين وجدوا ملجأً في كفر ياسيف، كما تم اعتقال عشرات الشباب في سن التجنيد، ووضعوا في معتقلات أسرى الحرب، على الرغم من أن القرية استسلمت من دون قتال. ومع ذلك، فإن سكان كفر ياسيف وقرى مجاورة، مثل المكر والجديدة وأبو سنان، تنفسوا الصعداء، ذلك بأن مصيرهم كان أفضل من قرى الساحل التي تم تهجيرها بالكامل.

وكان لاحتلال الناصرة في 16 تموز/يوليو وبقاء المدينة وسكانها على حالهم، بحسب اتفاق بين الجيش الإسرائيلي من جهة، ورئيس البلدية وبعض أعيانها من جهة أخرى، أهمية ومغزى خاصان في سلسلة أحداث الحرب ونتائجها المدمرة. فبعكس النتائج الوخيمة والمؤلمة قبل ذلك بأسبوع واحد فقط في اللد والرملة، أصدر بن-غوريون عشية احتلال مدينة البشارة أمراً صريحاً يمنع اعتداء العساكر على أهالي الناصرة وأماكنها المقدسة.<sup>74</sup> وهذا الأمر العسكري لرئيس الدولة ووزير الدفاع تم التقيد به، فبقي سكان المدينة ولاجئوها في معظمهم في بيوتهم، ولم يعانون جراء أعمال السلب

والقتل والنهب. وكان ناشطو حزب مبام وصحيفتهم «عال همشمار» قد لاحظوا وبسرعة اختلاف الموقف في الناصرة عما جرى في المدن الأخرى. لذا، أكثروا من الحديث عن «احتلال القلوب» في مدينة البشارة، بعكس ما حدث في اللد والرملة ويافا وحيفا وغيرها من المدن العربية.

كان سكان الجليل بعيدين عن تأثير المفتي، وأيد كثيرون منهم معارضييه. وكانت أغلبية مناطق الجليل قد خُصصت للدولة العربية بحسب التقسيم، لكن إسرائيل بدأت باحتلال أجزاء متزايدة منه بعد سقوط عكا. واستفاد سكانه من احتلال معظم مناطقهم في فترة متأخرة من الحرب، فتعلموا من تجارب الكارثة التي شملت طرد مئات آلاف الفلسطينيين حتى صيف سنة 1948، ومنع عودتهم حينما حاولوا ذلك، ولذا فإنهم فتشوا عن الفرص والوسائل التي تضمن استمرار عيشهم في بيوتهم وأراضيهم. وكان الفلسطينيون قد شهدوا قبل احتلال الناصرة بأسبوع ما جرى في اللد والرملة من قتل وتدمير وتهجير قسري لعشرات الآلاف. وعلى خلفية هذه الأحداث المفجعة، كان بقاء الناصرة وقراها مفاجئاً وشكل حدثاً مميزاً. والسؤال الذي يُطرح هنا هو التالي: لِمَ نجت مدينة البشارة من مصير أخواتها وكيف؟

### خامساً: سر بقاء الناصرة ونجاتها من الدمار

كانت الناصرة، بعكس طبرية وصفد وحيفا، مدينة عربية بعيدة عن حدود الدولة اليهودية، ولم يُقَم اليهود مستوطنات في ناحيتها. فموقعها في وسط الجليل بعيداً عن السهل الساحلي والمناطق الحدودية الاستراتيجية أجّل احتلالها والسيطرة على منطقتها. وكان بن - غوريون وغيره من قيادات الدولة اليهودية واعين ومدركين أهمية الناصرة الدينية بالنسبة إلى العالم المسيحي بصورة عامة، وإلى الفاتيكان بصورة خاصة، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ قرار بمعاملة الأهالي والأماكن الدينية المقدسة بحذر وحساسية. وكما سبق أن أشرنا، فإن الناصرة كانت قد استوعبت مئات اللاجئين الفلسطينيين من طبرية، ثم صفد وبيسان. وربما كان في سماح اليهود لهؤلاء المئات (أغليبيتهم من المسيحيين) بالتوجه إلى الناصرة بدلاً من سورية ولبنان، إشارة إلى مصير مختلف (ومحتمل) لمدينة البشارة. وهكذا نجت المدينة نتيجة اجتماع عوامل المكان والزمان، بالإضافة إلى سياسة عليا ومواقف ميدانية للقيادات المحلية من عدة أطراف.



كان حذر بن - غوريون وحساسيته إزاء ردات فعل العالم الغربي على أعمال دولة اليهود معروفين، وقد شاركه في الرأي مجموعة من قيادات المجتمع اليهودي التي أشارت قبل فترة من اندلاع الحرب إلى أن عليها التصرف بحساسية تجاه ثلاث مدن مقدسة هي: القدس وبيت لحم والناصرة. وفيما يتعلق بالقدس وبيت لحم فقد كان يفترض أن تكونا ضمن المنطقة الدولية. وفي جميع الأحوال، لم تحتل إسرائيل القدس العربية ولا بيت لحم، لأن الجيش الأردني دخل المنطقتين ومنع سقوطهما. أما الناصرة فكان وضعها مختلفاً، إذ صارت اختباراً فريداً لكيفية تصرف الجيش الإسرائيلي مع أهلها وأماكنها المقدسة. وعندما بدأت إسرائيل عملياتها العسكرية لاحتلال الجليل الأسفل، كان واضحاً أن فرقة جيش الإنقاذ في الناصرة لن تستطيع حماية المدينة ومنطقتها. فكان لقرار قائد الفرقة بالانسحاب، ولقرار إسرائيل بالتعامل مع هذه المدينة المقدسة بالنسبة إلى المسيحيين بصورة مختلفة، دور مهم في بقائها ونجاتها من مصير أخواتها من المدن الفلسطينية.<sup>75</sup>

عاش في الناصرة وعمل فيها عدد من القادة الشيوعيين الفلسطينيين الذين وافقوا على قرار تقسيم فلسطين في شباط/فبراير 1948، وجددوا علاقاتهم القديمة برفاقهم الشيوعيين اليهود وبنشاطي حزب مبام.<sup>76</sup> كذلك عاش فيها وفي ناحيتها عدد من معارضي المفتي ممن أقاموا علاقات تعاون مع اليهود منذ الثلاثينيات، وبرز بينهم سيف الدين الزعبي الذي كافأته إسرائيل على خدماته، فجعلته زعيماً على العرب في إسرائيل بعد قيامها. فوجد معارضين كثر للمفتي ورجاله في الناصرة، وعلاقاتهم بأطراف يهودية متنفذة، كانا عاملين ساهما في حماية المدينة وأهلها من الخراب والتهجير، وأيضاً كان وجود عدد كبير من الرهبان ورجال الكنيسة والصحافيين والعاملين في مؤسسات خيرية عاملاً مساعداً. أخيراً، فإن سكان الناصرة نجوا من التنكيل والتهجير بفضل تصرف ضباط الجيش الإسرائيلي وعلى رأسهم بن دونكلمان (الكندي الجنسية)، وبفضل دور رؤساء المدينة الذين تصرفوا بحكمة ووقعوا وثيقة خضوع واستسلام.

تم احتلال الناصرة فيما يسمى معارك الأيام العشرة (9-18 تموز/يوليو 1948)، أو عملية ديكل (النخلة)، بحسب الرواية الصهيونية للأحداث. وكان جيش الإنقاذ في المنطقة خليطاً من المتطوعين، وضم أيضاً عدداً لا يستهان به من الفلسطينيين، وقد قاد إحدى فرق هذا الجيش أبو محمود الصفوري. وقبل احتلال الجليل الأسفل كان الطرف

الإسرائيلي قد عقد اتفاقاً مع شكيب وهاب وبعض القيادات الدرزية المحلية، انسحب بموجبه الدروز من القتال ضد اليهود، وضمنت إسرائيل، في المقابل، حماية جميع قراهم من الضرر.<sup>77</sup> وكان أول اختبار عملي لهذا الاتفاق السري في بلدة شفا عمرو التي لم يعان سكانها جراء التنكيل والتهجير. وهذا الاحتلال الخفيف واللطيف نسبياً صار مؤشراً إلى سياسة مغايرة اتبعتها الجيش الإسرائيلي في طريقه إلى احتلال الناصرة وقرى ناحتها، ويبرز اختلاف التعامل إذا ما تذكرنا تصرف الجيش الإسرائيلي قبل ذلك بأيام في اللد والرملة وجميع قرى تلك الناحية.<sup>78</sup>

اهتزت المشاعر لقتل العشرات في مذبحة جامع دهمش في اللد، ثم طرد عشرات آلاف سكان هذه المدينة وجاراتها الرملة في أحد أيام شهر رمضان القائظة (11-12 تموز/ يوليو)، فضلاً عن صور اللاجئين السائرين في الأودية والجبال في طريقهم إلى رام الله والقدس.<sup>79</sup> وتم توجيه اتهامات شديدة اللهجة إلى الملك عبد الله وجيشه المحكوم بضباطه الإنكليز، لتقاعسهم عن تقديم المساعدة لسكان اللد والرملة على الرغم من مرابطتهم في اللطرون. وكان للصور والقصص التي نشرتها الصحافة العربية والأجنبية عن اللاجئين المهجرين بالقوة، وعن قتل العشرات في الشوارع وفي جامع دهمش، تأثير كبير في الأجواء السياسية.<sup>80</sup> فهل كان لتلك الأجواء وردات الفعل الأردنية والبريطانية دور في توخي الحذر الكبير عند احتلال الناصرة؟ ربما. وما نعرفه بهذا الشأن أن البعض توجه إلى بن - غوريون، وخصوصاً من حزب مبام الممثل في الحكومة الإسرائيلية الموقته، وأشار إلى الضرر الكبير لدولة اليهود بسبب انتشار أخبار اللد والرملة. وربما تفسر هذه الأجواء الموقف الحازم والواضح بضرورة عدم تكرار مثل هذه الأحداث عند احتلال الناصرة.

وبعد سقوط شفا عمرو والقرى القريبة منها، تقدم الجيش الإسرائيلي بسرعة شرقاً، وتوجهت الأنظار إلى صفورية، القرية الكبيرة المعروفة بمقاتليها، إذ رابطت فيها فرق من المتطوعين من أهل القرية وبعض القرى المجاورة، ولم يستسلم هؤلاء المقاتلون بسهولة، لكن تفوق الجيش الإسرائيلي عديداً وعدة لم يترك لهم إمكان الصمود أمام القصف المكثف، فانسحب منهم من ظل في قيد الحياة وخرج سكان القرية طالبين النجاة واللجوء إلى الناصرة التي لا تبعد عن قريتهم إلا قليلاً. وبعد سقوط صفورية بسرعة، أيقن مدلول عباس، رئيس فرقة جيش الإنقاذ المرابطة في الناصرة، أن عليه



الانسحاب قبل إحكام الطوق على المدينة من الجهة الشمالية. وقبل الانسحاب طلب هذا القائد من السكان البقاء في بيوتهم وعدم الرحيل، حتى إن جنود الفرقة توقفوا قليلاً في منطقة الخانوق ليتأكدوا أن الأهالي لا يتبعونهم، فقدموا بذلك خدمة مهمة إلى مَنْ فكر في النزوح.

وبعد انسحاب جيش الإنقاذ من الناصرة، قام رئيس البلدية يوسف الفاهوم، بعد التشاور مع رؤساء الطوائف المسيحية وأعيان المدينة، صباح الجمعة الواقع فيه 16 تموز/يوليو، باتخاذ القرار بكيفية مواجهة الموقف وإنقاذ البلدة.<sup>81</sup> وكان واضحاً للجميع أن سكان الناصرة لا يستطيعون مواجهة الجيش الإسرائيلي، أو منع سقوط المدينة. وفي ساعات بعد ظهر ذلك اليوم كان بن دونكلمان قد دخل بقواته إلى المداخل الشمالية للناصره (الخانوق) بعد قصف فلول قوات جيش الإنقاذ المنسحبة. ولم تتقدم القوات الإسرائيلية إلى وسط المدينة، إذ أرسل هذا الضابط مَنْ يفتش عن رئيس البلدية ورؤساء الطوائف المسيحية كي يوقعوا وثيقة استسلام تحمي المدينة وأماكنها المقدسة، بحسب أوامر قيادة الجيش العليا. وفعلاً، لم تمض إلا ساعات قليلة حتى كان ضباط الجيش الإسرائيلي يوقعون وثيقة استسلام الناصرة في بيت شفيق الجسر.<sup>82</sup> وقد ضم الاتفاق 11 بنداً تشكل في مجملها وثيقة نادرة من نوعها عن أحداث حرب 1948، يجدر التوقف قليلاً عند فحواها ومضامينها.

برز على رأس قائمة الموقعين رئيس البلدية يوسف الفاهوم، ورئيس اللجنة القومية إبراهيم الفاهوم. وتضمن الاتفاق بندين يضمنان استمرار عمل المجلس البلدي وإدارة الشؤون المدنية بالتنسيق مع الحاكم العسكري. وكان بين الموقعين أيضاً ضابط الشرطة صموئيل خميس، ونخلة بشاره، ممثل طائفة الروم الأورثوذكس، وعن الجانب الإسرائيلي وقّع الاتفاق ضباط الجيش الإسرائيلي باسم حكومة إسرائيل، وعلى رأسهم بن دونكلمان. ويعكس هذا الاتفاق محاولة جادة لإظهار صورة حضارية للجانب الإسرائيلي الذي كتبه مسبقاً ووقعه مع زعامة المدينة. فالبند التاسع، مثلاً، يشير إلى التزام الحكومة، الممثلة في ضباط الجيش، واعترافها بـ «الحقوق المدنية المتساوية لجميع سكان الناصرة مع بقية مواطني إسرائيل من دون تمييز على أساس الدين أو العرق أو اللغة»، إذ تبدو هذه الكلمات كأنها نقلت عن وثيقة استقلال الدولة اليهودية. كذلك يظهر أن وثيقة استسلام المدينة أعدت مسبقاً وفق توجيهات رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير دفاعها بن - غوريون.<sup>83</sup>



بعد أحداث اللد والرملة، وقبل سقوط الناصرة بأقل من أسبوع، حاولت إسرائيل تبييض صفحتها أمام الرأي العام المحلي والعالمي. ففي البرقية المرسلة من بن-غوريون إلى موشيه كرميل، قائد جبهة الشمال، أمر رئيس الحكومة ووزير الدفاع بإعداد طاقم إداري خاص لتسيير شؤون الناصرة من دون أي احتكاك غير ضروري بالسكان. وأضاف الأمر العسكري لكرميل أن عليه إصدار أوامر شديدة اللهجة بمنع تدنيس الأديرة والكنائس، وبمنع أعمال السلب والنهب.<sup>84</sup> وتؤكد هذه الأوامر الصارمة من بن-غوريون في حالة الناصرة قبل احتلالها القاعدة والمعتاد في الحالات الأخرى خلال حرب فلسطين. فكانت السياسة العامة المرتجاة في سائر المدن والمناطق، التي لم يصدر فيها بن-غوريون أوامره بمنع الاعتداءات والسلب وتهجير السكان، معروفة. وبعكس حيفا ويافا وغيرهما من المدن والقرى الفلسطينية ثبت في الناصرة بوضوح أن الأهالي ظلوا في وطنهم وبيوتهم عندما لم يُرَوْعوا ويُجبروا على الهجرة والنزوح.

فأوامر بن-غوريون الصريحة خطياً والحاسمة قبل سقوط الناصرة، وتنفيذها من جانب قيادة الجيش الإسرائيلي، منعت أعمال التنكيل بالأهالي والاعتداء على الأماكن المقدسة. وثبتت هذه الحالة أهمية السياسة العليا التي وضعها رئيس الحكومة ووزير الدفاع خلال الحرب. ففي الناصرة تصرف الجيش الإسرائيلي بصورة مختلفة، لا مع أهالي المدينة فقط، بل أيضاً مع اللاجئين إليها. وبعكس السياسة العامة، فإن الحكومة الإسرائيلية سمحت لآلاف اللاجئين في الناصرة بالعودة إلى قراهم ومدنهم بعد مدة قصيرة.<sup>85</sup> وشذ عن هذه القاعدة، بوضوح، اللاجئون من طبرية وبيسان اللتين قررت إسرائيل جعلهما مدينتين يهوديتين خاليتين من السكان العرب، أما اللاجئون من حيفا وعكا وشفا عمرو وبعض القرى فعادوا بالتدريج إلى بلداتهم. وتؤكد هذه السياسة تجاه اللاجئين، وقبل ذلك تجاه أهالي الناصرة، أهمية السياسة العليا التي خططتها الحكومة بزعامة بن-غوريون،<sup>86</sup> ومما لا شك فيه أن البرقية التي أصدرها إلى قيادة الجيش عشية احتلال الناصرة كان لها دور مهم في نجاة المدينة من مصير البلدات والقرى الأخرى التي دُمرت وهُجّر سكانها.

وبالإضافة إلى أوامر بن-غوريون لقيادة الجيش الإسرائيلي، هناك عوامل أخرى ساعدت في بقاء الناصرة. فضباط جيش الإنقاذ الذين انسحبوا من الناصرة قبل سقوطها يوم واحد منعوا، بالقوة أحياناً وبالإقناع أحياناً أخرى، خروج عشرات العائلات التي



كانت تنوي النزوح عن المدينة. وعلى الرغم من ذلك، فإن هناك نحو 1000 نسمة غادروا الناصرة، وانضموا إلى مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وسورية ولبنان. وكان النازحون عن المدينة في معظمهم من المسلمين، وخصوصاً عائلات الأعيان والتجار، مثل آل الفاهوم وغيرهم.<sup>87</sup> لكن هذه الأقلية التي نزحت تؤكد أن الأغلبية الساحقة اختارت البقاء. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه، وبالإضافة إلى سكان الناصرة، نجت أغلبية قرى المنطقة أيضاً من الدمار والتهجير، إذ نجا سكان 20 قرية في ناحية المدينة، ودُمرت وهُجرت أربع قرى هي: معلول والمجيدل وصفورية وعيلوط. أما القرى الثلاث الأولى فظلت مهجورة، بينما سُمح لأهالي عيلوط فقط بالعودة إلى قريتهم، كما سيأتي الحديث عن ذلك لاحقاً.

بعد سقوط الناصرة بيوم واحد، سجل بن - غوريون في يومياته أن موشيه كرميل أصدر في 17 تموز/ يوليو أمراً بتهجير جميع سكان الناصرة. هذه الجملة المقتضبة تشير إلى دراما كبيرة حاولت من خلالها قيادة منطقة الشمال هدم ما تم الاتفاق عليه في اليوم السابق. وبحسب يوميات بن - غوريون، فإن بن دونكلمان، قائد الكتيبة السابعة، «تردد» في تنفيذ أمر التهجير، فتوجه حاييم لاسكوف إلى وزير الدفاع لمعرفة ما العمل في هذه الحالة. ويسجل بن - غوريون (باستحياء) أنه تدخل ومنع عملية طرد سكان الناصرة. ويؤكد بن دونكلمان هذه الحادثة في مذكراته، التي أعدها للنشر خلال السبعينيات،<sup>88</sup> إذ يشير إلى أن لاسكوف أصدر أمراً بطرد سكان الناصرة، لكنه رفض تنفيذ ذلك، ولذا كان هناك محاولة لسحب جنود بن دونكلمان من المدينة واستبدالهم بكتيبة أخرى يقودها إيلي يفيه. إن مجرد محاولة كرميل ولاسكوف المسؤولين عن العمليات العسكرية في منطقة الشمال طرد سكان الناصرة بعد أن وقعا مع زعماء المدينة اتفاقاً يؤمنهم ويحفظ حقوقهم، يدل على أنهما لم يفكرا في أن أحداً سيعاقبهما على مثل هذا العمل.

أشار أكثر من مؤرخ وباحث في تاريخ حرب 1948 إلى أن بن - غوريون لم يصدر أوامر خطية بطرد الفلسطينيين من قراهم ومدنهم، والتفسيرات المتعددة التي أعطاها بعض هؤلاء لـ «حركة يده» المشهورة التي فهمها يتسحاق رابين أنها إشارة إلى طرد سكان اللد والرملة ما زالت تشغل بعض المؤرخين الإسرائيليين. ومن الجدير بالذكر أنه في الأيام نفسها التي طُرد عشرات آلاف الفلسطينيين من اللد والرملة، طلبت قيادة أركان الجيش الإسرائيلي موافقة بن - غوريون على طرد نحو 4000 فلسطيني من عكا، إما إلى

خارج الحدود، وإما إلى مدينة يافا،<sup>89</sup> وقد أبدى الوزير بيخور شطريت معارضة شديدة من موقع مسؤوليته عن السكان العرب. وفي هذه الحالة أيضاً، تراجع بن - غوريون عن موافقته الأولية على طرد البقية الباقية من سكان عكا، بعد أن أصر أحد المسؤولين على ضرورة إصدار أمر خطي من وزير الدفاع. وهكذا، نجا الباقون في عكا من الاقتلاع، كما نجت أغلبية سكان الناصرة خوفاً من ردات الفعل على إصدار أوامر طرد خطية.

لم تحظ محاولة طرد سكان الناصرة بعد استسلامها باتفاق موقع باسم الحكومة الإسرائيلية باهتمام كاف لدى المؤرخين في جانبي الصراع. فهل يُعقل أن يقوم موشيه كرميل أو لاسكوف بإصدار أوامر طرد من دون موافقة بن - غوريون وعلمه؟ وهل «تردد» أو معارضة بن دونكلمان لأوامر الطرد هي التي أنقذت أهالي الناصرة من الاقتلاع؟ وهل كان قرار بن - غوريون عندما توجه إليه لاسكوف ناجماً عن معارضة حقيقية، أم خوفاً من الفضيحة وانكشاف مثل هذا الأمر سياسياً وإعلامياً؟ هذه أسئلة مهمة تستحق البحث والتدقيق فيها من جانب المدافعين عن بن - غوريون وسياسته خلال الحرب. وفي كل الأحوال، فإن سكان الناصرة لم يكونوا على علم بالدراما المتعلقة بمصيرهم في 17 تموز/ يوليو، وفي نهاية الأمر، بقوا في بيوتهم ولم يقيم الجيش بطردهم. وقد يكون أحد العوامل المهمة لهذه النتيجة هو أن وقف إطلاق النار الثاني دخل في حيز التنفيذ في اليوم التالي، أي في 18 تموز/ يوليو.

ظلت محاولة طرد أهالي الناصرة غير معروفة لأهالي المدينة وإن سمع بها البعض، إلا إنه لم يُكتب عنها، لا في المذكرات، ولا في تاريخ الحرب الصهيوني.<sup>90</sup> وعدا بن دونكلمان الذي ذكر هذه الحكاية في مذكراته، فإن سائر ضباط الجبهة الشمالية لزموا الصمت، كما لم يُكشف عن أي وثيقة بهذا الشأن في الأرشيفات الإسرائيلية، إما لأنها غير موجودة أصلاً، وإما لأنه لم يُتخذ القرار بكشفها حتى الآن. وفي كل الأحوال، فإن حالة الناصرة كانت أفضل كثيراً من أماكن أخرى وقُعت فيها اتفاقيات وتم خرقها بعد أيام قليلة. فهكذا كانت حال يافا واتفاقية التسليم في 13 أيار/ مايو مع قيادة الهاغاناه، وكذلك اتفاقيات أخرى عُقدت في الجليل ولم يتم التزامها.

ولتلخيص الإجابة عن السؤال الذي طُرح بشأن سر بقاء الناصرة ونجاتها مع أغلبية قرى ناحيتها، يبدو جلياً أن عدة أسباب ساهمت في ذلك، منها أنها تُعدّ مدينة مقدسة بالنسبة إلى العالم المسيحي، إلى جانب تصرف الأهالي وزعمائهم الذين اختاروا البقاء



في بيوتهم. لكن، لا شك في أن أوامر بن - غوريون الحاسمة لقيادة الجيش هي التي مكنت الفلسطينيين من البقاء في مدينتهم، إذ لاحظ ناشطو مبام الذين كانوا على علاقة بأعضاء عصبة التحرر في الناصرة هذا التصرف المختلف مقارنة بما حدث في اللد والرملة ويافا وغيرها. وقد أشار إليعزيز براي، من قادة الحزب ومحرر صحيفة «عال همشمار»، إلى ذلك في مقالة ثاقبة نشرها في صحيفته في تشرين الثاني/نوفمبر 1948، عارض فيها المقولات التي بدأت تُسمع في إسرائيل عن «هروب العرب»، ووضع مسؤولية نشوء مشكلة اللاجئين على بريطانيا والدول العربية، كما أشار بأصبع الاتهام إلى إسرائيل وحكومتها فقال: «في الناصرة ومجدل عسقلان بقي عرب لأننا أردنا أن يبقوا هناك. وإن لم يبقوا في أماكن أخرى، فإن لأصحاب نظرية الترانسفير (الترحيل) حصة كبيرة في ذلك».<sup>91</sup>

كان محرر «عال همشمار» متأكداً مما يقول. ففي أعقاب احتلال الناصرة نشرت الصحيفة نفسها عدة تقارير ومقالات تشني على المعاملة الجيدة التي يحظى بها السكان. وكتب في إحدى المقالات التي نُشرت بعد أسبوع من استسلام الناصرة ما يلي: «في الناصرة كان هناك احتلال القلوب».<sup>92</sup> كما كشف المراسل الخاص للصحيفة أموراً يجدر اقتباسها بتوسع، منها: «يثبت نموذج الناصرة أن النهب والتنكيل بالناس والأموال، اللذين رافقا الاحتلال اليهودي للأماكن العربية، لم يكونا أعمالاً لا يمكن منعها». وأضاف المراسل في تفسيره التصرف الإسرائيلي المختلف في الناصرة ما يلي: «كان هناك وعي بأن أعين العالم تتطلع إلى تصرفاتنا في هذه المدينة. فأعمال وظواهر في أمكنة أخرى (اللد والرملة) لو تكررت في الناصرة لأدت إلى ردات فعل شديدة».<sup>93</sup> وفي السطر الأخير ختم المراسل أقواله بالتعبير عن أمله بالألا تكون تجربة الناصرة فريدة أو وحيدة. فعلاً، بدا أول وهلة أن إسرائيل قررت فتح صفحة جديدة في تعاملها مع الأماكن المحتلة. فبعد احتلال الناصرة حاولت الحكومة بذل ما في وسعها لإعادة الحياة في المدينة إلى مجاريها. وقد حظيت المدينة وسكانها بزيارة أربعة وزراء، الواحد تلو الآخر، خلال أسبوع واحد، إذ حضر إلى الناصرة أولاً وزراء مبام في الحكومة الموقتة: وزير الزراعة، ثم وزير العمل والإسكان في اليوم التالي. بعدها زار المدينة وزير الأقليات بيخور شطريت، ثم وزير الأديان الحاخام يهودا ليف فيشمان. وكان للوزير شطريت، ابن مدينة طبرية الذي يتقن اللغة العربية، اجتماع برئيس البلدية وأحد القضاة ووفد يمثل

عصبة التحرر الوطني. وكانت الأجواء في تلك اللقاءات ودية، ووعد الوزير مضيفيه بالنظر في طلباتهم ومعالجتهم. أما الحاكم العسكري أليشع سولتس فعمل على إعادة الحياة الطبيعية إلى مجراها، وطلب، مثلاً، من البلدية ومن الشرطة المحلية مواصلة العمل كالمعتاد تحت إشراف الحكم الإسرائيلي.<sup>94</sup>

كان الوزير شطريت الذي زار الناصرة في 19 تموز/يوليو والتقى رئيس البلدية وبعض زعاماتها على وعي بأهمية المعاملة الحسنة للسكان والمحافظة على الأماكن المقدسة للمسيحيين. وقبل قدومه بيوم واحد، كان قد عُيّن أليشع سولتس (الذي عمل سابقاً في مكتب وزير الأقليات) حاكماً عسكرياً، فنصح له الوزير ضرورة التعامل بحساسية وإنصاف مع أهالي الناصرة. وعندما عاد شطريت إلى تل أبيب، طالب بتعيين قاض للمدينة، وكذلك بتجديد عمل البلدية كي تقدم خدماتها إلى السكان. وقال شطريت لأعضاء الحكومة الموقته إن دولة إسرائيل عليها إصدار «تعليمات صارمة إلى الجيش بمعاملة أهالي المدينة بإنصاف وبشكل لائق، بسبب أهميتها السياسية الخاصة في أعين العالم».<sup>95</sup> وفي هذه الحالة وافق جميع الوزراء على أقواله من دون أي معارضة.

وجد أليشع سولتس تعاوناً لا من البلدية ورئيسها فقط، بل من زعامات محلية أيضاً، شملت الشيوعيين وشخصية أخرى معروفة هي سيف الدين الزعبي، وكان أبناء هذه العائلة محسوبين على معارضي المفتي الحاج أمين الحسيني. وكان سيف الدين نفسه سمسار أراض تعاون مع هكيرن هكيمات، وبسبب نشاطه هذا تعرض سنة 1947 لمحاولة اغتيال نجا منها.<sup>96</sup> وخلال حرب 1948، عقدت قرى الزعبية في مرج ابن عامر اتفاق سلام وحسن جوار مع المستوطنات اليهودية في المنطقة. واتهمت استخبارات جيش الإنقاذ سيف الدين الزعبي بالتعاون مع القوات اليهودية، فجرت محاولة للقبض عليه ومحاكمته.<sup>97</sup> وبعد احتلال الناصرة حضر الزعبي إلى المدينة وصار أحد الزعماء المحليين البارزين الذين تعاونوا بشكل مكشوف مع إسرائيل بصورة عامة، ومع الحكم العسكري بصورة خاصة. وهكذا وجد أليشع سولتس تعاوناً من عدة أطراف، الأمر الذي ساعده، فعلاً، على إعادة الحياة الطبيعية إلى المدينة وبسرعة.

فمع احتلال الناصرة بـ «أسلوب لطيف» وتعاون زعماء المدينة مع الحاكم العسكري والحكومة الإسرائيلية بصورة عامة، يبدأ تاريخ العرب في إسرائيل. صحيح أنه قبل ذلك نجا آلاف الفلسطينيين من الطرد في حيفا وعكا وبلدات وقرى كثيرة في الجليل، لكن



بقاء الناصرة ونجاة سكانها من الاقتلاع، شكلا سابقة وحالة فريدة لمدينة بأكملها مع مؤسساتها ونخبتها السياسية والثقافية. لذا يمكن اعتبار تصرف الحكومة الإسرائيلية ورئيسها إشارة واضحة إلى استعداد الدولة اليهودية قبول أقلية عربية محدودة العدد. وفي المقابل، فإن تصرف أهالي الناصرة وزعمائها من الأطياف السياسية المتعددة كان مؤشراً إلى وعي جديد للبقية الباقية بالهزيمة، وقبول الواقع الجديد كي يحافظوا على استمرار حياتهم في بيوتهم ووطنهم. فالتقاء تصرف الحكومة والجيش من جهة، واستعداد قيادات المدينة التعاون مع الحكام الجدد من جهة أخرى، وضعاً الأسس لمرحلة جديدة في تاريخ الفلسطينيين الباقين تحت الحكم الإسرائيلي.

فهل سيكون احتلال الناصرة وقرى ناحيتها سابقة تحتذى في سيطرة إسرائيل على بقية الجليل في عملية حيرام؟ الإجابة عن هذا التساؤل ستكون في الفصل الثاني. لكن قبل ذلك ستعالج الصفحات التالية التي تختتم هذا الفصل أحوال الفلسطينيين خلال الهدنة الثانية التي امتدت ثلاثة أشهر وأكثر، ولم يكن هناك خلالها معارك عسكرية على جبهات القتال الرسمية، لكن صراعات من نوع آخر شغلت الفلسطينيين والدول العربية. ففي هذه الفترة أنجز قسطنطين زريق كتابه «معنى النكبة»، كما شغل سكان الجليل أيضاً بمحاولة فهم ما يجري حولهم، وما يخبئه لهم المستقبل، إذا ما تجدد القتال وقامت إسرائيل باحتلال كل من الجليل الأوسط والأعلى.

### سادساً: أوضاع الجليل خلال فترة الهدنة

(صيف - خريف سنة 1948)

مع أواخر تموز/ يوليو، انتهت الحرب بين إسرائيل وكل من سورية ولبنان وحتى الأردن من ناحية عملائية، واستمرت المعارك مع الجيش المصري الذي انتقل إلى مرحلة الدفاع. وبمعكس وقف إطلاق النار الأول، الذي حُدد مسبقاً لشهر واحد، فإن الهدنة الثانية كانت غير محدودة. وكانت الهزيمة العسكرية لجيوش الدول العربية واضحة، ولذا وافقت على وقف إطلاق النار على الرغم من أن إسرائيل لم توافق على مطالبها بشأن اللاجئين وموضوعات أخرى. وفي هذه المرحلة (أوائل صيف سنة 1948) تعاظمت النكبة، وكان واضحاً أن الدول العربية غير قادرة على وقف الكارثة التي حلت بالفلسطينيين. فزريق، المؤرخ والمفكر ثاقب النظر، استوعب مغزى اللحظة التاريخية ونشر كتابه عن النكبة

ومعناها. كذلك استوعب الفلسطينيون، كل من موقعه في تلك المرحلة، عظم كارثتهم القومية، وحاول كل بطريقته إنقاذ ما يمكن إنقاذه من بين الركام.

وعلى الساحة السياسية الدولية، حاول الكونت فولك برنادوت منذ تعيينه وسيطاً ومبعوثاً للأمم المتحدة أن يتوصل إلى وقف إطلاق نار وهدنة غير محدودة بين إسرائيل والدول العربية. وبعد وقف إطلاق النار في تموز/يوليو، سعى للتوصل إلى اتفاق تقبله إسرائيل وبريطانيا والدول العربية. وفي محادثاته مع الأطراف المعنية حاول أن يأخذ بعين الاعتبار الحقائق الميدانية، فاقترح أن تضم إسرائيل منطقة الجليل كلها، أو القسمين الغربي والأسفل اللذين كانت قد احتلتهم. وبالإضافة إلى إسرائيل، كان الأردن المستفيد الثاني من اقتراحات برنادوت، بينما ظل الفلسطينيون الخاسرين الرئيسيين. ولم تكن الدول العربية المتنافسة فيما بينها، حتى بعد هزيمتها، قادرة على التوصل إلى اتفاق وموقف مشترك بالنسبة إلى اقتراحات برنادوت، ولم تكن هذه الحقائق خافية على الفلسطينيين الذين تابعوا الأخبار وأيقنوا بأنه لا توجد قوة عربية تستطيع منع إسرائيل من احتلال بقية الجليل.<sup>98</sup>

شعر سكان الجليل في صيف سنة 1948 بأن منطقتهم ستقع تحت الحكم الإسرائيلي، بالاتفاق أو بالاحتلال والقوة. وقد ساهم هذا الوعي بحقائق الأمور في اتباعهم مواقف براغماتية في تعاملهم مع الجيش الإسرائيلي وحكومته. أما محاولات برنادوت الوصول إلى اتفاق، فقطعت حين تم اغتياله في القدس في 17 أيلول/سبتمبر، على يد تنظيم ليحي الإرهابي. واتهم رالف بانس (الذي عُيّن خلفاً له) القيادة الإسرائيلية بأنها المسؤولة عن الأجواء العدوانية التي أدت إلى عملية الاغتيال. وفعلاً، فإن الحكومة الإسرائيلية عارضت اقتراحات ممثل الأمم المتحدة وانتقدتها بشدة، وشارك في تلك المعارضة الأحزاب العمالية اليسارية، بما فيها حزب مبام وحتى الحزب الشيوعي الإسرائيلي، والتي رفضت أي مساومة أو اتفاق مع الملك عبد الله و«أسياده البريطانيين».<sup>99</sup>

شغل موضوع اللاجئين الفلسطينيين مؤسسات الأمم المتحدة، وخشيت إسرائيل من الضغوط التي قد تمارس عليها لإعادة بعضهم إلى بيوتهم وموطنهم. وكانت حكومة إسرائيل قد اتخذت منذ أواسط حزيران/يونيو قراراً رسمياً بمنع عودتهم. وأدى ازدياد عدد المهجرين في أشهر الصيف إلى زيادة الضغوط على إسرائيل للسماح بعودة بعض اللاجئين على الأقل. لكن الدولة اليهودية التي أخذت تستوعب المهاجرين اليهود من



أوروبا رفضت الخضوع للضغط، وظلت على موقفها الرفض. ومع ذلك، زادت المخاوف في إسرائيل بعد اغتيال برنادوت من ازدياد الضغوط التي قد تسيء إلى علاقاتها السياسية بدول العالم. لكن هذه المخاوف تبددت بسرعة بسبب التطورات على الساحة الدولية وفي المنطقة العربية المجاورة، وأخيراً بسبب تجدد القتال على الجبهة المصرية. يبدو جلياً من التطورات خلال أشهر الهدنة، والتي سبق أن أوردناها، أنها تساوقت مع التطورات العسكرية الميدانية التي لم تكن في مصلحة الفلسطينيين. ففي الساحة العربية، طغى الانقسام والصراعات الداخلية على الخطابات المطالبة بوحدة الصف والمصلحة المشتركة. وكان الخلاف الرئيسي في شأن مصير الأراضي الفلسطينية التي لم تحتلها إسرائيل، والتي وقعت تحت إدارة الجيوش العربية، وخصوصاً مصر والأردن. فهل ستسمح هذه الدول للفلسطينيين بإقامة دولة بحسب قرار الأمم المتحدة؟ وإن لم تُقم هذه الدولة، فما سيكون مصير تلك المناطق وسكانها؟ هذه الأسئلة وما شابهها أدت إلى تأزم الخلافات بين الدول العربية، وبين بعضها والقيادة الفلسطينية بزعامة المفتي.

ووفق قرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين، يهودية وعربية، كان يجب إقامتهما حتى تاريخ 1 تشرين الأول/أكتوبر 1948. لذا، شهد أيلول/سبتمبر تحركاً لعدة دول عربية، على رأسها مصر وسورية والسعودية، في سبيل إقامة حكومة فلسطينية بزعامة المفتي الحاج أمين الحسيني، كان يُفترض بها أن تدير المناطق الفلسطينية التي وقعت تحت سيطرة جيوش الدول العربية. وأيدت مصر هذه الخطوة (بعكس الأردن)، وشجعت على عقد مؤتمر وطني فلسطيني في غزة في أواخر أيلول/سبتمبر، أعلن خلاله قيام حكومة «عموم فلسطين» بزعامة أحمد حلمي عبد الباقي.<sup>100</sup> وكان للمفتي ومؤيديه أغلبية ساحقة بين أعضاء هذه الحكومة، الأمر الذي أثار معارضة شديدة في الأردن. فقام الملك عبد الله بإجراءات ميدانية وسياسية في سبيل ضم الضفة الغربية إلى مملكته بمساعدة المعارضين والمنافسين للمفتي بين الفلسطينيين.

وعلى الرغم من المعارضة الأردنية، فقد حاول المفتي، منذ أيلول/سبتمبر، أن يثبت أنه الزعيم الأوحـد للشعب الفلسطيني، وأن حكومة «عموم فلسطين» في غزة تحظى بدعم جميع الفلسطينيين. لكن هذه الحكومة كان لها أعداء كثر منذ ولادتها، بريطانيا وإسرائيل والأردن ومعارضو المفتي وغيرهم، كما أنها جاءت متأخرة جداً فلم يُكتب لها طول الحياة. لقد كان ملك الأردن الطرف الأكثر عداوة لحكومة «عموم فلسطين»، فعقد



مؤتمراً جمع فيه بعض مؤيديه في العاصمة عمان، وقدم المجتمعون طلباً إليه لحماية الضفة الغربية وضمها إلى مملكته. أما بريطانيا التي دعمت الملك في خطواته فشجعت على إتمام الاتفاق مع إسرائيل، ليتمكن من ضم الضفة الغربية بحسب التفاهات بين الطرفين. وفي المقابل، لم تكن مصر في وضع يمكنها من منافسة الملك عبد الله، والاستمرار في دعم حكومة «عموم فلسطين» بلا حدود. وبرزت هذه الحقيقة بعد تجدد القتال ومهاجمة إسرائيل الجيش المصري، وقصفها مدينة غزة نفسها في أواخر تشرين الأول/أكتوبر.

وخلال أشهر الهدنة في الجليل، كانت إسرائيل تسيطر على معظم أجزائه ما عدا جيب الجليل. وفي الناصرة عادت الحياة الطبيعية إلى مجاريها، وفتحت المدارس أبوابها مع بداية العام الدراسي الجديد، وقام رئيس البلدية مع القيادات المحلية، ومنها الشيوعيون، بإدارة شؤون السكان بالتعاون مع الحاكم العسكري.<sup>101</sup> وقد وُصم هذا التعاون مع السلطات الإسرائيلية بالخيانة وبألفاظ لا تنم عن فهم تلك المرحلة التاريخية. وبعد عشرات الأعوام، غيّر هؤلاء قناعاتهم، واعترفوا بخطأ مواقفهم السابقة والمتسعة. وصرح البعض بأنه أصبح يعتبر الفلسطينيين، الذين ظلوا في الناصرة وغيرها من الأماكن في الجليل، عاقلين تصرفوا بحكمة وصمدوا في بيوتهم ووطنهم.<sup>102</sup> وفعلاً، صار الـ 70.000 فلسطيني، ممن تم إحصاؤهم في إسرائيل حينذاك، النواة أو القلب النابض للعرب في الداخل.

وكانت قرى الجليل الأوسط والأعلى التي لم تحتلها إسرائيل بعد آهلة بعشرات آلاف الفلاحين الذين يعيشون في 60 قرية عربية. وكانت هذه المنطقة التي سُميت جيب الجليل مرشحة للسقوط في أيدي الطرف الإسرائيلي، وكان سكانها يحاولون استشراف مستقبلهم: هل سيكون مثل أولئك الذين اقتلَعوا وهُجروا، أم على غرار قرى الجليل الغربي ومدينة الناصرة وقراها؟ وبالإضافة إلى سكان القرى الأصليين في جيب الجليل عاش في هذه المنطقة آلاف النازحين الذين لم يكملوا النزوح إلى ما وراء حدود فلسطين التاريخية. وقد ساد بين الأهالي في هذه المنطقة قناعة بأن فرق جيش الإنقاذ لن تستطيع الدفاع عنهم إذا ما قررت إسرائيل احتلالها. فأداء هذا الجيش في الأشهر السابقة وعدم جاهزيته لم يكونا خافيين عن أعينهم، الأمر الذي ساعد في تنامي المواقف السلبية من هؤلاء المتطوعين.<sup>103</sup> وذكر عدد ممن قابلتهم في الجليل أنه كان يستمع إلى أخبار



الإذاعات ويقرأ الصحف ليعرف ما يجري حوله، وأضاف أن بعض ضباط جيش الإنقاذ كان يعترف بأنه لن يقدر على حماية المنطقة إذا ما قررت إسرائيل احتلالها.

ساد الذاكرة الجماعية للباقيين في الجليل بعد النكبة اتهام متطوعي جيش الإنقاذ بالتنكيل بسكان المنطقة، لكن فحصاً متعمقاً للعلاقات التي سادت بين السكان ومعظم فرق جيش الإنقاذ يشير إلى وضع مركب يختلف عن الموقف الذي أسقط بأثر رجعي. صحيح أن سكان بعض القرى الدرزية والمسيحية رفضوا التعاون مع المتطوعين العرب، الأمر الذي ساهم في نشوء التوتر والاحتكاكات بين الطرفين، لكن في حالات أخرى كان هناك تعاون وتعاقد لحماية القرى القريبة من خطوط التماس مع الجانب اليهودي. وقد طُلب سكان هذه القرى بالمشاركة في حماية قراهم، بحمل السلاح وإقامة التحصينات وتقديم المؤن والغذاء للمتطوعين. وفي بعض القرى أُقيمت لجان محلية أدارت شؤون السكان بالتعاون مع ضباط فرق جيش الإنقاذ. وكانت إسرائيل تسيطر على الجهات الشرقية والجنوبية والغربية لجيب الجليل. غير أن الحدود المفتوحة على لبنان ضمنت استمرار وصول السلاح، وكذلك المؤن الضرورية للسكان خلال أشهر الهدنة.

ويتذكر أهالي منطقة البطوف الخطأ الذي وقع فيه مختار سخنين إبراهيم عبد الله خلايلة، حين قرر تسليم قريته إلى الجيش الإسرائيلي عشية وقف إطلاق النار. وكان الوسيط في ذلك جاد مصطفى ذياب من طمرة، الذي ربطته بالمختار علاقة نسب، فأقنعه بأن يحذو حذوه. وفعلاً، وصل وفد من سخنين والقرى المجاورة إلى معار<sup>104</sup> المحتلة (في 18 تموز/ يوليو) ووقعوا وثيقة استسلام،<sup>105</sup> ثم دخل بعض الجنود الإسرائيليين القرية، لكنهم انسحبوا ثانية إلى معار بسبب المناوشات المستمرة مع فرقة أبو إسعاف في قرية شعب المجاورة. ولمّا أعلن وقف إطلاق النار في اليوم نفسه، وعرفت قيادة جيش الإنقاذ بقضية مختار سخنين وتسليمه قريته قبل أن يصل إليها الجيش الإسرائيلي، تم القبض عليه وبعض مقربيه وتعرضوا للسجن والإهانات، ونُقل هؤلاء إلى محطة الشرطة البريطانية في مجد الكروم، والتي كانت معقلاً لجيش الإنقاذ ومعتقلاً في الوقت نفسه.<sup>106</sup> هذه الحالة التي مر بها كثيرون من أهالي الجليل الأوسط جعلتهم يقعون في حيرة بين رغبتهم في حماية قراهم من انتقام الجيش الإسرائيلي، وخوفهم من عقاب جيش الإنقاذ.

انتمى سكان الجليل إلى الطوائف الثلاث التالية: الإسلامية والمسيحية والدرزية،



وكان بعض القرى أهلاً بأبناء طائفتين أو أكثر أحياناً. وقد خففت حقيقة بقاء الحدود اللبنانية مفتوحة شعور الحصار المفروض على سكان جيب الجليل من سائر الجهات. إذ اعتاد أهالي هذه المنطقة الريفية سابقاً أن يعملوا ويتسوقوا في عكا وحيفا وصفد والناصرة وغيرها من المدن التي صارت كلها تحت سيطرة إسرائيل، فصار صغار التجار والمهريين وغيرهم يصلون إلى الجنوب اللبناني، وحتى إلى العاصمة بيروت، ويأتون بالبضائع إلى الجليل الأوسط، بل إن البعض لم يكتف بذلك، فكان يصل إلى كفر ياسيف وشفا عمرو وعكا وغيرها. ولم تكن حركة السكان هذه خفية على السلطات الإسرائيلية التي استغلت هذه المسارات لأغراضها الخاصة.<sup>107</sup> وجعلت هذه الحدود المفتوحة على لبنان، وتناقل أخبار اللاجئين، سكان الجليل الأوسط أكثر وعياً بالخيارات المفتوحة أمامهم، فشهادات الناس من هذه الفترة تؤكد أن العديد ممن نزحوا عن مدنهم وقراهم في بدايات الحرب ووصلوا إلى لبنان قرروا العودة، وفعلوا ذلك فعلاً خلال أشهر الهدنة.

وعلى سبيل المثال، كان نجيب سوسان صبيّاً عمره 17 عاماً حين طُرد من عكا مع غيره بعد احتلالها في أيار/ مايو، وبعد فترة من التشرّد والضياع في لبنان وصل إلى بيروت، ووجد من أهل مدينته مَنْ أعانه على العيش عدة أسابيع، لكن، بعد نحو شهر من التشرّد قرر العودة إلى عائلته في عكا. ويروي سوسان في سيرته الذاتية قصة عودته، والطريق التي سلكها من رميش إلى الجليل الأعلى، قاطعاً الحدود مع مجموعة من اللاجئين بمساعدة أحد المرشدين حتى وصل إلى قرية البعنة، فنزل عند أحد أقرباء العائلة، ولم يكمل طريقه إلى عكا مباشرة، وإنما بقي في البعنة، وانضم، بحسب شهادته، إلى فرقة أبو إسعاف من شعب المراقبة في منطقة الشاغور.<sup>108</sup> ولما سقط الجليل الأوسط انضم إلى المتطوعين في جيش الإنقاذ، وانسحب معهم إلى لبنان. وبعد فترة وجيزة عاد مرة أخرى إلى الجليل بقواه الذاتية، ثم وصل إلى عكا وانضم هناك إلى أفراد عائلته.

قصة خروج وعودة أخرى رواها الياس سروجي الذي ترك الناصرة في حزيران/ يونيو لإيصال والده، مريض السرطان، للعلاج في مستشفيات بيروت. وفي أواسط تشرين الأول/ أكتوبر، قرر إعادة أفراد عائلته إلى الناصرة. واتفق سروجي مع سائق تاكسي نصراوي (فؤاد نصر الله زهر) على إيصال العائلة بسيارته حتى قرية الرامة. وفعلاً، استقل الجميع السيارة في 25 تشرين الأول/ أكتوبر، ووصلوا إلى بيت صديق العائلة يوسف عوض (أبو سليم).<sup>109</sup> وبعد استراحة يومين في الرامة، قرر أفراد العائلة استئجار



سيارتين لا يصلهم إلى قرية دير حنا، لكن صعوبات الطريق وصحة الوالد الذي لم يتحمل السفر الطويل أجلا تنفيذ الخطة لدرجة أنهم فكروا في العودة إلى بيروت. وبعد أن كانوا قد وصلوا إلى دير حنا، عادوا أدراجهم إلى الرامة عن طريق المغار، ووصلوا إلى بيت صديقهم أبو سليم في المساء. وكانت الخطة أن يناموا تلك الليلة في الرامة، ثم يكملوا المشوار عائدين إلى بيروت في اليوم التالي.

ولم تمض ساعة واحدة على وصولهم إلى الرامة حتى كانت أصوات انفجارات غير عادية تُسمع في الخارج. ودخل سليم راكضاً إلى غرفة الضيوف معلناً أن طائرة تحلق فوق القرية وتقصفها. لم تكن أضرار هذا القصف في الرامة شديدة، كما تبين فيما بعد، لكنه كان إشارة إلى بدء عملية إكمال احتلال الجليل، التي بدأت بقصف جوي على عدة قرى لزرع الرعب والهلع بين السكان. وهكذا انتهت الهدنة التي امتدت مئة يوم، وبدأت عملية حيرام في أواخر تشرين الأول/أكتوبر. وكان سكان الرامة، مثل غيرهم في هذه المنطقة، قد عاشوا أيام توتر وقلق منذ تجدد القتال على الجبهة المصرية، وتوقعهم إمكان بدء هجوم إسرائيلي. ولما بدأ الهجوم جرى احتلال كل من الجليل الأوسط والأعلى بسرعة وسهولة، كما سيرويها الفصل التالي.

## المصادر

- 1 قسطنطين زريق، «معنى النكبة» (بيروت: دار العلم للملايين، 1948).
- 2 المصدر نفسه، في: قسطنطين زريق وآخرون، «نكبة 1948: أسبابها ومُبلّ علاجها» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2009)، ص 7. شاع مصطلح النكبة منذ سنة 1948، واستعمله الشيوعيون العرب في منشور وُزِع في أواخر أيلول/ سبتمبر وبداية تشرين الأول/ أكتوبر. كما نُشرت عدة كتب عن حرب 1948 ونتائجها المأسوية ضمت في عناوينها مصطلح النكبة، منها مؤلفات محمد نمر الخطيب ومحمد نمر الهواري وعارف العارف وغيرهم.
- 3 المفاهيم الأخرى المرادفة هي: هزيمة؛ نكسة؛ شر؛ محنة. وفي مكان آخر من الكتاب ورد مصطلح كارثة أيضاً.
- 4 عن زريق، حياته وأعماله، انظر: عزيز العظمة، «قسطنطين زريق: عربي للقرن العشرين» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003).
- 5 جمع وليد الخالدي أربعة كتب عالجت موضوع النكبة ونشرها من جديد، فقدم بذلك خدمة جليلة إلى القراء والباحثين. فإلى جانب كتاب زريق، نُشرت كتب موسى العلمي وجورج حنا وقدرى حافظ طوقان في مجلد واحد تحت عنوان: قسطنطين زريق وآخرون، «نكبة 1948: أسبابها ومُبلّ وعلاجها»، تقديم: وليد الخالدي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2009).
- 6 المصدر نفسه، ص 5.
- 7 المصدر نفسه، ص 7.
- 8 في تلك الفترة من أواخر سنة 1948، اشتد الخلاف بصورة خاصة بين ملك الأردن عبد الله والمفتي، وأيدت الدول العربية المختلفة واحداً ضد الآخر.
- 9 لمزيد عن «الحرب الباردة» بين الدول العربية في الخمسينيات يمكن مراجعة: Malcolm Kerr, *The Arab Cold War 1958-1967: A Study of Ideology in Politics* (London: Oxford University Press, 1967).
- 10 جورج حنا، «طريق الخلاص: تحليل وضعي لمحنة فلسطين والقضايا العربية» (بيروت: دار الأحد، 1948). يجدر الانتباه إلى أن المؤلف اختار مصطلح محنة لا نكبة لوصف الهزيمة في فلسطين.
- 11 لمزيد عن المؤلف ومؤلفاته الأخرى يمكن مراجعة: قسطنطين زريق وآخرون، «نكبة 1948»، مصدر سبق ذكره، ص xiv-xiii.
- 12 يجدر الانتباه إلى أن جورج حنا الاشتراكي، الذي لا يتجاهل دور الاتحاد السوفياتي في نكبة



- فلسطين، يتحدث أيضاً عن روسيا والروس.
- 13 جورج حنا، «طريق الخلاص»، في: زريق وآخرون، «نكبة 1948....»، مصدر سبق ذكره، ص 61.
- 14 المصدر نفسه، ص 77.
- 15 المصدر نفسه، ص 58.
- 16 موسى العلمي، «عبرة فلسطين» (بيروت: دار الكشف، 1949).
- 17 درس العلمي الحقوق في بريطانيا. وبعد إنهاء دراسته سنة 1923، عاد إلى القدس وعمل لعدة أعوام في النيابة العامة.
- 18 الجدير بالذكر أن العلمي يحتمل بريطانيا، أولاً، مسؤولية ما حدث في فلسطين، ثم الأميركيين والروس في الدرجة الثانية. انظر: العلمي، «عبرة فلسطين»، في: قسطنطين زريق وآخرون، «نكبة 1948...»، مصدر سبق ذكره، ص 144.
- 19 بعض الباحثين، وخصوصاً في الجانب الإسرائيلي، يصف أحداث الحرب في أشهرها الأولى بأنها «حرب أهلية». إن هذا التوصيف غير دقيق وخلافي، إذ يفضل تقسيم الحرب إلى مرحلتين من دون وصف المرحلة الأولى بأنها حرب أهلية.
- 20 محمد نمر الهواري، «سر النكبة» (الناصرة: مطبعة الحكيم، 1955). ومن الجدير بالذكر أن مضمون المقدمة والكتاب يشيران إلى أن الهواري أنهى مؤلفه سنة 1950، إلا إن نشره تأخر عدة أعوام.
- 21 المصدر نفسه، ص 107، 196، 200.
- 22 المصدر نفسه، ص 315.
- 23 لا يكتفي كتاب عارف العارف، «النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947 - 1949» بتحليل مقتضب لأحداث النكبة وأسبابها وسبل علاجها، بل يضم أيضاً سرداً مفصلاً لتلك الأحداث والأثمان التي دفعها الفلسطينيون في الأرواح والأملاك. وقد صدر المجلد الأول (من مجموعة ستة) في صيدا سنة 1956 والآخر سنة 1961.
- 24 في أعقاب هبة القدس أيام موسم النبي موسى في ربيع سنة 1920 هرب عارف العارف والحاج أمين الحسيني من وجه السلطات البريطانية التي لاحقتهم، لكنه عاد والحاج أمين في السنة التالية. وشغل العارف عدة وظائف في الإدارة الانتدابية، بما في ذلك منصب قائمقام ناحية بئر السبع. وبعد النكبة وضم الضفة الغربية إلى الأردن عمل في الإدارة الأردنية وشغل وظيفة رئيس بلدية القدس في الفترة 1950-1955.
- 25 للتوسع في هذا الموضوع، انظر:
- Rashid Khalidi, *The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood* (Boston: Beacon Press, 2006).
- 26 في العقود الأخيرة، ظهرت قراءات تاريخية جديدة ونقدية للثورة العربية في الثلاثينيات، وتداعياتها السلبية. ويضيق المجال هنا عن التوسع في هذا الموضوع، ويكفي أن نشير إلى

- أنه تم تسليط الأضواء على النتائج السلبية للثورة، ولم يتم الاكتفاء بالحديث عن البطولات والتضحيات والإنجازات.
- 27 ربما كان لنشوب الحرب العالمية الثانية، وغياب عدد كبير من القيادات الفلسطينية عن المشهد السياسي بسبب السجن أو المنفى، دور معين في ذلك.
- 28 يضيق المجال هنا عن تفسير وتحليل أثر هذا التقسيم إلى دولتين، عربية ويهودية، وتداعياته على الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير المصير على كامل تراب وطنه.
- 29 تجدر الإشارة إلى أن قرار الأمم المتحدة لم يشمل إقامة جهاز دولي لتطبيق القرار، لكنه كان كافياً من ناحية الحركة الصهيونية لشرعنة إقامة الدولة اليهودية في فلسطين.
- 30 دافيد بن - غوريون، «يوميات الحرب، 1947-1949»، تحرير: غيرشون ريفلين وإلحانان أورن، ترجمه عن العبرية: سمير جبور، مراجعة وتقديم: صبري جريس (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993)، ص 99.
- 31 المصدر نفسه، ص 101. لمزيد عن الهواري، انظر الفصل الرابع في الكتاب موضوع البحث.
- 32 رشيد الحاج إبراهيم، «الدفاع عن حيفا وقضية فلسطين: مذكرات رشيد الحاج إبراهيم، 1891-1953» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005)، ص 190.
- 33 عبر عن هذا الشعور والفهم المغلوط فيه للمعركة المصيرية الصحافة العربية في فلسطين أواخر سنة 1947، وكذلك شهادات العشرات من الأشخاص الذين عايشوا الأحداث وسمعت شهاداتهم العفوية. سمّت المصادر العربية المشاركين في الأحداث ثواراً. كذلك دار الحديث عن ثورة لا عن حرب، وقورنت الأحداث بثورة 1936-1939.
- 34 خليل السكاكيني، «يوميات خليل السكاكيني: يوميات. رسائل. تأملات. الكتاب الثامن: الخروج من القطمون، 1942-1952» (رام الله: مركز خليل السكاكيني الثقافي ومؤسسة الدراسات المقدسية، 2010)، ص 238.
- 35 المصدر نفسه.
- 36 قُتل في عملية البالماح هذه 12 شخصاً من سكان قرية الخصاص، بينهم امرأة وأربعة أطفال، وُجد بعضهم تحت ركام البيوت التي فُجرت.
- 37 يوأف غلبر، «استقلال ونكبة» (تل أبيب: زمورا بيتان، 2004)، ص 65، 139 (بالعبرية)؛ بني موريس، «نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين: 1947-1949» (تل أبيب: عام عوفيد، 1991)، ص 56 (بالعبرية)؛ عادل مناع وموطي جولاني، «وجها العملة: الاستقلال والنكبة، سرديتان حول حرب 1948 ونتائجها» (هولندا، مؤسسة العدالة التاريخية والمصالحة، 2011)، ص 65، 139.
- 38 سيأتي الحديث عن محاولات سكان القرية العودة إلى بيوتهم، ثم توجيههم إلى محكمة العدل العليا في القدس في الفصول الأخيرة من هذا الكتاب.
- 39 لمزيد عن هذا الموضوع يمكن العودة إلى الأدبيات التاريخية الإسرائيلية والفلسطينية التي عالجت تلك الأحداث بتوسع.



- 40 لاحقاً في هذا الفصل، مزيد من التفصيلات عن هذه العملية.
- 41 يذكر بعض المصادر أن اثنين من المهاجمين جرحا في العملية.
- 42 كان بين العائدين إلى قراهم شباب عملوا في دوائر حكومة الانتداب، بما في ذلك الشرطة.
- 43 حظيت عمليات العقاب الجماعي تلك بتأييد القيادة ودعمها بلا تحفظ. ففي إحدى الجلسات التي عقدها بن - غوريون، قال غاد ماخنس: «[يجب] الضرب من دون رحمة، بمن في ذلك النساء والأطفال». ثم أضاف: «لا ضرورة للتمييز.... بين المذنب وغير المذنب». بن - غوريون، مصدر سبق ذكره، ص 99.
- 44 بحسب التقديرات، وحتى أواخر سنة 1947، سكن في المنطقة المخصصة للدولة اليهودية وفق قرار التقسيم نحو 450.000 فلسطيني صار 95٪ منهم لاجئين، ولم يبق منهم إلا نحو 5٪ في إسرائيل وصاروا مواطنين فيها.
- 45 نديم موسى، «ذكريات شيوعي مخضرم» (عكا: مطبعة أبو رحمون، 2008)، ص 32.
- 46 المصدر نفسه. سيأتي الحديث في الفصل التالي عن هؤلاء الرفاق من أعضاء العصبة ودورهم في قرى الجليل الأوسط.
- 47 هناك أدبيات تاريخية فلسطينية وإسرائيلية كثيرة عن جيش الإنقاذ في الجليل.
- 48 أحد الأسئلة المثيرة بشأن هذا الموضوع هو: ماذا لو تراجعت الأمم المتحدة فعلاً عن قرار التقسيم ووافقت على اقتراح الخارجية الأميركية بإقامة «نظام وصاية»؟
- 49 بن - غوريون، مصدر سبق ذكره، ص 135.
- 50 كان وليد الخالدي أول من كتب عن هذه الخطة منذ أواخر الخمسينيات، فأثار جدلاً كبيراً بشأن الموضوع. وأخيراً، نشر إعلان بابه دراسة عن التطهير العرقي في فلسطين تدعم الموقف الفلسطيني الذي عبر عنه الخالدي.
- 51 العارف، مصدر سبق ذكره، المجلد الأول، ص 223-225.
- 52 يشير العارف إلى التحول في موقف الدروز وانتقال بعضهم إلى جانب اليهود للقتال، معتمداً في معلوماته على شهادة أحد المقاتلين المعروفين في الناصرة، عبد اللطيف الفاهوم. المصدر نفسه، ص 225.
- 53 عبد القادر الحسيني (1908-1948)، كان من قادة ثورة 1936-1939 البارزين ومرشح المفتي الحاج أمين لقيادة «الجهاد المقدس»، التنظيم العسكري الفلسطيني الأهم في حرب 1948.
- 54 لعدة أعوام تم الاعتماد على مصادر الهاغاناه التي اقتبسها البريطانيون وغيرهم، والتي تشير إلى أن أكثر من 250 شخصاً قتلوا في مذبحه دير ياسين، لكن الأبحاث الفلسطينية في الفترة الأخيرة تشير إلى أن عدد القتلى كان 104، أي أقل من النصف.
- 55 بن - غوريون، مصدر سبق ذكره، ص 284.
- 56 المصدر نفسه.
- 57 المصدر نفسه، ص 284-285. في الفصول الأخيرة من الكتاب موضوع البحث، هناك مزيد من التفصيلات عن هذه اللجنة ودور الياس كوسا في الدفاع عن حقوق المواطنين العرب في

- إسرائيل بصورة عامة، وحيثما بصورة خاصة.
- 58 بولس فرح، «من العثمانية إلى الدولة العبرية» (حيفا: الصوت، 1985)، ص 196.
- 59 المصدر نفسه، ص 196-197. ويذكر فرح في مذكراته أن الشيوعيين الوجوديين اللذين التقاهما في حيفا حينها كانا عصام العباسي ويوسف عبده.
- 60 موطي غولاني، «الأيام الأخيرة: حكومة الانتداب، الانسحاب والحرب» (القدس: مركز زلمان شازار، 2009)، ص 83-84 (بالعبرية).
- 61 سيأتي الحديث بتوسع عن سيف الدين الزعبي وعلاقاته باليهود قبل النكبة وبعدها لاحقاً في هذا الفصل، وفي الفصل الثالث.
- 62 أبراهام سيلع، «جيش الإنقاذ» في: ألون كديش (محرر)، «حرب الاستقلال: 1947-1949»، نقاش مجدد» (تل أبيب: وزارة الأمن، 2004)، المجلد الأول ص 207-268 (بالعبرية).
- 63 أبرز الأمثلة لذلك كتابات بني موريس الذي يوثق لكثير من أعمال القتل والطرده، ثم يتوصل في استنتاجاته إلى عدم وجود مخطط لطرده الفلسطينيين.
- 64 برز ذلك بوضوح خلال احتلال الجليل الأوسط والأعلى في عملية حيرام، والتي سيخصص معظم الفصل التالي للحديث عنها.
- 65 أبرز الأمثلة لذلك، على المستوى الجماعي، هم الدروز والشيوعيون في شمال البلد.
- 66 عدم وجود جيوش نظامية، كما في وسط البلد وجنوبها، أعطى الأهالي هامشاً أكبر لاتخاذ مواقف مغايرة من أجل البقاء ومنع المذابح وعمليات الاقتلاع.
- 67 الياس خوري، «باب الشمس» (بيروت: دار الآداب، 1998)، ص 73.
- 68 كان عدد السكان العرب في إسرائيل، بحسب الإحصاء الرسمي للسكان قبل تجدد القتال في تشرين الأول/أكتوبر 1948، 69.000 نسمة.
- 69 لمزيد عن هذا الموضوع، وخصوصاً دور الشيوعيين سنة 1948، انظر الفصل الثالث من الكتاب.
- 70 Hillel Cohen, *Army of Shadows: Palestinian Collaboration with Zionism, 1917-1948* (Berkeley, California: University of California Press, 2008), p. 252.
- 71 Ibid., p. 258. وكذلك شهادات لاجئين ومهجرين حاولوا العودة من لبنان، وتحدثوا عن تجربتهم في أواخر سنة 1948 وما بعدها.
- 72 لمزيد عن هذا الاتفاق وتعاون بعض الدروز مع الطرف الإسرائيلي في الصفحات التالية من هذا الفصل، وفي الفصل الثالث أيضاً؛
- 73 Kais Firro, *The Druzes in the Jewish State: A Brief History* (Leiden: Brill, 1999), p. 51.
- 74 نمر مرقص، «أقوى من النسيان: رسالة إلى ابنتي (1)» (ترشيحا: مخول وحزبون، 2000)، ص 89، وكذلك مقابلة مع المؤلف في بيته بتاريخ 2008/6/28؛ نمر مرقص (محرر)، «بني قسطندي بني» (كفر ياسيف: المجلس المحلي، 1987).



- 75 ستم معالجة الموضوع بتوسع في الصفحات التالية.
- 76 أبرز هؤلاء في قيادة العصبة سكرتيرها فؤاد نصار وتوفيق طوبى وإميل حبيبي الذين قادوا معاً موقف قبول التقسيم ومعارضة الحرب.
- 77 Laila Parsons, *The Druze between Palestine and Israel, 1947-1949* (New York: St. Martin's Press, 2000), pp. 69-70.
- 78 وكما أصبحت مذبحه دير ياسين أشهر عمليات قتل المدنيين الفلسطينيين الآمنين، فإن طرد عشرات الآلاف من سكان اللد والرملة أضحى أشهر عمليات التطهير العرقي التي قام بها الجيش الإسرائيلي بأوامر من القيادة العليا.
- 79 إن المئات فقط من سكان اللد والرملة سُمح لهم بالبقاء في بيوتهم، وعزلوا في حارة صار اسمها «الغيتو» في كل من المدينتين.
- 80 غلبر، مصدر سبق ذكره، ص 230.
- 81 سعد الدين العلمي، «وثائق الهيئة الإسلامية العليا: القدس، 1967-1984» (عمّان: دار الكرمل، 1986)، الجزء الأول، ص 10.
- 82 المصدر نفسه، ص 10-11. كان العلمي قاضي الناصرة الشرعي سنة 1948، وسكن دار الجسر بالإيجار، وفيها تم توقيع اتفاق تسليم المدينة.
- 83 نُشرت وثيقة تسليم الناصرة بالعبرية والعربية في عدة كتب، ويحتفظ السيد عاطف الفاهوم بنسخة قديمة عن تلك الاتفاقية الموقعة في 1948/7/16.
- 84 موريس، مصدر سبق ذكره، ص 270.
- 85 مثل النازحين عن شفا عمرو وكفر كنا وعيلوط. أمّا بالنسبة إلى النازحين عن المجيدل ومعلول وصفورية، فكانت المعاملة مختلفة، إذ مُنعوا من العودة إلى قراهم التي ظلت مهجورة، ثم هُدمت بعد ذلك.
- 86 هذا يناقض استنتاجات بني موريس الذي يعطي وزناً كبيراً لتصرفات ضباط الجيش في الميدان. فالأوامر التي صدرت في أماكن كاللد والرملة من جهة، والناصره والدروز من جهة أخرى، أدت إلى النتائج المطلوبة.
- 87 نافذ أبو حسنة (محرر)، «خالد الفاهوم يتذكر» (بيروت: الرواد للطباعة والنشر، 1999)، ص 43.
- 88 ساهم بيرتس كيدرون في كتابة تلك المذكرات في تورنتو بكندا، ثم نشر تلك القصة التي سمعها في:
- Peretz Kidron, «Truth Whereby Nations Live,» in *Blaming the Victims: Spurious Scholarship and the Palestinian Question*, edited by Edward W. Said and Christopher Hitchens (London: Verso Books, 1988), p. 87.
- وكذلك في مجلة «معوّلام هازيه»، العدد 2236 (1980/7/9)، ص 34-35.
- 89 موريس، مصدر سبق ذكره، ص 153-154.

- 90 يمكن مراجعة مذكرات أو سير ذاتية كتبها حنا أبو حنا ومنصور كردوش وغيرهما من أهالي الناصرة الذين عاصروا أحداث سنة 1948.
- 91 إلعيزر براي، «أحقاً ترانسفير؟»، «عال همشمار»، 19/11/1948.
- 92 المصدر نفسه، 23/11/1948.
- 93 المصدر نفسه.
- 94 المصدر نفسه.
- 95 موريس، مصدر سبق ذكره، ص 272.
- 96 هليل كوهين، «عرب طيبون: الاستخبارات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل» (القدس: كيتز، 2006)، ص 35-36.
- 97 المصدر نفسه، ص 36. كما تحمل مذكرات سيف الدين الزعبي أكثر من إشارة إلى تعاونه مع السلطات الإسرائيلية عشية حرب 1948 وبعدها.
- 98 ساهمت اقتراحات برنادوت هذه في تعزيز شعور بعض المراقبين بأن الجليل في نهاية الأمر سيكون جزءاً من إسرائيل، إنما بالاتفاق وإما بالقوة.
- 99 هناك عودة إلى مسألة مواقف مبام السياسية خلال الحرب وبعدها.
- 100 محمد خالد الأزعر، «حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين» (بيروت: دار الشروق، 1998).
- 101 حنا أبو حنا، «خميرة الرماد» (حيفا: مكتبة كل شيء، 2004)، ص 130-131؛ سيف الدين الزعبي، «شاهد عيان: مذكرات سيف الدين الزعبي» (شفا عمرو: دار المشرق، 1987)، ص 26-27.
- 102 أبو حسنة (محرر)، مصدر سبق ذكره، ص 44.
- 103 اتخذ كثيرون موقفاً سلبياً من جيش الإنقاذ، وأطلقوا عليه اسم «جيش الركّاض».
- 104 يُكتب اسم هذه القرية في الكتب المحلية والصحافة معيار.
- 105 نشر مسعود غنايم سلسلة مقالات في مجلة «الميثاق»، لسان حال الحركة الإسلامية، في أيار/ مايو 2000، دافع فيها عن سمعة جيش الإنقاذ، كما حاول تبرير تصرف مختار سخنين وتفسيره.
- 106 مسعود غنايم، «مقالة أخيرة»، في «الميثاق»، 19/5/2000، ص 9.
- 107 غلبر، مصدر سبق ذكره، ص 290.
- 108 نجيب سوسان، «صدى الأيام» (حيفا: إصدار المؤلف، 2001)، ص 32-35.
- 109 نشر الياس سروجي أجزاء من مذكراته في مجلات فلسطينية، ثم صدرت في كتاب بالإنكليزية بعنوان:

Elias S. Srouji, *Cyclamens from Galilee: Memoirs of a Physician from Nazareth* (New York: iUniverse, 2003).



## الفصل الثاني

# إتمام احتلال الجليل في عملية حيرام

### أولاً: الجليل عشية إتمام احتلاله

وصل عدد سكان الجليل عشية تقسيم فلسطين في تشرين الثاني/نوفمبر 1947 إلى 241.000 نسمة، منهم 31.790 يهودياً والباقي من العرب ما عدا بضعة آلاف من الشركس والأرمن. وشكل المسلمون الأغلبية الساحقة في المنطقة، حيث بلغ عددهم 169.000 نسمة، ثم المسيحيون وعددهم 29.000 شخص، والدروز 10.700 شخص، وقد سكن العرب 220 مدينة وقرية في الجليل بقي منها نحو 70 فقط. وتكشف لنا هذه الخلاصة أن أكثر من ثلثي البلدات العربية دُمر وطُرد سكانه، ونجا من هذا المصير 100.000 نسمة أو أقل، شكلوا نحو نصف العرب الذين عاشوا في المنطقة حتى أواخر سنة 1947. لذا، فإن الانطباع السائد بأن «سكان الجليل قد نجوا من النكبة» ليس دقيقاً. صحيح أن نسبة الباقين فيه بصورة عامة كانت أكبر من أي منطقة أخرى احتلتها إسرائيل سنة 1948، لكن التطهير العرقي في بعض نواحيه كان شبه شامل.

ففي ناحية صفد كان تدمير البلدات العربية واقتلاع سكانها كاملاً<sup>1</sup>. وكما في بداية الحرب، فإنه في عملية حيرام تبين أن مصير القرى العربية في الجليل الشرقي، كان أكثر سوءاً مقارنة ببقية نواحيه. فبالإضافة إلى قرب الجليل الشرقي من الحدود، كان للمستوطنات اليهودية الكثيفة نسبياً في هذه المنطقة دور مهم في طرد الفلسطينيين. أما في الجليل الأوسط والجليل الأسفل، وهي مناطق خصصت للدولة العربية بحسب قرار التقسيم، فكان الاستيطان اليهودي قبل النكبة قليلاً. كما أن العديد من البلدات سكنه الدروز إلى جانب المسيحيين والمسلمين، الأمر الذي ساهم في بقاء عدد أكبر من

السكان. وكما ذكرنا سابقاً، غُومل الدروز معاملة خاصة من الدولة اليهودية فبقيت كل قراهم على حالها من دون أي أذى.

بعد صيف سنة 1948 كان دروز الجبل في الجليل على علم بالاتفاق المبرم بين قيادات دروز الساحل مع دولة إسرائيل. فعائلة معدي من يركا التي شاركت في هذا الاتفاق حافظت على علاقاتها الجيدة بالطرفين، العربي واليهودي. وهكذا نجح بعض أفرادها في أداء دور مهم في الأحداث خلال الحرب وبعدها. وعلى الرغم من أن كثيرين من سكان الجليل العرب لم يعجبهم اتفاق الدروز مع اليهود فإنهم حافظوا على علاقات طيبة بهم، الأمر الذي ساهم في إنقاذ العديد من قرى الجليل من الدمار. ومع أن الدروز أنقذوا قراهم، إلا أنهم ساهموا في إنقاذ بعض قرى جيرانهم أيضاً.

وعلى غرار الدروز، فإن علاقات سكان الجليل الأوسط بعصبة التحرر في حيفا والناصرية كان لها دور في بقاء بعض السكان. فكثيرون من ناشطي العصبة وقادتها عادوا إلى حيفا من لبنان عن طريق البعنة وكفر ياسيف وغيرهما من قرى المنطقة، كما كان لبعض أعضائها في هذه القرى دور في توزيع المنشور الذي وُقِعَ مع أحزاب شقيقة في الدول العربية في بداية تشرين الأول/أكتوبر 1948. وقد أشار أحد هؤلاء الناشطين، حنا إبراهيم، إلى أن ضابطاً في جيش الإنقاذ في مجد الكروم عبر عن موافقته على مضمون هذا المنشور الشيوعي.<sup>2</sup> هذه الشهادات الشفوية والمنشورة لمعاصري الأحداث تؤكد أن سكان الجليل الأوسط كانوا على وعي كامل بميزان القوى العسكري، وهو ما جعلهم يبحثون عن طرق للنجاة من الاقتلاع والتشريد.

في تشرين الأول/أكتوبر 1948 تراكمت علامات قرب تجدد القتال. ففي جبهة الجنوب، قام الجيش الإسرائيلي بهجوم على الجيش المصري، وفي شمال البلد أيضاً ازدادت «النبوءات» بقرب سقوط الجليل من بعض ضباط جيش الإنقاذ.<sup>3</sup> وكان لأخبار تفهقر الجيش المصري أمام الجيش الإسرائيلي وقرب الهجوم على ما تبقى من الجليل أثر كبير في سكان المنطقة، وخصوصاً من تعاون منهم مع متطوعي جيش الإنقاذ، فقد تابع الناس الأخبار من خلال أجهزة الراديو القليلة الموجودة في القرى، كما حاول آخرون تفصي الحقائق عن طريق جيرانهم في الطرف الإسرائيلي، وأيضاً من صحيفتي «اليوم» أو «الاتحاد». وعلى كل الأحوال، فإن بعض المعاصرين أشار إلى شعوره بقرب وقوع فصل جديد من النكبة عشية بدء عملية حيرام.<sup>4</sup>



عاش في الجليل الأوسط، ما بين مجد الكروم غرباً وعيلبون شرقاً، وما بين قرى البطوف جنوباً وحدود لبنان شمالاً، نحو 60.000 شخص في خمسين قرية احتلها الجيش الإسرائيلي خلال 60 ساعة. ففي أواخر الشهر المذكور أعلاه، لم تشكل أي من الجيوش العربية خطراً على إسرائيل التي كسبت الحرب وفتشت فقط عن توسيع أراضيها على حساب الفلسطينيين. أما النداءات التي أطلقها زعماء إسرائيل إلى «أبناء الشعب العربي بالمحافظة على السلام»، كي يحفظوا بالمساواة والعيش الكريم في دولة اليهود، فلم تطبق على أرض الواقع. لذا، فإن سكان الجليل الأوسط، أو ما سمي جيب الجليل، تخوفوا جداً حين رأوا جيش الإنقاذ ينسحب من قراهم ومناطقهم ليدخلها الجيش الإسرائيلي المهاجم. وقبل بدء عملية حيرام، كان بعض وزراء الحكومة الإسرائيلية قد أبدى تحفظه من إتمام احتلال الجليل الأهل بعشرات آلاف الفلسطينيين. وعلى سبيل المثال، صرح موشيه شاريت بأنه من الأفضل لإسرائيل الامتناع من احتلال الجليل لأنه «مملوء بالعرب»، ومنهم لاجئون من الجليل الغربي والجليل الشرقي.<sup>5</sup> جاء هذا التصريح في أعقاب اقتراح بن - غوريون في جلسة الحكومة، بتاريخ 26 أيلول/سبتمبر 1948، تجديد المعارك واحتلال ما تبقى من الجليل. أما الأخير فرد في تلك الجلسة قائلاً: «إذا افترضنا نشوب الحرب فإننا سنقوم بتنظيف الجليل الأوسط بضربة واحدة. وإذا قمنا بتطهيره، بمن في ذلك اللاجئون.... فإن هذا غير ممكن بلا حرب». وأضاف في الجلسة نفسها، في محاولة لإقناع وزراء حكومته بدعم اقتراحه: «إذا نشبت الحرب في كل البلد، فإنه بالنسبة إلى الجليل.... ومن دون جهد كبير.... سيكون نظيفاً».<sup>6</sup>

على الرغم من أقوال بن - غوريون وتطميناته فإن وزراء الحكومة صوتوا في معظمهم ضد اقتراحه بالمبادرة إلى تجديد القتال مع الدول العربية وطرد نحو 100.000 من سكان الجليل. لكن، وكما كتب توم سيغف، فإن طرد السكان الذي اقترحه رئيس الحكومة الإسرائيلية تم تأجيله فقط لا إلغاؤه. فبعد شهر على تلك الجلسة التي وجد بن - غوريون نفسه فيها بين الأقلية، علق على أقوال عزرا دانيين بضيق قائلاً: «لم يبق للعرب في أرض إسرائيل غير وظيفة واحدة - الهرب».<sup>7</sup> وهكذا أصبحت الأقوال الواضحة عن استغلال الحرب من أجل «تطهير الجليل»، وخطط قادة الجيش لاحتلال المنطقة وطرد سكانها، برنامجاً تم تطبيقه مع تجدد القتال. وتدحض هذه الخطط من أعلى قمة الهرم السياسي والعسكري الإسرائيلي، في أواخر سنة 1948، الرواية الصهيونية



عن تشريد الفلسطينيين بسبب الحرب بلا تخطيط.

لم يكن مفاجئاً أن إتمام احتلال الجليل لم يواجه مقاومة جدية من الطرف العربي.<sup>8</sup> وكما ذكرنا أعلاه، فإن السكان الدروز كانوا عارفين باتفاق زعماء من الطائفة مع إسرائيل، كما كان الناشطون الشيوعيون في بعض القرى (البعنة، ترشيحا، الرامة، عيلبون) على علم بانضمام العصبة في حيفا والناصرة إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي.<sup>9</sup> أما الأغلبية الساحقة من السكان فكانت تأمل بأن يكون مصير قراها بعد الاحتلال مثل الناصرة وونواحيها التي نجت من الدمار والتشرد. وفي سبيل تحقيق ذلك، كانوا على استعداد لتسليم قراهم من دون قتال أو مقاومة ضد الجيش الإسرائيلي الزاحف. وفعلاً، لم تجرِ مواجهات دموية، ولم يقع ضحايا في صفوف الجيش الإسرائيلي، عدا حالات قليلة. وعلى الرغم من ذلك، فقد دفع السكان ثمناً باهظاً بلغ مئات ضحايا القتل والإعدام وآلاف المهجرين خلال أيام الاحتلال وما بعده. وكانت هذه الأعمال الإجرامية في وقت متأخر من الحرب تنفيذاً لتخطيط بن - غوريون ووعوده السابقة لوزراء حكومته. في عملية حيرام نفذ الجيش الإسرائيلي عدداً كبيراً من المجازر،<sup>10</sup> إذ كان هناك، في تلك الفترة، حكومة ومؤسسات دولة منظمة، بعكس النصف الأول من سنة 1948. وعشية احتلال الناصرة، أصدر بن - غوريون أوامر مشددة إلى الجيش وقيادته بعدم التعرض للأهالي وأماكنهم المقدسة، فكانت النتيجة بقاء عشرات آلاف السكان في بيوتهم. أما بعد ذلك بمئة يوم، فسمح للجيش بأن يعمل بشكل مخالف تماماً في قرى المسلمين والمسيحيين، إذ أراد بن - غوريون الجليل الأعلى خالياً من سكانه العرب، فقام الجنود بأعمال تضمن هذه النتيجة. وكانت فاتحة عملية الاحتلال قصف عدد من قرى الجليل من الجو بالطائرات، وهو ما أنزل الخوف والهلع بالسكان. ففي قصف ترشيحا، مثلاً، قُتل عشرات الأشخاص، ودُفن آخرون تحت أنقاض بيوتهم.<sup>11</sup> لكن، وعلى الرغم من الذعر الذي أصاب الأهالي العزل، فإن نصفهم على الأقل صمد في البيوت والقرى. فما سر هذا البقاء على الرغم من المجازر وأعمال الطرد الكثيرة؟

### ثانياً: الجبهة الغربية من جيب الجليل

تقع مجد الكروم في الجانب الغربي من الشاغور الذي يفصل الجليل الأعلى عن الجليل الأسفل. وكانت أراضي القرية حتى سنة 1948 تمتد حتى البيوت الشرقية لقرية



البروة. أما عدد سكان مجد الكروم عشية احتلالها فوصل إلى نحو 2000 نسمة، أضيف إليهم مئات اللاجئين من قرى مجاورة، مثل البروة وشعب والدامون وغيرها. ومنذ سريان مفعول وقف إطلاق النار الثاني حتى عملية حيرام، قام رجال القرية مع شباب القرى المجاورة بمساعدة جيش الإنقاذ في الدفاع عن المنطقة ومنع احتلالها.<sup>12</sup> وعلى الرغم من عمليات الكر والفر خلال أشهر الصيف، والتي أوقعت قتلى وجرحى في الجانبين، فإن خطوط الجبهة لم تتغير. وبسبب الموقع الاستراتيجي للقرية وتعاون أهلها مع المتطوعين المرابطين فيها، فإنهم تخوفوا من انتقام الجانب الإسرائيلي.

تعايش رجال جيش الإنقاذ مع أهالي مجد الكروم بمودة وعلاقات حسنة، إذ لم يُسمع عن توتر أو حساسيات، كما في بعض قرى الجليل. وكانت قيادة هذا الجيش قد اتخذت مبنى الشرطة البريطانية في الجانب الشرقي للقرية مركزاً لها. وذكر بعض السكان (محمد علي سعيد قداح ومحمد كنعان وغيرهما) أن المتطوعين كانوا يساعدون الأهالي في أعمال الحصاد والزراعة في الصيف. وأضاف قداح أن أهالي القرية اهتموا في المقابل بإطعام المتطوعين ونومهم وحتى بغسل ملابسهم.<sup>13</sup> أنا خالد ذياب فرحات (أنهى الثانوية العامة قبل النكبة)، فشهد أنه كان سكرتير اللجنة المحلية التي أدارت شؤون القرية بالتعاون مع قيادة جيش الإنقاذ. وعلى الرغم من ذلك، فقد أكد هؤلاء الشهود اشتداد الخوف من المستقبل عشية الاحتلال. فالأخبار عما يجري على الساحة الفلسطينية بصورة خاصة، والعالم العربي بصورة عامة، لم تكن تبشر بالخير. وكان الخوف في الأساس هو من مصير يشبه مصير قرى البروة والدامون وشعب التي تم اقتلاع سكانها وتهجيرهم.

في المقابل، كان هناك بصيص أمل أن يكون مصير القرية شبيهاً ببعض قرى الجليل الغربي التي نجت من الدمار والتشريد، وبين تلك القرى القرية الناجية كانت المكر والجديدة وكفر ياسيف وأبو سنان ویركا وجولس.<sup>14</sup> أنا أغلبية قرى الساحل، مثل المنشية والسميرية وأم الفرج والنهر والزيب والبصة وغيرها، فدمرت وشرّد سكانها. وكان السؤال الذي شغل بال أهالي مجد الكروم هو: كيف السبيل لضمان بقائهم وعدم تشريدهم؟ ولم يكن صعباً على الأهالي أن يكتشفوا أن أبناء عائلة معدي في یركا أدوا دوراً مهماً في بقاء عدة قرى في الجليل الغربي من خلال علاقاتهم بالطرف الإسرائيلي، ولذا، فإنهم حافظوا على استمرار علاقات الجيرة الطيبة معهم، كما شهد على ذلك بعض الذين قابلتهم من معاصري الأحداث. ومع ذلك، فإن الحيلة والترقب كانا سيدي

الموقف، وخصوصاً بعد سماع أخبار تجدد القتال على الجبهة المصرية. وبعد غروب يوم الجمعة الموافق فيه 29 تشرين الأول/أكتوبر 1948، طلب قائد فرقة جيش الإنقاذ من الأهالي الحضور إلى ساحة العين،<sup>15</sup> ولما تجمعوا أخبرهم أنه تلقى أمراً بالانسحاب إلى لبنان فوراً. وشكر هذا الضابط الأهالي على حسن معاملتهم وضيافتهم، وطلب منهم ألا يغادروا القرية كي لا يخسروها، بل أوصاهم بالاتصال بالجانب اليهودي للتوصل إلى اتفاقية تسليم تحفظ القرية من الدمار والتشريد.<sup>16</sup> وقد تخوف الأهالي على مصير الشباب الذين قاتلوا إلى جانب جيش الإنقاذ خلال الأشهر الماضية، فكانت نصيحة الضابط أن في استطاعة هؤلاء اللجوء إلى الجبال والاختباء إلى ما بعد تسليم القرية. وفعلاً، انسحب جيش الإنقاذ من القرية في الليلة نفسها، وخرج معه عشرات الشباب وبعض العائلات في اتجاه الشمال الشرقي. لكن الأغلبية العظمى من السكان ظلت في بيوتها بحسب نصيحة الضابط العراقي.<sup>17</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن نصيحة الضابط في مجد الكروم قبيل انسحاب فرقته كانت مشابهة لمثيله من جيش الإنقاذ في الناصرة عشية سقوطها، كما أن تصرف أهالي القرية جاء شبيهاً بقيادة مدينة البشارة. ففي الليلة نفسها التي انسحب فيها المتطوعون العرب، توجه وفد من وجهاء القرية إلى معارفهم من عائلة معدي في يركا المجاورة،<sup>18</sup> ومن هناك جرى الاتصال بحايم أورباخ ضابط استخبارات الجليل الغربي، ورتبوا لقاء مشتركاً مع فرقة الجيش المرابطة في قرية البروة. وفي هذا اللقاء تم الاتفاق على وثيقة تسليم مجد الكروم وبعض القرى المجاورة في منطقة الشاغور.<sup>19</sup> وبناء عليه، دخل القرية صباح اليوم التالي جنود الفرقة رقم 123 بمرافقة بعض السكان. وشهد محمد زبحو (أبو عاطف)، الذي كان طفلاً عمره 12 عاماً حينذاك، أنه رأى عشرات الجنود من المشاة يدخلون من الجهة الغربية في اتجاه مركز القرية.<sup>20</sup> لقد احترمت جنود هذه الفرقة بنود اتفاقية التسليم، فاستلموا السلاح من الأهالي ولم يقوموا بأي أعمال انتقامية. ومن اللافت للنظر أن شهادات الأهالي تتفق تماماً مع رواية الوثائق العسكرية الإسرائيلية بالنسبة إلى سير تسليم القرية بنظام ومن دون مشكلات، في اليوم الثلاثين من الشهر المذكور أعلاه. بعث حنان ليفي ضابط استخبارات الفرقة 123 بتقرير إلى القيادة في حيفا عن عملية تسليم مجد الكروم بحضور بعض وجهاء القرية وتوقيعهم.<sup>21</sup> وسلم الأهالي إلى الجيش 20 بندقية من أنواع متعددة مع بعض الذخيرة، «وبعد قليل من الضغط» قام الأهالي



بتسليم 15 بندقية أخرى. وفي ساعات بعد الظهر (16:15) وصل إلى القرية ضابط الفرقة 122 مع جنوده وتسلموا المسؤولية في هذه البلدة، كما استلم الضابط البنادق والذخيرة التي سلمها الأهالي في اليوم ذاته،<sup>22</sup> واختار نحو مئة رجل من سكان القرية توجهوا إلى منطقة «الليات» (غربي القرية)، حيث قاموا بتنظيف الشارع من الصخور والحجارة التي أعاقَت سير المركبات. وفي اليوم نفسه، بُلغ السكان فرض منع تجول ليلي، يبدأ في الساعة السادسة مساءً ويستمر حتى الساعة السادسة صباح اليوم التالي. وبحسب التقرير العسكري، فإن الأهالي قبلوا الأوامر بتفهم ومر تسليم القرية بسلام.

وتعرض وثيقة أخرى بتاريخ 31 تشرين الأول/أكتوبر 1948، تحت عنوان «سري - مستعجل»، الأحداث نفسها لتسليم مجد الكروم من وجهة نظر الجيش.<sup>23</sup> فبعد انسحاب «قوى العدو» من منطقة البروة - مجد الكروم، وصل إلى قرية البروة وفد من سكان مجد الكروم والبعنة ودير الأسد، استقبلهم قائد الفرقة 123. وفي صباح اليوم التالي (30 تشرين الأول/أكتوبر) تقدمت فرقة من الجنود ودخلت القرية، وتم توقيع وثيقة التسليم في الساعة 14:25.<sup>24</sup> وتضيف الوثيقة أنه وُجد في القرية نحو 2000 نسمة من السكان الأصليين واللاجئين من القرى المجاورة التي احتُلت سابقاً. وفي هذه الوثيقة لضابط استخبارات حيفا تكرر وتأكيد لمضمون سابقتها، مع إضافات مهمة بشأن تصرف الأهالي، إذ جاء فيها أن قليلين من سكان القرية غادروها، وأغليتهم من الشباب الذين اختبأوا في الجبال القريبة. وقدر كاتب الوثيقة، أنهم سيرجعون في الأيام المقبلة إلى بيوتهم. وأضاف أيضاً أن العديد من الشباب موجودون في القرية، بعضهم لاجئون من قرى مجاورة، «وأن هؤلاء شاركوا بالتأكد في القتال».

ونعود مرة أخرى إلى تسلسل الأحداث في مجد الكروم يوم تسليمها في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1948. ففي ساعات بعد الظهر (بعد توقيع وثيقة التسليم) سُمع إطلاق نار وقصف مدفعي من جهة الشرق، وقام جنود الفرقة 123 بالرد على النيران، فأصيب واحد أو اثنين من هذه النيران المفاجئة.<sup>25</sup> وبعد فترة وجيزة، تبين مصدر الخطأ بشأن هذا الاشتباك. فمصدر القصف من الشرق كان جنود فرقة غولاني التي دخلت قرية عيلبون صباح ذلك اليوم، ومن هناك ساروا إلى الشمال الغربي حتى وصلوا إلى مجد الكروم. وبعد أن تبين الخطأ وسوء الفهم، توقفت النيران بين الجانبين، وتم تبليغ جنود الفرقة أن هذه القرية استسلمت، وسلمت السلاح الذي وجد فيها بحسب الاتفاقية. وهكذا

انتهت أحداث ذلك اليوم من دون وقوع ضحايا بين الأهالي، وتنفس السكان المحليون واللاجئون الصعداء، وخصوصاً أنهم علموا بما فعلته الفرقة في عيلبون، وبتهديداتها بأنها ستقوم بأكثر منه في مجد الكروم.

وننقل فيما يلي سرد أحداث تسليم القرية بحسب شهادات بعض السكان، كما تمت روايتها بعد عشرات السنين. فالدكتور خالد ذياب فرحات (توفي في أميركا سنة 2012) روى قصته التي تحوي تفاصيل مهمة عما جرى لعائلته. وكما ذكرنا أعلاه، شغل خالد وظيفة سكرتير اللجنة المحلية التي أدارت شؤون القرية. وبعد انتشار خبر انسحاب هذا «الجيش» طلب منه جده ووالده في الليلة نفسها أن يرافق اثنتين من أخواته العزباوات إلى منطقة عربية آمنة،<sup>26</sup> إذ كان الخوف على شرف الصييتين هو الدافع إلى هذا القرار العائلي. وأضاف ذياب أنه وعشرات شباب القرية رافقوا جيش الإنقاذ في طريق انسحابه إلى الشمال الشرقي عن طريق البعنة ودير الأسد حتى وصلوا إلى رميش. وبعد وصولهم إلى لبنان بأيام قليلة سمع مع غيره من اللاجئين عن مذبحه جرت على ساحة العين في القرية، فقرر البقاء في لبنان مع أخته وعدم العودة إلى مجد الكروم. وقصة الدكتور ذياب طويلة نختصرها هنا بأنه وصل في نهاية مشواره إلى الولايات المتحدة الأميركية وعاش فيها، بينما عادت أخته إلى القرية بعد عامين من اللجوء، عن طريق لم شمل العائلات.<sup>27</sup> أما محمد كنعان (أبو عاطف) فروى أن زوجته كانت قد وضعت طفلتها البكر قبل تسليم القرية بأسبوعين، فقرر البقاء إلى جانبها بعد انسحاب جيش الإنقاذ، لكن وفي ساعة متأخرة من الليلة نفسها (29 تشرين الأول/أكتوبر) قرر مع بعض شباب عائلته الموسعة اللجوء عند أصحابهم الدروز في قرية ساجور المجاورة.<sup>28</sup> ووصل آل كنعان قبيل فجر اليوم التالي إلى بيت الأصدقاء، ونزلوا ضيوفاً عليهم. وفي ساعات الظهر، حدث هرج ومرج في القرية الصغيرة، فعرف من مضيفيه أن وجهاء ساجور سيذهبون إلى مدخل البلدة لاستقبال جنود يهود يصلون بعد قليل من جهة الشرق، لكن حفل الاستقبال لم يتم، لأن الجنود كانوا في عجلة من أمرهم، مسرعين في اتجاه الغرب. وسمع كنعان من مضيفيه أيضاً أن الجنود كانوا مسرعين للوصول إلى مجد الكروم لـ «معاقبة أهلها كما فعلوا في عيلبون».<sup>29</sup> هذا الخبر أقنع الشباب من عائلة كنعان بالعودة بسرعة إلى بيوتهم وإلى عائلاتهم قبل وصول أولئك الجنود.

وفيما يلي نقل شهادة أخرى للأحداث من طرف ثالث عايشها، وكان طرفاً فعالاً



فيها. ففريد بطرس زريق (مواليد سنة 1915) من عيلبون كان مع أولئك الجنود من فرقة غولاني الذين جاؤوا من قريته بسرعة إلى مجد الكروم. وكان فريد قد عمل شرطياً في مدينة القدس عدة سنوات، فتعلم اللغة العبرية فيها. وفي يوم دخول هذه الفرقة عيلبون، تم اختياره مع أربعة شباب آخرين لمرافقة الجنود الذين ساروا من هناك بثلاث مركبات عسكرية،<sup>30</sup> وعند وصولهم إلى مدخل مجد الكروم الشرقي، في ساعات بعد الظهر (30 تشرين الأول/أكتوبر)، بدأ الجنود بقصف القرية. وبعد فترة وجيزة من تبادل إطلاق النار، تبين أن جنوداً إسرائيليين دخلوا القرية التي كانت قد استسلمت. فقام الضباط الإسرائيليون في مجد الكروم بنقل الصورة إلى جنود فرقة غولاني، وطالبوهم بالعودة من حيث أتوا. ويذكر زريق أن الضابط أورباخ هو الذي تحدث إلى جنود الفرقة، وكرر سؤاله باستغراب قائلاً: «لماذا حضرتم إلى هنا من عيلبون؟»

انتهى اليوم المذكور بسلام نسبي واستسلام منظم، كما تؤكد شهادات الأهالي ووثائق الجيش، ثم انتقلت الأحداث إلى قرى الشاغور المجاورة. ففي اليوم التالي، دخلت فرقة من الجيش إلى البعنة ودير الأسد المجاورتين بالقرب من البركة، وقام الجنود بعزل الرجال عن النساء والأطفال. وعلى غرار اتفاقية التسليم التي عقدها وجهاء قرية البروة مع الجيش، سلم أهالي هاتين القريتين الأسلحة التي كانت في حيازتهم. وبعد ذلك اختار الجنود شابين من كل قرية، وطلب منهم الضابط أن يذهبوا لإحضار ماء الشرب للجنود. وما إن ابتعد الشباب الأربعة قليلاً حتى أطلق عليهم الجنود النار فأردوهم قتلى. وهكذا تم إعدامهم أمام أعين سكان القريتين الذين دب فيهم الذعر والهلع. أمّا القتلى فكانوا كلاً من صبحي محمد ذباح (23 عاماً)، وأحمد عيسى (27 عاماً) من دير الأسد، وعلي محمد العابد (17 عاماً)، وحنا الياس فرهود (25 عاماً) من البعنة،<sup>31</sup> ثم اختار الجنود عشرات الشباب وأخذوهم أسرى إلى معسكرات الاعتقال. أمّا بقية الأهالي فأمرهم الضابط بالبدء بالرحيل شمالاً في اتجاه لبنان، إلا إنه سمح لهم بنصف ساعة كي يعودوا إلى بيوتهم، لأخذ بعض الحاجات الضرورية والثمينة قبل رحيلهم. ولم يغير بكاء النساء ولا عويل الأطفال موقف الضابط الذي أمر جنوده بإطلاق النار في الهواء لتسريع عملية الرحيل.<sup>32</sup>

ولمّا تأكد الأهالي أن أوامر الرحيل لن تتغير، بدأوا بمغادرة بيوتهم والصعود في اتجاه الشمال إلى لبنان، غير أنهم قرروا بعد ابتعادهم عن الجنود التوجه شرقاً، فوصلوا

إلى شمال قرية نحف، وعرفوا من بعض أهلها الذين لاقوهم في الجبال أن الجيش الإسرائيلي أعدم أربعة من سكانها أيضاً، وأمروا الباقي بالرحيل إلى لبنان.<sup>33</sup> واستمر أهالي البعنة ودير الأسد في سيرهم إلى الشرق فوصلوا إلى قرية ساجور الدرزية، وهناك توقفوا للاستراحة قريباً من بيوتها، وفكر بعضهم بالعودة من هناك إلى بيوته بدلاً من مواصلة الرحيل.<sup>34</sup> وانقسمت الآراء، فرجع عدد من أهالي البعنة ودير الأسد إلى بيوته، بينما استمر آخرون في سيرهم وانضموا إلى عشرات آلاف اللاجئين من الجليل. وتبين لاحقاً أن عودة بعض أهالي القريتين بسرعة أدت دوراً مهماً في البقاء وإنقاذ البلدتين من الدمار.

وكان مصير أهالي نحف شبيهاً بمصير جيرانهم من الغرب. فجنود الفرقة التي دخلت القرية أمروا السكان بالتجمع في إحدى ساحات البيادر، ثم اختاروا شاوين وأطلقوا النار عليهما أمام الأهالي فأرديا. بعدها، أمر الضابط المسؤول سائر السكان بالمغادرة والرحيل شمالاً إلى لبنان. وهكذا، لم يترك تكرار المشهد في نحف، حيث تم إعدام الشابين وإطلاق النار في الهواء، أمام الأهالي من الخيارات غير الرحيل، فبدأوا سيرهم إلى الشمال. وفي طريقهم الجبلي إلى لبنان، توقفوا بالقرب من بيوت القرى الدرزية المجاورة، فقدم لهم أهلها بعض الماء والطعام، وساهمت ضيافة الجيران في تهدئة روعهم. كما أن ابتعادهم عن الجنود دفع بعضهم إلى العودة إلى قريته، ثم انضم إليهم آخرون من أهل القرية، فتكرر بذلك المشهد نفسه، كما في البعنة ودير الأسد. وروى أحد شهود العيان من عائلة قادري (أبو شوكت) ما رأت عيناه من المغارة التي احتمى بها مع عائلته في أعلى الجبل المطل على نحف.<sup>35</sup> إذ سمع وشاهد إطلاق النار على أربعة رجال من أهالي القرية، وطرده البقية مع إطلاق النار في الهواء لتسريع الرحيل. وأضاف أبو شوكت أن مختار القرية، حمد أحمد عبد الله (أبو عوض)، ذهب إلى يركا بمساعدة اثنين من أهالي قرية جولس المجاورة. وكان لهذه الزيارة لعائلة معدي، بحسب هذه الشهادة وغيرها من روايات أهالي قرى الشاغور، دور مهم في بقاء سكان المنطقة في بيوتهم. فالاتفاقات الموقعة مع الجيش في البروة عن طريق حاييم أورباخ وآل معدي، ثم مساعدة أهالي القرى الدرزية لجيرانهم المشردين في الجبال ساهمت في بقاء السكان وعودتهم إلى قراهم، كما أن المنطقة الجبلية الوعرة وعدم مرافقة الجنود للمطرودين شجعاً هؤلاء على المخاطرة بالعودة إلى بيوتهم بسرعة.



ويؤكد قرار لمحكمة العدل العليا في القدس سنة 1951 بعض تفصيلات الأحداث التي رواها شهود العيان عما حدث في قرى الشاغور. ففي 30 تشرين الأول/أكتوبر 1948 «استسلم أهالي نحف لفرقة من الجيش الإسرائيلي تقدمت إلى القرية من جهة الغرب. وفي اليوم التالي، جاءت فرقة عسكرية أخرى من جهة الشرق، وجمعت الأهالي في ساحة البيادر، وهناك أطلقت النار على أربعة من الرجال، وقتلتهم في أوضاع لم تبين لنا تفصيلاتها بشكل كاف.»<sup>36</sup> ثم يرد في نص قرار المحكمة ما يلي: «إن بقية أهالي القرية أمروا بالرحيل عن بلدتهم في اتجاه الشمال، ورحل معهم لاجئون من شعب كانوا قد لجأوا إلى هذه القرية. ووصل بعض الأهالي إلى القرى المجاورة، بينما استمر آخرون في سيرهم حتى وصلوا إلى حدود لبنان، وتمركزوا في قرية رميش القريبة من الحدود. وقام مختار القرية حمد أحمد عبد الله بالاتصال بسلطات الجيش التي سمحت لأهالي القرية بالعودة إلى بيوتهم. وقد حدث هذا بعد يومين أو ثلاثة على طردهم، ووصل هذا الخبر إلى الأهالي المنتشرين في جبال الجليل بسرعة، فعادوا إلى قريتهم في مجموعات صغيرة.»<sup>37</sup>

وفي قرية الرامة إلى الشرق من نحف، دخلت أيضاً فرقة عسكرية يوم الأحد الموافق فيه 31 تشرين الأول/أكتوبر. وجمع الجنود الرجال في الجهة الشرقية بالقرب من بيوت عائلة نخلة. وبعد تجمع الأهالي بوقت قصير، سُمع دوي انفجار، ورأى الأهالي صعود غبار كثيف من الموقع نفسه، تبين فيما بعد أنه نتيجة تفجير بيت الياس شكري. «كان يوماً خمسينياً»، كتب الياس سروجي في مذكراته، وهو من الناصرة، وكان وصل إلى القرية في اليوم السابق من لبنان مع والده المريض. وكان الوقت ظهراً حين خطب في الأهالي أحد الجنود، وهو أسمر البشرة مثل اليهود اليمينيين،<sup>38</sup> ثم اقترب من صفوف الشباب الجالسين على الأرض، وأمر بعضهم بالوقوف على أرجلهم والانتظار جانباً. والشباب الذين اختارهم الضابط وأوقفوا جانباً أخذهم الجيش «أسرى حرب»، وتم نقلهم إلى معتقلات إسرائيلية. وكان يجلس إلى جانب الدكتور سروجي زميله الدكتور شيبان الذي أحضر معه جهاز التنصت (ستاتوسكوب). ولما اقترب منه هذا الجندي قال: «أنت، دكتور قف على رجلك». فتقدم خوري اللاتين الذي خاف على مصير هؤلاء الشبان، وطلب من الضابط الإفراج عن الطبيب «كي يسعف امرأه تضع طفلاً في بيتها». وفعلاً، استجاب الضابط للخوري وأطلق الدكتور شيبان.<sup>39</sup> وبعد إطلاقه من مجموعة الأسرى، عندها توجه إلى زميله الدكتور سروجي قائلاً: «تعال لنكلم الضباط». وافقتُ وسرنا معاً في اتجاه

غرفة القيادة. أما طلب الدكتور عطا الله أن يبقى في الرامة فتم قبوله فوراً. بعدها سألني الضابط عن مطلبي، فشرحت له أنني وصلت إلى الرامة مع أبي مريض السرطان، وطلبت أن يسمح لنا بالعودة إلى بيوتنا في الناصرة. ويقول سروجي في سيرته الذاتية أن مطلبه هذا قُبل، وسمح لأفراد عائلته بالعودة من الرامة إلى مدينتهم.<sup>40</sup>

أما الجندي ذو السحنة اليمينية فوقف على مرتفع من الأرض وقال: «أصدقائنا الدروز كانوا معنا من بداية الطريق، وكل ما عداهم أعداء لنا. وبحسب أوامر حكومة إسرائيل، عليكم العودة إلى بيوتكم لتأخذوا منها خلال ساعة ما تريدون، وبعدها عليكم الرحيل إلى الشمال.» أثار هذا التصريح ضجة في الحضور فتساءل البعض قائلاً: «إلى أين ترحلوننا؟ وماذا عن وعود الجيش أمس بأنه لن يمسنّا أي ضرر؟» وكان جواب الجندي ذاته: «نحن لا نعرف عن أي وعود، ونحن لم نكن هنا بالأمس.»<sup>41</sup> وبدأ الجنود بإطلاق النار في الهواء، كي يسرعوا تحرك الرجال وفق قرار طرد السكان

وأما سكان الرامة الذين لم يُطردوا فسمعوا إطلاق النار في الهواء، ورأوا بأعينهم رحيل أغلبية سكان القرية شمالاً إلى لبنان. وامثل السكان المسيحيون للأوامر، وبدأوا صعودهم البطيء إلى جبل الجرمق المرتفع شمالي قريتهم. أما البعض الآخر فهرب واختبأ في المغر والجبال. ووصلت قافلة المطرودين إلى منطقة السهلة بالقرب من بيت جن،<sup>42</sup> واستقبلهم أهالي هذه القرية الدروز وبعض أهالي القرية المجاورة، البقيعة، واقترحوا المساعدة في محاولة منع هذا الطرد. وفعلاً، تم الاتصال بالشيخ جبر معدي وغيره من وجهاء الدروز، فكان لتدخل هؤلاء تأثير كبير في عودة أهالي الرامة إلى قريتهم.<sup>43</sup> وهكذا بسرعة تغيرت أوامر طرد المسيحيين من الرامة، وسمح لهم بالعودة إلى بيوتهم. وبعد ذلك بعث أهالي القرية العائدون رُشلاً إلى أقربائهم، بالقرب من الحدود وفي الجنوب اللبناني، فعادوا في أغليبتهم العظمى إلى بيوتهم في الرامة.

هناك عدة روايات كتبت وقيلت عن أسباب تغيير أوامر طرد المسيحيين من الرامة، ثم السماح بعودتهم إلى بيوتهم بعد أيام قليلة.<sup>44</sup> لكن هذه الروايات كلها تتفق على طرد المسيحيين فقط (بعكس الدروز) في محاولة لاقتلاعهم وترحيلهم إلى لبنان. وهناك إجماع على أن المطرودين عادوا إلى بيوتهم بعد أن أمضوا يوماً أو يومين بالقرب من قرية بيت جن.<sup>45</sup> وأحداث الطرد ثم السماح بالعودة جرت خلال الأيام نفسها التي طُرد فيها أهالي عيلبون، والتي أثارَت ضجة كبيرة، وسنأتي إلى ذكرها لاحقاً. لقد وصلت



أخبار طرد أهالي عيلبون إلى الوزير بيخور شطريت الذي توجه، بدوره، إلى وزير الدفاع ورئيس الحكومة بن - غوريون بهذا الشأن. كما أن طرد مسيحيين من قرى الجليل أثار نقداً ومراسلات كثيرة من رجال الكنائس في البلد وفي لبنان والعالم الغربي. فهل كان لردات فعل الكنائس هذه والخوف من تبعاتها الأثر الأكبر في عودة أهالي الرامة إلى قريتهم، أم أن تدخل الدروز وقياداتهم في يركا وغيرها كان العامل الأهم في اتخاذ قرار عودتهم؟ لا إجابات واضحة بهذا الشأن في الأرشفات والأدبيات التاريخية الإسرائيلية. ويبدو أن الأسباب المذكورة أعلاه مجتمعة أدت إلى إلغاء أوامر الطرد، والسماح لأهالي الرامة وغيرها بالعودة إلى بيوتهم.

في ختام هذا الجزء من الفصل، يجب التأكيد أن محاولات طرد سكان قرى الشاغور من مسلمين ومسيحيين فشلت إلى حد كبير. فالأهالي رفضوا الخضوع لأوامر الطرد التي أصدرها ضباط الفرق العسكرية، وقاوموا ترحيلهم بأساليب شتى، منها: كسب الوقت، والمقاومة السلمية، والاستعانة بجيرانهم الدروز، وطرق أخرى. فالروايات الشفوية والمكتوبة تؤكد أن الأهالي في هذه الفترة من الحرب كانوا على وعي أن المخاطرة باتخاذ أساليب المقاومة تلك أفضل كثيراً من القبول باقتلاعهم من بلدتهم وبيوتهم. وهكذا، استسلم هؤلاء السكان الذين لم يشاركوا في أغليبتهم في القتال للجيش الإسرائيلي بعد انسحاب فرق جيش الإنقاذ، ولم يواجه الجنود الذين دخلوا المنطقة مقاومة من الأهالي قط. هذه الحقائق صعبت على إسرائيل وجيشها استعمال القبضة الحديدية لطرد السكان، كما أن تركيبة سكان قرى الشاغور من مسلمين ومسيحيين ودروز كانت عاملاً مهماً في «تردد» بعض الفرق العسكرية في استخدام القوة المفرطة، والمس بمن لا تريد الدولة إبعادهم. لهذه الأسباب مجتمعة نجا معظم سكان قرى الشاغور من الدمار والتشريد، وظلت قرى الرامة ونحف وساجور ودير الأسد والبعنة ومجد الكروم عامرة حتى يومنا هذا.

### ثالثاً: المذبحة وطرد السكان في عيلبون

كانت عيلبون بلدة وادعة تربض على الجهة الشرقية الجنوبية لمنطقة جيب الجليل قبل احتلاله في عملية حيرام. وكان يسكن هذه القرية الصغيرة نسبياً، حتى سنة 1948، مئات من المسيحيين الكاثوليك والأورثوذكس،<sup>46</sup> وصلوا إليها في معظمهم من قرى

مجاورة منذ أواسط القرن الثامن عشر، وحافظوا على علاقات القربي والصداقة مع سكان البلدات التي جاؤوا منها.<sup>47</sup> كما كان لبعض سكان عيلبون جذور عائلية في لبنان، الأمر الذي ساعده حين طُرد من قريته، كما سيرد أدناه. وحتى سنة 1948، لم يتعد عدد مَنْ أنهوا الثانوية العامة عدد أصابع اليدين، فانتقل بعضهم للعمل في حيفا وعكا ويافا وغيرها من المدن. وعلى غرار سائر سكان قرى الجليل، عمل أهالي عيلبون في أغليتهم العظمى في الزراعة، وأمّنوا لأنفسهم معظم ما احتاجوا إليه لطعامهم وحياتهم البسيطة.

وكان لموقع عيلبون على جبهة القتال، ومرابطة فرق من جيش الإنقاذ بالقرب منها تأثير في الأهالي الذين تخوفوا من انتقام الجيش الإسرائيلي. وشعر كثيرون منهم بأنهم واقعون بين المطرقة والسندان، وبأن عليهم عدم إثارة غضب أي من طرفي النزاع.<sup>48</sup> وقد تابع الأهالي أخبار القتال عن طريق الراديو وبعض الصحف التي وصلت إليهم من المدن المجاورة. وكانت أخبار الراديو من محطة الإذاعة البريطانية، تُعتبر أكثر دقة وصدقاً من غيرها، فنقل الأهالي إلى بعضهم البعض ما سمعوه منها،<sup>49</sup> كما سمع الأهالي من اللاجئين الذين مروا بطريق قريتهم إلى الشمال أخبار سقوط قرى حطين ولوبية والشجرة وغيرها من القرى التي شُرد أهلها بعد احتلالها. وهكذا، تراكمت الأخبار عن ضعف الجانب العربي وهزائمه، واستيعاب تجارب جيش الإنقاذ الذي لم ينقذ مدن الجليل وقراه من السقوط في يد الجيش الإسرائيلي.

وأدى التوتر والخوف من المستقبل إلى مغادرة العشرات من أهالي عيلبون بيوتهم للعيش في الكروم والمغر القريبة من القرية، وأرسل بعضهم النساء والأطفال إلى أقاربهم في قرى دير حنا والمغار والرامة البعيدة عن جبهة القتال، لكن قدوم الخريف أعاد كثيرين إلى بيوتهم على الرغم من تخوفهم مما تحمله الأيام المقبلة.<sup>50</sup> وفي الفترة التي سبقت عملية حيرام انقطع الاتصال بين أهالي عيلبون والمدن التي كانوا يزورونها ويعملون فيها، والتي وقعت تحت الاحتلال الإسرائيلي، كطبرية والناصرية وحيفا وعكا. وعاش سكان هذه المدن والقرى التي نجت من التشريد في نواحيها، تحت حكم عسكري إسرائيلي. وفي المقابل، كانت الطريق من الجليل الأوسط إلى الجنوب اللبناني مفتوحة وميسرة نسبياً، لكن غيوم تجدد القتال كانت تتلبد في تشرين الأول/أكتوبر 1948. ولما سمع الأهالي عن تجدد القتال على الجبهة المصرية، ارتفع منسوب الضغط والتوتر، كما ذكر عدد ممن قابلتهم.



كان حبيب زريق أحد سكان عيلبون الذين عاشوا تلك الفترة، وحفظ في ذاكرته كثيراً من أحداثها، إذ إنه انضم إلى عصبة التحرر الوطني قبل النكبة بعدة سنوات،<sup>51</sup> وعلى غرار أغلبية رفاقه، أيد قرار التقسيم ودافع عنه في مجالس الأقارب والأصدقاء. وعندما قررت العصبة أن توزع منشورها السابق الذكر (بداية تشرين الأول/أكتوبر) ضد الحرب، وضد تدخل جيوش الدول العربية فيها، فإنه تطوع لإنجاز المهمة في قرى جيب الجليل، وقام بتوزيع المنشور مع آخرين من رفاق العصبة في قرية الرامة وجوارها، ثم أحضر، راكباً على حماره، عدداً من المناشير لتوزيعه في قريته التي وصل إليها عن طريق وادي سلامة ليلاً، فترك رزماً من المنشور في أماكن رئيسية من مركز بلدته قبل أن يأوي إلى فراشه.<sup>52</sup>

وتجدر الإشارة إلى أن أهالي عيلبون كانوا أول من قام بتوثيق حكاية قريتهم بالتفصيل، ونُشر كثير منها في كتب وأفلام وشهادات مصورة. وما تحتويه الصفحات التالية يتكئ إلى حد كبير على منشورات «مؤرخ القرية» الياس سرور الذي قابلته وسمعت شهادته قبل موته المفاجئ.

في مساء 29 تشرين الأول/أكتوبر صعد أهالي عيلبون سطوح بيوتهم كعادتهم في الأيام الحارة، لكنهم لم يسمعوا أصوات جنود جيش الإنقاذ إلى الجنوب الشرقي من قريتهم. وتبين لاحقاً أن هؤلاء انسحبوا من المنطقة من دون أن يسمحوا لشباب القرية الذين رافقوهم بأن يودعوا أهاليهم، لكن الانسحاب تحت جنح الظلام لم يخف على الأهالي طويلاً، فعرفوا به في الليلة نفسها.<sup>53</sup> وقام بعض الشباب الذين تعاونوا مع المتطوعين بمرافقتهم إلى لبنان، واختار آخرون الاختباء في الجبال، ومراقبة عن بعد ما سيحدث في قريتهم عند دخول الجيش الإسرائيلي إليها. أما السكان فظلوا في أغليبتهم العظمى في بيوتهم، وقام كثيرون في هذه الليلة برفع الأعلام البيضاء على سطوح منازلهم، تعبيراً عن الاستسلام. وفعلاً، لم يلقَ جنود فرقة غولاني التي دخلت القرية صباح اليوم التالي أي مقاومة من الأهالي، بل إن رجال الدين من الكنيستين الكاثوليكية والأورثوذكسية استقبلوا الجنود بالترحاب والسلام.<sup>54</sup>

وكان عدد كبير من أهالي عيلبون قد باتوا ليلتهم في الكنيسة الكاثوليكية وبيت الخوري مرقص المعلم المجاور، وفي الكنيسة الأورثوذكسية. وبعد دخول جنود فرقة غولاني القرية طلب الضابط من كل السكان التجمع في مركزها، الذي يسميه الأهالي

«الحارة»، وقام الجنود بالفصل بين الرجال والنساء على عاداتهم في القرى العربية المحتلة، كما قاموا بالصراخ على من تأخر في الخروج من الكنائس، وأطلقوا بعض العيارات النارية لإسراع هذه العملية. ونتيجة إطلاق الرصاص قُتل عازر سالم مسلم، وجرح شابان آخران هما يوسف الياس صليح وبطرس شكري حنا.<sup>55</sup> وبعد فترة وجيزة من إتمام مراسم تسليم القرية، وقف جندي أمام الرجال واختار عدداً منهم طالباً منهم الوقوف جانباً. وقد تم اختيار 17 شاباً أغلبتهم في العشرينيات من أعمارهم. بعدها، أمر الجنود سائر السكان بالمشي في اتجاه المغار. وتوسل الخوري إلى الجنود أن يأخذوا الرجال ويتركوا النساء والأطفال في القرية، لكنهم رفضوا توسلاته.

وبعد ابتعاد أهالي عيلبون عشرات الأمتار عن بيوت قريتهم، قسم الجنود الشباب الذين وقفوا جانباً إلى خمس مجموعات هي:

1. المجموعة الأولى ضمت كلاً من ميلاد سليمان، وفضل فضلو عيلبوني، وزكي موسى نخلة، رافقهم بعض الجنود إلى حاكورة صبحي مطر، وأطلق الرصاص عليهم هناك.<sup>56</sup>
  2. أما المجموعة الثانية فضمت كلاً من خليل نخلة، وميخائيل متري شامي، وعبد الله سمعان شوفاني، فأخذهم جنود آخرون إلى المقبرة وقتلوهم.
  3. المجموعة الثالثة ضمت كلاً من نعيم غنطوس زريق، وحنا إبراهيم خوري أشقر، ومحمد خالد أسعد (لاجئ من حطين)، أخذهم الجنود إلى طابون الياس الحوا وقتلوهم.
  4. أما المجموعة الرابعة فضمت كلاً من بديع جريس زريق، وجريس شلبي الحايك، وفؤاد نوفل زريق، أخذهم الجنود إلى جنوبي مركز القرية وقتلوهم هناك.
  5. وأما المجموعة الخامسة فضمت كلاً من فرج هزيمة زريق، وفريد زريق، وفضلو غنطوس زريق، وذياب داود زريق، وحبيب زريق. ووُضع هؤلاء في مركبة عسكرية قادها فرج زريق، وأمر بأن يسوق أمام مركبات الجنود التي سارت شمالاً وراء قافلة المطرودين مشياً على الأقدام.
- رحل أهالي عيلبون عن قريتهم من دون أن يعلموا حينها بمصير الشباب الذين قتلهم الجنود، ولمّا وصلوا إلى المغار، توسلوا إلى الجنود إعادتهم إلى قريتهم، لكن هؤلاء



أمروهم بمواصلة السير إلى الشمال نحو لبنان. وبعد أن خرج الأهالي من المغار صاح أحد الشيوخ بأعلى صوته: «يا ناس ماتت عيلبون» فعلا بكاء النسوة ونواجهن.<sup>57</sup> وعندما وصلت قافلة المهجرين بالقرب من كفر عنان، أمر الجنود الجميع بالجلوس أرضاً تحت شجرة البطم الكبيرة غربي الشارع الرئيسي. وحين طلب الناس شيئاً لإطعام الأطفال أعطاهم الجنود بعض البطاطا المسلوقة، لكن ما إن باشروا أكلها حتى أطلق الجنود رصاصهم، فقتل سمعان جريس شوفاني على مرأى من الجميع.<sup>58</sup> بعد ذلك وصل المهجرون إلى قرية فراضية في المساء، وناموا في المسجد ومحيطه.

روى أهل القرية تفاصيل رحلة التهجير والاقتلاع من عيلبون حتى الوصول إلى الجنوب اللبناني، ووثقوها كما ذكر أعلاه.<sup>59</sup> كذلك يُعتبر أهالي هذه القرية نموذجاً جيداً لإحياء ذكرى النكبة في قريتهم بعد أن عادوا إليها، كما سيرد لاحقاً. فقد أقاموا نصباً تذكاريّاً لشهداء المذبحة، ودأبوا على إحياء ذكراها، ونقلوا رواية ما حدث لهم من جيل إلى آخر. لذا فإننا سنأتي إلى ذكر تفاصيل رحلة التهجير والعودة باختصار. وفي استطاعة القراء الاستزادة ومعرفة تفاصيل وافية عن أحداث عيلبون عام النكبة في الكتب والشهادات والأفلام وغيرها من وسائل التوثيق المتوفرة.

وفي صباح اليوم التالي (31 تشرين الأول/أكتوبر) اختار الجنود 34 شاباً من أهالي عيلبون أخذوهم إلى معسكرات الاعتقال كأسرى حرب، كما انضم إليهم الشباب الخمسة من عائلة زريق الذين رافقوا الجنود بالمركبة العسكرية حتى مجد الكروم ورجعوا من هناك مساء ذاك اليوم.<sup>60</sup> ولما وصلت مجموعة الأسرى إلى قرية المغار (حيث تم تجميع أمثالها من قرى عربية أخرى في الجليل) علمت ببعض تفاصيل المجزرة في عيلبون من شباب القرية الذين أمسكهم الجنود بعد ترحيل أهلها.<sup>61</sup> وبدأت الأخبار عما جرى في القرية تنتقل بسرعة في أنحاء الجليل، فازدادت المخاوف ودب الرعب في قلوب المواطنين العزل. غير أن أهالي الجليل حاولوا في معظمهم التغلب على مخاوفهم والتشبث بالبلد والأرض، كي لا يصيبهم ما أصاب اللاجئين الذين منعت إسرائيل عودتهم، بعد اقتلاعهم من بيوتهم وأراضيهم.

بعد وصول قافلة المهجرين من عيلبون إلى مفرق ميرون، سمح الجنود المرافقون للأهالي المنهكين بأن يستريحوا ويفتشوا على شيء من الطعام. وذهب رجال إلى بيوت قرية ميرون المهجرة، فعادوا بعد فترة وجيزة معهم كيس طحين وبعض

القطين.<sup>62</sup> فقامت النساء بعجن الطحين، ثم خبزته على النار في أواني وأدوات وجدنها في البيوت المهجورة. وبعد أن أكل الجميع نام بعضهم تحت أشجار الزيتون. وخلال ساعات الليل «اختفى» الجنود المرافقون، وفرح الأهالي، لكن عند منتصف الليل، حضرت شاحنات الجيش وأمر الجنود الأهالي باعتلائها ونقلوهم إلى حدود لبنان.<sup>63</sup> وهناك أنزلوا من الشاحنات وأمروا بالسير شمالاً. ومع بزوغ الفجر، اكتشف المهجرون أن الجنود والشاحنات اختفت من المكان.<sup>64</sup> وكانت رميش أقرب بلدة ظهرت أمام أعينهم، فعرفوا أنهم وصلوا إلى الجنوب اللبناني. وفي البلدة التقى أهالي عيلبون بعض أبناء القرية الذين سبقوهم إلى هناك بقواهم الذاتية، قبل ذلك بأيام.

وعلى الرغم من الأوضاع الصعبة فإن المهجرين ارتاحوا عند وصولهم إلى الجنوب اللبناني ورؤية بعض شباب القرية الذين وصلوا إلى المنطقة قبلهم. وبعد استراحة قصيرة، استمر الأهالي في طريقهم إلى قرية عين إبل على بعد 5-6 كم إلى الشمال الشرقي من رميش، وهناك توجهوا إلى الكنيسة وأقاموا بها.<sup>65</sup> وشاع خبر وصول المهجرين من عيلبون، فحضر مختار القرية فرج سرور لرؤية أهل قريته، كما جاء للسلام عليهم عبد الله مرقص المعلم الذي لجأ بقواه الذاتية إلى بلدة الدامور. وبقي أهالي عيلبون في كنيسة عين إبل عدة أيام حتى تم نقلهم إلى مخيم المية ومية للاجئين شرقي مدينة صيدا.<sup>66</sup>

بعد تنقل لأكثر من أسبوع في دروب الرحيل، وصل المهجرون من عيلبون إلى مخيم لاجئين، وبدأوا فصلاً جديداً من حياتهم بعيداً عن قريتهم، لم يستمر طويلاً، فقد سمح لهم منذ أواخر كانون الأول/ديسمبر بالعودة إلى بيوتهم، كما سيرد في الفصل الرابع. وحكاية أهالي عيلبون هي من أشهر حكايات التهجير والمذابح التي ارتكبت في الجليل وخارجه حتى يومنا هذا. لكن أسباب هذا العمل الانتقامي الشاذ بقسوته ضد قرية مسيحية غير قريبة من الحدود ظل لغزاً محيراً حتى الآن.<sup>67</sup> فمن اتخذ القرار بهذا العقاب الجماعي القاسي في عيلبون ولماذا؟ هذه المسألة لم تتبين بعد، على الرغم من كثرة ما كتب وقيل عن هذا الموضوع، كما أن قرار السماح بعودة المهجرين من لبنان بشكل شبه سري، وبطرق ملتوية، هو لغز آخر. وفي غياب التوثيق الأرشيبي الإسرائيلي، تبقى حكاية عيلبون مثلاً ساطعاً لأهمية شهادات الأهالي الشفوية، فمن دونها لا يمكن كتابة ما حدث من مذبحة وتهجير، ثم عودة الأهالي جميعهم إلى بيوتهم.

وقياساً بالعديد من القرى العربية التي مر بها المهجرون في طريقهم إلى لبنان، فإن



مصير أهالي عيلبون كان الأفضل نسبياً، ما عدا قرية المغار، إذ تم تهجير مَنْ تبقى من أهل قريتي كفر عنان وفراضية وغيرهما، فانضمتا إلى القرى المهجرة والمدمرة.<sup>68</sup> كذلك هُجّر أهالي ميرون والصفصاف وسعسع وكفر برعم وغيرها من القرى بمحاذاة الحدود اللبنانية. أمّا أهالي الجيش فنجوا جزئياً من التطهير العرقي في تلك المنطقة الجليلية. ويبدو واضحاً أن كثرة أعمال القتل وطرده السكان في الجليل الأعلى كانت سياسة مخططة وبأوامر عليا. كما كان بقاء المغار المجاورة لعيلبون جزءاً من هذه السياسة العامة بإبقاء القرى الدرزية وعدم المس بها.<sup>69</sup> وعلى كل الأحوال، سنعود لتحليل النتائج النهائية لإتمام احتلال الجليل في عملية حيرام لاحقاً.

#### رابعاً: أعمال القتل والتهجير في قرى أخرى

لم يبقَ سكان كفر عنان وفراضية، الذين كانوا في بيوتهم، طويلاً بعد مرور أهالي عيلبون المهجرين ببلدتهم. فبعد أسابيع قليلة من احتلال القريتين، عاد جنود الجيش الإسرائيلي إلى هناك وطرّدوا مَنْ تبقى منهم، إمّا إلى الضفة الغربية، وإمّا إلى الرامة ومجد الكروم،<sup>70</sup> وهكذا تم اقتلاع مَنْ تبقى من السكان. أمّا في قرى الجليل الأعلى الأقرب إلى الحدود اللبنانية، فكانت جرائم الحرب والتهجير أشد وأقسى، فقد نفذ الجيش الإسرائيلي أعمال قتل (مذابح) ونهب واغتصاب في عدد من القرى الحدودية، منها الصفصاف وصلحة والجش وحولة وسعسع، خلال يومي الاحتلال أو ما بعدهما بفترة وجيزة. ومن الجدير بالذكر أن أعمال القتل والتهجير نُفِذَتْ في قرى لم تبدِ أي مقاومة للمحتلين. بل إن سكان بعض القرى (صلحة مثلاً) قاوموا وجود جيش الإنقاذ في قريتهم، إلّا إن هذا لم يسعفهم حين دخل جنود الجيش الإسرائيلي إلى بلدتهم.

أثارت أعمال القتل في سكان قرية صلحة «الصديقة» ردات فعل مستنكرة حتى بين اليهود أنفسهم. فبحسب تقرير إسرائيل غاليلي في المؤتمر السياسي لحزب مبام، قُتل في مذبحه صلحة 94 شخصاً. لكن كتاباً صدر في بيروت سنة 1985 يوثق من الشهادات الشفوية مقتل 105 أشخاص، ويورد أسماءهم وتفصيلات أعمارهم.<sup>71</sup> في ذاكرة النكبة الفلسطينية احتلت مذبحه دير ياسين مكانة رمزية كبيرة، أمّا مذبحه صلحة التي نفذها جنود نظاميون لدولة إسرائيل في مرحلة متأخرة من الحرب، فقليل مَنْ سمع عنها، مع أن أعمال القتل والاقتلاع فيها هما الأصعب والأشد فيما يسمى عملية حيرام، إلّا إنها،

كما بين هذا الفصل، ليست وحيدة أو شاذة في سياسة التطهير العرقي حينذاك، وخصوصاً في الجليل الأعلى.

عرضنا سابقاً ما جرى في عيلبون، لكن لم نتطرق إلى ما تعرض له أبناء عرب المواسي. لقد عاش هؤلاء بالقرب من هذه القرية، وكانت لهم مع أهلها علاقات اقتصادية واجتماعية جيدة. وسمع أبناء القبيلة عما فعله جنود الجيش الإسرائيلي في عيلبون، لكنهم لم يرحلوا عن ديارهم، واكتفوا برفع الرايات البيضاء. وفي يوم الاثنين الموافق فيه 1 تشرين الثاني/نوفمبر، التقت فرقة من جنود الجيش الإسرائيلي الشاب صالح إرشيد (16 عاماً) يرعى بقراته في الطريق إلى وادي سلامة، فأطلقوا الرصاص عليه وقتلوه، بينما جرح صالح جبر (17 عاماً) الذي نجا من الموت. وفي اليوم نفسه التقى جنود آخرون الصبي صالح يوسف الرملي مع بقراته بالقرب من العين إلى الشرق من عيلبون، فأطلقوا الرصاص عليه وقتلوه وهو ابن 13 عاماً.<sup>72</sup> وفي اليوم التالي هاجم جنود من الجيش من تبقى من أبناء عرب المواسي في منطقة الحناوي، وألقوا القبض على 12 رجلاً قادوهم إلى الغرب، إلى المدخل الشرقي لسهل البطوف. وهناك قام الجنود بقتلهم جميعاً، ما عدا سعد محمد ذيب الذي كانت جروح بليغة، ونجا من الموت بأعجوبة، وبعد شفائه قص تفصيلات المذبحة على أمه وأقاربه.<sup>73</sup>

وكان حسين الشواهدة أحد الأوائل الذين سمعوا حكاية المذبحة من سعد ذيب، والذي روى، بدوره، ما سمعه عنها في منطقة أم الثنايا بالقرب من سهل البطوف الشرقي. شهد سعد أنه كان يرعى بقراته حين رأى شخصاً يختبئ وراء شجرة. فسأله: ماذا حدث؟ فأجاب بأنه جرت مذبحة قُتل فيها 14 شخصاً من عرب المواسي. وأضاف سعد: «أنا أنا ومعجل العصبة فجرحنا فقط. وشعر الجنود بأن معجل لم يمت فاقربوا منه وأطلقوا الرصاص على رأسه وقتلوه».<sup>74</sup> ثم جاءت امرأة اسمها زهية الفواز ومعها حمارها، فقامت بتحميل الجريح، أي سعد، على الحمار وخبأته في مغارة قريبة. واستمرت هذه المرأة في إحضار الطعام له في المغارة ومداواة جروحه. وعرف الجنود أن سعد ذيب لم يُقتل، ففتشوا عنه في عيلبون ولم يجدوه. وبعد بضعة أيام عرفت الأم أن ابنها سعد الجريح يختبئ في مغارة، فأتت إليه ونقلته من مخبئه إلى سورية، حيث عاش بقية حياته. وأما بالنسبة إلى مصير ضحايا مذبحة عرب المواسي، فشهد حسين الشواهدة أنه حضر إلى الموقع مع أخيه محمد وابنه إسماعيل الحسين، وقاموا بدفن الشهداء في مقبرة



بالقرب من «مغارة عين الناطق». وبعد عدة سنين، حين قامت شركة المياه ميكوروت بحفريات قريبة من القبور، نقلت عظامهم إلى مغارة أخرى، وبعدها بسنوات تم نقل عظامهم إلى مقبرة في عيلبون. وشهد حسين الشواهدة أيضاً أنه كان على معرفة بجميع الشهداء، وذكرهم واحداً واحداً بالاسم.<sup>75</sup> وبعد هذه المذبحة تم طرد من تبقى من عرب المواسي إلى سورية، وظل منهم في البلد أفراد قليلون سكنوا في عيلبون. لذلك، بعد نقل عظام الشهداء إلى هذه القرية أقيم لهم نصب تذكاري مثل شهداء مذبحة عيلبون نفسها.

وإحدى المذابح الفظيعة التي نفذها جنود الجيش الإسرائيلي جرت في الصفصاف، إذ تم احتلال هذه القرية القريبة من حدود لبنان يوم السبت الموافق فيه 30 تشرين الأول/أكتوبر. وقام الجنود بتجميع من بقي من الأهالي في بيوتهم وأطلقوا النيران على 12 شاباً فأردوهم قتلى، ثم أنزلوا عشرات الرجال (حارب بعضهم مع متطوعي جيش الإنقاذ) إلى بئر وأطلقوا عليهم النيران وقتلوهم بالعشرات.<sup>76</sup> ولم يكتف الجنود بقتل الرجال بدم بارد، فقد اختار بعضهم عدداً من النساء وطالبوهن بإحضار الماء من عين البلدة. وبعد أن ابتعدن لحق بهن الجنود واغتصبوا بعضهن، كما قتلوا اثنتين من ضحاياهم. ولم يتمالك أحد كبار السن نفسه، عند سماعه صراخ ضحايا الاغتصاب، فأخذ بالصراخ وتويخ الجنود. أما الجنود الذين «حرسوا» أهالي القرية، فهجم بعضهم عليه وركلوه وضربوه على وجهه وجميع أنحاء جسمه.<sup>77</sup>

وشهدت إحدى قريباته التي قابلته بعد أيام أن «وجهه كان ما زال منتفخاً من الضربات التي تلقاها من الجنود». هذا الكهل الذي احتفظ في معطفه برسالة صديق يهودي، يدعى بلطي، ليحمي نفسه بها، انضم فيما بعد إلى قافلة المهجرين الذين صاروا لاجئين في لبنان.<sup>78</sup> فالسيدة أم محمد حليحل وغيرها من أفراد العائلة الذين سمعوا أو رأوا بأعينهم ما حدث في الصفصاف وعين الزيتون وقرى أخرى من منطقة صفد، دفنوا معظم هذه الذكريات عشرات السنين، ولم يدلوا بشهاداتهم لأحد خارج نطاق العائلة. وكان هناك حساسية خاصة تجاه قضية اغتصاب الجنود بعض النساء من صبايا الصفصاف، والتي اعتبرت تدنيساً لشرف العائلة.<sup>79</sup> كما أن سبباً آخر ساهم في دفن الذكريات وهو أن هؤلاء الباقين في الوطن، ومع المعاناة الكبيرة التي تحملوها، اعتبروا أنفسهم محظوظين نسبياً. فقد رأوا بأعينهم كيف تم اقتلاع سكان العديد من القرى في

المنطقة وتهجيرهم إلى سورية ولبنان، فاختاروا ألا يزعموا «الأسياذ الجدد» بحكايات ما فعله جنودهم عام النكبة.

وكانت إحدى النساء اللاتي تعرضن للاغتصاب هي عزيزة شريفة، قرية فاطمة شريفة التي ولدت بتاً بعد النكبة بسنوات سمتها عزيزة. لقد تركت أعمال القتل والاغتصاب وتهجير السكان في الصفصاف أثراً كبيراً في سكان المنطقة الذين دب فيهم الرعب من تكرار تلك الأحداث في قراهم. ولم ينس كل من سمع وعرف بقصة عزيزة شريفة تفصيلاتها. كانت عزيزة امرأة في الثلاثينيات من عمرها حين دخل الجنود إلى بيتها ووجدوها مع أفراد عائلتها. وقرر الجنود أن يغتصبوا هذه المرأة الجميلة أمام أعين ابنها البكر (17 عاماً) وزوجها وأولادها الصغار، لكنها رفضت وقاومت. وهدد الجنود بقتل الابن البكر إذا لم تلبّي رغبتهم، وفعلاً قتلوه أمام عينيها،<sup>80</sup> ثم هددوا بقتل زوجها إن لم تخلع ملابسها فرفضت، فأطلق الجنود الرصاص على زوجها وأردوه قتيلاً. بعد ذلك، قتلوها أمام أعين أطفالها الصغار قبل أن يغادروا بيتها، وقد أخذ أحد الأقارب على عاتقه تربية الأطفال الذين تيموا وانضموا إلى قوافل اللاجئين.

ووصلت أخبار ما جرى في الصفصاف إلى بعض زعماء الدولة الذين سارعوا إلى استنكار ما جرى، وطالبوا بتقديم المجرمين إلى المحاكمة.<sup>81</sup> وقام حاييم لاسكوف، قائد فرقة الإرشاد في الجيش السابع بالتحقيق. واعترف الضباط بأن بعض الأهالي هرب من القرية فلحقه الجنود وقتلوه، كما اعترفوا أنه بعد إتمام احتلال القرية «حدثت فوضى» قُتل في إثرها عدد من الأسرى وتم التنكيل بالأهالي.<sup>82</sup> وعلى الرغم من التحقيق والاعترافات فلم يدفع أي من الجنود ثمن جرائمه، فقد دأب بن - غوريون وضباط الجيش في «التغطية» على جرائم الجنود ضد المدنيين والأسرى وتهجير عشرات الآلاف من السكان في عملية حيرام. وثبتت هذه التغطية على أعمال القتل والتنكيل بسكان الجليل الأعلى أنها سياسة عليا شاركت فيها الحكومة وقيادة الجيش الإسرائيلي، كما أن حقيقة قيام الجيش بتنفيذ 15 مذبحة، خلال أسبوع واحد بعد إتمام احتلال الجليل، تشير بوضوح إلى وجود سياسة عليا.<sup>83</sup>

عانت أغلبية قرى صفد المصير نفسه جراء الاقتلاع والتهجير خلال سنة 1948. فعشرة قرى جديدة انضمت إلى هذه القافلة في عملية حيرام هي: قدس؛ فارة؛ صلحة؛ ديشوم؛ علما؛ عموقة؛ دلاتا؛ قديتا؛ طيطبا؛ المالكية؛ إضافة إلى الصفصاف. وأما إلى



الغرب من قرية الجش، التي كتب لها النجاة من هذا المصير المؤلم، فعانت قرى سسع ودير القاسي وسحماتا والنبي روبين وسروح وتريخا جراء الاقتلاع والتهجير أيضاً. وفيما بعد، قبل نهاية عام النكبة، انضمت إلى العملية نفسها قرى إقرت وكفر برعم والمنصورة. وفي المجمل فإن سكان أكثر من ثلاثين قرية عربية تم تهجيرهم خلال عملية إتمام إحتلال الجليل. فسياسة التطهير العرقي تم تنفيذها بصورة كبيرة في تلك المرحلة المتأخرة من الحرب. لكن، وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها الجيش لإرهاب السكان وترحيلهم، فإن عشرات القرى صمدت وبقي أهلها في بيوتهم بعد عملية حيرام. ولم يكتف الجيش الإسرائيلي بتنفيذ المذابح وترحيل السكان في الجليل الأعلى، بل قام بأعمال مشابهة في الجنوب اللبناني أيضاً. فبعد احتلال قرية حولة الشيعية، حيث قُتل 94 شخصاً في إحدى أكبر المذابح عام النكبة، منهم 34 من الأسرى تم نسفهم في البيت الذي اعتقلوا داخله، أصر دوف يرمياهو في هذه الحادثة على أن يقدم الضابط المسؤول عن المذبحة (شموئيل لاهيس) إلى المحكمة.<sup>84</sup> ونتيجة إصرار هذا الضابط الكبير أحيل المجرم لاهيس على المحكمة، وأدين بارتكاب الجريمة، لكنه لم يسجن يوماً واحداً من الفترة القصيرة التي حكم فيها.<sup>85</sup> وتؤكد هذه الحادثة أيضاً أن سياسة قتل المدنيين وترويعهم لم تكن قرارات فردية لبعض الضباط، وإنما سياسة عامة تمت تغطيتها من القيادتين العسكرية والسياسية.

تُعتبر كثرة أعمال القتل وتهجير السكان في ناحية صفد مسألة تحتاج إلى دراسة واسعة وعميقة للوقوف على أسبابها. فهل كانت الجغرافيا، أي قرب هذه القرى من حدود سورية ولبنان، هي السبب في هذه السياسة العدوانية، أم أن وقوع عدد كبير من قرى الجليل الشرقي في حدود الدولة اليهودية هو العامل الأساسي؟ وماذا عن دور المستوطنين اليهود في هذه المنطقة الذين طمعوا في أراض خالية من سكانها للتوسع على حسابها؟ وهل لحقيقة كون أغلبية هذه القرى يسكنها مسلمون دور في ذلك؟ وأخيراً، ربما كان لبعد هذه المنطقة عن حيفا والمدن التي سكنها رجال الصحافة وممثلو مؤسسات دولية كالأمم المتحدة دور مساعد. هذه الأسئلة وغيرها تحتاج إلى بحث منفرد يخرج عن نطاق اهتمام هذا الكتاب الذي يركز على مصير الباقين.

وإلى الغرب من ناحيتي صفد وطبرية، بقي عدد أكبر من الفلسطينيين في بلداتهم على الرغم من أعمال القتل والتهجير. ففي سهل البطوف ظلت قرى سخنين وعراة ودير

حنا قائمة.<sup>86</sup> وإلى الشمال منها ظلت كل قرى الشاغور، من الرامة إلى مجد الكروم. وأما شمالي الشاغور فكانت الصورة أكثر تعقيداً، فكلما كانت القرى العربية قريبة من الحدود اللبنانية قل احتمال بقائها، وكذلك الحال بالنسبة إلى القرى القريبة إلى ساحل البحر الأبيض المتوسط. وفي المجمل، فإن نحو نصف عدد القرى التي احتلتها إسرائيل في عملية حيرام نجا من الاقتلاع والدمار. ونصف هذه القرى الثلاثين الذي نجا هو قرى درزية، أو يسكنه أبناء هذه الطائفة مع مسيحيين ومسلمين. وكما رأينا سابقاً، فقد كان واضحاً أن الجيش تلقى تعليمات بكيفية تعامله مع هذه القرى ونفذها بالكامل.

ويجدر التأكيد مرة أخرى أن شهادات الباقين في الجليل هي مصدر مهم جداً لتأريخ أحداث النكبة في هذه المنطقة. فالسلطات الإسرائيلية ما زالت تحجب كثيراً من الوثائق المتعلقة بالمذابح وطرده السكان في قرى الشمال. في هذه الحالة، وفي غياب الوثائق ذات الصلة بتلك الجرائم، «تزداد أهمية الشهادات الموثقة لموظفين وسياسيين إسرائيليين»<sup>87</sup> لكن الأهم منها هو شهادات شهود العيان من هذه القرى، والذين في إمكانهم تقديم التفاصيل الدقيقة والمؤلمة عن تلك الأحداث. والأمثلة التي قدمناها في هذا الفصل هي خير مثال لذلك. فضحايا أعمال القتل والترحيل، بعكس معظم من قام بها، يخبزون في ذاكرتهم ما شاهدوه وسمعوه، وأثبتوا في السنوات الأخيرة استعدادهم لكسر جدار الصمت وتقديم شهاداتهم.

ومن المعروف أنه قبل إتمام احتلال الجليل عبر بعض الوزراء والسياسيين عن معارضته قيام إسرائيل باحتلال المنطقة وضمها، بسبب عشرات الآلاف من السكان العرب فيها. وحاول بن - غوريون تهدئة روع وزرائه المعارضين، في جلسة الحكومة (26 أيلول/سبتمبر 1948)، قائلاً إنه في حال تجدد القتال فسيصبح الجليل «خالياً من العرب»، أو «نظيفاً». وكرر بن - غوريون الأقوال نفسها (21 تشرين الأول/أكتوبر) حين صرح بأنه «لم يبق للعرب في أرض إسرائيل غير وظيفة واحدة - الهرب». وقد شاركه في هذا الرأي عدد لا يستهان به من السياسيين وقيادات الجيش. فيوسف فايتس المعروف بآرائه «الترانسفيرية» بعث برسالة عاجلة إلى يغئيل يادين يوم البدء بعملية حيرام، اقترح فيها أن يقوم الجيش بطرد اللاجئين من القرى التي يحتلها.<sup>88</sup> ولم تتحقق آماني أصحاب نظرية الترانسفير بالكامل، فأعلن بن - غوريون بعد جولة قام بها في جبهة الشمال أن «لا عدو في الجليل»، ثم أضاف بخيبة أمل: «لكن هناك عرب كثيرون (ما زالوا) في الجليل».<sup>89</sup>



وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر سجل بن - غوريون في يومياته تلخيصاً لتقرير موشيه كرميل عن نتائج عملية حيرام. فمن نحو 60.000 نسمة من سكان المنطقة المحتلة بقي فيها نحو النصف، بينما رحل النصف الآخر. وأضاف بن - غوريون معلقاً: «وكثيرون سيرحلون فيما بعد».<sup>90</sup> هذه الجملة الأخيرة لم تكن مجرد أمنية، وإنما نوع من التخطيط مع كرميل للوصول إلى هذه النتيجة على أرض الواقع. وفعلاً، في صباح 31 تشرين الأول/أكتوبر، أبرق كرميل إلى كل قيادات الفرق العسكرية الأمر التالي: «اعملوا كل ما بوسعكم لتطهير سريع وفوري للمناطق المحتلة من كل العناصر المعادية، بحسب الأوامر الصادرة. يجب مساعدة السكان على ترك المناطق المحتلة».<sup>91</sup> وفي اليوم نفسه أرسل تقريراً عن تنفيذ المهمة جزئياً، وأنه يعمل على اتمامها بالتنسيق مع رئيس الحكومة ووزير الدفاع. لقد كانت السياسة واضحة من رأس الهرم حتى ضباط الميدان، وكان السؤال المفتوح الوحيد هو عن كيفية التطبيق وردات الفعل على هذا في البلد وخارجه. كتب الضابط (الوزير فيما بعد) يتسحاق موداعي بحثاً عن عملية حيرام ونتائجها لقسم التاريخ في الجيش الإسرائيلي في أواخر الخمسينيات. وقد اعتمد في بحثه هذا أساساً على وثائق عسكرية غير معروفة للجمهور العام.<sup>92</sup> وحاول سؤال البحث أن يفحص لم يبق عدد كبير من السكان العرب في جيب الجليل مقارنة بمناطق أخرى. وكتب موداعي في بحثه ما يلي: «قد يظن البعض أن سكان الجليل لم يضطروا - كما اضطروا غيرهم في مناطق أخرى - إلى الهرب لإنقاذ أنفسهم من التنكيل. لكن شهادات الضباط والجنود وتقارير رسمية.... تظهر أن قواتنا لم تقف مكتوفة اليدين، وأن معاملتهم للأهالي لا يمكن أن تكون سبباً في بقائهم بأي حال من الأحوال». ولتأكيد استنتاجه هذا يقتبس موداعي أوامر كرميل المذكورة أعلاه، ثم كتب في خلاصة بحثه ما يلي: «بقيت أغلبية السكان العرب في الجليل في قراها، لا لأن قواتنا لم تحاول طردها، وفي كثير من الأحيان بأساليب ليست قانونية وغير لطيفة».<sup>93</sup>

والجملة الأخيرة في تقرير موداعي يمكن ترجمتها إلى «جرائم حرب» وأعمال تنكيل كثيرة، وفرت على القراء أحياناً بعض تفصيلاتها الصعبة. ففي هذا الفصل تم التركيز على الأعمال التي كانت نمطاً وسياسة عامة، لا الشواذ منها. فقد روى بعض شهود العيان قصص قطع الأصابع وأعضاء أخرى في الجسم لسرقة الخواتم والذهب والجواهر ممن قتلوا وتم التنكيل بجثثهم. وقد وصل بعض هذه الأخبار إلى مسامع

ناشطى حزب مبام فى الشمال، وقد كتب أحدهم، يوسف فاشيتس المعروف كأحد الباحثين فى شؤون العرب فى البلد، تقريراً يتحدث عن أحداث وحشية فى الصفصاف وصلحة وقرى أخرى تم احتلالها فى عملية حيرام.<sup>94</sup> لكن فاشيتس وأهارون كوهين وغيرهما ممن سمعوا عن تلك الأعمال البشعة فى الجليل لم يفعلوا الكثير بشأنها. وهكذا أصبح أولئك الذين عرفوا بتلك الجرائم وسكتوا عنها شركاء فيها بشكل أو بآخر. والشىء نفسه يقال عن الجيش وغيره من أجهزة الأمن التى تستتر على الوثائق والمعلومات المتعلقة بأعمال القتل والترحيل، وتحجبها عن أعين الباحثين.

لقد اعترف الضابط موداعي (والوزير فيما بعد) فى بحثه المعتمد على وثائق الجيش بأن جهوداً كبيرة بذلت فى سبيل التخلص من السكان العرب فى الجليل، لكن هؤلاء قاوموا محاولات طردهم، ونجح بعضهم فى إفشال سياسة الترحيل، وحالة أهالي عيلبون التى قدمناها أعلاه هى خير مثال لذلك.<sup>95</sup> فالمذبحة التى نفذها الجيش فى القرية والأعمال الإجرامية فى الصفصاف وغيرها من القرى أدت فى نهاية الأمر إلى وقف محاولات «مساعدة» السكان العرب فى مغادرة قراهم وبيوتهم، ولو إلى حين. لكن أعمال القتل والتنكيل بالسكان وإرهابهم لم تتوقف تماماً فى أوائل تشرين الثانى/نوفمبر. وكان أحد الأمثلة لذلك المذبحة التى قام بها الجيش فى مجد الكروم فى اليوم الخامس من الشهر نفسه، أى بعد أسبوع من استسلام القرية.

### خامساً: مذبحة مجد الكروم وتبعاتها

رصد تقرير كتبه ضابط استخبارات منطقة حيفا فى 1 تشرين الثانى/نوفمبر الأوضاع فى مجد الكروم بعد احتلالها وقبيل المذبحة فى القرية،<sup>96</sup> جاء فيه أن عدد سكان القرية يبلغ نحو 2000 من الأهالي الأصليين ولاجئين أتوا إليها من المنطقة. وذكر أيضاً أن القرية ملأى بالشباب فى جيل الجنديّة، ويبدو أن بعضهم على الأقل شارك فى القتال إلى جانب جيش الإنقاذ الذى رابط فى مجد الكروم ومحيطها. وأشار الضابط إلى أن «العديد من رجال القرية، وخصوصاً من الشباب، اختبأ فى الجبال، وسيحاول العودة فى الأيام المقبلة.»<sup>97</sup> أمّا توصياته بالخطوات التى يجب اتخاذها فتشبه إلى حد كبير أوامر موشيه كرميل فى تلك الأيام وفحواها ما يلي: «هناك حاجة إلى القيام بعملية تمشيط سريعة وجديّة، والتفتيش عن سلاح ومتعاونين مع جيش الإنقاذ فى المنطقة»، وقد نُفذت هذه



التوصية بعد أيام قليلة من كتابة التقرير.

في يوم الجمعة الواقع فيه 5 تشرين الثاني/نوفمبر، وصلت فرق من الجيش إلى مجد الكروم، وفرضت منع التجول على القرية، وأمر الرجال بالتجمع في ساحة العين.<sup>98</sup> وبعد ذلك توجه الضابط المسؤول إلى المختار الحاج عبد مناع، وأمره بأن يُحضِر الأهالي خلال ساعة واحدة ما بأيديهم من سلاح «لم يسلموه قبل أسبوع يوم استسلام القرية».<sup>99</sup> وأجاب الحاج عبد بأنه لم يبقَ سلاح في يد الأهالي بحسب معرفته، وعلى كل الأحوال فإن التحقيق والتفتيش بهذا الشأن يستغرق أكثر من ساعة واحدة. لكن الضابط أصر على مطلبه وهدد بأنه بعد ساعة سيبدأ بإعدام شاب كل نصف ساعة إلى أن يُحضِر الأهالي «السلاح المخبأ» ويسلموه. وفي هذه الأثناء أرسل الجنود إلى البيوت ليفتشوا عن السلاح أو الرجال الذين اختبأوا ولم يحضروا إلى ساحة العين. وباءت كل محاولات وجهاء القرية إقناع الضابط بالتراجع عن طلبه بالفشل، وكذلك التفسيرات التي قدموها عن وثيقة الاستسلام وتسليم الأسلحة والذخيرة كافة. وبدأ على الضابط وجنوده العصبية والتوتر، الأمر الذي زاد في خوف الأهالي ورعبهم مما قد يقومون به بعد انتهاء مدة الإنذار.

وبعد ساعة، تم اختيار عدد من الشباب لإعدامه وفق الإنذار. وكان الذين تم اختيارهم ووضعهم في «صف الإعدام» لاجئين في معظمهم من قريتي شعب والبروة، أمّا من مجد الكروم فكانوا قلة. وكان أبو معيوف (محمد الحاج) قد شاهد نسف بيته قبل أن يعصب الجنود عينيه، ويُطلق الرصاص عليه في ساحة العين، أمام مئات الرجال الجالسين على الأرض. وواصل الضابط تنفيذ ما هدد به، فكان يصدر الأوامر إلى ستة جنود بإطلاق الرصاص على أحد الشباب كل نصف ساعة تقريباً، وهكذا قُتل أربعة شباب، الواحد تلو الآخر بعد أبو معيوف.<sup>100</sup> وللتأكد من الوفاة، كان أحد الجنود يقترب من الشهيد ويطلق رصاصة أخرى على رأسه أمام الأهالي الذين انهارت أعصاب بعضهم بعد هذه السلسلة من الإعدامات.

وبالإضافة إلى الرجال الخمسة الذين أعدموا في ساحة العين، فقد قتل جنود آخرون شابين حضرا من قرية شعب المجاورة لزيارة أقاربهم. فالجنود الذين حافظوا على حظر التجول في الجهة الجنوبية من القرية، أمسكوا بعلي أسعد وأحد أقربائه وقتلوهما في كرم اللزيتون بعد تعذيبهما،<sup>101</sup> كما أطلق جنود آخرون النار على امرأتين في القرية خلال



عملية التفتيش في البيوت. وهكذا تم قتل 8-9 أشخاص، بينهم سبعة رجال.<sup>102</sup> وتجدر الإشارة إلى أن هذه المجزرة نُفذت عن عمد وسبق إصرار بعد أسبوع من اتفاقية تسليم القرية بادعاء لا يبرر القتل، كما أن إعدام شخص كل نصف ساعة لترويع رجال القرية، يميز هذه الجريمة من مثيلاتها في قرى الجليل خلال عملية حيرام.

وربما كانت المصيبة في مجد الكروم أعظم، لولا وصول كل من شفيق أبو عبده، وحاييم أورباخ ضابط استخبارات الجليل الغربي، إلى القرية. وفور وصول أورباخ ووقوفه على نتائج عملية الإعدام في ساحة العين، تحدث إلى الضابط المسؤول ومنع عمليات القتل. وكان ثلاثة من الرجال قد تم اختيارهم وأوقفوا جانباً بانتظار دورهم، أولهم المختار الحاج عبد مناع.<sup>103</sup> وبالنسبة إلى الأهالي الذين شاهدوا إعدام رجل كل نصف ساعة أمام أعينهم، كان وصول شفيق أبو عبده وحاييم أورباخ أعجوبة أنقذت الثلاثة الذين «وقفوا في دورهم للطخ». لذا، ليس غريباً أن اسمي هذين الشخصين معروفان ويترددان على ألسنة الأهالي حتى يومنا هذا. لقد تنفس سكان القرية واللاجئون إليها الصعداء وحمدوا ربهم على أن المصيبة لم تكن أعظم وأكبر. أما الأضرار الأخرى لذاك اليوم، فاقتصرت على سرقة بعض الأغراض الثمينة من البيوت والدكاكين، والتسلط على مئات رؤوس الماشية التي ساقها الجنود أمامهم عند خروجهم من القرية في اتجاه الشرق.<sup>104</sup>

وعندما انتشرت أخبار المذبحة في مجد الكروم، فإنها وصلت إلى مسامع مراقبي الأمم المتحدة الذين رست سفينتهم في حيفا، بحسب شهادات الأهالي. ولما استفسر المراقبون عما جرى في القرية، أنكر الجيش أنه نفذ مذبحة هناك، واتهم الأهالي بنشر شائعات لا أساس لها من الصحة. وكتب الكولونيل باروخ باروخ رسالة قصيرة وسرية بهذا الشأن، اشتكى فيها من أن «مجد الكروم مهملة من جانب قواتنا، ولا يوجد فيها حاكم عسكري أو ضابط مسؤول». <sup>105</sup> وخلال زيارة وفد الأمم المتحدة لتقصي الحقائق للقرية، ادعى باروخ أن «الأهالي أكثر من اتهمنا بارتكاب فظائع القتل والنهب». وأضاف في الوثيقة نفسها أنه لو كان هناك «علاج ملائم» لما تجرأ هؤلاء على نشر هذه الشائعات. وتوقع باروخ أيضاً أنه «عندما تصل تقارير المراقبين إلى باريس ويتم تضخيمها، فإنها ستسبب لنا ضرراً كبيراً». <sup>106</sup> وختم رسالته للمسؤولين في القيادة بضرورة الانتباه إلى مثل هذه الأمور التي تحتاج إلى معالجة ملائمة وسريعة.

وكان يوسف شنورمان (شني)، ضابط الارتباط لدى مراقبي الأمم المتحدة في



حيفا، قد حاول مع غيره من ضباط الجيش أن يتستروا على المذابح التي نُفذت في عملية حيرام. وفي حالة مجد الكروم كان هناك إنكار تام (كما في عيلبون)، لكن من دون نجاح. فضباط اللواء التاسع، الذي قام بعض جنوده بالمذبحة، أنكروا وقوعها، وأعلنوا أنه «يمكن زيارة القرية والتأكد أنه لا توجد أي إثباتات ضدنا». ومثل الكولونيل باروخ فإن شنورمان أيضاً شكاً من عدم وجود حاكم عسكري يفرض هيئته على السكان. وأضاف أيضاً: «هذا الوضع هو الذي سمح للعرب بأن يقوموا بتصرفات غير لائقة حين تقديم شهاداتهم أمام مراقبي الأمم المتحدة».<sup>107</sup> وكما سنرى لاحقاً، فإن تهديدات الجيش لم تردع سكان القرية ووجهاءها أن يدلو بشهاداتهم عن الأحداث في مجد الكروم أمام المراقبين، ثم في قاعات محكمة العدل العليا لاحقاً.

أما بالنسبة إلى المراقبين الذين زاروا القرية بعد بضعة أيام من المذبحة، فأرسلوا تقريراً إلى مؤسسات الأمم المتحدة، اعتمد عليه بني موريس في كتابه باللغة العبرية.<sup>108</sup> فخلال عدة سنوات كُنْتُ قد سمعت عن المذبحة من الوالدين والأقارب، لكن حتى قيامي بنشر مقالة صحافية ذكرت فيها ما جرى في القرية، لم يكن في حيازتي وثيقة أرشيفية «تثبت» وقوع تلك الأحداث. وكانت ردات فعل بعض القراء شديدة اللهجة على «اتهاماتي» للجيش بقتل بعض الأهالي في قرأتي.<sup>109</sup> وأقتبس فيما يلي رسالة أحد القراء إلى صحيفة «هآرتس»، ويدعى زئيف يتسحاكي، الذي أنكر أقوالي بشدة وأضاف: «كنت قائد الفرقة التي استلمت اتفاقية استسلام القرية في حرب الاستقلال، لكنني أؤكد أنه لم يحدث هناك لا أعمال نهب ولا طرد ولا إعدامات».<sup>110</sup> وشهادة يتسحاكي قد تكون صادقة، لأنه على ما يبدو كان قائد الفرقة 122 أو الفرقة 123، التي جاءت من الجهة الغربية وتسلمت المسؤولية في القرية يوم 30 تشرين الأول/أكتوبر. أما المذبحة فنُفذها جنود آخرون أتوا من الشرق بعد ذلك بأسبوع.

كشف المؤرخون الجدد في إسرائيل، منذ أواخر الثمانينيات، بعض الفظائع التي ارتكبت بحق الفلسطينيين عام النكبة. فمئات القرى دُمرت وشُرد سكانها في أعقاب مذابح كانت جزءاً من سياسة التطهير العرقي لإفراغ البلد من أهله الأصليين. لكن القليل كتب عما رآه الباقون من فظائع لم يهتم المؤرخون (بمن فيهم الجدد) بسماع شهاداتهم وأقوالهم. فحتى موريس الذي تنبه لهذه المذبحة في مجد الكروم بعد أحاديثي معه شخصياً، كتب يقول: «لكن الجيش لم يأمر السكان بالرحيل عن القرية».<sup>111</sup> ومرة

أخرى، فإنه مثل يتسحاكي روى جزءاً صغيراً من الصورة الكاملة. فالمذبحة الفريدة في نوعها في مجد الكروم ونهب المواشي وبعض البيوت «أقنعت» العديد بأن لا أمان للسكان على الرغم من اتفاقية التسليم والاستسلام، فرحل العشرات منهم عن القرية. والأنكى من ذلك، كان موريس نفسه قد أعطاني صوراً لوثائق عسكرية عن عودة الجيش إلى القرية في كانون الثاني/يناير 1949 وطرده مئات السكان، إلا أنه قرر التغاضي عنها في الجملة أعلاه المدافعة عن الجيش وأعماله.<sup>112</sup>

وأخيراً، فإن شخصية «الخواجا غزال» تردد ذكرها على السنة كثيرين من أهالي مجد الكروم الذين سمعتُ روايتهم منذ الصغر. وأضافوا أن هذا «الخواجا» كان يعرف اللغة العربية العامية مثلنا. وفي التسعينيات كنتُ قد حصلت على بعض الوثائق العسكرية من أرشيف الجيش عن المذبحة وطرده السكان في مجد الكروم. وفي هذه الوثائق برز اسم ضابط الاستخبارات في منطقة حيفا تسفي راينوفيتش، وذكرني هذا الاسم بالخواجا غزال فرحت أحاول الوصول إليه شخصياً ومقابله. ولم تكن المهمة سهلة قط، ونجحت فيها فقط سنة 1998 قبيل نشري مقالة باللغة العربية بمناسبة «خمسون عاماً على النكبة».<sup>113</sup> وكانت حلقة الوصل، أو الواسطة التي أوصلتني إلى «الخواجا غزال» هو الكولونيل دوف يرمياهو من نهاريما الذي حارب سنة 1948 في الجليل.

كنت قد تعرفت إلى دوف يرمياهو في أعقاب اجتياح إسرائيل للبنان سنة 1982 ومشاركتنا في أكثر من تظاهرة ضد هذه الحرب. ولما سألته في أوائل سنة 1998 عن «الخواجا غزال» تذكره، وأضاف أنه يعرف أخاه يونتان (يونس)، وأعطاني رقم هاتفه البيتي في كيبوتس بالقرب من عكا. وبعد الحديث مع يونتان حصلت منه على هاتف أخيه في حيفا، وقد تبين أنه غير اسم عائلته إلى «بهراف»، ولما تحدثت إلى تسفي (غزال) وأخبرته أنني مؤرخ من الجامعة العبرية أبدى استعداداً سريعاً للتعاون والرد على أسئلتني. وبالنسبة إلى المذبحة فإنه لم ينكر حدوثها في مجد الكروم، لكن ادعى أنها كانت نتيجة الفوضى والخطأ. وفي مرحلة لاحقة من المقابلة، أراد أن يفاجئني بمعلومة جديدة وغير معروفة عن زيارة فريق الأمم المتحدة للقرية بعد المذبحة، إذ قال: «بما أن الجيش أنكر عملية القتل المتعمد، اقترح الأهالي إخراج جثث الشهداء التي لم يمضِ على دفنها إلا أيام»<sup>114</sup> ووافق ضابط الجيش المرافق، فقام الأهالي بنبش أحد القبور وأخرجوا الجثة التي قام المراقبون بتصويرها. وأضاف تسفي أن الضابط أوقف إخراج جثث أخرى،



وأعلن للمراقبين أن مهمتهم انتهت، وأن عليهم العودة إلى معسكرهم وقيادتهم.<sup>115</sup> لم يكن تسفي (الخوارجا غزال) موجوداً في مجد الكروم ذلك اليوم، وإنما في قرية الرامة بحسب شهادته، ثم أضاف أنه تلقى أمراً بالوصول إلى الجهة الغربية من مجد الكروم مع بعض الجنود وإقامة حاجز عسكري لتفتيش سيارة فريق مراقبي الأمم المتحدة وإخراج فيلم التصوير من كاميرتهم. وذكر تسفي أنه نفذ المهمة بسرعة ونجاح قائلاً: «فلما وصلت سيارة الأمم المتحدة أوقفناها، وطلبنا من جميع ركبها النزول والوقوف جانباً. وبعد تفتيش سريع في السيارة، وجدنا الكاميرا وأخرجنا الفيلم منها على الرغم من اعتراض المراقبين واستنكارهم فعلتنا.»<sup>116</sup>

ولما رأى تسفي توتري واستغرابي فعلته هذه استدرك قائلاً: «ماذا؟ أمل بأنك لا تفكر في أنه كان علينا السماح لهؤلاء الغرباء (غوييم) بأن ينشروا صور الفظائع في العالم.»<sup>117</sup> وأجبت بسرعة مذهولاً: «طبعاً لا». لكنني أسرعت إلى كبت غضبي وارتباكى واعتذرت عن الاستمرار في المقابلة، ووعدت بمتابعتها في موعد لاحق. إلا أنني عندما عدت بعد عدة سنوات لإكمال إجراء المقابلة سمعت من زوجة تسفي أنه توفي، فعبرت لها عن «مشاركتي في أحزانها».<sup>118</sup> وقد شاءت المصادفة أن أتعرف لاحقاً إلى الطبيب الذي عالج «الخوارجا غزال» في سنواته الأخيرة، وهو الدكتور بشير كركبي من مستشفى ربام في حيفا. فوجئ الطبيب بحكايات النكبة التي جمعتها ودور «مريضه» في أحداث مجد الكروم. وأكد أنه كان يسمع من تسفي فقط عن أصدقائه العرب ومساعدته لهم خلال الحرب وبعدها، في شفا عمرو وغيرها من بلدات الجليل.<sup>119</sup>

ولم تنته محاولات إنكار الجيش المذبحة التي قام بها في مجد الكروم، وطرده المئات من السكان سنة 1948 - 1949. فالعديد ممن هربوا بعد المذبحة، أو طردهم الجيش في كانون الثاني/يناير 1949، «تسللوا» إلى القرية وتوجهوا إلى المحاكم سنة 1951 - وخصوصاً إلى محكمة العدل العليا في القدس. وفي مداولات إحدى القضايا، التي سمعها قضاة المحكمة العليا، برزت تناقضات بين شهادات أهل مجد الكروم وادعاءات ممثلي الدولة والحكم العسكري. وعندما كتب القضاة قرارهم (حشين، زيلبرغ، زوهر)، فإنهم قالوا بوضوح إن «أقوال المختار ذياب قاسم فرحات... الذي روى حكايته من دون خوف ولا خنوع تستحق الثقة بها». وفي المقابل، كانت شهادة ضابط الحكم العسكري، شموئيل بسيتسكي، «تعتمد على مصادر مجهولة أو مشكوك فيها.»<sup>120</sup>

## سادساً: مصير سكان قرى الشريط الحدودي

في عملية حيرام أتمت إسرائيل احتلال الجليل، ووسعت أراضيها إلى الحدود الدولية مع لبنان، بل أكثر من ذلك. وبعد اجتماع بن - غوريون بموشيه كرميل قائد جبهة الشمال، سجل الأول في يومياته ما يلي: نصف سكان الجليل رحل عن المنطقة، «وكثيرون سيرحلون». وفي اليوم نفسه، رفع تقريراً إلى حكومته بأنه «لا عدو في الجليل بعد عملية حيرام، لكن هناك عرب كثيرون (ما زالوا) في الجليل».<sup>121</sup> وفي سبيل الوصول إلى ذلك، فإن كرميل بالتشاور مع قيادة الأركان قررا فرض منع التجول على جميع القرى العربية في شريط بعرض 5-15 كم على طول الحدود مع لبنان. كما أصدر أمراً إلى الجيش بأن يبدأ بترحيل السكان عن تلك القرى لإقامة شريط حدودي «نظيف» من السكان العرب. وهكذا، تلقى سكان النبي روبين وتريخا وسروح والمنصورة وإقرت وكفر برعم والجش أوامر بإجلاء قراهم.<sup>122</sup> أما أهالي القرى المسلمة فتم ترحيلهم إلى لبنان، بينما كان مصير القرى المسيحية مختلفاً بعض الشيء.

فسكان الجش الذين تلقوا الأوامر بالرحيل إلى لبنان نجوا من الطرد في أغليتهم، وظلوا في قريتهم. وكان هؤلاء من المسيحيين الموارنة، وبينهم قليل من المسلمين. وقد توجه وجهاء المسيحيين إلى مانو (عمانوئيل) فريدمان، ممثل وزارة الأقليات في منطقة صفد بشأن مصيرهم. فقام بيخور شطريت الذي ترأس هذه الوزارة بالاتصال بقيادة الدولة، وخصوصاً يتسحاق بن - تسفي الذي كان من زعماء الحزب الحاكم، مباي، وخبيراً بالشؤون العربية. واتصل شطريت وبن - تسفي معاً بقيادة الجيش في المنطقة، ونجحوا في تغيير أوامر الطرد. وهكذا بقي أغلبية المسيحيين في الجش، بينما اقتلع المسلمون في معظمهم، وانضموا إلى عشرات آلاف اللاجئين في لبنان. وبناء عليه، نجت هذه القرية الحدودية من مصير الاقتلاع الذي طال معظم القرى الحدودية، في منطقة الجليل الأعلى الشرقي.

وإحدى القرى التي طالها قرار الترحيل هي إقرت القريبة من فسوطة. وكان جنود الجيش الإسرائيلي قد دخلوا القرية أول مرة في عملية حيرام من دون قتال، في 31 تشرين الأول/أكتوبر. ووقع السكان وثيقة تسليم، وسلموا قطع السلاح والذخيرة التي كانت في حيازتهم. وكان أهالي إقرت قد رفعوا العلم الأبيض كما فعل غيرهم، ونشر مراسل



صحيفة «دافار الأسبوع» خبراً وصوراً عن التسليم بعد يومين من الحدث. لكن لم يمر أسبوع على تسليم القرية، حتى عاد جنود الجيش الإسرائيلي (6 تشرين الثاني/نوفمبر)، فطالبوا السكان بمغادرة بيوتهم والانتقال إلى الرامة التي تبعد نحو 30 كم عن قريتهم. وبحسب شهادات السكان، فإن ضابط الجيش يعقوب قراء، الذي سلمهم قرار الإبعاد، وعدمهم بالعودة إلى بيوتهم بعد أسبوعين. وأضاف أيضاً أن عليهم أخذ حاجات ضرورية ومؤن تكفيهم تلك المدة القصيرة. وهكذا فعل الأهالي الذين تركوا وراءهم بعض رجال القرية لحراسة البيوت ومحتوياتها.<sup>123</sup> وفي ذلك اليوم تم إبعاد 126 عائلة كان تعدادها 616 شخصاً.

ولم يكن مصير سكان كفر برعم مختلفاً. فبعد اتخاذ القرار بترحيل سكان القرية العربية الحدودية، حاول هؤلاء على غرار جيرانهم في الجيش تغيير القرار الجائر. وكان الناس مشغولين بموسم قطف الزيتون، فاتصلوا بأصدقائهم اليهود عليهم يسعفونهم في محتتهم. وفي 7 تشرين الثاني/نوفمبر، وصل مانو فريدمان إلى القرية مع رفول، مدير مكتب شؤون الأقليات في صفد، وقاما بإحصاء السكان، فكان عددهم 1050 شخصاً. هذه الخطوة طمأنت الأهالي بعض الشيء، وجعلتهم يأملون بأن يكون مصيرهم كأهالي الجش، لكن هذه الآمال تبددت بسرعة. فقد عاد فريدمان في اليوم الثالث عشر من الشهر نفسه مع أربعة جنود، وطالب الأهالي بمغادرة بيوتهم والرحيل إلى لبنان، خلال 48 ساعة.<sup>124</sup> وفي هذه الحالة أيضاً أطلقت وعود بأن الإبعاد مؤقت لأسباب أمنية، وأنهم سيعودون إلى بيوتهم بعد أسابيع قليلة.

وتخوف أهالي كفر برعم من الابتعاد كثيراً عن بيوتهم، فأمضى بعضهم الأيام والليالي في كروم الزيتون والأحراج القريبة من القرية. غير أن أوضاع الشتاء القارس في الجليل الأعلى أدت إلى مرض الأطفال ووفاة بعضهم. وشاعت أخبار أن سبعة أطفال ماتوا نتيجة البرد وأوضاع العيش الصعبة في العراء. لذا، في اليوم التاسع عشر من الشهر المذكور، وافق العديد من الأهالي على الانتقال إلى الجش والعيش في البيوت المهجورة فيها، إلا أنها لم تكن كافية، فانتقل بعضهم إلى قرية رميش في الجنوب اللبناني مع وعود من مانو فريدمان بأن حقوقهم ستكون محفوظة. واتصل وجهاء هذه القرية أيضاً بالوزير شطريت الذي حضر لزيارتهم وتفقد أحوالهم في الجش في اليوم التالي مع الحاكم العسكري في الناصرة أليشع سولتس.<sup>125</sup> واستقبل كل من قيصر إبراهيم مختار كفر

برعم والخوري يوسف سوسان الوزير شطريت وعرضا شكواهما، فسمعا من الرزير أيضاً وعوداً بأن إبعاد السكان عن بيوتهم أمر مؤقت، وبأنهم سيعودون إلى قريتهم قريباً. ولم يمض وقت طويل حتى تبين أن وعود ضباط الجيش ورجال السياسة كانت نوعاً من الاحتيال. ففي 24 تشرين الثاني/نوفمبر اتخذت الحكومة قراراً بالمصادقة على إبعاد كل سكان القرى العربية في الشريط الحدودي اللبناني. وأوضح بن - غوريون سياسة حكومته قائلاً: «على طول الحدود وفي كل قرية سنأخذ كل شيء وفقاً لضرورات الاستيطان. أما العرب فلن نعيدهم».<sup>126</sup> وكان شطريت قد أرسل شكاوى أهالي القرى المهجرة إلى رئيس الحكومة من أن الحكم العسكري بقيادة الجنرال أليميلخ أفير لم يوقف أعمال الترحيل، كما اشتكى من أن هذه العمليات تجري من دون معرفته أو حتى التشاور معه.<sup>127</sup> وفي أعقاب مراسلات الوزير شطريت، وافقت الحكومة على إعادة أهالي كفر برعم من رميث اللبنانية، لكن لا إلى بيوتهم، وإنما للسكن في الجش، أو في أماكن أخرى.

ومع اقتراب أواخر سنة 1948، كان سكان معظم قرى الشريط الحدودي قد تم ترحيلهم بشكل أو بآخر، لكن بعض القرى نجا من هذا المصير، وهو: فسوطة، ومعليا، وحرفيش، وعرب العرامشة في الجليل الغربي. أما في الجليل الشرقي فقد مر معنا حكاية بقاء الجش، وظلت أيضاً قرية الريحانية الشركسية.<sup>128</sup> لقد أراد الجيش منطقة حدودية «نظيفة» من السكان العرب. وعلى الرغم من دعم بن - غوريون هذا المطلب، فقد ظل سكان بعض القرى في مكانهم بسبب ضغوط دولية ومحلية تعرضت لها الحكومة في الأسابيع الأخيرة من السنة المذكورة. وكما حدث في مناطق أخرى من الجليل، فإن سكان بعض القرى استغلوا علاقاتهم، واستعملوا المماطلة وغيرها من الوسائل للبقاء في قراهم، وقد حققوا هذا النجاح على الرغم من قربهم من الحدود، وعلى الرغم من أعمال القتل والمجازر في الجش وسعسع وترشيحا.

وستناول هنا مصير سكان ترشيحا الذين حاولت إسرائيل إجلاءهم عن قريتهم، لكن نجاحها كان جزئياً. كانت ترشيحا إحدى أكبر القرى في المنطقة، وبلغ تعدادها أكثر من 4000 نسمة عشية النكبة. وخلال احتلالها في عملية حيرام، اقتُلح أهاليها في معظمهم وهُجروا، وتحديداً المسلمين الذين شكلوا الأغلبية الساحقة، وبقي فيها بضع مئات، أغليته من المسيحيين. وأرادت الدولة توطين بعض اليهود المهاجرين من رومانيا



في البيوت المهجورة، فقام الجيش بالضغط على الأهالي لمغادرة القرية، غير أنهم لم يخضعوا للضغط، واتصلوا بجهات متعددة لمساعدتهم، وقد أدت هذه الخطرات إلى بقائهم في بيوتهم.<sup>129</sup>

وخلال الأشهر الأخيرة من سنة 1948، حاول كثيرون من المهجرين خلال عملية حيرام، أو ما بعدها، العودة إلى قراهم بقواهم الذاتية، إلا إن الجيش في المقابل حاول بشتى الطرق منع هذه العودة، وخصوصاً إلى القرى التي تم ترحيل أغلبية سكانها. كما قام الجيش بعمليات تمشيط في سائر القرى للإمساك بـ «متسللين» وطردهم إلى ما وراء الحدود مرة أخرى. ففي تلك الفترة من أواخر أشهر الحرب، بذلت إسرائيل وجيشها جهوداً كبيرة لترحيل أكبر عدد من سكان الجليل الأعلى. لكن سكان قرية عيلبون، الذين عرضنا حكاية طردهم إلى لبنان، نجحوا في إيصال صوته إلى العالم، وهو ما أجبر الحكومة على السماح لمهجريها بأن يباشروا العودة إلى بيوتهم بهدوء، في الأيام الأخيرة من كانون الأول/ ديسمبر من السنة نفسها. ويبدو أن هذه العودة التي تحققت بالتدريج، كانت فعلاً أحد العوامل المساعدة في بقاء بعض القرى الحدودية.

### خلاصة

#### الباقون في أواخر سنة 1948

بعد إتمام احتلال الجليل والنقب، وعشية الانتخابات الأولى التي جرت في إسرائيل في كانون الثاني/ يناير 1949، وصل عدد السكان العرب في الدولة اليهودية إلى نحو 125.000 نسمة. وكان سكان حيفا والجليل أصحاب الوزن الأكبر في هذا العدد، إذ بلغ تعدادهم نحو 100.000 نسمة. أمّا الباقون فسكنوا في المدن المختلطة وبعض القرى في وسط البلد، إضافة إلى البدو في النقب.<sup>130</sup> من هذه الأعداد يبدو واضحاً أن الأرقام الرسمية التي يقتبسها المؤرخون والباحثون عن 156.000 نسمة قبل انتقال قرى المثلث إلى سيطرة إسرائيل غير صحيحة.<sup>131</sup> وفي نظرة سريعة إلى خريطة فلسطين يتبين أن الباقيين عاشوا في أغليبتهم في أماكن كانت مخصصة للدولة العربية بحسب قرار التقسيم. وشكلت البقية الباقية في مدينتي حيفا وعكا وسكان الناصرة ونحو 70 قرية جليلية العصب الأساسي لهذه الأقلية العربية في الدولة اليهودية التي فرضت حدودها بقوة جيشها واحتلالها.

فكيف نفسر نجاح فلسطيني الجليل في إفشال خطة الترحيل إلى حد كبير؟ وما هو السر في انقلاب السياسة الإسرائيلية، التي سمحت ببقاء سكان الناصرة ومعظم قراها، إلى محاولات عنيفة لتهجير أغلبية سكان الجليل الأعلى؟

ضمت الدولة العربية بحسب قرار التقسيم ثلاث مناطق أساسية: جبال الجليل في الشمال، وجبال فلسطين الوسطى (الضفة الغربية فيما بعد)، وقطاعاً ساحلياً يمتد ما بين شمالي إسدود حتى رفح. ويفسر وجود الجيش المصري في الجنوب بقاء قطاع غزة تحت حكم عربي، كما يفسر وجود الجيش العربي الأردني في الوسط، والاتفاق المسبق بين الملك عبد الله والقيادة الصهيونية على عدم احتلال إسرائيل ما صار يعرف بالضفة الغربية. أما الجليل فلم يكن فيه جيش عربي قوي يحميه، ولا كان هناك أطماع لدولة مثل لبنان في ضمه إليها بالقوة أو بالاتفاق. لذا، عندما أصبح واضحاً في أواخر الحرب أن في استطاعة إسرائيل ضم الجليل بأكمله، أرادت القيادتان السياسية والعسكرية ترحيل سكانه في معظمهم، وخصوصاً القريين من الحدود. لكن الجغرافيا وتركيب السكان والاتفاقات المسبقة مع الدروز والخوف من ردة فعل العالم على استمرار التطهير العرقي بعد هزيمة الجيوش العربية، كانت مجتمعة من العوامل التي أفشلت سياسة الترحيل جزئياً.

بين هذا الفصل، بوضوح، أن للسكان ومقاومتهم التهجير أهمية كبيرة في بقائهم. ففي بدايات الحرب، اعتقد كثيرون من الفلسطينيين أن رحيلهم عن بيوتهم سيكون مؤقتاً، وأنهم سيعودون إليها بعد سكوت المدافع. كما آمن آخرون بأن الجيوش العربية ستحميهم وتعيدهم إلى ديارهم بعد دخولها الحرب في أواسط أيار/ مايو 1948. وكانت هذه الجيوش قد احتلت مناطق فلسطينية رحل إليها المهجرون من وسط البلد وجنوبه. وأما سكان الجليل الذين احتلت إسرائيل أراضيهم في مرحلة متأخرة، فكانوا قد استوعبوا تجربة منع سابقهم من العودة، كما أن ملامح الهزيمة العربية ونكبة الفلسطينيين صارت واضحة منذ صيف تلك السنة، وكذلك التجربة المرة للاجئين في لبنان. هذه الأسباب كلها دفعت كثيرين من سكان الجليل إلى التثبث ببيوتهم وقراهم، كي لا يصيبهم ما أصاب جيرانهم في القرى التي هُجرت ودُمرت.

وكان الفلسطينيون في جيب الجليل قد عاينوا بقاء أهالي الناصرة ومعظم قراها، وكذلك العديد من قرى الجليل الغربي، وخصوصاً الدرزية منها. وأدى الدروز وقراهم الباقية دوراً في تثبث سكان الجليل عموماً ببيوتهم وأراضيهم، كما حصلوا في كثير



من الأحيان على دعمهم المباشر. هذه التجارب جعلتهم يقتنعون بأن في إمكانهم أيضاً الصمود في قراهم ويوتهم إذا ما احتلها الجيش الإسرائيلي. وكان للجغرافيا الجبلية دور مهم في تمكين سكان بعض القرى من العودة بسهولة إلى قراهم، بعد طردهم منها من دون أن يرافقهم الجنود حتى حدود لبنان. كما أن عدداً ممن وصلوا إلى الجنوب اللبناني، لم يجد صعوبة في العودة إلى الجليل بمساعدة مرشدين من القرى الحدودية. وهكذا اجتمعت عدة عوامل ساهمت معاً في بقاء عدد كبير من الفلسطينيين حتى في مناطق أراستها إسرائيل «نظيفة» من العرب، ولا سيما في الجليل الأعلى.

كان الاختلاف في تصرف الجيش الإسرائيلي، في معارك الأيام العشرة مقارنة بتصرفه في عملية حيرام، كبيراً جداً، لا يمكن تفسيره بقرارات من ضباط ميدانيين. فمن دون تعليمات بن - غوريون وأوامره المكتوبة للجيش لما بقيت الناصرة وسكانها، وكذلك عشرات القرى في ناحيتها. في المقابل، كان موقف بن - غوريون مغايراً في عملية حيرام، إذ أراد إتمام احتلال الجليل من دون سكانه العرب، كما بينا أعلاه. إذًا، فالقرارات العليا من رئيس الحكومة ووزير الدفاع كان لها الدور الأهم في تصرفات الجيش في منطقة لم يواجه تهديداً حقيقياً، وقام باحتلالها مع أنها خُصصت للدولة العربية. فالتبريرات والتفسيرات التي ما زال يطلقها بني موريس وغيره من المؤرخين في إسرائيل غير مقنعة بتاتا.<sup>132</sup> والجليل الذي أتمت إسرائيل احتلاله في أواخر أشهر الحرب يشكل حالة بحثية جيدة لامتحان كثير من السرديات التاريخية التعميمية عام النكبة.

وقعت في قرية يانوح الدرزية معركة دامية خسر فيها الجيش الإسرائيلي عدداً كبيراً من جنوده. لكن هذه القرية وكل القرى الدرزية المجاورة لم تتعرض لأعمال القتل والتنكيل بالسكان، لأنه كان هناك أوامر عليا بهذا الشأن. ويقول موريس إن الجيش الإسرائيلي ميز في تعامله بين مختلف الطوائف: «بصورة عامة كانت المعاملة الأفضل للمسيحيين والدروز مقارنة بالمسلمين».<sup>133</sup> ويساهم هذا القول في التستر على السياسة وتصرفات الجيش بدلاً من توضيحها وكشفها كاملة. فالدروز لم يمسه أي سوء في قراهم حتى بعد معركة يانوح المذكورة أعلاه. أمّا المسيحيون فكانوا عرضة لأعمال القتل والتهجير في بعض القرى، كميلبون وإقرت وكفر برعم وغيرها. وصحيح أن القرى المسيحية بصورة عامة لاقت معاملة أفضل من المسلمين، غير أن حشر المسيحيين والدروز في خانة واحدة ليس دقيقاً.

وتبرز عدم دقة موريس أيضاً في استنتاجاته حتى بالنسبة إلى المسلمين. ففي أعقاب عملية حيرام، كتب مثلاً أن «عدة قرى بقيت للمسلمين - دير حنا وعرابة وسخنين ومجد الكروم - وظل سكانها في أماكنهم بعد الاحتلال ولم يُبعدوا عنها».<sup>134</sup> ويحق للقارئ أن يتساءل، بعد ما عرفناه أعلاه عن مذبحه ساحة العين في مجد الكروم، وما سنكتبه في الفصل التالي عن طرد السكان بالمئات منها: كيف يمكن وضع هذه القرية في الخانة نفسها لقرى البطوف؟ ومرة أخرى، فإنه من الواضح أن الجيش حاول بكل طاقته أن يشرّد معظم سكان الجليل الأعلى من قرى الشاغور شمالاً، لكن عدم نجاحه في ذلك يعود إلى مقاومة السكان وردات الفعل المحلية والعالمية على بعض المذابح وأعمال التهجير، كما جرى في عيلبون وغيرها من القرى المسيحية.

عدّل موريس بعض استنتاجاته بالنسبة إلى عملية حيرام في كتابه «إصلاح خطأ»، فكتب نوعاً من النقد الذاتي قائلاً: «لقد وصفتُ وضعاً فوضوياً فيه غياب تعليمات مركزية وسياسية ثابتة؛ وضعاً تصرفت خلاله الفرق العسكرية المتعددة بشكل مغاير تجاه العرب الذين تم احتلال قراهم».<sup>135</sup> وبعد أن قدم هذا النقد الذاتي لاستنتاجاته عن عملية حيرام، ختم أقواله بمقولة مهمة تتعلق بدراسة حرب 1948 فحواها: «في المستقبل، على الباحثين أن يهتموا بقضية مركزية تتعلق بحرب 1948، وهي تصرفات الهاغاناه - الجيش الإسرائيلي - وأخلاقيات الحرب التي وُصفت بطهارة السلاح»، ثم أضاف أن على الباحث الانتظار حتى يتم الكشف عن وثائق أرشيف الجيش، وأرشيفات أخرى ذات الصلة بأكملها. وكما نعرف، مرت منذ بداية هذا القرن سنوات عديدة، لكن الوثائق المتعلقة بالمذابح وأعمال التنكيل بالسكان ظلت محظورة.<sup>136</sup> والسؤال، طبعاً، هو: إلى متى ينتظر المؤرخون اتخاذ مثل هذه الخطوة، ولِمَ لا يقومون بالاستعانة بشهادات الضحايا وغيرها من المصادر المكتوبة خارج أرشيفات إسرائيل العسكرية؟

وفعلاً، فإن شهادات أهالي قرى الجليل التي احتلتها إسرائيل في عملية حيرام توضح كثيراً من الصورة الضبابية. فشهود العيان الذين عايشوا المذابح وعمليات الترحيل، لا يستطيعون أن ينسوا ما سببته تلك الأحداث من الصدمات النفسية (تروما) والأذى. ويمكننا أن نستشف بعض ما تُخبئه وثائق الجيش من خلال ما كتبه يتسحاق موداعي في بحثه واقتبسه موريس نفسه. فتلک الوثائق «تُعرف» بأن الجيش عمل ما بوسعه لترحيل السكان من الجليل الأوسط والجليل الأعلى. كما أن بحث موداعي يعطي بعض الإجابات



على السؤال الذي طُرح في هذا الكتاب وهو: لماذا بقي عدد كبير من السكان العرب في تلك المنطقة؟

أ. مقاومة ضباط جيش الإنقاذ رحيل السكان العرب عن بلداتهم.

ب. البنية الطبوغرافية لجبال الجليل.

ج. وجود قرى «صديقة» وُعد سكانها مسبقاً بمعاملة جيدة وعدم المس بها.

والإشارة الأخيرة أعلاه هي أولاً وقبل كل شيء إلى القرى الدرزية. ونتيجة هذه السياسة تجاه الدرّوز في الجليل، فقد بقي كل أبناء هذه الطائفة وعددهم نحو 11.000 نسمة، إضافة إلى سكان قريتي جبل الكرمل، عسفا ودالية الكرمل. لقد كانت نسبة الدرّوز نحو 1٪ فقط من سكان فلسطين حتى سنة 1947، لكن مع انتهاء الحرب صار هؤلاء جزءاً كبيراً من 100.000 فلسطيني ظلوا في شمال البلد. وحتى بعد نقل سكان المثلث إلى سيطرة الدولة اليهودية (أيار/مايو 1949)، فإن الدرّوز أصبحوا نحو 8٪ من مجموع السكان العرب في إسرائيل. وكما سنرى في الفصول المقبلة، فقد تم تعزيز مكانة أبناء هذه الطائفة لا كمياً فقط، بل نوعياً أيضاً بسبب ما يسمى «حلف الدم».

كانت أغلبية القرى التي دُمرت وهُجّر أهلها من الجليل إلى الدول العربية المجاورة مسلمة. ففي ناحيتي صفد وطبرية لم يكن هناك قرى درزية، وكان عدد المسيحيين في المدينتين، وخصوصاً في قرى ناحيتيهما، قليلاً جداً. لذا، نجد أن التطهير العرقي، في هاتين الناحيتين وفي ناحية بيسان أيضاً، كان شبه كامل. ونتيجة طرد أغلبية المسلمين من الجليل إلى الدول العربية المجاورة، فإن عدد المسيحيين ارتفع أيضاً بين الـ 100.000 الباقين في حيفا والجليل. فبين هؤلاء قُدر عدد المسيحيين بنحو 30.000 نسمة سنة 1949. وبينما كانت نسبة المسيحيين في فلسطين نحو 10٪ من سكانها العرب، فإنها أصبحت أكثر من 20٪ ممن بقي منهم في إسرائيل. وبعكس الدرّوز والمسلمين، عاشت أغلبية المسيحيين في المدن التالية: حيفا، وعكا، والناصرة، وشفّا عمرو في الشمال، وحتى بالنسبة إلى البقية الباقية من سكان مدن المركز (يافا واللد والرملة)، كانت نسبة المسيحيين فيها عالية جداً.

ومهما تكن الأوضاع والأسباب التي أنتجت الواقع الديموغرافي الجديد بعد النكبة، فقد صار لسكان حيفا والجليل دور مهم في تاريخ الأقلية الفلسطينية في إسرائيل. فسكان الناصرة وعكا وقرى نواحيهما حافظوا على مكانتهم العالية كما وكيفاً في تاريخ

هذه الأقلية. فبقاء سكان تلك المدن وعدد كبير من القرى القريبة منها عززت ثقة هؤلاء بالنفس، على الرغم مما مروا به من مآسي الحرب وويلاتها. وفي المقابل، فإن مناطق الساحل، جنوبي حيفا، ومنطقة جبال القدس، لم يبق فيها إلا قرى صغيرة ومعزولة. وعاش سكان هذه القرى المعزولة في وسط البلد، وكذلك من تبقى من سكان اللد والرملة ويافا العرب، في عزلة وخوف مستمر لبعدهم عن مراكز الثقل الديموغرافية العربية. وترك هذا الواقع الجديد للباقيين بعد النكبة أثره النفسي والاجتماعي والثقافي، والذي برز في آليات صراع البقاء لهذه الأقلية الفلسطينية في دولة اليهود.



## المصادر

- 1 ثلاثة قرى اعتبرها اليهود «صديقة» نجت من الدمار والتهجير هي: طوبى - الزنغرية التي يسكنها أبناء عرب الهيب، وقرية الريحانية الشركسية، وقرية الجش التي كان سكانها الباقون بعد سنة 1948 في معظمهم من الموارنة.
- 2 حنا إبراهيم، «شجرة المعرفة: ذكريات شاب لم يتغرب» (عكا: الأسوار، 1996)، ص 81-82.
- 3 المصدر نفسه، ص 85.
- 4 غطاس غطاس، «البستان العامر والروض الزاهر» (الرامة: إصدار المؤلف، 2001)، ص 546. وكذلك مقابلة مع الأستاذ غطاس في بيته، 7 آب/ أغسطس 2008.
- 5 «محاضر الحكومة الموقفة»، 26 أيلول/ سبتمبر 1948.
- 6 توم سيغف، «مأساة اللاجئين تأجلت لبعض الوقت»، «هآرتس»، 15/ 3/ 2015.
- 7 بني موريس، «نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، 1947-1949» (تل أبيب: عام عوفيد، 1991)، ص 291 (بالعبرية).
- 8 قال مردخاي مكليف، قائد العمليات في جبهة الشمال، لبن - غوريون في أيلول/ سبتمبر إن احتلال جيب الجليل لا يحتاج إلى أكثر من يومين أو ثلاثة أيام فقط. رؤوفين إيرليخ، «إشكالية لبنان، 1918-1958» (تل أبيب: وزارة الأمن، 2006)، ص 210 (بالعبرية).
- 9 شهدت ماغي كركبي أن أخاها توفيق طوبى التقى أمها، التي حضرت من لبنان، في قرية الرامة خلال صيف سنة 1948. بشأن شهادتها، انظر: حسين اغبارية (محرر)، «يحكون حيفا: حكايات من ذاكرة أهلها» (حيفا: جمعية التطوير الاجتماعي، 2010)، ص 113.
- 10 تشكل مجازر عملية حيرام نحو نصف المجازر الكبيرة والمعروفة خلال الحرب كلها، الأمر الذي يشير إلى سياسة عليا، وخصوصاً أن بن - غوريون تستر على فاعليها الذين لم يقدموا للمحاكمات قط.
- 11 Benny Morris, 1948 and After: Israel and the Palestinians (New York: Oxford University Press, 1994), p. 371.
- 12 إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 74-75. ومقابلات عديدة مع شهود عيان في مجد الكروم.
- 13 مقابلة مع محمد علي سعيد قداح في بيته في مجد الكروم، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.
- 14 كان لوجهاء آل معدي من يركا دور مهم في بسط حمايتهم على أهالي القرى المجاورة، كما سيرد بالتفصيل في هذا الفصل.
- 15 عشر مقابلات على الأقل مع مَنْ كانوا شهود عيان وسماع. أما اسم الضابط فذكر البعض أنه «جاسم العراقي»، بينما أورد آخرون اسم صلاح ترك.

16 وفعلاً، ذهبت بعثة مكونة من علي المنصور، وتوفيق الجابر، ومحمد حيدر (صاحب اليوميات) إلى يركا، واتصلوا بحاييم أورباخ، ثم ذهبوا معاً إلى قيادة الجيش في البروة.  
17 وهذا بعكس ما نقله نافز نزال في كتابه عن الجليل بناء على شهادة أحد لاجئي القرية، ونقل موريس المعلومة عنه من دون تدقيق، على الرغم من الوقائع على الأرض والوثائق التي سنشير إليها أدناه.

Nafez Nazzal, *The Palestinian Exodus from Galilee, 1948*. (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1978).

18 ذكر محمد حيدر، أحد أعضاء الوفد، أنهم التقوا في يركا كلاً من مرزوق وعلي ملحم معدي اللذين اتصلا بحاييم أورباخ في نهاريا. مقابلة مع حيدر في بيته، 30 حزيران/يونيو 1984، أي أقل من أسبوع بعد نشر مقالتي، وفيها ذكر موجز لأحداث القرية.  
19 شهادات أهالي قرى الشاغور بهذا الشأن تدعمها برقيات ووثائق الجيش التي سنقتبس منها لاحقاً.

20 عن شهادته، انظر: شكري عراف، «لمسات وفاء...» (معليا: مركز الدراسات القروية، 2007)، ص 505.

21 في الوثيقة التي كتبها حنان ليفي، ضابط استخبارات الفرقة 123، جاء ما يلي: «في الساعة 13:30 استلم وجهاء مجد الكروم شروط استسلام قريتهم، وفي الساعة 14:26 وقّعوها أمام ضابط الفرقة.» نسخة عن الوثيقة في حيازتي ومرفقة بالملاحق.

22 وكتب زئيف يتسحاكي بعد يومين من نشر مقالتي في صحيفة «هآرتس» (1984/6/24) ما يلي: «كنت ضابط القوة التي استسلم لها أهالي القرية في حرب الاستقلال.»

23 نسخة عن هذه الوثيقة العسكرية التي تحمل رقم 31/616 من أرشيف الجيش وجهاز الأمن مرفقة بالملاحق.

24 وذكر أهالي القرية الذين قابلتهم أن توقيع اتفاقية تسليم القرية جرى في قهوة عزات التي تقع على أطراف ساحة العين.

25 ووثائق الجيش في الأرشيفات العسكرية تتفق مع شهادات أهالي القرية. كما أن قائد الفرقة (زئيف يتسحاكي) التي استسلمت لها مجد الكروم أكد أيضاً تفصيلات الحادثة.

26 مقابلة مع خالد ذياب فرحات في الولايات المتحدة (فلوريدا) خلال زيارتي لعائلة ابني التي تقيم بهيوستن (تكساس) في 27 كانون الأول/ديسمبر 2007، ثم التقيته أكثر من مرة بعد ذلك في القدس ومجد الكروم، خلال زيارته للبلد.  
27 المصدر نفسه.

28 مقابلة مع محمد كنعان (أبو عاطف) في بيته بالقرية، أوائل آب/أغسطس 2008.

29 وتؤكد أقوال محمد كنعان شهادة فريد زريق (مواليد سنة 1915) التي سمعتها في بيته، 8 آب/أغسطس 2008.

30 المصدر نفسه، وكذلك مقابلة مع حبيب زريق في بيته في اليوم نفسه.

31 إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 89؛ موريس، مصدر سبق ذكره، ص 303.



- 32 المصدران نفسيهما. وقد وجدت تأكيداً لعملية الطرد في إحدى قرارات محكمة العدل العليا، إذ كتب القضاة: «بناءً على شهادة شكري نجيب الخازن - ذات الصدقية - وأقوال الضابط شموئيل بيسيتسكي، فإن سكان البعنة طردوا من قريتهم خلال احتلالها». محكمة العدل العليا رقم 51/157.
- 33 تُبين الأحداث في قرى الشاغور وجود نمط تكرر في أكثر من مكان. فكان الجنود يجمعون السكان، ثم يقومون بإعدام عدد من الشباب، وبالتالي يأمر أهل القرية بالرحيل إلى لبنان. وكان قتل بعض الشباب آلية للتخويف ودب الرعب في الأهالي كي لا يتباطؤوا بتنفيذ أوامر التهجير التي أصدرها ضباط فرق الجيش الإسرائيلي.
- 34 إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 92-94؛ شهادة أحد لاجئي قرية شعب لنافز نزال، في: موريس، مصدر سبق ذكره، ص 303.
- 35 مقابلة مع أبو شوكت في نحف، يوم السبت الواقع فيه 23 شباط/فبراير 2013.
- 36 قرار محكمة العدل العليا رقم 51/236، عبد الغني حسن محمد قيس و34 آخرون ضد وزير الداخلية واثنتين آخريين من ممثلي السلطات الإسرائيلية.
- 37 المصدر نفسه، وكذلك شهادة أبو شوكت المذكور أعلاه.
- 38 Elias S. Srouji, *Cyclamens from Galilee: Memoirs of a Physician from Nazareth* (New York: iUniverse, 2003), p. 159.
- 39 Ibid.؛ غطاس، مصدر سبق ذكره، ص 545-547. اعتقل نحو 40 شاباً من أهالي الرامة المسيحيين، وأرسلوا إلى معسكرات الاعتقال كأسرى الحرب.
- 40 Elias Srouji, «The Fall of a Galilian Village during the 1948 Palestinian War: An Eyewitness Account», *Journal of Palestine Studies*, vol. xxxiii, no. 2 (Winter 2004), pp. 71-80.
- 41 يروي الياس سروجي أنهم وجدوا ملجأ في إحدى كنائس القرية مع رجال الدين الذين لم يطردهم الجيش، ثم عادوا إلى الناصرة بعد بضعة أيام.
- 42 روى بعض شهود العيان (من آل غطاس وآل القاسم) تفاصيل هذه الحكاية في مقابلاتي معهم، والتي أشرت إلى بعضها أعلاه.
- 43 مقابلة مع الشاعر سميح القاسم في بيته في الرامة، 7 آب/أغسطس 2008، وقد أكد في شهادته دور جبر معدي في إلغاء قرار طرد أهالي القرية.
- 44 نشرت صحيفة «هآرتس» مؤخراً مقابلة مطولة مع المؤرخ يهودا بئيري باور أجرتها داليا كربل، ذكر فيها لقاءه أهالي بيت جن، وأوامر الضابط طبنكين الذي أعاد المسيحيين المهجرين من الرامة إلى قريتهم.
- 45 موريس، مصدر سبق ذكره، ص 302.
- 46 ذكر موريس خطأ (المصدر نفسه، ص 305) أن «معظم سكان عيلبون من الموارنة».
- 47 الياس صليبا سرور، «عيلبون: تاريخ وذكريات» (الناصرة: مطبعة الحكيم، 1997)، ص 31-51.

- 48 تعترض متطوعو جيش الإنقاذ في خط دفاعي خارج بيوت القرية. لكن الأهالي قدموا لهم، من حين إلى آخر، بعض الطعام والمساعدات الأخرى.
- 49 مقابلة مع حبيب زريق في بيته بعيلبون، 9 أيار/ مايو 2008.
- 50 الياس صليبا سرور، «النكبة في عيلبون» (عيلبون: المجلس المحلي، 1998)، ص 11.
- 51 مقابلة مع حبيب زريق، 9 أيار/ مايو 2008.
- 52 لم يتذكر حبيب زريق تاريخ توزيع المنشور في بداية تشرين الأول/ أكتوبر، لكنه تذكر أنه التقى لاجئين في وادي سلامة يأكلون الزيتون الأخضر من على الشجر لشدة جوعهم.
- 53 سرور، «النكبة...»، مصدر سبق ذكره، ص 11-12.
- 54 من كتاب يوميات الخوري مرقص المعلم، مقتبس في: سرور، «عيلبون...»، مصدر سبق ذكره، ص 116.
- 55 سرور، «النكبة...»، مصدر سبق ذكره، ص 14-15.
- 56 كل الأسماء والأحداث المذكورة مأخوذة من: المصدر نفسه. ويُعتبر سرور المؤرخ المحلي للقرية، وقد اعتمد إضافة إلى شهادات أهالي القرية على يوميات جده مرقص المعلم.
- 57 المصدر نفسه، ص 28-29.
- 58 المصدر نفسه، ص 29-31. وهناك أيضاً شهادات رجال ونساء من عيلبون عن طرد الأهالي، ثم عودتهم إلى بيوتهم في فيلم: هشام زريق، «أبناء عيلبون» (2007)، 24 دقيقة.
- 59 سرور، «النكبة...»، مصدر سبق ذكره، ص 31. وتؤكد هذه التفاصيل شهادات من قابلتهم من آل زريق وغيرهم (ومنهم الياس سرور) سنة 2007-2008.
- 60 كما ذكرنا سابقاً، فإن الياس صليبا سرور استفاد أيضاً من يوميات جده، فضلاً عن شهادات أهل القرية التي جمعها ووثقها.
- 61 سرور، «النكبة...»، مصدر سبق ذكره، ص 32-33؛ مقابلاتي مع كل من حبيب زريق وفريد زريق في أيار/ مايو 2008.
- 62 التقى إسرائيل غاليلي كاتب «تقرير إسرائيل»، الذي يقتبس منه يوآف غلبير، أهالي عيلبون في مفرق ميرون. وذكر في التقرير أن المهجرين تركوا هناك من دون مأكل أو مشرب. انظر: يوآف غلبير، «استقلال ونكبة» (تل أبيب: زمورا بيتان، 2004)، ص 351 (بالعبرية).
- 63 سرور، «النكبة...»، مصدر سبق ذكره، ص 36-37؛ غلبير، مصدر سبق ذكره، ص 351.
- 64 سرور، «النكبة...»، مصدر سبق ذكره، ص 38.
- 65 المصدر نفسه. كانت رميش محطة أولى ورئيسية للمهجرين من الجليل في الجنوب اللبناني، كما يتبين من شهادات أبناء عدة قرى، تم ترحيلهم عن قراهم سنة 1948.
- 66 المصدر نفسه، ص 39.
- 67 تبريرات الجيش التي نقلها موريس غير مقنعة. ويعتقد أهالي القرية، أو بعض من قابلتهم، على الأقل، أن الهدف الرئيسي هو ترحيل سكان القرية للسيطرة على أراضيها.
- 68 شاهد أهالي عيلبون وهم في طريقهم إلى لبنان مئات السكان في كفر عنان وفراضية، لكن الجيش عاد في سنة 1949 وطردهم من بيوتهم.



- 69 وتجدر الإشارة إلى أن فرقة الجيش التي دخلت قرية المغار حاولت فصل الدروز عن المسيحيين والمسلمين وطرد الأخيرين، لكن وجهاء القرية من الدروز رفضوا ذلك وقالوا للضابط: «إما أن تطردنا جميعاً، أو نبقي معاً في بيوتنا وبلدنا».
- 70 موريس، مصدر سبق ذكره، ص 321-322.
- 71 فايز حسن الرئيس، «القرى الجنوبية السبع: دراسة وثائقية شاملة» (بيروت: مؤسسة الوفاء، 1985).
- 72 سرور، «النكبة...»، مصدر سبق ذكره، ص 22.
- 73 المصدر نفسه. وبعد شهرين تعافى سعد ذيب من جروحه، فاهتمت أمه بأن تهزبه إلى سورية خوفاً من أن يعود الجيش ويقتله كونه شاهد عيان على المذبحة.
- 74 مقابلة مع خليل حسين الشواهد في بداية تشرين أول/أكتوبر 2010 في عيلبون.
- 75 المقابلة نفسها.
- 76 موريس، مصدر سبق ذكره، ص 307، 517-518.
- 77 شهادات أقارب ذاك الكهل، وقد فضلوا عدم ذكر الأسماء صراحة في هذا الكتاب.
- 78 مقابلة مع السيدة أم محمد حليحل التي شاهدت آثار الضربات على وجه قريبها قبل أن يرحل إلى لبنان وينضم إلى قوافل اللاجئين.
- 79 ويبدو أن حوادث الاغتصاب خلال حرب 1948 وما بعدها، كانت أكثر مما هو معروف في الأدبيات التاريخية. ومع مرور الوقت يصبح التحقيق والبحث في تلك الحوادث أكثر صعوبة.
- 80 المقابلة نفسها مع السيدة أم محمد حليحل.
- 81 موريس، مصدر سبق ذكره، ص 517-518. وقد نقل إسرائيل غاليلي أخبار المذابح، وخصوصاً القتل والاغتصاب، في الصفصاف إلى بن - غوريون في 11 أيلول/سبتمبر 1948، وطالب بمحاكمة الجنود القتلة والمغتصبين، لكن بن - غوريون تجاهل هذا الطلب.
- 82 غلبر، مصدر سبق ذكره، ص 353.
- 83 نفذ الجيش الإسرائيلي المذابح في عيلبون وعرب المواسي وكفر عنان وفراضية ومجد الكروم والبعنة ودير الأسد ونحف وترشيحا، إضافة إلى الصفصاف والجش وسعسع وحولة وصلحة، وقد قُتل في مذابح الجليل الأعلى وحدها مئات المواطنين العزل والأسرى الذين أعدمهم الجنود.
- 84 انتشر خبر المذبحة في حولة فيما بعد، ونُشر عنها تقرير موسع بعنوان: «خربة لميس»، مجلة «هعولام هازيه» (1 آذار/مارس 1978).
- 85 المصدر نفسه؛ موريس، مصدر سبق ذكره، ص 307.
- 86 اختلف التعامل مع هذه القرى الثلاث عن سائر القرى التي تم احتلالها في عملية حيرام، فلم يحاول الجيش التنكيل بسكانها أو ترحيلهم.
- 87 بني موريس، «إصلاح خطأ» (تل أبيب: عام عوفيد، 2000)، فصل «أعمال الطرد في عملية حيرام»، ص 146 (بالعبرية).
- 88 المصدر نفسه، ص 290-291.

- 89 غلبر، مصدر سبق ذكره، ص 351.
- 90 دافيد بن - غوريون، «يوميات الحرب، 1947-1949»، تحرير غيرشون ريفلين وإلحانان أورن، ترجمة سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1998)، الجزء الثالث، ص 604.
- 91 برقية رقم 597، من موشيه كرميل إلى ضابط الألوية في الشمال، وكتب فيها «مستعجل».
- 92 موريس، «إصلاح خطأ...»، مصدر سبق ذكره، ص 143.
- 93 المصدر نفسه، ص 144. وتجدر الإشارة إلى أن قليلين من المؤرخين رجعوا إلى هذا البحث والوثائق التي اعتمد عليها موريس في محاولة للتعمق في أحداث عملية حيرام وتبعاتها.
- 94 وثيقة في ملف يوسف فاشيتس، أرشيف يعري في غفغات حيفا.
- 95 حاول الجيش أن ينكر قيامه بالمذبحة وطرده السكان في عيلبون. لكن أخبار الأحداث في هذه القرية كانت قد انتشرت بسرعة كما يدل على ذلك رسالة من أليشع سولتس، الحاكم العسكري في الناصرة، إلى قيادة الجيش في جبهة الشمال، في 30 تشرين الأول/أكتوبر 1948.
- 96 وثيقة من أرشيف الجيش وجهاز الأمن، نسخة عن الوثيقة مرفقة بالملاحق.
- 97 تتحدث الوثيقة عن أولئك الشباب، كأنهم كانوا قبل ذلك جنوداً نظاميين، وهو غير صحيح طبعا.
- 98 شهادات أهالي مجد الكروم التي سمعتها منذ الثمانينيات تشبه إلى حد كبير شهاداتهم أمام محكمة العدل العليا في القدس سنة 1951، والتي سيأتي الحديث عنها في الفصل السادس.
- 99 مقابلة مع محمد حيدر (أبو جميل) في بيته بمجد الكروم، 30 حزيران/يونيو 1984. وكان الحاج عبد مناع أحد الشهود في محكمة العدل العليا المذكورة في الحاشية 98.
- 100 تجدر الإشارة إلى أن أحد الجنود رفض المشاركة مع رفاقه في المذبحة في ساحة العين، فأرسل مع الفرقة التي قامت بتفتيش البيوت، وهي مهمة أخطر كما أخبره الضابط.
- 101 العمة سعدة كانت شاهدة عيان على القتل والتعذيب من شباك مطبخها، وروت لي تفاصيل هذه الحادثة أكثر من مرة في مقابلاتي معها.
- 102 موريس، «نشوء...»، مصدر سبق ذكره، ص 304. وقد اعتمد في وصفه الموجز للمذبحة على تقرير مراقبي الأمم المتحدة الذين زاروا القرية، وكتبوا تقريرهم في 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1948.
- 103 أما الشخصان الآخران، فكانا أحمد ذياب ومصطفى نجم.
- 104 موريس، «نشوء...»، مصدر سبق ذكره، ص 304؛ عدة مقابلات مع أهالي القرية.
- 105 تاريخ الوثيقة هو 18 تشرين الثاني/نوفمبر، أي بعد أيام قليلة من زيارة فريق الأمم المتحدة.
- 106 الوثيقة نفسها الموجهة إلى «قيادة حكم المناطق المحتلة» في جبهة الشمال إلى الضابط شنورمان، سيرفق نسخة عنها بالملاحق.
- 107 كما ذكر ذلك غلبر. ويبدو أن جرأة الأهالي على قول الحقيقة أمام المراقبين وإخراج الجيش الإسرائيلي هي المقصودة بـ «تصرفات غير لائقة». انظر: غلبر، مصدر سبق ذكره، ص 354.
- 108 موريس، «نشوء...»، مصدر سبق ذكره، ص 304، 516 (الحاشية 29).



- 109 أما ردات الفعل غير الغاضبة، فكان منها المستشرق يعقوب شمعوني وكذلك إليعزر بشري باور الناشط في ميام، وكان لهما علاقات واتصالات بمعارك الشمال وقت الحرب.
- 110 رسائل القراء، «هآرتس»، 26 حزيران/ يونيو 1984.
- 111 موريس، «نشوء...»، مصدر سبق ذكره، ص 304.
- 112 سيرد الحديث عن عمليات ترحيل المئات من سكان مجد الكروم في كانون الثاني/ يناير 1949 في الفصل الثالث.
- 113 نشرت مقالتي هذه في مجلة «الكرمل»، العدد 55-56 (ربيع-صيف 1998)، ص 184-200.
- 114 كنت قد سمعت هذا الأمر من بعض أهالي القرية، وأكد لي «الخواج غزال» صحة ما سمعت من قبل.
- 115 وبعد محادثة هاتفية مع تسفي راينوفيتش (بهراف)، أجريت المقابلة معه في حيفا، 16 أيار/ مايو 1998.
- 116 المصدر نفسه.
- 117 عندها أيقنت أن تسفي لم يكتشف حتى ذلك الوقت من المقابلة أنني عربي، وأن إتقاني اللغة العبرية جعله يتكلم معي بحرية كمحاضر من الجامعة العبرية.
- 118 لقد أسفت لتأخري، لكنني على الأقل كنت قد سمعت من تسفي (غزال) شهادة شبه متكاملة قبل وفاته في كانون الأول/ ديسمبر 2002.
- 119 الطبيب بشير كركبي هو ابن زاهي كركبي وماغي (طوبي سابقاً) اللذين قابلتهما أكثر من مرة في بيتهما.
- 120 قرار محكمة العدل العليا رقم 51/125. محمد علي حسين وتسعة آخرون ضد وزير الداخلية والحاكم العسكري في الجليل وقائد شرطة عكا.
- 121 ذكره غلبر في: غلبر، مصدر سبق ذكره، ص 351.
- 122 موريس، «نشوء...»، مصدر سبق ذكره، ص 316-317.
- 123 سارة أوستسكي - لازار، «إقرت وكفر برعم: القصة الكاملة» (غفعات حفيفا: معهد الدراسات العربية/ معهد دراسات السلام، 1993)، ص 8 (بالعبرية).
- 124 المصدر نفسه، ص 24؛ نجيب سوسان، «صدى الأيام» (حيفا: إصدار المؤلف، 2001)، ص 14.
- 125 موريس، «نشوء...»، مصدر سبق ذكره، ص 317؛ سوسان، مصدر سبق ذكره، ص 14.
- 126 مقتبس في: موريس، «نشوء...»، مصدر سبق ذكره، ص 317.
- 127 أوستسكي-لازار، مصدر سبق ذكره، ص 10.
- 128 موريس، «نشوء...»، مصدر سبق ذكره، ص 318.
- 129 المصدر نفسه، ص 336.
- 130 تقدر الأرقام الرسمية الإسرائيلية عدد من تبقى في النقب من العرب بنحو 13.000 نسمة فقط. لكن هذه الأرقام تحتاج إلى دراسة وتعديل يخرجان عن نطاق هذا الكتاب.

- 131 ينقل معظم الباحثين هذا الرقم عن الإحصاءات الإسرائيلية الرسمية من دون التدقيق فيه، أو الإشارة إلى عدم دقته.
- 132 في المقابلة المشهورة لبني موريس مع أري شافيط في صحيفة «هآرتس» في 9/1/2004، اعترف بأن بن - غوريون نفّذ طرداً مبرمجاً ومنهجياً للسكان في الجليل على الأقل. ودافع عن ذلك، بل انتقد بن - غوريون لأنه لم يته المهمّة بالكامل.
- 133 موريس، «نشوء...»، مصدر سبق ذكره، ص 392.
- 134 المصدر نفسه. وتجدر الإشارة إلى أن قريتي سخنين وعرابة لم تقعا على طريق مواصلات مهمة لليهود، مثل قرى الشاغور.
- 135 موريس، «إصلاح خطأ...»، مصدر سبق ذكره، ص 141.
- 136 هذه الحقائق المعروفة لبني موريس لم تمنعه في كتابه عن حرب 1948، ولا سيما الصفحات المتعلقة بمذابح عملية حيرام، من العودة إلى الدفاع عن الجيش، واتهام الضحية بما يتساق مع مواقفه السياسية، وخصوصاً منذ سنة 2000. انظر: بني موريس، «1948: تاريخ الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى» (تل أبيب: عام عوفيد، 2010)، ص 367-378 (بالعبرية).



## الفصل الثالث

# اليُوعِيُّونَ لِعَرَبُ

# مَابَيْنَ النكبةِ وَالاستِقْلالِ

### مدخل

ساد شعور عام بين الباقين تحت حكم إسرائيل بعد النكبة، بأنهم صاروا كالأيتام على طاولة اللثام. وشذ عن ذلك أقلية صغيرة، غير متجانسة، لم يطلها مثل هذا الشعور الطاغى بالهزيمة والضياع. فبعض الأفراد والجماعات في شمال فلسطين تعاون مع اليهود ودعم مجهودهم الحربى سنة 1948. وبرز بين هؤلاء عرب الهيب في الجليل الشرقى، وزعيم قرى الزعبية (سيف الدين الزعبي) في مرج ابن عامر، والشركس والدروز من قرى جبل الكرمل وشفأ عمرو.<sup>1</sup> وكان لهؤلاء وأمثالهم علاقات تعاون مع جيرانهم المستوطنين اليهود ومؤسساتهم منذ الثلاثينيات. فلما نشبت المناوشات بعد قرار التقسيم اختار كثير منهم الانضمام إلى الطرف الآخر بدلاً من محاربته. فعرب الهيب بقيادة شيخهم أبو يوسف، مثلاً، اتفقوا مع يغال ألون على تجنيد بعض شباب القبيلة من قرى طوبى - الزنغرية للقتال إلى جانب الهاغاناه عشية عملية يفتاح لاحتلال الجليل الشرقى. واستمر هؤلاء في تطوعهم للخدمة العسكرية بعد ربيع سنة 1948، فصاروا مثلاً يحتذى لغيرهم من القرى البدوية في شمال البلد.

وكان الجليل الشرقى ضمن حدود دولة اليهود بحسب قرار التقسيم، فلما قررت القيادة الصهيونية تنفيذ الخطة دالت ظهر جلياً ضعف الشعب الفلسطينى وانقسامه الداخلى. وكما في الجليل الشرقى، كان تفوق اليهود العسكري واضحاً في منطقة حيفا أيضاً، فاختار بعض زعماء دروز جبل الكرمل وشفأ عمرو تعزيز تعاونهم مع إسرائيل. وبعد سقوط المدينة واقتلاع الأغلبية العظمى من سكانها العرب، في أواخر نيسان/

أبريل 1948، قام هؤلاء بتجنيد بعض أبنائهم للقتال إلى جانب الهاغاناه. وقد أنقذت اتفاقية عقدها بعض مشايخ الدروز مع الطرف الصهيوني جميع أبناء الطائفة من الاقتلاع والتهجير. لكن الخروج عن الصف وربط المصير بالطرف الإسرائيلي عام النكبة، ساهما كثيراً في سلخ الشباب الدروز عن شعبهم وفرض التجنيد الإجباري عليهم فيما بعد. هذه الحالة البارزة من البقاء، بقرار واضح من قيادات صهيونية ودرزية، معروفة للقراء والباحثين. وعلى الرغم من أوجه الشبه بين المتعاونين مع الطرف الصهيوني، فهناك أوجه اختلاف تحتاج إلى بحث خاص ومتعمق، يخرج عن نطاق هذه الدراسة.

كان الشيوعيون العرب مجموعة أخرى لم تر في قيام إسرائيل كارثة للشعب الفلسطيني بسبب تحليلهم الطبقي للصراع، وقبولهم قرار التقسيم. ويمكن اعتبار الشيوعيين في فلسطين صنفًا خاصاً من المتشائمين الذين استشفروا مستقبلاً مشرقاً للمنطقة العربية في أعقاب الكارثة. فطرد الاستعمار البريطاني من الشرق الأوسط وتعزيز النفوذ السوفياتي، شكلا بوصلة موقفهم سنة 1948. وبينما طغى الشعور بالضيق واليأس على معظم الفلسطينيين عشية قيام دولة إسرائيل، فإن رجال عصبة التحرر وجدوا راعيهم بعيداً في موسكو، وساروا على هدي قادتها. وهكذا، خرج رفاق العصبة بسرعة نسبية من بين الانقراض وشقوا طريقاً خاصاً بهم، سار ضد التيار القومي العربي. وانضم هؤلاء لاحقاً إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي) في تشرين الأول/أكتوبر 1948، فصاروا أول الباقيين العرب الذين اختاروا الاندماج في تنظيم دولة اليهود السياسي.

وتباهى الشيوعيون لاحقاً بواقعية قراراتهم السياسي بقبول قرار تقسيم فلسطين سنة 1947، وبعدم انفراط عقدهم في أعقاب النكبة، فقد نظموا صفوفهم بسرعة وقادوا نضالاً جريئاً ضد الحكم العسكري وعملائه في إسرائيل، كما رعوا إعادة بناء الحياة الثقافية التي أنبتت شعر المقاومة وأدبها اللذين نشرتهما صحافتهم، واحتفت بهما نواديهم في تلك الأيام. في المقابل، فإن ناشطي الحركات القومية والدينية اتهموا الشيوعيين بالتعاون مع إسرائيل والصهيونية في حرب 1948، بدلاً من الوقوف مع أبناء شعبهم وقت الشدة والنكبة. ووصلت تلك الانتقادات أحياناً إلى حد اتهامهم بالتعاون مع العدو وتبريرهم دعم المعسكر الشيوعي لإسرائيل سياسياً وعسكرياً، وقد خفت حدة هذه الاتهامات في أواسط السبعينيات، لكنها لم تختف كلياً، ولم يتم صوغها عادة في أبحاث ودراسات شاملة ومتزنة. غير أن هذا الاستقطاب السياسي في تقويم دور الشيوعيين عام النكبة وما



بعدها يجب تفكيكه ودراسته بمنهجية أكاديمية بناء على كل المصادر المتوفرة، وأولها الأدبيات والوثائق الشيوعية.

وعلى الرغم من عدم وجود أرشيف رسمي للحزب الشيوعي الإسرائيلي، فإن صحافته توفر للباحثين توثيقاً جيداً لمواقفه وأعماله سنة 1948 وما يليها من سنوات. والاطلاع على أدبيات الحزب باللغتين العبرية والعربية معاً هو قضية أساسية لرسم صورة شاملة ومتكاملة. ففي القضايا الحساسة والمثيرة للجدل هناك فجوة واضحة بين منشورات الحزب باللغتين لأبناء الشعبين. وإضافة إلى صحافة الحزب ومنشوراته باللغة العبرية، وعلى رأسها «كول هعام»، فإن صحيفة «الاتحاد» التي عادت إلى الصدور من معقلها الجديد في حيفا منذ 18 تشرين الأول/أكتوبر 1948، تشكل أرشيفاً مهماً، كما أن عدداً لا يستهان به من منشورات الحزب بالعربية وكتب السيرة الذاتية للرفاق، وعشرات المقابلات مع عدد من القيادات والكوادر الذين عاصروا فترة هذا البحث تشكل مراجع مهمة لهذا البحث. فنسبة الرفاق الذين نشروا مذكراتهم، وكذلك الشهادات الشفوية التي قدموها للمؤلف وغيره من الباحثين، عالية جداً مقارنة بغيرهم من المعاصرين الذين أدوا دوراً في تاريخ الفلسطينيين الباقين.

وأدى طرفان أساسيان دوراً مهماً في تاريخ العرب الباقين في الدولة اليهودية هما: المؤسسات الحكومية، والحزب الشيوعي (ماكي). وعلى الرغم من الاختلاف الكبير في الأدوار والمواقف، فإن هناك شراكة خفية أو مستورة بينهما، وخصوصاً في سنة 1948 والسنوات التأسيسية الأولى التي تلتها، إذ أنتج هذان الطرفان وثائق ومصادر تروي وجهات نظر كل منهما، وتم استعمال هذه المواد في الماضي بشكل انتقائي أحياناً، الأمر الذي ساهم في تشويش الحقيقة بدلاً من كشفها كاملة. فبعض الباحثين من جانب المؤسسات الإسرائيلية والشيوعية سلط الأضواء على الجوانب المريحة لدعايته وغيب جوانب أخرى فضل أن تبقى منسية. أما المؤرخ فيحاول بعكس السياسي كشف الحقائق في سياقها التاريخي، لإعطاء القراء صورة شمولية متكاملة عن أحداث الماضي. هذه الوظيفة التي يتحمل مسؤوليتها الباحث الأكاديمي تضعه أمام تحديات وصعوبات، ولا سيما حين يحاول الكشف عن مواقف وأعمال معروفة حين وقوعها، صارت مصدر إحراج وتهمة لاحقاً.

يقدم هذا الفصل قراءة جديدة لدور الشيوعيين الفلسطينيين في حيفا والجليل عام

النكبة. وتفتّح الدراسة أطروحة مفادها أن قرار أغلبية ناشطي العصبة الانضمام إلى ماكي وسياساته كان نوعاً من خيارات البقاء التي تعلق بها الباقون في شمال فلسطين. هذا البقاء تم تغليفه وتسويقه لاحقاً كخيار أيديولوجي مستقل، لكنه في جوهره نتاج لتحول المرقف السوفياتي من معاداة الصهيونية إلى التحالف معها، ولو إلى حين. واختار ناشطو العصبة في معظمهم السير في ركب المعسكر الشيوعي والانضمام إلى ماكي الذي قاتل رفاهة اليهود مع الهاغاناه. لقد مهد هذا الانضمام طريق البقاء مع المنتصرين، فكسب الشيوعيون بذلك حق العمل السياسي بعد أن أثبتوا ولاءهم لإسرائيل، ودافعوا عن حق مجتمع المستوطنين في إقامة دولة يهودية. فرجال العصبة الذين كان إميل حبيبي أحد قادتها البارزين مثلوا نموذجاً خاصاً للمتشائمين أيام النكبة وما تلاها من سنين عجاف.

لا خلاف في أن أعضاء عصبة التحرر الوطني أدوا دوراً مهماً في قيادة البقية الباقية من الفلسطينيين في حيفا والجليل أيام النكبة بصورة خاصة، ثم في إسرائيل لاحقاً. فبعد انضمام أغليبتهم إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي) كان لهم حصة الأسد في مقارعة الحكم العسكري وسياساته التعسفية. وأثمر هذا النضال في السبعينيات، بوصول توفيق زياد إلى رئاسة بلدية الناصرة سنة 1975، وبأحداث يوم الأرض في السنة التالية، ثم حصول الحزب الشيوعي على أكثر من نصف أصوات الناخبين العرب في انتخابات الكنيست سنة 1977. وكانت هذه النجاحات تتويجاً لنضالات الشيوعيين والتفاف الوطنيين العرب في إسرائيل حول حزبهم. فقد ظل ماكي، ثم حداث (بعد سنة 1965) الإطار السياسي المعارض الوحيد من الأقلية الفلسطينية في الداخل حتى الثمانينيات. فمنح هذا الدور القيادي للشيوعيين وبحق احترام الباحثين والناشطين الذين ثمنوا عالياً تضحياتهم ونجاحهم في قيادة الفلسطينيين في الداخل.

والمؤلف الذي يثمن عالياً دور الشيوعيين التاريخي بعد النكبة، يعتقد أن الصورة تكون أصدق وأشمل، إذا ما أضفنا إليها جوانب تم التعتيم عليها في تأريخ الحزب خلال حرب 1948. فهناك علاقة دياكتيكية واضحة بين مواقف الشيوعيين خلال الحرب والدور الذي سُمح لهم القيام به بعدها، كما أن مهادنة معسكرهم للصهيونية العمالية الحاكمة في إسرائيل حينذاك هي جانب يجب عدم إهماله في عملية تقويم دوره التاريخي. فالسماح بقيام ماكي أيام الحرب، ثم تمكين ناشطيه، عرباً ويهوداً، من المشاركة في العمل السياسي الحر والمنظم في إسرائيل، بما في ذلك الانتخابات البرلمانية الأولى في كانون



الثاني/ يناير 1949 لهما عدة مدلولات وأبعاد، وأيضاً الربط بين أقوال الشيوعيين وأفعالهم زمن الحرب والسنوات التي تلتها هو الحلقة الناقصة في معظم الأدبيات التاريخية العربية عن ماكي ودوره؛ هذا الربط ينزل النقاش بين مؤيدي الحزب ومعارضيه من ثنائية البطولة - الخيانة إلى كل من الواقع السياسي والاجتماعي الذي يفسر ويحلل، ولا يكتفي بإصدار أحكام مسبقة بسبب مواقف وخلافات أيديولوجية وشخصية.

### أولاً: الدروز الباقون الأوائل

شكل الدروز أقلية صغيرة من عرب فلسطين منذ قدومهم إلى شمال البلد أيام حكم فخر الدين المعني الثاني، أوائل القرن السابع عشر. ومرت العلاقات بين الأغلبية المسلمة وأبناء الطائفة المعروفة (بني معروف) أحياناً بتوتر وصراعات يتذكرها الدروز ببعض الألم. كذلك شهدت العلاقات بالمسيحيين في الجليل توتراً ومشاحنات، وخصوصاً فترة النزاعات الطائفية في جبل لبنان، خلال القرن التاسع عشر. لكن العلاقات بين أبناء الطوائف الثلاث في فلسطين لم تتدهور إلى صراعات دموية تقترب مما حدث في سورية ولبنان خلال ذاك القرن. ومع ذلك، يبدو أن الترسبات التاريخية كان لها أثر في تهميش الدروز في الحركة الوطنية وقلة مشاركتهم فيها أيام الانتداب البريطاني. كما يبدو أن التهميش من جهة، وحس البقاء من جهة أخرى ساهما في قلة مشاركة الدروز في ثورة 1936-1939 أيضاً. وكان بعض أبناء الطائفة قد بادر حينذاك إلى إقامة علاقات تعاون مع آبا حوشي في حيفا وغيره من القيادات الصهيونية، فساهم ذلك في خلق شرخ بينه وبين الثوار.

سكن دروز فلسطين في معظمهم في مناطق الجليل الأعلى (دروز الجبل)، وقليلون منهم في عسفا ودالية على جبل الكرمل وبلدة شفا عمرو القريبة من ساحل البحر. وكان الآخرون أول من أقام علاقات تعاون مع اليهود ومؤسساتهم في حيفا. ولما نشبت الثورة سنة 1936، لم يوقف عدد منهم تعاونهم مع رجال الحركة الصهيونية، فاتهمه الثوار بالعمالة، ودفع البعض حياته ثمناً لهذه التهمة، كما جرى الاعتداء على المتهمين بالتعاون مع الطرف الآخر وإهانتهم في قراهم وبيوتهم. لكن أولاد الذين اغتالهم الثوار، أو اعتدوا عليهم، لم يرتدعوا، وإنما نذروا أنفسهم للسير في الطريق نفسها والانتقام لأهلهم وذويهم<sup>2</sup> وقد انعكست نتائج هذا الاقتتال الداخلي المدمرة على الشعب الفلسطيني

حين كان بأمر الحاجة إلى التكايف والتعاقد عام النكبة. ولما بدأت المناوشات بين العرب واليهود في أعقاب قرار التقسيم مورست الضغوط على الدروز للمشاركة في المجهود الحربي العربي. وقام زعماء الطائفة في فلسطين بالتشاور مع القيادات الدرزية في سورية ولبنان، فتقرر إقامة فوج خاص من المتطوعين ضمن جيش الإنقاذ. وجاء المتطوعون في أغليتهم في فوج جبل العرب من سورية ولبنان، وقاده ضابط لبناني متقاعد هو شبيب وهاب. وكان تعداد المقاتلين في هذا الفوج نحو 500 شخص وصلوا إلى شفا عمرو وتمركزوا فيها منذ آذار/ مارس 1948. وقام دروز الجبل بالدفاع عن قراهم بالتنسيق مع جيش الإنقاذ، مثل أغلبية جيرانهم، لكنهم اختاروا على غرار فوج العرب خطة دفاعية، وحاولوا ألا يكونوا المبادرين إلى الاشتباك مع الطرف اليهودي أو مهاجمته.

في المقابل، فإن جهاز استخبارات الهاغاناه (شاي) عزز علاقاته منذ بداية الحرب باثنين من قادة الدروز هما: لبيب أبو ركن (1911-1989) من عسفا، وصالح خنيفس (1913-2002) من شفا عمرو. ونجح خنيفس في إقناع جبر داهش معدي من يركا بالانضمام إلى التعاون مع الطرف الإسرائيلي، فقادا معاً انقلاباً في موقف الطائفة من أطراف الصراع.<sup>3</sup> وكان الدروز قد حافظوا على الحياد حتى معركة هوشة والكساير التي أبلى فيها فوج العرب بلاء حسناً، وتكبد عشرات القتلى والجرحى، كما تكبد الطرف اليهودي خسائر فادحة بالأرواح، كان أبرزهم زوهر دايان (زوريك) شقيق موشيه دايان. لكن عندما سقطت مدينة حيفا بعد أسبوع، صار ميزان القوى المختل لمصلحة اليهود واضحاً للعيان. حينذاك، أقنع كل من صالح خنيفس وجبر معدي قائد الفوج، شبيب وهاب، بالانسحاب مع مقاتليه من المعركة والاهتمام بمصالحه الشخصية. وفعلاً، عاد وهاب ومئات المتطوعين الدروز إلى لبنان وسورية، بينما اختار العشرات منهم الانضمام إلى جانب إسرائيل في الحرب.<sup>4</sup>

ازداد التعاون والتنسيق بين دروز الساحل والطرف اليهودي منذ أوائل أيار/ مايو 1948، فشارك العشرات منهم في احتلال عكا وبعض قرى الجليل الغربي. وكانت هذه المشاركة تنفيذاً عملياً لاتفاق التعاون بين الطرفين. ويقال إن إسماعيل قبلان، أحد مساعدي شبيب وهاب، دخل عكا خلال حصار الهاغاناه هذه المدينة، ثم قدم تقريراً مفصلاً لليهود عن التحصينات ومواقع المدافعين. أما صالح خنيفس، فنصح إلى القوات



المحاصرة قطع الماء والكهرباء عن المدينة لتسريع استسلام سكانها. وأضاف آخرون أن عدداً من الدروز كان على رأس من دخلوا المدينة عند سقوطها (16 أيار/ مايو) وسار في شوارعها «مهلاً وفرحاً بتحقيق النصر»<sup>5</sup> وهكذا رفع مثل هذه الأخبار عن مواقف الدروز في الجليل، منذ ربيع سنة 1948، منسوب التوتر الطائفي إلى حين، لكنه فتح أيضاً نافذة مهمة للبقاء والاحتماء.

كان الاتفاق مع اليهود على انسحاب شكيب وهاب ومتطوعي فوج جبل العرب قد عُقد في بيت صالح خنيفس في شفا عمرو بتاريخ 9 أيار/ مايو 1948. وتم تخيير المتطوعين بين العودة إلى أهلهم وبيوتهم في لبنان وسورية، أو الانضمام إلى الهاغاناه، فاختار معظمهم الرجوع. أما العشرات الذين اختاروا البقاء والانضمام إلى الجيش الإسرائيلي في القتال، فاتفق على أن يكون معاشهم الشهري 27 جنيهاً.<sup>6</sup> وبعد انسحاب المتطوعين الدروز من شفا عمرو، دخلها محمود الصفوري على رأس قوة محلية قوامها نحو 200 مقاتل، ثم قام هو وعدد من مساعديه باعتقال بعض المتهمين بالتعاون مع اليهود والتحقيق معهم. ويبدو أن هذه التحقيقات تضمنت شيئاً من الاعتداء والإهانات، الأمر الذي رفع منسوب التوتر وعدم الثقة بين المسلمين والدروز في شفا عمرو بصورة خاصة، وفي المنطقة بصورة عامة.

استغل زعماء الحركة الصهيونية الوضع الخاص للدروز في شمال فلسطين، فقدموا لهم عرضاً سخياً ضمن سياسة فرق تسد، فقد ضمن الاتفاق بقاء كل قرى الطائفة وسكانها في مقابل ما قدمه بعض زعمائها في تلك المرحلة المفصلية، عشية تدخل جيوش الدول العربية. وحاول دروز الجليل في معظمهم البقاء على الحياد حتى ربيع سنة 1948، لكن حس البقاء وإدراك الخطر الداهم دفعهم إلى قبول اليد الممدودة من الطرف الإسرائيلي. وكان لقيادات دولة اليهود حسابات وأسباب إقليمية جعلتها تقدم عرضاً سخياً لأبناء هذه الطائفة يشذ عن خطة التطهير العرقي عام النكبة. وهكذا أصبح الدروز في شمال فلسطين أول مجموعة كبيرة من الباقين، وساهمت أيضاً في بقاء العديد من جيرانهم المسلمين والمسيحيين. وقد برز جبر معدي وأقاربه في يركا ببسط حمايتهم على سكان عدة قرى جليلية، فأنقذوهم من الاقتلاع والتهجير، كما مر معنا في الفصول السابقة.<sup>7</sup>

جرى اختبار اتفاق التعاون مع الدروز عشية الهجوم الإسرائيلي على شفا عمرو التي يسكنها أبناء الطوائف الثلاث. فمن خلال محادثات مع صالح خنيفس بوساطة

ليبأ أبو ركن و غيره؁ عؤد اتفاق يسهل دخول القوات الإسرائيلية البلدة؁ وبموجه دخلت القوات التي قادها بن دونكلمان ليلة 14 تموز/ يوليو من جهة حارة الدروز من دون قتال فعلي؁ في حين أطلق الطرفان النيران في الهواء للتمويه. وعؤد الاتفاق في شفا عمرو وتنفيذه بنجاح التعاون بين الطرفين بشكل مكشوف؁ بعد أن شاركت فرقة درزية قادها سليمان أبو ركن في احتلال البلدة مع الجيش الإسرائيلي؁<sup>8</sup> كما شاركت الفرقة نفسها فيما بعد بإتمام احتلال الجليل في عملية حيرام التي مر ذكرها في الفصل السابق. وهكذا عؤدت هذه المشاركة الدرزية في حرب 1948 ما أصبح يُعرف بعهد الدم (بريت دميم) في الأدبيات الصهيونية.

يشكل الدروز في شمال فلسطين النموذج الأول والأهم للبقاء الجماعي عن طريق التعاون مع الطرف المنتصر؁ فقد انفردوا بين السكان العرب في المنطقة المذكورة بقدرتهم على المناورة واقتناص الفرصة في لحظة مفصلية؁ في سبيل ضمان استمرار الحياة لجميع أبناء الطائفة في قراهم. وعلى الرغم من الإشكاليات المتعلقة بحيثيات هذا البقاء؁ فإنه فتح ثغرة في سياسة التطهير العرقي التي طالت معظم المناطق العربية المحتلة؁ إذ ساهم بقاء الدروز في الجليل بأشكال متعددة في بقاء العديد من المسلمين والمسيحيين المجاورين. غير أن هذا الموضوع لم يحظ باهتمام جدي من الباحثين العرب لما يحمله من حساسيات لأطراف متعددة. وهناك محاولات قام بها البعض لطرق الموضوع من خلال جمع الشهادات الشفوية؁<sup>9</sup> إلا أنها لا تشكل بديلاً من البحث التاريخي الذي يعتمد المصادر والوثائق المتوفرة كافة؁ لتقديم صورة شاملة ومتكاملة لهذا الموضوع الشائك.

### ثانياً: المعسكر الشيوعي ونكبة فلسطين

ذكر قسطنطين زريق في «معنى النكبة» دور «الروس» مع الإنكليز والأميركيين ضمن العوامل الخارجية التي ساهمت في وقوع المأساة الفلسطينية.<sup>10</sup> وتوسع موسى العلمي في مؤلفه «عبرة فلسطين» في تحميل المسؤولية للدول العظمى. فالمسبب الأول للكارثة؁ في رأيه؁ هو الإنكليز الذين وعدوا اليهود بفلسطين؁ ثم فتحوا لهم أبوابها؁ وأغمضوا أعينهم عن تسليحهم؁ ثم أضاف: «يشاركهم فيه [وزرها] الأميركيون والروس».<sup>11</sup> وأما جورج حنا (1893-1969) فلم يكتف بمثل هذه الإشارات السريعة إلى دور الروس في



نكبة الشعب الفلسطيني، بل توسع مفسراً ومعللاً بقوله: «وروسيا.... هي أيضاً مسؤولة. فهي على الرغم من عدائها للسياسة الأنغلو-أميركية.... أقرت فكرة التقسيم، وقيام دولة صهيونية إلى جانب دولة عربية، لعل أن يكون لها من إحداها معبر تدخل منه إلى الشرق».<sup>12</sup> وكلام حنا الاشتراكي اللبناني صديق الاتحاد السوفياتي له أهمية خاصة، إذ يعزز إجماعاً عربياً حينذاك على دور الروس في إقامة إسرائيل ومأساة الفلسطينيين.

لكن دور المعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي في نكبة الشعب الفلسطيني تم طمسه لاحقاً في الأدبيات التاريخية والسياسية العربية، وهي ظاهرة جديرة بالبحث فيها، لأنها تعكس إشكاليات الروايات التاريخية الشائعة عن النكبة وغيرها من القضايا الحساسة والمصيرية في تاريخ العرب الحديث بصورة عامة، والفلسطينيين بصورة خاصة. وكما أشرنا أعلاه، فقد انعكس تأييد المعسكر الشيوعي لإقامة دولة اليهود في فلسطين على عصبية التحرر الوطني التي انضمت خلال عام النكبة إلى الجانب الإسرائيلي عبر اندماجها في حزب ماكي. فمكّن هذا الاندماج الشيوعيين العرب من أداء دور مهم، ثقافياً وسياسياً، في قيادة الأقلية الفلسطينية في الدولة اليهودية، إلا أنه كان الثمن المدفوع من أجل سماح إسرائيل لهم بأداء هذا الدور القيادي بشكل قانوني. ومثلما طُمس دور المعسكر الشيوعي في إقامة إسرائيل في الأدبيات التاريخية العربية، فإنه تم إسكات الأصوات التي تذكرت وذكّرت بأقوال الشيوعيين العرب وأفعالهم المتناغمة مع مواقف موسكو سنة 1948 وما بعدها.<sup>13</sup>

وعشية انضمام رفاق عصبية التحرر في حيفا والجليل إلى ماكي، فإنهم عبروا عن مواقفهم من حرب فلسطين في منشور وقّعوه مع ثلاثة أحزاب شيوعية عربية.<sup>14</sup> وضمت هذه الوثيقة المذيلة بتاريخ أوائل تشرين الأول/أكتوبر 1948 في طياتها نقداً لاذعاً لـ «المشاريع الاستعمارية الحربية الإنكليزية والأميركية» والأنظمة العربية الرجعية العميلة للاستعمار. واتفق كاتبوها مع صاحب «معنى النكبة» في تقديره هول الكارثة التي حلت «على عرب فلسطين وأدت إلى خرابهم وتشريد مئات الألوف منهم وانتزاع أقسام جديدة من أراضيهم».<sup>15</sup> وحمل الشيوعيون وزر عدم قيام دولة فلسطينية على أساس قرار التقسيم للاستعمار والرجعية العربية أكثر من إسرائيل. أما دور الاتحاد السوفياتي في دعم إقامة الدولة اليهودية وتوسعها، فغاب تماماً عن هذا المنشور. وبما أن الشيوعيين، بعكس ممثلي المفكرين القوميين، لم يعودوا إلى معالجة أسباب النكبة، فقد ظل دور



المعسكر الشيوعي في نكبة فلسطين مجرد «حملة رغاء من التهويش والكذب والافتراء على الاتحاد السوفياتي العظيم»<sup>16</sup>

عند إصدار المنشور كان الشيوعيون قد قطعوا شوطاً في التعاون مع ناشطي حزب مبام، كما جاء في الفصل الثاني. فأصبح الاتهام الذي رفعوه باستحياء في وجه سياسة إسرائيل وأعمالها الإجرامية حمل «الزعماء الصهيونيين الرجعيين» فقط بعض المسؤولية عن النكبة. أما الصهيونيون الماركسيون الذين قاموا بالعديد من المذابح وعمليات التهجير من خلال البالماح، ثم انخراطهم في الصفوف القيادية الأولى للجيش، فغابوا عن الصورة تماماً. وكان هذا التعتيم على دور اليسار الصهيوني أيضاً ضرورياً لتبرير التعاون معه، ورفعته إلى مصاف حليف طبقي ضد العرب الذين حشروا في خانة الرجعية المتعاونة مع الاستعمار. كما ظل هذا التحليل، الذي يغيب البعد القومي للصراع، مفتاحاً لمواقف الحزب الشيوعي حتى بعد أن تحالف هذا اليسار الصهيوني مع بن - غوريون وشنا معاً عدواناً على مصر سنة 1956. وظل غياب القراءة النقدية لمواقف ماكي وقيادته في تلك الفترة التاريخية التأسيسية قائماً حتى بعد مرور عشرات السنين.

وعلى الرغم من الدور المميز الذي أداه ناشطو عصبة التحرر، الذين انضموا إلى ماكي، في تأريخ بقاء الأقلية الفلسطينية، ثم في إعادة بناء مؤسسات هذه الأقلية بعد النكبة، فإنهم لم يكتبوا حكايتهم بالكامل. وقد انتبه بعض أبناء الجيل الثاني لهذا الخلل، وقام بمحاولات لتوثيق التجربة المميزة لأبناء الجيل الأول الذين عاصروا حرب 1948.<sup>17</sup> ومع أن شهادات القادة والناشطين ليست بديلاً من كتابة تاريخ الحزب، وقبل ذلك دور الشيوعيين اليهود والعرب وأعمالهم منذ صدور قرار تقسيم فلسطين، إلا أن هذا القول لا يقلل أهمية السيرة الذاتية والشهادة الشخصية، وخصوصاً إذا كانت صادقة وغنية بتفصيلات ووجهة نظر ثاقبة. وكانت الشهادة الأولى والبارزة في كتاب أحمد سعد («جذور من الشجرة دائمة الخضرة»)، هي تلك التي أدلى بها توفيق طوبي. وبما أن هذا القائد لم ينشر سيرة ذاتية فستكفي على هذه الشهادة، وعلى أقواله وأعماله البرلمانية. وضم الكتاب إضافة إلى أقوال طوبي شهادات 24 من قادة الحزب الأحياء الملتزمين. وغاب عن هذا السرب أشخاص أدوا أدواراً مهمة، مثل إميل حبيبي وحنّا أبو حنا وغيرهما لأسباب لا يصعب التعرف عليها.

وكان موسى البديري، الباحث المتخصص بدراسة تاريخ الحزب الشيوعي في



فلسطين، قد أجرى أكثر من عشرين مقابلة مع قادة شيوعيين في أواسط السبعينيات، لكنه لم ينشرها في كتاب إلا بعد مرور نحو أربعين عاماً.<sup>18</sup> والأشخاص الذين أورد البديري تسجيلاً لمقابلاته معهم من قادة الشيوعيين أيام الانتداب البريطاني لم يؤدوا في معظمهم دوراً في ماكي ما عدا الإميلين: توما وحبيبي. وبما أنهما صارا كاتبين غزيرين، فإن ما كتبه ونشره كل منهما يشكل مادة مهمة لدراسة تاريخ هذا الحزب بعد النكبة. لكن أقوال أشخاص كرضوان الحلو في المقابلة تشكل وثيقة مهمة تضيء بعض الجوانب التي قلما يفصح الشيوعيون القول عنها. وعلى الرغم من مرور عشرات السنين على تلك الفترة التاريخية لهذا الحزب الذي قام بدور مهم في صمود الباقين، فإن أحداً لم «يُستفز» لكتابة أحداث حرب 1948 ودور الشيوعيين ومواقفهم خلالها بشكل نقدي. وظلت الأدبيات التاريخية المتوفرة هي إما تلك التي تمجد من دون نقد، وإما التي تنتقد من دون اتزان واعتراف كاف بالدور النضالي المهم للشيوعيين بعد النكبة.

الحلقة الناقصة في تاريخ الباقين بصورة عامة، والشيوعيون منهم بصورة خاصة، هي تلك التي تربط ما بين مواقفهم وأعمالهم عام النكبة ودورهم بعدها، في الخمسينيات. فالدور القيادي الذي سمحت به الدولة اليهودية للشيوعيين (عرباً ويهوداً) خدّم المشروع الصهيوني، إضافة إلى كونه عرفاناً بالجميل للمعسكر السوفياتي. فالقبول بالمواطنة الرسمية بلا وطن ولا مواطنة جامعة ومتساوية لجميع السكان، ضمن عدم الاعتراض على هوية الدولة اليهودية ورموزها الصهيونية.<sup>19</sup> وجاء هذا الموقف السياسي تتويجاً لانقلاب الموقف الشيوعي من معاداة الصهيونية إلى قبولها، ثم دعم مشروعها لإقامة دولة لليهود على أنقاض فلسطين. فبعكس الباقين في معظمهم ممن قبلوا بالمواطنة بعد النكبة لضمان البقاء في الوطن ومنع التهجير، فإن رجال العصابة سعوا لها بتسويق أيديولوجي، وكذلك بقرار سياسي منظم من خلال حل العصابة والاندماج في الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي) في تشرين الأول/أكتوبر 1948.

وبما أن نكبة الشعب الفلسطيني ليست حدثاً من الماضي كان وانتهى، فإن مواقف عصابة التحرر التي انضم رجالها إلى ماكي ما زالت تحدد مواقف أحفادهم من الصهيونية والحلول المستقبلية والتحليل التاريخي للقضية الفلسطينية. فناشطو هذا التيار لم يقوموا حتى الآن بتقويم ناقد لدورهم وسلوكهم السياسي عام النكبة وما ترتب عليه من مواقف في العقود التالية. وإذا كان ابتعاد الشيوعيين عن دراسة هذا الفصل المهم من تاريخهم عام



النكبة مفهوماً، فإنه يبدو غريباً، بل مفاجئاً، أن معظم المؤرخين الفلسطينيين ما زال ينأى بنفسه عن هذا الموضوع. فدراسة الماضي بشكل جريء ونقدي هي الخطوة الأولى لفهم عميق وجذري للراهن المأسوي، ولاستشراف مستقبل يقوم على فهم أنفسنا وتاريخنا قبل معرفتنا العميقة بأدوار حلفائنا وأعدائنا. والإشارة إلى بعض أخطاء الشيوعيين سنة 1948 لا تنتقص من دورهم النضالي المهم خلال العقود التالية داخل إسرائيل وخارجها، لكن تضعه في سياق تاريخي حقيقي، بعيداً عن ثنائية الخيانات - البطولات، والتي كثيراً ما تسيطر على الذاكرة والأدبيات التاريخية.

ظل المعسكر الشيوعي بزعامة الاتحاد السوفياتي معادياً للحركة الصهيونية ولمشروعها إقامة دولة يهودية في فلسطين حتى الحرب العالمية الثانية. فقد اعتُبرت الصهيونية حركة استيطان متعاونة مع الاستعمار البريطاني، ومعادية لحركات التحرر في المشرق العربي. وعلى أساس هذا الموقف جرت محاولات لتعريب الحزب الشيوعي في فلسطين بعد أحداث سنة 1929، بما فيها تنصيب رضوان الحلو سكرتيراً عاماً له. ولما اندلعت الثورة العربية (1936-1939) ضد بريطانيا والصهيونية أيدها هذا المعسكر. وقد أدت هذه السياسات إلى زيادة التوتر، وبالتالي إلى الانقسامات داخل صفوف الشيوعيين في فلسطين على أساس قومي. وعندما جرى الانقسام سنة 1943، أنشئت عصبة التحرر الوطني بمعزل عن الشيوعيين اليهود. لكن الشيوعيين، عرباً ويهوداً، حافظوا على موقفهم الرسمي السلبي من الصهيونية ومشروعها، وطالبوا باستقلال فلسطين، وبزوال الاستعمار عن البلد كي يصبح دولة مستقلة موحدة من دون تقسيم. وظل هذا الموقف الشيوعي الأيديولوجي ثابتاً عدة عقود حتى الحرب العالمية الثانية.

وكان انقسام الشيوعيين في فلسطين على أساس قومي، وانتظام العرب منهم في عصبة التحرر، نتاجاً طبيعياً لبروز المركب القومي للصراع خلال ثورة 1936-1939. فالتناقض القائم بين القبول بحقوق متساوية للمستوطن والمهاجر الصهيوني مع الفلسطيني الأصل شكل كعب أخيليس (أخيل) لمواقف الشيوعيين. والتحليل الطبقي للصراع وإغفال التناقض البنيوي بين مجتمع المستوطنين ظل قائماً مع كل محاولات إخفائه وراء شعارات «الأخوة العربية اليهودية». ولما كان أعضاء الحزب الشيوعي في فلسطين في أغليبتهم من المهاجرين الصهيونيين الماركسيين، فقد واجهت محاولات تعريب الحزب تحديات كبيرة حتى بعد أن صار رضوان الحلو سكرتيره.<sup>20</sup> وعلى



الرغم من إقامة تنظيمين شيوعيين، فإن العلاقات غير المتكافئة بين العصبة والحزب لم تتغير كثيراً عشية الحرب (1944-1947)، وحافظ الطرفان على اللقاء والتنسيق. لكن ناشطي العصبة، الذين اقتربوا خطوات من العمل الوطني الفلسطيني ومواقفه، واجهوا معضلة حقيقية حين قام المعسكر الاشتراكي بتغيير مواقفه من الصهيونية سنة 1947. جاء تغير الموقف السوفياتي من الصهيونية في أعقاب الحرب العالمية الثانية ضمن تحولات في سياساته تجاه دور الحركات القومية، وسياسات الحرب الباردة في منطقة الشرق الأوسط. وكان لهذه الحرب ونتائجها أثر مهم في تسريع تحول الموقف الشيوعي من معارضة الصهيونية إلى تأييدها، وهو ما برز علناً في دعم قرار التقسيم وإقامة الدولة اليهودية سنة 1947. وبقي كل من الدور السياسي والعسكري للمعسكر الشيوعي في إقامة إسرائيل ونكبة الشعب الفلسطيني مغموراً في الدراسات والأدبيات التاريخية باللغة العربية. كما أن إسقاطات هذا الدور على عصبة التحرر الوطني، وانضمام معظم ناشطيها في شمال فلسطين إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي) لم يحظيا بالاهتمام الكافي. فالمنعطف المهم الذي مر به الحزب خلال عام النكبة تم التعتيم عليه في غمرة الصدمة القاسية التي خلفتها نتائج الحرب وويلاتها. وعندما أفاقت الشعوب العربية من الصدمة بعد سنين، كان المعسكر الشيوعي قد عاد فدعم نضالاتها التحررية، فتم تناسي دور الاتحاد السوفياتي في حرب فلسطين.

### ثالثاً: موقف العصبة من الصهيونية وقرار التقسيم

كان لتأييد المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي قرار تقسيم فلسطين وإقامة دولة لليهود وقع الزلزال السياسي على العصبة.<sup>21</sup> وبينما رحب الشيوعيون اليهود بهذا التحول وانضموا إلى صفوف الهاغاناه للقتال في سبيل إقامة إسرائيل، فإن العصبة بقياداتها وناشطيها صدموا وانقسموا فيما بينهم. فحتى بعد جلاء الموقف السوفياتي المؤيد للتقسيم، خرجت صحيفة «الاتحاد» في أوائل تشرين الأول/أكتوبر 1947 بموقف حازم، ينص على أن موقف العصبة لم يتغير وهو «المطالبة بانسحاب بريطانيا، وإنهاء الانتداب والاستقلال الشامل، وحق أهالي فلسطين في تقرير المصير».<sup>22</sup> وظل هذا الموقف المعارض لتقسيم فلسطين، والمعادي للصهيونية ومشروعها السياسي، ثابتاً خلال الأسابيع المقبلة، غير أنه تعرض للاهتزاز فيما بعد، حين دخلت العصبة في دوامة،

خرجت منها ظاهرياً في شباط/فبراير 1948، بعد قرار الأغلبية (في الناصرة) بتأييد التقسيم.<sup>23</sup> وهذا الفصل المهم من تاريخ العصبة منذ مؤتمر الناصرة حتى الاندماج في ماكي ما زال خفياً يلفه الغموض والتعتيم.

ظلت العصبة موحدة في معارضتها التقسيم حتى عشية اتخاذ القرار في الأمم المتحدة في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1947. فقد نشرت «الاتحاد» بياناً وقّعه أعضاء اللجنة المركزية للعصبة، وصف التقسيم بأنه «اقتراح كولونيالي، تم التحضير له منذ اليوم الذي وطأ فيه الاستعمار (البريطاني) أرض فلسطين»، كما حذر الجماهير اليهودية في فلسطين من خطر تأييد الأهداف الصهيونية بتقسيم البلد وإقامة دولة يهودية. وشمل البيان توجهاً إلى اليهود بعدم الانجرار وراء سياسة التقسيم التي لن تؤمن للجماهير اليهودية الأمن والاستقرار، بل ستقل الحرب العنصرية من أوروبا إلى فلسطين. وختم بيان أعضاء اللجنة المركزية للعصبة أقواله إلى سكان فلسطين بصورة عامة أن يعملوا «من أجل فلسطين ديمقراطية مستقلة، غير مقسمة».<sup>24</sup> هذه المواقف الواضحة من قرار التقسيم عبرت أيضاً عن الاستهجان والمفاجأة من تأييد المعسكر الشيوعي التقسيم أول الأمر.

من غير الصعب تفسير أو فهم قبول الشيوعيين اليهود الموقف السوفياتي الجديد من الصهيونية، والتماهي مع قرار دولي يسمح بإقامة دولة لليهود في فلسطين، إذ دفعهم هذا التحول إلى حضان الإجماع الصهيوني، وفتح أمامهم المجال كي يؤديوا دوراً سياسياً في دولتهم العتيدة. أما رفاق العصبة فكان وضعهم مغايراً. فقبول التقسيم كان يعني إضافة إلى الارتداد عن مقاومة الصهيونية ومقارعتها مدة عقود، قبول مشروعها الذي يقوم على تمزيق أوصال الشعب الفلسطيني. لذا، وجد الشيوعيون العرب أنفسهم في مأزق ومعضلة كل مخارجهما صعبة، فقد كان عليهم الاختيار بين الوقوف إلى جانب شعبهم، أو إلى جانب معسكرهم الشيوعي، وقد استغرق حسم الموقف والخروج من الدوامة شهوراً، ولم يكن بالإجماع، وإنما بالأغلبية. فما هو تعليل العصبة لتأييد التقسيم ودعم إقامة دولة يهودية على حساب الشعب الفلسطيني؟ وما هي تداعيات هذا التأييد على مواقفها من الحرب في فلسطين سنة 1948؟ وكيف أثرت هذه المواقف خلال الحرب في الشيوعيين العرب الباقين في حيفا والجليل بعد النكبة؟

مما لا شك فيه أن تغير موقف المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي، كان العامل الأهم في اتخاذ قرار الأغلبية داخل العصبة. فمهما تكن أسباب تحول الموقف



السوفيياتي بقيادة جوزف ستالين من الصهيونية ومشروعها بإقامة دولة لليهود في فلسطين، فإن الأحزاب الشيوعية كان عليها الاصطفاف وراء هذا الموقف وتأييده. وكما ذكرنا سابقاً، فإن الشيوعيين اليهود سارعوا إلى تبني قرار التقسيم والانضواء تحت لواء الإجماع اليهودي الصهيوني.<sup>25</sup> أمّا قادة العصبة وناشطوها، فكان عليهم الخروج على الإجماع القومي العربي، والتنكر لمواقفهم السابقة، ولإسقاطات قرار التقسيم المأسوية على الشعب الفلسطيني. لذا، شهدت العصبة انقساماً حاداً بين مؤيد ومعارض للتقسيم، على الرغم من وضوح الموقف السوفيياتي بهذا الشأن منذ صيف سنة 1947. وقاد معسكر المؤيدين للتقسيم كل من فؤاد نصار وتوفيق طوبي وإميل حبيبي الذين عقدوا مؤتمرهم (ليس مصادفة) في الناصرة.<sup>26</sup> وفي أعقاب هذا المؤتمر، سافر إميل حبيبي إلى بلغراد لحضور مؤتمر الأحزاب الشيوعية (الكومنفرم).

وكان إميل توما (1919 – 1986)، محرر صحيفة «الاتحاد» حتى أوائل سنة 1948، أبرز المعارضين للتقسيم، فدفع ثمناً باهظاً على موقفه الجريء، إلا أنه استمر في معارضته حتى بعد صدور القرار وعقد مؤتمر العصبة في الناصرة في شباط/فبراير 1948. وعبر عن موقفه من التقسيم حين كتب في الصحيفة أن «صداقتنا للاتحاد السوفيياتي، كدولة غير إمبريالية مؤيدة لحرية الشعوب، لا تعني أننا مرتبطون بسياسة خارجية غريبة. فنحن وكل الديمقراطيين نتخذ سياسة مستقلة، لا ترتبط بسياسة الاتحاد السوفيياتي، أو أي تنظيم آخر، لأن سياستنا تصبو إلى هدف الحرية والعدالة لشعبنا».<sup>27</sup> وبقي إميل توما في حيفا حتى سقوطها، وغادرها إلى لبنان، حيث اعتُقل وقبّع في سجن بعلبك أشهراً بسبب عضويته في حزب شيوعي. وظل توما في لبنان بعد إطلاقه في أيلول/سبتمبر، بعكس إميل حبيبي وغيره من رجال العصبة المؤيدين للتقسيم، ثم سُمح له بالعودة إلى حيفا في نيسان/أبريل 1949. والأنكى من هذا أن عودته إلى قيادة الحزب الشيوعي جاءت بعد فترة إقصاء استمرت حتى بداية الستينيات،<sup>28</sup> ولم يسمح الحزب للمعارضين الذين لم يعتذروا عن موقفهم الرافض للتقسيم بالعودة إلى صفوفه، ومنهم بولس فرح مثلاً.

والمعلومات المتوفرة عن مؤتمر العصبة في الناصرة ضئيلة جداً. فمكانية الحدث المهم يغلفها الضباب والسرية. لماذا تم اختيار مدينة البشارة بالذات؟ وما هو اليوم والمكان الدقيق للاجتماع؟ وكيف تمت الدعوة إلى المؤتمر؟ وما هو عدد الحضور ونسبتهم من أعضاء العصبة؟ هذه الأسئلة وغيرها طرحتها على أكثر من شيوعي مخضرم،

فلم أجد أجوبة شافية وافية. أما منشورات ماكي فنادرًا ما ذكرت هذا الحدث، وإن فعلت فمن دون تفصيلات. وحتى بعد أن أثار بولس فرح الشبهات بشأن شرعية الاجتماع وصدقية «تصويت الأغلبية» لمصلحة قبول التقسيم، ظل التعتيم سيد الموقف لدى قيادة الحزب.<sup>29</sup> وعلى كل الأحوال، فإن توفيق طوبي وإميل حبيبي قادا العصبة في شمال فلسطين إلى المسار الذي أوصلهما إلى الكنيست الإسرائيلي. ولمّا ثبت بأثر رجعي أن هذا المسار مكّن الشيوعيين من أداء دور مهم في الدفاع عن حقوق الباقيين المدنية، تم التغاضي عن سيرهم وراء مواقف الاتحاد السوفياتي الذي ساهم في نكبة الشعب الفلسطيني.

لم يكن القبول بقرار التقسيم سهلاً، لكن الأصعب منه كان الاستمرار في معارضة موقف الاتحاد السوفياتي من جانب تنظيم شيوعي كعصبة التحرر. أمّا بعد مؤتمر الناصرة (شباط/فبراير 1948)، فتدحرج موقف رجال العصبة من تأييد التقسيم إلى التحالف مع الأصدقاء والشركاء في الطرف اليهودي ومعاداة الإجماع العربي والفلسطيني. وكما هو معروف، فإن الاقتتال بين اليهود والعرب أوقع العديد من الضحايا في شمال فلسطين أيضاً، وقد زاد هذا الواقع الألم في المعضلة السياسية والأخلاقية لرجال العصبة الذين قاتل بعضهم إلى جانب جيش الإنقاذ لحماية الجليل، بينما قاتل أصدقاؤهم الشيوعيون والماركسيون (في مبام) إلى جانب الهاغاناه، التي ارتكبت مع البالماح عدة مجازر في قرى الخصاص وبلد الشيخ وسعسع وغيرها. وهذه المجازر ارتكبت في شمال فلسطين في أواخر سنة 1947 وبداية السنة التي تليها، أي قبل مجزرة دير ياسين. ومع ذلك، فإن قادة العصبة رفعوا سقف تنسيقهم وتعاونهم مع الطرف الإسرائيلي، كما سنبين فيما يلي.

#### رابعاً: تحول العصبة من قبول التقسيم إلى دعم الدولة اليهودية

يذكر عودة الأشهب في «تذكراته» أن فؤاد نصار طلب منه الحصول على فيزا لإميل حبيبي من القنصلية اليوغسلافية قبيل سفر الأخير إلى بلغراد. ويضيف الأشهب أنه التقى في القنصلية الرفيق ولف إيرليخ الذي حضر لأمر مشابه، خدمة لسكرتير الحزب الشيوعي شمرويل ميكونيس. وهكذا عرف أبو عدنان أن ميكونيس وحبيبي سيسافران معاً إلى المؤتمر في بلغراد.<sup>30</sup> وكان حبيبي قد أصبح حينذاك الناطق باسم موقف العصبة الجديد، وأحد أبرز الشيوعيين الفلسطينيين المبررين للتعاون مع الصهيونية العمالية في



إسرائيل. أما توفيق طوبي فرعى التنسيق مع الرفاق الماركسيين في الحزبين الشيوعي ومبام. وأدى فؤاد نصار، سكرتير العصبة، دوراً مهماً في هذا التنسيق وفي قيادة التنظيم خلال تلك الفترة العصيبة. وصار هذا الثلاثي (نصار وطوبي وحبيبي) المسؤول عن مسار العصبة الجديد الذي أوصلها إلى الاندماج في الحياة السياسية الإسرائيلية منذ تشرين الأول/أكتوبر 1948.

بعد المشاركة في مؤتمر الأحزاب الشيوعية في بلغراد، ادعى إميل حبيبي أن ميكونيس دعاه إلى مرافقته إلى براغ، من دون أي علم بصفقة السلاح التشيكي. وحين اتهمته جريدة «الصنارة» في الناصرة بإحضار السلاح من هناك مع ميكونيس، رفع قضية تشهير ضد أصحاب الجريدة وكسبها في المحكمة الإسرائيلية.<sup>31</sup> وعلى الرغم من قرارات المحكمة فإن الشبهات بشأن مسألة سفر حبيبي مع ميكونيس إلى براغ ظلت تلازمه سنوات طويلة. فهل يُعقل أن حبيبي قبل دعوة ميكونيس بالسفر إلى براغ من دون علم بأهدافها، ومن دون موافقة قيادة العصبة عليها؟ وهل يصل ممثلاً الأحزاب الشيوعية في فلسطين إلى براغ بلا موافقة، أو على الأقل بالتنسيق مع موسكو التي كانت تضغط في سبيل إرسال السلاح إلى الطرف اليهودي بسرعة؟ هذه الأسئلة وأمثاله، المتعلقة بصفقات السلاح وإرسال المتطوعين من براغ وغيرها من دول المعسكر الشيوعي، ظلت سرّاً مكتوماً، على الأقل في الجانب العربي.<sup>32</sup>

كانت السلطات البريطانية قد أوقفت صدور صحيفة «الاتحاد» في مطلع سنة 1948، بينما استمرت «كول هعام» الناطقة باسم الحزب الشيوعي الإسرائيلي بالصدور. وفي بداية آذار/مارس من السنة نفسها تم دعوة هذا الحزب إلى الاشتراك في مجلس الحكومة الموقته للدولة اليهودية، واختير ميكونيس ممثلاً عنه في المجلس.<sup>33</sup> وفي الشهر نفسه، أظهرت وزارة الخارجية الأميركية تراجعاً عن قرار التقسيم، وبدأ البحث في الأمم المتحدة عن إمكانات حلول أخرى بديلة من التقسيم. فأقلق هذا الموقف الأميركي القيادة الصهيونية، وانبرى الاتحاد السوفياتي للوقوف سداً مانعاً أمام تلك الحلول البديلة المطروحة في سبيل وقف الاقتتال. فكان أي تراجع دولي عن قرار التقسيم يصب في مصلحة العرب، ويُعتبر نكسة للدبلوماسية الصهيونية حينذاك، وقد عبر الشيوعيون اليهود، بقيادة ميكونيس، عن معارضتهم الشديدة للحلول البديلة المطروحة، وأشادوا بموقف موسكو الداعم تماماً لإقامة الدولة اليهودية، بلا تأخير ولا تأجيل.

والمتصفح لجريدة «كول هعام» في أوائل سنة 1948 وما بعدها، لا يجد فارقاً كبيراً في مواقفها عن الخطاب الصهيوني العمالي بزعامة بن - غوريون. فحين طُرحت مشاريع وضع فلسطين مدة خمس سنوات أو عشر سنوات تحت وصاية الأمم المتحدة رفضها الشيوعيون بشكل قاطع. فصحيفتهم انتقدت الاقتراح الأميركي، وسمته «خيانة مشينة من الحكومة الأميركية». وفي المقابل هلت الصحيفة نفسها لتصريحات أندريه غروميكو «الذي يطالب، وبحزم، بتطبيق قرار التقسيم».<sup>34</sup> وكانت «كول هعام» قد خصصت مقالها الرئيسي في اليوم ذاته للحديث عن «الخيانة الأميركية»، في مقابل الدعم الواضح والمتواصل لإقامة الدولة اليهودية من الاتحاد السوفياتي، سياسياً وعسكرياً. وصار هذا المعسكر على قناعة كبيرة بأن الدولة اليهودية ستسمح بموطئ قدم للاتحاد السوفياتي في الشرق الأوسط. وهكذا، أصبح التحالف بين موسكو وتل أبيب واضحاً في آذار/ مارس من السنة المذكورة، أكثر من أي وقت مضى، فقد وضع المعسكر الشيوعي كل ثقله السياسي إلى جانب إقامة إسرائيل من دون تأخير، ودعم ذلك بتسريع شحنات الأسلحة التشيكية إليها.

وكتب أهارون كوهين، أحد زعماء حزب مبام البارزين، عن هذا الشأن ما يلي: «في أعقاب قرار منع بيع الأسلحة من الدول الغربية، صار هناك نقص كبير في السلاح في آذار/ مارس 1948». وأضاف: «إن هذا النقص تم التغلب عليه مع وصول أول طائرة تشيكية محملة بالعتاد إلى أحد المطارات اليهودية السرية».<sup>35</sup> وفي الوقت نفسه، وصلت إلى البلد سفينة محملة بآلاف البنادق ومئات المدافع الخفيفة. وأما السلاح الثقيل والمهم فوصل في «القطار الجوي» في 20 أيار/ مايو، واستمر في الوصول حتى 10 آب/ أغسطس 1948. فهذا السلاح «أدى دوراً حاسماً في حرب الاستقلال»، بحسب ما جاء في تقارير الجيش الإسرائيلي.<sup>36</sup>

ولا يُعد دور السلاح التشيكي في انتصارات الدولة اليهودية سنة 1948 موضوعاً خلافياً في الأدبيات التاريخية الصهيونية على الرغم من خلافها مع الشيوعية. أما الأبحاث التي كشفت عن صفقات السلاح التشيكي باللغة العربية فجاءت فقط ممن اتهموا الشيوعيين بالخيانة. وهناك نقطة مهمة جداً بشأن هذا السلاح واستعماله في ربيع سنة 1948. فالدول العربية لم يُسمح لجيوشها بالتدخل لمساعدة الفلسطينيين حينذاك. لذا، فإن هذه الأسلحة الحديثة التي وصلت إلى الجانب اليهودي تم استعمالها في محاربة



أهالي البلد العرب وتهجيرهم من بيوتهم ووطنهم أولاً. ومع ذلك، فقد اندفع الشيوعيون اليهود في تأييدهم هذه الحرب التي شنها زعماء إسرائيل من أجل تنفيذ سياسة التطهير العرقي في فلسطين. أما رفاق العصبة فأخرجهم وصول السلاح، وأصبح موضوعاً فضلو التعقيم عليه، وعدم الخوض في تفصيلاته، وخصوصاً باللغة العربية.

وبهذا الشأن يجدر التذكير بأنه في الوقت نفسه الذي بدأ وصول السلاح النوعي من براغ، اتخذ بن - غوريون قراره ببدء تنفيذ الخطة «د» التي أوقعت مئات الضحايا بين الفلسطينيين. ففي شمال البلد سمع ناشطو العصبة وعلموا بنتائج احتلال وتهجير السكان العرب من طبرية وحيفا وعشرات القرى في نواحي المدينتين. كما استعمل السلاح نفسه قبل ذلك في معارك باب الواد وقرى جبال القدس، بما فيها معركة القسطل الشهيرة. وكانت النتائج الوخيمة للحرب اليهودية على الفلسطينيين من المفروض أن تدق ناقوس الخطر بين الشيوعيين العرب، لكن سياسة التطهير العرقي التي دخلت مرحلة حاسمة في نيسان/أبريل، لم تغير مواقف العصبة المؤيدة لإقامة الدولة اليهودية بدعم المعسكر الشيوعي. بل إن رجال العصبة انتقلوا إلى زيادة التنسيق مع الرفاق اليهود، وأعلنوا رسمياً معارضتهم دخول الجيوش العربية التي جاءت لمساعدة الفلسطينيين المنكوبين.

ويبدو أن قيادات العصبة المؤيدة للسياسة السوفياتية، أوهمت نفسها في ذلك الوقت بأن في إمكانها، من خلال التعاون مع الماركسيين اليهود، أداء دور تاريخي حاسم في القضية الفلسطينية. وبرز بين هؤلاء فؤاد نصار (1914-1976) الذي التقى أهارون كوهين في منزل توفيق طوبي في حيفا في بداية سنة 1948 قبل مغادرته الناصرة.<sup>37</sup> بعدها انتقل نصار من شمال البلد إلى غزة، كي يساهم في إقامة حكومة عربية بزعامة الشيوعيين وأصدقائهم، لكن بعد أسابيع من وصوله إلى هناك، دخلتها القوات المصرية فاضطر إلى الهرب، لأنه كان مطلوباً من جانبها. ومن غزة انتقل نصار إلى ما صار يعرف بالضفة الغربية متخفياً كشيخ بدوي، واستمر من مكانه الجديد في عمله واتصالاته بأهارون كوهين، من خلال مراسلين، منهم مدحت الشعار.<sup>38</sup> وقد أثمر التعاون بين العصبة وممثلي مبام أعمالاً قام بها الشيوعيون في غزة وجبل الخليل ضد الجنود المصريين، كما سنبتن لاحقاً.

وبينما انتقل إميل حبيبي من براغ إلى بيروت لتنسيق مواقف العصبة مع الأحزاب الشيوعية العربية، وذهب نصار إلى جنوب فلسطين لقيادة عمل الرفاق ضد الجيش

المصري، فإن توفيق طوبي بقي في حيفا للتنسيق مع الطرف الصهيوني العمالي. ويذكر الأخير أنه بعد سقوط حيفا وتهجير الأغلبية العظمى من أهلها (وفيهم رجال العصبة وأهاليهم) لم يجد في المدينة غير الرفيقين عصام العباسي ومحمد عبده.<sup>39</sup> وتؤكد هذه الشهادة أن سياسة تهجير العرب في حيفا أصابت أغلبية رفاق العصبة وأهاليهم الذين اضطروا إلى النزوح عن بيوتهم ومدينتهم. فالسلاح التشيكي الذي استعملته فرق الهاغاناه في احتلال حيفا وطرد سكانها العرب أصاب العشرات من الشيوعيين العرب وعائلاتهم أيضاً. وكان طوبي أحد شهود العيان البارزين على سياسة التطهير العرقي في حيفا.

كان توفيق طوبي (1922-2011) أحد أبرز ناشطي عصبة التحرر في حيفا، فشكل نموذجاً يحتذى للقيادة الشابة الجديدة للبقية الباقية. فمن عشرات ناشطي العصبة في حيفا لم يبق بعد سقوط المدينة إلا بعض الأفراد. وذكر طوبي في شهادة نشرت في التسعينيات أنه التقى عصام العباسي، فكتبا معاً في 2 أيار/ مايو منشوراً بخط اليد وزع على السكان الباقين في حيفا حينذاك.<sup>40</sup> ويصف هذا المنشور، الذي وزع بعد عشرة أيام فقط من سقوط المدينة وتهجير معظم سكانها العرب، ما حدث بالكارثة. ويحمل طوبي الاستعمار البريطاني المسؤولية عما جرى قائلاً: «إن الكارثة المؤلمة التي حلت بكيان المجتمع العربي في حيفا وقضائها، كارثة أرادها الاستعمار وسعى إليها جاداً». <sup>41</sup> وتتكرر في هذا المنشور اتهامات للاستعمار وأعوانه بإذكاء «نار الحرب القومية» للمحافظة على مصالحه، كما وُجهت أصابع الاتهام إلى القيادة الفلسطينية، وأكثر منها إلى الملك عبد الله «عميل الاستعمار البريطاني». فكان هذا المنشور صوتاً جريئاً ومختلفاً عن الخطاب القومي، إذ دعا إلى محاربة الاستعمار وأعوانه، ونادى بوقف الاقتتال بين اليهود والعرب.<sup>42</sup>

من يدقق في هذا المنشور (لم يتم إرفاقه بكتاب شهادات الرفاق) لا يجد أثراً لتلك الاقتباسات والأقوال التي يوردها طوبي في شهادته المتأخرة. وبدلاً من ذلك نجد هجوماً لا دعاً وشديد اللهجة على الاستعمار البريطاني وأعوانه من الأنظمة العربية الرجعية والقيادة الوطنية في فلسطين.<sup>43</sup> أما القيادة الصهيونية بزعامة بن - غوريون، التي خططت لاحتلال حيفا وتنفيذه وترويع أهلها الفلسطينيين وتهجيرهم، فلا ذكر لأعمالها الإجرامية، ناهيك بالتنديد بها أو باستنكارها. فنكبة أهل حيفا، التي يصفها المنشور بـ«الكارثة المؤلمة التي حلت بكيان المجتمع العربي في حيفا وقضائها»، هي



من عمل وتخطيط الاستعمار والرجعية العربية والقيادة الفلسطينية.<sup>44</sup> ويبدو أن هذا المنشور الذي حمل مسؤولية النكبة في حيفا لغير مرتكبيها كان ثمناً أو نتاجاً طبيعياً لموقف العصبة السياسي وسيرها على خطى موسكو في دعم إسرائيل. وإلا، كيف نفسر هذا المنشور الذي يتجاهل دور المسؤول الأول عن كارثة العرب في حيفا - حكومة بن - غوريون وذراعها العسكرية الهاغاناه.

وجاء التحول في مواقف الشيوعيين وأعمالهم، من تأييد التقسيم إلى دعم الدولة اليهودية التي أعلن قيامها رسمياً في أواسط أيار/ مايو، متناغماً مع كل من الدعم السياسي والعسكري الذي قدمه المعسكر الشيوعي إلى الطرف الصهيوني. فالاتحاد السوفياتي اعترف بدولة إسرائيل (من دون تعريف حدودها)، وبحكومتها الموقتة بعد إعلان قيامها مباشرة. وعبر الوزير مولوتوف عن أمله بأن إقامة «دولة اليهود المستقلة، ستعزز السلام والأمن» في المنطقة، وكذلك عن ثقة حكومته بـ «تطور علاقات ودية بين الاتحاد السوفياتي ودولة إسرائيل».<sup>45</sup> وأما المقال الرئيسي للمصحف الشيوعية نفسها، فشدد على أنه بعد هذا الاعتراف، فإن علاقات إسرائيل والاتحاد السوفياتي يجب أن تقوم «على أسس الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة». وكانت تلك الأيام هي «شهر العسل» الذي توج الدعم السوفياتي لإسرائيل سياسياً وعسكرياً، كما شكل القاعدة المثينة لتعاون الشيوعيين مع الأحزاب الصهيونية العمالية.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن ممثل الحزب الشيوعي الإسرائيلي تم إشراكه في مجلس الحكومة الموقتة، كما وقع «وثيقة استقلال» دولة اليهود.<sup>46</sup> وضمت الحكومة الموقتة وزيرين من حزب مبام - الصهيوني الماركسي، حليف الشيوعيين. وبدت هذه التطورات، وتمثيل الماركسيين والأحزاب العمالية اليسارية في الحكومة الإسرائيلية الموقتة، كأنهما تحقيق لأحلام موسكو التي كثفت دعمها الدولة اليهودية بعد قيامها. أما ناشطو العصبة، الذين أيدوا قرار التقسيم وإقامة دولة يهودية بحسب المشروع الصهيوني، فوجدوا أنفسهم في طريق لا رجعة فيها، وقرروا الهروب إلى الأمام في المسار نفسه. لذا، نراهم بعد ذلك يسرون وراء الموقف السوفياتي، ويؤيدون إسرائيل وسياساتها، ويحملون المسؤولية عن النكبة، التي بدأت تنجلي مآسيها، للقيادات العربية والاستعمار فقط. وفي هذه المرحلة، كثف قادة العصبة محادثاتهم مع ناشطي حزب مبام والشيوعيين اليهود، من أجل توحيد الطاقات، وتحضيراً لدورهم السياسي المرتقب في الدولة اليهودية.

## خامساً: شركاء في إقامة الدولة اليهودية؟

في أوائل صيف سنة 1948 وصلت المنافسة بين مؤيدي المفتي الحاج أمين الحسيني والملك عبد الله إلى مرحلة الصراع المفتوح بشأن ما تبقى من فلسطين. وفي هذه المرحلة، قرر قادة العصبة أن يرفعوا سقف تأييدهم الدولة اليهودية، تحضيراً لدورهم السياسي فيها. فمُنذ حزيران/يونيو، زادت العصبة في هجومها الكلامي على الأنظمة العربية الرجعية وجيوشها التي دخلت فلسطين، والتي نُعتت بالغازية والأجنبية، ثم قام أعضاؤها بتوزيع منشور على الجنود المصريين طالبوهم فيها بالعودة إلى أوطانهم وتوجيه أسلحتهم إلى قلب الإمبريالية وخذامها. ففي المنشور الذي حمل عنوان «نداء إلى الجنود» قيل لهؤلاء: «عودوا إلى أوطانكم ووجهوا نيرانكم إلى صدور المستعمرين وأذئابهم».<sup>47</sup> هذا المنشور ودور رفاق العصبة في توزيعه والتحريض ضد وجود جنود الجيوش العربية، هي أمور تم التعتيم عليها إلى حد كبير في الأدبيات الشيوعية المتعلقة بالحرب. وتساءل كتبة المنشور: «في سبيل من أرسلتكم حكوماتكم لتقتلوا في فلسطين؟ أحقاً ما تدعيه تلك الحكومات الرجعية أنها تريد تحرير فلسطين؟» وتم وصف هذه الحكومات بأنها «خائنة، باعت أوطانها وشعوبها من المستعمرين الأنغلو-أميركيين». وجاء في المنشور أيضاً: «أولست هذه الحكومات الخائنة التي تزعم أنها أرسلتكم لتحرروا فلسطين هي بذاتها تقوم بدور كلاب الحراسة على الشركات والمصالح الاستعمارية؟» وأخيراً ورد فيه ما يلي: «يا إخواننا الجنود إنكم تُذبحون هنا وتُبعدون عن أوطانكم وعائلاتكم على حساب الإقطاعيين العرب الخونة الذين باعوا أراضيتهم وفروا من فلسطين».<sup>48</sup> هذا التصعيد في خطاب الشيوعيين ضد القيادات العربية خلال صيف السنة المذكورة يعكس مدى التقارب بينهم وبين حلفائهم الجدد من الماركسيين الصهيونيين في حزب مبام.

من غير الصعب تفهم مواقف الشيوعيين من الاستعمار البريطاني والأنظمة الرجعية العربية. لكن المحير في معادلة دعم الحرب التي شنتها إسرائيل بسلاح تشيكي هو السكوت على ما كانت تقوم به الدولة اليهودية من مذابح وتهجير لأبناء الشعب الفلسطيني. وبينما كان الرفاق اليهود يقاتلون إلى جانب الهاغاناه لتوسيع حدود إسرائيل، كان ناشطو العصبة يعارضون مشاركة الجيوش العربية في تلك الحرب. فالحرب التي استمرت



إسرائيل في شنها منذ صيف سنة 1948 كانت توسعية على حساب الأراضي العربية وفق قرار التقسيم. فكيف نفسر السكوت على التوسع الصهيوني وأعماله الإجرامية، في الوقت نفسه الذي خرج رجال العصبة ضد المجهود الحربي العربي؟ وهل كان انسحاب الجيوش العربية من فلسطين، كما طالب الشيوعيون، مفيداً للقضية، أم وبالاً عليها؟ هذه بعض الأسئلة التي يجب أن تُطرح في أي تقويم نقدي لمواقف العصبة حينذاك. فالحقائق في الميدان كانت تشير بوضوح إلى أن إسرائيل طردت العرب من كل المدن والقرى التي احتلتها في جنوب فلسطين ووسطها.

ويبدو أن المسؤول عن تحرير هذا المنشور وتوزيعه على الجنود العرب كان فؤاد نصار، سكرتير العصبة. ففي ذكرى مرور عام على وفاته (سنة 1976) كشف رفيق دربه توفيق طوبي مسؤولية نصار عن توزيع المنشور أيام الحرب.<sup>49</sup> لكن طوبي حَزَف في اقتباسه ما جاء في الجملة الأخيرة من الفقرة السابقة، عن القيادة الفلسطينية، فجاء في أقواله: «يا إخواننا الجنود إنكم وقود هذه المؤامرة الدنيئة وضحاياها الأبرياء، فحرية فلسطين لن تتم إلا بتفاهم الشعبين العربي واليهودي المشترك ضد الاستعمار».<sup>50</sup> وتجدر الإشارة إلى أن هذا المنشور الذي يفت في عزائم جنود الدول العربية، تم توزيعه في توقيت بائس جداً، أي في الأيام نفسها للهجوم الإسرائيلي على اللد والرملة في 11-12 تموز/يوليو 1948. وبينما قوبل المنشور بالسخط على الشيوعيين وملاحقتهم في الجانب العربي، فإنه لاقى وقعاً طيباً في الجانب الإسرائيلي، الذي رأى فيه اشتراكاً فعلياً في المجهود الحربي النفسي ضد الجيوش العربية.

في أعقاب توزيع منشور العصبة المذكور أعلاه، ازدادت عمليات ملاحقة الشيوعيين في الجانب العربي، فاضطر بعضهم إلى الاختفاء والعمل السري. وكان بين المعتقلين بتهمة توزيع المنشور فؤاد نصار نفسه في بيت لحم، غير أنه نجح في ليلة اعتقاله نفسها في الهرب والاختفاء عن الأنظار. أما غيره من موزعي المنشور فكانوا أقل حظاً، ومنهم عودة الأشهب وحسن أبو عيشة اللذان اعتقلا في الخليل في 11 تموز/يوليو، واقتيد هذان الرفيقان إلى سجن أبو عقيلة في سيناء، حيث أمضيا أشهراً حتى أواخر سنة 1948، وهناك التقيا بعض رفاقهما من غزة ومناطق أخرى من جنوب فلسطين، كانت تحت سيطرة الجيش المصري.<sup>51</sup> وهكذا تحول موقف رفاق العصبة بالتدرج من القبول بتقسيم فلسطين وإقامة دولة للمستوطنين فيها إلى دعم إقامة تلك الدولة سياسياً على الأقل.

ومرة أخرى، تناغم هذا الموقف وتساوق مع دعم المعسكر السوفياتي لإسرائيل وحربها على الشعب الفلسطيني.

ومؤخراً، تجرأ بعض الأصوات في القيادة التاريخية لعصبة التحرر على نقد المواقف والأعمال التي قام بها الشيوعيون عام النكبة. ووجهت هذه الأصوات نقدها إلى سكرتير العصبة فؤاد نصار بصورة خاصة. ففي حديث نعيم الأشهب عن استحواذ فكرة الدولة الديمقراطية على القيادة، كتب مؤخراً ما مفاده «أن نصار بالغ في تأكيد على الصراع الطبقي أيام الحرب وأهمّل الجانب القومي للصراع في فلسطين».<sup>52</sup> وأنا عن موقف الاتحاد السوفياتي من الحرب في فلسطين، فتابع قائلاً: «يبدو أنه كانت هناك أوهام غير قليلة حول سرعة تحولها (إسرائيل) إلى دولة اشتراكية حتى لدى قادة الكرملين، بمن فيهم ستالين ومن حوله». وأضاف: في المقابل «كانت نظرة قادة الكرملين إلى الدول العربية باعتبارها دولاً تحكمها أنظمة رجعية شبه إقطاعية. لكنه ثبت بعد سنين معدودة جداً أن هذا التقييم كان سطحيًا وخاطئاً، بل وخاسراً».<sup>53</sup> ولم يكتف الأشهب بتوجيه نقده الجريء إلى الكرملين فقط، بل اتهم نصار بالمسؤولية عن هذه التحليلات «السطحية، الخاطئة والخاسرة» قائلاً: «من صفات قائد العصبة حينذاك، أنه إذا اقتنع بفكرة، فإنه يندفع نحوها بشدة، تبلغ حد التهور أحياناً».<sup>54</sup>

وفي الوقت الذي اعتقل نحو عشرة من موزعي المنشور، أو النداء إلى «جنود مصر والأقطار العربية»، واقتيدوا إلى أبو عجيلة، فإن ناشطي العصبة في الناصرة اعتقلوا في الفترة نفسها بتهمة الخيانة والتعاون مع الجانب اليهودي. ففي 12 تموز/يوليو، اعتقل بعض نشطاء العصبة في الناصرة على أيدي قيادة جيش الإنقاذ في المدينة. لكن بعض زعماء المدينة من آل الفاهوم، بالتعاون مع الشاعر عبد الرحيم محمود، الذي كان ضابطاً محترماً في ذلك الجيش، تدخلوا لمصلحة المعتقلين وأطلقوهم بسرعة.<sup>55</sup> ومع ذلك، صار اعتقال عدد من رجال العصبة، وعلى رأسهم صليبا خميس، أسطورة وحكايات تروى عن «بطولات وتضحيات» الشيوعيين في مقاومتهم الحرب بصورة عامة، وجيش الإنقاذ بصورة خاصة. وفي نهاية هذا الفصل، سنورد نماذج لهذه الحكايات التي حيكت في سبيل إثبات دور رفاق العصبة الداعم لإقامة الدولة اليهودية.

نبيّن في حيفا والناصرة، أن الشيوعيين هناك كانوا صنفًا خاصاً من البقية الفلسطينية الباقية (Survivors)، كما اتضح من مواقفهم منذ أواسط تموز/يوليو 1948. ففي أعقاب



سقوط الناصرة ذاك الشهر، حضر لزيارة المدينة وزير الأقليات بيخور شطريت، والتقى رئيس البلدية ووجهاء المدينة، وبينهم وفد يمثل العصبة، بزعامة صليباً خميس. وفي اللقاء مع شطريت أوضح رجال العصبة موقفهم بجلاء من التعاون مع إسرائيل بقولهم: «هناك عناصر مستعدة للتعاون مع اليهود، كما تعاونت قبل ذلك مع البريطانيين ومع المفتي ومع القاوقجي».<sup>56</sup> وأضافوا أن اليهود يجب ألا يعتمدوا على هؤلاء، وإنما على «القوى الشعبية» من أمثالهم. أما الوزير شطريت فاستمع إليهم، ووعد بأنه لن يكون هناك مانع من تجديد نشاط العصبة و«مؤتمر العمال» في الناصرة. وفعلاً، فإن نشاط هذه التنظيمات الشيوعية تجدد في الناصرة بقوة، بعد الاحتلال، وبالتعاون مع الحاكم العسكري أليشع سولتس.

رأى رجال العصبة أنفسهم شركاء أيديولوجيين لدولة إسرائيل وليسوا متعاونين مع دولة احتلال، كما فعل بعض المتعاونين في الناصرة وغيرها. فكلامهم مع الوزير شطريت يعبر عن قناعات قائمة على تغليب البعد الطبقي للصراع واتكاء على دعم المعسكر الشيوعي لإسرائيل. وهذه الرؤية جعلت توقعاتهم من الدولة أعلى كثيراً من أغلبية العرب الباقين في شمال البلد. ففي هذه المرحلة من حرب فلسطين بدا للشيوعيين أن في استطاعتهم أداء دور الطليعة التي تؤسس لمستقبل أفضل للشعبين - العربي واليهودي. لكن هذه الرؤية «الثورية» اصطدمت عند نهاية الحرب بالواقع المتمثل في سياسة حكومة بن - غوريون، فقد كانت هذه الحكومة على استعداد لقبول تعاون أطراف عربية متعددة مع مصالحها، لكنها لم تر في أي واحد منها شريكاً حقيقياً. ومع ذلك فإن النصف الثاني من سنة 1948 شهد ازدهار فترة الأحلام، أو الأوهام الشيوعية في إمكان بناء شراكة أممية مع الصهيونية العمالية.

### سادساً: بداية تزعم الشيوعيين الأقلية العربية في إسرائيل

شكلت أشهر وقف إطلاق النار، في أعقاب احتلال الناصرة والجليل الأسفل (تموز/ يوليو - تشرين الأول/ أكتوبر)، البداية الحقيقية لدور الشيوعيين في قيادة الأقلية الفلسطينية الباقية في حيفا والجليل. فبعد اللقاء مع الوزير شطريت وغيره من ممثلي الحكومة الإسرائيلية، نشطت العصبة بقيادة صليباً خميس في تنظيم العمال العرب للعمل في حقول اللاجئين وكرومهم، بالتعاون مع الحاكم العسكري والقيم على أموال

الغائبين.<sup>57</sup> فبعكس المنافسين من أمثال سيف الدين الزعبي، كان للشيوعيين تجربة واسعة ومثبتة في تنظيم العمال. وكان لنجاحهم أثر في زيادة نفوذهم السياسي وتوسيع صفوف العصبة في الناصرة وخارجها. وقد أثار هذا التمدد الشيوعي في مدينة البشارة حفيظة منافسيهم، وخصوصاً أبناء العائلات الذين تعاونوا مع الطرف اليهودي منذ سنين وعقود. ووصلت شكاوى هؤلاء إلى مستشاري بن - غوريون ومقريه، فرفع هؤلاء بدورهم هذه الشكاوى إلى قياده حزب مبام.

ولما كثرت الشكاوى من ازدياد نفوذ الشيوعيين، حتى أصبح الناس في المدينة يعتقدون أن هؤلاء ومقريههم فقط يستطيعون الحصول على العمل في إسرائيل، انبرى ناشطو مبام للدفاع عن سياستهم ودعمهم لعصبة التحرر. وبرز بين هؤلاء إلعيزر بئيري باور الذي كتب تحت عنوان «فضيحة الناصرة» أنه خلال احتلال المدينة لم يقع ضحايا بين سكانها ولم يرافقه أعمال النهب وطرده الأهالي.<sup>58</sup> وأضاف أن الحياة عادت إلى مجاريها في المدينة بسرعة، فما الضرر في كل ذلك؟ ورد الكاتب على النقد الموجه إلى ناشطي حزبه الذين يدعمون الشيوعيين قائلاً: «نشطت العصبة في الناصرة عدة سنوات وصار لها تأثير كبير في المدينة. لكن خلال الحرب توقف نشاط هذا التنظيم بسبب عصابات القاقوجي». وأكمل دفاعه عن الشيوعيين بالقول إن «جيش الدفاع حرر رجال العصبة ومؤتمر العمال من السجن، وبعضهم يعمل الآن خلف خطوط الجبهة في غزة وبيروت». ولم يكتف بئيري بدفاعه عن العصبة، بل طالب مقربي بن - غوريون بأن يقرأوا ما ورد في جريدة حزبهم «دافار» في 15 تموز/يوليو 1948، فقد جاء في المقالة الرئيسية للجريدة «كلمات شكر واحترام» للمناشير التي وزعها أعضاء العصبة على جنود الجيشين المصري والأردني. «إذاً، كيف نتعامل مع حلفائنا؟» تساءل بئيري. وأضاف موضحاً دفاعه عن الشيوعيين «هذه أول مرة في تاريخ الصهيونية، وبالذات أيام الحرب، يوافق فيها تنظيم عربي له شعبية جماهيرية على مشروع سياسي في فلسطين (في الأصل أرض إسرائيل) يتفق تقريباً مع المشروع اليهودي الرسمي». <sup>59</sup> وشدد الكاتب على أنه «لا يوجد لدينا أصدقاء كهؤلاء كي نسمح لأنفسنا بأن نبصق في وجوههم». ولم تكن هذه المقالة فريدة في تصريحات ناشطي مبام وكتاباتهم في تلك الفترة. فأهارون كوهين، الذي مر ذكره سابقاً، قدم أيضاً دفاعاً مستميتاً عن ضرورة الاستمرار في تقديم المعاملة الخاصة لرجال العصبة في حيفا والناصرة وغيرهما. وأكد أن هذه المعاملة الجيدة أعطت ثماراً



طية ومهمة لإسرائيل في بداية طريقها سنة 1948.<sup>60</sup>

أعود إلى جملة مهمة وردت في نهاية مقالة إلبعيرز بثيري تتعلق بأعمال رجال العصبة لمصلحة إسرائيل «خلف خطوط الجبهة في غزة وبيروت»، محاولاً تفسيرها. أما بالنسبة إلى نشاط رجال العصبة في غزة، فستتناوله لاحقاً. وبالنسبة إلى بيروت، فمن المعروف أن عدداً من رجال العصبة وصل إليها بعد سقوط حيفا وطرد سكانها في أواخر نيسان/أبريل 1948. أما وصول إميل حبيبي إلى العاصمة اللبنانية بعد زيارته لبراغ مع ميكونيس فلم يرد له أي تفسير، وظل سرّاً غامضاً يغلف وجوده هناك نحو ستة أشهر. وفي الوقت الذي اعتُقل إميل توما بعد وصوله إلى الأراضي اللبنانية، كما ذكرنا سابقاً، فإن إميل حبيبي المؤيد للتقسيم والمتحدث باسم العصبة ظل حراً طليقاً. وخلال الأشهر العديدة التي أمضاها في بيروت التقى ممثلي الأحزاب الشيوعية العربية وغيرهم من معارفه ورفاقه. فهل كان إلبعيرز بثيري يشير إلى هذا «النشاط» في أقواله المذكورة أعلاه؟ وبعكس قيادة مبام المتحمسة للتحالف مع العصبة ورجالها، فإن رجالات حزب مباي لم يعجبهم التعزيز الكبير لدور الشيوعيين في مدينة الناصرة. فقد وصلت إليهم عدة شكاوى من بعض أهالي المدينة عن الامتيازات الجمّة التي حصل الشيوعيون عليها، وخصوصاً في مجال تنظيم العمل والعمال حينذاك. فحتى موشيه شرتوك (شاريت) أشغل نفسه بهذه القضية، وكتب إلى وزير الأقليات شطريت ما يلي: «يجب إشراك رجال عصبة التحرر الوطني بالقدر الملائم في المؤسسات التي تُنشئها، ما دام هذا لا يبعد عناصر أخرى نحن معنيون بها.... لكن يجب ألا يتم تنصيب رجال العصبة زعماء على الجمهور العربي. ففي كل الترتيبات للإدارة المحلية للسكان العرب في المناطق المحتلة يجب الاعتماد في الأساس على الدوائر والرجال الذين تعاونوا معنا منذ زمن بعيد».<sup>61</sup>

وكان شاريت على معرفة بالسكان العرب وأحوالهم، في منطقة الناصرة، وأقام هو نفسه بعض العلاقات القديمة معهم. وهو من موقعه هذا لم يعترض على إشراك رجال العصبة في مؤسسات الحكم، وإنما وضع شروطاً لذلك فقط. فبعض المتعاونين القدامى، ومنهم سيف الدين الزعبي مثلاً، تعاون مع الهاغاناه ومع هكيرن هكيمات منذ زمن بعيد. وبعد وصول رسالة شاريت إلى شطريت، عمل الأخير بحسب التوجيهات وكتب إلى أليشع سولتس، الحاكم العسكري ما يلي: «العائلات الكبيرة في الناصرة، عائلة الفاهوم وعائلة الزعبي اللتان خرج متعاونون معنا منهما منذ زمن بعيد، تشكو وتتذمر، لأنه يبدو



كان شؤون العمال تم تسليمها للشيوخين. ومثل هذه الأفكار يجب ألا يتجذر في صفوف الجمهور العربي، الذي لا يقبل بعد الأفكار الاشتراكية ولا يستسيغها.<sup>62</sup> هذه المواقف لقيادات إسرائيلية بارزة تُبين بما لا يترك مجالاً للشك أنها قدرت الدور المهم الذي يقوم به الشيوعيون في تلك الفترة المفصلية. ومما لا ريب فيه أن هذا الموقف الصهيوني الإيجابي كان أولاً وقبل كل شيء عرفاناً بالجميل للمعسكر الاشتراكي، لكنه انعكس أيضاً على التعامل مع رفاق العصبة.

وبالإضافة إلى الناصرة، نجح رجال العصبة في إعادة تنظيم صفوف حركتهم في حيفا أيضاً. صحيح أن الأغلبية العظمى من ناشطي العصبة وقياداتها نزحت عن المدينة بعد سقوطها وتهجير أهلها العرب، لكن العديد من الشيوعيين عاد إليها بالتنسيق مع القيادات السياسية والعسكرية الإسرائيلية. وكان توفيق طوبى بين الوحيدين الذين لم يغادروا المدينة تقريباً، فأدى دوراً مركزياً في إعادة الرفاق،<sup>63</sup> ثم انضم إليه في حيفا إميل حبيبي الذي عاد من بيروت، فقاما معاً بالتحضير لإعادة إصدار صحيفة «الاتحاد». وبسبب هذا النشاط المكثف لقيادة العصبة وناشطيه في حيفا، اشتكى بعض منافسيهم أمام السلطات. وفعلاً، فإن عدداً من المسؤولين في المدينة سجل اعتراضاته على الحرية في الحركة والنشاط الممنوحين للشيوعيين. ففي أحد تقارير المعارضين كُتب: «إن العربي غير المرتبط بتنظيماتهم (أي الشيوعيين) يشعر بأنه مظلوم جداً. ويسود الاعتقاد بين هؤلاء أنه في إسرائيل، يستطيع الشيوعي فقط العيش بحرية وكرامة.»<sup>64</sup> هذا الاعتقاد الذي لم يعد سراً في حيفا والناصرة، على الأقل، ساهم بصورة كبيرة في تعزيز دور الشيوعيين في قيادة البقية الباقية.

وأصبح واضحاً للعيان في تلك المرحلة، أن بعض زعماء إسرائيل يدعم الشيوعيين عرفاناً بالجميل للاتحاد السوفياتي، ولدوره في تأييد دولة اليهود، حتى أضحي لهم امتيازات خاصة. فقد حظي هؤلاء بتسهيلات السفر والتنقل والموافقة على عودة العديد منهم إلى البلد من لبنان وغيره. وكان زعماء مبام أكبر الداعمين لتلك السياسة لمصلحة الشيوعيين. فعلى سبيل المثال، شهد زاهي كركبي أنه وصل إلى بيروت من عكا، لكنه قرر العودة بعد ذلك بأسابيع معدودة.<sup>65</sup> ففي أواخر حزيران/يونيو 1948 وصل إلى قرية البعنة في الجليل الأوسط مع رفيقين آخرين هما جمال موسى وميتا نصار. وبعد أن بات الثلاثة ليلة واحدة في القرية، وصلوا في اليوم التالي إلى قرية المكر، التي كانت



تحت سيطرة إسرائيل حينذاك. وهناك فتشوا عن رجال مبام لمساعدتهم، فوصلوا إلى عكا بمساندة بعض الجنود، ومنها، وبعد توقيف عدة أيام، أطلقوا وساعدهم أحد زعماء مبام في الوصول إلى حيفا بسلام.<sup>66</sup> مثل هذه الحكاية تكرر مع رفاق آخرين أدلوا بشهاداتهم عن الأسلوب المتبع لعودتهم من لبنان سنة 1948.

وقصة متيا نصار الذي عاد مع كركبي فريدة ومشوقة بصورة خاصة. ولد متيا لأب من قرية الطيبة في قضاء رام الله، سنة 1927. وهاجر الوالد الذي كان متزوجاً بسيدة إسبانية إلى إسبانيا، وكان عمر متيا ستة شهور. وفي سنة 1938 قرر الوالد العودة مع عائلته إلى فلسطين. لكن متيا الذي لم يكن يعرف إلا اللغة الإسبانية لم يندمج في المدارس القائمة، فاشتغل منذ صغره في المطابع، حيث تعرف إلى بعض الرفاق الشيوعيين، ومنهم عودة الأشهب.<sup>67</sup> ثم انتقلت العائلة إلى حيفا سنة 1941، واشتغل متيا هناك أيضاً في الطباعة. وحين سقطت المدينة وجد متيا نفسه يُدفع إلى الميناء مع الجماهير الغفيرة ويركب سفينة أوصلته إلى ميناء مرسيليا في فرنسا. وفي تلك المدينة وصل إلى بيت عائلة صهيون الحيفاوية التي ساعدته في الوصول إلى بيروت.

وفي بيروت وجد متيا نفسه يعمل في إحدى المطابع فترة وجيزة، والتقاء إميل حبيبي في العاصمة اللبنانية، وأخبره أن العصبة تنوي إعادة إصدار «الاتحاد»، فأقنعه بالعودة إلى حيفا ليعمل في مطبعتها. وذكر متيا في شهادته أن رفاق الحزب الشيوعي اللبناني ساعدوه مع رفاقه المذكورين أعلاه في الوصول إلى قرية رميش، ومنها انتقلوا إلى ترشيحا. وفي الطريق إلى هذه القرية أمسك بهم رجال جيش الإنقاذ، فاعتقدوا أنه جاسوس لعدم إجادته اللغة العربية. لكن زاهي كركبي الذي كان والده شخصية معروفة في شفا عمرو أنقذه من هذه الورطة. ومن ترشيحا وصل الثلاثة إلى البعنة، ومنها إلى عكا وحيفا، كما ذكرنا أعلاه.<sup>68</sup>

ورواية الرفاق الثلاثة لطريق عودتهم من لبنان تشبه إلى حد كبير حكاية العديد من رجال العصبة الذين عادوا إلى حيفا والجليل سنة 1948. فقد وافقت إسرائيل في صيف وخريف تلك السنة على عودة عشرات الشيوعيين وأفراد عائلاتهم، أغلبيتهم عن طريق البر. أما قصة عودة المحامي حنا نقارة فاختلفت، لأنه عاد بالطائرة عن طريق نيقوسيا في 10 آب/أغسطس 1948.<sup>69</sup> وقد أصبح نقارة أحد أعمدة عمل ماكي الجماهيري، وكان له دور مهم في الدفاع عن حقوق البقية الباقية من الشعب الفلسطيني في حيفا والجليل

بعد النكبة. ومع انضمام هؤلاء الرفاق العائدين من رجال العصبة، نجح توفيق طوبي في جعل مدينة الكرم معقلاً آخر للعصبة ونشاطها، إضافة إلى الناصرة. وعلى الرغم من أن عدد الرفاق القدامى والمجربين لم يتعد المئة في المدينتين (في خريف سنة 1948)، فإنهم استطاعوا القيام بدور مهم في قيادة الأقلية الفلسطينية الباقية في إسرائيل.

تم بناء مكانة الشيوعيين السياسية ودورهم في إسرائيل بالتدريج خلال سنة الحرب، لا بعد انتهائها. فالفترة الممتدة من شباط/فبراير حتى تشرين الأول/أكتوبر شهدت تحولاً متسارعاً في موقف قيادة العصبة، من تأييد خجول للتقسيم إلى انخراط في النظام السياسي الإسرائيلي. وهذه الهرولة إلى صفوف ماكي شكلت تنازلاً ضمناً عن قرار التقسيم والنضال من أجل إقامة دولة فلسطين. فرجال العصبة جاؤوا في معظمهم من الناصرة وعكا وشفا عمرو وقرى الجليل الواقعة في أراضي الدولة العربية بحسب قرار الأمم المتحدة، ومن دون هذا الدور المشرعن ولو ضمناً لضم الجليل إلى إسرائيل يصعب تخيل «الكرم» الصهيوني مع الشيوعيين العرب. فبالإضافة إلى العرفان بجميل المعسكر السوفياتي أدت قيادة العصبة وكوادرها دوراً في تبرير قبولها شريكاً من موقع التبعية للمؤسسة السياسية الإسرائيلية.

### سابعاً: من عصبة التحرر إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي

في صيف سنة 1948 وصلت شحنات الأسلحة الأخيرة والثقيلة من براغ، بما فيها عشرات الطائرات الحربية. وكما هو معروف فإن الذين أدوا دوراً مهماً في عقد صفقات السلاح التشيكي كانوا يهوداً صهيونيين وماركسيين، ومن حزب مبام بالذات. لكن عرفان القيادة الإسرائيلية بوصول هذا السلاح إلى أيديها، انعكس على تعاملها مع الشيوعيين العرب أيضاً. وفعلًا، فإن وثيقة بتاريخ آب/أغسطس 1948 قدمت تحليلاً وتقويماً لنشاط رجال العصبة، أشارت إلى أنه يجب ألا يشك أحد في أن هناك أي خطر عسكري على دولة إسرائيل من جهتهم. وأضافت الوثيقة أن «أعداءنا هم أعداؤهم. إنهم يظهرون في كل نشاطاتهم وتحركاتهم إخلاصاً لدولتنا. لذا، علينا أن نرى فيهم (رجال العصبة) عاملاً سياسياً مهماً وحليفاً فعلياً لدولة إسرائيل».<sup>70</sup> مثل هذا الكلام يفسر إلى حد كبير أسباب «كرم» الحكومة الإسرائيلية تجاه رفاق العصبة الذين انضموا إلى ماكي في تشرين الأول/أكتوبر 1948.



وكما ذكرنا، فإن ناشطي مبام كانوا أكثر المتحمسين لدعم رجال العصبة في الناصرة وغيرها. فاليعيزر بشيري باور، المذكور أعلاه، نشر بعض ذكرياته عن تلك الفترة في جريدة الحزب، وتحدث بحماسة عن المخاطر الكبيرة التي تحملها الشيوعيون العرب الذين وزعوا المنشائر على جنود الدول العربية.<sup>71</sup> كما أنه أشار إلى أن موزعي المنشائر استعانوا به شخصياً، وبضباط «جيش الدفاع»، وبجهاز استخبارات الهاغاناه (شاي) بقيادة إيسر بشيري.<sup>72</sup> وفي الشهر التالي (تشرين الأول/ أكتوبر) عشية الهجوم الإسرائيلي على الجيش المصري، كتب أبا كوفنر المسؤول الثقافي في الجيش إلى أهارون كوهين يطلب منه نسخة عن منشور الشيوعيين الذي وزع على الجنود العرب، لاستعماله مجدداً في «الحرب النفسية الإسرائيلية ضد الجيش المصري في جبهة الجنوب».<sup>73</sup>

وفي مقابل هذه الخدمات التي قدمها رجال العصبة، فإنهم طالبوا بحرية التحرك لرفاقهم على خطوط الجبهة، كما أنهم تقدموا حينها بطلب لإصدار صحيفة باللغة العربية. بل إن بعض قادتهم طالب بدعم حكومي مالي في مقابل موافقتهم وخدماتهم.<sup>74</sup> وقد نجح الشيوعيون العرب في الخمسينيات في إخفاء أقوالهم وأفعالهم التي سببت حرجاً لهم فيما بعد. لكن الإشارات إلى «الحركة السرية» التي قادوها وأعمال مقاومة جنود الدول العربية «الغازية» فتم إسماعها إلى الجانب اليهودي بكل فخر واعتزاز في أواخر سنة 1948 وبداية السنة التالية. مثل هذه الأقوال التي سنورد نماذج لها لاحقاً، فيه كثير من المبالغة - في تقديري - لكنها كانت تخدم مصالح الحزب في إسرائيل خلال تلك الفترة. إلا أنها صارت خلال سنوات قليلة متضاربة مع انقلاب موقف المعسكر الاشتراكي والحزب وتبدد الأوهام بشأن سياسة الدولة اليهودية، فوجب التعتيم عليها ورجم كل من حاول الكشف عنها.

وأورد حنا أبو حنا في مذكراته قصة قد تبدو غريبة - عجيبة على القراء في أيامنا هذه، لكنها تعبر عن الروح التي سادت بعض قادة العصبة حينذاك. فبعد أسبوعين تقريباً من سقوط الناصرة، التقى طوبي صليبا خميس في مكتب الأخير في المدينة. وبعد خروج طوبي، نادى خميس أبو حنا وأطلعه على سر موضوع اللقاء الذي تمثل في إشراك العصبة في عملية طرد جيش الإنقاذ من الجليل، وطالبه بتحضير قائمة تضم شباباً على استعداد لمثل هذه المهمة السرية.<sup>75</sup> وبعد أيام، قدم أبو حنا إلى صليبا قائمة تضم أسماء نحو ثلاثين شاباً. وبعد شهر، سأل أبو حنا صليبا خميس عن تلك المهمة وتوقيت تنفيذها،

لكن الأخير أخبره أن هذا الملف تم إغلاقه. ويضيف أبو حنا في مذكراته أنه حين سأل طوبي بعد خمسين عاماً (1998) عما جرى لتلك «الفكرة الجامحة»، أخبره الأخير فقط أن الفكرة لم تكن عملية.<sup>76</sup> هذه الحادثة هي نموذج للأجواء التي سوغت التعاون مع الطرف الصهيوني اليساري.

ومهما تكن الأوضاع التي حالت دون تنفيذ فكرة المشاركة في طرد جيش الإنقاذ من بقية الجليل، فإن مجرد طرحها يشير إلى أن رجال العصابة صاروا يعتقدون أن في إمكانهم أداء دور قيادي في حكم الجليل وغيره من مناطق فلسطين بالتعاون مع إسرائيل. ومن أجل أداء هذا الدور كانوا على استعداد للتعاون الفعلي مع جيش الاحتلال والقيادات السياسية الصهيونية، وخصوصاً في حزب مبام. كما أن رجال العصابة في الناصرة بقيادة صليبا خميس لم يجدوا غضاظة في تعاونهم مع الحكم العسكري وبقية سلطات الاحتلال الإسرائيلية حينذاك. ويبدو أن نجاحات العصابة نتيجة هذا التعاون «أسكرت» قادة ذلك التنظيم، في صيف/ خريف سنة 1948. وعلى مستوى التصرف الشخصي فإنه من المعروف أن السلطات الإسرائيلية زودت صليبا خميس بمسدس وتركت له سيارته الخاصة. هذه الامتيازات مُنحت حينها فقط لرجال السلطة وكبار المتعاونين معها، أمثال سيف الدين الزعبي. ومن الجدير ذكره أن صليبا خميس ظل يحتفظ بمسدسه حتى بعد انتهاء الحرب، سنة 1949.<sup>77</sup>

ثم جاء تشرين الأول/ أكتوبر 1948، الذي كان حاسماً في المعارك العسكرية والسياسية في جنوب فلسطين وشمالها. وفي بداية هذا الشهر، كان رجال المفتي يحاولون إقامة حكومة «عموم فلسطين» في غزة. أما في عمان فأكمل الملك عبد الله في الوقت نفسه تحركاته لضم «الضفة الغربية» إلى الأردن. وأما في شمال فلسطين، فإن العصابة كانت قد أنهت الاستعدادات لانضمامها إلى إسرائيل من خلال اندماجها في الحزب الشيوعي، ماكي. وكانت الخطوة الأولى في هذا الاتجاه هي توزيع المنشور الشهير، الذي وقّعه ثلاثة أحزاب شيوعية عربية إضافة إلى عصابة التحرر. وكان لإميل حبيبي وتوفيق طوبي وفؤاد نصار دور بارز في التنسيق لإصدار هذا المنشور في بداية الشهر المذكور، وتم تهريب نسخة عنه من لبنان إلى حيفا عن طريق رفاق العصابة في قرية البعنة.<sup>78</sup> ومن هناك قام عشرات الرفاق بتوزيعه في أماكن متعددة من فلسطين، وخصوصاً في شمال البلد. وقد اعتُبر توزيع المنشور في قرى الجليل مصدر فخر واعتزاز للعديد من الرفاق



الذين كتبوا مذكراتهم وأدلووا بشهاداتهم عن نشاطاتهم في تلك الأيام العصيبة.<sup>79</sup> تم توزيع منشور الشيوعيين في بداية تشرين الأول/أكتوبر، أي في الوقت نفسه الذي نشر زريق الطبعة الثانية من كتابه «معنى النكبة». وقد ورد استعمال مصطلح النكبة مرات عديدة في ذلك المنشور لتوصيف الحالة المأسوية التي أصابت الفلسطينيين.<sup>80</sup> لكن الشيوعيين العرب حملوا وزر النكبة للاستعمار والرجعية العربية، مع إشارة باستحياء إلى «الزعماء الصهيونيين الرجعيين»، كما مر معنا سابقاً. فتعاون رفاق العصبة الذين قبلوا التقسيم وبرروا إقامة دولة صهيونية لليهود في فلسطين، كان نتاجاً طبيعياً للسير وراء الموقف السوفياتي الذي دعم إقامة إسرائيل من دون شروط. وقد برز التناقض في مواقف الشيوعيين بصورة خاصة تلك الفترة عند استمرار الحديث عن التقسيم والجيش العربية «الغازية»، والسكوت عن احتلال إسرائيل للجليل وغيره من المناطق المخصصة للدولة الفلسطينية. بل إن الشيوعيين وافقوا ضمناً على احتلال الجليل من خلال انضمامهم إلى ماكي وهرولتهم إلى المشاركة في انتخابات إسرائيلية في أواخر سنة 1948 بلا قيد أو شرط. وقد تكون قصة جبرائيل بشارة وإخوته من ترشيحها أفضل نموذج للمخاطر التي أحقت برجال العصبة وموزعي المنشور في الجليل الأعلى بصورة خاصة. كان جبرائيل سكرتير فرع ماكي في قريته عشرات السنين، وقبلها كان من ناشطي العصبة في حيفا حتى سنة 1948، وقد أُلقي القبض عليه بعد توزيعه منشور الأحزاب الشيوعية المذكور في قريتي معليا وفسوطة وغيرهما،<sup>81</sup> وتم اقتياده هو وإخوته الثلاثة إلى معتقل جيش الإنقاذ في بنت جبيل. وأشار بشارة في مذكراته بخط اليد إلى مسألة اعتقاله، ومحاكمته أمام القاضي العسكري اللبناني سعيد شهاب.<sup>82</sup> وخلال فترة اعتقاله ومحاكمته انتشر خبر سقوط الجليل الأعلى في يد الجيش الإسرائيلي في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، فأطلق. أما إخوته الثلاثة الذين اعتقلوا معه، فأفرج عنهم قبل ذلك وعادوا إلى قريتهم ترشيحاً. وكان أحد هؤلاء الإخوة، أنطون، الذي انتقل بعد سنوات قليلة إلى الناصرة، حيث أنجب بناته وأولاده.<sup>83</sup>

لم يكتفِ الشيوعيون بتوجيه النقد الشديد إلى زعماء العرب، بل قاموا أيضاً بعملية النقد الذاتي لمواقف العصبة ومسؤوليتها عن شق صفوف الحزب الشيوعي في فلسطين على أساس قومي سنة 1943. هذه المواقف عادت الطريق أمام اتخاذ القرار بانضمام العصبة إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي في تشرين الأول/أكتوبر 1948. وجاء في كتاب



مؤتمر اتحاد الشيوعيين العرب واليهود في حيفا أن العصبة تقدمت بطلبها للانضمام إلى حزب ماكي، في 1 تشرين الأول/أكتوبر، أي اليوم نفسه الذي وُزع فيه منشور الأحزاب الشيوعية العربية المذكور أعلاه.<sup>84</sup> وبحث اللجنة المركزية للحزب في هذا الطلب ووافقت عليه في الخامس من الشهر ذاته، ثم صدر القرار رسمياً في اليوم التالي. وفي الوقت نفسه، تقدمت العصبة بطلبها إلى السلطات الإسرائيلية لإصدار صحيفة «الاتحاد» في حيفا، والتي جددت صدورها فعلاً في الثامن عشر من الشهر المذكور. وبعد ذلك بأيام معدودة (22-23/10)، عُقد في سينما مايو بحيفا مؤتمر «الاتحاد» الاستعراضي، الذي لم يكن اتحاداً بين شريكين متساويين، وإنما قبول بشروط الشيوعيين اليهود بقيادة ميكونيس.

افتتح مؤتمر «الوحدة» بكلمات زعماء الحزب، يهوداً وعرباً، الذين كرروا بحماسة مباركتهم «الوحدة الأممية» المتجددة.<sup>85</sup> وبرز بين الخطباء إستر فيلنسكا وتوفيق طوبي وشموئيل ميكونيس وإميل حبيبي. وقد ألقى حبيبي، الذي عاد من لبنان إلى الناصرة، ومنها إلى حيفا مؤخراً، خطاباً حماسياً باسم العصبة «وحركة المقاومة السرية ضد جيوش الاحتلال في القدس ورام الله ونابلس وغزة»،<sup>86</sup> قال فيه: «إنني أتحدث باسم حزب يقف على رأس المعركة الحربية الشعبية لطرد جيوش الاحتلال من القسم العربي من أرض إسرائيل». وكرر حبيبي مثل هذا القول في خطابه مدعياً أن العصبة «تمثل آلاف الرفاق الذين يقفون على رأس المقاومة الشعبية ضد جيوش الاحتلال».<sup>87</sup> ومن أجل ألا تلبس الأمور على القراء نوضح أن جيوش الاحتلال هنا، كان المقصود بها الجيش الأردني والجيش المصري. أما الجيش الإسرائيلي الذي احتل الناصرة وغيرها من بلدات الجليل فلم يحظَ بهذه الصفة، وإنما اعتُبر محرراً للأهالي من «عصابات القواقيج».

كان حبيبي وطوبي ورفاق العصبة الذين هم في معظمهم في حيفا والجليل، والذين انضموا إلى ماكي، شباباً متحمسين آمنوا حينذاك بانتصار الاشتراكية في إسرائيل. وقد وصل «شهر العسل» إلى أوجه في مؤتمر الوحدة الذي عُقد في حيفا. وفي أيام المؤتمر نفسها، لم يعد خافياً أن إسرائيل التي جددت هجومها على الجيش المصري في الجنوب، ستقوم قريباً باحتلال بقية الجليل. وبينما عانى رفاق العصبة في غزة والضفة الغربية جراء الملاحقات والاعتقالات، فإن رجالاتها في إسرائيل كانوا معززين مكرمين. لذا، لم يكن غريباً ألا نسمع أي نقد من جانبهم لتصرفات إسرائيل، بما في ذلك توسعها على حساب



أراضي الدولة العربية، بحسب قرار التقسيم. وقد عبرت صحيفة «الاتحاد» بعد صدورهما في حيفا عن مواقف العصبة المتحمسة لانتصارات الدولة اليهودية، كما سنأتي إلى ذكرها أدناه. أما أعمال القتل وتهجير السكان التي رافقت إتمام احتلال الجليل وغيره من المناطق، فلم تحظ بأي ذكر، ناهيك بالاستنكار، في صحافة ماكي أواخر سنة 1948.<sup>88</sup>

كان موقف رجال العصبة من متطوعي جيش الإنقاذ عدائياً جداً، على غرار الموقف من جيوش الدول العربية. فقد ازداد التحريض على هذا الجيش في الجليل. وبعد إتمام احتلاله، أظهر الشيوعيون مواقفهم العدائية من جيش القawوقجي في محاولة جديدة لإثبات ولائهم لإسرائيل. وفي المقابل، فإن رفاق ماكي، يهوداً وعرباً، تفاخروا بدورهم في حرب «الاستقلال»، والتضحية من أجل إقامة الدولة اليهودية. وفي أواخر كانون الأول/ديسمبر 1948، جاءت الفرصة لإبراز هذه التضحيات في أعقاب حادثة سقوط الطائرة التي كان على متنها إياهو غوجانسكي، أحد أبرز قيادات الحزب حينذاك. لقد سقطت الطائرة المحملة بالأسلحة والمتطوعين فوق أثينا، فقتل غوجانسكي ورفاقه في تلك الحادثة.<sup>89</sup> وأوردت صحيفة «الاتحاد» خبر الحادثة ومقتل قائد الحزب في اليوم التالي، فكتب على الصفحة الأولى «عاش مناضلاً ومات مناضلاً». وأضافت أنه «قضى في سبيل الواجب. فلتكن ذكراه نبراساً يهتدي به المناضلون».<sup>90</sup>

وبينما أشير إلى المهمة التي لاقى فيها غوجانسكي حتفه باقتضاب وسرية في البداية، فإنه مع اقتراب موعد الانتخابات البرلمانية (1949/1/25) نشرت صحافة ماكي تفصيلات وافية عن الموضوع. فصحيفة الحزب العبرية ذكرت أنه بالإضافة إلى غوجانسكي لاقى 12 يهودياً حتفه في الحادثة، وتم نقل جثثهم من اليونان ودفنهم في مقبرة نحلات يتسحاق في تل أبيب.<sup>91</sup> وبمناسبة مرور ثلاثين يوماً على وفاة القائد، نشر سكرتير الحزب، ميكونيس، مقالة طويلة تحت عنوان: «إياهو غوجانسكي: الرجل وأعماله»<sup>92</sup> بين فيها مدى افتخار حزب ماكي ببطله عشية الانتخابات الأولى للبرلمان الإسرائيلي. وهكذا نقل رجال العصبة نشاطهم من الصف الوطني الفلسطيني إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي، كما تبنا خطاباً ومواقفهم، معتقدين أنهم سيكونون شركاء في قيادة الدولة اليهودية الاشتراكية، صديقة المعسكر الشيوعي الذي دعم إقامتها سياسياً وعسكرياً. وعلى الرغم من تبدد هذه الأوهام بالتدرج منذ سنة 1949، فإن قادة الحزب لم يقوموا بمراجعة نقدية لمواقفهم وتحليلاتهم حينذاك.

## ثامناً: «شركاء» في انتصار إسرائيل ودعايتها

عبر الشيوعيون اليهود خلال سنة 1948 عن اعتزازهم وفخرهم بالانتصارات التي حققتها إسرائيل على العرب. فصحيفة «كول هعام» كانت ملأى بالعناوين والأخبار التي تعكس تقبل الخطاب الصهيوني بصورة كبيرة. فضحايا الحرب في الجانب اليهودي هم أبطال قضوا في معركة عادلة، أو في «مجازر إجرامية» قام بها الطرف العربي، على حد قولها. وفي المقابل، فإن العرب الذين قتلوا هم، وفقاً للصحيفة، ضحايا أعمال انتقامية دفاعية ضد «مراكز العصابات». أما الأخبار عن السلاح التشيكي الذي حارب به الجيش الإسرائيلي، فكانت مصدر فخر واعتزاز، لأن هذا السلاح كان الأداة التي حقق بها اليهود انتصاراتهم.<sup>93</sup> ولما احتجت الولايات المتحدة على وصول السلاح الثقيل إلى إسرائيل، في الفترة التي فرض حظر كامل على بيع الأسلحة إلى دول المنطقة، ورد في صحيفة الحزب جواب وزير الخارجية التشيكي الذي لم يكثر للاستنكار الأمريكي قط.<sup>94</sup>

وحتى بعد مؤتمر اتحاد الشيوعيين اليهود والعرب في حيفا، لم تغير صحيفة الحزب بالعبرية من لهجتها الوطنية الإسرائيلية. ففي أواخر تشرين الأول/أكتوبر أتمت إسرائيل احتلال الجليل، فنشرت «كول هعام» الأخبار باعتزاز من دون إشارة إلى المجازر وطرد السكان العرب،<sup>95</sup> كما أن صحيفة الحزب العربية لم تختلف كثيراً في تقاريرها المنشورة عن تجدد القتال. وبرز في تحليلات وتعليقات الصحيفة، بالنسبة إلى مشكلة اللاجئين والنكبة بصورة عامة، استمرار تحميل الاستعمار والرجعية العربية والهيئة العربية العليا المسؤولية عنها. أما دور إسرائيل فتم اختزاله في آخر قائمة الاتهام، وجرى الحديث عن «دوائر معينة» تحلم بدولة يهودية خالصة من دون سكانها العرب.<sup>96</sup> ولم يتحفظ الشيوعيون، يهوداً وعرباً، عن توسيع حدود إسرائيل على حساب أراضي الدولة العربية بحسب قرار التقسيم. وحُفظت مفاهيم الاحتلال والمناطق المحتلة في صحف ماكي (بالعبرية والعربية) لمناطق غزة والضفة الغربية. أما الجليل فكان «محتلاً» حين كان تحت سيطرة جيش الإنقاذ، وفق خطاب الشيوعيين وصحافتهم. لكن بعد أن احتله الجيش اليهودي، فإن كلمة احتلال اختفت عن أنظار قراء صحف الحزب. قاربت لغة الشيوعيين العرب رفاقهم في ماكي منذ تشرين الأول/أكتوبر، ولم تخف



لهجة خطابهم شعورهم بأنهم شركاء في قيام إسرائيل وانتصاراتها. وحتى بعد أن تسربت في أواخر تلك السنة أخبار المذابح وطرده السكان في قرى الجليل الأعلى، فإن رجالات ماكي لم يعبروا عن نقدهم هذه الأعمال.<sup>97</sup> وجاء قيام ماكي في وقت ازداد الحديث عن انتخابات برلمانية في الدولة اليهودية التي لم تُعرف حدودها بعد. فكان لانضمام رجال العصبة إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي أهمية كبرى من وجهة نظر بن - غوريون ورفاقه في القيادة الصهيونية. كما أن إتمام احتلال الجليل وضمه إلى إسرائيل لم يلق أي اعتراض من ماكي وصحافته. ولم يرَ الشيوعيون في الناصرة وغيرها من بلدات الجليل معضلة في انضمامهم إلى حزب إسرائيلي في أواخر سنة 1948، ثم تهافتهم على المشاركة في انتخابات الكنيست في بداية السنة التالية. وهكذا تم دمج عصبة التحرر في الجليل في كيان الدولة اليهودية في فترة مفصلية من عام النكبة.

اختار الشيوعيون العرب في شمال فلسطين الانضمام إلى الدولة اليهودية وكيانها السياسي باندماجهم في حزب ماكي أولاً، ثم دعوتهم أهالي الجليل إلى المشاركة في الانتخابات البرلمانية. وكانت هذه الخطوات الإرادية المفصلية تتويجاً للمسار الذي سلكوه منذ السير وراء الموقف السوفياتي. وفي حين ساد الشعور بالفاجعة والحداد على ضياع فلسطين بين أغلبية الباقين في الجليل، فإن قادة العصبة كانوا يعبرون عن نشوة وحدتهم الأممية ويستعدون للمشاركة بفرح المنتصرين في معركة الانتخابات. فكان المعسكر الشيوعي يتوهم أنه يقطف ثمار دعمه غير المشروط عسكرياً وسياسياً للدولة اليهودية الفتية عن طريق دور الماركسيين في البرلمان. حينذاك، لم يطلق الشيوعيون كلاماً على «إنقاذ ما يمكن إنقاذه» في أعقاب النكبة. فقد ساهم الاتحاد السوفياتي في نكبة الشعب الفلسطيني، وساهم الشيوعيون المحليون (يهوداً وعرباً) في شرعنة ضم الجليل إلى إسرائيل. وهكذا صار قادة ماكي وناشطوه شركاء في الانتصار على «الاستعمار والرجعية العربية» حينما خيمت النكبة وتداعياتها على فلسطين وأهلها الأصليين.

رُفِرت الأعلام الإسرائيلية وصدح نشيد «هتكفا» في قاعة سينما مايو في حيفا أيام انخراط رجال العصبة في حزب ماكي أواخر سنة 1948. وفي الأجواء الاحتفالية التي رافقت «مؤتمر الوحدة» وأعقبته، لم تُسمع أصوات تذكر بنكبة الشعب الفلسطيني ومعاناته. وكانت أجواء الفرحة بانتصار إسرائيل هي المخيمة على مئات المشاركين، وعبرت كلمات قادة الحزب عن ذلك أفضل تعبير، وقد أكدت الخطابات دور الاتحاد

السوفياتي في انتصار دولة اليهود على أعدائها. ولم ينسَ إميل حبيبي في خطابه الإشارة إلى دور رفاق العصبة في دعم المجهود الحربي الإسرائيلي؛ هذا الخطاب الشيوعي المتصهين كان المهر الذي يجب دفعه لإثبات الولاء والسماح لماكي بدخول الحلقة السياسية. وعلى كل الأحوال، فإن هذا الخطاب عبر عن حماسة الشيوعيين (الموقّعة) لقبولهم شركاء في الانتصار بعيداً عن الأجواء الكارثية التي غمرت المنكوبين.

ومثل الاتحاد السوفياتي، فإن صحافة ماكي وقادته اعترفوا بحدود إسرائيل الموسعة على حساب الفلسطينيين، بل دافعوا عنها، إذ وافق الحزب على مواقف زعماء إسرائيل الذين رفضوا الانسحاب من الأراضي التي احتلّوها في المناطق العربية، بحسب قرار التقسيم. ولما تعرضت إسرائيل لضغوط من ممثلي الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية سارع الحزب وصحافته إلى الدفاع عن الموقف الصهيوني التوسعي. وعلى سبيل المثال، أيدت «كول هعام» تصريحات وزير الخارجية، شاريت، الذي أعلن أن إسرائيل «لن تتنازل عن النقب والجليل».<sup>98</sup> والأنكى من ذلك أنه حين بدا كأن إسرائيل على استعداد لتقديم «التنازلات» الإقليمية من أجل السلام، فإن حزبي ميام وماكي عبرا عن معارضتهما الشديدة لذلك، في أواخر سنة 1948، بل حتى رفضاً إبقاء «أراضٍ من أرض إسرائيل تحت سيطرة الغزاة»، في إشارة واضحة إلى قطاع غزة والضفة الغربية.<sup>99</sup> وهكذا تكون الأراضي الفلسطينية تحت «سيطرة الغزاة» إذا كانت تحت الحكم العربي وفقاً للخطاب الشيوعي حينذاك.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى معارضة دول المعسكر الشيوعي قرار الأمم المتحدة 194 المتعلق بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، أو في التعويض عن أملاكهم. صحيح أن الدول العربية أيضاً عارضت هذا القرار، لكن لأسباب أخرى مغايرة لدول المعسكر الشيوعي. فمعارضة الأخيرة كانت من منطلق تأييد إسرائيل ودعمها بلا قيد أو شرط، وقد عبرت صحافة ماكي عن هذا الموقف في معارضتها اقتراح وزير الخارجية الإسرائيلي قبول عودة 100.000 لاجئ فلسطيني إلى إسرائيل، واعتبار هذا العرض نتاجاً للضغوط الأميركية.<sup>100</sup> لقد كان التنافس في تلك الفترة على أشده بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، من هو الداعم الأقوى والأهم للدولة اليهودية الوليدة. وكانت الأوهام بشأن وقوف الدولة اليهودية إلى جانب المعسكر الاشتراكي ما زالت قوية في أوساط الشيوعيين. لذا، لم يغْنِهم كثيراً تبعات هذا التأييد بالنسبة إلى الشعوب العربية بصورة عامة



والشعب الفلسطيني المنكوب بصورة خاصة.

عانى الفلسطينيون الذين ظلوا في الجليل بعد إتمام احتلاله جراء القمع ومحاولات الاقتلاع المتكررة، لكن صحافة ماكي لم تثر هذا الموضوع على صفحاتها حتى بعد معركة الانتخابات. وكان أول انتقاد وجهته «الاتحاد» إلى سياسة إسرائيل بعد احتلالها الجليل، متعلقاً بمئات الشباب الذين اعتقلوا في قراهم، وأرسلوا إلى معسكرات أسرى الحرب.<sup>101</sup> وما أثار حفيظة الشيوعيين لم يكن اعتقال المئات من سكان الجليل بحد ذاته، بل وجود عشرات الرفاق والأصدقاء بينهم. فهؤلاء الرفاق وصفوا بأنهم كانوا مناضلين «في حركة المقاومة السرية ضد جيوش الدول العربية». بل إنهم خاطروا بأرواحهم «وهددهم القاقجي بإعدامهم، وزجهم الجيش المصري في السجون والمعتقلات»، فكيف تعتقلهم السلطات الإسرائيلية؟ لقد تحدث الشيوعيون بلغة العتب كشركاء في إقامة إسرائيل وانتصاراتها، وهي لهجة لا نجدها عند أحد غيرهم حينذاك.

وأضافت الصحيفة في الخبر نفسه أن «الرأي العام في دولة إسرائيل قد سمع الكثير عن الأعمال البطولية التي كان قام بها رجال عصبة التحرر الوطني في الجليل الأعلى ضد قطاعان القاقجي. إن حركة المقاومة الشعبية قد منعت بالفعل في عدة قرى دخول قطاعان القاقجي إلى تلك القرى. إن العناصر التي تأمرت مع قطاعان القاقجي.... تركت تسرح وتمرح. أمّا العناصر التي خاطرت بأرواحها في سبيل إحلال السلم.... وفي سبيل طرد الغزاة من أرض الوطن، وفي سبيل تنفيذ قرار 1947/11/29 قد رُجت في أعماق السجن». <sup>102</sup> وهكذا حاول ناشطو ماكي العرب أيضاً إثبات أنهم قاموا بدور فعال في الدفاع عن نشوء الدولة اليهودية وتوسعها. فالاندماج في ماكي أشعر رفاق العصبة في حيفا والجليل بأنهم صاروا شركاء في انتصار إسرائيل على «الأنظمة الرجعية العربية».

ولمّا استمر حجز عشرات الرفاق في معسكرات الاعتقال عدة أشهر، أثار قادة ماكي هذا الموضوع مع معارفهم في الحكومة وعلى صفحات الجرائد. وكان لقرار الرفاق المعتقلين بإعلان الإضراب عن الطعام دور كبير في إثارة قضيتهم من جديد. ففي خبر عن هذا الإضراب، ورد في صحيفة «الاتحاد» أنه «عندما دخل الجيش الإسرائيلي قرى الجليل الأعلى، انتظر القرويون أن ينتهي بهذا العمل عهد الاحتلال والضغط والاستعباد. ثم إذا بالسلطات العسكرية تعتقل شباب القرى وتختص الشيوعيين العرب بأوفر نصيب. فقد اعتقلت 75 شيوعياً منهم وأساءت معاملتهم»، <sup>103</sup> فقرروا إعلان الإضراب عن

الطعام. لهجة العتب هذه تكررت في أكثر من مناسبة، وعبرت أصدق تعبير عن موقف الشراكة التي شعر بها الشيوعيون مع المنتصرين، وليس الهزيمة التي سادت بين العرب في عام النكبة. واستمرت هذه اللهجة العاتبة على الحكومة من جهة، والمحرضة ضد كل من حارب إسرائيل من جهة أخرى، مدة طويلة.

في أواخر سنة 1948 ومطلع السنة التالية، كانت قيادات ماكي مشغولة بمعركة الانتخابات البرلمانية الأولى في إسرائيل، وفي حاجة إلى رفاقها المعتقلين في السجون. لكن هؤلاء العشرات كانوا أقلية صغيرة من آلاف المعتقلين المدنيين الذين ستمتهم إسرائيل أسرى حرب، وتركهم في سجونها مدة عام وأكثر أحياناً.<sup>104</sup> وقد خاض الحزب انتخابات كانون الثاني/يناير 1949 بخطاب وطني إسرائيلي خالص، ولا سيما أمام جمهوره اليهودي. أما الشيوعيون العرب، فكان دورهم الرئيسي في هذه الانتخابات إقناع سكان حيفا والجليل بالمشاركة، وعدم المقاطعة. فبعد أن قرر رفاق العصابة أن يصبحوا إسرائيليين عن طريق اندماجهم في ماكي، لم يجدوا أي حرج في دعوة سكان الناصرة وقراها، وشفا عمرو وغيرها من قرى الجليل الغربي إلى التصويت؛ أي شرعة احتلال الجليل وضمه إلى إسرائيل. فتفتحت هذه المشاركة والاندماج في المؤسسات الإسرائيلية الباب أمام الشيوعيين العرب لأداء دور سياسي مهم في قيادة الأقلية الفلسطينية في الدولة اليهودية.

وبعد الانتخابات التي أوصلت توفيق طوبي إلى الكنيست الإسرائيلي، لم تتوقف أقوال وأعمال الشيوعيين المؤيدة لإسرائيل وسياساتها. فالنضالات السياسية التي خاضها هؤلاء لم تتعد الحقوق المدنية للعرب، كأقلية في دولة اليهود. بل إن زعماء ماكي حاولوا منافسة بن - غوريون في وطنيتهم وغيبتهم على مصالح إسرائيل. وحينما طُرح قانون التجنيد الإجباري أمام الكنيست واستثني الشباب العرب، تنطح زعماء الحزب، وعلى رأسهم توفيق طوبي، مطالبين بضرورة تجنيدهم أسوة برفاقهم اليهود. لقد عبّر طوبي بموقفه هذا، أواخر سنة 1949، عن مواقف حزبه، ثم عاد مجدداً فدعم تجنيد الشباب العرب في الجيش الإسرائيلي سنة 1954، حين قررت حكومة شاريت ذلك، ثم تراجعت عن قرارها. كما أن زعماء ماكي لم يعترضوا على قانون العودة لليهود ومنع اللاجئين الفلسطينيين من حقهم في العودة إلى وطنهم، وكذلك الأمر بالنسبة إلى سياسة الاستيطان الصهيوني على أراضي القرى الفلسطينية المهجرة. وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه



المستوطنات أقامه ماركسيون من حزب مبام (حليف الشيوعيين) على أراضي قريتي كفر برعم وسعسع وغيرهما.

وافق رجال العصابة في معظمهم على الانخراط في حزب ماكي بزعامته اليهودية التي قبلت على نفسها مواقف الصهيونية العمالية. وعلى غرار أغلبية «المؤمنين»، فإنهم أوهموا أنفسهم بأن زعماء المعسكر الشيوعي في موسكو يقودون المنطقة بحكمتهم إلى ما هو الأفضل لشعوبها، طريق الاشتراكية الأممية. وفي مثل هذه الحالات ما على «المؤمنين» إلا السمع والطاعة وقبول حكمة القيادة، التي كثيراً ما تخفي حكمتها عن عيون بسطاء العامة. وقد دفع الموقف السوفيياتي الجديد الشيوعيين إلى الخوض في امتحانات وتحديات الولاء للخط السياسي الموارز لإسرائيل عام النكبة، فهم لم يبدوا أي معارضة لاحتلال ما خُصص للدولة الفلسطينية من مناطق في الجليل وغيره بحسب قرار التقسيم فحسب، بل ساهموا في شرعنة هذا الضم - كما ذكرنا - بانضمام رجال العصابة إلى ماكي، ثم مشاركتهم الفعالة في الانتخابات الإسرائيلية الأولى في كانون الثاني/يناير 1949.<sup>105</sup>

تُعتبر دعوة كل من حزب ماكي وقياداته الفلسطينيين الباقين في الناصرة وقرى الجليل الغربي إلى المشاركة في الانتخابات محطة مهمة على طريق أسرلتهم في تلك الفترة المبكرة، إذ لم يكن مصير الجليل قد حُسم سياسياً، ولا اعترف أحد بضمه إلى دولة اليهود في تلك المرحلة من الحرب (أواخر سنة 1948 وبداية السنة التالية). لذلك، أسرع بن - غوريون إلى تلقف الفرصة، وأشرك الباقين في حيفا والجليل في الانتخابات البرلمانية. وبهذا صارت هذه الانتخابات اللحظة التاريخية التي تم فيها تعميم الباقين باختيارهم، أو على الأقل باختيار وتشجيع قياداتهم الباقية من شيوعيين ومتعاونين، أمثال سيف الدين الزعبي.<sup>106</sup> لقد وضعت الانتخابات قواعد وخيارات التنظيم السياسي للبقية الباقية من الفلسطينيين في إسرائيل، على أساس تأييد قطبين لا ثالث لهما: إما ماكي، وإما قوائم الأحزاب الصهيونية. أما الباقون من المستقلين والقوميين فقد حرموا «نعمة» العمل السياسي المنظم، ووقعوا في كثير من الأحيان بين المطرقة والسندان.

ظل الشيوعيون حتى أواسط الخمسينيات يطمحون إلى أداء دور مهم في قيادة الدولة اليهودية ومؤسساتها، إلا إن بن - غوريون استثناهم من حكومته، وعزز علاقات إسرائيل بأميركا والغرب بصورة عامة، وعادى المعسكر الشيوعي جهاراً أيام الحرب

الباردة. غير أنه لم يكتفِ باستثناء الشيوعيين، بل حزب ميام أيضاً. وحينذاك، فقد زعماء ماكي الأمل بأن يكون لهم دور سياسي مهم بعد الانتخابات الأولى (سنة 1949) فبدأت الأوهام عن إسرائيل كدولة اشتراكية وحليفة للاتحاد السوفياتي تتبدد بالتدريج، وقد ظهرت تداعيات هذا بوضوح سنة 1956 حين وقف المعسكر الشيوعي إلى جانب مصر عبد الناصر، وضد إسرائيل حليفة بريطانيا وفرنسا في العدوان الثلاثي. وفي يوم بدء العدوان على مصر، ارتكبت مجزرة كفر قاسم المعروفة، وكان لتوفيق طوبي دور مهم في كشف الستار الذي حاولت حكومة بن - غوريون إنزاله على هذه المجزرة، كما فعلت مع مجازر سنة 1948. لكن الخوض في هذه الموضوعات يخرج عن السياق الزمني لهذا الفصل، فتركها للفصول المقبلة.

### خلاصة

لامست مضامين هذا الفصل ثلاثة موضوعات ومجالات بحثية لكل منها أدبياتها ومؤرخيها المختصين: قيام دولة إسرائيل، ونكبة الشعب الفلسطيني، ودور المعسكر الشيوعي منذ قرار التقسيم حتى نهاية حرب 1948. لكن محاور الفصل الرئيسية حاولت الكشف عن تداعيات الدعم السوفياتي لإسرائيل على توحيد صفوف الشيوعيين، عرباً ويهوداً في حزب ماكي سنة 1948. فليس مصادفة أن تاريخ العصبة في تلك الفترة يلفه الغموض والتعتيم حتى بعد مرور عقود على الأحداث، ومضي ربع قرن على سقوط الاتحاد السوفياتي ومعسكره سنة 1989. ويفضل رفاق الحزب وأصدقائه السكوت على أحداث تلك الفترة والقفز عنها إلى دورهم ونضالاتهم بعد انتهاء الحرب وويلاتها، واللذين لا ينكرهما أحد. أمّا المعادون والمنافسون للشيوعيين، فإنهم يقومون بالتذكير بهذا الدور «المستور» أو المنسي وينعتونه بالخيانة أحياناً. وما حاولنا تقديمه هنا هو قراءة أولية غير مبتورة ولا مختزلة للتحويلات المهمة التي طرأت على مواقف قيادات العصبة عام النكبة فقط.

إن الكشف عن دور الاتحاد السوفياتي في نكبة فلسطين وتسليط الضوء على أعمال الشيوعيين وأقوالهم سنة 1948 لا ينتقص من دورهم النضالي بعد ذلك. فلا أحد يستطيع تجاهل رصيدهم القيادي، إذ أدوا دوراً مهماً في البقاء، ثم في بناء المؤسسات الثقافية والسياسية للعرب في إسرائيل. ونقد أداء القيادات، إلى جانب الاعتراف بفضلها،



يضع دورها في سياق تاريخي يفسّر ويعلّل في سبيل تعلم العبر من الأخطاء إن وجدت، فالقادة مهما يعظم دورهم ليسوا معصومين عن الخطأ. وإنزال القيادات والأبواب من مرتبة الرموز إلى منزلة البشر ضرورة لكل من يسعى للاستفادة من تاريخ الماضي وبناء مستقبل أفضل. فالطريق التي شقها الشيوعيون بعد النكبة والإنجازات الكثيرة التي حققوها لا تحصنهم من القراءة النقدية. والاعتراف ببعض الأخطاء وتعليلها في سياقها التاريخي خير من التلفيق والتواطؤ على النفس.

حاول هذا الفصل تقديم قراءة جديدة لمواقف الشيوعيين وأعمالهم عام النكبة على أساس أقوالهم وكتاباتهم المعاصرة للحدث. وهي محاولة لتفكيك سرديات البطولة والخيانة النمطية التي تُغلب السياسي على قواعد البحث الأكاديمي المنحاز إلى معرفة الحقيقة ووضعها في سياقها التاريخي. فبعد مرور ما يقارب سبعة عقود على النكبة ومعاناة الشعب الفلسطيني عدة كوارث متنوعة حان الوقت لمحاسبة النفس بدلاً من استمرار التواطؤ عليها وعلى الآخرين. لقد انهار الاتحاد السوفياتي والأنظمة الشيوعية الموالية له، وكشف الباحثون عما قام به ستالين خلال سنوات حكمه. وفي ضوء كل هذا وغيره، يبدو غريباً إصرار بعض الرفاق العرب على رجم كل من يحاول كشف الستار عما يعرفه كثيرون في العالم عنا وعنهم.

وختاماً، فإنه من المفيد في ضوء ما ورد أعلاه أن نوجز المحطات الرئيسية التي مرت بها قيادات العصبة خلال عام النكبة. ففي تلك السنة المصرية ابتعد الشيوعيون عن تحليلاتهم السابقة لماهية الصراع في فلسطين، وانضموا إلى اليسار الصهيوني. هذا التحالف، الذي ما كان له أن يولد لولا انقلاب الموقف السوفياتي، مكّن الشيوعيين من أداء دورهم في قيادة البقية الباقية من الفلسطينيين في إسرائيل، لكنه كبّ لهم أيضاً في خطاب ومواقف لم يتحرروا من قيودهما حتى بعد أن تبين للعيان هشاشة فرضياتهما ومحدودية رؤياهما. فقبول تقسيم فلسطين ودعم المعسكر السوفياتي لإقامة دولة يهودية على أنقاضها سنة 1948، ظلا يلقيان بظلالهما على مواقف الحزب الشيوعي في إسرائيل عدة عقود. وعلى الرغم من تبدد الآمال (أو الأوهام) المعقودة على الصهيونية العمالية في التحالف مع المعسكر السوفياتي منذ الخمسينيات، فإن قيادة ماكي لم تقم بمراجعة جريئة ونقدية لمواقفها عام النكبة.

(1) كانت المحطة الأولى هي اتخاذ الأغلبية في الناصرة القرار بقبول قرار التقسيم،

وتأييده فعلاً لا قولاً فقط (في شباط/فبراير 1948)، ثم سفر حبيبي وميكونيس إلى مؤتمر الأحزاب الشيوعية في بلغراد، ومنها إلى براغ في الشهر نفسه. ومن الجدير ذكره أن ميكونيس وبشهادته، كان ينسق خطواته مع بن - غوريون من جهة، ومع الاتحاد السوفياتي من جهة أخرى. وكان لهذا التنسيق دور مهم في تسريع إمداد إسرائيل بالسلاح التشيكي منذ أواخر آذار/مارس 1948. هذه الحقائق عن مواقف الشيوعيين منذ بداية الحرب، تشير إلى نمط أيديولوجي خاص من البقاء مغاير لبقية العرب الذين فضلوا العيش تحت الاحتلال وذلك على التشرد وفقدان الأرض والوطن.

(2) وبالتالي، جاء قرار عصبة التحرر بمقاومة وجود الجيوش العربية على الأراضي الفلسطينية منذ تموز/يوليو 1948. فالمعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي اعترف بإسرائيل بعد قيامها مباشرة، وأخذ يمدّها بالسلاح الثقيل، بما في ذلك الطائرات، في وقت كان جيشها يوسع حدود الدولة اليهودية على حساب الأراضي المخصصة للدولة العربية؛ هذا التوسع الذي رافقته المجازر والطرود القسري الكثيف للسكان، كما في اللد والرملة والجليل وغيرها من مناطق عمليات التطهير الإثني، لكن هذا لم يؤثر في استمرار تقديم الدعم إلى إسرائيل.

(3) وكان تشرين الأول/أكتوبر 1948 علامة فارقة على طريق انحياز الشيوعيين إلى إسرائيل وتحالفهم مع الصهيونية. وكانت البداية توزيع منشور العصبة والأحزاب العربية الشيوعية في الأول من ذاك الشهر، ثم تلاه قرار الانضمام إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي من موقع القبول بدولة اليهود. وكان تتويج الاندماج بعقد ما يسمى مؤتمر «الاتحاد» في حيفا والخطابات الرنانة التي تم إطلاقها هناك من أفواه القادة اليهود ومن إميل حبيبي.<sup>107</sup> وتجدر الإشارة إلى أن صحيفة ماكي بالعبرية، استبقت هذا الحدث بالتهليل له بقولها إن «اتحاد الشيوعيين يهوداً وعرباً في إطار الحزب الشيوعي الإسرائيلي سيعزز حرب استقلال دولة إسرائيل»، من دون أي إشارة إلى تداعيات ذلك على الشعب الفلسطيني حتى في الأراضي التي خُصصت لدولته بحسب قرار التقسيم.<sup>108</sup>

(4) و«نسي» رفاق العصبة بعد الشهر المذكور قرار التقسيم، فشاركوا بحماسة في انتخابات البرلمان الصهيوني في 25 كانون الثاني/يناير 1949. ولم تكن معاني الانخراط في ماكي خافية خلال أشهر الحرب، ثم المشاركة في الانتخابات في الناصرة وغيرها من المناطق الفلسطينية المحتلة. وهكذا تم شرعنة ضم الجليل وغيره من المناطق إلى



إسرائيل قبل أن يعترف أي طرف دولي أو عربي بهذه الحدود. بعد ذلك، تبنى الشيوعيون خطاباً إسرائيلياً، وساهموا بصورة كبيرة في سلخ الأقلية الفلسطينية الباقية في الدولة اليهودية عن شعبها. فكانت اجتماعات الحزب ومؤتمراته وتظاهراته تُعقد في ظل العلم الإسرائيلي المرفوع بفخر واعتزاز بعد المشاركة في نشيد «هتكفا» أحياناً. وكانت هذه المواقف عبارة عن الثمن المدفوع سلفاً في سبيل سماح إسرائيل لماكي بأداء دور المُطالب ببعض الحقوق المدنية، وبمعارضة الحكم العسكري وسياساته.

5) ومن أبرز تجليات تبني الشيوعيين الخطاب الوطني الإسرائيلي، مطالبة توفيق طوبي رئيس الحكومة سنة 1949 بتجنيد الشباب العرب في الجيش الإسرائيلي. ولم يز طوبي ورفاقه في قيادة ماكي حينذاك الإشكالية السياسية والأخلاقية في دفع أبناء الشعب المنكوب إلى خدمة الجلادين. ولحسن حظ الباقين فإن بن - غوريون وأعضاء حكومته رفضوا هذا الطلب. وحين تسلم موشيه شاريت رئاسة الحكومة، وقرر وزير دفاعها استدعاء الشباب العرب وتسجيلهم للخدمة العسكرية الإجبارية في تشرين الأول/ أكتوبر 1954، أيد الشيوعيون الأمر بحماسة، كما أنهم ظلوا في الخمسينيات يحتفلون بعيد استقلال إسرائيل ويدافعون عن سياساتها في المؤتمرات الشيوعية العالمية حتى سنة 1956 على الأقل. وبعد تراكم تبذد الأوهام بشأن ماهية الدولة اليهودية وسياساتها (الدولية والمحلية)، في تلك الفترة، تغير خطاب الحزب في مؤتمره سنة 1957، ووقعت صدامات في 1 أيار/ مايو 1958 في الناصرة. لكن الحزب سرعان ما تراجع ووقع مجدداً في شرك السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط، كما سنبين في الفصل السابع.

## المصادر

- 1 لمزيد من التفاصيل عن موضوع المتعاونين مع الحركة الصهيونية ومؤسساتها الاستيطانية والاستخباراتية، انظر:  
Hillel Cohen, *Army of Shadows: Palestinian Collaboration with Zionism, 1917-1948* (Berkeley, California: University of California Press, 2008), p. 252; Hillel Cohen, *Good Arabs: The Israeli Security Agencies and the Israeli Arabs, 1948-1967* (Berkeley, California: University of California Press, 2010), pp. 35-36.
- 2 Cohen, *Army of Shadows...* op. cit., p. 169; Laila Parsons, *The Druze between Palestine and Israel, 1947-1949* (New York: St. Martin's Press, 2000), p. 56.
- 3 «استقلال ونكبة» (تل أبيب: زمورا بيتان، 2004)، ص 115 (بالعبرية).
- 4 غلبر، مصدر سبق ذكره، ص 123-125؛ Parsons, op. cit., pp. 69-75.
- 5 تجدر الإشارة إلى أن الذين انتقلوا إلى القتال مع الجانب الإسرائيلي سُمح لهم في معظمهم بالبقاء في شفا عمرو، فكونوا عائلات وصاروا من سكان البلدة الدائمين.
- 6 عارف العارف، «النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947 - 1949» (صيدا: المكتبة العصرية، ط 1، 1956)، المجلد الأول، ص 424.
- 7 يذكر المؤرخ قيس فرو الذي اعتمد على أوراق خليل قنطار أن معاش الضباط الدروز وجنودهم كان يُدفع في كريات عمال، انظر:  
Kais Firro, *The Druzes in the Jewish State: A Brief History* (Leiden: Brill, 1999), pp. 50-51.
- 8 انظر: منصور خضور معدي، «رجل الكرامات، عطوفة المغفور له الشيخ جبر داهش معدي: مواقف، تحديات وإنجازات» (يركا: إصدار العائلة، 2014).
- 9 Parsons, op. cit., pp. 80-82.
- 10 يؤكد هذا الوصف عدة باحثين منهم المؤرخ قيس فرو. لمزيد من التفصيل عن كيفية عقد الاتفاق ودخول شفا عمرو، انظر: بن دونكلمان، «ولاء مزدوج: سيرة ذاتية» (القدس: تل أبيب: شوكن، 1975)، ص 165 (بالعبرية).
- 11 انظر: شكري عراف، «لمسات وفاء...» (معليا: مركز الدراسات القروية، 2007)، وبرز عراف في كتابه هذا جانباً واحداً من الصورة.
- 12 قسطنطين زريق، «معنى النكبة» (بيروت: دار العلم للملايين، 1948).
- 13 موسى العلمي، «عبرة فلسطين» (بيروت: دار الكشف، 1949).



- 12 جورج حنا، «طريق الخلاص: تحليل وضعي لمحنة فلسطين والقضايا العربية» (بيروت: دار الأحد، 1948)؛ قسطنطين ذريق وآخرون، «نكبة 1948: أسبابها وشئل وعلاجها»، تقديم: وليد الخالدي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2009)، ص 58.
- 13 احتكر الشيوعيون العرب العمل الوطني المسموح به مؤسساتياً وقانونياً في إسرائيل حتى الثمانينيات، ونجحوا في تسويق رواياتهم عن بطولاتهم، وفي إسكات أغلبية الأصوات التي ذكرت ببعض ما كان معروفاً عن دورهم سنة 1948، وعن دعمهم تجنيد العرب في الجيش الإسرائيلي وغير ذلك.
- 14 هذه الأحزاب هي: الحزب الشيوعي العراقي، والحزب الشيوعي السوري، والحزب الشيوعي اللبناني.
- 15 أحمد سعد، «جذور من الشجرة دائمة الخضرة» (حيفا: معهد إميل توما، 1996)، ص 232.
- 16 المصدر نفسه.
- 17 «ولا نقصد من هذا المؤلف كتابة تاريخ الحزب الشيوعي في بلادنا - نأمل أن يستفز هذا الكتاب الشيوعيين لكتابة تاريخهم بشكل علمي وموضوعي». في: المصدر نفسه، ص 7.
- 18 موسى البديري، «شيوعيون في فلسطين: شظايا تاريخ منسي» (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2013).
- 19 هناك أدبيات غنية عن هذا الموضوع في النظريات السياسية والاجتماعية النقدية لحالة المواطنة المنقوصة للعرب في إسرائيل، ونكتفي هنا بذكر التالي: نمر سلطاني (محرر)، «مواطنون بلا مواطنة: إسرائيل والأقلية الفلسطينية، تقرير مدى السنوي للرصد السياسي 2000-2002» (حيفا: مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2003)، وقد نُشرت لاحقاً عدة دراسات عن الموضوع، منها:
- Shourideh Molavi, *Stateless Citizenship: The Palestinian-Arab Citizens of Israel* (Leiden: Brill, 2013).
- 20 لمزيد يمكن مراجعة المقابلة مع رضوان الحلو، في: البديري، مصدر سبق ذكره، ص 55-80.
- 21 ويقول توفيق طوبي، كشاهد على العصر، ما يلي: «وكانت فترة صدور قرار التقسيم.... من أصعب الأوقات التي اجتزناها حتى وصلنا إلى موقفنا الواضح تأييداً للحل القائم على دولتين»، في: سعد، مصدر سبق ذكره، ص 16.
- 22 «الاتحاد» (صحيفة عصبة التحرر الوطني)، 5 تشرين الأول/أكتوبر 1947، ص 1.
- 23 شهادة توفيق طوبي في: سعد، مصدر سبق ذكره، ص 16؛ بولس فرح، «من العثمانية إلى الدولة العبرية» (حيفا: الصوت، 1985)، ص 172-173. والجدير بالذكر أن الغموض يلف ظروف عقد هذا المؤتمر، وأيضاً الزمان والمكان اللذين عُقد فيهما في الناصرة.
- 24 «الاتحاد»، 25 تشرين الأول/أكتوبر 1947.
- 25 لمزيد عن هذا الموضوع، يمكن مراجعة الدراسة التالية:
- Joel Beinin, *Was the Red Flag Flying There? Marxist Politics and the Arab - Israeli Conflict in Egypt and Israel, 1948-1965* (Berkeley, California: University

of California Press, 1990).

- 26 برز في صف المعارضين إميل توما وبولس فرح من حيفا، وغيرهما من قادة العصبة في القدس ويافا وجبل الجليل وأماكن أخرى.
- 27 «الانحداد»، 25 تشرين الأول/أكتوبر 1947.
- 28 اضطر إميل توما بعد عودته إلى حيفا إلى أن يكتب رسالة اعتذار عن مواقفه ضد التقسيم، وأن يعترف بأخطائه في سبيل قبوله مجدداً عضواً في ماكي.
- 29 فرح، مصدر سبق ذكره، ص 172-188.
- 30 عودة الأشهب، «تذكريات عودة الأشهب: سيرة ذاتية» (بيروت: جامعة بيرزيت، 1999)، ص 120-121.
- 31 لطفي مشعور ضد إميل حبيبي، امتثاف مدني، قضية رقم 89/809.
- 32 أنا في الجانب الإسرائيلي، فقد كُتب وقيل كثير بهذا الشأن. على سبيل المثال، انظر: أريه دايان، «الشيوعيون الذين أنقذوا الدولة»، «هآرتس»، 9/5/2006.
- 33 «كول هعام»، 5 آذار/مارس 1948.
- 34 المصدر نفسه، 21 آذار/مارس 1948.
- 35 أهارون كوهين، «إسرائيل والعالم العربي» (تل أبيب: مكتبة العمال، 1964)، ص 382 (بالعبرية).
- 36 المصدر نفسه، ص 407، ويمكن أيضاً مراجعة أقوال عارف العارف في: العارف، مصدر سبق ذكره، المجلد الثالث، ص 563-564، التي يؤكد فيها الدور الحاسم للسلاح التشيكي في معارك حزيران/يونيو 1948، وما بعدها.
- 37 نعيم الأشهب، «دروب الألم... دروب الأمل» (رام الله: دار التنوير، 2009)، ص 48.
- 38 الأشهب، «تذكريات...»، مصدر سبق ذكره، ص 174-175.
- 39 شهادة توفيق طويبي في: سعد، مصدر سبق ذكره، ص 18.
- 40 المصدر نفسه.
- 41 الشكر للدكتور موسى البديري الذي زودني بهذه الوثيقة ووثائق أخرى عن عصبة التحرر الوطني. وقد أصدر البديري مؤخراً كتاباً ضمنه بعض هذه الوثائق، بالإضافة إلى مقابلات كان قد أجراها مع بعض قيادات العصبة في السبعينيات.
- 42 المصدر نفسه.
- 43 زودني الدكتور موسى البديري بنسخة عن هذا المنشور وغيره من الوثائق قبل أن يقوم مؤخراً بنشر بعضها في: البديري، مصدر سبق ذكره.
- 44 المصدر نفسه، ويحمل المنشور بخط اليد تاريخ 2 أيار/مايو 1948.
- 45 «كول هعام»، 18 أيار/مايو 1948.
- 46 وقّع مثير فيلنر وثيقة إقامة إسرائيل كدولة لليهود، وصار عضواً في مجلس الدولة الموقت الذي أقيم في أيار/مايو 1948.



- 47 البديري، مصدر سبق ذكره، ص 373-375.
- 48 وفي هذا إشارة واضحة وهجوم على القيادة الفلسطينية الأرستقراطية برئاسة الحاج أمين الحسيني وغيره ممن نُعتوا بالإقطاعيين.
- 49 بشير شريف البرغوثي، «فؤاد نصار: الرجل.. والقضية» (القدس: دار صلاح الدين، 1977)، ص 55.
- 50 المصدر نفسه. الفقرة الأخيرة محرفة، ولم ترد في الوثيقة الأصلية قط.
- 51 الأشهب، «تذكرات...»، مصدر سبق ذكره، ص 132-133.
- 52 الأشهب، «دروب الألم...»، مصدر سبق ذكره، ص 49.
- 53 المصدر نفسه، ص 50-51.
- 54 المصدر نفسه، ص 51.
- 55 سعد، مصدر سبق ذكره، ص 111؛ حنا أبر حنا، «مهر البومة» (حيفا، مكتبة كل شيء، 2004)، الجزء الثالث من السيرة الذاتية، ص 98-99.
- 56 «في الناصرة كان هناك احتلال القلوب أيضاً»، «عال همشمار»، 23 تموز/ يوليو 1948.
- 57 يقول عيسى حبيب في شهادته إن العصبة نظمت نحو ألف عامل من الناصرة سافروا للعمل في أراضي اللد والرملة وغيرهما من الأماكن. انظر: سعد، مصدر سبق ذكره، ص 209.
- 58 إلبعيزر بشيري باور، «فضيحة الناصرة»، «عال همشمار»، 18 آب/ أغسطس 1949.
- 59 المصدر نفسه.
- 60 أهارون كوهين، «أمور واضحة»، «عال همشمار»، 22 آب/ أغسطس 1948.
- 61 وردت رسالة موشيه شرتوك (شاريت لاحقاً) إلى بيخور شطريت في 8 آب/ أغسطس 1948، في: غلبر، مصدر سبق ذكره، ص 417.
- 62 وردت رسالة بيخور شطريت إلى أليشع سولتس في 12 آب/ أغسطس 1948، في: المصدر نفسه.
- 63 ذكرت ماغي كركبي (طوبي) في شهادتها أن كل أفراد أسرتها (ما عدا أخاها توفيق طوبي) وصلوا إلى برمانة بالقرب من بيروت. واشتقت الأم إلى ابنها، وأصرّت على أن يأتي من حيفا لزيارتها، فجاء إلى بيروت مدة قصيرة، ثم اهتم لاحقاً بأن يعيدهم جميعاً إلى حيفا. مقابلة معها في بيتها، 26 أيلول/ سبتمبر 2008.
- 64 تقرير بتاريخ 23 أيلول/ سبتمبر 1948، في: غلبر، مصدر سبق ذكره، ص 418.
- 65 مقابلة مع زاهي كركبي في بيته في حيفا، 26 أيلول/ سبتمبر 2008.
- 66 ذكر كركبي اسم إلبعيزر براي. وبعد الوصول إلى حيفا صار للثلاثة دور مهم في نشاط العصبة، ثم في حزب ماكي.
- 67 مقابلة مع متيا نصار في بيته في القدس، 1 نيسان/ أبريل 2009.
- 68 المصدر نفسه، والجدير بالذكر أن المقابلة مع زاهي كركبي تؤكد معظم ما جاء في مقابلة نصار، والعكس صحيح أيضاً.

- 69 حنا إبراهيم (إعداد)، «حنا نقارة: محامي الأرض والشعب» (عكا: الأسوار، 1985)، ص 177-178.
- 70 هليل كوهين، «عرب طيبون: الاستخبارات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل» (القدس: كيتير، 2006)، ص 59.
- 71 المقصود هو المنشور المذكور أعلاه في الحاشية 43، الذي وُزع في 11 تموز/ يوليو 1948 في مدن جنوب فلسطين وبلداتها، وخصوصاً في غزة والخليل.
- 72 «عال همشمار»، 14 أيلول/ سبتمبر 1948؛ يوسي أميتاي، «أخوة الشعوب في الاختبار: ميام 1948-1954» (تل أبيب: تشريكوفير، 1988)، ص 35 (بالعبرية).
- 73 أميتاي، مصدر سبق ذكره.
- 74 غلبر، مصدر سبق ذكره، ص 417.
- 75 أبو حنا، مصدر سبق ذكره، ص 132.
- 76 المصدر نفسه.
- 77 وقد أكد هذه المعلومة حنا أبو حنا الذي كان يعرف صليبا خميس جيداً بسبب القرابة العائلية التي تربطهما أيضاً. كما أشار إلى ذلك صراحة عودة الأشهب في: الأشهب، «تذكريات...»، مصدر سبق ذكره، ص 149.
- 78 هناك إجماع بين معظم رفاق العصبة في الجليل، وخصوصاً الذين كتبوا مذكراتهم (حنا إبراهيم ونمر مرقص ونديم موسى وغيرهم)، على أن رمزي خوري من البعثة هو الذي أحضر المنشور من لبنان.
- 79 بالإضافة إلى المذكرات المذكورة أعلاه، يمكن مراجعة شهادات عدد من رفاق العصبة القدماي في: سعد، مصدر سبق ذكره.
- 80 وردت كلمة نكبة بالمفرد ونكبات أكثر من مرة في ذلك المنشور كتعريف بتداعيات الحرب على «عرب فلسطين وجميع الشعوب العربية».
- 81 شهادة سعاد بشارة أرملة جبرائيل بشارة في مقابلة معها في بيتها، تموز/ يوليو 2008. بعد ذلك قدم لي أحد أبنائه مذكرات الوالد بخط اليد، والتي أثبتت مقاطع منها في كتاب صدر بعد وفاته بعام واحد.
- 82 «جبرائيل بطرس بشارة: 1925-2005» (ترشيحاً: إصدار العائلة، 2006)، ص 33-40.
- 83 وبين هؤلاء الدكتورة روضة بشارة التي توفيت أواخر السنة الماضية (سنة 2013)، والدكتور عزمي بشارة، أحد المفكرين العرب البارزين، والذي ترعرع في الحزب الشيوعي الإسرائيلي، ثم أنشأ لاحقاً التجمع الوطني الديمقراطي.
- 84 «مؤتمر اتحاد الشيوعيين اليهود والعرب في إطار الحزب الشيوعي الإسرائيلي» (حيفا، 22-23 تشرين الأول/ أكتوبر 1948)، ص 15 (بالعبرية).
- 85 المصدر نفسه، ص 5-14؛ «كول هعام»، 24 تشرين الأول/ أكتوبر 1948.
- 86 «مؤتمر اتحاد الشيوعيين اليهود والعرب...»، مصدر سبق ذكره، ص 21.



- 87 المصدر نفسه، ص 21-26. كانت تهدف هذه المبالغات في أعداد رفاق العصبة وحركة مقاومتها السرية إلى شرعنة الانضمام إلى ماكي في الشارع اليهودي.
- 88 يعتقد البعض أن الرقابة الشديدة حينها قد تفسر السكوت على تلك الأعمال الإجرامية التي قام بها الجيش الإسرائيلي، لكن أقوال الشيوعيين وكتاباتهم بالعبرية لا تترك مجالاً للشك في أن هذا كان نابعاً من تبني الخطاب الصهيوني الذي حمل الفلسطينيين المسؤولية عن نكبتهم.
- 89 «كول هعام»، 2 كانون الثاني/يناير 1949.
- 90 «الاتحاد»، 3 كانون الثاني/يناير 1949، وضم الخبر أيضاً معلومات كثيرة عن حياته ونضالاته.
- 91 «كول هعام»، 13 كانون الثاني/يناير 1949.
- 92 المصدر نفسه، 21 كانون الثاني/يناير 1949.
- 93 المصدر نفسه، 19 تموز/يوليو 1948.
- 94 المصدر نفسه، 6 أيلول/سبتمبر 1948.
- 95 المصدر نفسه، 1 تشرين الثاني/نوفمبر 1949. والجدير بالذكر أن قرى الجليل شهدت حين إتمام احتلالها عدداً كبيراً من المجازر وعمليات طرد السكان ارتكبتها فرق الجيش الإسرائيلي النظامية وبأوامر عليا.
- 96 «الاتحاد» (جريدة الحزب الشيوعي - ماكي)، 25 تشرين الأول/أكتوبر 1948. هذا الاتهام للقيادات العربية ساعد إسرائيل في التنصل من مسؤوليتها عن نشوء مشكلة اللاجئين، ورفضها حق العودة الذي أقرته الأمم المتحدة أواخر السنة نفسها.
- 97 شملت أعمال قتل المدنيين العزل وطردهم سكان قرى عيلبون وعرب المواسي وكفر عنان ومجد الكروم والبعنة ودير الأسد ونحف وشعب وميرون والجش والصفصاف وسعسع وترشيحا وصلحة وحولة وغيرها.
- 98 «كول هعام»، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 1948.
- 99 المصدر نفسه، 16 كانون الأول/ديسمبر 1948.
- 100 المصدر نفسه، 20 و22 و30 حزيران/يونيو 1949. وفي الوقت الذي عبرت تلك الصحيفة عن موقفها المعارض لعودة الفلسطينيين، كتبت أن ماكي يرى في هجرة اليهود (علياء) ضرورة حيوية لدولة إسرائيل.
- 101 «الاتحاد»، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1948.
- 102 المصدر نفسه، ص 1.
- 103 المصدر نفسه، 1 كانون الأول/ديسمبر 1948.
- 104 لمزيد عن هذا الموضوع، انظر: مصطفى كبها ووديع عواودة، «أسرى بلا حراب: المعتقلون الفلسطينيون والمعتقلات الإسرائيلية الأولى، 1948-1949» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013).
- 105 نشر حسن جبارين مؤخراً مقالاً مهماً عن معنى ومغزى المشاركة في تلك الانتخابات الأولى في إسرائيل، انظر:

Hassan Jabareen, «Hobbesian Citizenship: How the Palestinians became a Minority in Israel,» in *Multiculturalism and Minority Rights in the Arab World*, edited by Will Kymlicka and Eva Pfösl (London: Oxford University Press, 2014), pp. 189–218.

106 للتوسع في موضوع أهمية اللحظة التاريخية المتعلقة بالمشاركة في الانتخابات الإسرائيلية الأولى يمكن مراجعة مقالة جبارين في: Ibid. والتي نُشرت أيضاً بالعبرية في مجلة «نظرية ونقد» الصادرة عن معهد فان لير في القدس.

107 تجدر الإشارة إلى أن كل الأدبيات الشيوعية لحزب ماكي كانت تُنشر عادة باللغتين العبرية والعربية، باستثناء كتابين مهمين هما: «الوحدة وإقامة ماكي» (تل أبيب: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي، 1948)؛ «محاكمة كول هعام بن - غوريون» (تل أبيب: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي، 1951).

108 «كول هعام»، 14 تشرين الأول/أكتوبر 1948. ويجدر التأكيد أن «الاتحاد» التي جددت صدورهما في الشهر نفسه، تبنت الخطاب السياسي نفسه الذي يتهم العرب بما أصابهم من مآسي ونكبات في الجليل وغيره من المناطق الفلسطينية.



## الفصل الرابع استمرار التراجيح بعد صمت المدافع

في أوائل كانون الثاني/يناير 1949 انتهى القتال بين مصر وإسرائيل، وبدأت الدولتان محادثات الهدنة وترسيم الحدود بينهما. وكان انتهاء الحرب، ثم توقيع اتفاقية الهدنة مع أكبر دولة عربية، تثبيتاً لانتصار إسرائيل العسكري. وكانت مصر أول دولة عربية وقّعت اتفاقاً مع إسرائيل في 24 شباط/فبراير 1949، تلاها لبنان في 23 آذار/مارس، ثم الأردن في 3 نيسان/أبريل. وبحسب الاتفاق مع الأردن، والذي وُقّع في رودس، تم نقل منطقة المثلث الصغير وسكانه (31.000 نسمة) إلى إسرائيل. وأخيراً، وقّعت سورية أيضاً اتفاقية الهدنة في 20 تموز/يوليو 1949. وهكذا انتهت تلك الفترة الضبابية التي امتدت ما بين انتهاء المعارك العسكرية وترسيم الحدود الفعلية على الأرض. ويعتبر بعض المؤرخين هذه الاتفاقيات النهاية الحقيقية والرسمية لحرب 1948 في فلسطين.

كان من المفروض أن تؤدي نهاية الحرب واتفاقيات الهدنة مع الدول العربية المجاورة إلى تخفيف الضغط عن الفلسطينيين في الجليل. فالمدنيون الذين يعلقون في ساحات القتال يعانون، عادة، جراء أعمال القتل والتهجير والدمار التي ينفذها الجنود. لكن انتهاء الحرب يرفع سقف توقعاتهم بإعادة الإعمار وعودة اللاجئين إلى بيوتهم وعودة الحياة الطبيعية. وكانت هذه هي أيضاً توقعات الفلسطينيين القائمة على المنطق وتجارب شعوب المنطقة من مئات السنين، وعود إسرائيل وقياداتها منذ أيار/مايو 1948. وأكثر من ذلك، فإن دولة اليهود التي أُقيمت بناء على قرار الأمم المتحدة، كانت في حاجة ماسة إلى التأييد العالمي. لذا، كان متوقعاً أن تستمع إلى قرارات الأمم المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 1948 بشأن حقوق الإنسان، وقرار رقم 194 الذي أعطى

اللاجئين الفلسطينيين حق العودة والتعويض عن أملاكهم التي خسروها، لكن الأمور

سارت بعكس ما يتوقعه المنكوبون داخل الوطن وخارجه. وفتحت إسرائيل أبوابها أمام يهود العالم كي «يعودوا» ويعيشوا فيها، وأغلقتها بقوة أمام الفلسطينيين الذين رُحلوا عن بيوتهم بالأمس القريب. والأنكى من ذلك، أن بعض زعمائها صرح علناً بعد عقد اتفاقيات الهدنة، بأن مسألة بقاء العرب في المستقبل في الدولة اليهودية لم يُحسم بعد. وأنه إذا ما تم توطين اللاجئين الفلسطينيين في دول الجوار، فقد يصبح ذلك نموذجاً للخلاص من البقية الباقية من العرب في إسرائيل. ولم تكن هذه مجرد تصريحات، فقد رافقتها أعمال الطرد الفعلية، كما سنرى فيما يلي. فبالإضافة إلى منع عودة المهجرين، تم طرد آلاف العرب من بيوتهم، بعد انتهاء الحرب، بأعذار متنوعة. واستمر وضع عدم الأمان والخوف من التهجير عدة سنوات بعد حرب 1948، فعزز ذلك الشعور بالمأساة بين الباقين.

في صيف سنة 1949، قُدر عدد العرب في إسرائيل بنحو 160.000 شخص عاشوا تحت الحكم العسكري.<sup>1</sup> هذا العدد وغيره من الأرقام المعتمدة رسمياً في السنوات الأولى للنكبة وما بعدها، تخفي حكاية معقدة ومؤلمة في تاريخ هؤلاء الباقين. فآلاف الفلسطينيين من الجليل طردوا خلال تلك الفترة من بلداتهم إلى الضفة الغربية وغيرها من المناطق خارج حدود الدولة اليهودية. وحتى بعد نقل «المثلث الصغير» إلى السيطرة الإسرائيلية، استمرت عمليات طرد سكان الجليل إلى المملكة الأردنية. وعلى الجبهة اللبنانية فإن آلاف الفلسطينيين نجحوا في العودة إلى الجليل، بينما قامت إسرائيل بطرد آلاف آخرين إلى لبنان. ومن أمثلة الطرد المتأخرة والمعروفة نسبياً هي ترحيل مَنْ تبقى من سكان قرى جنوبي الحولة أيام حرب سيناء، في تشرين الأول/ أكتوبر 1956. وقبل ذلك قامت إسرائيل بطرد بضعة آلاف من سكان مجدل عسقلان في خريف سنة 1950 إلى قطاع غزة. ذكرنا سابقاً أن إجماعاً ساد بين أصحاب القرار السياسي في إسرائيل على منع مئات آلاف اللاجئين الفلسطينيين من العودة إلى أراضيهم وبيوتهم، كما جرى اتفاق على نطاق واسع بين أغليبتهم على أنه بقي «عرب كثيرون» في الدولة.<sup>2</sup> وعبر آخرون في جلسة سكرتارية حزب مباي الحاكم نفسها عن آراء ومشاعر مشابهة. فعلى سبيل المثال، ال النائب إلياهو هكرملي: «أنا لست على استعداد لقبول عربي واحد، بل حتى ولا أي شخص غير يهودي. أريد أن تكون إسرائيل كلها يهودية.» وصرح النائب ز. أون قائلاً:



«بغمربي الفرخ خلال سفري من تل أبيب إلى حيفا ولا أرى عربياً في الطريق.»<sup>3</sup> وانتشر مثل هذه الآراء والمشاعر في أجهزة الأمن وحركات الاستيطان وغيرهما من المؤسسات الصهيونية التي قامت بالضغط على الحكومة لطرد مزيد من العرب. لكن تنفيذ كل هذه المطالب كان سيعرض الحكومة لضغوط وانتقادات داخلية وخارجية، ولذا، فإنها توخت الحذر والحيلة أحياناً وأعطت تبريرات «أمنية» لتحريك العرب الباقين من أماكنهم.

وبما أنه ساد شبه إجماع بين زعماء الدولة بالنسبة إلى رغبتهم المعلنة في «أقل عدد من العرب في إسرائيل»، فقد طُرح بعض الأفكار والخطط في سبيل تقليص أعدادهم وتركيزهم في أماكن محدودة. فتم ترجمة مثل هذه الأفكار، ميدانياً، بطرد فلسطينيين من بيوتهم إلى الدول المجاورة أحياناً، وإلى أماكن داخل إسرائيل أحياناً أخرى. ومثلما منعت إسرائيل عودة اللاجئين، فإنها منعت أيضاً المهجرين، الذين صار يطلق عليهم صفة «الغائبين الحاضرين»، من العودة إلى بلداتهم. وهكذا صارت البلدات العربية مناطق حدودية خاصة مع وجود الحكم العسكري الذي قسمها مناطق مغلقة تحكمها أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945. وهذا التعامل «الأمني» مع الباقين جعلهم عرضة لأشد أنواع الإذلال والقمع اليومي، كما أنه قوض أبسط حقوق الإنسان في الحركة والعمل والكرامة، ناهيك بحقوق المواطن.

لقد جرى بحث ودراسة مسألة اللاجئين الفلسطينيين على صعيد السياسة الدولية وعلاقات إسرائيل بالدول العربية. أما هذا البحث فسيتركز إلى هذه القضية كتجربة تأسيسية وظاهرة مرافقة لتاريخ العرب الباقين في إسرائيل وعلاقاتهم بالدولة بعد انتهاء الحرب. فاللاجئون الذين حاولوا العودة إلى بيوتهم اعتبروا «متسللين». وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلها الجيش والشرطة لمنع هذه الظاهرة، فإن النجاح الإسرائيلي كان جزئياً، إذ عاد الآلاف إلى بيوتهم وظلوا فيها. وحكاية هؤلاء لم تعالجها الأدبيات التاريخية بشكل كاف، فبقيت في الظل على الرغم من أهميتها. وقضية هؤلاء تتشابك مع تاريخ الباقين في سنوات الخمسينيات، فقد وجد العديد من الباقين في الجليل (وغيره من المناطق) أنفسهم عالقين بين رغبتهم الإنسانية والأخلاقية في مساعدة أقاربهم العائدين وبين خوفهم من العقاب، بسبب تجريم إسرائيل لكل من لم يخبر السلطات عن وجود «متسللين»، وقد دفع هذا الوضع العديد من الباقين إلى محنة الاختيار بين تسليم أولادهم وإخوتهم لتلك السلطات، أو السجن ودفع الغرامات الباهظة.

رأى زعماء إسرائيل في رحيل الفلسطينيين عن وطنهم إنجازاً كبيراً يجب عدم التفريط فيه، وعبر بعضهم عن رأيه في هذا الشأن بصراحة، وأضاف آخرون أنهم يتطلعون إلى وسيلة للتخلص من البقية الباقية في الجليل والمثلث والنقب.<sup>4</sup> وكان الجدل الأساسي في هذا الموضوع داخل المعسكر الصهيوني بشأن مدى واقعيته والضمن الذي قد تدفعه إسرائيل في حال قامت بعمليات طرد جماعية، بعد انتهاء الحرب. فموشيه شاريت وغيره من زعماء إسرائيل، كانوا على وعي بالأوضاع السياسية الضاغطة في الساحتين الدولية والإقليمية، والتي حدثت عمليات التهجير إلى لبنان والأردن. ومع ذلك فإن أصحاب نظرية الترانسفير ظلوا يضغطون في اتجاه السيطرة على أكبر قدر من الأراضي العربية وإبقاء أقل عدد من العرب في البلد.<sup>5</sup> لذا يجدر التشديد على أن سياسة التطهير العرقي استمرت لسنوات بعد حرب 1948.

وكان بن - غوريون، زعيم سياسة المواجهة العنيفة، المقرر والحاسم بشأن مسألة عودة الفلسطينيين، وكذلك كيفية معاملة من بقي منهم. فبعكس وزير خارجيته شاريت ووزراء مبام الذين أبدوا اهتماماً بالرأي العام العالمي، فإنه اتخذ موقفاً حازماً وصارماً بشأنهم. ففي إحدى جلسات الحكومة التي ناقشت مسألة العرب في إسرائيل وقضية اللاجئين أعلن بصراحة قائلاً: «طبعاً يجب عدم السماح بعودة 600.000 ولا حتى 600»، وأضاف مهدداً بأنه «إذا أراد البعض البحث في مسألة السماح بعودة العرب فإن هذا سيكون في حكومة أخرى».<sup>6</sup> وفي جلسة أخرى، لخص رئيس الحكومة ما جاء فيها كالتالي: «أعتقد أنه خير لنا وللعرب أن يكونوا هم في دولة عربية ونحن في دولة يهودية، لكن هذا لن يُنفذ بالقوة إلا إذا نشبت حرب.... إذا بدأوا حرباً، لا أعرف ما سنفعله حينذاك. سنهتم بهذا الشأن في حينه».<sup>7</sup>

أما ردة فعل السكان العرب على سياسة القمع والاضطهاد الإسرائيلية فجاءت متباينة ما بين الخضوع ومحاولة ضمان البقاء وبين محاولات محدودة للمقاومة. وقاد الشيوعيون خط المقاومة السياسية المنظمة والمكشوفة تجاه سياسة التمييز ضد المواطنين العرب وقمعهم. وهذا النوع من النضال تم دراسته وتسليط الضوء عليه في الأدبيات المتخصصة بتاريخ العرب في إسرائيل، لكن أنواعاً أخرى من الصمود والمقاومة المحلية، الأقل تنظيماً وضجيجاً، بقيت مظللة وخافية عن عيون الباحثين. فالكثيرون من الفلسطينيين تغلبوا على حواجز طريق العودة، ووجدوا دروباً «عملية» كي



يرجعوا إلى أهاليهم وبيوتهم. وفي مواجهة الأعياب السلطات، فإن الباقين استغلوا ثغرات قائمة بين السلطات وفوضى ما بعد الحرب لمصلحتهم. فإسرائيل كانت أكثر حذراً في تعاملها مع أبناء الطائفتين المسيحية والدرزية لأسباب تتعلق بسياساتها الدولية والإقليمية. هذه الحساسية تم استغلالها بنجاح أحياناً لإعادة بعض المهجرين، ولمنع تنفيذ عمليات تهجير جديدة.

### أولاً: إغلاق أبواب العودة وطردها «المتسللين»

ذكرنا أعلاه، أن السلطات العسكرية أرادت طرد كل السكان العرب من بلداتهم على الشريط الحدودي اللبناني، لكن نجاحها كان جزئياً. فبقاء بعض القرى بالقرب من الحدود صعب مهمة إغلاق المنطقة تماماً، وسهل على مجموعات من المهجرين العودة من دون موافقة السلطات أو علمها. ووجد مخاتير القرى وحتى المتعاونون أنفسهم أحياناً بين مطرقة السلطات وسندان ضغوط أهلهم وأبناء بلدتهم. وأدى اختباء «متسللين» في القرى العربية إلى القيام بعمليات «تمشيط» وتهجير طالت أحياناً العديد من الأهالي الذين لم يغادروا بيوتهم زمن الحرب. وكان كثيرون من المهجرين الجدد شباباً، فتوقعت السلطات أن يلحقهم بقية أهلهم الذين يعتمدون عليهم في معيشتهم. كما أن إبعاد الشباب أضعف الأهالي الباقين وجعلهم أكثر تقبلاً لاضطهاد السلطات وقمعها الباقين القابعين تحت سيطرة الحكم العسكري.

وكان لسياسة الأمن الإسرائيلية بعد عقد اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية المجاورة

ثلاثة محاور هي:

1. الخارجية: في مواجهة الدول العربية وجيوشها، وتمثلت في تحضير الجيش الإسرائيلي لإمكان تجدد القتال، أو ما سمي «ال الجولة الثانية».
2. ما بين الخارج والداخل: وتعلق بمحاولة لاجئين العودة من الدول العربية إلى أراضيهم وبيوتهم لأسباب اقتصادية واجتماعية في كثير من الأحيان. وفعلاً، فإن العائدين من لبنان إلى الجليل كانوا في أغليبيتهم من هذه الفئة، وليس لأهداف الانتقام من اليهود. وعلى الرغم من ذلك فإن إسرائيل اعتبرتهم تهديداً لأمنها، وحاربتهم بكل الوسائل المتاحة.
3. الأمن الداخلي: وتعلق هذا المحور بكيفية معاملة من تبقى من الفلسطينيين

الذين اعتبرتهم إسرائيل «طابوراً خامساً». فبالنسبة إلى الدولة اليهودية التي حاولت منع عودة اللاجئين بكل ثمن، كان استعداد الباقين في الجليل لمساعدة إخوانهم وأبنائهم العائدين جرماً عاقبتهم عليه بيد من حديد.

وتجدر الإشارة إلى أن عودة آلاف الفلسطينيين من لبنان إلى الجليل لم تؤد إلى قيام إسرائيل بعمليات انتقامية في الأراضي اللبنانية، بعكس الجبهتين الأردنية والمصرية. وكان نحو 100.000 فلسطيني قد لجأوا من حيفا والجليل إلى بلد الأرز، وقد استمر آلاف الفلسطينيين في عبور الحدود في الاتجاهين، كما فعلوا سنة 1948. إذ لم يغير إتمام إسرائيل احتلال الجليل، وعقد اتفاقيات الهدنة، كثيراً من الوقائع الميدانية على الحدود. فهذه المنطقة الجبلية الوعرة من الجليل الأعلى والمراقبة العسكرية الضعيفة للحدود على الجانبين، لم تجعل اجتيازها أمراً عسيراً. وكان العائدون في أوائل سنة 1949 في معظمهم مهجرين من القرى التي احتلتها إسرائيل في عملية حيرام. وبعد تجربة اللجوء الصعبة في لبنان، حاول العديد من الفلسطينيين ضمان العودة إلى أهلهم وبلداتهم القريبة من الحدود. لذا، فإن هؤلاء «المتسللين» لم يقوموا بأعمال العنف ولم يكونوا مسلحين أصلاً.<sup>8</sup> وقد استعمل العنف أساساً من جانب الجيش ورجال الشرطة الإسرائيلية الذين حاولوا منع العودة إلى الجليل بقوة السلاح.

نُشرت قصص بعض «المتسللين» في الصحافة العربية، وعبرت عن الأهمية الفائقة لهذا الموضوع في حياة الباقين في الخمسينيات. فحكاية محمد عبد القادر نابلسي، مثلاً، نشرتها أولاً صحيفة «اليوم»<sup>9</sup> التي كتبت أن المذكور «تسلل» أكثر من مرة من لبنان إلى إسرائيل في السنوات الأولى من الخمسينيات، لكن أُلقي القبض عليه وطرده أكثر من مرة، إلى جنين أحياناً وإلى لبنان أحياناً أخرى. وأضافت الصحيفة أن نابلسي ادعى ضياع قسيمة تسجيله في إحصاء السكان، غير أن السلطات رفضت ادعاءه هذا وأبعدته عن البلد مرة بعد أخرى. وفي المرة الأخيرة التي قبض عليه، كان معتقلاً في حيفا تحضيراً لترحيله مرة أخرى. وبحسب تقرير الصحيفة، فإن نابلسي قفز من سطح بناية الشرطة فلقى حتفه. أما جريدة «الاتحاد» التي نشرت الخبر بتوسع، فعلمت عليه قائلة: «هل يدور الحديث عن محاولة هرب، أم انتحار يعكس مدى يأس نابلسي وقراره وضع حد لحياته ولمعاناته من الطرد المتكرر إلى حياة اللجوء».<sup>10</sup>

قام رجال الحكم العسكري الذين عملوا بناء على أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة



1945 باعتقال العديد من «المتسللين» بالقرب من الحدود، أو في عمق البلدات العربية. وسبق هؤلاء إلى المعتقلات والمحاكم العسكرية التي فرضت عليهم غرامات باهظة وأحكاماً قاسية بالسجن. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 1951، مثلاً، وُجد 195 «متسللاً» في المعتقلات، وأدين 148 آخرون بتهمة اجتياز الحدود من دون تصريح، أو دخولهم مناطق عسكرية مغلقة. وفي السنة نفسها، بلغت نسبة هاتين الفئتين نحو 80٪ من المعتقلين المساجين.<sup>11</sup> وبعد ذلك بعامين، وفي أواخر أيار/مايو 1953 وجد 341 متسللاً مسجوناً شكلوا نحو 30٪ من المساجين العرب حينذاك.<sup>12</sup> ولم تنشئ إسرائيل معسكرات اعتقال خاصة بمن وصفتهم بالمتسللين، وتم سجنهم مع غيرهم في سجن شطة والدامون وغيرهما. ولم تنجح إسرائيل في القبض على كل العائدين، طبعاً، فالعديد منهم نجح بالإفلات من أيدي أجهزة الأمن المتعددة.

وكانت الحدود أو الفوارق بين السكان العرب الذين تم إحصاؤهم، وشارك بعضهم في انتخابات الكنيست الأولى (في كانون الثاني/يناير 1949)، وبين من عزفتهم السلطات بأنهم «متسللون» غير واضحة. فالعديد من اللاجئين الذين رجعوا من لبنان ولاحتقتهم السلطات كان من الصعب التعرف عليهم واعتقالهم بعد وصولهم إلى القرى الآهلة. فكانت أجهزة الحكم العسكري تعلن منع التجول، ثم يقوم الجنود وأفراد الشرطة بأعمال تفتيش للتعرف على «متسللين» وطردهم إلى ما وراء الحدود. وضمن هذه المداهمات للقرى العربية، كثيراً ما طردت السلطات أناساً لم يكونوا لاجئين قط. وحتى بعد إتمام إحصاء سكان الجليل في أوائل سنة 1949، فإن الهويات وحتى قوائم التسجيل لم تكن قد وزعتها السلطات على الجميع. وعلى خلفية هذا الواقع، ومحاولة أجهزة الأمن إثبات «نجاحات» في عملياتها، فإنه كثيراً ما تم اعتقال وطرده مواطنين لم يتركوا بيوتهم ولم «يتسللوا» إليها.<sup>13</sup> كتب الجنرال أليميلخ أفنير، قائد الحكم العسكري في المناطق المدارة، تقريراً عن مداهمات القرى العربية في الجليل، وأعداد المطرودين في كانون الثاني/يناير 1949، بعث به إلى وزير الدفاع ورئيس الأركان، جاء فيه أنه «بناء على محادثتنا في 4/1/1949 أصدرتُ أوامر بتنفيذ عمليات تمشيط والتعرف على هوية السكان»<sup>14</sup> وأضاف أن عمليات التمشيط نُفذت في 11 قرية تم خلالها طرد 1038 شخصاً إلى ما وراء الحدود. وقد برز بين هؤلاء العدد الكبير للمطرودين من مجد الكروم (536 شخصاً)، أي أكثر من النصف. وضمت قائمة القرى التي طالها طرد السكان بلدات من ناحيتي عكا والناصرة.

وبالإضافة إلى أعداد المطرودين تحدث التقرير عن رجال «تم اعتقالهم لاستمرار التحقيق معهم ومعتقلين تم نقلهم إلى معسكرات أسرى الحرب»، وآخرين «تم إبعادهم إلى قرى أخرى».<sup>15</sup>

لم يقدم التقرير المقتضب تفسيراً لماذا تم تهجير أكثر من 1000 شخص من بيوتهم وقراهم الجبلية. ففي بداية سنة 1949 كان واضحاً أن الحكومة الإسرائيلية ورئيسها يسعيان لإبعاد أكبر عدد من العرب عن قرى الشمال، في الفترة الانتقالية بين انتهاء الحرب ودخول اتفاقيات الهدنة في حيز التنفيذ. فبعض هذه العمليات نُفذت عشية الانتخابات الأولى والكثير بعدها، وقد جرى طرد الأهالي أحياناً بعد إحصاء السكان، لكن قبيل توزيع قسائم التسجيل والهويات. ولم يكن هناك سياسة طرد جماعية لكل العرب من قرى الجليل الأوسط والأعلى، بل محاولة لتقليص عددهم والتخلص من المسلمين وبعض المسيحيين. وكان الجيش هو الدافع الأساسي وراء عمليات الطرد والمنفذ الرئيسي لها. وهكذا استمرت المؤسسة العسكرية في حربها ضد المواطنين العرب في الجليل كأنه لم يكن هناك وقف لإطلاق النار. واللافت للنظر أن الوثائق العسكرية لا توضح دائماً إلى أي منطقة تم طرد السكان «وراء الحدود»، وماذا كان مصيرهم بعد إبعادهم عن بيوتهم.

تحدث تقرير الجنرال أفنير عن عمليات طرد في قريتي البعنة ودير الأسد من دون إعطاء تاريخ دقيق ومحدد ومن دون تفصيلات كثيرة، فورد أنه تم طرد 59 شخصاً في البعنة، بينما نُقل خمسة آخرون إلى معسكر اعتقال الأسرى. أمّا في دير الأسد المجاورة، فطرد ثمانية أشخاص فقط، من دون حديث عن أسرى أو معتقلين آخرين. وهذا التقرير، مثل العديد من الوثائق العسكرية في أرشيفات الجيش، يفيدنا بمسألتين مهمتين: الأرقام والتواريخ، لكنه «بخيل» في التفصيلات، وخصوصاً ما يتعلق منها بتأثير هذه العمليات في السكان. وفي مثل هذه الحالات، تشكل شهادات الأهالي عن الأحداث كنزاً يسد فراغ المعلومات الناقصة المتعلقة بوجهة نظر الضحايا. وكما سنرى أدناه فإن الاستعانة بالأرشيفات العسكرية والشهادات الشفوية معاً تعطينا صورة مثيرة، مركبة وأكثر صدقاً من الاعتماد على إحداها من دون الأخرى.

وفي تقرير آخر كتبه ضابط استخبارات الحكم العسكري في الجليل الغربي إلى القائد العسكري للمنطقة، بتاريخ 1 حزيران/يونيو 1949 تمت الإشارة إلى عمليات الطرد



من هاتين القريتين بتوسع. فالعملية في البعنة جرت في 6 كانون الثاني/يناير،<sup>16</sup> وشارك فيها «تسفي رابينوفيتش ممثلاً عن قيادة حيفا؛ شرطة إسرائيل، شرطة عسكرية وفرقة استخبارات؛ ممثل عن الحكم العسكري شلومو بولمان». وأضاف التقرير أنه «تم التدقيق في هويات 113 رجلاً طرد منهم أربعة». وهذا العدد هو أقل كثيراً مما جاء أعلاه (59 شخصاً) في تقرير الجنرال أفنير. وقد يكون تفسير هذه الفجوة عائداً إلى أن تقرير أفنير هو شهري، بينما التقرير الذي نحن بصدده يشير إلى عملية بتاريخ محدد (6 كانون الثاني/يناير).

ويشير تقرير ضابط الاستخبارات نفسه إلى القيام بعملية في دير الأسد في 6 كانون الثاني/يناير 1949 أيضاً. ونفذ هذه العملية الأشخاص أنفسهم والقوات المذكورة أعلاه في قرية البعنة المجاورة. وفي تلخيص نتائجها جاء ما يلي: «تم التدقيق في هويات 140 رجلاً طرد منهم 16 مع عائلاتهم، والمجموع 62 نفساً».<sup>17</sup> وهذا العدد هو أكبر كثيراً مما جاء في تقرير أفنير أعلاه، كما أنه لا يطابق العدد 59 في قرية البعنة المجاورة. أما بالنسبة إلى عدد المتسللين في البعنة فقد رهم التقرير بعد العملية بأربعين، بينما تم تقدير عددهم في دير الأسد بخمسة وثلاثين. وفي الوثيقة نفسها قدر عدد المتسللين في مجد الكروم بتاريخ 1 حزيران/يونيو 1949 باثنين وأربعين رجلاً. وتؤكد هذه المعلومات بوضوح أن «لعبة القط والفار» بين جموع العائدين والسلطات الإسرائيلية استمرت طوال النصف الأول من سنة 1949 على الأقل.

وضمنت الوثيقة التي كتبها ضابط استخبارات حيفا تلخيصاً لعمليات أخرى نُفذت في قرى أبو سنان وأم الفرج والجديدة وطمرة وكفر ياسيف والمزرعة ومعليا والمكر وإعبلين وفسوطة وكابول، إضافة إلى قرى الشاغور المذكورة أعلاه. ولم تشر الوثيقة إلى الجهة التي أُبعد المطرودين إليها في كل الحالات، بل إلى بعضها فقط. ففي عملية أبو سنان (29 آذار/مارس 1949) وكابول (31 من الشهر نفسه) والمكر في (11 نيسان/أبريل) قيل إنه تم طرد الأهالي إلى المثلث. وتجدر الإشارة إلى أن بعض القرى الدرزية طالته أيضاً عمليات التفتيش والمداهمة. وكان الهدف منها، عادة، ملاحقة المهريين وتجار السلاح غير المرخص «ومتسللين» وجدوا ملجأً عند جيرانهم الدروز. فذكر تقرير ضابط استخبارات الجليل الغربي، مثلاً، أنه في عملية يركا، في 31 كانون الأول/ديسمبر 1948 تم وضع اليد على 11 بندقية، وفي جولس جرت عملية تمشيط في 24 كانون الثاني/يناير

1949 أدت إلى «مصادرة عشر قطع سلاح». وقدر كاتب التقرير أن عشرات «المتسللين،

يستترون في بيوت هاتين القريتين.

وبموازاة تجند عشرات الشباب الدروز في فرقة الأقليات في الجيش الإسرائيلي، وعمل آخرون كمرشدين ومهربين للعائدين وللبضائع. فالسلاح الذي كان في حيازة بعض أبناء الطائفة، والحصانة الجزئية للقرى التي سكنوها من عمليات مدهامة وانتقام قوات الأمن، مكّنا بعضهم من اختيار مهنة التهريب ومساعدة اللاجئين العائدين كمصدر رزق ومعيشة. هذا الواقع المركب ألقى سلطات الحكم العسكري، وسمعت أصوات متنوعة في الجيش والحكومة عن كيفية التعامل مع الدروز والسلاح الذي في حيازتهم. لكن بن - غوريون حسم النقاش بالقول إن صداقة الدروز في البلد وخارجه ذات أهمية لدولة إسرائيل، ولذا، فرض على رجال الأمن توخي الحذر الشديد في تعاملهم مع أبناء هذه الطائفة.<sup>18</sup>

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى مصير قريتي كفر عنان وفراضية اللتين ظل بعض أهلها فيهما بعد احتلالهما في عملية حيرام، فقد مورست الضغوط على الباقين كي ينتقلوا إلى قرى أخرى مجاورة. ولم تنتظر السلطات طويلاً موافقة أهالي القريتين على ترك بيوتهم والانتقال برضاهم إلى أماكن أخرى. ويتبين من تقرير قائد الحكم العسكري أن 128 شخصاً (وهو عدد كبير) من القريتين «أبعدوا إلى قرى أخرى»، بالإضافة إلى طرد 64 شخصاً إلى ما وراء الحدود.<sup>19</sup> وكان عوض حسن منصور أحد الباقين في كفر عنان الذين نقلهم الجيش إلى مجد الكروم سنة 1949. وبعد بقائه فترة قصيرة في هذه القرية التي كانت تعج بمئات اللاجئين من قرى مجاورة، انتقل مع أفراد عائلته إلى قرية الرامة الأقرب إلى كفر عنان. وشهد منصور أنه حاول مراراً مع بعض أبناء قريته العودة إليها، «لكن مطالبنا المتكررة بالسماح لنا بالعودة إلى أراضينا رُفضت، فبقينا لاجئين في الرامة».<sup>20</sup> وقد عاش لاجئو كفر عنان في براكيات على تلة في مدخل القرية الغربي (الدبة) عشرات السنين، حتى سمح لهم ببناء بيوتهم الثابتة والدائمة.

### ثانياً: الطرد بالجملة: مجد الكروم مثلاً

قامت السلطات الإسرائيلية بإحصاء السكان في مجد الكروم في 12-14 كانون الأول/ديسمبر 1948. أما قسائم التسجيل فوزعت على الأهالي بعد أكثر من شهر في



17-18 كانون الثاني/يناير 1949.<sup>21</sup> وقبل توزيع تلك القسائم، قامت أجهزة الأمن الإسرائيلية بعملية تمشيط في القرية، طُرد خلالها إلى «خارج الحدود» 536 شخصاً، بحسب ما ورد في تقرير الجنرال أفير المذكور أعلاه. ونُفذت العملية الأولى في 9 كانون الثاني/يناير، وأما الثانية فكانت في الرابع عشر من الشهر نفسه. وتحدد الوثائق العسكرية الأرقام والتواريخ بدقة، لكنها لا تضيف الكثير عن هوية المهجرين وعن مصيرهم بعد الطرد. ولحسن الحظ، فإن عدداً كبيراً نسبياً ممن شملهم الطرد كان في قيد الحياة حين بدأت اهتمامي بتوثيق ودراسة أحداث القرية، فقابلت العديد منهم. وتكشف شهادات هؤلاء جوانب كثيرة تم إخفاؤها وإسكاتاتها في تاريخ «الأقلية العربية في إسرائيل»، كما أن شهادات بعضهم تسلط الأضواء على طرق المقاومة المتعددة التي اتبعها كثيرون ممن نجحوا في العودة إلى بيوتهم على الرغم من المخاطر.

أما عملية الطرد الكبيرة الأولى في مجد الكروم فوجدت تغطية واسعة لها في أرشيف الجيش وقوات الأمن.<sup>22</sup> ويذكر تقرير في 9 كانون الثاني/يناير 1949 أن هدف العملية كان «إلقاء القبض على متسللين ومجرمين في القرية». أما القوات التي نفذت العملية فشملت فرقة من وحدة الأقليات، وجنوداً من الفرقة 123، وعشرة رجال شرطة عسكرية منهم ضباط، وجنديتين، وتسعة أفراد شرطة وضابط شرطة، وممثلين عن أجهزة الحكم العسكري. «لقد تم تطويق القرية ليلاً، وفي الساعة الثالثة صباحاً وضعت حواجز على كل الطرق إلى القرية ومنها. وبعد الساعة السابعة صباحاً صدرت الأوامر إلى وجهاء القرية بأن يجمعوا كل رجالها من سن 12 عاماً فما فوق خلال نصف ساعة. وفي الساعة الثامنة صباحاً أعلن منع التجول، وبدأت أربع فرق عمليات تمشيط لملاحقة من حاول الاختفاء. وفي الوقت نفسه، بدأ رجال الاستخبارات والشرطة عملية التحقيق مع الرجال.»<sup>23</sup> وأضاف تسفي راينوفيتش في تقريره أن 506 أشخاص دُقق في هوياتهم، أبعدهم إلى خارج الحدود 355 نفساً. وبعد انتهاء التحقيق والإبعاد «تم تحذير المختار والوجهاء من أن عليهم إعلام السلطات بوصول أي متسلل إلى القرية.»<sup>24</sup>

وفي تلخيص راينوفيتش العملية في مجد الكروم أبدى رضاه عن «التنسيق الجيد بين القوات عدا الحادثتين التاليتين»، فقد شكّا من أن «المواصلات لم تصل في وقتها لنقل المعتقلين، فمنع هذا من نقل 300 شخص إضافيين». أما المشكلة الثانية التي أشار إليها فتتعلق بـ «جنديين من الفرقة 123 أخذوا بعض البضاعة من حوانيت. وبعد تحقيق قصير،



أعيدت الأملاك في معظمها إلى أصحابها، وسيحاكم المذكوران. وتضم هذه الوثيقة معلومات قيمة ومفصلة عن عملية الطرد في مجد الكروم من وجهة نظر المسؤولين وممثلهم راينوفيتش (الخوارجا غزال). إلا إنها، كسائر الوثائق العسكرية، لا تهتم بأخبار المبعدين بعد طردهم «وراء الحدود»، ولا بتأثير عملية الطرد في الباقين. وللتعرف على هذه التفاصيل ومعاينة الأحداث من وجهة نظر سكان مجد الكروم، قابلتُ العديد من شهود عيان عملية الطرد. وكانت هذه الشهادات، التي سمعت بعضها منذ عهد الطفولة، تروي تفاصيل المعاناة المغيبة في الأرشيفات الإسرائيلية.

وقبل عرض بعض هذه الشهادات، يجدر بنا أن نتعرف على ما كتبه ممثل الحكم العسكري (شلومو بولمان) الذي رافق القوات خلال تمشيط القرية والتحقيق في هوية رجالها.<sup>25</sup> فبعكس كاتب الوثيقة السابقة، كان تقويم نتائجها مختلفاً في رسالة شلومو الذي شكّا من طريقة تنفيذ عملية التمشيط والتحقيق مع أهالي مجد الكروم. وكتب هذا الضابط رسالة إلى الحاكم العسكري لمنطقة الجليل الغربي تضمنت تفاصيل عن معاملة الجنود وأفراد الشرطة للسكان، جاء فيها: «كانت معاملة الجنود للسكان عنيفة جداً»، كتب شلومو ناقداً ومستنكراً.<sup>26</sup> وأضاف «أن العملية رافقتها الشتم والإهانات وركل الجنود للأهالي، بداية من قائد العملية، تسفي راينوفيتش وغيره من المشاركين في التحقيق.» فبعد التدقيق في هوية أحد السكان «وعندما تقرر طرده لأنه لاجئ في القرية، فإنه أخرج من غرفة التحقيق ملاحقاً باللكمات والركلات.»

كانت قمة الفظاظة عندما وصل الجنود إلى بيت المختار حاج عبد سليم، الذي كان مريضاً يومذاك، وعلى الرغم من ذلك فإنه جاء إلى ساحة التدقيق في هويات الرجال وأطلق، فعاد إلى بيته بموافقة الضابط شولي.<sup>27</sup> وبعد إطلاقه وصل إلى بيته بعض الجنود ومن دون أن يسمعوا أقواله ضربوه بمؤخرات بنادقهم وركلوه في بطنه. وكانت النتيجة «كدمات وجروحاً ونزيفاً داخلياً في البطن والكبد نقل في إثرها إلى مستشفى في الناصرة، وما زال راقداً هناك ووضعه صعب وخطر.»<sup>28</sup> هذه الشهادة الخطية لأحد الضباط تؤكد ما كنت قد سمعته من الأهالي عن العنف الجسدي والعنف المعنوي اللذين تعرضوا لهما.

وتطرق شلومو أيضاً إلى قضية السرقات، فأضاف جانباً آخر لمعاملة الجنود وتصرفاتهم. وجاء في الرسالة، أنه خلال العملية قام جنود من الفرقة 123 باقتحام



حانوتين والسرقة من بيوت خاصة، فسرَقوا ساعة منبه وملابس وأشياء صغيرة متنوعة «على الرغم من التحذيرات المتكررة لضابط الفرقة من مثل هذه الأفعال، وعدم مس الأملاك». وأضاف شلومو أنه بعد انتهاء العملية «صدرت أوامر إلى الشرطة العسكرية بتفتيش الجنود فوجدت أغلبية المسروقات التي رُدت إلى أصحابها. لكن بعض الأشياء المسروقة ما زال ناقصاً وستقدم شكاوى بشأنها من الأطراف المعنية.»<sup>29</sup> وأنهى شلومو رسالته بتوصية واضحة قائلاً: «في رأيي، يجب عدم السكوت على هذه التصرفات وتقديم المسؤولين عنها إلى المحاكمة.» هذه الرسالة تظهر أن بعض ضباط الجيش حافظ على إنسانيته، لكن المطالبة بتقديم المسؤولين عن التصرفات المشينة إلى المحاكمة لم تجد أذناً صاغية في القيادة بحسب الوثائق المتوفرة.

بعد المذبحة على ساحة العين هرب عشرات شباب القرية إلى الجبال والمغاور خوفاً من أعمال القتل والتنكيل. لكن كثيرين منهم رجعوا إلى بيوتهم وتم تسجيلهم في إحصاء السكان في أواسط كانون الأول/ ديسمبر. وفي بداية سنة 1949 كان المئات من المهجرين من قرى شعب والبروة والدامون وغيرها قد لجأوا إلى مجد الكروم وسكنوها. هذه الحقائق تفسر كما يبدو الأعداد الكبيرة لمن تم تهجيرهم وطردهم من القرية. فعدد كبير من المطرودين كانوا لاجئين أرادت الدولة أن تتخلص منهم كي لا يطالبوا بالعودة إلى قراهم. واعتُبر آخرون متسللين لمجرد عدم وجودهم في القرية أيام إجراء إحصاء السكان. كما أن عدداً من الشباب في العشرينيات من العمر تم تسجيلهم وقت الإحصاء، لكن السلطات قررت إبعادهم عن البلد. وكان والدي من هذه الفئة، فتم طرد عائلتنا ذلك اليوم.

وبينما كان والدي (حسين سليم مناع) في غرف التحقيق مع بقية الرجال، وصل إلى بيتنا القريب من الجامع ثلاثة جنود. وانضمت الجدة زهرة إلى الجنود الذين فتشوا غرف البيت. وعند انتهاء مهمتهم توقف أحدهم قبالة أمي كوثر (ابنة العشرين عاماً حينها) وكانت تنشر الغسيل، ولم تعرف إذا كان الجندي يحدق في جسمها أو في أساور الذهب التي لبستها. وعلى كل الأحوال فإنها ارتعبت وصرخت طلباً للنجدة، وقامت زهرة الجاعونية التي كانت تعرف بعض العبرية منذ طفولتها بالصراخ على الجندي، الذي سارع إلى مغادرة البيت مع رفاقه.<sup>30</sup> ولم تمض إلا مدة قصيرة حتى وصل الوالد وطلب من الأم تحضير نفسها وطفلها لسفر طويل. وروى الوالد أن المتزوجين



الذين تقرر طردهم أمروا بأن يحضروا زوجاتهم وأطفالهم إن وجدوا ليركبوا الحافلات العسكرية معاً. لذا، فإن العدد 355 ضم رجالاً ونساء وأطفالاً تم طردهم في 9 كانون الثاني/يناير 1949 من مجد الكروم.

وحدث ما يشبه الأعجوبة لعائلة «أبو السعيد» الذي تقرر طرده من القرية، وكان صديقاً لحاييم أورباخ منذ عملاً معاً في معسكر للجيش البريطاني بالقرب من عكا. وبعد أن ساق الجنود «أبو السعيد» إلى حافلة المطرودين، طالب بشدة أن يتحدث إلى الضابط المسؤول، وقال له بكل ثقة: «حاييم أورباخ سيأتي لزيارتي غداً وسينزعج جداً إذا لم يجدني في القرية».<sup>31</sup> فوجئ الضابط بهذا التصريح، فكرر السؤال على أبو السعيد: «هل ما تقوله حقيقي؟»، ولما اقتنع الضابط بأقواله وصداقته لأورباخ أنزله مع أفراد عائلته من المركبة وأرسلهم إلى بيتهم. وشجع هذا «النجاح» آخرين حاولوا حظهم مع الضابط نفسه، لكن عبثاً، فقد نالوا الصراخ والشتائم بدلاً من إطلاقهم. وتحركت مركبات المطرودين غرباً قبيل غروب الشمس، وتنفس الباقون الصعداء، لأن المصيبة لم تكن أعظم وعادوا إلى بيوتهم وعائلاتهم في القرية.

وعند وصول المركبات العسكرية إلى مفترق البروة (أحيهود اليوم)، انعطفت إلى الجنوب واستمرت في سيرها حتى وصلت إلى أراضي قرية خبيزة بالقرب من وادي عارة. وهناك أنزل الجنود المطرودين من المركبات، وأطلقوا نيران بنادقهم في الهواء محذرين من أي محاولة للعودة إلى الورا. وفعلاً، لم يحاول أحد العودة تلك الليلة، وإنما توجهوا إلى عارة القرية، حيث نزلوا في المساجد وبعض الأماكن الأخرى. أما في الأيام التالية فإنهم ساروا في اتجاه مدينة نابلس ومخيمات اللاجئين التي أقيمت بالقرب منها، واختار البعض السير إلى جنين ومنطقتها، ومن هناك حاول العودة إلى الجليل. وكان بين هؤلاء الخال حسين علي سعيد (16 عاماً حينذاك) الذي وصل من جنين مشياً إلى الناصرة، ومنها وجد وسائل نقل أقلته إلى القرية.<sup>32</sup> لكن المطرودين في أغليبتهم وصلوا إلى نابلس، وفيهم عائلتي الصغيرة، وسكنوا في مخيم «بيت عين الماء» نحو شهرين وأكثر. ومع بداية الربيع قرر العشرات الانتقال إلى شرق الأردن، فوصلت القافلة إلى إربد، ومنها نقلتهم الباصات عن طريق سورية إلى لبنان.

وفي مجد الكروم قام الجيش وأجهزة الأمن الإسرائيلية بعملية تمشيط وتهجير جديدة في 14 كانون الثاني/يناير 1949، بعد مرور أقل من أسبوع على الأولى. وكانت



أغلبية المهجرين هذه المرة من لاجئين قرى شعب والبروة والدامون وغيرها، وقليلهم من مجد الكروم. وكان أحد المطرودين من سكان القرية، محمد علي سعيد قداح، الذي وصف تفصيلات عملية الطرد ومساها بدقة.<sup>33</sup> واستذكر قداح أنه «فرض منع تجول على القرية وبعد التدقيق في هوية الرجال، تقرر من سيُطردون وعاد الآخرون إلى بيوتهم». وأضاف: «تقرر طردي لأنني عدت من لبنان بعد بقائي مهجراً هناك نحو شهرين». كنت متزوجاً ولي ابنتان صغيرتان. وسارت بنا المركبات إلى الغرب وأوصلونا إلى منطقة وادي عارة، حيث «أطلق الجنود النار في الهواء وأمرونا بأن ننتقل إلى الجانب العربي».<sup>34</sup> وتذكر قداح أنه كان بين المطرودين محمد حسن كنعان الذي حمل كيساً مملوءاً بالملابس، و«أراد أحد الجنود الدروز الذين رافقونا أن يحصل عليه قبل عبورنا إلى الطرف الآخر، فأمر كنعان بأن يرميه من يده، وخوفاً على حياته رماه ومشى مع زوجته وابنته إلى الشتات. ووصلنا إلى منطقة يحكمها جنود عراقيون ساعدونا في الوصول إلى بيوت قرية عارة». وأضاف قداح: «تابعنا سيرنا في الغد فوصلنا إلى جنين ومنها إلى نابلس. وفي مخيم 'بيت عين الماء' كانت قد نُصبت شواذر كبيرة أسكنوا كل ثلاث عائلات في إحدى تلك الخيم». وكانت الأونروا قد بدأت عملها ومساعدتها اللاجئين فساهمت في استيعاب مئات، بل آلاف منهم في المنطقة. لكن الاكتظاظ في المخيم كان شديداً والأوضاع الصحية متردية جداً، فصار البعض يفتش عن طرق للعودة إلى الجليل، وقد عاد عدد منهم فعلاً من نابلس وجنين إلى بيوتهم مشياً على الأقدام على الرغم من صعوبات الطريق ومخاطرها.

ومع مطلع ربيع سنة 1949، بدأ العديد من اللاجئين وفيهم مئات المهجرين من مجد الكروم طريقهم إلى الأردن، ومنه إلى سورية ولبنان. وكانت السلطات الأردنية تشجع عودة مهجري الجليل أو انتقالهم إلى لبنان بعد عقده اتفاقية الهدنة مع إسرائيل في رودس (23 نيسان/أبريل)، فقد كان عشرات آلاف اللاجئين في منطقتي جنين ونابلس عبئاً اقتصادياً ثقيلاً على المملكة، ومصدراً للاضطراب السياسي. وذكر بعض من قابلتهم أن مركباتهم سارت من نابلس إلى القدس ومنها إلى عمان، ومن هناك سافروا مع شركة باصات العلمين. وشهد محمد قداح (صاحب الذاكرة الممتازة) أنه «وصل وعائلته إلى بيروت يوم الخميس [الموافق فيه] 15 نيسان/أبريل 1949. وكان ذلك اليوم مائلاً». وأضاف أن لبنانياً كريماً وصل إلى «المسجد العمري الذي نزلنا فيه وأعطى لكل لاجئ



ليرة لبنانية واحدة.<sup>35</sup> ولم تكن شهادة قدامح الوحيدة التي أشارت إلى الكرم والمعاملة الحسنة التي لاقاها اللاجئون في العاصمة اللبنانية.

ويرسم معظم شهادات أهالي مجد الكروم، الذين طردوا في كانون الثاني/يناير 1949، مساراً مشابهاً من الوصول إلى الضفة الغربية، ومنها إلى سورية ولبنان. واستذكر كثيرون منهم الشعور بفقدان الكرامة والإهانات التي ارتبطت بفقدان الأرض والبيت وضرورة العيش على ما يتصدق به الآخرون. لذا، فإن من رجعوا من لبنان إلى القرية لاحقاً، غمرهم في معظمهم الشعور بالفخر والاعتزاز، لأنهم لم يخضعوا للمصير الذي اختارته لهم إسرائيل وجيشها. وكان المطرودون في أغليبيتهم في العشرينيات من أعمارهم، فتحملوا مشاق طرق العودة، وبعد التشرّد كان همهم الأساسي هو الاهتمام بمستقبل أطفالهم الصغار في أوضاع مخيمات اللاجئين الصعبة. وحكاية عودة المئات، بل الآلاف ممن طردتهم إسرائيل من الجليل مغيبة إلى حد كبير عن تاريخ النكبة الفلسطينية. لقد كان لبقاء عشرات القرى في الجليل دور مهم في تصميم آلاف المهجرين على العودة إلى بيوتهم بكل الطرق. وبموازاة جهود أجهزة الأمن الإسرائيلية لتقليل عدد الفلسطينيين في الجليل تعاظمت رغبة المهجرين في العودة إلى بيوتهم بأي ثمن.

وعندما استمعتُ إلى شهادة تسفي راينوفيتش (الخواججا غزال) الذي كان مسؤولاً عن عمليات الطرد في مجد الكروم، سألته عن كيفية اختياره فئة من تقرر طردهم. وادعى «غزال» أن الرجال كان عليهم إثبات سكنهم الدائم «وعدم تسللهم»، عن طريق إبراز قسيمة التسجيل في إحصاء السكان. وأضاف «كل من لم يكن في حيازته قسيمة اعتبرناه مقيماً غير شرعي بإسرائيل مصيره الطرد». وتساءلت ثانية: وماذا كان مصير من تم إحصاؤه، لكنه أضاع قسيمة تسجيله؟ وكان جواب تسفي جاهزاً: «لقد تم طرده. فهذه مشكلته أنه لم يحافظ على القسيمة».<sup>36</sup> ولم تأت أسئلتي تلك من فراغ. ففي كانون الثاني/يناير لم تكن السلطات قد سلمت كل سكان منطقة الشاغور قسائم التسجيل. بل إن إحصاء السكان نفسه لم يكن قد انتهى عشية الانتخابات في كانون الثاني/يناير 1949. وحتى في القرى التي أنهت السلطات إحصاء سكانها، فإن بضعة أسابيع على الأقل مرت قبل أن تُوزع القسائم على الأهالي.<sup>37</sup>

وكان طرد 536 شخصاً من مجد الكروم في كانون الثاني/يناير 1949 قد أفرغ هذه القرية من معظم رجالها الشباب. فبالإضافة إلى العقاب الجماعي للسكان المطرودين



كان للتهجير أثر كبير في الباقين في قريرتهم وحتى في القرى المجاورة. فالباقون في مجد الكروم كانوا في أغليبيتهم من كبار السن والأطفال من أهالي القرية الأصليين، إضافة إلى اللاجئين الذين أتوا من قرى مجاورة.<sup>38</sup> وقد ذكرنا سابقاً أن إسرائيل كانت تطرد من بقي في بعض القرى التي هجرها أغلبية السكان لتسيطر على كل أراضيها. وفي المقابل، اختارت بعض القرى لاستيعاب لاجئين، فكانت مجد الكروم إحداها. وهكذا استمرت سياسة تقليص عدد الفلسطينيين في الجليل والسيطرة على أراضي المهجرين بعد انتهاء الحرب. لكن في المقابل خاطر المئات بأرواحهم وعادوا إلى قراهم وبيوتهم. وفيما يلي سنقدم نموذجاً لعودة العشرات، بل المئات من أهالي مجد الكروم من لبنان، بموازة استمرار عملية الملاحقة والاعتقال والتهجير.

### ثالثاً: دروب آلام التهجير والعودة

ذكرنا سابقاً أن بين مئآت المطرودين من مجد الكروم في بداية سنة 1949، كان هناك «متسللون» و«لاجئون» وسكان القرية الذين كان «ذنبهم» الأساسي أنهم في العشرينيات من العمر. وشاهد أهالي هؤلاء الشباب كيف تقوم السلطات الإسرائيلية بطرد أبنائهم من دون ذنب اقترفوه. وبعد أن وصل هؤلاء المطرودون إلى لبنان، انضموا هناك في أغليبيتهم إلى عشرات آلاف اللاجئين من حيفا والجليل، ووجدوا مأوى في بيروت وفي مخيمات اللاجئين في الجنوب. وكانت المسافة بين المخيمات القريبة من صور وصيدا وشمال الجليل قصيرة، يمكن اجتيازها خلال بضع ساعات. وشهد قداح (مواليد 1928) أنه كان متزوجاً وله بنتان ترك إحداها مع أمه في القرية سنة 1949. وقال أنه اجتاز الحدود وعاد إلى القرية أربع مرات على الأقل خلال عامين.<sup>39</sup> لكن عبور الحدود والوصول إلى الأهل لم يكن نهاية دروب الآلام المتعلقة بالعودة.

شهد قداح أنه كان يتوخى الحذر الشديد من أن يراه أحد المتعاونين مع الحكم العسكري الذين دأبوا على التبليغ عن وجود «متسللين». لكن وسائل الحذر لم تكن تكفي، لأن المعلومات كانت تتراكم في مكاتب الحكم العسكري عن وجود عشرات الشباب الذين عادوا من لبنان. وعندما شددت السلطات العقوبات على من قام بالتستر على «المتسللين» أيضاً، بنى قداح خصاً من فروع شجر الزيتون في حاكورة أهله ونام فيه ليتقي شر عقاب أهله، كبار السن. إذ كان عقاب السلطات لأهالي «المتسللين» قاسياً

لمجرد عدم التبليغ عن أولادهم الذين حضروا لزيارتهم، ثم اختفوا عن الأنظار. لكن تبليغ السلطات كان سيعرض الأبناء للاعتقال والتعذيب والترحيل، فلم يكن خياراً حقيقياً بالنسبة إلى الأهالي. وهكذا عاش آلاف السكان في الجليل في السنوات الأولى التي تلت حرب 1948 بين الأمل بعودة الأبناء وعذابات مشاهدة اعتقال العديد منهم وإبعادهم مرة أخرى إلى ما وراء الحدود.

وفي 6 تشرين الثاني/نوفمبر 1949 فرض منع التجول الشديد على مجد الكروم، وحلقت طائرة فوق البيوت في محاولة للإمساك بـ «متسللين» فارين أو مختبئين. وفي الوقت نفسه، نشر الحكم العسكري عن طريق المتعاونين معه شائعة مفادها «أن السلطات تنوي توزيع بطاقات هوية لكل من تسجل في إحصاء السكان، لكنه لم يحصل على بطاقة حتى الآن». وشهد قداح أنه صدق تلك الشائعة، وذهب عن طيب خاطر إلى مكان تجمع السكان. وفي ذلك اليوم، كانت السلطات قد أحضرت خمس مركبات أقلت فيها 250-260 شخصاً (رجال ونساء وأطفال) وأبعدتهم إلى منطقة جنين.<sup>40</sup> وكان بعض المهجرين عازباً، فاجتاز الحدود ثانية من جنين إلى قرية المرجة. أما قداح الذي طرد مع عائلته (زوجته وطفلتاه)، فواصل الطريق إلى لبنان عن طريق الأردن، ثم سورية حتى الوصول إلى بيروت، وظل هذه المرة في العاصمة اللبنانية حتى سنة 1951. وقد كان لعملية الطرد الكبيرة هذه، بعد عام على مذبححة ساحة العين، تأثير كبير في الأهالي الباقين الذين لم يذوقوا طعم الفرح منذ سقوط الجليل، ولمدة طويلة بسبب الأحداث الأليمة المتتالية.

وصلت أخبار طرد مئات السكان من مجد الكروم إلى مسامع قيادة حزب ماكي. ونشرت صحيفة «اليوم» خبراً عن طرد 200 «متسلل» من القرية. أما «الاتحاد» التي اقتبست الخبر من الصحيفة المنافسة فكتبت أن المطرودين في معظمهم لم يكونوا «متسللين»، وإنما سكان طردوا قبل أن يستلموا قسائم التسجيل، وعادوا إلى القرية لاستلامها.<sup>41</sup> واعتمدت الجريدة أيضاً على خبر نشرته «كول هعام» التي نشرت الحقيقة بكاملها. وأشارت الصحيفة الشيوعية إلى أن عدد المطرودين كان 300 شخص لا 200 فقط. وتم التشديد على أن ذنب هؤلاء هو عدم تسلمهم قسائم التسجيل من السلطات. وأضافت «الاتحاد» في خبرها أن العشرات طردوا من قرى البعنة ودير الأسد وترشيحا في الأسبوع نفسه.<sup>42</sup> ففي أواخر سنة 1949 بدا كأن أجهزة الأمن الإسرائيلية



عادت لتعمل بنشاط على تقليص سكان الجليل العرب. وفي المقابل، فإن ناشطي الحزب الشيوعي كثفوا في تلك الفترة من كشفهم عمليات الطرد وعملوا على مقاومتها. فقد اشتد عود هؤلاء بعد الانتخابات الأولى للبرلمان وخاب أملهم من سياسة بن - غوريون وحكومته، فرفعوا سقف نكدهم ومعارضتهم.

قام قداح خلال الفترة 1950-1951 بمتابعة الأخبار الواردة من الجليل، واجتاز الحدود وحده مرتين لزيارة والديه في القرية. وفي بداية صيف سنة 1951 ترفع حنا نقارة عن 48 من سكان مجد الكروم في المحكمة المركزية. وكان لنجاحه في هذه القضية صدى كبير ساهم في عودة عشرات المهجرين من لبنان في تلك الفترة. وشهد قداح أنه سمع بهذه الأخبار، فرجع بسرعة من لبنان عن طريق الحدود البرية، وذهب إلى بناية الشرطة في عكا ليستلم بطاقة هويته بناء على السابقة التي رافع فيها حنا نقارة. وفي اليوم التالي لاستلام هويته عاد قداح إلى لبنان ليحضر زوجته وبنتيه من مخيم شاتيلا. وأضاف في شهادته، أن وصوله إلى بيروت كان يوم انتخابات، كما سمع في اليوم نفسه عن اغتيال رياض الصلح في عمان.<sup>43</sup> وفي بيروت، تعرف قداح على لاجئ من قرية الزيب (بالقرب من رأس الناقورة) يعيد لاجئين إلى الجليل عن طريق البحر. وكانت طريق العودة البحرية أسهل وأسرع بسبب الطفلتين. وتم الاتفاق مع صاحب القوارب، فعاد في الليلة نفسها 12 شخصاً من ميناء صور إلى شفي تسيون، شمالي عكا.

وتطابقت شهادة قداح مع ما سمعته من أمي (كوثر مناع) أكثر من مرة عن طريق عودتنا من مخيم عين الحلوة. فقد عاد الوالد من الجليل يوماً وقال للوالدة إن عليها الاستعداد في تلك الليلة للعودة إلى مجد الكروم. ولم تصدق الوالدة ما كانت تسمعه، وأشارت إلى بطنها قائلة: «كيف سأستطيع المشي في الجبال ساعات مع هذا الحمل المتقدم؟» لكن الوالد هدأ من روعها قائلاً إنها لن تضطر إلى المشي بتاتاً، وإن ما عليها فعله هو «عدم طرح الأسئلة الآن وتجهيز نفسها للسفر من دون أن يشعر الجيران بذلك». فانتشار الخبر ووصوله إلى السلطات اللبنانية قد يعطل خطة العودة. وفي تلك الليلة أقلت سيارة من منطقة صيدا اللاجئيين إلى صور القرية من رأس الناقورة. بعدها، نقلت قوارب صيد الأسماك العائدين ليلاً، فوصلت عائلتنا مع أربع عائلات أخرى إلى بر الأمان بالقرب من شفي تسيون. لقد كلفت العودة بحراً مبلغاً من المال، لكنها وفرت على هؤلاء العائدين متاعب اجتياز الحدود مشياً على الأقدام ومخاطر الموت بنيران



«حرس الحدود».

وخلال بحثي عن تاريخ عودتنا من لبنان إلى الجليل، توصلت إلى تحديد موعدها من عدة مصادر. فأمي روت أكثر من مرة (بمرارة) كيف أخفى عنها الوالد خبر وفاة أمها، بعد زيارته للقرية آخر مرة. وأضافت أنها لم تعلم بالخبر المفاجع، إلا بعد وصولها إلى البيت في مجد الكروم. ولما فتشت في يوميات محمد حيدر (أبو جميل) وجدت تسجيلاً لخبر وفاة مريم، زوجة علي سعيد مناع، على الطريق الرئيسي للقرية في 24 حزيران/يونيو 1951، ثم دفنها في اليوم التالي.<sup>44</sup> وهكذا استطعت تحديد زمن عودتنا من لبنان في أواسط تموز/يوليو، لأن الوالدة ظلت تشكي من أن ثلاثة أسابيع مرت على وفاة والدتها من دون علمها. وتطابق هذا التاريخ الذي اعتمد على يوميات أبو جميل مع ما حفظته ذاكرة محمد علي سعيد قداح «الحديدية»، كما أن عدداً من العائدين تذكر وصوله إلى القرية من لبنان عشية انتخابات الكنيست.

وكان أبو ناهي أيضاً بين مئات المطرودين من مجد الكروم في كانون الثاني/يناير 1949، ووصل مثل العديد من أهالي القرية إلى لبنان، وعانى جراء حياة اللجوء والشتات لعامين وأكثر. وبعد نجاح حنا نقارة في المحاكم وعودة عشرات اللاجئين من لبنان، أرسل إليه أهله الباقون في القرية أن عليه العودة سريعاً.<sup>45</sup> وفعلاً، قام أبو ناهي الذي كان حينها أعزباً، باجتياز الحدود بسهولة برأ ورجع إلى بيت أهله، وقام مع غيره من الأهالي بتعيين المحامي شريف الزعبي من الناصرة في قضية تحصيل بطاقات هوياتهم «أياماً محدودة قبل انتخابات الكنيست سنة 1951».<sup>46</sup> وبعد السوابق القانونية في المحكمة المركزية ومحكمة العدل العليا، فإن العشرات ممن طردوا قبل تسليمهم قسائم التسجيل على الرغم من وجود أسمائهم في إحصاء السكان، لم يكونوا في حاجة إلى التوجه إلى المحاكم ثانية. وهكذا عاد عشرات الشباب الذين طردوا من القرية (في كانون الثاني/يناير 1949) مع عائلاتهم إلى بيوتهم بعد عامين وأكثر من حياة اللجوء.

وعشية الانتخابات (أواخر تموز/يوليو 1951) كانت القوائم العربية التي شكلها حزب مباي تعمل على كسب أصوات العرب، فساهم ذلك في إعادة عشرات الأشخاص عن طريق آلية لم شمل العائلات. فأبو ناهي وغيره ممن قابلتهم ذكروا أسماء بعض أقاربهم الذين رجعوا عشية الانتخابات عن «طريق حاييم أورباخ»، ضابط الاستخبارات الذي كان له دور كبير في استسلام القرية وبقاء معظم سكانها. وكان أورباخ نشيطاً



حينذاك في محاولات جلب الأصوات لحزب مباي والقوائم العربية. هذه الشهادات، تدعمها مصادر مكتوبة معاصرة، تثبت أن المهجرين وأهاليهم الباقين استغلوا بعض الثغرات في المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية، لإعادة أحبابهم إلى بيوتهم. ففي مقابل الوعود بتصويت «العائلة» للحزب الحاكم وقوائمهم، تمت الموافقة على إعادة بعض المهجرين. ولم يحالف الحظ كل المهجرين من مجد الكروم وقرى أخرى. فيوميات أبو جميل تشير إلى العديد من حالات اعتقال «متسللين» في القرية وقيام السلطات بطردهم إلى لبنان في الفترة 1950-1951. وكان آخرون أقل حظاً، فدفعوا حياتهم ثمن محاولاتهم العودة إلى بيوتهم بشكل دائم، أو لمجرد زيارة الأهل. ففي 15 كانون الثاني/يناير 1950، مثلاً، «وصلت الأخبار إلى مجد الكروم أن حسين خليل قد قُتل بالقرب من الحدود». وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 1950 انتشر في القرية خبر مقتل كل من سعيد رافع وأخيه مصطفى في الجبل الشمالي فوق بيوت قرية دير الأسد.<sup>47</sup> وفي حادثة أخرى بتاريخ 28 أيار/مايو 1951 قُتل على حدود لبنان بانفجار لغم لاجئ من شعب كان يسكن مجد الكروم، كما جرح اثنان آخران من القرية نفسها هما أحمد مصطفى طه وزوجة خالد سعيد كيوان. ولم يكن هؤلاء القتلى والجرحى مسلحين ولا هددوا أمن الدولة، لكن سلطاتها كانت مصممة على منع العودة من لبنان إلى الجليل.

وكما ذكرنا أعلاه، فإن جنود الجيش الإسرائيلي لم يقوموا بعمليات انتقامية وعقاب جماعي في قرى الجنوب اللبناني بعكس الجبهتين الأردنية والمصرية، كما أن أيدي الجنود على الحدود الشمالية لم تكن خفيفة على الزناد مثل الحدود الأخرى، وتفسر هذه الأمور العدد الصغير نسبياً للقتلى والجرحى على الحدود اللبنانية. وعلى الرغم من أن عشرات العائدين دفعوا حياتهم ثمن محاولات عودتهم، فإن ذلك لم يردع آخرين عن مواصلة محاولات الرجوع إلى الأهل والبيوت. فعلى سبيل المثال، اعتقلت السلطات في مجد الكروم محمد حكمة وأبعدته في 11 أيار/مايو 1950 إلى لبنان، قبل عام من وفاته على الحدود. ويذكر أبو جميل في يومياته أن خبر وفاته في 28 أيار/مايو انتشر في القرية، وقد قُتل في انفجار لغم زرعه الجنود، وأصيب اثنان آخران بجروح. وفي حالة أخرى، حُكم على محمد أسعد صغير وحسين سرحان في المحكمة العسكرية بتاريخ 6 أيلول/سبتمبر 1951 بالسجن سنتين ونصف سنة بسبب تكرار عودتهما واعتقالهما في القرية أكثر من مرة.<sup>48</sup>

ويوميات أبو جميل التي توثق أحداث القرية، بما فيها عمليات الجيش، تذكر في كثير من الأحيان أسماء المطرودين من الرجال والنساء بعكس الوثائق العسكرية. وتشير هذه اليوميات إلى حادث فريد في نوعه فرض فيه الجيش منع التجول على مجد الكروم 7 أيام متتالية ولياليها من دون أن يسمح لأحد بأن يدخل القرية أو يخرج منها.<sup>49</sup> وكان هدف هذا العقاب الجماعي الضغط على السكان والمس بسبل معيشتهم كي يقوموا بتسليم أقاربهم للسلطات، بدلاً من تخبئتهم والتستر عليهم. وكان العقاب الجماعي إحدى الآليات الأساسية في تعامل الحكم العسكري مع السكان العرب. وعلى الرغم من ذلك، فإن محاولات عودة الفلسطينيين لم تتوقف. فمن لم يوفق في الحصول على هوية وضمان استقراره سنة 1951 حاول ذلك بطرق أخرى. وذاكرة الأهالي تختزن كمّاً هائلاً من المعلومات عن هذا الموضوع، قدم هذا الفصل نماذج لها.

أما الفصل السادس فيعرض حالات توجه عشرات الفلسطينيين من مجد الكروم إلى محكمة العدل العليا في سبيل منع طردهم، وللسماع لهم بالعيش في بلدهم. ونكتفي هنا بذكر أحد قرارات تلك المحكمة بشأن العشرات من سكان القرية أراد الحكم العسكري والشرطة إبعادهم مرة أخرى.<sup>50</sup> فقد فسر هؤلاء عدم حصولهم على بطاقات هوية في الفترة 1951-1953 بأنهم طردوا أول مرة في كانون الثاني/يناير 1949 مع غيرهم، أو غادروا القرية بعد المذبحة على ساحة العين قبل ذلك بأكثر من شهرين. وصدق قضاة المحكمة شهاداتهم وفرضوا على السلطات إصدار هويات إلى هؤلاء المدعين. وفي هذه القضية وغيرها أبدى القضاة بعض الأحيان تفهماً لدعاوى السكان العرب، ووثقوا بشهاداتهم ورواياتهم عن قيام الجيش بالمذابح وطردهم الأهالي، بعكس الرواية الصهيونية التي تبلورت لاحقاً وأنكرت هذه الأعمال جملة وتفصيلاً. وكان على الإسرائيليين أن ينتظروا عشرات السنين لفتح وثائق الأرشيفات العسكرية، ونشر أبحاث المؤرخين الجدد الذين كشفوا عن أعمال القتل والتنكيل خلال الحرب وما بعدها.<sup>51</sup>

#### رابعاً: حكاية قرية شعب المميزة

لم تدمر إسرائيل بيوت قرية شعب، وإنما قامت بتهجير أهلها، فصاروا لاجئين بعد احتلالها في عملية حيرام، ثم قامت مؤسسات الدولة بنقل سكان عرب آخرين إلى بيوتها المهجرة. وكان أول من سمح له بالسكن في هذه القرية شفيق أبو عبده وبعض أقاربه من



عائلة بقاعي من الدامون في الجليل الغربي.<sup>52</sup> وكانت إحدى مهمات أبو عبده وأقاربه منع أهالي شعب الأصلين من العودة إلى بيوتهم. وفعلاً، فإن السلطات التي استعانت بأبو عبده نجحت في هدفها جزئياً إلى حين.<sup>53</sup> وقد تطابقت سياسة المؤسسات الاستيطانية مع توجيهات مستشار رئيس الحكومة يهوشوع بلمون «الآ يُسمح بأي حال من الأحوال بتأجير أراضي القرية للسكان المحليين أو الذين أصلهم منها». وفي حالة شعب، كان هناك مركب إضافي هو الانتقام من أهلها الذين أظهروا حماسة كبيرة للقتال أيام الحرب. ويضيف هليل كوهين، الذي يورد تلك التوجيهات وتقويم دور شعب في القتال، أنه نشطت في تلك القرية سنة 1948 «فرقة مقاتلة بقيادة بطل محلي كنيته أبو عساف (كذا) كانت من أفضل الفرق التي عملت في الجليل».<sup>54</sup>

وفعلاً، فإن أبو إسعاف كان بطلاً محلياً لا على مستوى قرية شعب فقط، بل في قرى الشاغور وغيرها أيضاً. كما أن اسمه ورد عدة مرات في رواية الياس خوري «باب الشمس» الذي يروي حكاية هذه الفرقة التي انتمى إليها بطل الرواية المسمى يونس. هذان البطلان اللذان انسحبا مع فرقتهما إلى الجنوب اللبناني صارا لاجئين، واستمرا في عملهما من أجل العودة إلى الجليل سنوات عديدة. لذا، فإنه ليس مفاجئاً أن أهالي شعب في لبنان الذين نشروا قبل سنوات كتاباً يوثق تاريخ قريتهم، خصصوا لأبو إسعاف وفرقة مكاناً معتبراً في مؤلفهم.<sup>55</sup> فمن هو أبو إسعاف هذا، الذي كانت حماسته هو وفرقة للقتال تبريراً لقيام السلطات الإسرائيلية بمنع عودة أهالي شعب إلى قريتهم حتى بعد انتهاء الحرب وصمت المدافع؟

أبو إسعاف هو إبراهيم علي الشيخ خليل (1918-2002) من المحاربين الذين انضموا إلى تنظيم عز الدين القسام، وشاركوا في ثورة 1936-1939. وبعد صدور قرار التقسيم انضم إلى الحاج أمين الحسيني، وحاول تجنيد المقاتلين والتزود بالسلاح في الجليل للدفاع عن شعب والقرى المجاورة. وقد شارك في عدة معارك حتى إتمام احتلال الجليل في عملية حيرام. وكان عشية هذه العملية مع معظم مقاتلي الفرقة في مجد الكروم التي وصل إليها العديد من المهجرين من شعب. وقد انسحبت فرقة أبو إسعاف مع سائر فرق جيش الإنقاذ، كما مر معنا سابقاً. وبعد تفكيك هذا الجيش انتقل للعيش في سورية ودول عربية أخرى. ويذكر أهالي شعب في لبنان أن أبو إسعاف استمر في نشاطه مع المنظمات الفلسطينية عدة عقود. أما سنواته الأخيرة فأمضاها في دمشق حتى وافته



المنية، فدفن فيها سنة 2002.<sup>56</sup> أما البطل الآخر من هذه الفرقة المقاتلة من قرية شعب فكان سعيد صالح الأسدي (1918-1997) الذي اشتهرت حكايته في كتاب «باب الشمس». وتبدأ حكاية «أبو صالح» المسمى يونس في الرواية من حيث انتهى في آخر حياته، أي في مستشفى الهمشري في صيدا، وهو في غيبوبة لم يفق منها حتى وفاته في 28 كانون الثاني/يناير 1997. وكما أبو إسعاف فإن رفيق دربه سعيد صالح شارك في ثورة 1936 وحرب 1948. وبعد أن أكملت إسرائيل احتلال الجليل انسحب مع الفرقة، ووصل إلى مخيم عين الحلوة الذي أمضى فيه بقية سنوات حياته. وأما الفريد والمميز في حكاية سعيد صالح هذا فهو عودته إلى الجليل عشرات المرات بعد سنة 1948 حتى سنة 1956، وخصوصاً إلى مغارة بالقرب من دير الأسد سماها خوري «باب الشمس». وفي هذه المغارة التقى سعيد صالح زوجته المسماة في الرواية «نهيلة» والتي ظلت تعيش مع أولادها إلى جانب والدي زوجها العجوزين. الأسدي وأبو إسعاف هما نموذجان لدور أهالي قرية شعب في مقارعة قوات الهاغاناه والجيش الإسرائيلي حتى سقوط الجليل بأكمله. وكما ذكرنا سابقاً، فإن أهالي القرية وجدوا ملجأ في قرى الشاغور، مجد الكروم والبعنة ودير الأسد ونحف. وكان الجيش الإسرائيلي قد دخل شعب بعد سقوط معار في 18 تموز/يوليو 1948، فرحل عنها أغلبية سكانها، لكن أبو إسعاف جمع رجال فرقته خلال يومين وهاجم القرية واستعاد السيطرة عليها. واستمرت فرقته في مقاتلة القوات الإسرائيلية المتمركزة في معار وكبدتها خسائر بالأرواح، وفيهم ضابط يسمى سيغف، أطلق اسمه على مستوطنة يهودية في المنطقة فيما بعد. وفي هذه المنطقة بين معار وشعب لم تحفظ اتفاقية وقف إطلاق النار،<sup>57</sup> وقد تكبدت فرقة أبو إسعاف خسائر كبيرة بالأرواح قُدرت بالعشرات من مقاتلي القرية ومتطوعي جيش الإنقاذ.

ويدعم بعض قرارات محكمة العدل العليا شهادات أهالي شعب الشفوية. ففي أحد هذه القرارات جاء ما يلي: «حتى عملية حيرام في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، كانت القرية خلال عدة أشهر ما بين خطوط 'جيش الدفاع' وبين جيش الإنقاذ، فكانت خالية من السكان، ما عدا بعض كبار السن».<sup>58</sup> وفي القرار نفسه ووثائق أخرى، ذكر أن سكان شعب صاروا لاجئين في معظمهم في القرى المجاورة في منطقة الشاغور، ما بين مجد الكروم غرباً ونحف شرقاً. وهذه القرى تم احتلالها، كما مر معنا، في أواخر الشهر



المذكور، وحاول الجيش الإسرائيلي طرد أهاليها الأصليين مع لاجئيهما. لكن المهجرين من شعب بقوا في أغليبتهم في قرى هذه المنطقة، ثم قاموا بنضال مستمر من أجل العودة إلى بيوتهم وقريتهم التي أعلنت منطقة عسكرية مغلقة في نيسان/أبريل 1951.

ومنعت السلطات الإسرائيلية محاولات أهالي شعب المتكررة العودة إلى بيوتهم، واستعانت، كما ورد أعلاه، بشفيق أبو عبده وبعض أقاربه. وكان لأبو عبده علاقات مصاهرة مع عائلة فاعور من شعب، فسمح لبعض أفرادها بالعودة إليها بما لا يتلاءم مع السياسة العامة للسلطات. ولما انفتح باب العودة أمام بعض أهالي القرية كان من الصعب على الدولة ومؤسساتها إغلاقه تماماً بعد ذلك. وقررت السلطات أن تنقل المئات من سكان قرיתי كراد البقارة وكراد الغنامة (جنوبي الحولة) إلى بيوت قرية شعب الخالية.<sup>59</sup> لكن مهجري شعب لم يتنازلوا بسهولة عن حقوقهم في العودة وتوجهوا إلى محكمة العدل العليا، وقد مثلهم المحامي محمد نمر الهواري في عدة قضايا.<sup>60</sup>

رافع الهواري في إحدى القضايا أمام قضاة المحكمة العليا أولشين وروسمان ولنداو ممثلاً ثمانية أشخاص من شعب، كانوا رفعوا قضيتهم ضد مفتش شرطة عكا وآخرين، وكانت مداولات سنة 1953 استمراراً لإصدار قرار احترازي في 1 كانون الثاني/يناير من السنة نفسها.<sup>61</sup> وشهد المدعون الثمانية أن في حياتهم بطاقات هوية، لكن حاكم الجليل العسكري في الناصرة أمرهم بمغادرة القرية خلال 15 يوماً، كما أنه هددهم إذا لم يطيعوا أوامره بأن يخرجهم بالقوة ويقدمهم لمحكمة عسكرية. وكما ذكرنا سابقاً، فإن شعب أعلنت منطقة عسكرية مغلقة (بحسب المادة 125 من أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945) من أجل منع عودة السكان. لكن الثمانية ادعوا أنهم من سكان القرية منذ زمن الانتداب وظلوا فيها بعد احتلالها في تشرين الأول/أكتوبر 1948، غير أنهم اعترفوا بترك بيوتهم بضعة أيام واختبائهم في الجبال المحيطة بالقرية، ثم رجعوا إليها قبل إعلانها منطقة عسكرية مغلقة في سنة 1951.<sup>62</sup>

وخلال مناقشة قضية المدعين الثمانية تبين أنه «بعد احتلال القرية سُمح لعربي واحد هو شفيق أبو عبده بأن يسكن فيها، وهو من خارج شعب»، وتبين أيضاً أنه مُنح أراضي القرية لزراعتها، وأن المدعين، أو بعضهم، كانوا يعملون عنده في هذه الأراضي. وأضاف القضاة أن «هناك أساساً للقول بأن هذا الشخص مقرب من السلطات». كما ذكر أن أخيه كان مختار القرية، وبحسب ادعاء السكان فإن الاثنين يقومان بالتنكيل بالأهالي



واستغلال علاقاتهما بالسلطتين العسكرية والمدنية فصارا الأمرين الناهيين في القرية. وأضاف الأهالي في ادعائهم أن شفيق المذكور يعتدي عليهم ويجبرهم على العمل عنده بأجر منخفض جداً، وعندما يحاولون مقاومته كان يهددهم بالطرد. لذا تُعتبر محاولة طردهم نتيجة مؤامرة من مُشغلهم المذكور الذي ينسب إليهم تهماً بأنهم عادوا إلى القرية بعد 1 نيسان/أبريل 1951. هكذا شهد المدعون الثمانية أمام قضاة محكمة العدل العليا.<sup>63</sup> ولم يكن المدعون الثمانية أول من يتوجه إلى محكمة العدل العليا من سكان شعب.<sup>64</sup> وتبين مناقشات هذه القضية جانباً من استغلال السلطات لتصريحات المخاتير المتعاونين مع إسرائيل بصورة عامة والحكم العسكري بصورة خاصة. فأحد هؤلاء كان، كما ذكرنا، أخا شفيق أبو عبده والذي كان أحد المدعى عليهم. وقال القضاة عن أبو عبده أنه وأخاه المختار «مقربون للحكومة»، كما قيل عن الأول أن قيادة جيش الإنقاذ أصدرت بحقه حكماً بالإعدام، وأُفرج عنه من سجن الناصرة بعد سقوطها في أيدي الجيش الإسرائيلي. وقد اعترف الأخوان بقاعي في شهادتهما بأنهما يحظيان بمعاملة خاصة من سلطات الجيش الإسرائيلي، ولذا أيضاً سمح لهما بالسكن في شعب واستأجرا الأراضي. هذه الشهادات في المحكمة أوائل الخمسينيات تتطابق مع أقوال كبار السن من هذه القرية الذين تحدثوا عن أعمال أبو عبده ورجاله المدعومين من السلطات.

واعترف شفيق أبو عبده في التحقيق بأنه في أواسط سنة 1949 كان حاضراً وقت تسجيل السكان في شعب، وكذلك بأن عملية التسجيل جرت في بيت أخيه المختار. وأضاف «لم يتم تسجيل كل من جاء ليسجل نفسه، وإنما فقط من حصل على تصريح مسبق بالسكن في القرية بناء على قوائم كانت في حيازة الحكم العسكري». وعلق القضاة على أقوال أبو عبده بأنه «لم يقدم مثل هذه القوائم للمحكمة وقت التحقيق». وأضافوا: «لسنا واثقين بأن المختار وأخاه لم يكن لهما دور في عدم تسجيل السكان الذين لم يرغبوا في مساعدتهم».<sup>65</sup> هذه الأقوال وغيرها لقضاة محكمة العدل العليا، عن شهادات بعض المخاتير وممثلي الحكم العسكري الذين يحضرون المداولات في قاعات المحكمة، تكشف بعض أساليب هذا الحكم لمكافأة مقربيه ومعاقبة من لم يكن على استعداد للتعاون معه.

وأعطى أهالي شعب أمثلة لكيفية استغلال أبو عبده وأخيه علاقاتهما القوية بالسلطات لابتزاز الأموال من الأهالي. وفي هذا الشأن كتب القضاة في قرارهم أنهم



يلفتون انتباه المستشار القضائي كي «يفحص خبايا ما يجري في شعب وتحقيق العدل إذا تبين أن التهم المذكورة أعلاه صحيحة»<sup>66</sup> وعلى كل الأحوال، فإنه بالنسبة إلى مطلب أهالي شعب الاعتراف بهم سكاناً في القرية، وافقت المحكمة على الطلب جزئياً (5 من 8). وهكذا أثبت الأهالي لأبو عبده وأخيه المختار أنهما ليسا «الأمزين الناهيين» على الرغم من علاقاتهما الوثيقة بالسلطات. واستمر أهالي شعب في أغليبتهم في العيش كلاجئين في مجد الكروم ودير الأسد وغيرهما من قرى المنطقة. لكن خلال بضع سنوات فإن العشرات منهم نجحوا في العودة إلى شعب والعيش في بيوتهم رغم أنف أبو عبده وأخيه المختار.<sup>67</sup>

وتكشف حكاية لاجئ آخر من شعب بعض أساليب تعامل السلطات ومعاناة الأهالي الذين اضطروا إلى العيش سنوات خارج قريتهم. ففي أوراق المحامي حنا نقارة وجدت رسالة وجهها سعيد حسين عباس، الذي عاش في مجد الكروم إلى الحاكم العسكري.<sup>68</sup> وكتب عباس شارحاً قضيته: «عند احتلال السلطات الإسرائيلية قريتنا شعب خرجت من القرية ولجأت إلى وادي شعب في جوار عرب السواعد. وكان عندي نحو خمسة وأربعين رأس ماعز. وبعد مضي خمسة أيام من الاحتلال، وبينما أنا سارح مع الماعز في أرض الوادي المذكور، إذ حضر لعندي إبراهيم الذي كان مسؤولاً عن شعب وفياض سليمان الهبي من قرية معار، الآن ساكن في كابول، وأخذنا يطلقان العيارات النارية علي وعلى رعاة الماعز.» وأضاف سعيد عباس «جراء إطلاق النار أصابني طلقة في رجلي.... عندها وقعت على الأرض، فأخذنا الماعز واتجهنا بها نحو قرية شعب.» وكتب عباس أيضاً أنه بعد إصابته «حضر لعندي حسين حميد الأيوب ومحمود أبو دلة ونقلاني إلى مغارة بالقرب من وادي شعب المذكور، وبقيت فيها نحو شهرين ونصف شهر، وعندها علمت بأنه يوجد موظفون يسجلون السكان في القرى. فجئت إلى البعنة ووجدت المسجلين يسلمون القسائم إلى السكان وطلبت منهم أن يسجلوني، فأوعزوا لي بأن أنتظرهم في مجد الكروم إلى حين عودتهم من البعنة. فذهبت إلى مجد الكروم وانتظرتهم نحو خمسة أيام ولم يحضروا، ثم رجعت إلى المغارة، وبقيت من دون تسجيل. وبعد مضي ستة أشهر تقريباً جئت إلى مجد الكروم إلى بيت زوجة عمي، وفي تلك الليلة أعلن منع تجول وألقي القبض علي وأبعدوني إلى الحدود العربية. ولم ألبث سوى يوم واحد ورجعت، وكنت أسكن الجبال تارة وأحضر إلى القرى تارة أخرى. ثم



ألقي القبض علي وأبعدوني إلى الحدود اللبنانية وتركوني عند جسر المنصورة.<sup>69</sup> وأضاف عباس في رسالته إلى الحاكم العسكري «ولم أغب إلا يوماً واحداً ورجعت. وكنت أمضي أغلبية أوقاتي في الوعر وأنام في المغارة. وبينما أنا أتجول في الوعر عثرت على بندقيتين: عثمانية وإنكليزية، وسلمتهما إلى ضابط البوليس شويلي في عكا. وكان تسليمهما بواسطة حمد عثمان.<sup>70</sup> وظن عباس أن عمله هذا قد يشفع له، لكن من دون جدوى. وأنهى رسالته قائلاً: «ومنذ سنة ونصف سنة وأكثر لم أغادر البلد. لذلك جئت مسترحماً من سعادتك النظر في قضيتي وإصدار حكمكم العادل بإعطائي تصريح بالإقامة الدائمة في ظل دولة إسرائيل الموقرة.»<sup>71</sup>

هذه الوثيقة الفريدة في مجموعة أوراق المحامي نقارة في حيفا وضعت في ملف كرتوني باللون البني كُتب على غلافه «حسين سعيد عباس من قرية البعنة ضد وزارة الداخلية»، وهو ما يشير إلى تحضير القضية لرفعها إلى المحكمة. لكن محاولاتي للوصول إلى بقية أوراق القضية لم تفلح. لكن الملف قد يشير إلى عدم موافقة الحاكم العسكري على طلب عباس، فوصل إلى المحامي نقارة لitraفع باسمه أمام المحاكم. ومن دون سائر أوراق قضية عباس يصعب علينا معرفة ما جرى له بعد ذلك. وعلى الرغم من ذلك فإن مضمون هذه الوثيقة الفريدة يكشف واقعاً معيشياً صعباً للعديد من سكان الجليل، ولا سيما من لم يشملهم التسجيل، لكن حاولوا بكل الطرق والوسائل البقاء في الوطن وعدم الخنوع للتهجير والطرده مرة بعد أخرى.

ونعود إلى حكاية أهالي شعب الذين شاهدوا آخرين يستوطنون في بيوتهم ويزرعون أراضيهم التي أبعدتهم السلطات عنها، لكنهم لم يقبلوا هذا المصير وحاولوا تغييره، وأثمرت جهودهم أحياناً، فسمح لبعضهم بالسكن في القرية، كما أن بعض أهالي قرى الحولة، الذين نقلتهم السلطات إلى شعب، طالب بإعادته إلى قراه الأصلية.<sup>72</sup> وعلى الرغم من هذه النجاحات الجزئية فإن أهالي شعب ظلوا في معظمهم لاجئين في لبنان وسورية، مثل ضباط فرقة أبو إسعاف الذين كتبت رواية «باب الشمس» حكايتهم، كما أن المهجرين الذين لجأوا إلى القرى المجاورة، وصاروا جزءاً من قضية «الغائبين الحاضرين»، لم ينجحوا بأكثرية في العودة إلى بيوتهم خلال الخمسينيات، وقد عاد بعضهم إلى شعب بالتدريج بعد إلغاء الحكم العسكري ضمن اتفاقيات تبادل وصفقات مع دائرة أراضي إسرائيل وغيرها من مؤسسات الدولة.



ومثل بطل رواية «باب الشمس» فإن أحمد مطلق حميد حارب أيضاً مع فرقة أبو إسعاف. وبعد انسحاب الفرقة إلى الجنوب اللبناني، ثم إلى سورية، ظل هذا مع رفاقه في الشتات مدة من الزمن، بينما كانت زوجته ووالداه في مجد الكروم. وقرر أحمد مطلق أن يعود إلى الجليل فألقت السلطات القبض عليه 12 مرة بحسب شهادته.<sup>73</sup> وكانت السلطات تبعده أحياناً إلى منطقة جنين، وفي الغالب إلى الجنوب اللبناني معظم الأحيان. وفي المرة الأخيرة أُلقي القبض عليه وحكم بالسجن عامان، وبعد الإفراج عنه (سنة 1961) ساعده ماجد الفاهوم من الناصرة في الحصول على هوية، فعاد إلى السكن مع زوجته ووالديه في مجد الكروم حتى أيلول/سبتمبر 1982، وبعد ذلك رجع إلى شعب مع عائلته.

وأخيراً، نورد حكاية أخرى لواحد من سكان شعب عاش في مجد الكروم، وعمل جاهداً للعودة إلى بيته وقريته، هو صالح إبراهيم غانم. ومن الوثائق التي قدمها إلى محكمة العدل العليا، في قضيته ضد الحاكم العسكري سنة 1956، يتبين أنه استأجر أراضي لزراعتها في قريتي البروة وشعب، كما أنه حصل بين الفينة والأخرى على تصاريح للخروج من مجد الكروم، وعلى أخرى للوصول إلى أراضي في البروة وشعب.<sup>74</sup> وفي مرحلة معينة، قرر غانم أن يسكن مجدداً مع عائلته ومواشيته الكثيرة في أراضي شعب. وبحسب تصريحه وشهاداته فإنه سكن مجد الكروم حتى 12 شباط/فبراير 1954، أي مدة طويلة بعد إعلان شعب منطقة عسكرية مغلقة. لذا، فإن توجهه إلى الحكم العسكري وطلبه تصريحاً للإقامة الدائمة في أراضي بشعب لم يُوافق عليه. حينذاك، توجه إلى محكمة العدل العليا التي رفضت طلبه، وفرضت عليه دفع غرامة قدرها 75 ليرة للطرف الآخر ومصاريف المحكمة.<sup>75</sup>

تُعتبر حكاية شَعْب وأهلها من أصعب حكايات قرى الجليل وأكثرها إثارة. وفي نهاية الأمر، فإن القرية لم تُخرب ولم تنضم إلى القرى المدمرة والمهجرة، لكن سكانها ظلوا في أغليبتهم لاجئين في إسرائيل وخارجها حتى يومنا هذا. والأنكى من ذلك، أن العديد ممن سمح لهم بالعودة والعيش في شعب اعتبروا لاجئين، واستأجروا أرضهم من دائرة أراضي الدولة. كما أن إسرائيل وطنت في هذه القرية، كما مر معنا، مهجرين من قرى أخرى، فصارت البلدة ملجأً للمبعدين عن أراضيهم وبيوتهم من قرى جنوبي الحولة أيضاً. وختاماً، فإن الصفحات السابقة من هذا الفصل عرضت قضايا وحالات

عامة وشخصية لأهالي شعب، غير أنها ليست بديلاً من بحث جاد في تاريخ القرية، أمل بأن يقوم به أحد الأكاديميين العرب من هذه البلدة أو غيرها.

#### خامساً: استمرار التهجير باسم الأمن ومحاربة «المتسللين»

في أوائل سنة 1949 بقيت ست قرى عربية على مقربة من الحدود اللبنانية، على الرغم من خطط الجيش لتهجير كل القرى الفلسطينية على طول هذا الشريط. لكن قيادة الجيش لم تتوقف عن محاولاتها اقتلاع هذه القرى وإسكان يهود على أراضيها. وكانت ترشيحا قد أفرغت من معظم سكانها (4000 نسمة)، وبقي فيها بعض المئات أغلبيتهم الساحقة من المسيحيين،<sup>76</sup> وكان كثيرون من أهاليها الذين تخوفوا من انتقام الجيش الإسرائيلي قد وجدوا ملجأ في قرى مجاورة (درزية في معظمها). وفعلاً، تم تسجيل العديد من الباقين في ترشيحا أولاً في قريتي كفر سميع والبقية وغيرهما. وفي الوقت نفسه حافظ هؤلاء على الاتصال بالقليلين الباقين في بيوت القرية بعد احتلالها، ثم بدأوا يعودون بالتدريج في تشرين الثاني/نوفمبر 1948.

وجمع الجنود العرب الباقين من سكان القرية في الكنيسة وما حولها، ومنعوا التجول في بقية الأنحاء، ثم قاموا بنهب محتويات البيوت المهجورة بشكل منظم. وضمت قائمة المنهوبات الزيت والزيتون والحنطة والقطانة والأثاث والدخان المجفف. فقد دخل الجنود البيوت وأفرغوها من كل شيء ثمين ومفيد، وتم تكسير بعض الأثاث ورميه في الخارج.<sup>77</sup> وكانت ترشيحا معروفة بكميات الدخان المزروع فيها ونوعيته. وكانت أوراق الدخان اليابسة جاهزة للبيع فأخذتها السلطات من البيوت كغنائم حرب. وهكذا نُهب بيوت ترشيحا مثل سائر القرى والحاترات العربية المهجورة، أو حتى التي كانت آهلة جزئياً خلال الحرب وما بعدها. وهذا الموضوع المتعلق بعملية النهب المنظم وغير المنظم في القرى العربية الباقية لم يلق اهتماماً كافياً من الباحثين.

وكان يوسف نحاس من ترشيحا أحد العاملين في شركة دوبك للسيارات وممثلها لشراء الدخان من الفلاحين لأكثر من عقد قبيل النكبة. وعند قصف القرية واحتلالها ترك يوسف بيته، ولجأ إلى قرية البقعة المجاورة. وقام السيد فراجي وابنه إليلي اللذان تاجرا بالدخان مع أهل ترشيحا بالتفتيش عليه، فوجداه وطلبا منه العودة إلى بلدته كي يعمل معهما مجدداً. وكتب السيد فراجي في اليوم نفسه (1 تشرين الثاني/نوفمبر 1948)



نوصية بخط يده بالعبرية تشير إلى أن السيد نحاس موظف قديم ومخلص في شركة دويك.<sup>78</sup> كذلك رتب فراحي وابنه، كونهما من أصحاب العلاقات الجيدة بالسلطات، ليوسف نحاس السكن في أحد البيوت الجميلة المهجورة في ترشيحا، وأصبحت وظيفته جمع الدخان من البيوت المهجورة لمصلحة الشركة من دون ثمن. وشهد جميل ابن يوسف نحاس لاحقاً أنه عاد من لبنان وقام بمساعدة والده في عمله مع شركة دويك للسجائر. وهكذا ساعدت أسباب اقتصادية - تجارية أحياناً بعض أهالي الجليل في البقاء، أو حتى في العودة إلى بيوتهم وقراهم.<sup>79</sup>

وُجد في شوارع القرية الكبيرة عدد قليل من الجنود لمنع عودة المهجرين من لبنان، إلا أنهم لم ينجحوا في مهمتهم هذه بالكامل، وخصوصاً في ساعات الليل المتأخرة. فالعشرات من مهجري القرية الذين لجأوا إلى القرى المجاورة، عادوا بالتدريج وسكنوا بيوتهم، وكان أنيس بشار (أبو سليم) واحداً منهم. وذكر في المقابلة أن رجوعه صادف يوم أحد فذهب مباشرة إلى الكنيسة ليخرج منها فيما بعد إلى بيته مع جموع المصلين،<sup>80</sup> لكنه التقى أمام مدخل الكنيسة السيد بطرس المعروف بتعاونه مع الجيش في تسليم «المتسللين». إلا إن هذا العميل فاجأ أبو سليم بقوله: «لا تخف، أدخل إلى الكنيسة». وفعلاً، دخل (بحسب خطته)، ثم عاد إلى بيته وأحصى في سجل سكان القرية، وظل يعيش فيها حتى وفاته.

ويُعتبر ما جرى لعائلة هوارى في ترشيحا حالة مثيرة ومميزة على الرغم من الحكايات الكثيرة المشابهة عام النكبة، إذ قُتل عشرة من أفراد هذه العائلة في قصف من الجو على بيوت القرية، قام به أبي ناتان الذي صار ناشطاً مشهوراً من أجل السلام بين العرب واليهود. وعلى الرغم من المصيبة التي حلت بالعائلة فإن أفرادها الذين نجوا لجأوا إلى قرية كفر سميع المجاورة عدة أشهر وتم تسجيلهم هناك، قبل أن يعودوا إلى بيوتهم في أيلول/سبتمبر 1949. لكن محاولات آخرين من عائلة الهوارى للعودة من لبنان إلى ترشيحا لم تنجح، فأبعدوا ثانية إلى ما وراء الحدود.<sup>81</sup> أمّا فاطمة هوارى التي أصيبت بجروح بليغة في القصف الجوي لبيت العائلة، فغادرت ترشيحا إلى صيدا، ثم بيروت لتلقي العلاج، وأخيراً عادت إلى بيتها في القرية عن طريق الصليب الأحمر سنة 1950، واستمرت تتلقى العلاج في المستشفيات الإسرائيلية بعد عودتها، لكن وضعها لم يتحسن كثيراً فظلت مشلولة الحركة سنوات طوال.<sup>82</sup> وتُعد حكاية فاطمة وبعض أفراد

عائلتها ممن صمموا على العيش في بيتهم وأراضيهم، على الرغم من طردهم 3-6 مرات، نموذجاً آخر للثمن الكبير الذي دفعه العديد من الباقين في الجليل.

أما جبرائيل بشاره الذي اعتقله جيش الإنقاذ وسجنه مدة ثلاثة أشهر تقريباً، كما مر معنا سابقاً، فإنه أطلق من المعتقل في 6 كانون الأول/ديسمبر 1948. وسرد جبرائيل في مذكراته بخط يده ما جرى له بعد ذلك حين سافر إلى بيروت والتقى هناك أخاه حنا وعشرات أهالي ترشيحا الذين تعودوا الالتقاء في فندق قريب من ساحة الشهداء.<sup>83</sup> وبعد أيام معدودة قرر العودة إلى ترشيحا مع بعض أهالي قريته. وعبرت هذه المجموعة الحدود بسهولة، ووصلت إلى فسوطة ومنها إلى ترشيحا. ولم يذكر جبرائيل في مذكراته أي مشكلة واجهتهم في طريق عودتهم، أو حتى بعد وصولهم إلى القرية. والأبلغ من ذلك، أنه عندما قررت السلطات تسجيل السكان في البلدة، فإن جبرائيل توظف للقيام بهذا العمل مع أخيه الذي عاد أيضاً من لبنان.<sup>84</sup> وبعد الانتهاء من أحصاء الأهالي في ترشيحا، شارك جبرائيل في تسجيل السكان في قريتين مجاورتين هما جت ويانوح.

وبعد الانتهاء من تسجيل السكان، استمر المهجرون من ترشيحا في العودة إليها من لبنان وأماكن أخرى، ولم تخف عودة مئات الأهالي عن أعين أجهزة الأمن التي قررت وضع حد لهذه الظاهرة وطردها «المتسللين». فبعد انتهاء الإحصاء بأيام قليلة، فُرض منع تجول على القرية وطولب السكان بالحضور إلى مبنى المجلس المحلي، ووقف في المكان ثلاثة ضباط نادوا على الناس بالاسم وفق قوائم لديهم وطلبوا منهم إحضار السلاح الذي في حيازتهم. وبعد جمع السلاح، تم عزل من اعتبروا «متسللين»، ووضعوا في غرف جانبية مع أناس كان للسلطات معلومات بأنهم شاركوا في الحرب ضد اليهود، وقاموا بطردهم مع أنهم سُجلوا في إحصاء سكان القرية. وذكر جبرائيل بشاره في مذكراته أن الذين تقرر طردهم أبعادوا إلى حدود الأردن، وتؤكد مصادر أخرى طرد نحو 130 شخصاً من ترشيحا في 16 كانون الثاني/يناير 1949.

ويتذكر كبار السن في ترشيحا عمليتي طرد لبعض الأهالي. في الأولى (16 كانون الثاني/يناير) قام الجنود بعملية تمشيط بيوت القرية وتفتيشها، واعتقلوا 33 من أرباب الأسر ومعهم 131 من أفرادها (كهول ونساء وأطفال).<sup>85</sup> وفي العملية نفسها طُرد أيضاً 30 شخصاً من معليا المجاورة، بينهم الياس شوفاني (ابن 16 عاماً حينذاك) الذي وصف



مسار قافلة التهجير في مذكراته. فقد تم اقتياد المطرودين إلى مجدو، بالقرب من وادي عارة، ومن هناك، وصلوا مشياً إلى نابلس، ثم سافروا إلى عمان، حيث حصلوا على مساعدة البطريرك الكاثوليكي عساف.<sup>86</sup> ومثل العديد من مهجري الجليل، فإن أهالي ترشيحا أيضاً أكملوا طريقهم من عمان إلى سورية ولبنان. وذكر شوفاني أنه عاد مع عدد من رفاقه إلى بيوتهم في معليا. وبعد عودته بثلاثة أشهر تقريباً نجح في الحصول على بطاقة هوية بمساعدة المطران حكيم، الذي قدم المساعدة للمئات من أبناء طائفته كي يستقروا مجدداً في حيفا والجليل.

وبعد أيام قليلة من طرد «المتسللين» من معليا وترشيحا، بحثت لجنة حكومية في جلستها بتاريخ 21 كانون الثاني/يناير 1949 في مسألة نقل كل أهالي ترشيحا من بلدتهم إلى أماكن أخرى. واقترح يوسف فايتس نقل المزارعين إلى معليا المجاورة، وأما الباقون فإلى عكا. أما الجنرال أفنير، قائد الحكم العسكري، فاقترح نقل الجميع إلى مجد الكروم. لكن أعضاء اللجنة قرروا في معظمهم نقل أهالي ترشيحا إلى حيفا أو عكا. وميدانياً كان هناك محاولات حثيثة لإقناع السكان بالانتقال «عن طيب خاطر». ويبدو أن السلطات قدرت في تلك الفترة أن ترحيل بعض السكان قبل أسبوع من جهة، وإغراءات حياة المدينة من جهة أخرى سيأتيان بالنتيجة المطلوبة. واعتقد فايتس مثلاً أنه يجب تفريغ البلدة تماماً من سكانها كي يستوطنها 1000 نسمة من اليهود،<sup>87</sup> إلا أن الحكومة تخوفت من ردة الفعل العالمية على أي تهجير بالقوة، واستمرت في محاولات الإقناع، لكن الأهالي في أغليبتهم وعلى رأسهم الشيوعيون رفضوا كل الإغراءات، وأكدوا حقهم في العيش في قريتهم.

واستمرت الضغوط لترحيل أهالي ترشيحا من بيوتهم بعد إسكان اليهود فيها. وحاول المطران حكيم، الذي كان الباقون في ترشيحا في معظمهم من أبناء طائفته، إقناعهم بقبول الانتقال إلى مكان آخر للعيش فيه. وفي بداية حزيران/يونيو 1949، حضر حكيم إلى القرية للقاء السكان ووعدهم بأن يسعى لإسكانهم في عكا، أو في أي مكان آخر يختارونه.<sup>88</sup> لكن أهالي ترشيحا لم تغرهم اقتراحات المطران حكيم ولا تهديداته المبطنة، وقرروا النضال من أجل بقائهم في بلدتهم. وفعلاً، فإن مئات السكان ظلوا في ترشيحا على الرغم من استمرار أجهزة الأمن في التخطيط والعمل من أجل اقتلاعهم مع بقية القرى العربية على الحدود اللبنانية.<sup>89</sup>

اجتمع جبرائيل بشارة بعضو الكنيست توفيق طوبي في شباط/فبراير 1949، وعرض عليه أوضاع القرية، ووعد الأخير بمتابعة القضية وإثارتها في جلسة الكنيست. وبالتالي، نقل طوبي خبر محاولات السلطات طرد أهالي ترشيحا إلى ممثلي الأمم المتحدة في المنطقة، فجاء بعضهم لزيارة القرية والوقوف على مدى صحة الخبر، لكن ضابط الجيش المرافق أنكر وجود خطة كهذه. وحتى بن - غوريون، في رده على استجواب طوبي، أنكر معرفته بأي أوامر صدرت بطرد أهالي ترشيحا. وهكذا نجح مئات الباقين في هذه القرية الجليلية في العيش في بيوتهم، إلا إن محاولات إسرائيل لم تتوقف. ففي كانون الأول/ديسمبر 1949، دار الحديث عن طرد أهالي ترشيحا ومعهم سكان الجش وحرفيش وفسوطه ومعليا، ووافق بن - غوريون ومعظم وزراء الحكومة على الخطة، غير أن آخرين عارضوها، وعلى رأسهم موشيه شاريت.<sup>90</sup> وكانت النتيجة النهائية بقاء ترشيحا وكل القرى المذكورة أعلاه.

وكان إدخال «قادمين جدد» إلى بيوت قرية عربية في الجليل، ما زال بعض سكانها يعيش فيها، حالة فريدة ومميزة. ولم يعترض الباقون من أهالي ترشيحا على وجود الجيران الجدد خوفاً من ردة فعل الدولة، بل إن تعاوناً ومصالح مشتركة نشأ أحياناً بين الطرفين، الأمر الذي أثار خوف السلطات من تلك العلاقات الجيدة،<sup>91</sup> إذ كان كثيرون من أهالي ترشيحا الباقين أصحاب مهن مطلوبة في مجالات البناء والنجارة والحدادة وغيرها. واستغل الحاكم العسكري أصحاب هذه المهن لترميم البيوت التي تم توطين اليهود فيها وإصلاحها. وشهد بعض ممن قابلتهم في ترشيحا أن الجيش لم يدفع لهم مقابل عملهم، غير أنهم لم يعترضوا على أمل أن يشفع لهم ببقاء أهل القرية وعدم ترحيل سكانها العرب. ويبدو أن هذا ساهم فعلاً في البقاء، لكن العامل الأهم هو أن مئات الباقين في ترشيحا كانوا في أغليبتهم من المسيحيين.

ويتذكر أهالي ترشيحا حتى يومنا أن علاقات جوار جيدة قامت بين القادمين الجدد من رومانيا وبين السكان الأصليين الباقين فيها. وكانت المشكلات أساساً مع السلطات التي صادرت البيوت والأراضي لمصلحة المستوطنين الذين تصرف بعضهم كأسياد البلدة الجدد.<sup>92</sup> وقد وصل بعض هذه القضايا إلى قاعات محكمة العدل العليا أحياناً، فقد شكاهد ميخائيل خليل مثلاً أنه تسجل في إحصاء السكان بالقرية، وحصل على قسيمة تسجيل ورقم هوية 93767. وأضاف أنه ظل يعيش في بيته المسجل باسم جده



حتى أيار/ مايو 1949، عندما طالبه الحاكم العسكري بترك البيت والانتقال إلى بيت آخر في القرية، فأعطى السلطات مفاتيح داره.<sup>93</sup> وكانت هذه الخطوة ضمن ما سمي «تسوية سكن اليهود والعرب في ترشيحا من جانب الحكم العسكري».

وسكن في بيت فهد خليل يهودي باسم زلمنوفيتش حتى 12 آب/ أغسطس 1953. وفي ذلك اليوم «أخلى زلمنوفيتش البيت وأعطى أصدقاءه مفاتيح الدار فأرسلوها إلى المدعي». وبعد أن استلم فهد خليل المفاتيح، وخوفاً على بيته من الخراب، انتقل للسكن فيه مع عائلته في الرابع عشر من الشهر ذاته. وفي اليوم التالي جاءت الشرطة وأخرجته مع أثنائه من البيت بالقوة، لكن المدعي عاد إلى بيته مرة أخرى وسكنه، وأيضاً عادت الشرطة فأخرجته منه بالقوة. لذا، توجه فهد خليل إلى المحكمة طالباً بأن تتوقف الشرطة عن إجلائه عن بيته. لكن المحكمة رفضت طلبه وحكمت أن البيت أصبح ملكاً للدولة، كما قضت أن الشرطة قامت بعملها بشكل قانوني.<sup>94</sup> يُعد هذا القرار نموذجاً لشرعة قرارات محكمة العدل العليا القوانين المجحفة المطبقة على الفلسطينيين الباقين.

#### سادساً: استنكار التهجير ومقاومته

ازداد استنكار الشيوعيين للتهجير وقاوموه بعد انتخابات البرلمان الأولى، وخصوصاً منذ آذار/ مارس 1949. فنجاح ماكي في هذه الانتخابات في حيفا والناصرة وغيرهما من قرى الجليل عزز مكانة الشيوعيين بين الباقين، ورفع سقف توقعاتهم أن يدافع ممثلو الحزب عنهم. وكما رأينا سابقاً، فإن عضو الكنيست توفيق طوبي وصحافة الحزب استنكروا أعمال الطرد وقاوماها. وكانت ردة فعل الشيوعيين وصحافتهم قوية على عملية التمشيط وطردها مئات السكان من كفر ياسيف في 1 آذار/ مارس 1949.<sup>95</sup> وتبين فيما بعد أن المطرودين من القرية كانوا في معظمهم لاجئين من عمقا وكويكات، وقليلون منهم من السكان الأصليين.<sup>96</sup> وكان سبب طرده هؤلاء هو عدم تسجيلهم في إحصاء السكان في كفر ياسيف في تشرين الثاني/ نوفمبر 1948. وكما رأينا سابقاً، أصبح كل من لم يثبت تسجيله في إحصاء السكان في قرى الجليل عرضة للتهجير والإبعاد عن البلد. وصل المطرودون من كفر ياسيف إلى قرية سالم التي كانت تحت سيطرة قوات عراقية، وفق مراقب الأمم المتحدة الذي كتب في تقريره أن «اليهود سرقوا جواهرهم وأموالهم التي كانت في حيازتهم».<sup>97</sup> وقام الجنود الإسرائيليون بإطلاق النار فوق

رؤوس المطرودين لدب الرعب في قلوبهم وتسريع عبورهم إلى المنطقة العربية. وشهد على الطرد من كفر ياسيف شارلز فريمان، الذي وصل إلى القرية قبل عملية الطرد مع شاحنة مؤن لتوزيعها على مئات اللاجئين. وقال فريمان في شهادته إن 239 شخصاً طردوا من القرية. أما سكان كفر ياسيف الذي حاولوا مقاومة هذا التهجير فلم ينجحوا إلا في إنقاذ عدد قليل، بينما سارت الشاحنات المحملة بمئات المطرودين الذين أبعادوا إلى خارج البلد.

وأشارت صحيفة «الاتحاد» إلى عملية الطرد من كفر ياسيف بغضب واستنكار، وشمل عنوان الخبر تساؤلاً إذا ما كان هناك محاولة مقصودة لطرد شيوعيين من القرية. واستنكرت الصحيفة طرد المئات «على الرغم من مشاركتهم في الانتخابات». وأشد ما أثار استغراب «الاتحاد» وعجبها «أن السلطات أَلَقَت القبض على عدد كبير من أعضاء عصبة التحرر الوطني ووضعتهم في السيارات».<sup>98</sup> وهكذا حظي الحدث في كفر ياسيف بردة فعل وصدى كبيرين، لكن كما رأينا في هذا الفصل لم يكن الأول ولا الأخير من نوعه. وتطرقت الصحيفة إلى هذا الطرد بتوسع بسبب خوف الشيوعيين من أن يكون مؤشراً إلى تغيير سياسة الحكومة تجاههم بعد الانتخابات. وكانت المرة الثانية التي اهتمت فيها صحافة ماكي بحدث مشابه هي عملية التفتيش وطرد السكان من الناصرة في 18 حزيران/يونيو 1949، مع أنها لم تشمل أي شيوعي في المدينة. لكن «الاتحاد» أكدت أنها أثار موجة من السخط وإعلان الإضراب، كما ذكرت أن اجتماعات شعبية عُقدت في المدينة، وخطب في الجماهير زعيما الحزب صليباً خميس ومنعم جرجورة.<sup>99</sup>

وبالإضافة إلى الشيوعيين، أثار طرد السكان من الحارة الشرقية في الناصرة استنكار ناشطي حزب مبام وسخطهم أيضاً. ووجد هذا الموقف صداه في صحيفة «عال همشمار» التي ذكرت أن النساء والأطفال أوقفوا مدة ثماني ساعات في الشمس الحارقة. وحتى موشيه شاريت عبر عن شكواه لبن - غوريون من هذه العملية في الناصرة، وعن نخوف من تداعياتها على صورة إسرائيل في العالم.<sup>100</sup> وطالب شاريت رئيس الحكومة ووزير الدفاع بإجراء تحقيق في ماجريات هذه العملية وتصرفات الجنود بفظاظة مع السكان من دون تمييز بين عامة الناس والوجهاء. لكن ممثلي الجيش أنكروا التهم الموجهة إليهم، واعترف نائب الحاكم العسكري في الناصرة فقط بأن المعتقلين «تركوا عدة ساعات من دون ماء للشرب».<sup>101</sup>



وأثار الشيوعيون مسألة سياسة التهجير في الكنيست أيضاً. ففي أواخر سنة 1949 أدرج توفيق طوبي مسألة «تفتيش الجيش في القرى العربية» في جدول الأعمال.<sup>102</sup> وفي خطاب شديد اللهجة وضع نواب الكنيست أمام تفصيلات أعمال طرد السكان العرب. فبدأ بذكر ما جاء في الصحافة عن «إبعاد 500 متسلل»، ثم اقتبس بعض أقوال الصحافة العبرية التي مدحت «تصرف الجيش الجيد». وعلق طوبي على هذه الأقوال بأنها «عارية عن الصحة وكاذبة ومشينة»، ثم انتقل من العموميات إلى تخصيص حديثه عما جرى في مجد الكروم فقال: «إن بين المطرودين من هذه القرية 200 رجل ومئة امرأة وطفل ليس لديهم قسائم تسجيل، لكنهم مواطنون لم يتركوا بلدهم». وأضاف: «لقد تسجلوا في إحصاء سكان القرية، إلا إن السلطات تأخرت في تسليمهم قسائم التسجيل. وكثيرات من النساء المبعديات لرجالهم قسائم تسجيل وهويات».<sup>103</sup>

واستمر طوبي في خطابه الهجومي قائلاً إنه يصعب التحدث عن معاملة إنسانية لفرق الجيش التي قامت بعملية الطرد. «فبعض الحالات التي سمعت عنها حين زيارتي للقرية ما هو إلا وصمة عار على جبين المسؤولين في حكومة إسرائيل». ثم انتقل طوبي للحديث عن أعمال الطرد في شفا عمرو ودير الأسد والبعنة. وخلص بعدها إلى القول: «أقترح تشكيل لجنة برلمانية للبحث في هذه الأعمال التي يستنكرها معظم أعضاء الكنيست». وكان لخطابه هذا وقع قاسٍ على رئيس الحكومة ووزير الدفاع الذي طلب حق الكلام ليرد على الخطاب والاقتراح بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية.

بدايةً، عبر بن - غوريون عن استغرابه طريقة إدارة الجلسة التي سمحت بإسماع أقوال طوبي من على منصة الكنيست. وفي خطاب دفاعي - هجومي اتهم توفيق طوبي بالإساءة إلى دولة إسرائيل وجيشها، والذي بفضلها هناك «حرية لأبناء الأقليات في الجلوس هنا على قدم المساواة».<sup>104</sup> وانتقل رئيس الحكومة إلى الهجوم قائلاً: «إنها ليست المرة الأولى التي يقوم فيها طوبي بهذا النوع من التشهير». وأضاف: «هذا التشهير الآن ليس إلا استمراراً للتحريض الذي قام به حزبه سنوات طويلة، بالتعاون مع المفتي».<sup>105</sup> بعد ذلك طالب بن - غوريون بالآي يدرج «هذا التشهير» في جدول الأعمال، كما طلب من لجنة الكنيست «أن تستعمل كل الوسائل الممكنة لحماية كرامة الكنيست من هذا التصرف المنفلت».<sup>106</sup> وخلال النقاش العاصف، هاجم بن - غوريون النائب طوبي وهو يغلي من الغضب قائلاً: «أسكت. إنك تجلس هنا بفضلنا».



وتواصل طرد السكان في الجليل، وظل الشيوعيون وحيدون تقريباً في مقاومتهم هذه الأعمال، كما سمعتُ أحياناً أصواتاً قليلة من اليسار الصهيوني ضدها. فيوسف فاشيتس، المذكور سابقاً، كتب في جريدة حزبه «عال همشمار» ما مفاده «أن مصطلح 'متسلل' صار مطابقاً في القاموس الإسرائيلي لقاتل وناهب».<sup>107</sup> وأما الأجهزة الأمنية فرفضت عادة التهم الموجهة إلى تصرفاتها في عمليات ترحيل العرب من البلد. وعبر موشيه دايان عن وجهة نظره في وجود العرب في البلد بأنه يعتبرهم «طابوراً خامساً»، وصرح في إحدى جلسات حزب مباي الحاكم قائلاً: «على سياسة الحزب أن توضح أننا نرى هذا الجمهور المكون من 170.000 عربي كان مصيرهم لم يُحسم بعد. أمل بأن تكون في السنوات القريبة فرصة أخرى للقيام بعملية ترانسفير لهؤلاء العرب من أرض إسرائيل. وما دام ظل هذا الإمكان قائماً، علينا ألا نقوم بأي شيء يتعارض معه. ومن المحتمل حين نتوصل إلى توطين 700.000 لاجئ، سيكون هناك إمكان بتوطين هؤلاء أيضاً. من الممكن أن نجد دولة عربية أو دولاً عربية على استعداد لتوطين العرب، بدعم من العالم في أماكن أخرى. عندها سيكون هناك موافقة على نقل هؤلاء السكان».<sup>108</sup> ولم يكن دايان وحيداً في دعمه طرد العرب من إسرائيل وتوطينهم في البلاد العربية كبقية اللاجئين. فالحاكم العسكري الكولونيل عمانوئيل مور ادعى سنة 1950 «أن كل الشعب الذي يعيش في صهيون.... لا يريد مجاورة العرب».<sup>109</sup> ودعم التوجه نفسه قائد الأركان يغيثيل يادين الذي أيد ترانسفير العرب من إسرائيل في تلك السنة. ففي جلسة مشاور مع بن - غوريون في 8 شباط/ فبراير 1950 أعلن «أن أقلية عربية عندنا تشكل خطراً في أيام الحرب، كما في أيام السلام».

ومنذ سنة 1952 أطلقت أفكار لإبعاد العرب عن إسرائيل إلى ليبيا والأرجنتين.<sup>110</sup> وإذا كان الجيش قد أدى دوراً أساسياً في طرد العرب من البلد بالقوة زمن الحرب وبعدها، ففي خطط تهجير الباقين منهم، كان لرجال وزارة الخارجية وهكيرن هكيمات وغيرهما من المؤسسات المدنية حصة الأسد. وهدفت هذه المخططات إلى تشجيع هجرة فلسطينيين مدينيين ومثقفين ورجال أعمال إلى جانب قرويين لهم أقارب خارج البلد. ولم يتم تداول أفكار تهجير العرب بسرية، بل نوقشت من دون خجل في الإعلام وفي العلن. فصحيفة «اليوم» الهستدروتية شجعت، عادة، على نشر مقالات وآراء تؤيد هجرة العرب، بينما قامت صحيفة «الاتحاد» بالرد على هذه الأصوات وانتقادها



بلهجة شديدة مستنكرة ومتهمة أصحابها بالخيانة والعمالة والتعاون مع السياسات الحكومية الخرقاء.

وفي بداية الخمسينيات، مثلاً، نوقشت فكرة استيعاب فلسطينيين في ليبيا بعد أن حظيت باستقلالها تحت حكم ملكي جديد في كانون الأول/ديسمبر 1951.<sup>111</sup> فموشيه (ابن إياهو) ساسون الذي كان دبلوماسياً وخبيراً معروفاً بالشؤون العربية، أعلن خطة كهذه في رسالة إلى وزير الخارجية حينذاك، شاريت. وفي الرسالة جاء ذكر محمد نمر الهواري كأحد الزعماء العرب الذين أبدوا تأييدهم للفكرة واستعدادهم شخصياً للهجرة إلى ليبيا.<sup>112</sup> وذكر ساسون أيضاً أن يهوشوع بلمون، مستشار رئيس الحكومة في الشؤون العربية، يؤيد هذه الخطة وعلى استعداد لدعم تنفيذها.<sup>113</sup> وبالإضافة إلى ساسون وفكرة الهجرة إلى ليبيا، فإن يوسف فايتس وعزرا دانين وغيرهما أبدوا أفكاراً مشابهة لهجرة العرب الباقين في البلد إلى جنوب أميركا وكندا وأستراليا.

لكن هذه الأفكار ظلت حبراً على ورق في أغليبتها، ولم يترك البلد إلا قليل من العرب. ففي تقرير أعدته الاستخبارات في أيلول/سبتمبر 1951، أشار إلى بعض المعلومات عن عدد العرب الذين هاجروا في العامين السابقين. فحتى تموز/يوليو من السنة المذكورة، هاجر من البلد عن طيب خاطر نحو 2000 شخص، انتقل معظمهم إلى الدول العربية المجاورة. وأضاف كاتبو التقرير، المجهولو الهوية، أن عدد المهاجرين سيكون أكبر «لو تسمح الدولة ببيع أملاك المهاجرين».<sup>114</sup> وفي الوقت نفسه، حاول يوسف فايتس تشجيع خطة لتهجير سكان الجش إلى الأرجنتين. واختير هذا البلد بسبب وجود أقارب لسكان القرية هاجروا إليه سابقاً. وكان لهذه الخطة اسم سري هو عملية يوحنان على اسم يوحنان بن ليفي من قرية الجش القابعة على حدود لبنان. وحصل فايتس على دعم ومباركة رئيس الحكومة ووزير الخارجية لتنفيذها. لكن الخطة لم يكتب لها النجاح، وظل سكان الجش يعيشون في أغليبتهم على أرضهم وبلدهم.<sup>115</sup>

تصدى الشيوعيون لأفكار التهجير والمؤيدين لها، وأطلقوا عليهم «حزب الترحيل».<sup>116</sup> هذا الموقف الحازم للشيوعيين صعب الأمر على بعض المؤيدين العرب لتلك الخطط وأخرجهم. ولما تجرأ الشيخ طاهر الطبري، قاضي الناصرة الشرعي، على نشر رسالة إلى رئيس الحكومة يؤيد فيها هجرة العرب من البلد، هوجم حتى من بعض أصدقائه وحلفائه في مجلة «الرابطة».<sup>117</sup> ففي سنة 1953 فوجئ كثيرون بإعلان الشيخ



طاهر الطبري (1895-1959) تأييده فكرة نقل السكان العرب الباقين إلى الدول العربية المجاورة. وفي رسالة بعث بها إلى رئيس الدولة طالب بتعويضات عن أملاكهم في سبيل تسهيل هجرتهم. هذا الاقتراح وأفكار مشابهة أخرى للقاضي عن تبادل السكان أثارت ضده انتقادات شديدة اللهجة، وكان الشيوعيون على رأس مهاجميه، إلا إنهم لم يكونوا وحدهم هذه المرة. وحاول بعض مقربيه تفسير أقواله بأنها نابعة من سياسة قمع العرب والتميز ضدهم، غير أن الكل تحفظوا من موقفه بمن فيهم محمد نمر الهواري الذي نشر نقداً لاذعاً في مجلة «الرابعة».<sup>118</sup>

فبعد خمس سنوات على النكبة وقيام إسرائيل، كان الباقون قد اشتد عودهم أمام محاولات تهجيرهم من وطنهم. فبالإضافة إلى المعارضة المبدئية لفكرة الهجرة التي قادها الشيوعيون والقوميون، انتشرت أخبار حياة اللاجئين الفلسطينيين الصعبة في البلاد العربية، وكذلك الصعوبات التي يواجهها أولئك الذين قرروا مغادرة البلد. وذكرت إحدى الشائعات أن الدول العربية لا تصدر جوازات سفر ولا تعطي المواطنة لمن يبيع أملاكه في البلد ويهاجر إليها. مثل هذه الأخبار أو الشائعات أقلق السلطات الإسرائيلية التي حاولت تشجيع الهجرة. لذا فإن صحيفة «اليوم» التي عالجت هذا الموضوع خلصت إلى القول تحت عنوان «شائعة مختلفة» أن العكس هو الصحيح. فمن المعروف أن «كثيرين من بين العرب الذين باعوا أملاكهم في إسرائيل وانتقلوا إلى الدول العربية، حصلوا هناك على مواطنة عربية ويحظون بحقوق متساوية مثل بقية المواطنين».<sup>119</sup>

### خلاصة

في أواخر سنة 1948 أشارت تقديرات الجيش الإسرائيلي إلى أن 3000-4000 لاجئ فلسطيني نجحوا في العودة إلى البلد، للعيش مجدداً في بلداتهم أو في قرى مجاورة.<sup>120</sup> هذه التقديرات لم تعتمد على معطيات دقيقة كان يصعب الحصول عليها أصلاً في ظل الواقع غير المستقر، قبيل انتهاء إحصاء السكان في قرى الجليل الأعلى. لذا، فإن وزارة الخارجية وجهاز الحكم العسكري ضغطا على وزارة الداخلية لإتمام تلك المهمة كي يتسنى لقوات الأمن معرفة هوية «المتسللين» وطردهم. ووافق بن - غوريون على هذا التوجه وكتب في يومياته: «لا ينبغي طرد أي عربي إذا كان هناك شك فيما إذا تسلل أو بقي منذ البداية. وإذا اتضح أنه تسلل فعلاً فيجب طرده».<sup>121</sup> وفعلاً، منذ كانون



الثاني/ يناير 1949 تم تكثيف سياسة الطرد، كما مر معنا أعلاه.

مكن عدم إتمام إحصاء السكان في الجليل الأعلى بعض العائدين من الادعاء أنه لم يغادر البلد. ففي 17 كانون الثاني/يناير بعث الجنرال أفنير بتقرير إلى بن - غوريون يخبره فيه عن إتمام تسجيل السكان العرب. وبحسب هذا التقرير، سجل بن - غوريون في يومياته (7 شباط/فبراير 1949) أنه يعيش تحت حكم إسرائيل 102.000 عربي، بينهم 14.000 درزي<sup>122</sup> وكان عدد الدروز هو الرقم الدقيق الذي لم يتغير كثيراً خلال تلك السنة والسنوات التالية. أما أعداد المسلمين والمسيحيين فكانت ناقصة، غير نهائية. فالعدد المذكور (102.000) لم يضم البدو في النقب الذين قدر عددهم بنحو 19.000 نسمة،<sup>123</sup> كما أنه لم يضم سكان بلدة المجدل (عسقلان) الجنوبية. واختلفت الأرقام التي قدرت عدد السكان العرب الباقين في تلك البلدة، وتراوح ما بين 1400 شخص على الأقل و4000 شخص. ويبدو أن العدد الحقيقي هو أقرب إلى تقديرات الحكم العسكري في المجدل، وهو نحو 2600 نسمة.<sup>124</sup> وكما هو معروف، فإن هؤلاء لم يستطيعوا الاستمرار في العيش في مدينتهم، إذ طردوا منها في تشرين الأول/أكتوبر 1950. وهناك أيضاً مسألة آلاف أسرى الحرب الذين كانوا في معسكرات الاعتقال الإسرائيلية حتى أوائل سنة 1949. فمن أسرى الحرب بصورة عامة، وهم نحو 9000 شخص، ذكر بن - غوريون أنهم يشملون «نحو 5000 عربي محلي» كانوا معتقلين بسبب أعمارهم المقاربة لجيل الجندية.<sup>125</sup> وشكل آلاف الأسرى عبئاً اقتصادياً وسياسياً، فقرر بن - غوريون أنه يجب إطلاق هؤلاء المحليين إلى أماكن سكنهم، إذا ما كانت قائمة، ولا يوجد ضدهم أي تهمة أخرى. لكل هذه الأسباب وغيرها، فإنه يصعب تقدير العدد الحقيقي للسكان العرب في إسرائيل عشية الانتخابات الأولى للكنيست. غير أن 120.000 نسمة سيكون أقرب إلى الصواب من العدد الذي سجله بن - غوريون في يومياته.

في عمليات الطرد التي قامت بها إسرائيل ضد السكان العرب بعد انتهاء الحرب حتى أواسط الخمسينيات طُرد 10.000 شخص من الباقين على الأقل. وإذا ما أضفنا إليهم العرب الذين طردوا من النقب، فإن العدد يتضاعف.<sup>126</sup> وتضيء هذه الأرقام جانباً جديداً ومهماً من واقع حياة العرب في البلد خلال العقد الأول بعد النكبة، لكن الجانب الآخر، الذي لا يقل أهمية، هو نجاح عدد مماثل من الفلسطينيين في العودة

إلى بيوتهم وقراهم والاستقرار فيها. فقصص قرى كاملة لم تركع لسياسة التهجير، مثل عيلبون ومجد الكروم وغيرهما من قرى الشاغور، وشريط الحدود اللبناني، هي أمثلة حية لذلك الصمود. وحكايات العودة هذه، يتناقلها الأحفاد عن الآباء والأجداد، ومعروفة فقط على مستويات محلية، فقد نجم عن نجاح هؤلاء في العودة، على الرغم من النكبة التي أصابت العديدين بالشلل، أنهم حققوا لأفراد عائلاتهم حياة جديدة ودائمة على أرضهم وفي وطنهم.

وبعد خمس سنوات من إتمام احتلال الجليل قدرت مصادر إسرائيلية رسمية أن نحو 20.500 «متسلل» نجحوا في الحصول على المواطنة، وأمنوا استمرار حياتهم في البلد.<sup>127</sup> كما أن إسرائيل وافقت في الفترة نفسها على لم شمل العائلات لنحو 3000 شخص. هذه الأرقام تؤكد أن العائدين في أغليبيتهم حققوا عودتهم بقواهم الذاتية، مع كل المخاطر والسياسات الإسرائيلية لمحاربة تلك الظاهرة، وقد شكل هؤلاء نحو ربع سكان الجليل بعد النكبة. لكن إذا ما تذكرنا أن إسرائيل طردت عدداً مماثلاً من العرب بعد انتهاء الحرب حتى سنة 1956، فإنه يصعب قبول الاستنتاج القائل بأن عدد الباقين في البلد ازداد في تلك الفترة بنسبة 15٪ نتيجة «العودة غير القانونية».<sup>128</sup>

أما مسألة «الغائبين الحاضرين»، التي سلطنا الضوء على بعض جوانبها في هذا الفصل، فظلت إحدى القضايا المؤلمة المتعلقة منذ النكبة. ولم تكن أسباب «أمنية» هي التي منعت إيجاد حل سريع لها في الخمسينيات، وإنما رغبة إسرائيل في التسلط على أكبر قدر من أراضي الفلسطينيين، بمن فيهم الباقون الذين صاروا مواطنيها الدائمين. فقد خططت إسرائيل وعملت على طرد أكبر عدد من الباقين بعد صمت المدافع، لكن الخوف من ردات الفعل الدولية والإقليمية والمحلية حالت دون تنفيذ هذه المخططات. وهكذا أجبرت هذه العوامل إسرائيل أيضاً على قبول عودة كل أهالي عيلبون من لبنان إلى بيوتهم بعد طردهم، كما أجبرت الحكومة على قبول عودة أهالي عيلوط من الناصرة إلى بيوتهم. لذا يتساءل أهالي إقرت وكفر برعم حتى يومنا هذا: لِمَ عليهم قبول مواصلة سلب الدولة أراضيهم والعيش كلاجئين في الجش القريبة من الحدود اللبنانية. كذلك يتساءل المهجرون في الناصرة من أهالي صفورية وغيرها: لماذا عليهم قبول استمرار تشريدكم عن قريتهم، بينما سمح لأهالي عيلوط المجاورة بالعودة إليها.



## المصادر

- 1 «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي» (القدس: دائرة الإحصاء المركزية، 1951)، المجلد الثاني، ص 4 (بالعبرية). ويذكر بن - غوريون أرقاماً أخرى، غير نهائية، عن أعداد العرب الباقين في إسرائيل في أواخر سنة 1948، أي بعد إتمام احتلال الجليل والنقب. انظر: دافيد بن - غوريون، «يوميات الحرب، 1947-1949»، تحرير: غيرشون ريفلين وإلحانان أورن، ترجمة: سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993)، ص 633، 640-641.
- 2 من أقوال يتسحاق بن - تسفي في جلسة حزب مباي، كما أوردها توم سيغف في: «1949: الإسرائيليون الأوائل» (القدس: دومينو، 1984)، ص 46 (بالعبرية).
- 3 المصدر نفسه.
- 4 تطرق نور الدين مصالحة إلى سياسة الترانسفير الإسرائيلية بتوسع في: «أرض أكثر وعرب أقل: سياسة 'الترانسفير' الإسرائيلية في التطبيق، 1949-1996» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، 2002)، ص 17-55.
- 5 المصدر نفسه.
- 6 محضر جلسات الحكومة الإسرائيلية في 12 تموز/ يوليو 1950، كما وردت في: يوآف غلبر، «استقلال ونكبة» (تل أبيب: زمورا بيتان، 2004)، ص 428 (بالعبرية).
- 7 محضر جلسة لجنة الخارجية والأمن في 3 كانون الأول/ ديسمبر 1951. المصدر نفسه.
- 8 منذ نيسان/ أبريل 1951 حتى آذار/ مارس 1952 تتحدث المصادر الإسرائيلية عن 37 حالة تسلل عنيفة، منها حالة واحدة فقط من الحدود اللبنانية. وفي السنة التي تلتها كان هناك 44 حالة تسلل عنيفة في كل الجبهات من دون وقوع أي منها على الحدود اللبنانية. رؤوفين إيرليخ، «إشكالية لبنان، 1918-1958» (تل أبيب: وزارة الأمن، 2006)، ص 398 (بالعبرية).
- 9 صحيفة «اليوم»، 29 شباط/ فبراير 1952.
- 10 «الاتحاد»، 8 آذار/ مارس 1952.
- 11 ألبنه كورن، «الأعمال الجنائية، والمكانة السياسية وتطبيق القانون: الأقلية العربية في إسرائيل خلال فترة الحكم العسكري (1948-1966)»، رسالة دكتوراه من كلية الحقوق في الجامعة العبرية، 1997، ص 113-114 (بالعبرية).
- 12 المصدر نفسه.
- 13 ذكر بن - غوريون في يومياته ازدياد ظاهرة «التسلل» حتى وصلت إلى 3000-4000 شخص. بن - غوريون، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص 692-693.
- 14 أليميلخ أفنير إلى وزير الدفاع وقائد الأركان، شباط/ فبراير 1949. أرشيف الجيش رقم

1/3/2/35. نسخة عن هذه الوثيقة مرفقة بملاحق الكتاب.

- 15 المصدر نفسه.
- 16 أرشيف الجيش الإسرائيلي، وثيقة رقم 721/72/841. شكراً للباحث هليل كوهين الذي ساعدني في الحصول على نسخة عن هذه الوثيقة.
- 17 المصدر نفسه.
- 18 كان رأي موشيه كرميل قائد منطقة الشمال مؤيداً لـ «جمع أسلحة الدروز»، لكن بن - غوريون قرر ألا تطلب الحكومة من الدروز تسليم أسلحتهم. بن - غوريون، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص 630-631.
- 19 سيفغ، مصدر سبق ذكره، ص 67.
- 20 مقابلة مع السيد منصور في بيته، 7 آب/ أغسطس 2001، وقد تم إسكان لاجئي كفر عنان على تلة جبلية قاحلة إلى الغرب من بيوت الرامة في براكيات ظلوا يعيشون فيها حتى الستينيات، وكانت قريبة من مدرستنا الثانوية التي تعلمت فيها بالرامة.
- 21 يوميات محمد حيدر أبو جميل غير المطبوعة. هذه المعلومة من اليوميات تجد لها تأكيداً في قضايا محكمة العدل العليا التي رفعها أهالي مجد الكروم، والتي سيتم التطرق إليها بتوسع في الفصل السادس.
- 22 أرشيف الجيش وقوات الأمن، قيادة منطقة حيفا، وثيقة رقم 6/580 بعنوان: «عملية تمشيط في مجد الكروم»، وقّعها تسفي رابينوفيتش. نسخة عن الوثيقة مرفقة بملاحق الكتاب.
- 23 المصدر نفسه. وشهد بعض الذين شملهم التحقيق والطرّد ذلك اليوم أن الجنود وأفراد الشرطة اعتدوا على الرجال بأفواههم وأيديهم وأرجلهم.
- 24 المصدر نفسه. وفي ذلك اليوم طردت عائلتنا من القرية.
- 25 أرشيف الجيش وقوات الأمن. هذه الوثيقة بعكس سابقتها مكتوبة بخط اليد وموقعة بالاسم الأول فقط شلومو، في 12 كانون الثاني/ يناير 1949، رقم 436. نسخة مرفقة بالملاحق.
- 26 المصدر نفسه، من شلومو إلى الحاكم العسكري - الجليل الغربي، في 12 كانون الثاني/ يناير 1949.
- 27 شويلي من نهلال، أو بكنيته أبو خضر، حافظ على علاقات طيبة بالعديد من أهالي مجد الكروم وقرى الجليل الغربي بصورة عامة.
- 28 سمعت حكايات الأهل والأقارب عن الضربات التي تلقاها المختار الحاج عبد سليم ونجاته من الموت قبل أن أصبح طالب تاريخ بسنوات طويلة.
- 29 أرشيف الجيش وقوات الأمن، وثيقة شلومو، مصدر سبق ذكره. وتجدر الإشارة أن الأهالي في كثير من الأحيان فضلوا السكوت وعدم تقديم شكاوى خوفاً من انتقام الجنود.
- 30 سمعت هذه الحكاية من أمي وعماتي مراراً وتكراراً، وكانت تُروى أيضاً كمثال لشجاعة الجدة زهرة الجاعونية ورباطة جأشها.
- 31 سمعت هذه القصة بداية في بيت والدي. وفي سنة 1984 أجريت عدة مقابلات، واحدة منها



- مع محيي الدين سعيد مناع (أبو السعيد) فسمعت منه قصة أورباخ بالتفصيل.
- 32 مقابلة مع الخال حسين علي مناع في بيته، 6 حزيران/ يونيو 2003.
- 33 مقابلة مع محمد علي سعيد قداح في بيته بمجد الكروم، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.
- 34 المقابلة نفسها.
- 35 السيد قداح كان صاحب ذاكرة حديدية تتذكر تفصيلات وأرقاماً كثيرة. فذكر مثلاً أن قيمة الليرة الفلسطينية حينذاك كانت نحو 12 ليرة لبنانية.
- 36 مقابلة مع تسفي رابينوفيتش (بهراف) في بيته بحيفا، 16 أيار/ مايو 1998.
- 37 جرى تسجيل السكان في مجد الكروم، كما ذكرنا سابقاً، في 12-14 كانون الأول/ ديسمبر 1948، وأما القسائم فتم توزيعها بعد خمسة أسابيع في 17 كانون الثاني/ يناير 1949.
- 38 تشير شهادات السكان في مجد الكروم بوضوح إلى أن السلطات قررت طرد أغلبية الشباب في جيل الجندية على الرغم من أن بعضهم كان قد تسجل في إحصاء السكان. لكن العديد منهم عاد إلى البلد وتوجه إلى المحاكم الإسرائيلية وحصل على بطاقات هوية ومواطنة دائمة.
- 39 مقابلة مع محمد علي سعيد قداح في بيته، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2007.
- 40 المقابلة نفسها؛ تشارلز كيمن، «بعد النكبة: العرب في دولة إسرائيل، 1948-1951»، في: «دفاتر للدراسة والنقد»، رقم 10 (1984)، ص 35 (بالعبرية). وفيما يلي سنتطرق إلى إثارة عضو الكنيست توفيق طوبي عملية الطرد هذه في الكنيست.
- 41 «الاتحاد»، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949، ص 4.
- 42 المصدر نفسه. ذكرت الصحيفة أنه طُرد من ترشيحا 30 شخصاً، وأما من البعنة ودير الأسد فطرد 63 شخصاً.
- 43 اغتيل رياض الصلح في عمان في 16 تموز/ يوليو 1951 بتهمة إجراء محادثات مع إسرائيل للتوصل إلى سلام معها.
- 44 هذه المعلومة المهمة وجدتها في يوميات محمد حيدر (أبو جميل) الذي دأب على تسجيل الوفيات والولادات والزواج في القرية إلى جانب الأخبار المحلية الأخرى وبعض الأخبار العامة.
- 45 مقابلة مع ذيب أسعد مناع (أبو ناهي) في بيته بمجد الكروم، 6 آب/ أغسطس 2008.
- 46 المقابلة نفسها. وكما مر معنا سابقاً، فإن العشرات إن لم يكن المئات من مهجري مجد الكروم وغيرها من القرى عادوا إلى بيوتهم في صيف سنة 1951 عشية الانتخابات الثانية.
- 47 يوميات محمد حيدر (أبو جميل) وهو أحد المتعلمين القليلين الذين بقوا في القرية، وفي بداية الخمسينيات، صار مراسلاً لصحيفة «اليوم» شبه الرسمية للأخبار المحلية.
- 48 المصدر نفسه.
- 49 بدأت هذه العملية، بحسب يوميات أبو جميل، في 31 آب/ أغسطس 1950.
- 50 قرار محكمة العدل العليا رقم 155/1951. وستناول هذه القضية وغيرها من المرافعات في تلك المحكمة بتوسع في الفصل السادس.

- 51 بني موريس، «حروب الحدود الإسرائيلية، 1949-1956» (تل أبيب: عام عوفيد، 1996)، ص 165-198 (بالعبرية).
- 52 هليل كوهين، «عرب طيبون: الاستخبارات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل» (القدس: كيتز، 2006)، ص 125-126 (بالعبرية).
- 53 يذكر كوهين أنه حتى سنة 1950 نجح نحو 200 شخص من أهالي شعب الأصليين في العودة إلى بيوتهم والإقامة بها.
- 54 كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 125. سميت الفرقة باسم قائدها الذي يتذكره الناس حتى يومنا هذا لا في قرية شعب فقط، بل في قرى الشاغور أيضاً.
- 55 ياسر أحمد علي وآخرون، «شعب وحاميتها: قرية شعب الجليلية والدفاع عنها» (بيروت: ثابت، المنظمة الفلسطينية لحق العودة، 2007).
- 56 المصدر نفسه، ص 97-100.
- 57 يذكر هذا المصدر بالتفصيل المعارك والشهداء من أهل قرية شعب في تلك الفترة من الحرب.
- 58 قرار محكمة العدل العليا رقم 236/51. عبد الغني قيس وآخرون ضد وزير الداخلية وآخرين.
- 59 علي، مصدر سبق ذكره، ص 51-52. وقد درس قضية نقل سكان كراد البقارة وكراد الغنامة سليمان خوالدي في رسالة دكتوراه قدمها لجامعة إيرلنجن، ألمانيا، 1992.
- 60 كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 126-127.
- 61 قرار محكمة العدل العليا رقم 303/52، ص 724. ظاهر حسين فاعور ضد مفتش شرطة عكا وآخرين.
- 62 المصدر نفسه. وقد نُشرت هذه القرارات في سلسلة مجلدات. المجلد السابع (1953)، ص 725.
- 63 قرار المحكمة المذكور في الحاشية 61 أعلاه.
- 64 قرار محكمة العدل العليا رقم 263/52.
- 65 المصدر نفسه.
- 66 قرار محكمة العدل العليا رقم 303/52.
- 67 وتجدر الإشارة إلى أن بعض سكان قرية شعب، الذين عاشوا في مجد الكروم، حافظ على علاقات تعاون مع شفيق أبو عبده حتى يوم وفاته. وشارك عدد منهم مع محمد حيدر (أبو جميل) في جنازته بشعب في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 1969، كما جاء في يوميات أبو جميل.
- 68 الرسالة من مجموعات أوراق المحامي حنا نقارة، في 13 آذار/مارس 1952.
- 69 المصدر نفسه. وبهذه المناسبة أشكر السيدة نائلة ابنة المحامي حنا نقارة وزوجة الزميل المؤرخ بطرس أبو منه على تمكيني من قراءة ما تبقى من أوراق والدها المرحوم في بيتها بحيفا.
- 70 الرسالة نفسها. وكان حمد عثمان وابنه نور على علاقات جيدة بالشرطي شويلي. فالوالد كان شرطياً وكذلك عُيِّن الابن مدة في سلك الشرطة بحسب شهادات أهل القرية.



- 71 الرسالة بخط جميل ولغة شخص متعلم، وختمها سعيد حسين عباس بإبهامه، لأنه لم يكن يعرف القراءة والكتابة، كما يبدو، مثل كثيرين من أبناء جيله.
- 72 كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 127-130.
- 73 شكري عراف، «المسات وفاء...» (معليا: مركز الدراسات القروية، 2007)، ص 308.
- 74 قرار محكمة العدل العليا، رقم 157/56.
- 75 صدر قرار المحكمة في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 1956.
- 76 بني موريس، «نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، 1947-1949» (تل أبيب: عام عوفيد، 1991)، ص 319 (بالعبرية).
- 77 مقابلة مع سعاد بشارة في بيتها بترشيحا، 7 آب/أغسطس 2008.
- 78 عراف، مصدر سبق ذكره، ص 144.
- 79 المصدر نفسه، ص 145.
- 80 مقابلة مع أنيس بشارة في بيته بترشيحا، 8 تموز/يوليو 2008.
- 81 عراف، مصدر سبق ذكره، ص 130-135.
- 82 مقابلة مع فاطمة هوارى في بيتها بترشيحا، 7 آب/أغسطس 2008. وقد اهتمت بأن تشير في المقابلة إلى أن أبي ناتان زارها في بيتها سنة 1995، وطلب إليها أن تغفر له ما فعله في شبابه حين قصف البلدة وسبب لها ولأهلها تلك المأساة.
- 83 «جبرائيل بطرس بشارة: 1925-2005» (ترشيحا: إصدار العائلة، 2006)، ص 41.
- 84 وبحسب تسجيل السكان كان في القرية 720 نسمة. المصدر نفسه، ص 42-43.
- 85 موريس، «نشوء...»، مصدر سبق ذكره، ص 320.
- 86 الياس شوفاني، «رحلة في الرحيل: فصول من الذاكرة... لم تكتمل» (بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1994)، ص 51؛ سيغف، مصدر سبق ذكره.
- 87 موريس، «نشوء...»، مصدر سبق ذكره، ص 320.
- 88 مقابلة مع أنيس بشارة (أبو سليم)، 8 تموز/يوليو 2008.
- 89 موريس، «نشوء...»، مصدر سبق ذكره، ص 323. وتجدر الإشارة إلى أن أكثر من شخص قابلته في ترشيحا أشار إلى أن المطران قام فيما بعد بمساعدة أشخاص من القرية في الحصول على هويات وإقامة دائمة.
- 90 هليل كوهين، «الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ سنة 1948» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)، ص 75.
- 91 وقد قامت السلطات فيما بعد بنقل القادمين الجدد من رومانيا إلى القرية التعاونية معوناه القائمة اليوم بين ترشيحا ومعليا.
- 92 لاقت هذه العلاقات الجيدة تعبيراً أدبياً مركباً في مجموعة قصص المحامي توفيق معمر، وخصوصاً في «الكمين»، في: «المتسلل وقصص أخرى» (الناصرة: مطبعة الحكيم، 1957)، ص 73-89.

- 93 قرار محكمة العدل العليا رقم 185/53، فهد ميخائيل خليل ضد الشرطة والحكم العسكري في ترشيحها.
- 94 المصدر نفسه، وقد صدر قرار المحكمة في 26 كانون الأول/ديسمبر 1953.
- 95 «الاتحاد»، 14 آذار/مارس 1949.
- 96 شهد نمر مرقص الذي شارك في مقاومة عملية الطرد أن عدد أهالي كفر ياسيف الأصليين كان 35 شخصاً، بينهم ثلاثة رفاق هم: نقولا داود ورجا سعيد وأحمد شحادة. مقابلة مع نمر مرقص في بيته بكفر ياسيف، 28 حزيران/يونيو 2008.
- 97 كما ورد في: موريس، «نشوء...»، مصدر سبق ذكره، ص 168.
- 98 «الاتحاد»، 14 آذار/مارس 1949.
- 99 المصدر نفسه، 19 حزيران/يونيو 1949؛ 26 حزيران/يونيو 1949.
- 100 موريس، «نشوء...»، مصدر سبق ذكره، ص 173.
- 101 المصدر نفسه، ص 174.
- 102 «محاضر جلسات الكنيست»، المجلد الثالث، 1949/1950، ص 71.
- 103 المصدر نفسه.
- 104 تعكس أقوال بن - غوريون هذه في رده على توفيق طوبي الدعاية الإسرائيلية والعنجهية الشخصية لرئيس الحكومة ووزير الدفاع المعروف بمواقفه العدائية من العرب، حتى على المستوى الشخصي لأعضاء الكنيست العرب بصورة عامة والشيوعيين بصورة خاصة.
- 105 والمقصود بأقوال بن - غوريون عن حزب طوبي أيام الانتداب هو عصبية التحرر الوطني التي كانت مواقفها من الصهيونية عدائية حتى سنة 1947، كما مر معنا سابقاً.
- 106 «محاضر جلسات...»، مصدر سبق ذكره، ص 72.
- 107 «الاتحاد»، 12 حزيران/يونيو 1949، نقلاً عن «عال همشمار».
- 108 موريس، «حرب الحدود...»، مصدر سبق ذكره، ص 533 (الحاشية 212).
- 109 المصدر نفسه، ص 190.
- 110 هناك عرض واسع لمثل هذه الأفكار في: عوزي بنزيمان وعطا الله منصور، «مستأجرون من طرف ثالث: عرب إسرائيل، مكائنتهم والسياسة المتبعة تجاههم»، (القدس: كيتز، 1992)، ص 54-60. (بالعبرية).
- 111 مصالحه، مصدر سبق ذكره، ص 36-37.
- 112 وكان الهواري قد عاد إلى إسرائيل بموافقتها في أواخر سنة 1949، وقاد سياسة معادية للشيوعيين، لكنه تحفظ من أفكار هجرة العرب إلى البلاد العربية، بل عارضها بعكس ما ذكر ساسون.
- 113 مصالحه، مصدر سبق ذكره، ص 38.
- 114 من محاضر الكنيست كما وردت في: بنزيمان ومنصور، مصدر سبق ذكره، ص 58.
- 115 المصدر نفسه؛ مصطفى عباسي، «الجش: تاريخ قرية جليلية» (الجش: المجلس المحلي،



- 2010)، ص 169-176.
- 116 «الاتحاد»، 17 تموز/ يوليو؛ 7 آب/ أغسطس 1953.
- 117 نُشرت رسالة طاهر الطبري المرسلّة إلى رئيس الدولة بواسطة حاكم الناصرة العسكري في مجلة «الرابطة»، السنة التاسعة، العدد 8 (تموز/ يوليو 1953)، ص 13-15.
- 118 المصدر نفسه، السنة التاسعة، العددان 9-10 (آب/ أغسطس - أيلول/ سبتمبر 1953)، ص 41-42.
- 119 «اليوم»، 25 نيسان/ أبريل 1954.
- 120 مورييس، «حروب الحدود...»، مصدر سبق ذكره، ص 165؛ بن - غوريون، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص 692.
- 121 بن - غوريون، مصدر سبق ذكره، ص 693.
- 122 المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص 726.
- 123 المصدر نفسه، ص 640.
- 124 المصدر نفسه، ص 673.
- 125 أورنه كوهين «عرب المجلد: تحولات في وضعهم منذ حرب 1948 حتى إبعادهم عن إسرائيل»، رسالة ماجستير من الجامعة العبرية، أيلول/ سبتمبر 1999، ص 32؛ بن - غوريون، مصدر سبق ذكره، الجزء الثالث، ص 726.
- 126 مورييس، «نشوء...»، مصدر سبق ذكره، ص 338.
- 127 كوهين، «عرب طيبون...»، مصدر سبق ذكره، ص 119.
- 128 المصدر نفسه.

## الفصل الخامس

# حكايات أشخاص وحكايات قرى

سلطت الفصول السابقة من الكتاب الأضواء على حكايات الفلسطينيين الباقين في حيفا والجليل. أما هذا الفصل فإنه سيتطرق أيضاً إلى ما جرى في قرى المثلث ومدينة يافا، وكذلك سنتبع حكايات بعض القرى التي صار سكانها يُعزفون بأنهم «غائبون حاضرون». وكما مر معنا سابقاً، فإن عدم السماح لهؤلاء بالعودة إلى قراهم المهجرة فتح أمام الدولة المجال للتسلط على أراضيهم وتوطين اليهود فيها. لكن ثلاث قرى نجت من هذا المصير، يجدر تسجيل حكاية عودة أهاليها إلى بيوتهم وهي: عيلبون وعيلوط وكفر قرع.<sup>1</sup> وسيقدم هذا الفصل للقراء أيضاً حكايات مميزة لأشخاص تشكل الأحداث التي جرت لكل واحد منهم سيناريو لفيلم أو لرواية مثيرة، تضيف إلى ما نعرفه عن النكبة نكهة إنسانية وشخصية. هذا الجانب الإنساني من المأساة الفلسطينية سنة 1948 وما بعدها، يجب تسليط الأضواء عليه لمعرفة وتعريف العالم به.

إن أنسنة القضية الفلسطينية وإنزالها من سماء المقدس والمجرد إلى أرض الواقع الذي عاناه الأفراد والعائلات عام النكبة وما بعدها، يقربها إلى قلوب القراء، وخصوصاً البعيد منهم عن الحدث. ويجدر التذكير بأن معظم حكايات الفلسطينيين ارتبط بتقطيع أوصال المجتمع (والعائلة أحياناً) بعد ترسيم حدود اتفاقيات الهدنة؛ هذه الحدود الجديدة التي فرضت قطيعة بين أفراد العائلة الواحدة، وقد حاول الناس عدم الاعتراف بها والمخاطرة بتجاوزها، عدة سنوات. وصار العيش في ظل الحكم العسكري، المسؤول عن فرض الواقع الجديد على السكان، مسرحاً لحكايات كافكاية مجبولة بالخوف على الغياب وبالفرح بقاء الأحياء. أما بعض قرى المثلث الحدودية، فشكلت



حكايات أهلها نموذجاً خاصاً للمعاناة الإنسانية، كما كشفتها ووثقتها الباحثة هنية غانم مؤخراً.<sup>2</sup> وتروي هذه الحكايات بعض تداعيات النكبة على الباقين وعلاقاتهم الملتبسة (المحرمة بحسب القانون الإسرائيلي) بأقاربهم على الجانب الآخر من الحدود. وكانت حكايات المثلث وسكانه حلقة جديدة من صراع البقاء في الداخل. فقد هُدمت عدة قرى صغيرة وهجر سكانها، كما تم اقتلاع آلاف اللاجئين من قرى، مثل باقة الغربية وغيرها. وبعد انتهاء مرحلة الانتقال من الحكم العربي إلى السيطرة الإسرائيلية في ربيع سنة 1949، عاشت قرى المنطقة تبعات قُربها الشديد من الحدود الأردنية، إذ قامت إسرائيل بسلسلة من العمليات الانتقامية ضمن ما أطلق عليه «حرب الحدود»، والتي سقط فيها آلاف الفلسطينيين بين قتل وجريح، الأمر الذي خلق أجواء توتر دائم ترك آثاره المباشرة في السكان، ووصل إلى أقصاه في مذبحة كفر قاسم (29 تشرين الأول/أكتوبر 1956). وقبل وقوع هذه المذبحة المشهورة، عانت قرى المثلث سلسلة أعمال قتل وتنكيل مدة سبعة أعوام.<sup>3</sup> والصفحات التالية ستقدم للقراء نماذج مميزة لتلك الأحداث.

### أولاً: نقل المثلث الصغير إلى سيطرة إسرائيل

في الفترة نفسها (أوائل سنة 1949) التي عملت إسرائيل على منع عودة اللاجئين، وطردت آلاف الباقين بحجة «دواع أمنية» على حدودها، فإنها فاوضت الأردن بشأن نقل قرى المثلث الحدودية إلى سيطرتها. وهذا التناقض في السياسة الإسرائيلية لم يُثر نقاشاً جدياً لا في الحكومة ولا في الصحافة، بما فيها تلك الناطقة باسم أحزاب المعارضة. فحزب مبام، مثلاً، استمر في مهاجمة الحكومة لقبولها إبقاء الضفة الغربية تحت سيطرة الملك عبد الله. وبشأن اقتراح قبول إسرائيل عودة 100.000 لاجئ إلى أراضيها في سبيل حل مشكلة اللاجئين، فإن المعارضة اليسارية هاجمت الحكومة بشدة واتهمتها بالخضوع لضغوط أميركية. ولم تكن مواقف ماكي من هذه القضايا مختلفة كثيراً عن حزب مبام حينذاك. فبعد خضوع الملك عبد الله لضغوط إسرائيل، ونقل المثلث إلى السيطرة الإسرائيلية، لم تواجه الحكومة أي معارضة أو نقد من هذه الأحزاب اليسارية.

قليل وكتب الكثير عن حيثيات تسليم الأردن منطقة المثلث إلى إسرائيل. وقد أفرد

عبد الله التل في مذكراته فصلاً كاملاً للحديث عن «مأساة المثلث»<sup>4</sup> وعلى الرغم من ذلك فإن ضباب السرية ظل يغطي كثيراً من التفاصيل في هذا الموضوع. ومهما تكن الحقيقة المتعلقة بقبول تسليم قرى المثلث للسيطرة الإسرائيلية، فإن تلك الخطورة كانت خير دليل على عريضة الجانب المنتصر، وعلى وهن عزيمة الملك الأردني. أما الطرف الفلسطيني في هذه المعادلة، فكان الضحية التي لا حول ولا قوة لها. فمصير الفلسطينيين أصبح لعبة في أيدي حكومات وقوى محلية ودولية من دون اعتبار لرأيهم. وهكذا انتقل سكان وادي عارة وشريط حدودي يمتد جنوباً حتى كفر قاسم إلى إسرائيل، وانضموا «سلمياً» إلى العرب الباقين في شمال فلسطين وجنوبها.

خرج عارف العارف الذي تميزت كتاباته عن النكبة برصانتها واتزانها عن صمته، عندما كتب عن احتيال الجانب الإسرائيلي في عملية ضم المثلث إلى أراضيه.<sup>5</sup> فموقفه الناقد إلى درجة الاتهام بالخيانة لكل من شارك من الطرف الأردني في تسليم تلك المنطقة مفاجئ وجريء. فقد كتب تحت عنوان «اتفاقية رودس وكارثة المثلث» بالتفصيل عن أنواع الخرائط واستغلالها من جانب الطرف الإسرائيلي. ونوقش الموضوع في البرلمان الأردني سنة 1953، وألقى النواب الذين يمثلون مدن الضفة الغربية باللائمة الشديدة على الوزراء ورئيس الحكومة.<sup>6</sup> وعلى الرغم من النقد الشديد فإن أحداً لم يدفع ثمن ذلك التقصير وتلك الكارثة التي فرطت في عشرات آلاف الدونمات. والوثائق المتعلقة باتفاقية نقل المثلث وتنفيذها على الأرض ما زالت مغيبة عن أعين الباحثين، مثل العديد من الموضوعات الحساسة الأخرى، المرتبطة بعلاقات إسرائيل بالملك عبد الله قبل النكبة وبعدها.

وكانت اتفاقية الهدنة بين الأردن وإسرائيل (الموقعة في 1949/4/3) قد شملت بعض التعديلات على حدود وقف إطلاق النار بين الجانبين، أهمها نقل قرى المثلث إلى السيطرة الإسرائيلية.<sup>7</sup> وتخوف الأردنيون والبريطانيون وأطراف دولية من أن تقوم إسرائيل بطرد السكان من المثلث، كما فعلت قبل ذلك مع بعض الباقين في الجليل. لذا، فإنهم قاموا مراراً وتكراراً بطلب تعهد خطي وشفهي منها بأن تحترم حقوق السكان في هذه المنطقة التي ستنتقل إليها. وفعلاً، شملت الاتفاقية الموقعة لنقل المثلث تعهدات واضحة بالأب لا يتم المساس بالسكان وبحقوقهم في أراضيهم وأماكنهم.<sup>8</sup> وقامت إسرائيل بصورة عامة بالوفاء بمعظم هذه التعهدات، إلا أنها فسرتها على نطاق ضيق. فسكان قرى



المثلث الأصليون (31.000 نسمة) ظلوا في أغليبيتهم يعيشون في قراهم بعد انتقالهم إلى إسرائيل في أيار/ مايو 1949، لكن آلاف اللاجئين في باقة الغربية وغيرها من القرى الصغيرة، تم تهجيرهم بشكل أو بآخر.

والمثلث الصغير هو قطاع من الأراضي طوله نحو 50 كم من كفر قاسم جنوباً حتى مجدو شمالاً، أما عرضه فهو نحو 5 كم فقط. وشمل المثلث 27 قرية كبيرة وصغيرة وعدداً من قرى البناات التي تعرف بالخرب. واعتبرت إسرائيل هذه المنطقة، وخصوصاً القسم الشمالي منها ذا أهمية استراتيجية كونه طريق المواصلات الرئيسي بين الساحل والنواحي الشمالية والشرقية من الجليل. وقد وافق الأردن على طلب إسرائيل نقل المثلث من دون أن يستشير السكان، أو حتى يبلغهم ذلك، مسبقاً. وهكذا أضيف هذا القطاع إلى الأراضي الإسرائيلية في وسط البلد، فارتفع بذلك عدد السكان العرب بصورة كبيرة بعد انتهاء القتال. وقد أبرزت هذه الخطوة التناقضات في سياسة إسرائيل التي عملت ما في وسعها لتقليص عدد الباقين من جهة، ثم سعت لضم منطقة يسكنها عشرات آلاف الفلسطينيين في شريط حدودي من جهة أخرى.

وعبر بعض سكان المثلث الذين كتبوا مذكراتهم عن تلك الأيام (أيار/ مايو 1949) عن أجواء التوتر والترقب التي رافقت نقل منطقتهم إلى السيطرة الإسرائيلية.<sup>9</sup> وبعد مدة، تبين أن المخاوف من تصرفات إسرائيل كانت في محلها، فقد قام رجال الحكم العسكري في قرى المثلث الجنوبي، مثلاً في الطيرة وقلنسوة، بالإخلال ببنود الاتفاقية، إذ تمت مصادرة آلاف الدونمات من أراضي القريتين ونهبها، كما فرض نظام منع تجول ليلي دائم على سكان المنطقة. وأما الجنود وأفراد الشرطة ففعلوا ما حلا لهم، من دون تقيد بالاتفاقية. وكان أفراد الشرطة في المنطقة في معظمهم من الشركس والدروز الذين حاربوا إلى جانب إسرائيل سنة 1948، ثم جرى تجنيدهم بعد انتهاء الحرب، وكان ضابطهم في قرية قلنسوة شركسي يدعى إدريس باكير، وعاملت هذه الفرقة ورئيسها السكان بفظاظة وعنف، بحسب شهادة أحد سكان القرية.<sup>10</sup>

بدأت عملية نقل السيطرة على قرى المثلث الجنوبي في أوائل أيار/ مايو 1949، وفق ما ورد في صحيفة «اليوم» شبه الحكومية التي أبرزت ابتهاج السكان بهذه المناسبة. وأضافت الصحيفة أن السكان كان في إمكانهم الرحيل عن المكان والانتقال للسكن تحت الحكم العربي، لكنهم اختاروا البقاء في قراهم.<sup>11</sup> وكان سكان كفر

قاسم بين أوائل المنتقلين إلى الجهة الإسرائيلية، يوم الجمعة الموافق فيه 6 أيار/ مايو، «فكان استقبال السكان للجيش الإسرائيلي عظيماً فاق كل تصور». وكتبت الصحيفة نفسها دعاية مشابهة عن وصول الحاكم العسكري إلى الطيرة واستقباله من جانب السكان ومختار القرية بـ «حفاوة بالغة».<sup>12</sup> وفي قلنسوة التي يسكنها نحو 2000 نسمة، خطب المختار عبد الحميد فارس الناطور باللغة العبرية معبراً عن «ارتياح السكان لتحررهم من أيدي العراقيين والأردنيين».<sup>13</sup> ونقلت الصحيفة صوراً مشابهة أيضاً للفرح والارتياح بعد دخول الحكم الإسرائيلي قرى منطقة وادي عارة، من كفر قرع حتى أم الفحم.

تخوف سكان المثلث من مستقبلهم تحت الحكم الإسرائيلي، لكن مثل كل من وقعوا تحت الاحتلال «ابتهجوا» للحكام الجدد. فالمواطنون العزل الذين يقعون تحت سيطرة أعدائهم ذوي السمعة المرعبة، كثيراً ما يبالغون في محاولات كسب رضا المحتلين لحماية حياتهم وبقائهم. وكان هذا طبيعياً، مع أن الاتفاقية بين الأردن وإسرائيل شملت تعهدات بالمحافظة على السكان وأملاكهم، وتحدثت أيضاً عن إنشاء شرطة عربية لتحافظ على القانون والنظام في القرى العربية.<sup>14</sup> وفعلاً، فإن وحدة من الشرطة العربية شكّلت في البداية، لكن المنطقة كلها خضعت بسرعة للحكم العسكري، فلم يبق لتلك الوحدة أي ذكر. بل إن سكان هذه المنطقة عانوا بسبب قرب قراهم إلى الحدود الأردنية جراء القمع والتنكيل ومنع التجول وملاحقات أخرى. ففي المجمل، جرى ضم إسرائيل سكان المثلث إليها في أجواء غلب عليها الخوف والترقب.

وكما ذكرنا سابقاً، فإن إسرائيل فسرت بنود الاتفاقية المتعلقة بالمحافظة على السكان وحقوقهم بشكل ضيق، لم يشمل الأراضي التي كانت غربي خط وقف إطلاق النار،<sup>15</sup> كما تم طرد أغلبية من اعتبروا لاجئين خلال الأشهر الأولى لدخول الحكم الإسرائيلي. وهناك تقديرات متعددة لعدد هؤلاء الذين طالهم الطرد والتهجير في المثلث، والذي يتراوح ما بين 4000 و8500 نسمة،<sup>16</sup> كما تم اقتلاع من تبقى من سكان القرى الصغيرة، وسيطرت الدولة على أراضيهم. وفي تلك الفترة، كانت أخبار المذابح عام النكبة ما زالت ماثلة في أذهان الناس، ولذا اعتُبرت تلك الضربات محمولة، مقارنة بالمخاوف الكبيرة التي رافقت انتقال المنطقة إلى السيطرة الإسرائيلية. أمّا أكثر المتخوفين من الانتقام الإسرائيلي فكان سكان القرى الذين اشتبكوا في معارك مع المستوطنات



المجاورة، مثل الطيرة.

بدأت إسرائيل بعمليات طرد سكان القرى الصغيرة المسمى بعضها خرباً في أواخر سنة 1949. وحتى آذار/ مارس 1950 بلغ قائد الحكم العسكري، عمانوئيل مور، المسؤولين بأنه تم تهجير بقية السكان من 20 قرية صغيرة ومزرعة.<sup>17</sup> ولم تواجه عمليات الاقتلاع مقاومة أو حتى استنكاراً واسعاً من السكان. وكان الشيوعيون على رأس منتقدي أعمال الطرد والتهجير. ففي شباط/ فبراير 1951، كتبت «الاتحاد» عن طرد سكان قرى البياضة وعين السهلة وعين الزيتون وعين جرار وقرى أخرى في وادي عارة، وجاء فيها ما يلي: «قام الجيش بتطويق القرى ليلاً وبالقوة والعنف أجبر النساء والأطفال على الانتقال إلى أم الفحم».<sup>18</sup> وبعد هذا التقرير الصحافي بشهر تقريباً، قدم النائب توفيق طوبي استجواباً لوزير الدفاع بشأن تلك القرى الصغيرة التي طالها الترحيل وعددها 13 قرية صغيرة.

وكما في عمليات التهجير في الجليل فإن نقل السكان وترحيلهم في المثلث، جرى في كثير من الأحيان من دون أساس قانوني حتى بالمفاهيم الإسرائيلية. وهذا ما جرى لسكان خربة الجلعة الذين هجروا عن قريتهم سنة 1950، فتوجهوا إلى المحاكم بواسطة المحامي محمد نمر الهواري (في كانون الثاني/ يناير 1952) مطالبين بإعادتهم إلى بيوتهم. ولم تنجح محاولات التوصل إلى تسوية خارج قاعات القضاء، فقررت محكمة العدل العليا إصدار أمر نهائي إلى مؤسسات الحكومة بـ «العمل بجميع الوسائل التي تملكها من أجل إعادة الوضع إلى سابق عهده».<sup>19</sup> وكشفت مداورات القضية أمام المحكمة العليا جوانب من مأساة هذه القرية، فقد شهد الأهالي أنهم أخرجوا من بيوتهم وقريتهم في 2 آذار/ مارس 1950 وأبعدوا عن أراضيهم، وأسكنتهم السلطات في قرية جت، وكانت هذه الأعمال كلها بأوامر من الحاكم العسكري لقرية باقة الغربية.

أما مريم بن بورات، ممثلة المدعى عليهم، فاكتفت بالقول «إن كيبوتساً أقيم على أراضي المدعين، وسكانه ليسوا على استعداد للرحيل عن الأرض برضاهم، وإن السلطات لا تستطيع إجبارهم على ذلك بحسب القانون».<sup>20</sup> وردت المحكمة على هذا الادعاء بلهجة شديدة غير عادية بالقول: «إن شعور العدل الأساسي يثور لسماع مثل

هذا الادعاء، أن لا قدرة لسلطات الجيش أن ترفع أيدي الكيبوتس عن الأراضي التي أُقيم عليها. وأضافت المحكمة باستغراب: «حين تم طرد السكان بشكل غير قانوني عن أراضيهم، لم يهتم المدعى عليهم بأن يفحصوا إذا كان القانون يجيز لهم فعل ما اقترفوه. أما الآن وعندما توجب عليهم إصلاح الغبن الذي وقع على المدعين، فقد صار القانون عقبة أمامهم.»

وبناء على ما تقدم، قررت محكمة العدل العليا بأنه «لا خيار لنا غير جعل الأمر الاحترازي نهائياً وقاطعاً بشقه الأول، أي أنه بما يتعلق بالمدعى عليهم، فإنهم مطالبون بالأرض. يرضعوا أي عراقيل أمام المدعين للعودة إلى قريتهم وأراضيهم.» لكن أعضاء كيبوتس لهاوت حفيفا الذين عاشوا على أراضي القرية منذ سنة 1951 فجروا (بمساعدة الجيش) بيوت الجلمة المهجرة في 11 آب/أغسطس 1953، ومنعوا بالقوة تنفيذ قرار محكمة العدل العليا. وكان أعضاء هذا الكيبوتس قادمين جدد من تشيكوسلوفاكيا، ومن حركة هشومر هتسجير، فتواطؤوا مع السلطات العسكرية على نهب أراضي جيرانهم العرب. وعلى غرار حالات أخرى في الخمسينيات، فإن السلطات العسكرية وممثليها وجدوا طرقات التفافية وألاعيب لنهب الأراضي من الفلسطينيين، حتى في بعض الحالات النادرة التي حكمت فيها محكمة العدل العليا لمصلحة الأخيرين.<sup>21</sup>

انضمت قرية الجلمة إلى مصير أختيها إقرت وكفر برعم على الحدود اللبنانية، إذ فجر الجيش بيوت القرى الثلاث ومنع الأهالي من العودة إليها، على الرغم من قرارات المحاكم. ووصلت أصداء مأساة الجلمة إلى الصحافة العربية والعبرية، فنشرت مجلة «الرابط» الكنسية خبر تفجير بيوت القرية على الرغم من قرار محكمة العدل العليا. وأضافت في تعليقها على الحادث «أن اتفاقية رودس أيضاً كان من المفروض أن تحمي أهالي القرية من مثل هذا العمل المجحف.»<sup>22</sup> أين التعهدات؟ وأين الاتفاقيات الموقعة؟ أما مختار القرية السيد محمد نداف، الذي خسر بيوته، وقبل ذلك اقتُعت من أرضه 4500 شجرة زيتون، فأرسل كتاباً إلى رئيس الحكومة في 11 آب/أغسطس 1953، ورد فيه: «حكمت المحكمة لصالحنا»، وأما السلطات فإنها ساندت المعتدين المجرمين، «هل نحن بدولة أم عصابة»، تساءل المختار، ثم ختم رسالته قائلاً: «اقتلونا. لقد سئمت الحياة تحت ظلمكم. هانذا عمري 80 عاماً، لم أر أفزع استبداداً وظلماً منكم. ادفعوا ثمن أموالنا وأملأناكي أو اقتلوني لأرتاح. أشكوكم الله.»<sup>23</sup>



## ثانياً: عودة أهالي عيلبون وعيلوط وكفر قرع

بعكس أهالي قريني عيلوط وعيلبون، فإن سكان قرية كفر قرع لم يطردهم الجيش الإسرائيلي مباشرة، فقد رحلوا هم عنها، وانتقلوا إلى السكن في القرى المجاورة في وادي عارة، بعد معركة دامية جعلت بيوتهم جبهة قتال خلال 11 شهراً، ثم عادوا إلى قريتهم عشية نقل المثلث إلى سيطرة إسرائيل بموافقة صامئة من السلطات. أما عيلوط التي أصبح سكانها في معظمهم لاجئين في الناصرة لأكثر من عام (منذ تموز/ يوليو 1948)، فعادوا إلى قريتهم وبيوتهم في بداية سنة 1949، بعكس العديد من أهالي القرى المهجرة في الجليل. وأنا حكاية عيلبون فقد مر معنا الجزء الأول منها والمتعلق بالمذبحة وتهجير السكان حتى وصولهم إلى لبنان، وفي هذا الفصل سنعرض الجزء الثاني المتعلق بعودة أهالي هذه القرية المهجرة خلال سنة 1949.

هناك جوانب متشابهة وأخرى مختلفة في حكاية القرى الثلاث. كان أهالي كفر قرع أول الراحلين عن بيوتهم في أيار/ مايو 1948، ثم عادوا إليها من دون موافقة رسمية من السلطات الإسرائيلية في نيسان/ أبريل 1949. أما سكان عيلوط الذين عانوا جراء مذبحتين راح ضحيتهما عشرات الشهداء في تموز/ يوليو 1948، فإن الجيش الإسرائيلي أجبرهم على الهجرة واللجوء، ووصل بعضهم إلى الناصرة فوجدوا في أديرتها مسكناً، لكن آخرين ابتعدوا ووصلوا إلى سورية ولبنان. وحكاية عودة أهالي عيلوط إلى بيوتهم بعد عام ونصف عام من الناصرة بموافقة السلطات الإسرائيلية مميزة وفريدة بين مثيلاتها من قرى «الغائبين الحاضرين». والشئ ذاته يقال عن قرية عيلبون التي طرد الجيش سكانها إلى لبنان، ثم وافقت إسرائيل على عودتهم (بهدهوء ومن دون ضجيج) منذ أواخر سنة 1948، وحتى صيف سنة 1949 كانت الأغلبية العظمى منهم قد عادت.

### أ. عودة أهالي عيلبون

كان بعض أهالي عيلبون قد تركها قبل دخول الجيش الإسرائيلي في 30 تشرين الأول/ أكتوبر 1948، وحاول الشباب الذين اختبأوا في الجبال العودة إليها بعد المذبحة وطرد السكان، فوجد قسم من هؤلاء مخبأ في بيت الخوري مرقص يوحنا المعلم أو في بيوت أخرى.<sup>24</sup> وكان رجوع أولئك الشباب مخاطرة كبيرة غامر بها عدد صغير فقط

منهم. إلا إن أهالي عيلبون الذين طردتهم إسرائيل إلى لبنان، فلم يقبلوا بمصيرهم في الشتات وتحركوا على مختلف الجبهات لضمان عودتهم إلى بيوتهم. لكن، لا شك في أن العامل الأساسي الذي أدى إلى عودتهم كان تحرك رجال الكنيسة في القرية بسرعة، واتصالهم بجبهات متعددة محلية وعالمية لضمان تلك العودة، وقد نجح رجال الدين في كسب التأييد والتعاطف الواسع مع الكارثة التي حلت بهم، فسبب ذلك حرجاً كبيراً للحكومة الإسرائيلية، في وقت كانت في حاجة ماسة إلى دعم الدول الغربية. أما في إسرائيل نفسها فقد عمل الوزير بيهخور شطريت بسرعة لضمان حل المشكلة بالتعاون مع جهات إسرائيلية متنوعة.<sup>25</sup>

وفي يوم السبت الواقع فيه 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1948، حمل ميخائيل داموني وبطرس شكري متاً رسالة الخوري مرقص إلى أهالي عيلبون في لبنان، يعلمهم فيها بأن يعودوا بسرعة إلى بلدتهم. غير أن العديد من أهل القرية تخوف من الرجوع، إذ إن آثار الصدمة والمأساة التي عانوا جراءها قبل أسابيع قليلة ما زالت قائمة، لكن البعض قرر المخاطرة، فبدأ رحلة العودة إلى القرية في 22 تشرين الثاني/نوفمبر.<sup>26</sup> وضمت المجموعة الأولى من العائدين كلاً من بطرس متاً الذي أعاد اثنتين من أخواته (مريم وحلوة)، وإبراهيم سمعان، والياس الحوا وزوجته وابنه نمر، وجوزيف حنا صليح، ويوسف عيسى بلان، وحنا أنيس سرور. ثم رجع إلى لبنان حنا سرور ونعمة ميخائيل متاً ونقلوا إلى أهالي القرية أخباراً سارة ومطمئنة. وفعلاً، أقنعت هذه الأخبار العائلات بالمخاطرة والعودة، وتكرر الرسل من عيلبون إلى أماكن وجود أهالي القرية في لبنان، فعادوا بالتدريج إلى بيوتهم في الأشهر المقبلة.

لكن مأساة أهالي عيلبون لم تنته عند عودتهم إلى بيوتهم، إذ إنهم وجدوها مفرغة من جميع محتوياتها،<sup>27</sup> إذ طالت عمليات النهب المنظم مئات رؤوس البقر والماعز والأغنام والحمير التي أخذها الجيش والسلطات غنائم حرب، كما نُهب الأثاث والملابس والمخزون من الحبوب والزيت والزيتون. وسمع الأهالي من الخوري وبعض الكهول الذين لم يطردهم أن جنوداً ومدنيين قاموا منذ بداية تشرين الثاني/نوفمبر بتفتيش البيوت وتحميل كل محتوياتها على شاحنات. وفشلت كل محاولات الأهالي لإعادة المنهوبات أو التعويض عنها على الأقل، إلا إنهم تلقوا المساعدات والعون من وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومن سكان القرى



العربية المجاورة، وقد مكنتهم هذه المساعدات من أن يقفوا على أرجلهم مجدداً، فقاموا ببناء حياتهم من جديد في بلدتهم.<sup>28</sup> وبالتالي، جاء دور الصراع بشأن الأرض التي وضعت عدة مؤسسات صهيونية أعينها على نهبها وجعلها لـ «غائبين حاضرين»، لكن الأهالي لم يوافقوا على ذلك، وعادوا فزرعوا أرضهم كالسابق. وهكذا رجعت الحياة العادية إلى القرية بالتدريج، إلا إن أحداث المذبحة وطرد السكان بقساوة منقطعة النظير ظلا محفورين في ذاكرة الأهالي سنوات طويلة.

لم تجد أحداث النكبة في عيلبون، أكانت المذبحة، أم طرد السكان، أم عودة الأهالي إلى قريتهم، مكاناً ملائماً في الأبحاث والأدبيات التاريخية الإسرائيلية، فتم عرضها بإيجاز وبشكل غير دقيق. وعلى غرار جرائم الحرب الأخرى التي قام بها الجيش الإسرائيلي سنة 1948 وما تلاها، فإن السلطات الإسرائيلية فرضت تعتيماً كبيراً على الأحداث ووثائقها. وعلى الرغم من توصل الوزير شطريت، ممثلاً لحكومة إسرائيل، إلى حل متفق عليه مع ممثلي الأهالي يضمن عودتهم بهدوء وبالتدريج، فإن تفاصيل هذا الاتفاق ظلت مغيبة مستورة، بما يتلاءم مع محاولات دفن العمليات الإجرامية المخرجة. وتشكل موافقة السلطات على عودة أهالي عيلبون إلى أراضيهم وعدم مصادرتها بحسب السياسة والقوانين الإسرائيلية، حالة خاصة ومميزة. فمحاولة «الإصلاح» السريع لما قام به الجيش الإسرائيلي جاءت أساساً لتخفيف الضغوط على الحكومة ومؤسساتها من ممثلي الكنائس المحلية والعالمية. وهكذا استفاد أهالي عيلبون من الحرج الكبير الذي سببته مأساتهم للسلطات، فعادوا جميعاً من الشتات إلى بيوتهم، بمن فيهم المئات ممن لم يطردهم الجيش، بل خرجوا بقواهم الذاتية.

وكان أحد العائدين في كانون الأول/ديسمبر 1948 فوزي الزينة الذي روى ما حدث له في طريق العودة مع العشرات من أهالي عيلبون عشية عيد الميلاد،<sup>29</sup> إذ هاجم قطاع الطرق هذه المجموعة بالقرب من الحدود اللبنانية، فانقسمت إلى فريقين. وفي كثير من الحالات كان الجنود يكمنون للعائدين من لبنان بالقرب من سعسع، لكن كانوا يسمحون لأهالي عيلبون بمواصلة طريقهم بعد التأكد من هويتهم. كذلك ضمت المجموعة التي عادت عشية عيد الميلاد خليل سليم مطر فحكى ما جرى له ولرفاقه مع ثلاثة من قطاع الطرق الذين هاجموهم قائلاً: «لقد أجلسونا على الأرض الوحشية وأمرونا أن نرفع أيدينا فوق رؤوسنا». وروى مطر تفاصيل «الاستجواب» ومحاولات الجنود

إرهاب أفراد المجموعة ونهبهم، حتى تركوهم لشأنهم وانصرفوا.<sup>30</sup> بعدها أكملت المجموعة سيرها حتى وصلت إلى حرفيش «فراقنا أحد سكان القرية وعرضنا عليه أجره. وطلب ليرتين فأعطيناه، ولو طلب خمس ليرات لما كنا نبخل بها عليه. ثم تابعنا سيرنا ووصلنا عيلبون يوم 1948/12/24 مساء ليلة عيد الميلاد.»<sup>31</sup>

أما معين سليم زريق فروى حكاية عودته مع أخيه من جونه شمالي بيروت إلى عيلبون. إذ بعد أن سمع عن عودة كثير من أهالي القرية، قرر في أواسط شباط/فبراير أن ينضم إلى العائدين. ورجع معين وأخوه منير وأختهم نايفة وأولادها الثلاثة برفقة رشيد أيوب الزينة، وعند وصولهم إلى رميش انضم إليهم الياس سمارة من قرية الرامة. واستأجر هؤلاء خدمات أحد المرشدين من قرية دير القاسي وبدأوا سيرهم في ساعات المساء، وبعد أن عبروا شارع الأسفلت المحاذي للحدود وقعوا في كمين نصبه جنود الجيش الإسرائيلي، وكان بعضهم يعرف العربية «فنقلونا إلى حرفيش ومنها إلى عكا». وفي اليوم التالي نُقل أفراد المجموعة من عيلبون مع غيرهم من المعتقلين إلى حيفا، ومن هناك إلى المستشفى النمساوي في الناصرة، ومنها إلى العفولة، ثم سارت القافلة في اتجاه أم الفحم، «وفي منتصف الطريق بين العفولة واللجون أنزلونا وطرّدونا باتجاه جنين وأطلقوا عيارات نارية خلفنا لكي لا نفكر بالعودة.»<sup>32</sup>

روى معين زريق وغيره من أهالي عيلبون شهاداتهم عما عانوه جراء مشاق طرق التهجير والعودة، وقد أثبتها مؤرخ القرية الياس سرور في كتابه «النكبة في عيلبون».<sup>33</sup> وكنت قد سمعت بعض هذه القصص من أهالي القرية عندما زرتها وقابلت عدداً من شهود العيان بعد صدور كتاب الياس سرور بعشرة أعوام. لكنني اخترت أن أقتبس من الكتاب الذي يمكن العودة إليه وقراءة التفصيلات التي لم أوردتها، كما أن عدداً ممن قابلهم سرور وأثبت شهاداتهم في كتابه كانوا قد رحلوا عن هذه الدنيا سنة 2008. وهكذا نجح مشروع كتاب «النكبة في عيلبون»، وغيره من الكتب والأفلام الوثائقية، في إنقاذ شهادات العديد من الأهالي قبل وفاتهم.

وواصل أهالي عيلبون عودتهم غير المنتظمة وبالتدريج في ربيع سنة 1949. وهناك شهادات عن بعض من عاد من لبنان نتيجة اتفاق بين يهوشوع بلمون، مستشار رئيس الحكومة، والمطران حكيم؛<sup>34</sup> الاتفاق الذي ضمن عودة بعض مئات المسيحيين إلى قرى الجليل من لبنان، في مقابل تعاون المطران مع إسرائيل وسياستها. لكن قول بني



موريس إنه في أعقاب هذا الاتفاق عاد المئات من أهالي عيلبون إلى قريتهم غير دقيق، لأنهم كانوا قد عادوا في أغليبتهم إلى بيوتهم حينذاك. وحقيقة عودة أكثرية أهالي عيلبون حتى أيار/ مايو 1949 (أي قبل الاتفاق مع المطران) ثابتة تدعمها شهادات الأهالي ومصادر مكتوبة. أمّا من عاد إلى عيلبون في إثر الاتفاق مع المطران، فلم يزد عددهم عن العشرات، وكانت إحدى المجموعات الأخيرة التي عادت من لبنان قد شملت فارس سليم مطر مع عائلته في بداية كانون الثاني/ يناير 1950.<sup>35</sup>

تركت أحداث النكبة في عيلبون تأثيرها في أهالي القرية عدة أعوام، فقد ظل العائدون إلى هذه القرية الجليلية في حالة حداد أكثر من عام. وفي تلك الفترة ألغيت حفلات الأعراس وكل احتفالات الأعياد والمواسم.<sup>36</sup> واعتاد الأهالي بعد عودتهم (وخصوصاً النساء) زيارة المقابر وتذكر شهداء المذبحة قبل توجههم إلى الصلاة في الكنائس. وأصبح أهالي القرى المجاورة ينظرون إلى سكان عيلبون كرمز لمقاومة الظلم وأعمال التهجير التي قام بها الجيش الإسرائيلي، فاشتهر بعض شبابها بنشاطه السياسي وانضمامه إلى الشيوعيين. كما أضحي زج عشرات الأسرى في المعتقلات الإسرائيلية والنضال من أجل إطلاقهم على رأس سلم اهتمام أهالي القرية. وعندما أفرج عنهم، فعلاً، في أيار/ مايو 1949 نُظم لهم احتفال خاص في القرية، ثم قام المشاركون بزيارة قبور «الشهداء» الذين قتلهم جنود فرقة غولاني في آخر تشرين الأول/ أكتوبر 1948، وبعد ذلك ألقى حبيب زريق خطاباً بمناسبة إطلاق الأسرى وذكرى المذبحة والعذابات التي طالت أهالي عيلبون خلال الأشهر الستة الماضية.<sup>37</sup>

وعلى الرغم من المآسي الكثيرة التي عانى جراءها أهالي عيلبون، فقد كانوا محظوظين نسبياً، بعد السماح بعودتهم إلى قريتهم. فسلّب أملاك العرب الباقين في الجليل لم يلق اهتماماً كبيراً ولا تعبيراً كافياً في الأبحاث، إذ روى كثيرون من العائدين والمهجرين حكايات نهب جنود الجيش الأموال والجواهر القليلة التي كانت في حيازتهم. وكانت مؤسسات الدولة نفسها قد قامت بتنظيم جمع «الأملاك المتروكة» العائدة للفلسطينيين في المدن والقرى الفلسطينية. وكان سلب الأملاك ونهبها كاملاً في المدن والقرى التي هُجرت بالكامل. أمّا عيلبون فكانت حالتها فريدة ومميزة. فالجيش هو الذي قام بطرد السكان بشكل منظم من القرية في أواخر تشرين الأول/ أكتوبر 1948. وكما مر معنا، فإن الأهالي شرعوا في العودة إلى بيوتهم خلال أسابيع من طردهم فوجدوا

بيوتهم خالية تماماً من كل محتوياتها. وفي هذه الحالة، فهناك بالإضافة إلى شهادات الأهالي العائدين شهادات رجال الكنائس الذين قام أحدهم بتدوين تلك الأحداث في يومياته.<sup>38</sup>

### ب. خروج أهالي كفر قرع وعودتهم

كان لموقع كفر قرع الاستراتيجي في المدخل الغربي لوادي عارة أهمية كبيرة جعلها هدفاً للهجوم والاحتلال. ففي 9 أيار/ مايو 1948 هاجم جنود لواء ألكسندروني القرية ونجحوا في احتلالها جزئياً، وترحيل أغلبية السكان عن بيوتهم، وقد نجح العشرات من حاملي البنادق من أهالي كفر قرع، و«فزة» عشرات القرى المجاورة في صد الهجوم وتحميلهم عدداً من الإصابات الحرجة، وهو ما منع سقوط القرية بالكامل في ذلك اليوم.<sup>39</sup> وقد سمعت الباحثة سارة أوستكسي - لزار، التي درست أحداث كفر قرع، بعض شهادات الأهالي المكملة لوثائق الجيش، ولخصت نتائج المعركة في 9 أيار/ مايو بأن الهجوم على القرية تم صده بمساعدة متطوعي جيش الإنقاذ العراقيين، لكن الأهالي قرروا مع ذلك مغادرة بيوتهم والابتعاد عن الخطر.<sup>40</sup>

بعد هذا الهجوم أصبحت كفر قرع قرية مهجورة أو منطقة حرام، يسيطر على جانبها الغربي قوات إسرائيلية، وعلى جانبها الشرقي قوات عراقية وأردنية. وحاول بعض الأهالي الذين زرعوا أرضهم في الشتاء أن يحصدوا ما زرعه، لكن ألغماً تركها الجنود الإسرائيليون وإطلاق الرصاص منعهم من فعل ذلك. ووصلت شائعة إلى سكان كفر قرع المهجرين أن اليهود يقومون بحصاد مزروعاتهم، وشهد أحد الأهالي أنه خرج مع صديقه إلى الحقول للتأكد من صحة هذا الأمر، فقال: «وبالفعل رأينا ماكينات الحصاد تعمل في حقولنا فقمنا بإطلاق الرصاص عليهم من بعيد فردوا على نيراننا بالمثل. ولمّا سمع بقية الأهالي إطلاق النار انضموا إلينا مع فزة من أهالي القرى المجاورة. عند ذلك، هرب اليهود إلى مستوطنة غلعاد»<sup>41</sup> لكن جنود جيش الإنقاذ تخوفوا، كما يبدو، من تدهور الوضع إلى اشتعال كبير، فقاموا بتهدة الأهالي وأعادوهم من بين بيوت القرية إلى وادي عارة.

سمع أكثر من باحث شهادات أهالي كفر قرع ووثقها في أبحاث ودراسات.<sup>42</sup> فهذه الشهادات ترسم صورة واضحة للأحداث، وتبين أن السكان كانوا على تواصل مع بيوتهم



وأراضيهم لأخذ بعض المؤن والحرث والزرع، وكانت عودة هؤلاء الأفراد محفوفة بالمخاطر، فقد قتل عدد منهم وجرح آخرون نتيجة إطلاق النار أو انفجار الألغام التي زرعها الطرف الإسرائيلي.<sup>43</sup> وعلى الرغم من هذا الثمن فإن الأهالي حافظوا على تواصلهم بالقرية، الأمر الذي ساعدهم في نهاية الأمر في العودة إلى بيوتهم. لقد استوعب سكان كفر قرع تجربة غيرهم من الفلسطينيين الذين اقتلَعوا وفقدوا التواصل ببيوتهم، فدمرت وانمحي أثرها مع الوقت. وبما أن جنود الجيش الإسرائيلي لم يحتلوا القرية بكاملها، فقد حافظ السكان على علاقتهم بها طوال المدة (11 شهراً) التي هجروا فيها. وكانت النتيجة بعد ذلك اتخاذ القرار الجريء بالعودة في نيسان/أبريل 1949، عشية نقل منطقة المثلث إلى السيطرة الإسرائيلية.

ويشير أكثر من مصدر إلى أن حسن عيسى عثمانة أدى دوراً مهماً في عملية عودة السكان. فقد وصل على رأس وفد من وجهاء القرية إلى مستوطنة كفار غليكسون القريبة، لضمان اتفاق وقف إطلاق النار بين الجانبين، وفي أعقابه عاد أهالي كفر قرع إلى قريتهم وبيوتهم في نيسان/أبريل 1949.<sup>44</sup> ولما جاء دور قرى وادي عارة للانتقال إلى سيطرة الجانب الإسرائيلي، كان الأهالي قد حققوا عودتهم بأنفسهم، فأنقذت هذه المبادرة المميزة في التوقيت الملائم كفر قرع من الدمار. وبعد ذلك بأيام، نقل مراسل صحيفة «اليوم» أخبار انتقال قرى وادي عارة إلى الجانب الإسرائيلي وطقوس رفع العلم الإسرائيلي على الدوار الرئيسي في مدخل أم الفحم.<sup>45</sup>

فهل كانت المبادرة المحلية وعلاقات حسن الجوار القديمة هي السر في عودة أهالي كفر قرع؟ وهل فضلت حكومة إسرائيل وجيشها غض الطرف والسماح للجيران العرب واليهود بأن يصلوا إلى حل واتفاق كي لا يتم تعكير الصفقة الكبيرة مع الأردن؟ على هذه الأسئلة وأمثالها لم تُقدم حتى الآن إجابات واضحة تعتمد على وثائق الأرشيفات الإسرائيلية وغيرها من مصادر رسمية. وأما الشهادات التي توثق ما جرى ميدانياً، فتأتي في أغلبيتها من الجانب العربي، وخصوصاً سكان كفر قرع الذين سردوا حكايتهم إلى الباحثين. وحكاية هذه القرية المعروفة جيداً لأهالي البلدة وجيرانهم في وادي عارة مغيبة عن الذاكرة الجماعية في مناطق أخرى، لكن بما أنها حظيت نسبياً باهتمام الباحثين، فقد عُرضت هنا بإيجاز لوضعها ضمن الإطار العام لأحداث النكبة.

### ج. طرد أهالي عيلوط وعودتهم

تم احتلال عيلوط مع غيرها من قرى الناصرة في معارك الأيام العشرة في تموز/ يوليو 1948. ومر معنا سابقاً أن الناصرة وقرى ناحيتها لم تتعرض في أغليبتها لمذابح وأعمال تهجير من جانب الجيش الإسرائيلي. لكن عيلوط كانت إحدى الحالات المختلفة، كواحدة من أربع قرى جرى ترحيل سكانها. أما القرى الثلاث الأخرى التي هُجرت، فكانت صفورية المجاورة لعيلوط، إضافة إلى المجيدل ومعلول في مرج ابن عامر. وهكذا انضم سكان عيلوط إلى آلاف المهجرين أو اللاجئين الذين صاروا يعرفون بـ «الغائبين الحاضرين». ووجد معظم مهجريها سكناً وملجأ في مدينة البشارة بدير الساليزيان. لقد عاش في هذا الدير لاجئون آخرون، إلى جانب الرهبان الذين وجدوا صعوبة كبيرة في استيعاب مئات اللاجئين. ومن حسن حظ هؤلاء أن السلطات الإسرائيلية سمحت في نهاية المطاف بعودة أهالي عيلوط إلى بيوتهم، فكانوا بذلك أوفر حظاً من بقية لاجئي القرى المذكورة أعلاه.

بدأت حكاية اقتلاع سكان عيلوط في 16 تموز/ يوليو 1948 حين هاجم جنود فرقة غولاني القرية من الجهتين الغربية والجنوبية. وأمر الجنود كل السكان بأن يتجمعوا في ساحة القرية بالقرب من الجامع، الرجال في جهة والنساء في جهة أخرى. ووجد الجنود قطعاً من السلاح في بعض البيوت، فقاموا بتفجيرها. فكان هذا مصير بيت المختار حسن محمد الأحمد وثلاثة بيوت أخرى في عيلوط.<sup>46</sup> وقاد ضابط باسم نسيم مجموعة شباب إلى أحد كروم الزيتون «وأوقفهم في صف واحد ثم قام الرشاش على سيارة الضابط بحصدهم خلال دقائق معدودات». وكان شهداء هذه المذبحة هم: سعيد أبو راس، وطه أبو عياش، ومحمد عودة الله، وسعيد الفلاح، ومحمد مصطفى العيسى، ومحمد إبراهيم، ونمر الدبوري، ومحمد الفايز، وأحمد محمد أبو راس، وصالح محمد، ونايف السلطي، وحسن محمد الدرويش، ومحمود سليم العلي، ومرعي حسين محمود، ومصطفى سليم أبو نتها، ومحمد سليم شحادة. كما جرح اثنان من المجموعة لكنهما تعافيا فيما بعد، هما: محمد مصطفى المأمور، وخضر علي يوسف أبو راس.<sup>47</sup> وأكمل جنود فرقة غولاني الذين قاموا بالمذبحة طريقهم إلى عين البيضاء، حيث اختبأ عدد من الأهالي هناك. وكان مصير هؤلاء مشابهاً لسابقيهم الذين أعدموا بدم بارد،



فقتل عشرة من سكان عيلوط بالقرب من العين، ووصل بعض الأهالي الذين سُمعوا إطلاق النار إلى مكان الشهداء الجدد وجمعوا جثثهم في أكياس ودفنهم بالقرب من المسجد. ولم تنته مأساة سكان عيلوط ذلك اليوم بارتكاب هاتين المذبحتين اللتين راح ضحيتهما عشرات الرجال. فبعد أسبوعين عاد جنود الجيش وفرضوا منع تجول على القرية، ثم قاموا بنهب البيوت وبناء المدرسة. وقد سلب الجنود يومها أثاث البيوت والخيول وصناديق تربية النحل وعشرات رؤوس البقر. وبعد هذه العملية لم يبق في بيوت القرية إلا بعض كبار السن، بينما رحلت أغلبية الأهالي إلى الناصرة.<sup>48</sup>

وكما في بعض القرى والمدن الفلسطينية، فقد نجحت السلطات الإسرائيلية في إسكات أخبار المذبحة وطرد السكان، وتعاون أهالي عيلوط المهجرون مع هذا التعتيم خوفاً من نقمة الحكومة وجيشها، وخصوصاً بعد أن سُمح بعودتهم إلى بيوتهم بعد عام ونصف عام من الاقتلاع والتهجير. ولم يبدِ معظم المؤرخين والباحثين اهتماماً بما جرى في عيلوط، وتم السكوت عنه في أغلبية الأدبيات التاريخية الإسرائيلية، بمن فيهم المؤرخون الجدد. فبني موريس، مثلاً، أشار إلى أن عيلوط صارت قرية مهجورة، لكنه لا يوضح لقرائه الأوضاع التي أدت إلى ترحيل السكان.<sup>49</sup> أما إيلان بابيه فلم يذكر في كتابه عن التطهير العرقي لا المذبحتين ولا طرد السكان من بيوتهم.<sup>50</sup> والغريب أن هؤلاء المؤرخين كان في إمكانهم معرفة أخبار المذبحة في عيلوط حتى من كتاب عارف العارف الذي صدر في الخمسينيات، فضلاً عن شهادات الأهالي الذين عادوا إلى قريتهم.<sup>51</sup>

وكانت سلطات الجيش قد سمحت لبعض العائلات البدوية النازلة قريباً من عيلوط بالسكن في بيوت القرية في أشهر الشتاء. وكان هؤلاء البدو من قبائل الهيب والجواميس والغريفات والعيادات والمزاريب، وعيّن الجيش عليهم مختاراً هو محمد الهيب (أبو فلاح). كما سمح حتى لعدد من أهالي صفورية الذين ظلوا في قريتهم ورحلوا عنها بالانتقال إلى عيلوط. لكن بعد عام ونصف عام من الاقتلاع وافقت السلطات الإسرائيلية على عودة مهجري عيلوط من دير الساليزيان إلى قريتهم. وهكذا عاد نحو نصف المهجرين من القرية إلى بيوتهم، بينما بقي النصف الآخر لاجئين في الأردن وسورية، وعيّن الحاكم العسكري مختاراً جديداً من أهالي القرية هو ذيب علي أبو راس، فدبت الحياة من جديد في عيلوط.

ويذكر المؤرخ مصطفى عباسي الذي درس الأحداث في عيلوط والناصرية أن ضغوط رؤساء دير الساليزيان والقنصل الفرنسي في حيفا كانت العامل الأهم لقرار عودة أهالي عيلوط.<sup>52</sup> وأشار إلى أنه في 3 كانون الثاني/يناير وصل ممثل رسمي للحكومة إلى الدير وسلم رئيسه قرار الحكومة السماح بعودة أهالي القرية إلى بيوتهم، فأعلم هؤلاء بأن يستعدوا للعودة في اليوم التالي. وفعلاً، مشى الأهالي في 4 كانون الثاني/يناير إلى بيوتهم وعلى رأسهم الراهب دوبروفسكي.<sup>53</sup> لكن تبعات التهجير لم تنته عند العودة، إذ كان على الأهالي أن يناضلوا من أجل استعادة أراضيهم، وقد واصلوا نضالهم هذا عدة سنوات حصلوا في نهايتها على قسم من تلك الأراضي، بينما صودر القسم الآخر ومنح للمستوطنات اليهودية المجاورة.

لم ينس العائدون من أهالي عيلوط ما جرى لهم منذ احتلال قريتهم حتى عودتهم إليها بعد عام ونصف عام، لكن الخوف منهم من إحياء ذكرى تلك الأحداث عشرات السنين. وفي 8 أيار/مايو 2008 تجرأ الأهالي على إحياء ذكرى شهداء القرية بحضور مئات المشاركين، وقام ثلاثة من الناجين من أحداث القرية الدامية برواية ما جرى من أعمال قتل وتهجير إلى الناصرة والحياة في الدير حتى عودتهم في بداية سنة 1950. أما رئيس المجلس المحلي إبراهيم أبو راس فتحدث عن أراضي القرية حتى عام النكبة والتي امتدت على 27.000 دونم، وقد صودر قسم كبير منها كأماكن متروكة أو أراضي لاجئين لم يعودوا إلى بيوتهم، كما صودرت أراض أخرى لأسباب متنوعة، بحيث لم يبق للقرية سنة 2008 إلا نحو 3330 دونماً فقط. وفي المناسبة نفسها، فإن بعض أهالي عيلوط في سورية وأماكن أخرى نشر ذكرياته على صفحات التواصل الاجتماعي وفي مقابلات صحافية.<sup>54</sup>

واعتبرت السلطات الإسرائيلية أهالي عيلوط «غائبين حاضرين»، فصادرت أراضيهم بعد رحيلهم عن القرية في تموز/يوليو 1948. وطمع سكان المستوطنات اليهودية المجاورة بتلك الأراضي، وطالبوا الحكومة بضم قسم منها إلى أراضيهم. وعلى سبيل المثال، طالب سكان نهلال السلطات بضم 700 دونم من أراضي عيلوط المهجرة، فكتبوا في 8 آب/أغسطس 1948 ما يلي: «يبدو لنا أن الوقت الآن ملائم لنقل هذه الأراضي لملكية يهودية دائمة».<sup>55</sup> ولم يكن أهالي نهلال الوحيدون في مطالبتهم بضم جزء من أراضي اللاجئين ونهب أملاكهم. وهكذا خسر أهالي عيلوط الذين عادوا إلى بيوتهم



قسماً كبيراً من أراضيهم، إلا إنهم اعتبروا أنفسهم محظوظين نسبياً، لأن فترة تهجيرهم كانت قصيرة نسبياً، وعادوا بعدها إلى قريتهم وقسم من أراضيهم.

### ثالثاً: «الغائبون الحاضرون» كالأجثين في بلدهم

بعد انتهاء الحرب وجد نحو 20.000 نسمة من الفلسطينيين الباقين في الجليل أنفسهم يعيشون على بعد مسافة قصيرة من بيوتهم من دون أن يستطيعوا العودة إليها. وكانت حصّة الناصرة من هؤلاء المهجرين كبيرة، إذ بلغ عددهم فيها نحو 5000 نسمة في أواخر سنة 1948، وكان نصفهم تقريباً من مهجري المدن التالية: حيفا، وطبرية، وبيسان، وعكا، وشفّا عمرو.<sup>56</sup> وكان سامي جرايسي قد أعد تقريراً مفصلاً عن «الأجثين» في الناصرة وأوضاعهم المعيشية في المدينة،<sup>57</sup> وقد أظهر التقرير أن أوضاع القرويين منهم صعبة للغاية. ففي دير الأيتام (الساليزيان) وُجد نحو 600 لاجئ من عيلوط والمجيدل وأم قبي. وكانت قاعات الدير مكتظة بمن نزلوا فيها «وليس هناك ما يفصل بين العائلات غير خيط أو حبل أو قطعة خشب».<sup>58</sup> وعلى الرغم من ذلك فإن أوضاع هؤلاء الأجثين في الناصرة أصبحت أفضل كثيراً من إخوانهم الذين وصلوا إلى مخيمات الأجثين في لبنان وعاشوا فيها بقية حياتهم.

وكما مر معنا سابقاً، فإن العديد من أهالي حيفا وشفّا عمرو وعكا سمح لهم بالعودة إلى مدنهم، كما سمحت السلطات لمهجري عيلوط في الناصرة بالعودة إلى قريتهم. أما أهالي صفورية فإن كل محاولاتهم للعودة قوبلت بالمعارضة العنيفة، فقد طُرد مئات الباقين وعشرات العائدين إلى القرية مرة بعد أخرى، فظل المهجرون من صفورية والمجيدل ومعلول القسم الأكبر من «الأجثين» في مدينة البشارة. ومن تبقى من «الغائبين الحاضرين» في الناصرة في الخمسينيات كانوا نحو نصف العدد الأصلي. وكانت موافقة السلطات الإسرائيلية على عودة سكان المدن إلى حيفا وعكا وشفّا عمرو غير مكلفة نسبياً. أما مسألة مهجري القرى فكانت مختلفة، لأن أطرافاً استيطانية طمعت بأراضيهم، ولذا، استمرت الحكومة الإسرائيلية في رفض طلبات المهجرين القرويين العودة إلى بيوتهم. وعدا الناصرة، فإن شفا عمرو وطمرة في الجليل الغربي استوعبت آلاف المهجرين من تلك المنطقة،<sup>59</sup> كما وصل آخرون إلى قرى جيب الجليل وسكنوها حتى احتلالها في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1948.

وحكاية إقرت وكفر برعم اللتين هُجّر سكان كل منهما بوعود مضللة بالعودة خلال أسابيع معروفة ومشهورة. واكتشف هؤلاء بعد أشهر أن إسرائيل وجيشها لا ينيان الوفاء بوعودهما، ولذا قرروا عدم الاستمرار في السكوت والنضال من أجل عودتهم. وبالإضافة إلى اتصالاتهم بالسلطات، فإن أهالي كفر برعم أرسلوا بعثة لمقابلة مطران الموارنة في لبنان، مبارك، وطلبوا تدخله ومساعدته.<sup>60</sup> وفي شباط/فبراير 1949 قام سكان كفر برعم بأعمال ترميم وصيانة لبيوتهم لمنع دخول مياه الشتاء إليها، لكن الجيش وصل إلى المكان، وقام الجنود باعتقال 65 شخصاً بمن فيهم الكهول والنساء ونقلوهم بالشاحنات إلى الحدود الأردنية بالقرب من جنين. غير أن هؤلاء المبعدين، كغيرهم من مهجري قرى الجليل، لم يبقوا في الضفة الغربية، وإنما انتقلوا إلى شرق الأردن، ومنه إلى سورية ولبنان. وبعد وصولهم إلى الجنوب اللبناني بمدة قصيرة عبروا الحدود وعادوا إلى بيوتهم في قرية الجش.<sup>61</sup>

أثار هذا الحادث مخاوف السكان الذين فهموا من تصرف الجيش تجاههم أن لا نية حقيقية لإرجاعهم إلى كفر برعم، ثم زادت مخاوفهم بعد أن شاهدوا رجال هكيرين هكيمة يعملون في أراضيهم، ثم تلاها إقامة شباب حركة هشومير هتسعين أول نقطة استيطانية على أراضيهم في 5 حزيران/يونيو 1949. وبعد ذلك بأيام قام المستوطنون مدعومين برجال شرطة بإبعاد الشباب الذين أمضوا شهوراً في حراسة بيوت القرية ومحتوياتها. وأقام المستوطنون نحو عامين ببيوت القرية المهجورة حتى انتقلوا في صيف سنة 1951 إلى مكان جديد ودائم لكيوتس برعم.<sup>62</sup> وخلال هذه الفترة استمر سكان القرية في مراسلة الحكومة وممثليها ومقابلة بعض الموظفين على أمل أن تتم إعادتهم إلى قريتهم، إلا أن مواصلة الإبعاد عن كفر برعم جعلتهم يفهمون أن السلطات لا تنوي السماح بعودتهم نهائياً.

وفي أيار/مايو 1951، وبعد يأس أهالي إقرت أيضاً من الوعود قرر سكان القريتين التوجه إلى محكمة العدل العليا، واختاروا المحامي محمد نمر الهواري ليمثل قضيتهم. لكن هذه المحكمة في نهاية الأمر لم تسعف الأهالي، ولم تحقق العدالة المرجوة. وبالتالي، قام الجيش والمستوطنون بهدم البيوت واقتلاع معظم أشجار الزيتون سنة 1953، غير أن سكان هاتين القريتين لم يأسوا، فصاروا رمزاً لنضال «الغائبين الحاضرين» من أجل العودة. كما أن قضية إقرت وكفر برعم اشتهرت محلياً وعالمياً، وظلت تثار من



حين إلى آخر في محاولات غير جادة للوصول إلى حلول وسطية بين الحكومة والأهالي.  
وعانى سكان قرى جليلية أخرى جراء تجارب مماثلة لإقرت وكفر برعم. فأهالي  
الغابسية، شمالي عكا، عادوا إلى قريتهم في أواخر سنة 1948، بعد انتهاء القتال في  
المنطقة، وكانوا قد هجروا بيوتهم بعد الهجوم على قريتهم (أيار/ مايو 1948)، ووجدوا  
ملجأ في القرى العربية المجاورة، لكن عودتهم لم تدم مدة طويلة، فقد أجبرهم الجيش  
على ترك بيوتهم والانتقال إلى المزرعة والشيخ دنون في أواخر كانون الثاني/ يناير  
1950. وعندما منعت السلطات كل محاولاتهم للعودة توجهوا إلى محكمة العدل العليا  
التي قررت في 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 1951 أنه يحق للسكان العودة إلى بيوتهم في  
الغابسية.<sup>63</sup> وبعد صدور القرار، عاد سكان الغابسية إلى بيوتهم في كانون الأول/  
ديسمبر 1951، لكن الجيش عاد فأخرجهم من بيوتهم بحجة أنه تم إعلان القرية منطقة  
عسكرية مغلقة. وتبين من جديد أن قرار المحكمة كان رمزياً ورسمياً فقط، تغلب الجيش  
عليه باستعمال أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945. وكما في إقرت وكفر برعم، قامت  
السلطات الإسرائيلية بهدم بيوت الغابسية كي تقضي على آمال السكان بالعودة تماماً.  
وفعلاً، فإنه لم يتبق من بيوت القرية غير الجامع، وهكذا أقفلت السلطات بالقوة ملف  
العودة إليها، على غرار العديد من قرى «الغائبين الحاضرين».<sup>64</sup>

وحكاية أهالي قديتا القريبة من صفد ليست أقل إثارة وغرابة، فقد هجر أهالي القرية  
في معظمهم بيوتهم بعد سقوط صفد في أيار/ مايو 1948، إذ كان للمذبحة التي ارتكبتها  
الجيش في عين الزيتون المجاورة تأثير مروع فيهم. كما كان الجنود المرابطون في عين  
الزيتون يطلقون نيرانهم على بيوت قديتا من حين إلى آخر. واستمر الوضع على هذه  
الشاكلة حتى تشرين الأول/ أكتوبر 1948 حين قامت إسرائيل بإتمام احتلال الجليل.  
وروى علي حليحل (أبو حسين) أنه كان قد استأجر في تلك المدة بيتاً في قرية الجش  
القريبة، ونجح في أشهر الصيف في حصاد ما زرعه في أراضيه بقديتا. وبعد احتلال  
المنطقة في عملية حيرام رحل مع غيره، ووصل مع الأهالي إلى الجنوب اللبناني، وظل  
معظم أهالي القرية في مخيمات اللاجئين، بينما تمكنت عائلة حليحل الموسعة من  
العودة إلى الجليل بسبب علاقتها بمانو فريدمان.<sup>65</sup>

فزع أهالي قديتا المجاورة لقريتي الجش والصفصاف من أعمال القتل التي نفذها  
الجيش الإسرائيلي، فقرروا الرحيل إلى الجنوب اللبناني. وكان مانو فريدمان على علاقة



جيدة بعدد من أفراد آل حليحل ممن عملوا معه في الزراعة والتجارة، فأرسل مبعوثاً إلى خالد حليحل الذي عمل حراثاً في أرضه (في روش بينا) أن يعود إلى الجليل حالاً. لكن خالد اشترط أن يعود مع كل حمولته، لا لوحده. ووافق فريدمان على ذلك، فرجع أبناء عائلة حليحل في كانون الأول/ديسمبر 1948، وأُسكنوا في بيوت الجاعونة المهجرة، حيث أمضوا أشهر الشتاء.<sup>66</sup> وطالب هؤلاء المهجرون بأن يعودوا إلى بيوتهم في قديتا، لكن كل مطالبهم رُفضت، واقتُرح عليهم السكن في إحدى القرى المهجرة. وكانت هذه سياسة عامة نفذتها إسرائيل، إذ منعت مَنْ سُمح لهم بالعودة الرجوع إلى أراضيهم، كي تبقى في أيدي الدولة ويبقى العائدون «غائبين حاضرين».

وبعد تكرار رفض عودة آل حليحل إلى قريتهم قديتا، قامت السلطات بنقلهم إلى قرية عكبرة إلى الجنوب من مدينة صفد، الأمر الذي تم من دون موافقة الأهالي وبالقوة، في تموز/يوليو 1949. وشهد أبو حسين أن عدد أفراد عائلة حليحل حينذاك كان يتراوح ما بين 110 و120 نفساً. لقد أثار نقل السكان العرب من الجاعونة بالقوة استنكاراً وصلت بعض أصدائه إلى طاولة الحكومة وإلى الكنيست. وهنا قدم عضو الكنيست إلعيزر براي من مبام استجواباً بشأن هذا الموضوع أرفقه بوصف مفصل لعملية النقل التي سماها «هجوم» الجيش والشرطة على أهالي قرى عربية في الجليل الشرقي.<sup>67</sup> أما بن - غوريون، كعادته، فقد دعم قوات الأمن وبرر ما قامت به حتى هذا المستنكرون. وكان آل حليحل معزولين عن أغلبية سكان الجليل الباقين، فاضطروا إلى قبول مصيرهم وفضلوه على العيش كلاجئين في الجنوب اللبناني.

وذكر عضو الكنيست سيف الدين الزعبي في مذكراته أنه ذهب إلى زيارة عكبرة للاطلاع عن كثب على أحوال المهجرين ومحاولة مساعدتهم. ووصل الزعبي إلى القرية مع الحاكم العسكري أليشع سولتس ومانو فريدمان. ووصف عضو الكنيست أوضاع المهجرين الصعبة في قرية عكبرة المعزولة التي يمكن الوصول إليها على ظهور الخيل فقط. وأضاف الزعبي أنه بالتنسيق مع الحاكم العسكري وكيوتس كوخاف هشاحر تم حل مشكلة الشارع والمياه في تلك القرية. وقد خفف ذلك مشكلات هؤلاء المهجرين وحسن أوضاعهم، بحسب شهادة الزعبي الذي اعترف بأنه «لم يعد إلى زيارة القرية» بعد ذلك.<sup>68</sup> لكن من زار أهل هذه القرية حتى أواسط السبعينيات وجد أنهم ما زالوا يعيشون في أوضاع لا تليق بحياة البشر. فالشارع الموصل إلى القرية كان ترابياً ومملوءاً



بالحفرة، والبيوت آيلة للسقوط بسبب عدم السماح بترميمها. ظل أبو حسين يتذكر حتى آخر أيامه أن مانو فريدمان ورجال هكيرن هكيمات الذين اشتغل بعض أبناء العائلة معهم في الأحراج، كانوا يأتون لزيارته والضيافة في بيته. وفي تلك المناسبات كانوا يجددون تعهدهم بمساعدة آل حليحل الذين سكنوا بيوتاً قديمة وبراكيات في عكبرة المهجرة، لكن هذه الوعود لم تكن إلا «حبوب تهدئة». وبعد عام وأكثر على نقل آل حليحل إلى عكبرة، قامت السلطات بنسف بيوت قديتا، كما جرى في العديد من القرى التي طرد سكانها منها.<sup>69</sup> لكن بعض المستوطنين اليهود قرروا بشكل فردي، ومن دون تخطيط أو إذن حكومي، إقامة مساكنهم، منذ السبعينيات، بالقرب من بيوت القرية المهدومة. وعلى الرغم من تهديد الحكومة، فإن هؤلاء المتسلطين الجدد على أراضي قديتا، أخذوا يتوسعون في استيطانها بلا خوف أو وجل من ردة فعل السلطات.

وحكاية البقية الباقية من سكان قرية الخصاص فريدة في نوعها، نختم بها هذا الجزء من الفصل عن «الغائبين الحاضرين». لقد رحل سكان هذه القرية الواقعة شمالي بحيرة الحولة، وصاروا في أغليبتهم لاجئين في سورية بعد عملية البالماح الانتقامية في كانون الأول/ديسمبر 1947. أما الشيخ عطية والعشرات من أفراد عائلته الموسعة فظنوا أنه لن يطولهم أي سوء بسبب علاقاتهم الطيبة بجيرانهم اليهود.<sup>70</sup> وقد تطوع عدد من أبناء هذه العائلة للحرب في صفوف الهاغاناه، ثم في الجيش الإسرائيلي خلال حرب 1948. وفي أواخر تلك السنة طلب الجيش من أبناء عائلة الشيخ عطية الرحيل عن تلك المنطقة الحدودية لبعض الوقت ففعلوا. وبعد عدة أسابيع عاد الشيخ عطية وعدد من أولاده الذين خدموا في الجيش إلى بيوتهم، وأخذوا يزرعون أراضيهم مجدداً، لكن جنوداً ورجال شرطة حضروا إلى القرية في 5 حزيران/يونيو 1949 وطالبوهم من دون إنذار سابق بـ «أن يخلوا المكان فوراً».<sup>71</sup> ونقلت قوات الأمن العشرات من بقية سكان الخصاص إلى سفوح جبل كنعان وتركوهم بلا ماء ولا مأوى.

وحاول أصدقاء الشيخ عطية اليهود أن يشنوا السلطات عن فعلتهم من دون نجاح، وأرسلت مكاتيب من المجلس الإقليمي للجليل الأعلى ومن رجال هكيرن هكيمات، وعلى رأسهم يوسف نحمان، بلا طائل. وفي 1 آب/أغسطس 1948 طلب من وزير الدفاع في بداية جلسة الكنيست أن يقدم جواباً بالنسبة إلى طرد أهالي الخصاص. وقدم

بن - غوريون جوابه على الاستجواب بعد أسبوعين بأن «عملية النقل تمت بناء على طلب قائد منطقة الشمال لأسباب عسكرية ونفذها الحكم العسكري في الجليل الشرقي». وفي نهاية المطاف، فإن الحكومة اعترفت بـ «ولاء سكان الخصاص»، لكن قررت لأسباب أمنية منع هؤلاء العرب أيضاً من السكن بمحاذاة الحدود. ولما اقترب فصل الشتاء نُقلوا إلى وادي الحمام.<sup>72</sup>

وبعد عامين من الوساطات، توجه الشيخ عطية بتشجيع من أصدقائه اليهود إلى محكمة العدل العليا،<sup>73</sup> وقد تطوع لتمثيل هذه القضية والدفاع عنها اثنان من أفضل المحامين العرب حينذاك هما: حنا نقارة والياس كوسا. وقبلت المحكمة الادعاء أن طرد الشيخ عطية وعائلته من بيوتهم إلى سفوح جبل كنعان، ومنها إلى وادي الحمام سنة 1949، كان غير قانوني. لكن الجيش اهتم بإصلاح الخلل «الفني» بأن أصدر في 7 تموز/ يوليو 1952 أمراً إلى كل واحد من المطرودين (المدعين) بحسب أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1949 (مناطق أمن رقم 2). وفي أعقاب هذه الخطوة، رفضت محكمة العدل العليا طلب المدعين، وألغت الأمر الاحترازي الذي أصدرته سابقاً. وأضافت المحكمة في قرارها ما يلي: «بما أن أوامر الإبعاد صدرت بعد الأمر الاحترازي، فإننا نلزم المدعى عليهم بأن يدفعوا مصاريف المحكمة بقيمة 75 ليرة». وأوصت المحكمة أيضاً أن يصار إلى إيجاد حل لهؤلاء الناس «الذين تعاونوا مع يهود البلد خلال مدة طويلة، بل قام بعضهم بالمحاربة إلى جانب إسرائيل في حرب التحرير». وختمت المحكمة توصيتها إلى السلطات المختصة بأن «تعمل ما في وسعها لإيجاد ترتيب ملائم يحافظ على متطلبات الأمن، ويمكن من إعادة هؤلاء المدعين إلى قريتهم».<sup>74</sup> لكن الاقتراح لم يعمل به، وظل الشيخ عطية وأولاده يعيشون في وادي الحمام.

#### رابعاً: حكاية «الأسير» عودة الأشهب ورفاقه

في أواخر كانون الأول/ ديسمبر 1948 وصل جنود إسرائيليون إلى أبو عجيبة في سيناء، ووجدوا داخل المعسكر عدداً من الشيوعيين، تم اعتقالهم منذ توزيع منشور ضد تدخل جيوش الدول العربية في حرب فلسطين.<sup>75</sup> وكان بين المعتقلين سليم القاسم، وحسن أبو عيشة، وأسعد مكّي، وعلي عاشور، ومحمد خاص، وعودة الأشهب. وحكاية هؤلاء الرفاق هي من أغرب قصص تعامل إسرائيل مع أسرى فلسطينيين سنة 1948. فبدلاً



من تقليد الرفاق نياشين على نضالهم من أجل التقسيم، وضد تدخل الجيوش العربية في حرب فلسطين، فإنهم نقلوا إلى السجون في إسرائيل. فمن أبو عجيلة نُقل الأسرى إلى بئر السبع، ومنها إلى معسكر أسرى الحرب في إجليل (غليلوت اليوم).<sup>76</sup> وحاول قادة ماكي بمساعدة بعض رجال ميام إطلاق رفاقهم من دون نجاح. عندها قرر عضو الكنيست مثير فيلنر الذي وقّع «وثيقة استقلال» إسرائيل أن يناقش قضيتهم في الكنيست. وفي خطاب هجومي شديد اللهجة روى فيلنر حكاية «تحرير محاربي حركة المقاومة السرية العرب الذين قاتلوا ضد المصريين» من سجن أبو عجيلة، وذكر من كل الرفاق سليم القاسم، الذي كان السكرتير العام لمنظمات العمال العرب في البلد وصديق «وزير في إسرائيل هو [زلمان] شازار».<sup>77</sup> ووجه فيلنر بعدها أقواله إلى الوزير مباشرة وتساءل: «هل حضاري أن يقبع صديقك في السجن أشهراً طويلة في معسكر اعتقال؟» ثم رد على تساؤله هذا بطلب حاسم، أن يُدرج الموضوع في جدول أعمال الكنيست. وأضاف: «يجب مطالبة الحكومة بإطلاق هؤلاء المناضلين من أجل الحرية فوراً». ثم ختم خطابه قائلاً: «إن مثل هذه المعاملة لا يستحقها هؤلاء في حين أن مؤيدي الفاشيين (هكذا في الأصل)، أمثال خياط من حيفا، حظوا بمكانة شخصيات محترمة في أوساط حكومة إسرائيل الرسمية».<sup>78</sup>

وعلى الرغم من الشكاوى من شروط اعتقال رفاق العصابة، فإن المعتقلين أنفسهم اعترفوا، في شهاداتهم المطبوعة والشفوية، بأن معاملتهم كانت جيدة مقارنة بسائر الأسرى العرب. وقد بدأت المعاملة الحسنة حتى قبل وصولهم إلى معسكرات الاعتقال، واستمرت هناك. وذكر عودة الأشهب، في تذكاراته، حكاية مميزة بهذا الشأن، فقد سمعه أحد ضباط الجيش يصرخ بأنهم شيوعيون فلسطينيون وليسوا جنوداً مصريين، فسأل على الفور: «إذا كنتم حقاً شيوعيين قولوا لي: من هو الفلسطيني الشيوعي المتزوج من يهودية؟» ويضيف عودة أن زميله حسن أبو عيشة «الذي عاش واشتغل في يافا [...]» تقدم إلى حيث يقف هذا الضابط وقال له: «أنا بعرف. إنه الرفيق جبرا نقولا وزوجته هي الرفيقة عليزا»، وأجاب الضابط: «هذا صحيح، وعليزا هي أختي». ومنذ تلك اللحظة تغيرت معاملة الضباط لنا جميعاً لأننا شيوعيون».<sup>79</sup>

وفي أوائل سنة 1949 بدأت الصحافة الشيوعية المطالبة بإطلاق رفاق الحزب. فنشرت «الاتحاد» خبراً على صفحتها الأولى عن حكاية الأسرى (سليم القاسم، وحسن



أبو عيشة، وأسعد مكّي وآخرون) وطالبت بحريتهم الفورية.<sup>80</sup> واستمر الشيوعيون يهوداً وعرباً في إثارة قضية هؤلاء المعتقلين (وعددهم 12 شخصاً)، وطالبوا بالإفراج عنهم فوراً. أمّا عضو الكنيست فيلنر فأعلن «أن كل الصحافة العبرية نشرت أخبار أعمالهم ونضالهم إلى جانب دولة إسرائيل وجيشها»، وتساءل: «هل من المنطق أن يُعتقل أناس حاربوا إلى جانبنا بعد أن حررناهم من معسكر الاعتقال المصري؟»<sup>81</sup>

وكان معظم الشيوعيين الذين وصفهم النائب فيلنر بأنهم «مناضلو حركة المقاومة السرية العرب» في أغليبتهم من القدس والخليل وغزة التي لم تحتلها إسرائيل، وظلت خارج حدودها. وعلى الرغم من ذلك فإن قادة ماكي أصروا على ضرورة السماح لهؤلاء بالعيش في دولة اليهود على قدم المساواة. وكان أعضاء المجموعة غير متزوجين في معظمهم، وبعد إطلاقهم والموافقة على طلبهم العيش في إسرائيل اندمجوا في نشاط الحزب ومؤسساته، فأضافوا دماً جديداً إلى الرفاق العرب. إلا أن بعض الرفاق كان متزوجاً، فقدم طلب «لم شمل العائلات»، وتمت الموافقة على عدد من هذه الطلبات بشكل استثنائي. وهكذا تعزز هذه المعاملة، التي حظي بها هؤلاء الأسرى الشيوعيون، المعلومات الواردة في الفصول السابقة عن «إعادة كثيرين من أعضاء العصبة» من لبنان إلى حيفا والناصرة وغيرهما.

في أوائل سنة 1949 ضمت معسكرات الأسرى في إسرائيل أكثر من 9000 أسير عربي، بينهم نحو 5000 فلسطيني. وجاء عدد كبير من هؤلاء من الجليل، وتم اعتقالهم وسجنهم بعد انتهاء القتال لأنهم في جيل الجنديّة، كما اعتقل بعضهم من الجليل الغربي والجليل الأسفل في أعقاب معارك الأيام العشرة في تموز/يوليو 1948. أمّا الأغلبية فاعتقلت بعد إتمام احتلال الجليل في عملية حيرام. وقد أمضى مئات الأسرى أكثر من عام في معسكرات الأسر، وتم تشغيلهم في أعمال السخرة من دون أجر بدلاً من أن يكونوا مع عائلاتهم لإعالتها. ولم يحظَ هذا الموضوع باهتمام الباحثين والمؤرخين الفلسطينيين كافة حتى الفترة الأخيرة، إذ نُشرت دراسة جديدة مؤخراً (2013) أضاءت جوانب كثيرة من حياة هؤلاء الأسرى وتجربتهم في المعتقلات الإسرائيلية.<sup>82</sup>

وفي أواخر حزيران/يونيو تم إطلاق مجموعة الرفاق الاثني عشر، ووصلوا إلى الناصرة. وقام ناشطو العصبة، وعلى رأسهم صليبا خميس، باستقبالهم كأبطال ومناضلين شجعان. وبعد بضعة أيام في الناصرة قرر عودة الأشهب زيارة القدس من دون الحصول



على تصريح من الحكم العسكري، وعندما وصل إلى المدينة لمعاينة بيته في الكولونية الألمانية، وجده مهجوراً بانث عليه آثار السلب والنهب، مثل سائر البيوت العربية في القدس الغربية.<sup>83</sup> ووجد الأشهب عزاء في استقبال رفاق الحزب في القدس وتل أبيب، الذين نظموا له إلقاء محاضرات عن تجربته في المعتقلات.<sup>84</sup> ولما رجع إلى الناصرة اهتم قادة الحزب بتأمين مسكن وعمل له (مع اثنين من رفاقه علي عاشور ومحمد خاص) في صحيفة الحزب بحيفا، كما حصلوا له على تصريح شفوي من الحكم العسكري للسفر بحرية منذ بداية تموز/ يوليو 1949.

وبعد استقرار الأشهب في عمله بحيفا، قدم طلب «لم شمل» لزوجته وابنته الوحيدة اللتين ظلتا في الخليل، لكن السلطات لم توافق على هذا الطلب وردته أكثر من مرة. فانبى قادة الحزب لترتيب لم شمل العائلة بطرق سياسية معتمدين على علاقاتهم بأصحاب القرار في الحكومة والكنيست. كذلك قدم النائب توفيق طوبي استجواباً لوزير الشرطة شطريت في 11 كانون الأول/ ديسمبر 1950، مطالباً بأن يعرف لِمَ تعارض الشرطة لم شمل عائلة الأشهب. وكان جواب الوزير شطريت في الكنيست (1 كانون الثاني/ يناير 1951) أن صلاحية لم شمل العائلات منوطة بوزير الهجرة.<sup>85</sup> لكن النائب طوبي لم يكتف بهذا الجواب، وأضاف أن هذه الوزارة رفضت الطلب على أساس رسالة من الضابط شلوش من شرطة تل أبيب بتاريخ 18 تشرين الأول/ أكتوبر 1950. أما الوزير فرد ببساطة أن لا علم له بمثل هذه الرسالة، لكنه سيتحقق من الأمر.

بعد ذلك بأسبوعين، رد وزير الهجرة حاييم موشيه شايبيرا على استجواب النائب طوبي بشأن قضية عائلة الأشهب.<sup>86</sup> بدايةً، أكد شايبيرا صحة إجابة شطريت ودقتها، وأعلن أن وزارته هي المسؤولة عن إصدار «تصريح عودة»، أو رفضه لا الشرطة. أما بالنسبة إلى الطلب موضوع البحث، فشرح أسباب رفضه قائلاً: «عودة الأشهب وأفراد عائلته هم من سكان الخليل، وهي مدينة خارج حدود إسرائيل». وأضاف «المطلوب منا هو إحضار وليس إعادة هذه العائلة، التي لم تكن يوماً من السكان الدائمين في مناطق صارت اليوم دولة إسرائيل. ومثل هذا الطلب لا يمكننا للأسف أن نقوم به». لكن النائب طوبي لم يقتنع بالإجابة وقال: «لكنكم وافقتم على لم شمل صديق الأشهب وعائلته من القدس. فلماذا هذا التمييز ضد عودة الأشهب؟» ورد الوزير شايبيرا قائلاً: «أنا على استعداد لدرس القضية. فربما كانت تلك حالة خاصة (إنسانية) تم التعامل معها خارج



نطاق القانون.<sup>87</sup> وختم الوزير أن مثل هذه الحالة يمكن الموافقة عليه، لكن الأمر ليس إلزامياً.

كان الأخذ والرد في الكنيست يجري بموازاة واقع يتغير ميدانياً. فعائلة الأشهب كانت قد توحدت فعلاً، في حين كان أعضاء الكنيست يستمعون إلى أسئلة طوبي وإجابة الوزير. فعودة الأشهب كان رجلاً متمرساً بالعمل السياسي والنضالات العمالية الميدانية، ولم ينتظر طويلاً حتى تنجح قيادة حزبه في إقناع السلطات الإسرائيلية بلم شمل عائلته، فقام بتهريب زوجته وطفله عن طريق شخص من قرية صندلة المجاورة لجنين، في مقابل دفع مبلغ من المال. وهكذا تحققت أمنية العائلة باللقاء بعد أكثر من عام على الفراق.<sup>88</sup> وعاشت زوجة الأشهب وطفلتها (4 أعوام حينذاك) في الخفاء في بيوت أصدقاء ورفاق الحزب في حيفا شهوراً طويلاً. وفي الوقت نفسه، كانت صحيفة «الاتحاد» تصف معاناة العائلة التي تمنعها السلطات من لم شملها «بحجة المخاطر الأمنية».<sup>89</sup> ولما اكتشفت السلطات «تسلل» الزوجة وابنتها، ثم تهريبهما من حيفا إلى تل أبيب، جن جنونها، فراحت تبحث عنهما ليل نهار. وقد عاشت الأم وابنتها حينذاك في بيوت رفاق يهود، بما في ذلك منزل أحد أعضاء الكنيست.<sup>90</sup>

وساءت أوضاع العائلة التي عاشت في الخفاء والتنقل الدائم بعد أن حملت زوجة الأشهب، وولدت بنتاً ثانية في «ظروف سرية» في آب/أغسطس 1952. وعندما اقترب موعد الولادة حضر رفاق الحزب ثانية لمساعدة عائلة الأشهب. وفي مستشفى رمبام في حيفا كان الدكتور ليبرمان يعمل في قسم الولادة، ومع أن زوجة الأشهب لم تحمل أي أوراق ثبوتية، إلا أنها أدخلت إلى القسم وولدت طفلتها شادية في 20 آب/أغسطس 1952.<sup>91</sup> وبعد ثلاثة أيام خرجت الأم وابنتها من المستشفى من دون شهادة ولادة ولا تسجيل. ولما علمت الشرطة بذلك شدد رجالها من ملاحقتهم العائلة لإلقاء القبض على أفرادها، فنقلت السيدة الأشهب مع طفلتيها إلى بيت عائلة عربية في يافا. وكان إبراهيم شعث، وهو في الأصل من غزة، يسكن في حي العجمي، فأسكن أفراد العائلة في بيته على الرغم من المخاطر. غير أن رجال الاستخبارات علموا بمكان اختباء العائلة في يافا، فقام الرفاق بنقلها إلى بيت عضو الكنيست موشيه سنيه في تل أبيب.<sup>92</sup>

لم يكن سهلاً على عائلة الأشهب مواصلة العيش في الخفاء والتنقل خوفاً من ملاحقة رجال الشرطة. كما أن السيدة الأشهب عانت، بالإضافة إلى البعد عن زوجها،



جراء الوحدة الاجتماعية والثقافية لصعوبة التواصل مع مضيفيها اليهود في تل أبيب وحيفا. واستمرت معاناة العائلة خمس سنوات تقريباً، حتى سنة 1954. عندها قرر قادة حزب ماكي ونوابه في الكنيست اتخاذ خطوة غير عادية، بإحضار عودة الأشهب وزوجته وطفله الصغيرة شادية إلى مبنى الكنيست. وكان مع العائلة بيان مفصل عن حكايتها باللغتين العبرية والعربية ولافتة عن إعلان إضراب جلوس. وانتبه رئيس الحكومة حينذاك، موشيه شاريت، إلى أفراد العائلة ولافتة الإضراب التي يحملونها. وبعد تقصير قصير عن الأمر، نادى شاريت وزير الشرطة شطريت وطلب منه تسوية لم شمل العائلة فوراً. وفعلاً، فإن مكتب آبا حوشي، رئيس بلدية حيفا، أجرى اتصالاً بعائلة الأشهب، وتم تسوية قضيتها بسرعة بعد سنوات من التوجه إلى مكاتب الحكومة والكنيست وقاعات المحاكم.<sup>93</sup>

#### خامساً: عودة المحامي خليل توما عبود المميزة

مر معنا سابقاً، ما قام به بعض المؤسسات الإسرائيلية لتشجيع هجرة العرب الباقين في إسرائيل إلى بلاد بعيدة، مثل الأرجنتين وليبيا وغيرهما. ونشرت «الاتحاد» في بداية سنة 1952 خبراً بهذا الشأن يكشف خبايا مخطط وزارة الخارجية.<sup>94</sup> فبموازاة عمل السلطات الإسرائيلية على تهجير يهود ليبيا إلى إسرائيل، عمد بعض موظفي هذه السلطات إلى إقناع السكان العرب في يافا وغيرها بالهجرة إلى ليبيا. وكثير من تفصيلات تهجير من تبقى من يهود الدول العربية (بما فيها ليبيا) والتي شاركت فيها استخبارات دول كثيرة، مثل أميركا وبريطانيا وغيرهما، ما زالت خفية عن أنظار الباحثين.<sup>95</sup> فعلى خلفية الأحداث السياسية في ليبيا وتشجيع من تبقى من يهودها على القدوم إلى إسرائيل، تم حبك خطط لتشجيع هجرة فلسطينيين إلى هناك. وقد نجحت إسرائيل في تهجير يهود ليبيا إليها في بداية الخمسينيات، لكن، في المقابل، فشلت في إقناع الفلسطينيين الباقين بترك بلدهم. وضمن هذه المخططات لتهجير يهود ليبيا، تبرز حكاية عودة «قادم جديد» فلسطيني تشكل تفصيلاتها حبكة رواية أدبية، أو فيلم سينمائي، بطلها خليل توما عبود (مواليد سنة 1926) الذي كان يدرس المحاماة في بريطانيا قبل الحرب ووقوع النكبة، ووصل بعد ترحال طويل إلى طرابلس الغرب، ثم عاد منها إلى حيفا في سنة 1952. وحكاية عودته من هناك مع مئات اليهود الليبيين، وعلى متن سفينة أقلتهم إلى ميناء حيفا، تفوق الخيال.

ولد خليل عبود في قرية الرامة، وتوفي والده (توما) وهو ابن تسعة أعوام، فعاش مع أمه ولداً وحيداً لها. وبعد إتمام دراسته الثانوية سافر إلى لندن سنة 1945 لدراسة المحاماة فيها. وكان تخطيط خليل وأمه أن يعود إلى فلسطين بعد إتمام دراسته، فيصبح محامياً محترماً في ظل حكومة بريطانيا الانتدابية. وكانت المنحة التي حصل عليها من الحكومة الانتدابية تكفي مصاريف تعليمه في كلية لندن الجامعية (UCL) حتى سنة 1948. ولما وقعت الحرب، كان قد تبقى عام دراسي واحد عليه، ولم يفكر خليل حينذاك، في أن من الحكمة وقف دراسته والعودة إلى الجليل، إذ قال: «لم أفكر حينها أنه ستكون هناك مشكلة في عودتي إلى البلاد بعد إنهاء الدراسة»<sup>96</sup>

كان خليل عبود واحداً من مئات الفلسطينيين الذين سافروا لإكمال دراستهم في بيروت والقاهرة والدول الأوروبية قبل وقوع النكبة، وكذلك كان عشرات رجال الأعمال والتجار خارج فلسطين عندما نشبت الحرب. وكثيرون من الطلبة ورجال الأعمال وغيرهم من المسافرين لأغراض أخرى، لم يعودوا إلى فلسطين سنة 1948، وانتظروا صمت المدافع. وقد مر معنا في الفصول السابقة حكاية بعض من عاد من لبنان وغيرها من الدول المجاورة إلى حيفا والجليل، لكن السلطات الإسرائيلية منعت عودة المئات من الطلبة الفلسطينيين من دون ذنب اقترفوه. فقد اختفت فلسطين عن خريطة العالم، ووجد العديد من الفلسطينيين أن جواز سفره فقد مفعوله بعد انتهاء الانتداب وإنشاء إسرائيل على أنقاض فلسطين. وحكاية الطالب خليل عبود نموذجية لحالة مئات آخرين، انقطعوا عن عائلاتهم ووجدوا أنفسهم غرباء في مهجر اضطراري بعد إنهاء تعليمهم.

في صيف سنة 1949 فهم خليل عبود (بعد إنهاء دراسته) أن جواز سفره الفلسطيني لم يعد يمكنه من العودة إلى عائلته في الجليل. لذا، فإنه تسجل لإكمال تعليمه للحصول على شهادة الماجستير، لكن بعد عدة أشهر قرر التوقف وحاول إيجاد حل لجواز سفره. وكان حينها قد سمع أن الأردن يصدر جوازات، ويعطي مواطنة لفلسطينيين في سفارته بلندن، فتوجه إليها وأصدر جوازاً أردنياً رقمه 033001 في 5 كانون الثاني/يناير 1950. بعد ذلك واجهته المعضلة التالية: إلى أين سيسافر بهذا الجواز؟ وبما أن خمسة من أخواله كانوا يعيشون في البرازيل، فإنه قرر السفر إليهم، وهناك أمضى وقتاً ممتعاً مع الأقارب، ووجد عملاً في ساو باولو كأستاذ لتعليم اللغة الإنكليزية، لكن مع نهاية العام الدراسي، قرر العودة إلى أوروبا، ومنها إلى الأردن الذي صار يحمل جنسيته حينذاك.



سارت السفينة التي ركبها خليل عبود من البرازيل إلى البرتغال ومنها إلى إيطاليا. ومن هناك ركب سفينة أخرى إلى بيروت، توقفت بضع ساعات في الإسكندرية، وبما أن خليل كان في حاجة إلى تصريح دخول (فيزا)، فإنه حصل فقط على تصريح مرور (مدة 24 ساعة) إلى سورية. ولما وصل إلى دمشق التقى عدداً من معارفه، وبعد تمضية شهر فيها سافر إلى عمان في محاولة لإيجاد عمل هناك. وبما أنه لم يستطع ممارسة مهنة المحاماة مباشرة في الأردن، فقد عمل مؤقتاً في تدريس اللغة الإنكليزية. وكان خليل عبود قد تسجل للعمل في ليبيا، التي شجعت قدوم فلسطينيين مهنيين للعمل في دوائر الحكومة الجديدة. وفعلاً، تلقى عبود (بعد أشهر قليلة) برقية تؤكد قبوله في العمل، فسافر إلى طرابلس الغرب عن طريق القاهرة، وبدأ عمله هناك، مستشاراً قضائياً في أحد مكاتب الحكومة.

تعرف خليل عبود في طرابلس إلى عدد من الفلسطينيين الذين قدموا للعمل مثله، ومنهم شوقي بك السعد من حيفا.<sup>97</sup> وكان شوقي بك قد وصل إلى المدينة مع بريطانيين انسحبوا من حيفا في سنة 1948. ووجد هذان الفلسطينيان العديد من موضوعات الحديث المشتركة بينهما. فكان لعائلة السعد الغنية أراض كثيرة في قرىتي ساجور وكفر عنان القريبتين من الرامة. وكان والد خليل ملاكاً كبيراً للأراضي في قريته، اعتاد أن يبيع قطعاً منها لمعيشته وللصرف على بيته الكبير. مثل هذه الأحاديث والذكريات عن فلسطين والأهل ما قبل النكبة، أثار في خليل عبود الشوق والحنين إلى قريته وإلى أمه وأقاربه. وفي أحد الأيام فاجأ شوقي بك ضيفه خليل بسؤال مباشر «إذا كان معنياً بالعودة إلى الجليل؟» وطبعاً، كان الجواب إيجابياً، لكن السؤال الأهم هو كيف؟ وقال شوقي بك بثقة، «ستسمع الجواب حالاً».

كان شوقي بك السعد (بحسب شهادة خليل عبود) رئيس شعبة الأمن العام في طرابلس، الموازية لمثيلتها (C.I.D.) البريطانية. أخذ شوقي بك سماعة الهاتف وتكلم مع السيد مثير شيلون.<sup>98</sup> وسمع خليل عبود مضيفه يطلب من شيلون مساعدة «صديق عزيز اسمه خليل عبود» على العودة إلى حيفا والجليل. وبعد انتهاء المحادثة سأل خليل عن شيلون هذا، وكيف ستكون المساعدة في سفره؟ وفهم من إجابة شوقي بك أن شيلون هو ممثل إسرائيل في طرابلس بمكانة قنصل، وأن وظيفته الأساسية ترتيب سفر اليهود الباقين في ليبيا إلى إسرائيل، في سفن تبحر من طرابلس إلى مالطا ونابولي ومنها



إلى حيفا. كما تبين من تلك المحادثة، أن شوقي بك (اللاجئ الفلسطيني من حيفا) هو المسؤول الأمني عن تمديد تصريح إقامة السيد شيلون (القنصل الإسرائيلي) في طرابلس. لذا، أجاب السيد شيلون في نهاية المحادثة، بأنه سيتحرى عن الإمكانيات مع المسؤولين، وسيعمل ما في وسعه من أجل المساعدة.

ولم تمض إلا بضعة أيام حتى كان السيد شيلون يدعو خليل عبود إلى لقائه، كما طلب منه أن يحضر جواز سفره لترتيب مسألة تصريح دخوله إلى إسرائيل. وفعلاً، فإن ختماً بمثل هذا التصريح (Visa entrance)، رقمه 41227، ما زال شاهداً على ما جرى لهذا اللاجئ الفلسطيني الذي فتحت له طريق العودة مع اليهود الذين هاجروا من ليبيا إلى إسرائيل. وركب خليل عبود السفينة أرتسه التي أبحرت إلى حيفا عن طريق نابولي. وكان الأقارب في انتظاره في ميناء مدينة الكرمل، فأقلوه خلال ساعات إلى بيت أهله. وهكذا عاد خليل عبود إلى الجليل بعد ثلاثة أعوام من الشتات والتنقل من بلد إلى آخر. والأمر المدهش في هذه الحكاية، أنه حقق ذلك بقدم شخص جديد (عوليه حداث) مستعيناً بتصريح بالدخول مطبوع في جواز سفره الأردني بتاريخ آب/أغسطس 1952. وفي الصفحة الأولى من الجواز كُتب بالعبرية: «السيد عبود خليل تنازل عن جنسيته الأردنية من أجل حصوله على جنسية إسرائيلية».<sup>99</sup>

هذه الحكاية المكوكية لفلسطيني شاب «تبخرت» جنسيته الفلسطينية مع وقوع النكبة، هي نموذج لآثار مأساة 1948. لكن النهاية الجيدة مكّنت خليل عبود من العودة إلى الجليل، وأن يصبح محامياً ومعلماً، ثم قاضياً في إسرائيل. لكن العديد من أمثاله الطلبة الذين درسوا خارج فلسطين لم يتمكنوا مثله من العودة إلى الوطن. وكان أحد هؤلاء صبحي فرح خوري الذي درس الصيدلة في بيروت في الجامعة الأميركية منذ سنة 1944. وكان صبحي يعود في العطلة الصيفية السنوية إلى عائلته وأهله في الناصرة، وقد أمضى آخر عطلة صيفية مع أهله سنة 1947، وعاد في أيلول/سبتمبر إلى لبنان لإتمام دراسته عن طريق رأس الناقورة. وبعد إنهاء دراسته حاول العودة إلى الناصرة، وتقدمت أمه سنة 1951 بطلب رسمي بهذا الشأن، لكن الطلب قوبل بالرفض على الرغم من كل التوصيات التي قدمتها الأم. فتوجهت الأم بعدها إلى محكمة العدل العليا لتتوسطها وتعيد إليها ابنها الذي لم يقترب ذنباً.<sup>100</sup> إلا إن هذه المحكمة أيضاً رفضت طلب الأم، فلم يبق أمام العائلة إلا القبول بانقسامها وتشتتها.



## سادساً: ما بين الروتين القمعي والأحداث المروعة

شمل اتفاق نقل المثلث إلى السيطرة الإسرائيلية بنداً ينص على حق كل مواطن يقرر الرحيل عن بلدته أن يحمل معه كل أغراض بيته، وأن يحصل على تعويض كامل عن أملاكه وأراضيه التي تركها. وقد قامت إسرائيل بالضغط على سكان وادي عارة لحملهم على الهجرة وترك المنطقة. وكانت حالة قرية عارة نموذجاً بارزاً لتلك الضغوط. ولما لم تنفع الضغوط والإغراءات استعملت السلطات سياسة القوة لإجبار سكان القرى الصغيرة على الرحيل عن بيوتهم وأراضيهم. وتم إسكان معظم هؤلاء المهجرين في قرية أم الفحم وباقية الغربية وقرى كبيرة أخرى. وهكذا تم اقتلاع عشرات العائلات من قرى البياضة وعين السهلة وعين الزيتون وعين جرار وغيرها.<sup>101</sup>

وفي الوقت نفسه الذي شجعت الدولة سكان قرى المثلث على الرحيل والانتقال إلى الجهة العربية، فإنها شددت إجراءاتها لمنع الانتقال من هناك إلى الجهة الإسرائيلية. وقد دفع العديد من سكان المنطقة حياته ثمناً لما اعتبرته إسرائيل خرقاً لحدودها وقوانينها. لكن الأهالي الذين تعودوا أجيالاً على الانتقال بحرية ما بين قرى المنطقة ومدنها، لم يتوقفوا تماماً عن عبور الحدود في الاتجاهين، على الرغم من المخاطر الكبيرة. وهكذا سارت الحياة بأهالي المثلث ما بين القمع والأخطار الروتينية وبين أخبار قتل «المتسللين» والمهربين. أما أفراد الشرطة والجيش الإسرائيلي، فقاموا بين الفينة والأخرى بعمليات تفتيش البيوت والقرى بحجة دواعي الأمن. بل إن قوات الأمن نفسها شجعت أحياناً تنقل بعض الفلسطينيين الذين جندتهم لجمع المعلومات الاستخباراتية وحتى لاغتيال أشخاص في الجانب الأردني.<sup>102</sup> وعلى هذه الخلفية، فإن الحدود الفاصلة بين الانتقال العادي والمسموح، وبين «التسلل» الذي كلف الناس أرواحها، ظلت ضبابية غير واضحة.

### أ. عارة: قتلى وجرحى في حزيران/يونيو 1952

أثارت حادثة قتل اثنين من قرية عارة وجرح خمسة آخرين في صيف سنة 1952 على أيدي جنود الجيش الإسرائيلي ضجة إعلامية وسياسية. وكان سكان القرية قد وصلوا قريباً من الحدود من الجهة الإسرائيلية، كي يلتقوا بأقربائهم من الجانب الأردني في عيد

الفطر كعادتهم كل عام. ولم يكن مثل هذا التصرف غير عادي في الأعياد والمناسبات، وقد سمحت به السلطات الإسرائيلية وقوات أمنها. صحيح أن قتل «متسللين» أو مهربين كانت أحداثاً روتينية في بداية الخمسينيات، لكن إطلاق النار على سكان عارة يوم العيد من دون أن يعبر أحدهم الحدود، أو يشكل خطراً على أحد أثار ضجة وصلت إلى الصحافة والكنيسة والحكومة. وبكلمات أخرى: فإن مواصفات هذا الحادث شكلت نموذجاً مصغراً لمذبحة كفر قاسم سنة 1956. ففي الحالتين يجري الحديث عن مواطنين أبرياء أطلق الجنود النار عليهم بدم بارد، لأن قوات الأمن اعتبرتهم «مخالفين للقانون» من دون إعلامهم مسبقاً بفرض سياسة جديدة ذلك اليوم.

ففي 21 حزيران/يونيو من السنة المذكورة، صادف أول أيام عيد الفطر. فاستعد أهالي وادي عارة كعادتهم كل عام للقاء أقاربهم من الجهة الأردنية بالقرب من عين السهلة.<sup>103</sup> وفي اليوم التالي وضع الجيش قوات مراقبة قام أفرادها بمنع الأهالي من الاقتراب من الحدود. لكن الجنود تركوا المنطقة عند الظهر، فعاد الأهالي واقتربوا من الحدود لرؤية أقاربهم في الجهة الأخرى. وفي 23 حزيران/يونيو صباحاً عاد جنود الجيش ونصبوا كميناً بالقرب من الحدود. وفي الساعة 8:30 رأى الجنود عشرات الأهالي (رجال ونساء وأطفال) يقتربون إلى عين السهلة، فأطلقوا النار عليهم من دون سابق إنذار، وقُتل اثنان وجُرح خمسة آخرون، وكان بين المصابين كهل في السبعين من العمر وطفلان (11 عاماً).<sup>104</sup>

هذه الحادثة الأليمة أثارت غضباً شديداً بين السكان، الأمر الذي دفع ممثلو أحزاب المعارضة إلى استنكارها والمطالبة بمعاقبة المجرمين. فعلى سبيل المثال، طالب عضو الكنيسة حنان روبين من مبام بمحاكمة الضابط المسؤول عن إطلاق النار على مواطنين أبرياء بلا إنذار، «لإزالة الوصمة عن الجيش».<sup>105</sup> وذهب نواب آخرون إلى إلقاء المسؤولية الوزارية على بن - غوريون نفسه لأنه لم يقيم بمحاكمة المتهمين. كذلك قام عضو الكنيسة رستم بستوني ومردخاي بنطوف بزيارة القرية وتقديم التعزية إلى عائلات القتلى، وحاول جنود وجدوا في القرية منع هذه الزيارة من دون نجاح.<sup>106</sup> وفي نهاية الأمر شكلت لجنة تحقيق جمعت شهادات كل الأطراف، وقدمت تقريراً لوزارة الخارجية والأمن. وعرض بن - غوريون نتائج التحقيق وأعلن عدم وجود مذبذبين بالمعنى الجنائي، بل مجرد خطأ غير مقصود.<sup>107</sup>



واختار بن - غوريون الحديث طويلاً عن التحديات التي تواجه الجيش، ومشكلات «التسلل» في المنطقة، والمهمات الصعبة الملقاة على عاتق الجنود. أما المحامي الياس كوسا من حيفا فقام بالرد على خطاب رئيس الحكومة ووزير الدفاع في رسالة بعث بها إليه فند فيها تفسير القتل بمحاربة «المتسللين». ففي حادثة أهالي عارة لم يكن هناك متسللون، وإنما مواطنون حضروا قريباً من الحدود في الجانب الإسرائيلي لرؤية أقاربهم.<sup>108</sup> لكن بن - غوريون والمؤسسة الأمنية دعما الجنود وادعيا أن خطأ في اتخاذ قرار إطلاق النار هو كل المشكلة. وهكذا طويت صفحة هذا الحادث المأسوي، وانضم إلى قائمة طويلة من حوادث عادية، قتل فيها مواطنون عرب على أيدي أفراد الشرطة والجيش بدعوى التسلل. ولكثرة مثل هذه الحوادث في قرى المثلث فإنه أقيم في بعضها مقابر خاصة بـ «المتسللين».<sup>109</sup> فبالإضافة إلى مئات القتلى على الحدود وداخل منطقة الضفة الغربية، قتل كل عام عشرات المواطنين من سكان المثلث داخل بلداتهم خلال عمليات التمشيط والتفتيش عن «متسللين».

#### ب. يوم الطائرة: التفتيش في الطائرة (1953)

واجه سكان الطائرة في حرب 1948 صعوبات كبيرة خلال المعارك التي وقعت مع جيرانهم اليهود الذين حاولوا احتلال القرية. وشارك الأهالي في الدفاع عن بلدتهم إلى جانب فرقة متطوعين عراقيين بقيادة مدلول عباس. ولما سمع السكان بقرب نقل قرى المثلث إلى السيطرة الإسرائيلية تخوفوا جداً من أعمال جيرانهم الانتقامية. لكن السنوات الأولى على الانتقال (1949-1952) مرت بسلام نسبي من دون حوادث غير اعتيادية. بل إن الحكم العسكري اختار الطائرة سنة 1952 كي تُحى فيها احتفالات «عيد استقلال إسرائيل» لجميع سكان منطقة المثلث الجنوبي العرب. وقد بذل أهالي القرية، وخصوصاً المعلمين جهوداً كبيرة لإرضاء رجال الحكم العسكري في تلك المناسبة. ووصف أحد أبناء الطائرة، ممن عاصروا الفترة، هذه الاحتفالات في مذكراته بالتفصيلات الدقيقة، ولا سيما المسابقات الرياضية والخطابات وغيرها.<sup>110</sup>

لكن الأجواء الهادئة نسبياً تغيرت فجأة، وشعر الأهالي في الطائرة باليد الحديدية لقوات الأمن في أعقاب ادعاء إطلاق نار من القرية في اتجاه طائرة إسرائيلية. وقد ظن بعض الأهالي أن الجيش ينوي القيام بمذبحة أو تهجير للسكان كردة فعل متأخرة على

دورهم في الحرب»<sup>111</sup> وذكر صويلح منصور، رئيس مجلس الطيرة، أنه في 31 تموز/ يوليو 1953 فُرض منع تجول على القرية. وفي الساعة 3:30 قبيل الفجر بدأت عملية تفتيش البيوت، الأمر الذي استمر خلال ساعات النهار حتى الساعة 8:30 مساءً. وكان الجيش قد أخبر وجهاء القرية أن ضابطاً جرح الليلة الماضية، وأن المتهم موجود في أحد بيوت القرية، ولذا قرر الحكم العسكري إجراء عملية تمشيط وتفتيش للبيوت.<sup>112</sup> وبعد انتهاء العملية تبين أن أضراراً كبيرة لحقت بالمنازل ومحتوياتها. فضلاً عن الأضرار المادية، تركت هذه الحادثة آثارها النفسية في الأطفال الذين شاهدوا قيام الجنود بإهانة أهاليهم من دون ذنب اقترفوه.

وزار عضو الكنيست فارس حمدان الطيرة، وعقد مع رئيس المجلس صويلح منصور مؤتمراً صحافياً كشف فيه عن حجم الأضرار التي تكبدها الأهالي نتيجة تكسير الأثاث وسرقة الجنود بعض الأغراض الثمينة.<sup>113</sup> كما تبين أن امرأة حاملاً قد أسقطت جنينها في اليوم نفسه، إضافة إلى الأولاد المرعوبين من تصرفات الجنود العنيفة. ووصل إلى الطيرة عضو الكنيست إميل حبيبي أيضاً ليقف إلى جانب الأهالي ويعاين أضرار عملية الجيش في القرية. وأثارت هذه الحادثة ردات فعل ناقدة ومستنكرة لعرب ويهود طالبوا الحكومة بالتحقيق ومعاقبة المسؤولين عن الاعتداءات على سكان الطيرة.<sup>114</sup> لكن القائم بأعمال وزير الدفاع بنحاس لافون صب الزيت على النار في ردة فعله الهازئة في الكنيست. ففي رده على ادعاءات الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبيوت ومحتوياتها تكلم بصلف عن «جولة» الجنود، وعن «آلات البيانو والأثاث الأرستقراطي» في منازل الطيرة.<sup>115</sup>

### ج. حكاية «تنصر» عرب الصبيح

حكاية عرب الصبيح بالقرب من جبل طابور فريدة في نوعها، وتعكس واقعاً يفوق الخيال أحياناً في تجارب الباقين خلال الخمسينيات. فأبناء عشيرة عرب الصبيح هجروا في معظمهم خلال النكبة، وصاروا لاجئين إما في الأردن، وإما في سورية بعد احتلال المنطقة وتنفيذ الجيش مذبحه في حزيران/ يونيو 1948. لقد سادت بين عرب الصبيح وجيرانهم اليهود علاقات طيبة بصورة عامة حتى نشوب الحرب. لكن حادثة كيبوتس كيشت المجاور في 16 آذار/ مارس 1948، والتي قتل فيها سبعة شباب يهود، وفيهم عيلي



بن - تسفي، نجل أحد زعماء اليهود الذي صار الرئيس الثاني لدولة إسرائيل، خلطت كل أوراق حسن الجوار. وفي أعقاب تلك الحادثة سُمعت أصوات في الكيبوتس وخارجه تطالب بالانتقام الفوري، لكن يغال ألون، رئيس البالماح قام بتهدئة الخواطر ونصح لهم إرجاء عملية الانتقام.

وفي 8 حزيران/يونيو 1948 جاء وقت الانتقام من عائلة رئيس العشيرة علي نمر العقلة. ولم يكن أبناء عرب الصبيح في معظمهم ذاك اليوم في منازلهم، كما أن عشرات الرجال الباقين هربوا عندما شاهدوا تقدم مئات جنود الجيش الإسرائيلي في اتجاه مضاربهم. ولم يبق في بيوت العشيرة غير رجلين ضريرين وامرأتين هما أختا رئيس العشيرة وأولادهما. فُتِل هؤلاء جميعاً، وعددهم 26 نفساً، من دون تمييز بين طفل وكهل وامرأة، وتم تقطيع جثث بعضهم بالبلطات والسكاكين. والأدهى من ذلك أن أجزاء من الجثث وضعت في خوابي الزيت الكبيرة، فكان منظر الضحايا لمن رآها بعد ذلك مفرزاً ومرعباً. ولما عاد أقارب الضحايا ليلاً قاموا بدفن الضحايا كلهم في قبر جماعي بمغارة قريبة من عين المنصور.<sup>116</sup>

وتركت هذه المذبحة آثارها في أبناء العشيرة، فحاولوا الاختباء في منطقة وادي سلامة وقرية عين ماهر وغيرهما. وفي نهاية الأمر رحلوا في أغليبيتهم عن المنطقة وصاروا لاجئين في الأردن وسورية. أما عشرات العائلات التي قررت البقاء فإنها وجدت ملجأ عند أقاربها من عرب الشبلي. وعمل بعض أبناء العشيرة الذين خسروا كل أراضيهم عام النكبة بالتهريب، فكانوا يعبرون الحدود باستمرار. لقد عكرت أحداث حرب 1948 وما رافقها من خسارتهم أراضيهم العلاقات بين أبناء العشيرة الباقين واليهود المجاورين. لكن سنة 1954 حملت معها حدثاً فريداً، بسبب سرقة بضع بنادق من مستوطنة شدموت دبوراه. في أواخر سنة 1954 سُرقَت البنادق من مخزن سلاح المستوطنة القريبة من جبل طابور في الجليل الأسفل، واتهم سكان المستوطنة والشرطة أبناء عشيرة الصبيح من دون وجود إثبات بهذا الشأن. وقام الحكم العسكري بفرض منع التجول الدائم على العشيرة، وهو ما أدى إلى قطع سبل رزقها ومعيشتها وتواصلها مع القرى العربية المجاورة. كما أن السلطات أصدرت أوامر بطرد بعض المتهمين بالسرقة، فأبعد إلى شفا عمرو ومجد الكروم وترشيحا.<sup>117</sup> واستمر الاعتقال الإداري والإبعاد ستة أشهر كاملة، وكذلك منع التجول المفروض على عرب الصبيح. وفي محاولة لتخفيف مأساتهم، صعد بعض



وجهاً القبيلة إلى الدير على جبل طابور وطلبوا أن يتنصروا. فقام الرهبان بالاتصال بالكنايس في الناصرة وبالفاتيكان، وبدأ أبناء العشيرة يتعلمون دروساً عن المسيحية من الرهبان. ونجحت الخطة المبدعة لأبناء العشيرة في كسر الحصار المفروض عليهم فوصلت حكايتهم إلى الصحافة أيضاً.

ولمّا علم رجال الحكم العسكري بانتشار حكاية عرب الصبيح مع رهبان الدير، قرروا إنهاء هذه القضية المخرجة بهدوء. ووافق بعض أبناء عرب الصبيح (بحسب طلب غيوراً زايد) على الذهاب إلى الأردن للتحري عن البنادق واقتنائها مجدداً.<sup>118</sup> وتم إحضار بندقيتين من السلاح المسروق من المستوطنة. واقتنعت السلطات الإسرائيلية بأن السرقة كانت على خلفية اقتصادية لا أمنية، فساهم ذلك إضافة إلى «تنصر» أبناء العشيرة في إنهاء منع التجول وإعادة الحياة إلى مجاريها. هذه الحكاية تبين مدى الصلاحيات الواسعة في يد الحكم العسكري في فرض العقوبات الجماعية على السكان العرب. وفي المقابل، فإن «دهاء» أبناء العشيرة والطريقة التي اختاروها لإسماع شكواهم أثبتا نفسيهما، وقد تعلم الباقون بعد النكبة حساسيات رجال السلطة ونقاط ضعفهم واستغلوها لمصلحتهم كي يتغلبوا على نزوات الحكام العسكريين.

#### د. أحداث كفر مندا سنة 1954

في كانون الأول/ديسمبر 1954 وضعت اللمسات الأخيرة على خطة لإقامة مجمع مياه على أراضي كفر مندا، ما بين شفا عمرو والناصرة. وكانت محاولات الحكومة إقناع السكان ببيع أراضيهم، أو التنازل عنها لهذا الغرض، قد باءت بالفشل. ولمّا بدأ العمال العمل في الأراضي لبناء مجمع المياه، تجمهر السكان كي يمنعوا استمرار العمل في أراضيهم، وحمايتهم من المصادرة. وفي مرحلة معينة، نشب صدام بين الأهالي ورجال الشرطة الموجودين في المكان. وردت الشرطة على رشق الحجارة بعنف وقوة، وقامت بملاحقة الأهالي حتى بيوتهم واعتقلت العشرات منهم. في ذلك اليوم (الاثنين الموافق فيه 13 كانون الأول/ديسمبر) قادت الشرطة عشرات المعتقلين المكبلين مشياً على الأقدام من كفر مندا إلى قلعة ظاهر العمر في شفا عمرو، وهناك ألقت بهم في إسطنبول الخيول والبهايم. وقد أطلق قسم من المعتقلين بعد يومين أو ثلاثة، بينما استمر اعتقال 37 شخصاً قدموا إلى محكمة عسكرية بتهمة مهاجمة رجال الشرطة وتعطيل عملهم وعمل



زار حنا أبو حنا القرية بعد أيام قليلة من الحادث، ووثق في مذكراته بعض انطباعاته عن أجواء القرية في «يوم أوري» على اسم الضابط المسؤول عن الاعتقالات.<sup>120</sup> وتحدث الأهالي مع أبو حنا وناشط آخر في حزب ماكي عن الصدامات والاعتقالات. ففي أعقاب الصدام، في ساعات الصباح، أرسلت الشرطة تعزيزات كبيرة إلى قواتها، فقام أفرادها بملاحقة الأهالي حتى بيوتهم. وهرب كثير من الشباب إلى الجبال، بينما اختبأ آخرون في المسجد. وروى الأهالي أن العشرات اعتقلوا من المسجد والبيوت، ثم اقتيدوا مسافة 12 كم مشياً على الأقدام حتى شفا عمرو. وسمع أبو حنا شكاوى الأهالي بشأن الإهانات وتعذيب المعتقلين. هذه الحادثة في أواخر سنة 1954 شكلت أول تحرك نضالي جماهيري للدفاع عما تبقى من أراضٍ عربية أمام سياسة المصادرة المستمرة منذ سنة 1948. وحاول الحزب الشيوعي، الذي أدى دوراً مهماً في هذا النضال من أجل المحافظة على ما تبقى من أراضٍ عربية، تنظيم احتجاجات واستنكارات لما جرى في كفر مندا.

ففي الناصرة طالب ممثلو الحزب في البلدية بعقد جلسة استثنائية لمجلس البلدية، لكن رئيسها حينذاك رفض ذلك. إلا أن خليل خوري استغل أول جلسة عادية ليصرح بـ «أن خطر تنفيذ الحكومة لمشروعها الخاص بسلب أراضي البطوف وترحيل أكثر من 15.000 فلاح عربي يهدد جماهير الأقلية العربية كلها وليس سكان البطوف فقط». <sup>121</sup> وبعد الناصرة جاء دور ناشطي الحزب في عيلبون الذين وقّعوا عريضة باسم عشرات أهالي القرية أرسلت إلى رئيس الحكومة، عبرت عن استنكارهم هجوم الشرطة على الأهالي في كفر مندا واعتقال العشرات وجرح بعضهم، ثم اقتيادهم مشياً على الأقدام إلى شفا عمرو. وختم الموقعون رسالتهم الاحتجاجية بقولهم: «إن الهجوم على سكان كفر مندا هو بمثابة هجوم على كل السكان العرب في إسرائيل». <sup>122</sup>

ولم تمضِ إلا أيام قليلة حتى كانت عريضة ثانية وثالثة تُرفعان إلى حكومة إسرائيل من عمال قطف الزيتون في عرابة ودير حنا. <sup>123</sup> وكان نص هاتين العريضتين شبيهاً جداً بنص عريضة عيلبون. وكان واضحاً أن الحزب الشيوعي قرر تنظيم هذا العمل التضامني مع أهالي كفر مندا واستنكار الهجوم العنيف على أهلها، لمواجهة سياسة القمع اليومية ومصادرة الأراضي. وفي مقابل سياسة الحكم العسكري الذي فرض العزلة على الأهالي، بدأت في أواسط الخمسينيات تنمو حركة تواصل وتضامن بين الفلسطينيين الباقين في

شتى أماكن وجودهم. وكان ناشطو الحزب الشيوعي في حيفا والجليل، الذين واجهوا سياسة الحكم العسكري منذ سنة 1949، قد اكتسبوا خبرة في هذا المجال. لذا، كانوا المرشحين الطبيعيين لقيادة النضال في قرى الجليل أولاً. ولما انتشرت أخبار مذبحة كفر قاسم بعد نحو عامين كان توفيق طوبي وغيره من قادة ماكي أول من كسروا جدار الصمت الذي حاولت حكومة إسرائيل فرضه بشأن تلك المذبحة.

### سابعاً: مذبحة كفر قاسم سنة 1956: نقطة تحول؟

في 29 تشرين الأول/أكتوبر 1956، وبعد ساعات من قيام إسرائيل بعدوانها على مصر، نفذ جنود حرس الحدود خلال ساعة مذبحة راح ضحيتها 49 شخصاً من سكان كفر قاسم. لم يعرف الأهالي ذاك المساء أن الجيش قرر فرض منع التجول على قرى المثلث في الساعة الخامسة مساءً بدلاً من الساعة السادسة كالمعتاد. وحين وصل بعضهم (رجال ونساء وأطفال) إلى مدخل القرية أوقفهم جنود حرس الحدود على حاجز أقاموه هناك، ثم أطلقوا الرصاص على الأهالي جماعات وأفراداً فقتلوا 49 شخصاً منهم بدم بارد،<sup>124</sup> كما قُتل شخصان أو ثلاثة آخرون ذلك المساء في قرى المثلث الجنوبي الأخرى. هذا العمل الإجرامي كان تنويجاً لسياسة القمع والتمييز الإسرائيلية التي رأت في الباقين بعد النكبة «طابوراً خامساً» يفضل التخلص من وجوده. كما كانت تلك المذبحة تنفيذاً لتصريحات سياسيين إسرائيليين عن انتظار جولة ثانية من الحرب مع العرب لاقتلاع الباقين وتهجيرهم. وقد صار العدوان على مصر وتنفيذ المذبحة في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 1956 نقطة تحول في العلاقة بين إسرائيل والمواطنين العرب، إذ ذكرت هؤلاء بأن النكبة لم تنته أحداثها بانتهاء حرب 1948.

ويرى بعض المؤرخين أن حرب سيناء والمذبحة في كفر قاسم تشكلان خاتمة لسياسة إسرائيل الانتقامية الجماعية في الخمسينيات. وعلى سبيل المثال، كتب بني موريس ما يلي: «خلال تلك الفترة نفذت إسرائيل على طول حدودها سياسة إطلاق النار على المتسللين لقتلهم. فالجنود وأفراد الشرطة وحرس الحدود أطلقوا النار على كل شيء يتحرك، وخصوصاً في ساعات الليل».<sup>125</sup> وكما هو معروف من الأدبيات التاريخية الإسرائيلية فإنه لم يقدم أحد من أولئك القتلة إلى المحاكمة، لا من العسكريين ولا من المدنيين اليهود الذين قتلوا عرباً، على جانبي الحدود. وأضاف موريس في بحثه



عما سماه حرب الحدود الإسرائيلية «أن عدداً يتراوح ما بين 2700 و5000 متسلل عربي قتلوا. وكل الشواهد تبين أن هؤلاء القتلى في أغلبيتهم العظمى كانوا غير مسلحين».<sup>126</sup> والمعلومات عن المذبحة التي راح ضحيتها 49 شخصاً من كفر قاسم معروفة وموثقة في شهادات من نجا، وكان شاهد عيان على أحداثها. وهناك أيضاً إجماع على الأوضاع والخلفية المتعلقة ببدء العدوان الإسرائيلي على مصر (مع فرنسا وبريطانيا). كما أن الأسباب المباشرة لمذبحة كفر قاسم وتفصيلات الأحداث موثقة في حيثيات محاكمة جنود حراس الحدود. لذا فإن هذه الصفحات القليلة عن الموضوع تحاول فقط وضع هذه المذبحة ضمن سلسلة الأحداث الأليمة التي بدأت بالنكبة. وإدراج ما حدث في كفر قاسم ضمن هذا السياق التاريخي يكشف للأجيال الجديدة الأوضاع الصعبة التي عاشها الجيل الأول من الباقين في الخمسينيات. أما الأسئلة المفتوحة، التي لم تقدم الأدبيات التاريخية ردوداً نهائية ومتفقاً عليها، فتتعلق أساساً بمسؤولية كل من القيادات السياسية والعسكرية في إسرائيل حينذاك. فهل كانت مذبحة كفر قاسم جزءاً من خطة لدب الرعب في سكان قرى المثلث الجنوبي لترحيلهم وتهجيرهم، كما حدث لمئات آلاف الفلسطينيين سنة 1948؟

وكما هو معروف فإن الحكومة الإسرائيلية اضطرت إلى تقديم الضباط والجنود منفذي المذبحة إلى المحاكمة. وكُتب كثير في إسرائيل عن تبعات هذه المذبحة داخل الجيش، لكن القليل من الأبحاث تناول تبعات هذا الحدث الجلل على علاقات الدولة بمواطنيها العرب. وما تبقى من هذا الفصل لن يحاول معالجة أسئلة مهمة عالقة عن مسؤولية القيادتين الإسرائيليتين السياسية والعسكرية، ولا عن الأهداف بعيدة المدى لما حدث. فمثل هذه الأسئلة يحتاج إلى دراسة خاصة ووثائق ما زالت مستورة ومغنية عن أعين الباحثين. ويكتفي هذا البحث بوضع مذبحة كفر قاسم في إطار السياسة الإسرائيلية القمعية الروتينية منذ انتهاء حرب 1948، ووقوع حوادث قتل وترويع للسكان العرب. وتبينت العلاقة بين أحداث النكبة سنة 1948 ومذبحة كفر قاسم من شهادات بعض المتهمين المشاركين في تلك الجريمة. كما أن هناك علاقة واضحة بين سياسة اليد الخفيفة على الزناد وقتل ما سمي بالمتسللين بالعشرات والمئات كل عام، وبين قتل الأهالي في كفر قاسم. فجنود الجيش الإسرائيلي بصورة عامة، وحرس الحدود بصورة خاصة، اعتادوا قتل الفلسطينيين على جانبي الحدود من دون أن يُحاسَب أو يعاقب



أحدهم على تلك الجرائم. كما أن هذه السياسة نفسها اتبعت من حين إلى آخر داخل القرى العربية في المثلث والجليل. لذا فإن جنود حرس الحدود سنة 1956 لم يفكروا في أن قتل مدنيين عائدين إلى بيوتهم في كفر قاسم هو عمل شاذ أو غير قانوني، وخصوصاً بعدما تلقوا أوامر من القيادة بتنفيذ ذلك.

وضمن سلسلة الأعمال الانتقامية الإسرائيلية ضد أهداف في الضفة الغربية، تحتل العملية في قلقيلية ليلة 10 تشرين الأول/أكتوبر 1956 مكانة خاصة بسبب قربها من مذبحة كفر قاسم مكاناً وزماناً.<sup>127</sup> وقد خصص عارف العارف مكاناً مهماً في حديثه عن نضال أهالي هذه المدينة الحدودية ودورهم في حرب 1948، كما خصص مكاناً واسعاً للحديث عن العملية الانتقامية الإسرائيلية الدموية في تشرين الأول/أكتوبر 1956، كأحد فصول النضال للحفاظ على الأراضي.<sup>128</sup> ويبدو أن بعض القيادات الإسرائيلية كان مقتنعاً بإمكان تهجير سكان المثلث الجنوبي، في ظل غبار الحرب الدائرة في سيناء. وفعلاً، فإنه بعد عملية قلقيلية التي كلفت الطرف الإسرائيلي ثمناً باهظاً، ازدادت التحضيرات في هذا الجانب لنشوب حرب في المنطقة.

وكانت أحوال المملكة الأردنية غير مستقرة تحت حكم الملك حسين صغير السن. فقد فازت المعارضة البرلمانية، بزعامة سليمان النابلسي، بأغلبية في الأردن. وقامت الحكومة بالاستغناء عن خدمات غلوب باشا، ثم شرعت في التنسيق مع الدول العربية لتأمين حدودها. ومنذ صيف سنة 1956 ارتفعت أصوات طبول الحرب في الجانب الإسرائيلي، وخصوصاً بعد عملية قلقيلية المكلفة، التي أضافت الزيت إلى نار أجواء صدام بدا قريباً بين الطرفين. لذا، فإن سكان قرى المثلث الجنوبي عاشوا تلك الأجواء وتخوفوا من نتائجها. وفي نهاية الأمر، فإن الحرب نشبت على الجبهة المصرية بعيداً عن المنطقة، إلا أن التوتر وتوقعات وقوع معارك على الجبهة الأردنية أيضاً زادا في حدة أجواء الحرب التي أفرزت مذبحة كفر قاسم.

وإحدى القضايا التي تم الكشف عنها جزئياً (لكن المُغَيَّب ما زال يغلب عليها) هي خطة الخُلْد (أو حفر فرت بالعبرية). وبناء على هذه الخطة كان على الجيش نقل السكان العرب في المثلث الجنوبي من قراهم إذا ما نشبت الحرب في أواخر سنة 1956. وقد كشف الباحث روفيك روزنتال بعض تفاصيل هذه الخطة، التي تدرب عليها الجيش، معتقداً أنها شكلت سبباً وخلفية للأجواء التي جعلت الجنود يقومون بقتل مواطنين أبرياء



كشيء عادي.<sup>129</sup> وبحسب هذه الخطة كان على الجنود نقل السكان العرب من قراهم الحدودية في المثلث الجنوبي إلى معسكرات اعتقال.<sup>130</sup> والمعلومات المتوفرة عن الخطة تبين أن الجيش نظر إلى المواطنين العرب كأعداء يمكن زجهم في معسكرات اعتقال. وإذا ما أضفنا إلى ذلك روح العصر التي سادت في صفوف الجيش، ولا سيما أفراد حرس الحدود، فإنها تفسر عدم ترددهم في إطلاق النار على مواطنين عائدتين إلى بيوتهم. فهؤلاء الجنود اعتادوا خلال سنوات قتل العرب على الحدود، ولذا لم يجدوا غضاضة في ترحيلهم عن بيوتهم (بحسب خطة الخلد)، أو إطلاق النار عليهم وقتلهم عندما تلقوا أوامر بذلك.

وكانت مذبحة كفر قاسم هي الأكبر بين أعمال القتل ضد مواطنين عرب بعد حرب 1948. وبعبارة العمليات الانتقامية ضد قرى فلسطينية في الضفة الغربية (قبة مثلاً)، فإن سكان كفر قاسم كانوا مواطنين عزلاً لم توجه إليهم أي تهمة، كما أن «ذنبهم» الأساسي كان عودتهم إلى البيوت بعد تغيير الجيش وقت بدء منع التجول من دون علمهم. هذه المذبحة التي نفذها جنود يلبسون زي رجال الأمن الإسرائيلي أثار ردات فعل استنكارية كان من الصعب على الحكومة تجاهلها. كما رأى السكان العرب في إسرائيل، الذين تعودوا قتل المتهمين بالتسلل، في هذه المذبحة تخطياً لكل الخطوط الحمراء. لقد أثار قتل عشرات الأبرياء ذاكرة دير ياسين ومذابح النكبة الأخرى في سنة 1948. ورأى آخرون أنها أسوأ وأكثر بشاعة لأنها نُفذت بأيدي أفراد حرس الحدود بزي رسمي وبأوامر عسكرية واضحة تلقوها من قيادتهم.<sup>131</sup> وعلى كل الأحوال، صارت مذبحة كفر قاسم حدثاً مؤسساً في ذاكرة سكان المثلث، وخصوصاً الباقين بعد النكبة في البلد.

### خلاصة

حكايات الأفراد والقرى التي عرضها هذا الفصل تعكس أوضاع الحياة العادية الصعبة التي عاشها الباقون، وأخطار الحوادث الدموية التي عانوا جراءها. فحتى بعد انتهاء الحرب ظلت السياسة الإسرائيلية لسنوات طويلة تسعى لتقليص عدد المواطنين العرب ومصادرة أكبر قدر من أراضيهم. غير أن هذه السياسة لم تحقق أهدافها دائماً، لأن الباقين لم يستسلموا لما خططت لهم الحكومة ومؤسساتها. ففي عدة حالات أثبتوا أن في استطاعتهم تحدي هذه السياسة والتغلب عليها. وتشكل حكاية سكان القرى العربية

الثلاث الذين عادوا إلى بيوتهم (عيلبون وعيلوط وكفر قرع) نموذجاً للتحدي والنجاح في التغلب على السياسة العامة. وعلى الرغم من ضعف السكان العرب وعزلتهم فإنهم نجحوا في الصمود في أراضيهم حتى توقفت الأصوات الحكومية المطالبة بتهجيرهم. وفي هذا السياق، تحتل مذبحة كفر قاسم مكانة مهمة في ذلك التحدي والصمود. فعلى الرغم من فظاعة المذبحة فإن سكان كفر قاسم وسكان القرى المجاورة لم يفكروا في ترك بيوتهم أو الرحيل عنها.

تقدم الحكايات التي أوردها هذا الفصل صورة لحياة الباقين في ظل السياسة العامة التي فسحت أحياناً هامشاً ضيقاً لإمكانات التغلب عليها. لكن تلك الفرص التي استغلها الباقون لمصلحتهم، تكسر الصور النمطية بالأسود والأبيض التي ترسمها أكثرية الأبحاث عن حرب 1948، ثم حرب إسرائيل على من سمتهم المتسللين في الخمسينيات. حكايات الناس وحكايات القرى تمثل نموذجاً حياً للتاريخ المحلي الذي يضع الإنسان الفلسطيني في المركز، بدلاً من القضية والحقوق الجماعية الضائعة. كما أنها تضيء الوجه الآخر لعملة الأدبيات الإسرائيلية التي تروي أساساً بطولات المتصرين من دون التفات إلى مأساة الطرف الآخر، وتذكر نجاحات بعض القرى والأشخاص في التغلب على سياسات القمع والتهجير. فالفلسطينيون لم يكونوا ضحايا لا حول ولا قوة لهم فقط، بل فاعلين ناجحين أيضاً في تحديد مصيرهم أحياناً، رافضين الاستسلام لما رسمه لهم الآخرون وخططوه.

استمر نضال الباقين وصمودهم في بيوتهم ووطنهم المغترب حتى سنة 1956 على الأقل. فحتى أهالي القرى التي لم تهجر ولم تتضرر بشكل كبير خلال الحرب، وجدوا أنفسهم بعد انتهائها يناضلون للحفاظ على أراضيهم في سهل البطوف وقرى الشاغور وغيرها. فبعد السيطرة على أراضي اللاجئين والمهجرين، اتجهت أنظار إسرائيل ومؤسساتها الاستيطانية إلى مصادرة أراضي الباقين بحجج أمنية و«تطويرية». وبهذا الشأن لم يكن هناك اختلاف كبير بين مصير أهالي قرى المثلث وأراضي الجليل أو غيره من المناطق. بل إن أهالي المثلث عانوا (بسبب قربهم إلى الحدود الأردنية) جراء سياسة قمعية تهجيرية وصلت إلى ذروتها في مذبحة كفر قاسم سنة 1956. لكن المقدمات لتلك الجريمة الرهيبة كان مخططاً لها على جدران قرى «الشريط الحدودي» ما بين وادي عارة وكفر قاسم قبل وقوعها بسنوات.



## المصادر

- 1 حكاية هذه القرى الثلاث وسكانها هي نقيض ما مر معنا في الفصل السابق عن مصير إقرت وكفر برعم وغيرهما من القرى المهجرة التي صار سكانها «غائبين حاضرين».
- 2 هنيدة غانم، «الحدود والحياة السرية للمقاومة اليومية: قرية المرجة الفلسطينية، 1949-1967»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 102 (ربيع 2015)، ص 121-143.
- 3 ويبدو أنه كان لظروف انتقال السيطرة على تلك القرى وقرب قرى المثلث من الحدود (التي شهدت صدمات دموية) أثر في أجواء التوتر الدائمة، ونشوب بعض الحوادث غير العادية التي سنأتي إلى الحديث عنها لاحقاً.
- 4 عبد الله التل، «كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل، قائد معركة القدس» (كفر قرع: دار الهدى، طبعة ثانية، 1990)، ص 487-544.
- 5 عارف العارف، «النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947-1949» (صيدا: المكتبة العصرية، 1956-1961)، المجلد الرابع، ص 897-899.
- 6 وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأقوال الناقدة نُشرت قبل اتهامات مثيلة وجهها عبد الله التل في كتابه المشهور «كارثة فلسطين» الذي نشر سنة 1952.
- 7 نشرت جريدة «اليوم» تفصيلات هذه الاتفاقية في اليوم التالي لتوقيعها، وأشارت إلى أن كلاً من رؤوفين شيلواح وموشيه دايان وقعاها عن الجانب الإسرائيلي.
- 8 العارف، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص 1032-1041.
- 9 عبد الرحيم عراقي، «لا تخف: ذكريات على صعيد الخوف» (يافة الناصرة: الطلائع، 1996)، ص 315-318؛ عبد الرازق أبو راس، «قلنسوة: معالم وأحداث» (طولكرم: المطبعة الأهلية، 1999)، ص 143-144.
- 10 أبو راس، مصدر سبق ذكره، ص 149-150.
- 11 بعكس ما حاولت صحيفة «اليوم» الإشارة إليه، فإن البقاء لم يكن حياً في إسرائيل، وإنما من أجل عيش الناس في بيوتهم وعلى أراضيهم بدلاً من العيش كلاجئين في الضفة الغربية.
- 12 «اليوم»، 8 أيار/ مايو 1949.
- 13 المصدر نفسه، 9 أيار/ مايو 1949.
- 14 يذكر عارف العارف بنود الاتفاقية التي تحمي حقوق السكان بعد انتقالهم للعيش تحت السيطرة الإسرائيلية. انظر: العارف، مصدر سبق ذكره، المجلد الرابع، ص 897-899.
- 15 هليل كوهين، «الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ سنة 1948» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003)، ص 87.

- 16 المصدر نفسه، ص 46. بعد طرد أغلبية اللاجئين، بقي في منطقة المثلث بعض المئات منهم، عاشوا في باقة الغربية.
- 17 المصدر نفسه، ص 72.
- 18 «الاتحاد»، 15 شباط/ فبراير 1951.
- 19 كما جاء في: كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 166. ويذكر هذا الباحث أن قرار محكمة العدل العليا قد صدر في 30 حزيران/ يونيو، لكنه صدر فعلاً بعد شهر تقريباً، في 28 تموز/ يوليو 1952. قرار محكمة العدل العليا 36/52، نداف وسبعة آخرون ضد وزير الدفاع والحاكم العسكري.
- 20 قرار محكمة العدل العليا رقم 36/52.
- 21 كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 166، 167.
- 22 «الرابطة»، السنة التاسعة، العدد 12 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1953)، ص 32.
- 23 المصدر نفسه.
- 24 الياس صليبا سرور، «النكبة في عيلبون» (عيلبون: المجلس المحلي، 1998)، ص 44-45.
- 25 بني موريس، «نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، 1947-1949» (تل أبيب: عام عوفيد، 1991)، ص 306 (بالعبرية). وتشمل أقوال هذا الباحث عما جرى في عيلبون، بما في ذلك تاريخ عودة أهالي القرية (صيف سنة 1949)، مغالطات كثيرة.
- 26 سرور، مصدر سبق ذكره، ص 44-45.
- 27 موريس، مصدر سبق ذكره، ص 305. وقد وثق الخوري مرقص يوحنا المعلم في يومياته أحداث عيلبون. وبحسب تلك اليوميات فإنه في بداية تشرين الثاني/ نوفمبر دخل الجيش بيوت القرية ونهبها بشكل منظم خلال عدة أيام، فلم يبق شيء من محتوياتها، إضافة إلى البقر والماعز والخرفان والخيول.
- 28 الياس صليبا سرور، «عيلبون: تاريخ وذكريات» (الناصرة: مطبعة الحكيم، 1997)، ص 114-115.
- 29 سرور، «النكبة...»، مصدر سبق ذكره، ص 61.
- 30 المصدر نفسه، ص 63-64.
- 31 المصدر نفسه، ص 64.
- 32 المصدر نفسه، ص 65-66.
- 33 المصدر نفسه، ص 66-67. وقد عادت هذه المجموعة إلى جونه في لبنان، ومنها رجعت مرة أخرى إلى عيلبون بعد أن عبروا الحدود ثانية إلى الجليل.
- 34 موريس، مصدر سبق ذكره، ص 306.
- 35 سرور، «النكبة...»، مصدر سبق ذكره، ص 68.
- 36 مقابلات مع الياس سرور وعدد من أفراد عائلة زريق في صيف سنة 2008.
- 37 «الاتحاد»، 25 أيار/ مايو 1949. كما أن المطران حكيم أقام بمناسبة مرور عام على مذبحه



- عيلبون صلاة خاصة لشهداء المذبحة. انظر: سرور، «النكبة...»، مصدر سبق ذكره، ص 79.
- 38 ذكر مؤرخ القرية الياس سرور في: «النكبة...»، مصدر سبق ذكره، ص 68، نقلاً عن يوميات مرقص المعلم (ص 81)، أن الجيش خطط لنسف كل بيوت القرية بعد طرد سكانها. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 1948 كان قد أجرى قياسات ووضع علامات على عشرين بيتاً تحضيراً لنسفها.
- 39 سارة أوستسكي - لزار، «كفر قرع»، 1948-1949: الرحيل والعودة، ورقة غير منشورة في مؤتمر عن حرب 1948، القدس: معهد فان لير، 2010 (بالعبرية).
- 40 المصدر نفسه، ص 14-15.
- 41 المصدر نفسه؛ محمد عقل، «المفصل في تاريخ وادي عارة» (القدس: مطبعة الشرق العربية، 1999)، ص 284.
- 42 بالإضافة إلى سارة أوستسكي - لزار ومحمد عقل تجدر الإشارة إلى اهتمام المؤرخ مصطفى كبها بأحداث كفر قرع والمنطقة بصورة عامة. مصطفى كبها ونمر سرحان، «بلاد الروحة في فترة الانتداب البريطاني» (رام الله: دار الشروق، 2004).
- 43 أوستسكي - لزار، مصدر سبق ذكره، ص 16-17.
- 44 المصدر نفسه، ص 20-22.
- 45 تم نقل قرى وادي عارة إلى السيطرة الإسرائيلية بحسب صحيفة «اليوم» في 20 أيار/مايو 1949. وبعدها بيومين نشرت الصحيفة خبراً عن رفع أعلام إسرائيل في منطقة وادي عارة.
- 46 محمد أمين بشر - صفوري، «عيلوط عبر التاريخ» (الناصرة: مكتب النورس، 2002)، ص 97.
- 47 المصدر نفسه، ص 99. وقد ألحق المؤلف بوصف الأحداث صورة لمكان المذبحة، وكذلك صوراً شخصية لضحايا تلك المذبحة في كرم الزيتون.
- 48 المصدر نفسه؛ شهادة صبري علي أبو راس في مقابلة مع وديع عواودة (في أيار/مايو 2004). وقد زودني عواودة بنسخة عنها مشكوراً.
- 49 لا يذكر موريس شيئاً عن أعمال القتل في عيلوط في كتابه: «نشوء مشكلة اللاجئين». أما في كتابه عن «حروب الحدود» فيذكر المذبحة في القرية في ملاحظة هامشية. انظر: بني موريس، «حروب الحدود الإسرائيلية، 1949-1956» (تل أبيب: عام عوفيد، 1996)، ص 563.
- 50 يأتي إعلان بابه إلى ذكر عيلوط في كتابه مرة واحدة بالخطأ، إذ يضع هذه القرية إلى جانب قرى في الجليل الشمالي، مثل فسوطه وتريخا، كأهداف للغارات. إعلان بابه، «التطهير العرقي في فلسطين» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007)، ص 85.
- 51 العارف، مصدر سبق ذكره، المجلد الثالث، ص 631.
- 52 Mustafa Abbasi, «Nazareth after the War, 1948-1949: Refugees and Demographic Changes,» in *The Cities of Galilee during the 1948 War: Four Cities and Four Stories* (Germany: Lambert Academic Publishing, 2014), p. 189.
- 53 كان الراهب دوبروفسكي (1913-1952) من أصل تشيكي، وصل إلى الناصرة سنة 1933، وتوفي صغير السن في حادث طرق عند عودته من حيفا إلى الناصرة سنة 1952.



- 54 أحمد الباش، «مجزرة قرية عيلوط»، مجلة «العودة» (آب/ أغسطس 2008)، ص 3-4.
- 55 موريس، «نشوء...»، مصدر سبق ذكره، ص 237.
- 56 Abbasi, op.cit., p. 173.
- 57 كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 51-52. وبالإضافة إلى اللاجئين في الناصرة وجد نحو 1600 من المهجرين في قرى الناحية.
- 58 المصدر نفسه، ص 52. وأشار عباسي إلى أن رؤساء الدير ذكروا أن نحو 2000 من المهجرين وجدوا فيه ملجأ بعد ترحيلهم عن قراهم.
- 59 كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 53.
- 60 سارة أوستكسي - لزار، «إقرت وكفر برعم: القصة الكاملة» (غفات حفيفا: معهد الدراسات العربية/ معهد دراسات السلام، 1993)، ص 13 (بالعبرية).
- 61 يوسف سوسان، «شهادتي: يوميات برعمية، 1948-1968» (د. م.: إصدار المؤلف، 1986)، ص 17-18. كذلك شهادة عفيف إبراهيم في: أوستكسي - لزار، «إقرت وكفر برعم...»، مصدر سبق ذكره، ص 14.
- 62 سوسان، مصدر سبق ذكره.
- 63 قرار محكمة العدل في قضية الغابسية رقم 220/51.
- 64 داود بدر، «الغابسية: باقية أبداً في القلب والذاكرة» (د. م.: إصدار المؤلف، 2002).
- 65 مقابلة مع علي أحمد حليحل (مواليد سنة 1916)، 10 كانون الثاني/يناير 2001، في بيته القائم في قرية الجش.
- 66 مقابلة مع سعيد حليحل ابن خالد خليل حليحل، وكذلك مع مريم حليحل في بيتها بالجش.
- 67 موريس، «نشوء...»، مصدر سبق ذكره، ص 322؛ كوهين، مصدر سبق ذكره، ص 152.
- 68 سيف الدين الزعبي، «شاهد عيان: مذكرات سيف الدين الزعبي» (شفا عمرو: دار المشرق، 1987)، ص 37.
- 69 توفي علي حليحل في صيف سنة 2001، أي بعد نحو ستة أشهر من إجراء المقابلة معه. وقد لوحظ عليه حتى آخر أيامه المرارة والشعور بالظلم نتيجة المعاملة التي لاقاها وأفراد عائلته الموسعة من الدولة ومؤسساتها التي منعت عودتهم إلى قديتا.
- 70 في أعقاب هذه العملية رحل عن الخصاص نحو 240 شخصاً، وبقي فيها نحو 60 شخصاً فقط من عائلة الشيخ عطية.
- 71 أهارون دولب، «ماذا جرى في الخصاص؟» مجلة «نير»، السنة الرابعة، العدد الثالث (كانون الأول/ ديسمبر 1952)، ص 12 (بالعبرية).
- 72 بحسب ما ورد في: المصدر نفسه، ص 13.
- 73 أصدرت المحكمة العليا أمراً احترازياً في 12 حزيران/يونيو 1952، كما ورد في: قرار محكمة العدل العليا، الشيخ عطية ضد وزارة الدفاع رقم 132/52.
- 74 المصدر نفسه.



- 75 تم توزيع تلك المنشائر في 11 تموز/ يوليو 1948، كما ذكرنا سابقاً في الفصل الثالث، 142
- 76 عودة الأشهب، «تذكريات عودة الأشهب: سيرة ذاتية» (بيروت: جامعة بيرزيت، 1999)، 142
- ص 162-174.
- 77 «محاضر الكنيسة»، المجلد الأول، 1949، ص 532.
- 78 المصدر نفسه.
- 79 الأشهب، مصدر سبق ذكره، ص 162.
- 80 «الاتحاد»، 17 كانون الثاني/ يناير 1949.
- 81 «محاضر الكنيسة»، المجلد الأول، 1949، ص 532.
- 82 مصطفى كبها ووديع عواودة، «أسرى بلا حراب: المعتقلون الفلسطينيون والمعتقلات الإسرائيلية الأولى، 1948-1949» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013).
- 83 الأشهب، مصدر سبق ذكره، ص 189.
- 84 المصدر نفسه، ص 191-194.
- 85 «محاضر الكنيسة»، المجلد السابع (أ)، 1950/ 1951، ص 618-619.
- 86 المصدر نفسه، المجلد الثامن، 1951، ص 784.
- 87 وقصد طوبي بذلك حسن أبو عيشة وعائلته.
- 88 الأشهب، مصدر سبق ذكره، ص 207-209.
- 89 «الاتحاد»، 15 كانون الأول/ ديسمبر 1950.
- 90 الأشهب، مصدر سبق ذكره، ص 213. والمقصود هو بيت عضو الكنيسة موشيه سنيه كما روى لي أبو عدنان حكايته على جلسات متقطعة سنة 1999 في بيته بشعفاط.
- 91 الأشهب، مصدر سبق ذكره، ص 216.
- 92 المصدر نفسه، ص 217-219.
- 93 كان حل قضية السيدة مريم الأشهب سريعاً سنة 1955، إلى درجة أنها شاركت في انتخابات البرلمان الإسرائيلي تلك السنة، بحسب شهادة أبو عدنان في تذكاراته.
- 94 «الاتحاد»، 16 شباط/ فبراير 1952. وذكرت الصحيفة هجرة المحامي صبحي الأيوبي إلى ليبيا، وأثارت سؤالاً مفتوحاً هو: «من يقف وراء خطة تشجيع هجرة العرب إلى ليبيا؟»
- 95 سنة 1951 أُلِّفت حكومة وحدت مختلف مناطق ليبيا، وأعلنت الاستقلال في كانون الأول/ ديسمبر من السنة نفسها، ثم نُصب محمد إدريس السنوسي ملكاً على البلاد.
- 96 مقابلة مع القاضي المتقاعد خليل عبود في بيته بالناصرية، بداية حزيران/ يونيو 2009.
- 97 في الفصل الأول من الكتاب، مر معنا ذكر اسم فريد السعد أحد أغنياء المدينة، ومن ناشطها البارزين في الحركة الوطنية. وأصل هذه العائلة من قرية أم الفحم.
- 98 وصل مثير شيلون إلى طرابلس في ليبيا في أيلول/ سبتمبر 1951 خلفاً للقنصل السابق مثير وادي، وبقي فيها حتى كانون الأول/ ديسمبر 1952. وعمل في تلك الفترة على تهجير يهود ليبيا إلى إسرائيل عن طريق إيطاليا. لمزيد يمكن مراجعة الموقع الإلكتروني لإرث يهود ليبيا،

- وخصوصاً عنوان «الهجرة الكبيرة من ليبيا».
- 99 عمل خليل عبود، بحسب شهادته، في تعليم اللغة الإنكليزية في مدرسة الرامة الثانوية، ثم تقدم إلى امتحان المحاماة سنة 1955. ومهد نجاحه في الامتحان الطريق لعمله في هذه المهنة منذ كانون الأول/ديسمبر 1955. وفي سنة 1982 عُين قاضياً وبقي في سلك القضاء حتى تقاعده سنة 1996.
- 100 «قرارات محكمة العدل العليا»، القرار رقم 24/52، نعيمة نصر حكيم ضد وزير الداخلية، ص 631-639.
- 101 ذكرت صحيفة «الاتحاد» أن 13 قرية صغيرة في منطقة وادي عارة تم تهجير سكانها والتسلط على أراضيها. «الاتحاد»، 10 شباط/فبراير 1951.
- 102 يذكر كوهين عدة أمثلة لذلك في: هليل كوهين، «عرب طيبون: الاستخبارات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل» (القدس: كيتز، 2006)، ص 100-109 (بالعبرية).
- 103 وصف هذه الحادثة هو بحسب ما جاء في مقالة بمجلة «نير»، السنة الرابعة، العدد الأول (تشرين الأول/أكتوبر 1952)، ص 8 (بالعبرية).
- 104 المصدر نفسه.
- 105 «هآرتس»، 29 آب/أغسطس 1952؛ «عال همشمار»، 29 آب/أغسطس 1952.
- 106 «عال همشمار»، 14 تموز/يوليو 1952.
- 107 سارة أوستسكي - لزار، «الحكم العسكري كنظام سيطرة على المواطنين العرب: العقد الأول، 1948-1958»، مجلة «الشرق الجديد»، المجلد 43 (2002)، ص 117-118 (بالعبرية).
- 108 المصدر نفسه.
- 109 عراقي، مصدر سبق ذكره، ص 367.
- 110 المصدر نفسه، ص 355-365.
- 111 خصص عبد الرحيم عراقي بضع صفحات في مذكراته للحديث عن هذه الحادثة في الطيرة، وعن الخوف من قيام الجيش بمذبحة خلال عملية التفتيش وإشاعة الرعب في قلوب الأطفال. وكان مصدر هذه المخاوف ذاكرة السكان عما جرى في حرب 1948 أولاً، وحوادث القتل على الحدود والعمليات الانتقامية الإسرائيلية في قرى الضفة الغربية ثانياً. انظر: عراقي، مصدر سبق ذكره، ص 290.
- 112 خبر في: مجلة «نير»، العدد 12، السنة الرابعة (آب/أغسطس 1953)، ص 16 (بالعبرية).
- 113 قدرت لجنة محلية من أهالي القرية الأضرار التي لحقت بسكان القرية بنحو عشرة آلاف ليرة.
- 114 مجلة «نير»، العدد 12، السنة الرابعة (آب/أغسطس 1953)، ص 15-16. وقد نشرت المجلة في عددها هذا تقارير موسعة عن الحادثة وردات فعل مستنكرة لمواطنين عرب ويهود، بما فيها رسالة بالإنكليزية من المحامي الياس كوسا، ص 28-31.



- 115 «محاضر الكنيست»، المجلد 14 (5 آب/ أغسطس 1953)، ص 2147-2149.
- 116 شهادة فاطمة قاسم عيد، كما وردت في: عيسى محمد ذياب عون، «عرب الصيغ: تاريخ ورواية» (كفر كنا: مطبعة دار الحكمة، 2006)، ص 106.
- 117 شهادة عبد حسن تركي، كما جاءت في: المصدر نفسه، ص 119.
- 118 شهادة غيورزا زيد، كما وردت في: المصدر نفسه.
- 119 «الاتحاد»، 17 كانون الأول/ ديسمبر 1954.
- 120 حنا أبو حنا، «خميرة الرماد»، الجزء الثاني من السيرة الذاتية (حيفا: مكتبة كل شيء، 2004)، ص 16-19.
- 121 المصدر نفسه، ص 20.
- 122 نادر زعبي، «جغرافيا ظاهرة الاحتجاج في قرى الجليل فترة الحكم العسكري، 1949-1966»، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة حيفا، 2007. القسم الثاني، ص 187 (بالعبرية).
- 123 المصدر نفسه، ص 189. وتحمل العريضتان تاريخ 28 كانون الأول/ ديسمبر 1954.
- 124 روفيك روزنتال (محرر)، «كفر قاسم: أحداث وأسطورة» (تل أبيب: الكيبوتس الموحّد، 2000)، (بالعبرية).
- 125 موريس، «حروب الحدود...»، مصدر سبق ذكره، ص 444.
- 126 المصدر نفسه، ص 445.
- 127 المصدر نفسه، ص 424-425. وقد قتل في هذه العملية بقليلية ما بين 70 و90 شخصاً، كما أصيب عشرات الجنود الإسرائيليين بين قتيل وجريح.
- 128 العارف، مصدر سبق ذكره، المجلد الخامس، ص 904-905.
- 129 كشف روزنتال عن «خطة الخُلد» لأول مرة في تقرير صحفي نشره في جريدة «حداشوت»، 25 تشرين الأول/ أكتوبر 1991.
- 130 روزنتال، «كفر قاسم...»، مصدر سبق ذكره، ص 14-15.
- 131 خصص جريس مكاناً مهماً لمذبحة كفر قاسم في: صبري جريس، «العرب في إسرائيل» (حيفا: مطبعة الاتحاد، 1966). كما أن أعمالاً أدبية كثيرة نُشرت عن تلك المذبحة، وتشمل أعمال الشعراء والكتاب والمسرح والسينما وغيرها.

## الفصل السادس

# صراع البقاء بين السياسة وجهاز القضاء

أولاً: في ظل «ديمقراطية» الحكم العسكري

أقيمت إسرائيل كدولة لليهود، لا دولة كل المواطنين الذين عاشوا فيها منذ سنة 1948. فالتوتر، إن لم يكن التناقض، بين ادعائها الديمقراطية وكونها دولة اليهود أولاً وقبل كل شيء، هو جزء لا يتجزأ من طبيعتها وتعريفها بذاتها وبالمصلحة العامة الصهيونية. وحقيقة أن إسرائيل لم تعتمد دستوراً، ولا حتى وثيقة حقوق للإنسان والمواطن جعل الفلسطينيين الباقين معتمدين تماماً على حسن أخلاق الأغلبية اليهودية. صحيح أن وثيقة الاستقلال (التي تؤكد يهودية الدولة) شملت وعوداً بمساواة مدنية وتمثيل ملائم للسكان العرب إذا اختاروا الحياة بسلام مع اليهود، إلا أن هذه الوعود لم تترجم إلى أفعال سنة 1948 وما بعدها. وكما رأينا في الفصول السابقة، فإن الجيش ومؤسسات إسرائيلية أخرى عملاً ما في وسعهما لتقليص عدد العرب في إسرائيل قدر المستطاع. وحتى البقية الباقية منهم لم تنج من أعمال القمع والتنكيل ومصادرة الأراضي والأموال بما لا يتلاءم مع وعود وثيقة الاستقلال.

وكما ذكرنا أعلاه، فإن عدة أطراف أدت دوراً في التحكم في حياة الفلسطينيين الباقين في إسرائيل. وكان رئيس الحكومة ووزير الدفاع، بن - غوريون، ومستشاروه أهم وأبرز تلك الأطراف. وحاول آخرون من اليسار واليمين أن يؤثروا في السياسة والقرارات المتخذة بشأن الفلسطينيين. فالوزيران الممثلان لحزب مبام في الحكومة الموقته (التي أدارت الحرب)، وبعض ناشطي الحزب العاملين في مكتب الوزير بيخور شطريت، دعموا سياسة معتدلة ومنصفة. ففي الناصرة وأماكن أخرى حاول هؤلاء تعزيز



مكانة أعضاء عصبة التحرر الوطني ونشاطهم. ولما هاجمت قيادات الحزب الحاكم مباي مثل هذه التوجهات، فإن شطريت نسق سياسته مع موشيه شاريت الزعيم الثاني للحزب بعد بن - غوريون. وعلى الرغم من هذا التنسيق فإن التوتر ازداد بين العاملين في مكتب هذا الوزير المسؤول عن «الأقليات»، وبين رجال الحكم العسكري في الأشهر الأخيرة من الحرب؛ هذا التوتر الذي وصل إلى حد الخلافات المكشوفة ساهم في إلغاء وزارة الأقليات ونقل صلاحياتها إلى الحكم العسكري، وإلى أطراف أخرى في الحكومة.

وكان الوزير شطريت (المولود سنة 1895 في طبرية) مسؤولاً عن وزارتين مهمتين للسكان العرب: الشرطة والأقليات. واعتقد هذا الوزير أنه خبير بشؤون العرب أكثر من أي شخص آخر في الحكومة. فبالإضافة إلى معرفته اللغة العربية، فإنه ترعرع في عائلة قدمت من المغرب إلى طبرية في أواسط القرن التاسع عشر.<sup>1</sup> هذه المعطيات جعلته عنواناً لشكاوى السكان العرب من أعمال الجيش والحكم العسكري. ونقل شطريت تلك الشكاوى، عادة، إلى بن - غوريون المسؤول عن الجيش وتصرفاته، لكن الأخير وبدلاً من التحقيق في الشكاوى، دعم الجيش وتستر على أعماله، الأمر الذي أضعف تأثير الوزير. ويبدو أن شطريت دافع عن سياسة متسامحة تأخذ مصالح السكان العرب بعين الاعتبار، بعكس أغلبية قيادات كل من الجيش والحزب الحاكم التي نظرت إليهم كطابور خامس. وقد رأينا في الفصول السابقة عدة نماذج لمواقف شطريت تجاه سكان الجليل سنة 1948 ساهمت في بقاء بعضهم.

أزعجت سياسة شطريت، واستعداده لمساعدة السكان العرب الذين توجهوا إليه، المسؤولين في هكيرن هكيمات وغيرها من المؤسسات الصهيونية التي تسعى للسيطرة على الأراضي العربية. لذا، فإنه بعد الانتخابات الأولى وتأليف حكومة بن - غوريون في أوائل سنة 1949 «من دون حيروت ومن دون ماكي» وحتى من دون حزب مبام، فإن دور مباي صار رئيسياً في تحديد مصير العرب والسياسة تجاههم. وكان شطريت قبل ذلك قد عارض أكثر من مرة دخول الجيش القرى العربية والتنكيل بالأهالي واعتقال بعضهم وطرده آخرين بشكل عشوائي، كما انتقد سياسة هدم البيوت ومصادرة الأراضي بشكل غير قانوني.<sup>2</sup> هذه المواقف لم تتناسق مع سياسة بن - غوريون ومواقف مستشاريه من حزب مباي. لذا صارت شكاوى شطريت عبئاً على المؤسسة الحاكمة، وفي مقدمها

الحكم العسكري. وكان إلغاء وزارة الأقليات في حزيران/يونيو 1949 أحد المؤشرات الأولى لتشديد القبضة الحديدية وزيادة دور رجال حزب مباي الذين شجعوا فئة العملاء والمتعاونين مع الحكومة ومؤسساتها.<sup>3</sup>

وكان لعزل السكان العرب عن سائر مواطني الدولة، وفرض الحكم العسكري عليهم، أثر كبير في الإلغاء الفعلي لحقوقهم الأساسية. فاستعمال الحكم العسكري أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945 شرعن سياسة القمع والنهب وتهجير آلاف الباقين في الجليل وغيره من المناطق، وقد جعلت سياسة الحكومة السكان العرب متهمين دائمين بمخالفة تلك القوانين المجحفة. وفرض منع التجول الدائم في الليالي، وتحديد حركة المواطنين ونظام التصاريح الذي يُمنح للمقربين ويُمنع من الآخرين حرم الناس العيش الكريم وحريات المواطن الأساسية. وحتى داخل القرى والبلدات العربية، قام الجيش بإعلان أراض واسعة مناطق عسكرية يُمنع حتى أصحابها من دخولها وزراعتها. وهكذا خنق نظام الحكم العسكري اقتصاد المواطنين العرب، ومنع تطوير بلداتهم ليسهل السيطرة عليهم. وقد أحسن الباحث إيان لوستيك في وصف وتحليل تلك السياسة الإسرائيلية تجاه الأقلية الفلسطينية المعتمدة على السيطرة من خلال نظام العزل والارتباط المحكم بجهاز الحكم العسكري.<sup>4</sup>

اعتمدت سياسة اضطهاد العرب الباقين على ثلاثة مركبات أساسية: التحكم في الاقتصاد والسياسة، وحركة السكان، ووقتهم. وعلى الرغم من هذه السياسة الخانقة فإن الباقين نجحوا أحياناً في استغلال كثرة المؤسسات المعالجة لقضاياهم لمصلحتهم، فقد استغلوا، مثلاً، رغبة الأحزاب السياسية المتعددة في نيل أصواتهم كي يتغلبوا أحياناً على حواجز العزل والاعتماد الكامل على جهاز الحكم العسكري، كما سمحت مؤسسات صهيونية، كالهستدروت، بمتنفس للناشطين العرب في هذا التنظيم العمالي. أما المحاكم الإسرائيلية فمكنت بعض الفلسطينيين من التوجه إليها طلباً للعدالة والإنصاف، وخصوصاً محكمة العدل العليا. وسيقدم هذا الفصل نماذج حية لاستغلال المواطنين العرب الفرص التي سمحت بها المؤسسات المدنية، وخصوصاً المحاكم، للتغلب على بعض أعمال الحكم العسكري وسياساته.

على هذه الخلفية، تجدر الإشارة إلى روح التحدي وعدم الاستسلام للسياسة القمعية بأشكال سلمية، مثل التوجه إلى القضاء. وكانت صحيفة «اليوم» قد ذكرت في



أوائل سنة 1949 أنه أُجيز لعشرة محامين عرب الترافع في المحاكم الإسرائيلية.<sup>5</sup> وكان أبرز هؤلاء وأكثرهم نشاطاً حنا نقارة والياس كوسا من حيفا واثنان من عائلة الزعبي في الناصرة، ثم انضم إليهم عدد ممن سمحت لهم إسرائيل بالعودة، كما رأينا في الفصول السابقة. وفي المقابل، فإن عدداً من أولئك المحامين العشرة غادر البلد وانتقل إلى الدول العربية المجاورة. لذا، فإنه حتى أواسط الخمسينيات لم يتعد عدد المحامين العرب في حيفا والجليل أصابع اليدين بكثير. ولم يتقن هؤلاء المحامون في معظمهم اللغة العبرية، الأمر الذي صعب عليهم تمثيل موكلهم أمام المحاكم والمؤسسات الإسرائيلية. لكن إتقانهم اللغة الإنكليزية وتجربة بعضهم أيام الانتداب، جعلهم يؤدون دوراً مهماً في مجالي القضاء والسياسة العامة غير البرلمانية.

### ثانياً: حكايات من يافا

أدى غياب المدينة الفلسطينية وتهجير سكانها العرب إلى تقلص كبير في النخب السياسية والثقافية بين الباقين. فعدا الناصرة نجاة من التشريد في شمال فلسطين بضعة آلاف من المدنيين في كل من عكا وحيفا. أما خارج حيفا والجليل فكان عدد الباقين في المدن التي احتلتها إسرائيل سنة 1948 محدوداً جداً. ووجد بضعة آلاف من الفلسطينيين الباقين في يافا واللد والرملة أنفسهم معزولين ومرتبطين بسياسة الحكم العسكري القمعية. غير أن الحكم العسكري تم إلغاؤه فيما صار يعرف بـ «المدن المختلطة» في بداية الخمسينيات. لكن قبل ذلك الوقت، كانت أجهزة الحكم العسكري ومؤسسات الدولة قد أنهت مهمتها في نهب معظم بيوت العرب ومحتوياتها. وأما الباقون في تلك المدن، فتم عزلهم في إحدى الحارات التي سُمّجت بالأسلاك الشائكة. وطالت سياسة الاضطهاد هذه الفقراء والأغنياء، ولم ينج منها حتى الزعماء والقيادات البارزة.

بعكس حيفا التي وجد بعض أهلها ملجأ في الناصرة وأماكن أخرى في الجليل، ثم عاد إليها لاحقاً، فإن المهجرين من يافا الذين لجأوا إلى اللد والرملة طردوا مع عشرات آلاف سكان المدينتين الأصليين. وفي حين ازداد عدد سكان حيفا العرب، فإن الثلاثة آلاف الباقين في يافا لم يتغير عددهم كثيراً بعد انتهاء الحرب. لقد رجع بضع مئات اليافاويين إلى بيوتهم بعد النكبة، وفي المقابل اضطر مئات آخرون إلى الرحيل عنها. وبينما استمرت حيفا في استيعاب مهاجرين إليها من قرى الجليل ومدنه، فإن كل القرى

في نواحي يافا واللد والرملة دُمرت وهجر سكانها. وهكذا وجد الباقون في يافا أنفسهم يعيشون في «غيتو» محاطاً بمستوطنات يهودية قديمة وجديدة.<sup>6</sup> ثم صارت يافا نتيجة سياسة الإهمال وعدم التطوير بمثابة الساحة الخلفية لتل أبيب التي نمت وتطورت على حسابها. والصفحات التالية تقدم نماذج لتجارب الباقين في هذه المدينة الساحلية، مع التركيز على تجارب بعض القادة الذين حاولوا تحدي السياسة الإسرائيلية ومقاومتها. لم يبق من «عروس البحر» التي سكنها نحو 70.000 فلسطيني إلا بضعة آلاف. فالصدمات الدموية التي نشبت بين يهود تل أبيب والعرب في المنشية وغيرها من أحياء يافا لم تترك لهذه المدينة المحاصرة خيارات كثيرة غير الرحيل أو الاستسلام. وفعلاً، فإن معظم تفصيلات حكاية الباقين في يافا، منذ أيار/مايو 1948، ما زال غامضاً يحتاج إلى بحث وتوثيق تاريخي. وأغلبية ما كتب عن تاريخ المدينة تمثل وجهة نظر المنتصرين وتغيب رواية المهزومين وتجربتهم القاسية. إلا أن عدداً من الكتب التي صدرت بالعبرية والعربية مؤخراً، يلقي بعض الأضواء على تاريخ هذه المدينة ونكبتها المميزة. هذه الكتب، بالإضافة إلى الوثائق وقرارات محكمة العدل العليا وشهادات الباقين تمكننا من رسم صورة جزئية لأحداث النكبة في يافا سنة 1948 ومصير من بقي للعيش فيها بعد ذلك.

فبعد سقوط حيفا وتهجير أغلبية سكانها العرب في أواخر نيسان/أبريل 1948، تخوف البريطانيون من تكرار المشهد في يافا واتهامهم بالتواطؤ مع اليهود ضد الفلسطينيين. وفي أواخر ذاك الشهر اشتدت هجمات عصابة إيتسل على حي المنشية وبدأت الأخبار المرعبة تنتشر عن مصير سكانه. حينذاك، ضغط البريطانيون على بن - غوريون ورئيس بلدية تل أبيب أن يقوما بوقف هجوم رجال إيتسل على يافا، ثم أعقبوا الأقوال بالأفعال فبعثوا بقواتهم إلى المنطقة، وهددوا بقصف تل أبيب إن لم يتوقف الهجوم. هذه الخطوات أدت إلى هدنة في القتال والقصف المستمر، لكنها لم تنقذ يافا من السقوط وتهجير الأغلبية العظمى من سكانها. وخلال الهدنة في أوائل أيار/مايو، رحل يوسف هيكل رئيس البلدية عن المدينة مع بعض زعمائها. لكن أربعة منهم على الأقل بقوا، وقاموا برئاسة الحاج أحمد أبو لبن بتوقيع وثيقة استسلام (في 13 أيار/مايو) مع قائد الهاغاناه في تل أبيب. وفي اليوم التالي خرج الإنكليز من يافا فدخلها اليهود يوم السبت الموافق فيه 15 أيار/مايو بمسيرات وأعلام واعتداءات على العرب الباقين وبيوتهم.



لم تحترم إسرائيل التي أنشئت رسمياً في اليوم التالي من توقيع وثيقة الاستسلام، بين زعماء يافا والهاغاناه، ما جاء فيها من بنود وعهود. فعمليات تفتيش الحارات والبيوت التي قام بها جنود الهاغاناه «لم تكن لطيفة أو ناعمة، بحيث تم نهب كثير من الأثاث والأموال وتخريبه بأيدي جنود ومدنيين».<sup>7</sup> ولم تنفع شكاوى الأهالي وتذمرهم من تلك المعاملة السيئة. وقد كتب أحد الموظفين تقريراً إلى وزير الشرطة والأقليات في 25 أيار/ مايو 1948 جاء فيه: «رأيت جنوداً ومواطنين ورجال شرطة، وشرطة عسكرية، يقومون بأنفسهم بالسرقة والنهب».<sup>8</sup> وشمل التنكيل بالأموال اعتداءات على العرب الباقين بشكل وحشي، إذ اغتصب الجنود فتاة في الثانية عشرة من عمرها، كما قاموا بمحاولات اغتصاب أخرى. وأما بالقرب من الميناء «فقد وجدت جثث 15 عربياً قتلوا، كما يبدو، بأيدي جنود الهاغاناه وجهاز استخباراتها (شاي)».<sup>9</sup>

وتوجه زعماء أهالي يافا الباقين، الذين وقعوا وثيقة الاستسلام، عدة مرات إلى السلطات الإسرائيلية طالبين حماية المواطنين وأموالهم، كما طالبوا بعودة بعض اللاجئين من سكان المدينة الذين لجأوا إلى اللد والرملة بحسب الاتفاق المعقود في 13 أيار/ مايو. وقد اقتبس أعضاء لجنة الطوارئ الذين وقعوا تلك الوثيقة البنود التي تنص على ذلك.<sup>10</sup> وقام يتسحاق تشيچيك (حورفي لاحقاً)، الحاكم العسكري الأول لمدينة يافا، بنقل تلك الرسائل والشكاوى إلى الوزير شطريت. هذه الشكاوى والمراسلات أزعجت رجال الحكومة ورئيسها، وأثارت بعض المناقشات بين أعضائها.<sup>11</sup> وفي نهاية الأمر، التزم الوزراء قرار الحكومة بتاريخ 16 حزيران/ يونيو بعدم السماح للاجئين بالعودة إلى بيوتهم. وهكذا، فإن استمرار شكاوى موقعي وثيقة الاستسلام بشأن اللاجئين وأمور أخرى تتعلق بحقوق الأهالي الباقين في يافا صارت مصدر إزعاج حاول الجانب الإسرائيلي إسكاته بكل الوسائل.

في الوقت نفسه الذي حاول زعماء يافا الدفاع عن الأهالي الباقين في المدينة، تبودلت أفكار بين القيادتين العسكرية والسياسية لطرد بقية العرب من عكا. لقد نجا في هذه المدينة نحو 4000 فلسطيني من سكانها الأصليين وآلاف اللاجئين الذين جاؤوا من حيفا وغيرها من الأماكن. ففي أوائل تموز/ يوليو 1948 قررت قيادة جبهة الشمال طرد العرب الباقين من عكا إلى ما وراء الحدود، أو إلى يافا، لكن تلك النوايا قوبلت بمعارضة عدة أطراف. فيعقوب شمعوني، موظف وزارة الخارجية، الذي سمع

عن مخططات الجيش، بعث برسالة إلى وزير الخارجية شاريت وإلى وزير الأقليات شطريت، وطلب ردة فعلهما. وسارع الأخير إلى التعبير عن معارضته طرد السكان، وأشار إلى قرار قيادة الأركان بتاريخ 6 تموز/ يوليو الذي ينص على «عدم تهجير سكان من أماكنهم من دون أمر مكتوب من وزير الدفاع». وأضاف شطريت في رده بتاريخ 19 تموز/ يوليو أنه ما دام «وزير الدفاع لم يقرر باتخاذ موقف واضح وإصدار أمر خطي، يُحظر على قيادة الجيش في الشمال تهجير سكان مدينة كاملة والتنكيل بهم نساء وشيوخاً وأطفالاً»<sup>12</sup>.

ويبدو أن خطة طرد بقية سكان عكا أفشلت فعلاً نتيجة معارضة الوزير شطريت وإشارته إلى ضرورة إصدار أمر مكتوب بهذا الشأن من بن - غوريون. وكما هو معروف، فإن الأخير حرص على عدم إصدار أوامر مكتوبة لطرد السكان. فطرد أكثر من أربعين ألفاً من سكان اللد والرملة في الفترة نفسها كان قد أثار ضجة كبيرة لم تهدأ بعد في ذلك الوقت. ويُذكر أنه بعد احتلال الناصرة في 16 تموز/ يوليو، حاولت قيادة المنطقة الشمالية طرد سكانها في اليوم التالي، إلا أن تصميم الضابط بني دونكلمان على تسليم أمر خطي من بن - غوريون كان له تأثير كبير في بقاء سكان مدينة البشارة في بيوتهم. فقد حفلت تلك الأيام من أواسط تموز/ يوليو بمحاولات اقتلاع من تبقى من الفلسطينيين في المدن التي احتلتها إسرائيل، لكن بعضها لم يخرج إلى حيز التنفيذ. فالبقية الباقية من الفلسطينيين في عكا ظلت في مدينتها. لكن يهوداً أدخلوا للسكن في بعض حاراتها فصارت «مدينة مختلطة».

وعبثاً حاول الحاكم العسكري لمدينة يافا، يتسحاق تشيچيك، الاستجابة لشكاوى الأهالي وزعمائهم ووقف أعمال التنكيل بهم وبأعوانهم. فمراسلاته مع الحكومة ورئيسها لم تجد نفعاً، الأمر الذي دفعه إلى تقديم استقالته (في 25 تموز/ يوليو 1948) بعد فترة قصيرة من تسلمه المنصب. وقام بن - غوريون بتعيين المحامي مثير لنيادو خلفاً له. وبعد أيام قليلة من تولي الأخير وظيفة الحاكم العسكري، تم نقل كل العرب الباقين في يافا إلى حي العجمي، الذي صار يعرف بالغيتو. هذه الخطوة أثارت ردات فعل غاضبة بين السكان العرب وقياداتهم. لكن ذلك لم يمنع دخول الجنود والمدنيين اليهود إلى البيوت العربية وإخراج أهلها بالقوة. واستمرت تلك الحالة من التنكيل بالفلسطينيين الباقين في يافا أسابيع وأشهرًا من دون أن يقوم أحد بوقف تلك الاعتداءات المتكررة.



### ثالثاً: حكاية الحاج أحمد أبو لبن «الكفاكية»

ولد أحمد أبو لبن في يافا سنة 1910، وصار أحد أغنيائها ومن أبرز الناشطين السياسيين فيها فترة الانتداب البريطاني. نشأ أحمد في عائلة ميسورة، فأرسله والده لإكمال تعليمه العالي في الجامعة الأميركية في بيروت. ثم أصبح الحاج أبو لبن رجل أعمال ناجحاً وعضواً في مجلس بلدية يافا، كما أنه كان في سنة 1947/1948 عضواً قيادياً في الحزب العربي بزعامة الحاج أمين الحسيني، وأمين صندوق اللجنة القومية في يافا.<sup>13</sup> وبعد اشتداد الهجمات على المدينة في أواخر نيسان/أبريل 1948 أقيمت لجنة طوارئ في 3 أيار/مايو لإنقاذ حياة الفلسطينيين الباقين في يافا وأملاتهم. وضمت هذه اللجنة ستة أعضاء، على رأسهم الحاج أبو لبن الذي تسلم مفاتيح المؤسسات العامة في المدينة، بما فيها مكاتب البلدية من رئيسها يوسف هيكل.<sup>14</sup> وكما أشرنا أعلاه، فإن أبو لبن ورفاقه أعضاء لجنة الطوارئ وقّعوا وثيقة مع قائد الهاغاناه في تل أبيب (ميخائيل بن - غال) لاستسلام يافا.

شملت الوثيقة المذكورة وعوداً باحترام حقوق سكان المدينة، كما أصدر قائد الهاغاناه أوامر في يوم التوقيع ذاته بالروح والمضمون نفسيهما. كذلك ضمنت الوثيقة عدم اعتقال أو سجن أي شخص في المدينة، حتى لو كان من أولئك الذين شاركوا في القتال ضد اليهود،<sup>15</sup> وأيضاً ضمن إمكان عودة مهجري يافا إلى بيوتهم، غير أن هذه الوعود تبخرت في الأيام المقبلة، كما ذكرنا أعلاه. وحولت التعديلات على الفلسطينيين الباقين في يافا حياتهم إلى جحيم، إذ قُتل وجرح العشرات في عمليات إطلاق النار العشوائية وطرده المئات من بيوتهم. وتتباين الأرقام بالنسبة إلى عدد الشهداء العرب في يافا، فيقدرها البعض بنحو 700 قتيل، بينهم 450 من سكان المدينة.<sup>16</sup> إلا أن تفاصيل ما جرى في المدينة بعد احتلالها ما زال مبعثراً يلفه الغموض والتعتيم.

حاول أعضاء لجنة الطوارئ، الذين وقّعوا وثيقة استسلام المدينة برئاسة أحمد أبو لبن، وقف الاعتداءات على الأهالي الباقين، بلا نجاح. ونتيجة كثرة التذمر والشكوى صار أبو لبن نفسه هدفاً للقمع والتعديلات. فوصلته في البداية رسائل تهديد مبطنة بـ «أن يحافظ على الهدوء»، وبأن يهتم بشؤونه الشخصية فقط.<sup>17</sup> ولمّا استمر في الشكوى والتذمر، قامت الشرطة باعتقاله، وفرضت عليه، بدايةً، الإقامة الجبرية بمنزله في يافا



في أواخر تموز/ يوليو 1948، ثم قامت باعتقاله لاحقاً، بتهمة حيازة السلاح بشكل غير قانوني، وطلبت من حاكم الصلح تمديد الاعتقال عشرة أيام حتى 16 آب/ أغسطس، ووافقت المحكمة على طلب الشرطة التي قامت بسجنه في السجن المركزي بيافا. وبعد انتهاء الأيام العشرة قدمت الشرطة طلباً جديداً لتمديد الاعتقال، فوافقت المحكمة على ثمانية أيام إضافية.<sup>18</sup>

وعند التمديد الثاني للاعتقال أوصى القاضي بضرورة السماح للمتهم بمقابلة محاميه، وقد ساهمت هذه التوصية، كما يبدو، في إطلاق أبو لبن بعد انتهاء الأيام الثمانية، من دون تقديم لائحة اتهام. لكن فرحة أبو لبن وأفراد عائلته لم تدم طويلاً، لأن السلطات قررت «تأديبه» بطريقة أكثر فاعلية. واستمرار حكاية أبو لبن مع الاعتقال والمعتقلات تشبه أفلام الرعب وقصص كافكا. فالملف رقم 76-1950/1860 في أرشيف الجيش يروي بعض تفاصيل «اختفاء» الحاج أحمد أبو لبن. أما الرسالة التي حملتها حكايته للباقيين من أهل يافا فكانت واضحة لا لبس فيها: إذا كان هذا الزعيم اليافاوي ليس حصيناً أمام القمع والتنكيل الإسرائيلي، فكم بالأحرى عامة الشعب من أهل يافا العرب. فحتى تزعم أبو لبن عقد الاتفاق مع الهاغاناه وتسليم المدينة لم يشفعا له، عندما حاول الوقوف أمام تشريد البقية الباقية من سكان «عروس البحر» العرب.

في 12 أيلول/ سبتمبر 1948 اعتُقل الحاج أبو لبن ثانية، ولما طلب المحامي يتسحاق بنياميني في اليوم التالي من المسؤول عن السجن المركزي في يافا رؤية موكله قيل له: «إن المعتقل موجود في القسم العسكري، ولذا يجب التوجه بهذا الشأن إلى ضابط الشرطة العسكرية».<sup>19</sup> وذهب المحامي إلى مكاتب الحكم العسكري ورجع إلى السجن مع تصريح يسمح له برؤية المعتقل. وحين قدم المحامي التصريح للمسؤول عن السجن العسكري في يافا أعلن هذا أن المعتقل «أبو لبن» ليس موجوداً «عنده». وأضاف أن أمر الحاكم العسكري لا يلزمه. عند ذلك أرسل المحامي بنياميني عدة رسائل إلى وزير الشرطة شطريت، الذي رد أن الشرطة المدنية ليست مسؤولة عن هذا المعتقل. أما رسائل المحامي المذكور إلى المستشار القضائي للجيش والحاكم العسكري فلم تحظ بجواب قط.

وعندما أغلقت كل الأبواب أمام المحامي بنياميني توجه إلى محكمة العدل العليا التي أصدرت أمراً احترازياً إلى وزير الدفاع بأن يبين سبب عدم إطلاق أحمد أبو لبن.



ورد المحامي حاييم كوهين (الذي صار فيما بعد قاضياً معروفاً في محكمة العدل العليا) باسم وزارة الدفاع معترفاً بكل الحقائق والمعلومات التي قدمها بنياميني إلى المحكمة. وقد استمرت المداولات في قضية أبو لبن أمام قضاة محكمة العدل العليا منذ 1 تشرين الثاني/نوفمبر حتى صدور قرار المحكمة في 3 كانون الثاني/يناير 1949. وتبين منذ الجلسة الأولى أن أبو لبن معتقل إدارياً بحسب المادة 111 من أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945. وتفصيلات المداولات القضائية طويلة تخرج عن نطاق هذا البحث. ومجمل القول إن محكمة العدل العليا قررت أن الاعتقال لم يُطبق بحسب الاجراءات الإدارية المطلوبة قانونياً، وحكمت بإطلاق أبو لبن.<sup>20</sup>

لكن صدور قرار محكمة العدل العليا لم يؤد إلى الإفراج الفوري عن الحاج أحمد أبو لبن. فالملف رقم 5/298 في أرشيف الدولة في القدس يشمل وثائق كثيرة من مكتب وزارة الأقليات تتعلق بمعالجة ضرورة إطلاقه. وقد نشرت عدة صحف عبرية خبر قرار المحكمة، ثم بعدها بأيام حقيقة عدم الإفراج عن أبو لبن على الرغم من صدور القرار.<sup>21</sup> ولما مر أكثر من عشرة أيام على قرار المحكمة من دون الإفراج عن المعتقل تحرك أهالي يافا ووقعوا عريضة شملت 1500 توقيع أرسلوها إلى وزير الشرطة والأقليات، شطريت، طالبين منه شخصياً بالعمل بسرعة على تنفيذ القرار. ونقل الوزير شطريت نسخة عن العريضة المؤرخة في 15 كانون الثاني/يناير 1949 إلى قائد الحكم العسكري، بعد ذلك بأسبوع.<sup>22</sup> ومر أسبوع آخر من دون أن يحظى الوزير برد على رسالته، فتوجه مباشرة إلى رئيس الحكومة ووزير الدفاع برسالة جديدة يطلب إجابة كي يرد على عريضة أهالي يافا ورسائلهم إليه.<sup>23</sup>

وفي نهاية الأمر، تم إطلاق الحاج أبو لبن بعد عدة أسابيع من صدور قرار المحكمة، لكن حياته وأفراد عائلته لم تكن سهلة خارج السجن أيضاً. فقد وجدت السلطات وسائل وطرقاً جديدة للانتقام منه، وتلقين أمثاله دروساً في حدود «ديمقراطية» إسرائيل. فاستمرت التهديدات على حياته خارج السجن، وقد هاجمه، كما يبدو، رجال السلطة والمتعاونون معها، جسدياً.<sup>24</sup> وفهم الحاج أبو لبن أن حياته ومستقبل عائلته في خطر، فقرر مغادرة البلد والهجرة إلى الأردن، بعد فترة قصيرة من إطلاقه. والمعلومات المتوفرة عن هجرة أبو لبن وظروفها شحيحة يلفها الغموض. وكانت قضية عدم إطلاقه قد أثارت، كما ذكرنا سابقاً، اهتمام الصحف العبرية، فعلقت صحيفة «هآرتس» على

هذه القضية بأنها تشكل سابقة خطيرة، إذا ما تبين أنه «في التوتر القائم بين سلطة القانون والصلاحيات الإدارية لا يكون النصر للقانون».<sup>25</sup>

وانضم الحاج أحمد أبو لبن وكثير من أفراد عائلته إلى عشرات آلاف اللاجئين من يافا في الدول العربية. وتعلم بعض المقربين منه الباقين في مدينتهم درساً من المحنة التي مر بها زعيمهم. فلم يكن أبو لبن وحيداً في تجربته المزة مع القمع وإسكات الأصوات التي ترتفع ضد تسلط إسرائيل على معظم أملاك أهالي يافا. وفعلاً، فإن عدداً من زعماء يافا ومثقفها الذين ظلوا فيها سنة 1948 لم يستطيعوا العيش في مدينتهم بسبب مثل هذه الملاحقات. وبين هؤلاء هناك أسماء معروفة من التجار ورجال الأعمال وأصحاب المهن كالأطباء وغيرهم.<sup>26</sup> ونتيجة هذه السياسة القمعية الإسرائيلية في يافا (بعكس حيفا) فإنه لم يبق في هذه المدينة إلا عدد قليل جداً من أبناء نخبتها.

وكان صلاح إبراهيم الناظر أحد أعضاء لجنة الطوارئ، التي وقّعت وثيقة استسلام يافا في 13 أيار/مايو 1948، وهو من مواليد الخليل سنة 1910 وخريج كلية تراسنطة في القدس، ثم الكلية العربية فيها سنة 1931. وكان الناظر مديراً لشركة أبنية الرياض في يافا التي عملت في مجال مقاولات البناء، وقد روى حكاية سقوط المدينة وما جرى فيها، ونُشرت شهادته في كتاب صدر مؤخراً في عمان.<sup>27</sup> ويتبين من هذه الرواية أنه غادر المدينة في 14 أيار/مايو 1948 مع آخر القوات البريطانية المنسحبة منها. وقد وصل إلى الرملة، وعبثاً حاول الاتصال برفاقه أعضاء لجنة الطوارئ هاتفياً من دون نجاح. وأخيراً، انضم إلى قوافل اللاجئين، ووصل إلى عمان وعاش فيها حتى وفاته سنة 1992.<sup>28</sup>

وكان أمين أندراوس بين من وقّعوا وثيقة تسليم يافا، وهو تاجر ومستورد سيارات معروف بين العرب واليهود في المدينة حتى سنة 1948. وعلى الرغم من علاقاته المتشعبة فإنه قرر إرسال بناته قبل سقوط المدينة إلى مكان آمن في الأردن. وشهدت إحدى بناته (وداد) علي رفض والدها مغادرة منزله والانتقال إلى حي العجمي، بحسب أوامر السلطات الإسرائيلية. وكان أعضاء لجنة الطوارئ قد بعثوا في 20 آب/أغسطس برسالة احتجاج على «تجميع السكان العرب في منطقة واحدة».<sup>29</sup> ونجاح أندراوس في المحافظة على منزله يشير إلى قدراته على المساومة والتوفيق بين سياسة الحكم العسكري ومصالحه الشخصية. وسجل أندراوس نجاحاً آخر حين أعاد أولاده من الأردن في بداية سنة 1950 عن طريق لمّ شمل العائلات. فقد نشرت صحيفة «اليوم» شبه



الحكومية خيراً مفاده أن 117 عربياً من يافا عادوا إلى بيوتهم، ثم تلا ذلك خبر بأسماء هؤلاء العائدين، فضمت القائمة أسماء بنات أندراوس الثلاث ليلي ووداد وسعاد، إضافة إلى أخيه سليم ابن الأربعة عشر عاماً.<sup>30</sup>

كسب أندراوس عودة أولاده، لكنه خسر كثيراً من أراضيها التي استولت عليها الدولة. وهكذا بقي هو وعائلته في يافا بعد النكبة وعاش فيها حتى وفاته سنة 1972. وفي الفترة الأولى من مسيرة الدولة اليهودية، كان على العرب الباقين أن يثبتوا ولاءهم، أو على الأقل عدم معارضتهم سياسة الحكومة ومؤسساتها الاستيطانية ليتسنى لهم استمرار العيش بسلام. فحتى الحقوق الأساسية للإنسان العربي في إسرائيل كانت مشروطة وتُمنح منة وحسنة. أما الذين آمنوا بأن في استطاعتهم مقاومة سياسة القمع ونهب الأراضي والأملاك العربية، فوجدوا أنفسهم في كثير من الحالات في وضع الحاج أحمد أبو لبن. وكان أحمد عبد الرحيم أيضاً من أعضاء لجنة الطوارئ الذين وقعوا وثيقة 13 أيار/ مايو، ومن أغنياء يافا المعروفين. وانتقلت عائلته إلى يافا منذ أوائل القرن التاسع عشر، وصارت من أصحاب بيارات الحمضيات ومصدري البرتقال البارزين. وبنى عبد الرحيم في حي العجمي أحد أجمل بيوت المدينة الذي أضحي منذ سنة 1949 بيت القنصل الفرنسي (في شارع تولوز 1). وكان المهندس المعماري يتسحاق ريبورت من تل أبيب هو الذي خطط هذا البيت وأشرف على بنائه في أواسط الثلاثينيات.<sup>31</sup> وبعد سقوط يافا بفترة قصيرة، قرر عبد الرحيم الرحيل عنها. لكنه قبل ذلك، وبوساطة ريبورت، قام بتأجير بيته للقنصل الفرنسي، ثم باعه فيما بعد للقنصلية. وهكذا نجح هذا الثري اليافاوي في إنقاذ بعض أملاكه من المصادرة والنهب وانتقل للعيش في بيروت.

### رابعاً: عودة فخري جداي

عندما أنهى فخري جداي دراسته في مدرسة الفرير الثانوية سنة 1943، وسافر إلى بيروت لإكمال تحصيله الجامعي في كلية الصيدلة، كانت له أحلام كبيرة.<sup>32</sup> وسارت دراسته في الجامعة الفرنسية على ما يرام، على الرغم من مآسي الحرب العالمية الثانية. وحتى عندما بدأت مناوشات الحرب في فلسطين، وكان أهالي يافا يصلون إلى بيروت بالآلاف، فإنه لم يفكر في أن عليه وقف دراسته والعودة إلى «عروس البحر». وكان أحمد عبد الرحيم، المذكور أعلاه، أحد اليافاويين الذين وصلوا إلى بيروت.<sup>33</sup> وقد

أخبره وغيره من لاجئي يافا عن الأوضاع في المدينة. لكن الأخبار كانت متضاربة بصورة عامة، بما فيها تلك المتعلقة بالديه. وذكر الأب في رسالة وصلت إلى فخري أنه فكر في الرحيل إلى بيروت، غير أن الأم المريضة والابنة عارضتا هذه الفكرة بشدة. وطلب الأب من ابنه أن يستعد للعودة إلى يافا عندما توافق السلطات الإسرائيلية على طلب لم الشمل. وفعلاً، صدرت الموافقة على الطلب، وتمكّن فخري من العودة إلى أهله ومدينته في سنة 1950.

عاد فخري جداي من بيروت في 15 تشرين الأول/أكتوبر 1950 بسيارة الصليب الأحمر عن طريق رأس الناقورة. وغطت فرحة العائلة بلم شملها على الواقع المر الذي عاشه الفلسطينيون الباقون في يافا. أمّا فخري الذي تعود على حياة بيروت الصاخبة فوجد صعوبة كبيرة بالتأقلم، ودب فيه الملل واليأس مما رأت عيناه يومياً في طريقه من منزل العائلة إلى صيدليتها في حي العجمي. وبعد مرور عام على عودته قرر السفر إلى باريس لإتمام دراسته لنيل شهادة الدكتوراه. لكن الأهل الذين فرحوا كثيراً بعودة ابنهم من بيروت لم يوافقوا على خسارته من أجل إكمال الدراسة في الخارج. وكان ابن العائلة الثاني طوني، الذي سافر لإتمام تحصيله العلمي في لوس أنجلوس، قد تزوج بأميركية وكوّن عائلة في الولايات المتحدة. وفعلت توسلات الأم المريضة والأب الكهل فعلتها بتغيير رأي فخري الذي عدل عن السفر. ولاحقاً ورث عن الأب إدارة صيدلية العائلة، وواصل العمل فيها عشرات السنوات منذ عودته في أواخر سنة 1950.<sup>34</sup>

وعلى الرغم من قرار فخري جداي البقاء في يافا فإنه استصعب جداً قبول واقع مدينته الجديد، وحاول عدة مرات إقناع والديه بفكرة سفره لإكمال تعليمه. لكن الأم ظلت على موقفها الصلب «بأنها تريده إلى جانبها». ومع مرور السنين ازدادت مرارة فخري، كلما قارن بين نجاح أخويه اللذين رحلا إلى لندن والولايات المتحدة وبين وضعه في حي العجمي.<sup>35</sup> ولم يكن أخواه هما الوحيدان اللذان تركا يافا بعد النكبة أو قبلها بقليل. فابناء النخبة الباقية بعد سنة 1948 رحلوا عنها في أغلبيتهم لسبب أو لآخر في بداية الخمسينيات. وأحد هؤلاء، مثلاً، هو حسن بركات عضو لجنة الطوارئ. وذكر فخري في شهادته أن «بركات كان صاحب بيارات قام ببيعها ورحل، لأنه وجد صعوبة كبيرة في البقاء والمساهمة في بناء يافا من جديد». ثم أضاف أنه من نحو ألف أرمني عاشوا في يافا حتى سنة 1950، لم يبق إلا قليلون، بينما غادر معظمهم المدينة.<sup>36</sup> وشهادة فخري



جداي هي نوع من الرثاء لعروس البحر التي كانت إحدى المدن الفلسطينية الأكثر تطوراً، والتي صارت ساحة خلفية لمدينة تل أبيب. فالمدينة اليهودية التي أقيمت في أوائل القرن العشرين «بلعت» جارتها الفلسطينية، كما فعلت إسرائيل بفلسطين بعد سنة 1948. نجت عائلة جداي نسبياً، لأنها حافظت على منزلها وصيدليتها في حي العجمي بعكس أغلبية أبناء الطبقة الوسطى وأثرياء المدينة، كبسام الأيوبي. وكان بسام الابن الوحيد للتاجر المعروف حربي الأيوبي أحد زعماء الحركة الوطنية الفلسطينية في يافا الانتدابية. ولما عاد فخري جداي من بيروت لم يجد ابن صفه بسام وكل أفراد عائلته الذين تركوا يافا في ربيع سنة 1950. وسمع فخري من والده أن عائلة الأيوبي لم تستطع مواصلة العيش في المدينة بعد سقوطها تحت السيطرة الإسرائيلية، مثل العديد من أبناء النخبة. ومعلوماتنا عن أوضاع رحيل بسام وعائلته قليلة جداً. أمّا عمه المحامي صبحي الأيوبي فحكايته موثقة ومعروفة بسبب توجهه إلى محكمة العدل العليا، كما سنأتي إلى ذكرها في الصفحات التالية.

وكما رأينا في الفصول السابقة، فإن صحيفة «الاتحاد» دأبت على كشف مظالم الحكم العسكري في حيفا والجليل. ومنذ بداية الخمسينيات كشفت الكثير من مخططات إسرائيل لطرد الفلسطينيين الباقين وتهجيرهم. وفي واحد من هذه الأخبار كشفت الصحيفة عن سياسة تهجير العرب إلى ليبيا، فذكرت أن محمد نمر عودة، العميل السابق للبريطانيين، شريك في هذه السياسة. وجاء في الخبر أيضاً أن عودة يعيش في ليبيا ويشجع على استيعاب فلسطينيين للعمل فيها.<sup>37</sup> ولم تكتفِ الصحيفة بالعموميات، بل قدمت نموذجاً لنجاح هذه السياسة في حالة المحامي صبحي الأيوبي من يافا. وبحسب الخبر في «الاتحاد» فإن صبحي الأيوبي «باع مؤخراً كل أملاكه في البلاد وهاجر إلى ليبيا». وختمت الصحيفة تقريرها بالتساؤل عمّن يقف وراء هجرة العرب من إسرائيل إلى ليبيا.

فمن هو محمد نمر عودة الذي اتهمته «الاتحاد» بالعمالة وتشجيع هجرة الفلسطينيين من البلد إلى ليبيا؟ وما هي الأوضاع التي دفعت المحامي صبحي الأيوبي إلى الرحيل عن يافا؟

كان محمد نمر عودة ناشطاً شيوعياً بارزاً خلال فترة الانتداب البريطاني. وبسبب علاقاته الجيدة بالحركة الوطنية الفلسطينية، أوكل إليه قادة الحزب الشيوعي في فلسطين

أن يجمع أخبار تلك الحركة وينقلها إليهم. لكن نشاطه هذا قربته من تلك الحركة، فصار ينقل إلى زعمائها أيضاً أخبار الطرف الآخر على ما يبدو.<sup>38</sup> كما أن بعض مبادراته المستقلة ومواقفه القومية أدى إلى شرح بينه وبين قادة الحزب، وهو ما قاد إلى انقطاع العلاقات بين الطرفين. واتُّهم عودة بأنه يعمل مخبراً للهيئة العربية العليا، فتم فصله من قيادة الحزب الشيوعي سنة 1940 بتهمة «الجنوح القومي».<sup>39</sup> ووصل عودة إلى العراق سنة 1941، وشارك هناك في ثورة رشيد عالي الكيلاني ضد البريطانيين والنظام الهاشمي الذي أقاموه فيه. وبهذا الشأن تجدر الإشارة إلى أن فؤاد نصار الذي صار سكرتيراً عاماً لعصبة التحرر وصل مثل عودة إلى العراق وشارك في تلك الثورة ضد النظام الحاكم فيه.<sup>40</sup>

والمعلومات المتوفرة عن حياة عودة ونشاطه بعد عودته من العراق إلى فلسطين غامضة وشحيحة. ويبدو أن مشاركته في الثورة العربية ضد بريطانيا (1936-1939)، وتقربه إلى المفتي أمين الحسيني ورجاله، أبعداه عن زعماء الحزب الشيوعي، وخصوصاً اليهود منهم. وقام موسى البديري الباحث في تاريخ الحزب الشيوعي أيام الانتداب البريطاني بنشر كتاب مؤخراً يشمل مجموعة مقابلات أجراها مع قادة الحزب.<sup>41</sup> إحدى هذه المقابلات كانت مع نمر عودة في بيروت بتاريخ 15 آذار/مارس 1974، وتمحورت حول نشاطه السياسي في الأربعينيات، لكنها لا تساهم كثيراً في تفسير الاتهامات التي وجهت إليه بـ «العمالة القديمة لبريطانيا». لكن نهاية المقابلة شملت إشارة معينة إلى أسباب خلافه مع الحزب الشيوعي. فعودة يجيب على مسألة شكوك الشيوعيين في مواقفه السياسية واتهامه بـ «الجنوح القومي». ويضيف أيضاً أنه بعد عودته من العراق لم ينضم إلى عصبة التحرر التي انضم ناشطوها سنة 1948 إلى الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي)، كما مر معنا سابقاً.<sup>42</sup>

### خامساً: محنة المحامي صبحي الأيوبي ورحيله عن يافا

كان صبحي الأيوبي يافاويًا، برز اسمه في قائمة زعماء المدينة منذ العشرينيات كأحد الناشطين في الجمعية الإسلامية - المسيحية.<sup>43</sup> وبعد قيام إسرائيل لم يدرج اسمه ضمن قائمة المحامين العرب العشرة الذين أجازوا للمرافعة في محاكم الدولة اليهودية، لأنه عاش حينها في منطقة المثلث الذي نقل إلى إسرائيل بعد اتفاقية رودس في ربيع



سنة 1949. وفي أواخر السنة نشرت صحيفة «اليوم» خبراً عن مرافعة المحامي صبحي الأيوبي في المحكمة «وكيلاً عن محمد الفقير المتهم بقتل التاجر اليافاوي الثري ميشيل فيعاني»<sup>44</sup> ويبدو أن الصحيفة التي نشرت هذا الخبر لم تنتبه إلى الدراما الكبيرة التي تكشف تفصيلاتها حينذاك في محكمة العدل العليا بالقدس، وبطلها المحامي الأيوبي. ويُعتبر القرار الذي أصدرته هذه المحكمة، وقبله المداولات في قاعات المحكمة العليا، من أهم القرارات التي أصدرها القاضي أغرانات ورفاقه حتى يومنا هذا. وفيما يلي ملخص هذه الدراما أو المحنة التي مر الأيوبي بها.

بدأت مداولات المحكمة العليا في قضية المحامي الأيوبي بعدما تقدم هذا بتاريخ 30 آذار/ مارس 1950 بطلب إلغاء أمر أصدره الحاكم العسكري لمنطقة جلجولية في المثلث، ألزمه بأن يرحل عن يافا ويعود إلى السكن في بيارته في حبله القريبة من جلجولية. وكتب القاضي أغرانات في قراره أن الحقائق في هذا الملف بسيطة وواضحة، لكنها فريدة وغير عادية.<sup>45</sup> هذه الحقائق أو المعلومات مهمة جداً كنموذج للصلاحيات الواسعة جداً لرجال الحكم العسكري، كما أنها تشكل وثيقة تاريخية مهمة للظروف التي دفعت الأيوبي في نهاية الأمر إلى الرحيل والهجرة إلى ليبيا.

تشير المعلومات التي سمعها قضاة محكمة العدل العليا في القدس إلى أن المحامي صبحي الأيوبي عاش في آب/ أغسطس 1949 في بيارته المجاورة لقرية جلجولية على بعد 150 متراً عن الحدود الأردنية.<sup>46</sup> وكان الأيوبي الذي توجه إلى المحكمة كهلاً ومريضاً يعاني منذ 15 عاماً جراء داء الربو، وكذلك جراء مشكلات في مجرى البول مدة أربعة أعوام. وفي أواخر الشهر المذكور، سطا عليه لصوص في بيارته فضربوه وسرقوا من بيته المال والجواهر. وفي أعقاب هذه الحادثة تدهورت حالة الأيوبي الصحية، فقرر السفر إلى يافا للعلاج. وفي سبيل ذلك، حصل من الحاكم العسكري على تصريح خروج من منطقة المثلث وفق المادة 125 من أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945، لأن منطقة سكنه أعلنت «منطقة عسكرية مغلقة».<sup>47</sup>

وصل صبحي الأيوبي إلى يافا وعولج في المستشفى الفرنسي بالمدينة. وفي بداية تشرين الأول/ أكتوبر 1949 غادر المستشفى بعد شفائه، وقرر النزول في بيت أخيه بدلاً من العودة إلى بيارته المذكورة أعلاه. وذكر قرار محكمة العدل العليا أن المدعي عاش في يافا «بناءً على تصاريح أصدرها إليه من فترة إلى أخرى الحاكم العسكري العام

للمناطق المدارة.» وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر انتهى مفعول التصريح الأخير. وأراد الأيوبي مواصلة العيش في بيت أخيه. لكن الحاكم العسكري اعترض على ذلك وأصدر إليه في 2 آذار/مارس 1950 (بحسب صلاحياته الممنوحة في المادة 110 من أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945) أمراً يلزمه بترك يافا والعودة إلى العيش في بيارته القريبة من جلجولية. إلا أن المخاطر على حياة الأيوبي، بسبب أمراضه والخوف من تكرار هجوم اللصوص وغيرهم، إذا ما عاد إلى بيارته، دفعاه إلى تقديم طلب من خلال محاميه السيد م. كاهاتي إلى محكمة العدل العليا لإلغاء أمر الحكم العسكري المذكور.

وخلص قضاة المحكمة إلى القول في قرارهم، بأنهم لا يتدخلون في فحص الأسباب الأمنية للحكام العسكريين، ويقتصر دورهم القضائي على فحص مدى التطبيق الإداري الرسمي لأنظمة الدفاع (الطوارئ). وبعكس قضية أبو لبن التي ذكرت أعلاه، فإن محكمة العدل العليا لم تجد في هذه الحالة خللاً فنياً إدارياً، فقررت رد طلب المحامي الأيوبي.<sup>48</sup> وصدر قرار المحكمة في 26 أيار/مايو 1950، فأثارت هذه القضية اهتماماً كبيراً لما فيها من محنة ومعاناة إنسانية. فقدم عضو الكنيست موشيه أرام من مبام استجابة لوزير الدفاع بهذا الشأن، طارحاً فيه الأسئلة التالية:

1. لماذا أصدر الحكم العسكري قراراً جائراً بطرد مريض عليه متابعة العلاج بحسب قرار الأطباء؟

2. ما هو حق الحكم العسكري في إصدار مثل هذا القرار بحجة أن صبحي الأيوبي استغل وجوده في يافا من أجل إصدار تصريح بمزاولة مهنة المحاماة؟ وهل ممنوع على مريض «بحسب القانون» أن يعالج أوراقه؟ وعلى أي شيء اعتمد الحاكم العسكري حين قرر أن صبحي الأيوبي خرق القانون عندما ترفع في قضية بالمحكمة المركزية؟ وهل ممنوع عليه قبول دعوة إلى المثول أمام مؤسسة حكومية؟

3. ولماذا يرى الحاكم العسكري في صبحي الأيوبي مجرمًا في أعقاب موافقته على قبول عضوية المجلس الإسلامي في يافا، على الرغم من أن مستشار رئيس الحكومة في الشؤون العربية لم يعترض على هذا الأمر؟

4. وهل يستطيع رئيس الحكومة ووزير الدفاع إلغاء الأمر الجائر ووقف هذا الظلم؟



وجاءت الإجابة عن أسئلة النائب موشيه أرام في 29 أيار/ مايو 1950، أي بعد ثلاثة أيام من صدور قرار محكمة العدل العليا. وكانت الإجابة مقتضبة ورسمية، إذ قال بن-غوريون إن الأيوبي «تقدم بدعوى إلى محكمة العدل العليا بإصدار أمر احترازي، ولذا يجب ترك الأمر للقضاء».<sup>49</sup> لكن أسئلة النائب أرام كشفت بعض الأسباب والظروف التي أدت إلى خطوات الحكم العسكري الانتقامية. فالسلطات الإسرائيلية عملت ما بوسعها للتخلص من القيادات العربية التي ظلت في المدينة بعد ترحيل أغلبية سكانها الفلسطينيين. ومحاولة الأيوبي المشاركة مجدداً في المجلس الإسلامي ومزاولة مهنة المحاماة كانت «مصدر إزعاج» لسياسات الحكومة. ومن هنا جاء قرار الحكم العسكري ووزارة الأمن، فلم ينفعه توجهه إلى طلب العدل والإنصاف في المحكمة العليا بالقدس. والسؤال الذي لا نملك عليه إجابة واضحة هو: هل عرضت السلطات على صبحي الأيوبي بعد أن أغلقت كل الأبواب في وجهه أن يبيع أملاكه ويهاجر إلى ليبيا؟

إن المصادر المتوفرة لا تقدم إجابة واضحة عن الأوضاع المباشرة لرحيل الأيوبي، ومن أدى دوراً حقيقياً بهذا الشأن. لكن تلك المصادر تشير إلى أن من اختاروا الهجرة إلى ليبيا كانوا في أغليبيتهم الساحقة مثقفين من سكان المدن. فعالم أبناء هذه الفئة الميسورة في المدن، التي صارت «مختلطة»، كاللد والرملة ويافا، تبدل واختفى تماماً سنة 1948 وما بعدها.<sup>50</sup> هذه المدن التي عاش فيها أبناء النخبة حياة صاخبة وغنية ثقافياً وسياسياً صارت شبه مهجورة، استوطنها بالتدريج اليهود الذين صاروا حكاماً وأسياداً. من هذه الناحية فإن مأساة الفلسطينيين الباقين في تلك «المدن المختلطة» كانت أعظم من الباقين في قراهم العربية في المثلث والجليل. فبالإضافة إلى تبعات النكبة القومية والجماعية عانى هؤلاء في مدنهم الشعور بالاغتراب الذي ازدادت حدته ومرارته مع مرور الأعوام. لذا، لم يكن غريباً أن كثيرين من أصحاب المهن الحرة (كالأطباء والمهندسين والمحامين) قرروا الرحيل عن بيوتهم ومدنهم بعد النكبة. وحكاية هؤلاء جديرة بمزيد من الدراسة والبحث والتخصص.<sup>51</sup>

### سادساً: المحامي الياس كوسا: مؤسسة قوامها شخص واحد

في أعقاب تهجير أبناء النخبة المدنية الفلسطينية سنة 1948 وما بعدها، صار للمحامين القليلين الذين ظلوا في الوطن ومارسوا مهنتهم في إسرائيل دور مهم في الدفاع

عن حقوق هؤلاء الباقين. وكما ذكرنا أعلاه، فقد برز بين المحامين العشرة الأوائل الذين مارسوا المهنة بعد النكبة اثنان في حيفا هما: حنا نقارة، والياس كوسا. أما الأول الذي لم يكن شبيوعياً حتى سنة 1948، فانضم إلى ماكي بعد عودته إلى حيفا وعمل بالتنسيق مع قيادة هذا الحزب.<sup>52</sup> وأما الياس كوسا فكان «ذنباً وحيداً»، ومؤسسة في شخص واحد، كما وصفه كثير ممن عرفوه وعاصروا نشاطه في الخمسينيات. ويُعتبر هذا المحامي الحيفاوي أبرز ممثل لأبناء النخبة الذين صمدوا وقاوموا سياسة التكنيل بالباقيين على الرغم من مخاطر هذا الموقف. لكن الباحثين في تاريخ الأقلية العربية في إسرائيل قلما انتبهوا لدوره في دراساتهم.

كان الياس كوسا (1896-1971) من أصول لبنانية، ووصل إلى حيفا عبر دروب ملتوية، لكنه أمضى فيها معظم سنوات حياته، كما فعل كثيرون من اللبنانيين الذين هاجروا إلى «عروس الكرمل». ولد كوسا ونشأ في طرابلس حتى انتقاله للدراسة في كلية الحقوق بالجامعة الأميركية في بيروت. وفي أواخر سنة 1914 ترك التعليم، ورحل عن بيروت إلى مصر خوفاً من التجنيد الإجباري في الجيش العثماني. وفي القاهرة أجرى اتصالاً بالإنكليز ورجال الثورة العربية، بقيادة الشريف حسين وأولاده. وفي كانون الأول/ديسمبر 1917 وصل إلى القدس مع القوات البريطانية (بقيادة الجنرال إدموند أللبي) التي كانت احتلت سيناء وجنوب فلسطين قبل ذلك.

إن ثقافة الياس كوسا القضائية وإتقانه اللغة الإنكليزية مكّناه من العمل في دوائر القضاء الانتدابية عشرة أعوام وأكثر. لكنه استقال من وظيفته سنة 1928، على خلفية «الاضطرابات» بين العرب واليهود بشأن حائط المبكى. وفي السنة نفسها، ترك القدس وانتقل إلى العمل في حيفا، حيث تخصص بالقضايا المدنية والجنائية، كما نجح في الانخراط في العمل السياسي الوطني في المدينة بسرعة، فصار أحد الناشطين البارزين في الهيئات واللجان القومية.<sup>53</sup> وظل كوسا في حيفا بعد سقوطها في أواخر نيسان/أبريل 1948. غير أن حياته انقلبت وتبدلت جوهرياً، بسبب ما جرى لمعظم سكانها العرب. وعلى الرغم من الصعوبات الكثيرة فإنه قرر عدم الرحيل والبقاء في داره بحيفا. ولم تمضِ إلا أشهر قليلة على النكبة حتى أصبح المحامي الياس كوسا عنواناً بارزاً لشكاوى أهلها الباقين، وخصوصاً أنه شاهد بنفسه نهب الحكومة ومؤسساتها لأموال السكان العرب.



وكان الياس كوسا قد تزوج السيدة إميلي خياط سنة 1930. ولما اشتدت المناوشات بين اليهود والعرب في حيفا وناحيتها في بداية سنة 1948 رحلت إميلي مع ابنها الوحيد عن المدينة، بينما ظل الوالد في منزل العائلة.<sup>54</sup> ورأى المحامي كوسا كيف قامت قوات الهاغاناه بالتسلط على الحارات العربية منذ 22 نيسان/أبريل 1948. وبعد السيطرة على المدينة أخذت المؤسسات الحكومية تنقل أملاك العرب وممتلكاتهم بشكل منهجي وتضعها في مخازن رسمية، على الرغم من شكوى واستنكار لجنة الطوارئ العربية التي كان كوسا أحد أعضائها. وفي بداية تموز/يوليو 1948 بدأت الحكومة ببيع الأثاث والملابس التي تكدست في المخازن للقادمين اليهود الجدد بأبخس الأثمان. وحتى آخر السنة، تم بيع معظم ممتلكات الفلسطينيين الحيفاويين الذين صاروا لاجئين.<sup>55</sup> وهذا النهب الحكومي الممنهج لأملاك الغائبين وممتلكاتهم أثار سخط الياس كوسا واستنكاره.

وفي أرشيف دولة إسرائيل هناك مراسلات كثيرة بين موظفي مكاتب الحكومة تتعلق بالرسائل الاحتجاجية التي بعث بها المحامي كوسا إلى عضو الكنيست الحيفاوي دافيد كوهين وغيره من السياسيين والوزراء. وفي إحدى تلك الرسائل طلب هذا المحامي أن يعرف ما قول القانون في لاجئ سمحت له السلطات بالعودة بشكل قانوني، ثم صارت له أملاك لم تكن في حيازته قبل رحيله. أما وزير العدل بنحاس روزن فاعتقد أن اللاجئ يبقى لاجئاً، إلا إذا حصل على شهادة تنص على تعريفه مجدداً. وما دام كان تعريفه غائباً (أو لاجئاً) «فإن كل أملاكه تكون تابعة للقيم على أموال الغائبين بغض النظر متى وكيف وصلت إلى حيازته.»<sup>56</sup> لكن الوزير شطريت خالف وزير العدل الرأي في هذا الشأن. وفعلاً، بعد مناقشة هذا الموضوع في الحكومة تم تعديل القانون لتمكين «الغائبين الحاضرين» من أن يمتلكوا عقارات جديدة لم تكن لهم من قبل. لكن المحامي كوسا لم يكتف بهذا التعديل، واستمر في مهاجمة سيطرة الحكومة على أراضي العرب وأملاكهم ومصادرتها. وقد أثار سخطه بصورة خاصة قانون مصادرة أراضي «الغائبين الحاضرين»، بحسب قانون أموال الغائبين الذي تم سنه في الكنيست في آذار/مارس 1950.

كان الياس كوسا شخصية فذة ومميزة بكل المقاييس. وتعكس مراسلاته ومواقفه السياسية المستقلة والجريئة جداً تلك الشخصية التي لم تخش نقد سياسة الحكومة

تجاه العرب الباقين بشكل لاذع، لا مساومة فيه. ولم يكن لهذا المحامي ظهر سياسي يعتمد عليه وينشر أعماله ونشاطاته. فقد بعث بمراسلاته باللغتين العربية والإنكليزية، لا لوزراء في الحكومة فقط، بل للمؤسسات الدولية، كالأمم المتحدة أيضاً. كما نشر العديد من المقالات بالإنكليزية في مجلة «نير» المعارضة. واختيار كوسا الموقف المستقل الناقد والجريء من دون الانضمام إلى ماكي يجعله ظاهرة مميزة وفريدة جداً. إذ كان كوسا على قناعة بأن احتكار الشيوعيين تمثيل قضايا المواطنين العرب ومظالمهم ضارة بمصالحهم، ولذا وجد نفسه في معظم الأوقات ما بين المطرقة والسندان. وعلى الرغم من ذلك فإنه لم يعدل مواقفه النقدية، وبرز في الخمسينيات كأقوى المدافعين عن حقوق العرب ومصالحهم.

وكانت حقوق المواطنين العرب الأساسية، مثل حريات التعبير والحركة وحقوق ملكية الأراضي والأموال التي صادرتها الحكومة على رأس سلم اهتمامات كوسا، فكتب قائلاً: «للعرب في إسرائيل حقوق متساوية كاليهود نظرياً، لكنهم في الواقع مضطهدون في كل مجال تقريباً».<sup>57</sup> وأبرز الأمثلة لذلك، الحكم العسكري وسياسة التصاريح والتمييز في مختلف الميزانيات والمخصصات والمؤن، وغير ذلك. والأنكى من ذلك، بحسب أقوال المحامي كوسا، أن العرب في إسرائيل يعيشون في سجن كبير. فعدا بعض المسيحيين المسموح لهم بالسفر إلى روما وإلى القدس العربية، لا يسمح للعرب بحرية الحركة والسفر. وقد وصل بعض مقالات الياس كوسا إلى الصحافة العالمية ونشر على صفحاتها.<sup>58</sup> واستمر هذا المحامي الحيفاوي في نشاطه المتشعب على المستوى الصحافي، وفي محاولات لإقامة تنظيم سياسي مستقل للباقيين في حيفا والجليل طوال الخمسينيات.

أثارت أعمال الياس كوسا ومقالاته غضب السلطة ورجالها من جهة، ومنافسيه في الحزب الشيوعي من جهة أخرى. واكتفى الأخيرون بالهجوم عليه وعلى أمثاله من الناشطين السياسيين المستقلين وتوجيه التهم إليهم بخدمة السياسة الحكومية. أما رجال الاستخبارات الذين راقبوا نشاطاته فأخذوا يفكرون في طرق أشد قسوة لإسكاته. فقد شكل هذا المحامي القدير والمجرب الذي يعيش خارج نطاق الحكم العسكري «مشكلة»، فراحوا يفتشون عن تهمة تلصق به لمحاكمته وسجنه. ومع صعوبة تلفيق تهمة «اللمع القانوني» جرى الحديث عن اقتراح «لتكسير عظامه». ففي ورقة مجهولة التوقيع



(لرجل استخبارات كما يبدو) أرسلت إلى زلمان أران (زياما) ومحفوفة في ملف مستشار رئيس الحكومة في الشؤون العربية، نوقش هذا الاقتراح بشكل جدي. وتحمل الورقة تاريخ 21 آب/أغسطس، وكتب فيها: «ماذا نفعل بهذا الوغد؟ أعطني رأيك. أنا على استعداد للتعاون! لماذا لا نقوم بتكسير كل عظامه في إحدى الليالي».<sup>59</sup>

وكانت التهديدات التي تلقاها الياس كوسا معروفة لدى أصدقائه وأهل بيته. فقد روى ابنه الوحيد الذي يعيش في كندا أن العائلة تخوفت دائماً من انتقام السلطات. وفي أحد الأيام اقتحم منزل العائلة ليلاً حين غياب أفرادها جميعاً، وتم نبش المكتبة وجميع الأوراق من دون سرقة أي شيء من محتوياتها، عدا بعض الملفات والأوراق.<sup>60</sup> وعلى الرغم من الصدمة والخوف مما هو أسوأ فإن كوسا لم يوقف نشاطه ونقده الدائم لسياسة الحكومة. أما الابن الوحيد، نقولا، فلم يتحمل العيش في ظل الخوف الدائم وهاجر إلى كندا. وحتى في المقابلة الهاتفية التي أجريتها معه، فإن آثار مخاوف تلك الفترة كانت بادية في حديثه وتردده في الإجابة عن بعض الأسئلة. ولم يكن تهديد حياة كوسا وأفراد عائلته شواذاً، بل حالة ملطفة مقارنة بالقمع والسجن اللذين تحملهما غيره من الناشطين السياسيين المعارضين لسياسة الحكومة والحكم العسكري.

وكانت إحدى وسائل الضغط على أبناء النخبة الذين عاشوا في «المدن المختلطة» هي عدم إصدار جوازات سفر إلا لمن يريد الرحيل بلا رجعة. وكان هذا العقاب الجماعي ضاراً لأصحاب الأعمال والتجار الكبار وغيرهم ممن لهم علاقات عائلية خارج البلد. ووجد هؤلاء أنفسهم ممنوعين من السفر لعدم إصدار أذون من الوزارات المختصة.<sup>61</sup> وحكاية حنا نقارة الذي حاول عدة مرات إصدار جواز سفر من دون نجاح هي خير مثال لتلك السياسة، وكذلك اكتوى الياس كوسا بتجربة منعه من السفر. ونشر هذا المحامي صاحب العلاقات المتشعبة حكايته (والعرب في إسرائيل جميعاً) بالإنكليزية في مجلة «نير» التي أصدرتها جماعة إيحود الراديكالية. وقد كشف كوسا في تلك المقالة عن أنواع التمييز التي يعاني جراءها المواطنون العرب في إسرائيل. وكانت إحدى القضايا التي تعرض لها هذا المحامي هي منع سفرهم إلى خارج البلد.<sup>62</sup>

وكما هو معروف، فإن حدود إسرائيل مع العالم العربي كانت مغلقة أمام العبور القانوني، إلا في حالات خاصة ونادرة. والقليلون الذين سمح لهم بالتنقل بحرية عبر تلك الحدود هم رجال الكنائس. عدا ذلك فإنه سمح لأعداد محدودة بالعبور من رأس

الناقورة ومن بوابة مندلباوم بين شطري القدس. وحتى تحركات المواطنين العرب داخل البلد كانت متعلقة بتصاريح الحكم العسكري. ولم يقتصر ذلك على سكان مناطق الحكم العسكري، بل سكان المدن الساحلية أيضاً كانوا ممنوعون من دخول تلك المناطق العربية. وهكذا عاش معظم الباقين في الخمسينيات حالة حصار دائم. أما الرحيدون الذين سهلت إسرائيل سفرهم فكانوا أولئك الذين أرادوا الرحيل والهجرة من الدولة اليهودية إلى الدول العربية، أو إلى غيرها من البلاد.<sup>63</sup>

وعالج الياس كوسا مسألة منع العرب من السفر بتوسع في إحدى مقالاته.<sup>64</sup> وعلق على هذه السياسة قائلاً إنه حتى في الدول العربية المجاورة، كلبنان ومصر، لا وجود لمثل هذا المنع لأبناء الأقلية اليهودية. وكان العراق الدولة العربية الوحيدة التي اتخذت سياسة شبيهة بإسرائيل مؤخراً. لكنه أضاف أنه حتى هناك «كان التحديد فقط على أولئك الذين يرغبون في السفر إلى إسرائيل، لا للتعليم أو للعلاج أو لغيرهما من الأسباب».<sup>65</sup> وكما ذكرنا سابقاً، فإن كوسا نفسه وكذلك زميله المحامي حنا نقارة كانا أصحاب تجربة في رفض السلطات طلبهما بإصدار جواز للسفر. وبعد تكرار هذا الرفض قرر نقارة رفع قضيته إلى محكمة العدل العليا.

وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر 1952، كان نقارة قد قدم طلباً رسمياً لإصدار جواز سفر، بحسب المادة الثالثة من قانون المواطنة لسنة 1952. ورفض هذا الطلب بدعوى ظروف دخوله إلى إسرائيل في آب/أغسطس 1948. وادعى نقارة أن اسمه مثبت في سجل السكان «حين كان معتقلاً بتاريخ 8 نوفمبر/تشرين الثاني 1948. وفي 16 كانون الثاني/يناير 1949 استلم بطاقة هوية مدنية». كما أنه شارك في الانتخابات الأولى في الشهر نفسه، وكان مرشحاً لانتخابات بلدية حيفا التي أجريت في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 1950. لكن عندما نشرت أسماء الناخبين للكنيست الثاني في حزيران/يونيو 1951 غاب اسمه عن القائمة بحجة أنه دخل البلد بشكل غير قانوني. واستأنف نقارة هذا القرار لدى المحكمة المركزية في حيفا، وتم قبول الاستئناف. وبعد ذلك أدلى بصوته في الانتخابات الثانية للكنيست، وكان مرشحاً في قائمة ماكي.<sup>66</sup> وقبلت محكمة العدل العليا دعوى المحامي نقارة في 16 تشرين الأول/أكتوبر 1953، على أساس قرار المحكمة المركزية المذكورة أعلاه.<sup>67</sup>

وبخلاف المحامي نقارة الذي رفض طلبه لجواز السفر بدعوى دخوله البلد بشكل



غير قانوني، فإن الياس كوسا لم يغادر حيفا قط، ولم تقدم السلطات سبباً لرفضها إصدار جواز سفر له. وبعد أن رفضت السلطات طلب المحامي كوسا، بعث برسالة إلى رئيس حكومة إسرائيل في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 1957 طالباً تدخله في الأمر. وجاء في تلك الرسالة أنه تقدم بطلب جواز سفر في حيفا بتاريخ 27 آذار/مارس من السنة نفسها، ثم طلب بعدها بيومين تأشيرة سفر ودفع رسومها 15 ليرة، لكن طلبه هذا رفض. ومر سبعون يوماً منذ تقديم طلب جواز السفر ولم يستلم رداً على الرغم من المراجعات والمراسلات مع المسؤولين في القدس أيضاً. وختم كوسا قائلاً إن هذه المعاملة نابعة بلا شك بسبب قوميتي العربية.<sup>68</sup> وقد صدق حدس المحامي كوسا، كما تثبت الوثائق في ديوان رئيس الحكومة هذا الشأن. فعدم إصدار جواز سفر كان إحدى الطرق التي استعملتها السلطات للضغط والانتقام من المعارضين لسياساتها.<sup>69</sup>

### سابعاً: القانون في خدمة سياسة القمع

في كتاب دافيد كريتشمر القيم المعنون «المكانة القانونية للعرب في إسرائيل»، كشف المؤلف عن الفجوة القائمة بين موضوعية القانون وعالميته نظرياً، وبين استغلاله لخدمة سياسة التمييز وعدم المساواة بين اليهود والعرب.<sup>70</sup> وعالج هذا البحث في الأساس الرضع القائم في إسرائيل، أواخر القرن العشرين، ولم يتطرق كثيراً إلى تجربة العرب مع القانون الإسرائيلي في الخمسينيات. لكن المكانة القانونية لهؤلاء الباقين بعد النكبة تقرر إلى حد كبير في تلك الفترة، وترسخت في عدد من القوانين التي تم سنّها حينذاك، فهناك إضاءات مهمة على موضوع هذا البحث. وأحد النماذج للقوانين المجحفة هو «قانون المواطنة» الذي يُعتبر من أهم القوانين في كل دولة.

في تموز/يوليو 1950، تمت مناقشة اقتراح «قانون المواطنة» الذي أثار جدلاً ومعارضة شديدة من ممثلي أحزاب اليسار. ولم تنته مناقشة مسودة هذا القانون في الكنيست الأول، واستمرت بعد الانتخابات في الكنيست الثاني سنة 1951. وتمت الموافقة على النص النهائي للقانون سنة 1952، فصار أحد أبرز المؤشرات إلى كون إسرائيل دولة يهودية. وأسس هذا القانون مسارات متعددة للمواطنة منها: واحد لليهود بحسب قانون العودة، وآخر لمن ليسوا يهوداً وفق المادة الثالثة التي تضع شروطاً لغير اليهود لإثبات حقهم في المواطنة، إذا توفرت فيهم الشروط الثلاثة التالية:

1. كان [الشخص] مسجلاً في الأول من آذار/ مارس 1952 كمقيم بموجب أمر تسجيل السكان، 1949 و

2. كان مقيماً في إسرائيل يوم تفعيل هذا القانون، و

3. إذا تواجد في إسرائيل، أو في منطقة أصبحت تحت نفوذ إسرائيل بعد قيام الدولة، منذ قيام إسرائيل وحتى سن هذا القانون، أو إذا دخل إلى إسرائيل بشكل قانوني خلال هذه الفترة.<sup>71</sup>

أقصى هذا القانون بشروطه الثلاثة مجتمعة عدداً كبيراً من العرب الباقين عن الحصول على المواطنة الإسرائيلية. وتوجه عدد منهم إلى المحاكم، ووصل بعضهم إلى محكمة العدل العليا، كي يحصلوا على هوية توقف تصنيفهم كمتسللين. فالنضال من أجل الهوية والمواطنة كان جزءاً من صراع البقاء. ولم تحم الهوية، أو المواطنة الإسرائيلية الفلسطينيين الباقين من التمييز وقمع الحكم العسكري، لكنها منعت الاقتلاع والتهجير نظرياً، على الأقل. فمن دون بطاقة هوية، كان الباقون عرضة دائمة للتنكيل والسجن والطرده أحياناً.

وفي الفترة نفسها التي سن الكنيست قانون العودة لسنة 1950، وقانون المواطنة لسنة 1952، عمل على شرعنة سيطرة الدولة على أملاك اللاجئين، ومصادرة قسم كبير من أراضي الباقين. هذه القضية المتعلقة بنهب أراضي الفلسطينيين، عولجت في كثير من الأبحاث والدراسات. ولا يتسع مجال هذا البحث لدراسة هذا الموضوع الذي يُعتبر جرحاً مفتوحاً، وخصوصاً بالنسبة إلى «الغائبين الحاضرين» الذين تم الاعتراف بمواطنتهم، لكن خسروا حقوقهم في أراضيهم وأملاكهم في قراهم التي هجروا منها. وكان لاستعمال الحكم العسكري أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945، وقوانين إسرائيلية جديدة، دور مهم في تقليص مساحات الأراضي الباقية للمواطنين العرب.

ولا يتسع مجال هذا البحث لدراسة مجمل حالات التمييز القائمة على أساس القانون، وشرعنة استمرار عمل المؤسسات الصهيونية في إسرائيل بعد سنة 1948، والتي خدمت اليهود فقط، وساهمت في توسيع الفجوات بينهم وبين المواطنين العرب. وكان المجال الوحيد الذي ضمن المساواة بين جميع المواطنين هو الانتخابات البرلمانية التي شارك فيها العرب منذ سنة 1949. لكن حتى هذا المجال، كما سنرى في الفصل السابع، كانت فيه المساواة نظرية فقط، في ظل الحكم العسكري وسياسة منع قيام أحزاب عربية



مستقلة. على هذه الخلفية، فإن المواطنين العرب توجهوا أحياناً إلى محكمة العدل العليا، طلباً للإنصاف، ومنعاً للسياسات غير القانونية التي نفذتها الحكومة وذراعها الرئيسية (الحكم العسكري) في البلدان العربية.<sup>72</sup>

وأحد الأبحاث المهمة، التي عالجت موضوع العلاقة بين القانون وجهاز القضاء في إسرائيل وبين المواطنين العرب، رسالة دكتوراه قدمت للجامعة العبرية.<sup>73</sup> هذا البحث يثبت بوضوح كيف تم تفعيل القانون وجهاز القضاء من جانب مؤسسات الدولة لخدمة نظام المراقبة والسيطرة على الفلسطينيين في إسرائيل. فقد حددت أنواع من خروقات القانون تنطبق على الفلسطينيين فقط، والتي تم تعريفها بصورة عامة بأنها المس بأمن الدولة. وأشارت الباحثة إلى ثلاث مجموعات قوانين من تلك النوعية:

1. مراقبة دخول العرب إلى أراضي الدولة، بحسب قانون الدخول إلى إسرائيل لسنة 1952.
2. قانون منع التسلل، الخروقات والقضاء لسنة 1954.
3. قوانين السيطرة على العرب ومراقبتهم بحسب أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945.<sup>74</sup>

طبّق رجال الحكم العسكري هذه القوانين على المواطنين العرب بشكل جعلهم خارقين للقانون بالقوة. فباسم الأمن، طُرد آلاف الفلسطينيين من قراهم إلى خارج حدود الدولة حتى بعد انتهاء الحرب، كما تم اقتلاع وتهجير آلاف آخرين من بيوتهم وأراضيهم ونقلهم إلى بلدات أخرى داخل إسرائيل. أما نهب أراضي الفلسطينيين وأموالهم فتم تنفيذه وفق قوانين جائرة، منها قانون أموال الغائبين لسنة 1950. وفي المقابل، فإن كل محاولة قام بها الفلسطينيون للعودة إلى بيوتهم وأراضيهم، من دون موافقة السلطات، اعتُبرت جريمة يعاقب عليها القانون. وهكذا عمل القانون في خدمة السياسة الصهيونية، وجعل الباقين في معظمهم خارقين للقانون بالقوة في السنوات الأولى بعد النكبة.

ووجدت ألينه كورن في دراستها عن سنوات الخمسينيات أن نصف السجناء أو أكثر، في الفترة 1950-1952، كانوا عرباً.<sup>75</sup> مثل هذا الواقع استمر خلال كل سنوات الحكم العسكري الذي جعل أبناء الأقلية العربية خارقين للقانون كسياسة، وليس تعبيراً عن واقع يعكس تصرفات السكان. وكان السجناء العرب في أغليبيتهم «متسللين»

وأشخاصاً اعتقلتهم الشرطة من دون تصاريح تنقل من الحكم العسكري. وكانت سياسة التصاريح، التي تمنح للمقربين فقط، تجبر كثيرين على خرق القانون والمخاطرة في سبيل لقمة العيش. ومن اعتُقل من دون تصريح، قُدم إلى محكمة عسكرية كانت تصدر أحكاماً أوتوماتيكية بالسجن والغرامات الباهظة. وهكذا عملت أجهزة القضاء على استنزاف طاقات السكان العرب، وساهمت في سياسة المراقبة والسيطرة.

وانتقدت أحزاب المعارضة وممثلوها الحكم العسكري واستعماله المفرط لقوانين الطوارئ للسيطرة والقمع السياسي. كما أن ملاحقة من تم تعريفهم بـ «متسللين» بسبب عدم إدراجهم في سجل السكان أحياناً استمر عدة سنوات، وأثار غضباً عارماً بين الشيوعيين. وأكثر «الاتحاد» سنة 1949 من نشر أخبار عمليات التمشيط والتفتيش التي قامت بها الشرطة والجيش في البلدات العربية. وأثار عضو الكنيست طوبي هذه القضية وما ترتب عليها من اعتقالات وطرده لمن اتهموا بالتسلل.<sup>76</sup> كما نشرت الصحيفة لعدة أشهر أسماء أشخاص فقدوا قسيمة تسجيلهم مع رقمها أحياناً في محاولة لاستردادها إن وجدت.

قسم الحكم العسكري الجليل إلى 54 منطقة مغلقة يمنع الدخول إليها من دون تصريح. وكانت أغلبية هذه التصاريح لهدف العمل والمعيشة.<sup>77</sup> وكان رفض إصدار تصريح من هذا النوع إلى شخص معين بمثابة الحكم عليه بالبطالة والفقر. وهكذا أصبحت تلك التصاريح جزرة تعطى للمقربين والمتعاونين، وعصا تستعمل ضد المعارضين والمغضوب عليهم. وأدى الشعور بالظلم واستبداد جهاز الحكم العسكري ببعض الناس إلى مقارنة إسرائيل بـ «حكم الأتراك»، والقول إن حكم إسرائيل هو «أسوأ من أيام الأتراك».<sup>78</sup> مثل هذه الأقوال كان تعبيراً عن شعور الناس بالاضطهاد المستمر والظلم الذي تشارك فيه كل المؤسسات الحكومية. ولما يأس الباقون من إنصافهم رددوا في أغليبتهم قولهم: «إذا كان حاكمك ظالمك لمين تشكي أمرك».

وخاطر عدد ممن رُفض طلبهم للحصول على تصريح، فسافروا من دونه للعمل أو لترتيبات أخرى. وعلى سبيل المثال، سافر الرفيق فيليب شحادة من قرية المغار إلى حيفا من دون تصريح من الحكم العسكري،<sup>79</sup> فألقت الشرطة القبض عليه، وتم تقديمه إلى محكمة عسكرية فرضت عليه السجن ثلاثة أشهر، أو دفع غرامة مقدارها 50 ليرة. هذه الحادثة هي نموذج لحياة كثيرين دفعتهم السلطات إلى خرق القانون الجائر



بشكل يومي. كما أن أي معارضة لسياسة الحكم العسكري كانت تقمع بيد حديدية، حتى لو لم يتعلق الأمر بشؤون الأمن. وهكذا، مثلاً، وجد أربعة من سكان عرابة البطوف أنفسهم في السجن الإداري مدة شهر كامل بسبب معارضتهم فرض ضريبة التعليم على الأهالي.<sup>80</sup>

اضطر العديد من الفلسطينيين الباقين في إسرائيل إلى خرق القوانين والحواجز المفروضة عليهم في سبيل كسب عيشهم والحياة بشكل طبيعي في محيطهم. وقد طبقت أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945 ضدهم فقط. وفي الحالات النادرة التي طبقت هذه القوانين ضد مواطنين يهود قامت ضجة كبيرة وسمعت انتقادات حادة ضد شرعيتها. ففي أيار/ مايو 1951، مثلاً، اعتقل عدد من خلية إرهابية يهودية بتهمة إقامة تنظيم معاد للدولة، وحياسة متفجرات من أجل تنفيذ هجوم على الكنيست. وبلغ عدد المعتقلين الذين سجنوا بناء على المادة 111 من أنظمة الدفاع (الطوارئ) العشرات من اليهود المتطرفين. فأثار هذا الاعتقال ضجة إعلامية وسياسية واسعة، ووصلت أصدااء هذه العاصفة إلى الكنيست نفسه، المسؤول عن تمديد العمل بتلك القوانين في إسرائيل.

وخلال مناقشة استعمال أنظمة الدفاع (الطوارئ) المذكورة، قال موشيه شاريت القائم بأعمال رئيس الحكومة في معرض رده على خطاب عضو الكنيست مناحم بيغن، رئيس كتلة المعارضة، ما يلي: «كل قانون هو قانون». لكن بيغن اعترض قائلاً: «هذا غير صحيح. هناك قوانين استبدادية، وهناك قوانين غير أخلاقية، وهناك حتى قوانين نازية». ثم أضاف رداً على بعض الأصوات المقاطعة: «لا تسألوني من يقرر ما هو قانون نازي، وما هو قانون غير أخلاقي. فالقانون الذي قمتم بتطبيقه هو نازي، وهو مستبد وهو غير أخلاقي. والقانون غير الأخلاقي هو غير قانوني. لذا فإن الاعتقال غير قانوني، والأمر الذي أصدرتموه مستبد». <sup>81</sup> وأنهى بيغن خطابه بتكرار معارضته استعمال أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945 قائلاً: «إن وجود قوانين الطوارئ هذه هو وصمة عار واستعمالها جريمة». لذا، فإنه اقترح إلغاء هذه القوانين وتقديم اقتراح بديل منها خلال أسبوع.<sup>82</sup>

لكن هذه القوانين لم تلغ، واستمر العمل بها ضد المواطنين العرب خلال فترة الحكم العسكري. فقد مكّنت رجال الحكم العسكري من القيام بالاعتقالات الإدارية من دون محاكم وإبعاد الناشطين السياسيين من مكان إلى آخر. وهكذا، مثلاً، تم إبعاد نديم

موسى عن مكان سكنه في البعنة إلى قرية طوبى التي يسكنها عرب الهيب.<sup>83</sup> فاعتبر هذا العقاب رادعاً بسبب الشعور بالوحدة والافتراق الاجتماعي وخسارة مكان العمل والبعد عن العائلة. وكان الناشطون الشيوعيون في أغليبيتهم من الشباب غير المتزوجين، فساهم ذلك في قدرتهم على تحمل الإبعاد والسجن، إضافة إلى دعم الحزب للعائلة. وكثيراً ما جاءت نتيجة الإبعاد معاكسة لأهداف العقاب، لأن المبعدين نشروا أيديولوجيا الحزب وأقواله في أماكن جديدة وبعيدة. وهذا ما جرى لنديم موسى الذي نزل ضيفاً مدة أربعة أشهر على شيخ عرب الهيب، فقد كان عنده كل الوقت للحديث مع ضيوف الشيخ ونقل آرائه في السهرات والمناسبات.<sup>84</sup>

وكان هدف الحكم العسكري من معاقبة الشيوعيين وأمثالهم ردع العرب عن تأييد سياستهم، أو التصويت لهم. وفعلاً، فإن كثيرين من العرب الذين احتاجوا إلى المساعدة والدعم تخوفوا من التوجه إلى الشيوعيين وفضلوا الاتصال بالمقربين من السلطة. فالمطران حكيم ونواب الكنيسة من القوائم المرتبطة بالحزب الحاكم، توسطوا لحل قضايا الناس عند الحكومة، ونجحوا في ذلك أحياناً. فتعزيز مكانة المنافسين للشيوعيين كان عاملاً مهماً في بناء جهاز السيطرة المعتمد على استعمال «العصا والجزرة». فمنح التصاريح للمقربين وأصحاب الواسطة، والتعيين في وظائف حكومية وغيرها من المكافآت، لم تعط لمن اعتبرتهم السلطات «سليين». وفعلاً، ساهم الخوف من العقاب والاعتقالات كثيراً في نشر الرعب بين الناس الذين فتشوا في معظمهم عن البقاء لا المواجهة.

فعلى سبيل المثال، اختار سكان إقرت وكفر برعم لسنوات طريق مراجعة السلطات، وابتعدوا عن التعاون مع الشيوعيين ونضالاتهم. ولما اختاروا بعد عامين التوجه إلى محكمة العدل العليا توجهوا إلى المحامي محمد نمر الهواري. وقرار المحكمة العليا في قضية كفر برعم معروف ومشهور.<sup>85</sup> لكن النجاح الموقت لأهالي القرية لم يغير من مصيرها. وقد نشر الخوري يوسف إسطفان سوسان (1907-1987) في مذكراته تفاصيل نضال أهل القرية المستمر في سبيل العودة إليها. كما أنه ألحق بمذكراته عدداً من الوثائق والمراسلات مع المؤسسات الحكومية.<sup>86</sup> وبعد عشرات السنين تعلم مهجرو هذه القرية على جلدتهم أن الوعود الكثيرة التي سمعوها من زعماء إسرائيل لم تكن إلا مماطلات وكسباً للوقت لتثبيت حقائق مخالفة على الأرض.



## ثامناً: محكمة العدل العليا: ساحة أخرى لنضال الباقيين

ترك المحامي محمد نمر الهواري ساحة السياسة بسرعة بعد عودته سنة 1949، وانتقل إلى ساحة القضاء ليعمل في مهنته. وصار أحد المحامين الفعالين والناشطين في تقديم الدعاوي إلى محكمة العدل العليا. وبينما مثل حنا نقارة رفاق الحزب ومقربيه، فإن الهواري ترفع عادة عن الباقيين الذين تخوفوا من ربط اسمهم بالشيوعيين. وكما مر معنا أعلاه، فإن نقارة وزميله المحامي الياس كوسا لم يترددا في توجيه النقد اللاذع إلى السلطات ومقاومتها في المحاكم، كساحة إضافية للنضال من أجل حقوق الباقيين. أما هواري فكان له توجه أكثر مهادنة من المحامين الحيفاويين. وعلى كل الأحوال فإن عدد المحامين العرب في الخمسينيات لم يتعد أصابع اليدين، كما ذكر سابقاً، فتقاسموا عبء المرافعات أمام المحاكم.

وكان الحزب الشيوعي (ماكي) قد كثف نقده بشأن عمليات طرد السكان من قرى الجليل بعد انتخابات الكنيست الأول سنة 1949. وتوجه النائب طوبي باستجواب في آذار/مارس 1949 يتساءل فيه عن عمليات تمشيط القرى وتهجير السكان العرب التي «تحدث كل أسبوع».<sup>87</sup> وبسبب كثرة الشكاوى من طرد السكان بشكل غير قانوني أعلن بن - غوريون في الكنيست بتاريخ 8 نيسان/أبريل 1949 ما يلي: «لقد أصدرنا أوامر إلى كل السلطات المختصة بمنع طرد أي شخص يحمل قسيمة تسجيل قانونية. وإذا تم طرد شخص كهذا يحمل هوية عن طريق الخطأ، فإن له حق العودة. ويمكن فعل ذلك بنفسه أو عن طريق وكيل من سلطات الحكم العسكري».<sup>88</sup> وكما ذكرنا سابقاً، فإن المحامي نقارة كان سباقاً في التوجه إلى محكمة العدل العليا بمثل تلك القضايا. وكان لنشر نجاحاته في بعض القضايا في صحيفة «الاتحاد» أثر كبير في تشجيع اختيار هذا المسار القضائي، لمنع الطرد والحصول على هويات وإقامة دائمة.

وكان آلاف الفلسطينيين في الجليل سنة 1951 ما زالوا من دون بطاقات هوية، وحمل بعضهم أوراقاً وقسائم تسجيل في سجل السكان فقط. وحاول الحكم العسكري توزيع هويات حمراء للإقامة الموقتة لسكان قرية البعنة. لكن سكان هذه القرية بقيادة ناشطيها الشيوعيين تصدوا لتلك المحاولة، وصمموا على تسلم هويات زرقاء فقط. ومثل المحامي حنا نقارة عشرات الأشخاص من هذه القرية وقرى مجاورة في وسط الجليل

أمام محكمة العدل العليا. وطالب باسم موكله محكمة العدل بأن تلزم وزارة الداخلية بتوزيع هويات المواطنة الزرقاء.<sup>89</sup> ففي تشرين الثاني/نوفمبر 1950 تقدم نقارة بأولى هذه القضايا باسم 70 شخص من البعنة. وأصدرت المحكمة العليا أمراً احترازيًا يلزم وزارة الداخلية بأن تقدم خلال 15 يوماً «أسباباً لعدم تسليمها هويات لكل هؤلاء الذين تسجلوا في إحصاء السكان».<sup>90</sup> وقد تلا هذه الدعوى عدة دعاوى مشابهة سنة 1951 التي كان قد حُدد فيها موعد الانتخابات الثانية للكنيسة. وكان لنجاح نقارة في عدد من هذه القضايا أثر كبير في تشجيع الباقين في الجليل على التوجه إلى القضاء لتثبيت وجودهم بحصولهم على هويات المواطنة.<sup>91</sup>

وشاركت صحيفة «اليوم» أيضاً في نشر أخبار قيام السلطات بإصدار هويات لأشخاص «تسللوا» إلى البلد عشية الانتخابات الثانية للكنيسة. وفي أحد التقارير من مجد الكروم، مثلاً، ذُكر أن موظف تسجيل السكان «حضر إلى القرية وقام بتبديل الهويات الحمراء الموقّعة بهويات مواطنة دائمة». كما أن عشرات الأشخاص الذين توجهوا إلى محكمة العدل العليا بطلب تسليمهم هويات المواطنة أعلموا بأن في إمكانهم التوجه إلى مكاتب الحكم العسكري من أجل إصدار هوياتهم.<sup>92</sup> وبعد هذا الخبر بشهرين نشرت الصحيفة نفسها خبراً مفاده أن 22 من أبناء القرية ذاتها ومن البعنة ودير الأسد كسبوا القضية في محكمة العدل في أعقاب عودتهم إلى البلد بعد طردهم قبل ذلك.<sup>93</sup> وفيما يلي سنقدم نماذج لتلك المرافعات في المحاكم التي نشرت الصحف أخبارها، إلى جانب قضايا أخرى أتت بنتائج مختلفة، لم تضمن بقاء مقدميها في البلد.

ترافع المحامي الهواري في قضية 23 شخصاً من مجد الكروم ضد وزير الداخلية والحاكم العسكري للجليل وآخرين أمام محكمة العدل العليا، التي ترأسها القضاة حشين وزيلبرغ وزوهر. وأصدر القضاة أمراً إلى المدعى عليهم بـ «أن يشرحوا أسباب عدم تسليمهم هويات للمدعين». وبعد المداولات تم قبول الدعوة، وتحول الأمر الموقت الاحترازي إلى قرار نهائي ودائم.<sup>94</sup> وهكذا انضمت هذه المجموعة من مجد الكروم إلى آخرين كان المحامي نقارة قد حصل لهم على هويات سنة 1951. لكن قضية أخرى ترافع فيها المحامي هواري باسم محمد علي الحسين وتسعة آخرين من القرية نفسها بعد سابقتها بفترة وجيزة أتت بنتائج مخالفة. والأقوال التي سُمعت في هذه القضية، وكذلك ما كتبه القضاة في قرارهم يثيران الدهشة والاستغراب.<sup>95</sup> فقد صارت أقوال القضاة



سابقة شرعت سياسة الطرد وعدم إصدار هويات إلى مهجرين نجحوا في العودة إلى بيوتهم، وتوجهوا إلى القضاء طلباً للعدل، فلم يجدوه. وقضية محمد علي الحسين ورفاقه التسعة شبيهة جداً بقضايا سابقة قرر فيها القضاة أنفسهم أن على السلطات إصدار هويات إلى المدعين. وبسبب الأهمية الخاصة لهذه القضية كشهادة تاريخية فإننا سنقتبس فقرة كاملة من مداولاتها، وقد جاء في الطلب المقدم إلى قضاة محكمة العدل العليا ما يلي:

«المدعون هم سكان قرية مجد الكروم، قضاء عكا، وجميعهم مواطنون فلسطينيون [هكذا بالأصل].<sup>96</sup> في 1948/10/30 احتلت القوات الإسرائيلية القرية، واستسلم لها سكانها وفيهم المدعون. وفي 1948/11/25 جاءت وحدة عسكرية إلى القرية وألقت القبض على المدعين وأشخاص آخرين وطردهم إلى لبنان. وفي 1948/12/5 بدأت السلطات بتسجيل السكان، بحسب أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1948 (تسجيل السكان). ومع أن التسجيل استمر ثلاثة أيام متتالية، فإن أسماء المدعين لم تُدرج في سجل السكان بسبب غيابهم عن القرية. وعاد هؤلاء إلى بيوتهم في 1948/12/25. لكن في عمليتي طرد إضافيتين، نُفذت الأولى في 1949/1/9 والثانية في 1949/1/14 أُبعد إلى خارج حدود الدولة عدد كبير من شباب القرية، بمن فيهم مقدمو الدعوة في عملية الطرد الثانية.»

وتستمر هذه الوثيقة القضائية المهمة في سرد الأحداث في قرية مجد الكروم بعد انتهاء الحرب، لتثبت صحة الروايات الشفوية للأهالي وتؤكددها. «وفي 1949/1/17 تم توزيع قسائم تسجيل السكان على أهالي القرية المسجلين سابقاً. كما سُجل بعض الأشخاص ممن لم يتم تسجيلهم في ذاك اليوم نفسه (أي 1949/1/17). لكن المدعين لم يسجلوا هذه المرة أيضاً بسبب طردهم، كما ذكر أعلاه. ومنذ ذلك الطرد فإن السلطات لا تمكن هؤلاء المدعين من العيش بسلام. فهم يعودون إلى البلد، من دون إذن دخول، فيلقى القبض عليهم، ويطردون إلى ما وراء الحدود. لكنهم يعودون إلى القرية ثانية، ثم يلقى القبض عليهم مرة أخرى ويطردون. إنهم يعيشون في خوف من أن تتكرر مثل هذه الأعمال من دون حد ولا نهاية.»<sup>97</sup>

وأنكر المدعى عليهم، وفيهم ممثلو وزارة الداخلية والحكم العسكري والشرطة، رواية المدعين. وادعى هؤلاء أن المدعين حاربوا ضد إسرائيل قبل قيام الدولة، وبعد

قيامها، ثم «تسللوا» بعد احتلال الجليل وانتهاء المعارك، ولذا، فإن بقاءهم غير قانوني، وهم لا يستحقون بطاقات هوية.<sup>98</sup> وحاول الضابط شموئيل بسيتسكي إقناع المحكمة برواية السلطات أن المدعين لم يكونوا في القرية لا وقت احتلالها، ولا أيام تسجيل السكان. وكشفت هذه الشهادة أن مدرساً باسم حسن يوسف سعد من قرية البروة هو الذي قام بتسجيل أسماء السكان. وتبين أيضاً أن سجل السكان يشمل أسماء أشخاص «عادوا إلى البلد بعد انتهاء المعارك بفترة طويلة، ولذا تم طردهم منها في نهاية الأمر». <sup>99</sup> هذه الرواية التي نقلها ضابط الحكم العسكري المذكور لم تقنع قضاة المحكمة. بل إنهم في الحقيقة رفضوا قبول رواية الجيش وممثليه وصدقوا رواية السكان، وخصوصاً شهادة مختار القرية.

قدم المدعون تصريحاً مشفوعاً بالقسم للقضاة وأرفقوا به شهادة اثنين من مختير القرية: الحاج عبد سليم مناع، وذياب قاسم فرحات. وتجدر الإشارة إلى أقوال القضاة بالنسبة إلى شهادة المختار الثاني، الذي قدم شهادته «من دون خوف» على الرغم من معرفته أن المختار الأول، الحاج عبد سليم مناع، اعتقلته الشرطة بسبب أقواله وشهادته في هذه القضية. وجاء في أقواله التي حظيت بثقة المحكمة ما يلي: «تم إلقاء مناشير على قريننا يوم 1948/10/28 من طائرة إسرائيلية. وفي 30 من الشهر نفسه تم احتلال القرية. وأخرجنا أعلاماً بيضاء ومشينا- [غرباً] لاستقبال الجيش. ولم نخف بسبب وجود الثقة والأمن». <sup>100</sup> وكان المدعي الأول في القرية يوم الاحتلال فسلمنا بندقيته وسلمناها بدورنا للجيش. وهكذا جرى أيضاً بالنسبة إلى المدعين رقم 2-5. إنهم من سكان مجد الكروم، وكانوا فيها يوم احتلالها. أما بالنسبة إلى المدعين رقم 6-10 فهم من قرية شعب وكانوا في مجد الكروم يوم الاحتلال. <sup>101</sup> وعلى الرغم من تصديق القضاة رواية المدعين وشهادتهم وتفضيلها على رواية الجيش، فإن التوجه إلى القضاء لم يساعدهم في تحقيق هدفهم.

أشار القضاة أكثر من مرة إلى شهادة ممثل السلطات - الضابط بسيتسكي - مشككين في صدقيتها ومدى دقتها. فالمحكمة لم تقبل رواية الجيش عما حدث في القرية، وشدد القضاة على أن «أقوال السكان والمختير» صادقة ومقبولة. وأضاف المختاران في شهادتهما أنه بعد احتلال القرية بفترة وجيزة (8 تشرين الثاني/نوفمبر 1948)، حضرت إلى القرية وحدة من الجيش الإسرائيلي، وبعد أن جمعت السكان في ساحة العين



«هدمت بعض البيوت، ثم أطلقت النار على عدد من الأهالي وقتلتهم». <sup>102</sup> وأكدت المحكمة أكثر من مرة تصديقها شهادة المختارين اللذين لم ترعبيهما تهديدات الحكم العسكري، فرويا تفاصيل العملية العسكرية التي قام بها الجيش في القرية في أوائل الشهر المذكور. وأضاف القضاة أن هذه العملية لم تكن عملية عادية للتمشيط والتفتيش عن «متسللين» (المزدوجان في النص الأصلي). وقد وصف القضاة عملية وحدة الجيش الإسرائيلي في القرية بـ «عملية انتقامية عسكرية عادية». <sup>103</sup>

والقرار الصادر عن القضاة بتنفيذ وحدة من الجيش الإسرائيلي عملية انتقامية، في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 1948، هو شهادة تاريخية مهمة، وخصوصاً في ظل استمرار ممثلي السلطات إنكار ذلك. وأضاف القضاة أنه «بعد تلك العملية خرجت وحدة الجيش من القرية، وأنه لم يكن لتلك العملية صلة بطرد السكان». <sup>104</sup> هذه الوثيقة القضائية مثيرة جداً، إذ إنها تتحدث عن طرد السكان وقتل مواطنين عزل بعد أسبوع وأكثر من احتلال القرية، وتصفها بـ «عملية انتقامية عسكرية عادية» مع أنها تتناقض مع قوانين الحرب الدولية واتفاقية لاهاي. والأنكى من ذلك كله، أن القاضي حشين يقول في القرار الذي أصدره، أنه لن يقدم للمدعين بطاقات هوية «تمنع الجيش من الفتك بهم». <sup>105</sup>

وعلى الرغم من الأقوال أعلاه، فإن المحكمة وجهت انتقادات شديدة اللهجة إلى الحكومة وممثلي مؤسساتها، وأشارت إلى عدم الدقة في الشهادات والوثائق التي قدموها لتأييد موقفهم. وهكذا وصلت أساليب التضليل وعدم قول الحقيقة التي اعتاد عليها الجيش وقوات الأمن الأخرى إلى قاعات محكمة العدل العليا. كما أن هذه القوات، ولا سيما جهاز الحكم العسكري لم يتردد في استعمال أساليب التهديد والانتقام من شهود المحكمة، كما فعل مع المختار الذي اعتقلته الشرطة. <sup>106</sup> وأضاف القضاة في تقديمهم وثيقة موقعة من أحد مخاتير القرية ما يلي: «هذه الوثيقة كتبها مختار ثالث - حسن سرحان - ووقعها. والشيء الغريب أن هذا المختار الذي شهد في الوثيقة أنه منذ يوم الاحتلال في 1948/10/30 حتى 1949/1/8 لم يقم الجيش بتطويق القرية، فتسلل بنفسه وعاد إلى البلد في كانون الأول/ديسمبر 1948. وعلى الرغم من أنه لم يكن في القرية يوم احتلالها فإن اسم المختار 'المتسلل' مدرج في سجل سكان البلدة الذين وجدوا فيها يوم احتلالها». <sup>107</sup>

توصل القضاة المذكورون أعلاه في قرارهم إلى نتيجة مفادها أن المدعين تركوا

القرية «بطيب خاطر ومن دون أي ضغط أو إجبار»، في أعقاب «العملية الانتقامية العسكرية العادية» التي قام الجيش بها، ثم قاموا بعبور الحدود «وهربوا - أي لم يطردوا - إلى لبنان». وختم القضاة أقوالهم إنه «في مثل هذه الأيام تواجه الدولة الأخطار، وهي محاطة من كل أطرافها بشعوب معادية، حاربتها بشدة وبقسوة، كما أنها مستمرة في التعدي ومحاولة القضاء عليها. في هذه الأيام العاصفة ترك المدعون البلد وانتقلوا إلى معسكر العدو. وبعد ذلك رجع هؤلاء مدعين أنهم مواطنون موالون لها ومطالبين بحقوق متساوية كبقية المواطنين. ليس هذا فحسب، بل إنهم يتوجهون إلى محكمة العدل العليا، ويخفون الحقيقة عنها، ومع ذلك يطالبون بالعدالة».<sup>108</sup>

سهل قضاة محكمة العدل العليا في القدس على أنفسهم كثيراً حين حددوا تصنيفات الطرد بالقوة في مقابل «ترك البلد عن طيب خاطر». ففي الحالات التي قام الجيش بطرد السكان من مجد الكروم في كانون الثاني/يناير 1949، وافقت المحكمة على طلبهم تسلم بطاقات هوية. أما الذين غادروا بيوتهم خوفاً على حياتهم بعد المذبحة التي سماها القضاة «عملية انتقامية عسكرية عادية» فصنفوهم في خانة من ترك البلد عن طيب خاطر. هذه التصنيفات تتجاهل المخاطر وقواعد تصرف المدنيين فيها، وتضع المسؤولية على الضحية بدلاً من الجلاد، الذي عمل ما في وسعه لدب الرعب بالأهالي، كما رأينا في الفصول السابقة. هذه التصنيفات المرسومة بالأسود والأبيض تخفي المنطقة الرمادية الواسعة التي أجبرت كثيراً من السكان على الرحيل. ومكنت تحليلات وتصنيفات كهذه قضاة محكمة العدل العليا من رفض دعوى محمد علي الحسين ورفاقه التسعة وحكمت عليهم بالتهجير الدائم والعيش في مخيمات اللاجئين. وقد أضحى هذا القرار لمحكمة العدل سابقة اعتمدت السلطات عليها في مواصلة سياسة طرد آلاف الفلسطينيين الذين صنفوا متسللين.<sup>109</sup>

ومن نافلة القول إن موقف قضاة محكمة العدل العليا وتصنيفاتهم لم يكونا مقبولين من الفلسطينيين المهجرين، وكذلك من الباقين منهم بعد النكبة. فبالنسبة إلى هؤلاء لم يكن اجتياز الحدود الدولية سنة 1949 «دخولاً إلى إسرائيل»، وإنما عودة إلى بيوتهم التي أجبروا على مغادرتها بأساليب متنوعة. فالجليل بأغلبية مناطقها خُصص للدولة الفلسطينية وفق قرار التقسيم، واحتلاله كان عملاً غير شرعي وغير قانوني. كما أن حدود إسرائيل التي اتفق عليها في اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية لم تكن قد رسمت أو وقّعت في



أوائل سنة 1949. وفي الفترة نفسها لم تكن إسرائيل قد أنجزت إحصاء السكان في قرى الجليل الأعلى. فقرارات محكمة العدل العليا، التي ذكرنا بعضها في هذا البحث، شرعت سياسة الحكومة بأثر رجعي، وبتبريرات تتناقض مع القانون الدولي والعدالة التي نشدها الأهالي حين توجههم إلى المحكمة. وعلى كل الأحوال، فإن هذا البحث الذي اعتمد على قرارات المحاكم كوثائق تاريخية، لا يعطي هذا الموضوع حقه، فهو بحاجة إلى بحث متخصص يشارك فيه باحثون في القانون والسياسة والفلسفة وغيرها من الموضوعات ذات الصلة.

سجل أهالي مجد الكروم نجاحاً نسبياً في عدم خنوعهم لسياسة الطرد ومقاومتهم لها بكل السبل، بما فيها التوجه إلى المحاكم. فقد عاد عدد كبير من مئات المطرودين من القرية (في كانون الثاني/يناير 1949) إلى بيوتهم، واستمر نضال بعضهم للعودة عدة سنوات. وسمى الأهالي المطرودين من السلطات بالمهزيين. أما الذين حصلوا على إذن الإقامة، ثم المواطنة فعرفوا بالمؤمنين، لأنهم ضمنوا عدم طردهم ثانية. لكن البعض لم ينجح في التغلب على سياسة التهجير، ولم تسعف قرارات محكمة العدل العليا. وقد فتش بعضهم عن سبل أخرى لتأمين عودته، فكان منها مقايضة أصوات عائلته للحزب الحاكم وقوائمه العربية في مقابل بطاقات هوية لأحد «المتسللين». وقد استمرت عودة بعض أهالي مجد الكروم حتى أواسط الخمسينيات، وكانت انتخابات سنة 1955 فرصة جديدة لمثل تلك المقايضة المذكورة أعلاه.<sup>110</sup>

وفي الوقت نفسه الذي فتش البعض عن طرق جديدة لضمان عودة أبنائه، فإن آخرين استمروا في التوجه إلى محكمة العدل العليا. ففي سنة 1953 ترفع المحامي نقارة مع المحامي فاكسمان عن سالم أحمد كيوان من مجد الكروم مطالبين بإلغاء أمر الطرد الذي صدر بحقه. وجرت المداولات بشأن هذه القضية في قاعات محكمة العدل العليا بعد سن قانون الجنسية أو المواطنة لسنة 1952. وكان كيوان مثل بقية سكان القرية «مسجلاً كمقيم بها بحسب سجل السكان لسنة 1948»، وطرده في كانون الثاني/يناير 1949 مع مئات من الأهالي. لذلك فإن المداولات تمحورت حول مسألة مكان إقامة المدعي منذ قيام الدولة حتى سريان مفعول القانون في 14 تموز/يوليو 1952، وهل دخلها بشكل قانوني. وبما أن المدعي اعترف بأنه أقام فترة قصيرة خارج البلد بعد طرده، تحولت الأضواء إلى مسألة ما إذا كان «المدعي قد طرد بشكل غير قانوني». ومسألة

التمييز بين مَنْ طردهم الجيش بشكل غير قانوني، وغيرهم من المهجرين أضحت قضية جوهرية في تحديد مصير كثيرين من طالبي العدالة.<sup>111</sup>

وتبين من المداولات في المحكمة أن كيوان طرد من البلد أكثر من مرة على الرغم من وجود اسمه في سجل السكان وحصوله على بطاقة هوية في الماضي. ولما أرادت السلطات طرده من البلد للمرة الثالثة أو الرابعة توجه إلى محكمة العدل العليا سنة 1952.<sup>112</sup> وكما رأينا أعلاه، فإن هذه المحكمة نفسها كانت قد قبلت رواية سكان مجد الكروم بشأن طرد المئات منهم في كانون الثاني/يناير 1949، وبينهم سالم كيوان. لذا، في نهاية المداولات قبلت المحكمة طلب المدعي وصدر قرار المحكمة بتاريخ 29 تموز/ يوليو 1953.<sup>113</sup> وهكذا نجح شخص آخر من مجد الكروم في تثبيت إقامته والحصول على هوية مجدداً بمساعدة المحامي حنا نقارة.

لم يتوقف جهاز الحكم العسكري عن محاولات إلقاء القبض على من سماهم متسللين لطردهم من البلد. ففي 24 آب/أغسطس 1952، مثلاً، تمت عملية تمشيط في مجد الكروم ودير الأسد شاركت فيها وحدات من الجيش ورجال الشرطة.<sup>114</sup> لكن مثل تلك العمليات خفت وتيرته بعد سنة 1952. كما تناقصت أعداد من حاولوا العودة إلى الجليل بعد ذلك التاريخ. وفي المقابل، شدد الجيش من مراقبته الحدود، وحاول سد المنافذ التي عبر منها الفلسطينيون في طريق عودتهم إلى بيوتهم وقراهم في الجليل وغيره من المناطق. وبعد سنة 1952 قل عدد العائدين، لكنه لم ينقطع تماماً. وظلت سياسة الملاحقات وطردهم السكان من جهة، ومحاولات عودة بعض الرجال إلى عائلته من جهة أخرى، جزءاً من واقع حياة الباقين حتى أواسط الخمسينيات.

### تاسعاً: اختبار الولاء: محاولة تجنيد الباقين في الجيش

استغل موضوع عدم خدمة الفلسطينيين الباقين في الجيش الإسرائيلي منذ الخمسينيات للتدليل على عدم ولائهم للدولة، ولتمييز ضدهم في مجالي العمل والسكن وغير ذلك. وعلى الرغم من أن معظم الحكومات الإسرائيلية لم يحاول قط تجنيد المواطنين العرب في الجيش، فإن ذلك ظل يستغل ضدهم بحجة أن مَنْ يطالب بالمساواة في الحقوق عليه تذكر المساواة بالواجبات. وكان العرب واليهود متفقين في أغليبتهم على أن ليس منطقياً ولا إنسانياً مطالبة أبناء الأقلية بالخدمة في جيش يحارب



شعبهم. ومع ذلك قامت الحكومة الإسرائيلية بمحاولة لتجنيد الشباب العرب في الجيش سنة 1954. وكانت الخطوة الأولى هي طلب الحكومة من الشباب في سن التجنيد أن يتسجلوا في مكاتب فتحت خصيصاً لهذا الغرض. والغريب أن قادة الأقلية العربية في معظمهم، وعلى رأسهم الشيوعيون، أيدوا هذه الخطوة. والأغرب من ذلك أن قادة ماكي (عرباً ويهوداً) كانوا أول من طالبوا بتجنيد الفلسطينيين الباقين منذ سنة 1949 من على منصة الكنيست وفي صحفهم العبرية والعربية.

وقد مر معنا سابقاً في الفصل الثالث ما رواه حنا أبو حنا<sup>115</sup> بشأن تجنيد شباب من عصبة التحرر، وما كانت نتيجة هذا الأمر.<sup>116</sup>

هذه القصة عن استعداد قيادة العصبة للمساهمة في طرد جيش الإنقاذ من الجليل الأعلى قد تفسر حماسة توفيق طوبي ومطالبته بن - غوريون بتجنيد العرب في الجيش الإسرائيلي بعد أن صار عضواً في الكنيست.<sup>117</sup> ورد بن - غوريون على اقتراحات زعماء ماكي بصورة عامة، وطوبي بصورة خاصة، أن موقفهم لا يعبر عن رأي العرب في إسرائيل. والسؤال المحير هو كيف يفسر قادة ماكي تقديم اقتراحاتهم لتجنيد الفلسطينيين الباقين للخدمة في الجيش المسؤول عن نكبة شعبهم وتدمير وطنهم؟ كما كان هذا الجيش، مثلما رأينا في الفصول السابقة، مشغولاً باستمرار بطرد الفلسطينيين ومنع عودة اللاجئين.

وعندما حاولت إثارة هذا الموضوع في مقابلاتي مع توفيق طوبي في سنواته الأخيرة، كان من الصعب إجراء حوار معه بسبب تدهور صحته.<sup>118</sup> غير أن مواقف طوبي ورفاقه في قيادة ماكي ليست مفاجئة، إذا ما تذكرنا حماستهم الشديدة لإقامة الدولة اليهودية. وبعد إقامتها آمنوا بالمساواة المدنية الكاملة والأخوة اليهودية - العربية. لذا، فإنهم لم يروا غضاظة في خدمة العرب في الجيش الإسرائيلي على الرغم من كل ما فعله بالفلسطينيين. هذا الموقف الطبقي الذي يغلب الوطنية الإسرائيلية على التحليل القومي للصراع أرشد الشيوعيين في مواقفهم خلال الحرب وما بعدها. لكل هذه المواقف والأسباب لم يكن غريباً أن يطالب الشيوعيون باندماج العرب الباقين في الدولة سنة 1949، بما في ذلك الخدمة الإجبارية في الجيش الإسرائيلي.<sup>119</sup>

وأثيرت مسألة خدمة الباقين في الجيش جدياً للمرة الثانية والأخيرة سنة 1954. وجاءت المبادرة هذه المرة من الحكومة ووزارة الدفاع التي أصدرت أمراً بتسجيل

الشباب العرب، كمقدمة لتجنيدهم. وكان التفسير الرسمي لهذه الخطوة أنها تأتي ضمن توجه إلى «مساواة حقوق وواجبات أبناء كل الطوائف في الدولة»، وفي سبيل تحرير السكان العرب «من الشعور بالتمييز ضدهم».<sup>120</sup> ونُشر أمر تجنيد الشباب العرب بتاريخ 9 تموز/يوليو من السنة نفسها، ثم بدأت عملية التسجيل فعلياً في الخامس والعشرين من الشهر ذاته. وأثار أمر التجنيد وبداية التسجيل نقاشاً حاداً بين الآباء والبنين، كما بين القيادات السياسية من مختلف الأحزاب والأطياف السياسية. وقليلون هم الذين أعلنوا معارضتهم العلنية لهذه الخطوة الحكومية، لكن البعض عبّر عن تشكيكه في حكمة هذه السياسة الجديدة وتوقيتها. أما المؤيدون فرأوا أن التجنيد سيؤدي إلى مساواة حقوق العرب ومكانتهم مع اليهود، كما أنهم تمنوا أن تضع الخدمة في الجيش حداً للمواقف اليهودية التي ترى في العرب «طابوراً خامساً».

وكما مر معنا أعلاه، فإن قادة ماكي، ولا سيما اليهود منهم، أيدوا تجنيد الشباب العرب والبنات من دون تمييز في الجيش بحماسة كبيرة. هذا الموقف المؤيد للتجنيد من جانب الشيوعيين لم يترك لمنافسيهم المتعاونين مع الحكومة مجالاً للمزايدة عليهم. وقد خصصت مجلة «الرابطة»، مثلاً، عدة صفحات لمناقشة مسألة التجنيد.<sup>121</sup> ونشرت أخبار تسجيل الشباب الذين تتراوح أعمارهم ما بين 18 عاماً و20 عاماً، وكذلك النقاش الدائر حول الموضوع في الصحافة العبرية والعربية. وعن الآراء في الشارع العربي كتبت المجلة أن كثيرين ينظرون إلى هذه الخطوة بعين الريبة وحتى الخوف من عواقبها. وأضافت أن «بعض المتخوفين والقلقين من التجنيد فكروا في تهريب أولادهم في جيل الجندية إلى خارج البلاد».<sup>122</sup> كما نشرت المجلة مقالة معارضة بشكل واضح لتجنيد الشباب العرب في الجيش من دون ذكر اسم كاتبها.

يناقش كاتب المقالة المذكورة المؤيدين للتجنيد، ويقرر أن «الشعوب تتجنّد في جيوش دولتها بعد نيل استقلالها، كما حدث مؤخراً في الدول العربية والدولة اليهودية. والخدمة في الجيش هي للدفاع عن الأمة والوطن المستقل ضد الأعداء. لكن النظام الكولونيالي لا يجند أبناء الشعوب التي احتلها في جيشه».<sup>123</sup> ويتابع كاتب المقالة متسائلاً: «ووضع العرب في إسرائيل منذ سنة 1948 هو خاص ومميز بسبب السياسة التمييزية ضدهم. وفي الماضي لم تقم إسرائيل بتجنيد العرب لأنهم اعتبروا غير موالين للدولة، فماذا تغير الآن بعد سنوات؟ ثم أضاف أن وضعهم اليوم ليس أحسن حالاً من



الماضي. فهل يعقل مثلاً أن تطلب الدولة من سكان إقرت وكفر برعم أو قرية شعب أن يحافظوا على حدودها؟ وهل يمكن أن تعطي الدولة سلاحاً للشباب العرب لحمايتهم، وهي لا تلق بهم أن يتحركوا بحرية داخل البلد، فتفرض عليهم حكماً عسكرياً؟ ويختم هذا المقال الجريء أقواله باستنتاج واضح لا لبس فيه «يجب رفض التجنيد لأن الوقت ليس مناسباً لذلك».<sup>124</sup>

وبعد تسجيل آلاف الشباب العرب غيرت السلطات من موقفها، ولم تقم بتجنيدهم، من دون إبداء الأسباب. فما هي دوافع الحكومة الحقيقية إلى اتخاذها تلك الخطوة المفاجئة في محاولة لفرض التجنيد الإجباري على المواطنين العرب سنة 1954؟ وما سر التغيير المفاجئ من قرار التجنيد إلى إلغائه، وخصوصاً أن عدة آلاف وصلوا إلى مكاتب التسجيل وأدرجوا أسماءهم. وقد قدم أمنون لين أحد ناشطي حزب مباي في حيفا تفسيراً بعد عدة سنوات لتلك السياسة. وقال لين إن محاولة التجنيد كانت امتحاناً في مدى ولاء السكان العرب واستعدادهم للاندماج في أجهزة الدولة ومؤسساتها.<sup>125</sup> أمّا يهوشوع بلمون مستشار رئيس الحكومة في الشؤون العربية فقال أنه توقع أن تؤدي محاولة تجنيد الشباب العرب إلى خروجهم من البلد.<sup>126</sup> وفي كل الأحوال، إذا كان هدف الحكومة هو أن يسقط المواطنون العرب في «امتحان الولاء»، فإنها فشلت في مخططها، وإذا كان رأي بلمون يعبر فعلاً عن الحكومة التي كانت تتمنى خروجاً جماهيرياً للشباب في سن الجندية إلى خارج البلد، فقد خابت تلك الآمال أيضاً.

في نهاية الأمر، قررت الحكومة فرض التجنيد الإجباري على أبناء الطائفة الدرزية فقط سنة 1956.<sup>127</sup> وقد لاقت تلك الخطوة معارضة جزئية، لكن أبناء الطائفة في أغليبيتهم قبلوها لاحقاً، واندمجوا في الخدمة العسكرية. وبالإضافة إلى المعارضة لهذا التجنيد بين أبناء الطائفة نفسها، فقد وقف المحامي محمد نمر الهواري إلى جانب المعارضين وبعث برسالة بهذا الشأن باسم عدد من شباب شفا عمرو. لكن العدد الصغير نسبياً لأبناء الطائفة الدرزية، وتطوُّع بعضهم للخدمة في الجيش الإسرائيلي منذ سنة 1948، سهّل سياسة فصلهم عن بقية السكان العرب. وفعلاً، فإن خدمة أبناء هذه الطائفة في الجيش الإسرائيلي ساهمت إلى حد كبير في توسيع الشرخ بينهم وبين الشعب الفلسطيني. وهكذا سجلت سياسة «فرق تسد» الإسرائيلية نجاحاً مهماً منذ الخمسينيات.<sup>128</sup>

لم تحاول أي حكومة إسرائيلية منذ سنة 1954 تكرار محاولة تجنيد الشباب العرب في الجيش. لكن عدم خدمتهم غير المفروضة عليهم ظلت تُستغل للتمييز ضدهم في الميزانيات والخدمات وغيرهما من الحقوق المدنية الفردية والجماعية. لقد نجح المتشائلون الأوائل في الخمسينيات في تخطي محنة تجنيدهم في الجيش. غير أن هذه القضية تعكس الآراء التي سادت في أوساط القيادة الإسرائيلية من جهة، وفي أوساط الفلسطينيين الباقين من جهة أخرى. والتناقض الساطع بين فرض الحكم العسكري على السكان العرب، وبين محاولة تجنيدهم في الجيش هو قضية محيرة تحتاج إلى دراسة وتعمق. والشيء نفسه يقال عن حماسة قيادة الشيوعيين، وعلى رأسهم توفيق طوبى، لتجنيد العرب في الجيش الإسرائيلي منذ سنة 1949.

تغلب الفلسطينيون الباقون على محنة تجنيدهم في الجيش الإسرائيلي، أولاً وقبل كل شيء، بسبب تراجع الحكومة وقيادة الجيش عن تلك الخطوة سنة 1954. فتجنيد آلاف الشباب العرب للجيش كان سيخلق معضلة كبيرة لجهاز الحكم العسكري وسياسته. لذا تراجعت حكومة موشيه شاريت - بنحاس لافون عن قرارها. لكن استعداد الآلاف نظرياً للخدمة العسكرية سنة 1954، يعكس مدى ضعف الأقلية وقياداتها التي لم تجرؤ على معارضة تلك المحاولة علناً. فأبناء تلك الأقلية التي كانت لا تزال تعاني جراء صدمات النكبة وتبعاتها، لم تكن في وضع يسمح لها بالصدام والتحدي. وجُل ما كانت تطمح إليه البقاء في القرى والمدن العربية ومنع التهجير. وقد نجحت هذه الأقلية المستضعفة في تحقيق هدفها، فصارت اليوم جماعة قوية تحمي نفسها، وتساهم في نضالات الشعب الفلسطيني من أجل الحرية والاستقلال.



## المصادر

- 1 شخصية الوزير شطريت وأعماله سنة 1948 وما بعدها مميزة مقارنة بسائر وزراء حكومات بن - غوريون، لكنها لم تحظ باهتمام كافٍ من الباحثين.
- 2 عوزي بنزيمان وعطا الله منصور، «مستأجرون من طرف ثالث: عرب إسرائيل، مكانتهم والسياسة المتبعة تجاههم» (القدس: كيتز، 1992)، ص 63 (بالعبرية).
- 3 لمزيد عن هذا الموضوع، يمكن مراجعة: هليل كوهين، «عرب طيبون: الاستخبارات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل» (القدس: كيتز، 2006) (بالعبرية).
- 4 إيان لوستيك، «عرب في الدولة اليهودية» (القدس: مفراس، 1985) (بالعبرية).
- 5 «اليوم»، 14 شباط/فبراير 1949.
- 6 صدر مؤخراً لـ: حاييم حزان ودانيال مونترسكيو، «مدينة عند الغروب: قومية مسنة في يافا» (القدس: معهد فان لير والكيوتس الموحد، 2011)، (بالعبرية). ويضم هذا الكتاب ذكريات يافاويين يهوداً وعرباً عرفوا المدينة قبل سنة 1948 وبعدها.
- 7 بني موريس، «1948: تاريخ الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى» (تل أبيب: عام عوفيد، 2010)، ص 177 (بالعبرية).
- 8 كما جاء ذلك في: المصدر نفسه.
- 9 المصدر نفسه.
- 10 رسالة من لجنة الطوارئ في يافا إلى قيادة الهاغاناه في تل أبيب، بتاريخ 26 حزيران/يونيو 1948. أرشيف الدولة بالقدس، ملف رقم 15/2566.
- 11 بني موريس، «نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، 1947-1949» (تل أبيب: عام عوفيد، 1991)، ص 199-200 (بالعبرية).
- 12 جواب شطريت إلى يعقوب شمعوني، بتاريخ 19 تموز/يوليو 1948، كما ورد في: موريس، «نشوء مشكلة اللاجئين...»، مصدر سبق ذكره، ص 154.
- 13 «قاموس الشخصيات في فلسطين، 1799-1948» (تل أبيب: عام عوفيد، 1983)، ص 11 (بالعبرية).
- 14 عارف العارف، «النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947-1949» (صيدا: المكتبة العصرية، 1956)، المجلد الأول، ص 264. ويضيف العارف أن دور أبو لبن ازداد ومكانته ارتفعت بعد رحيل يوسف هيكل عن المدينة.
- 15 المصدر نفسه، ص 265-266.
- 16 المصدر نفسه، ص 268.
- 17 مقابلة مع يافاوي عايش الأحداث، وفضل عدم ذكر اسمه.

- 18 هذه الحقائق تكشف أمام قضاة محكمة العدل العليا، وذكرت في قرار المحكمة رقم 7/48، أحمد شوقي الخربوطي ضد وزير الدفاع وغيره.
- 19 المصدر نفسه، ص 7.
- 20 المصدر نفسه، ص 16. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات اعتقلت أيضاً عبد الرزاق أبو لبن ابن عم الحاج أحمد، كما ذكرت ذلك الصحف العبرية (صحيفة «هيموكيد» مثلاً في 1948/11/11).
- 21 تابعت عدة صحف عبرية أخبار المحكمة، ثم صدور القرار بالإفراج عنه. ثم بعد عدة أيام على صدور القرار نشرت خبراً عن حقيقة عدم الإفراج الفعلي عنه. «هآرتس»، 5، 7 كانون الثاني/يناير 1949.
- 22 أرسل شطريت ترجمة العريضة إلى بن - غوريون في الثالث والعشرين من الشهر نفسه. هذه الوثيقة الأصلية وترجمتها محفوظة في ملف رقم 5/298 (وزارة الأقليات) في أرشيف الدولة المركزي بالقدس.
- 23 رسالة من شطريت إلى بن - غوريون، بتاريخ 23 كانون الثاني/يناير 1949 في: المصدر نفسه.
- 24 مقابلة مع يافاوي عايش الأحداث عن قرب، وفضل عدم ذكر اسمه (الحاشية 17 أعلاه).
- 25 «هآرتس»، 13 كانون الثاني/يناير 1949.
- 26 مقابلة مع يافاوي (الحاشية 24). وسنورد قصة بعض هؤلاء، وخصوصاً الذين وقّعوا وثيقة التسليم مع الحاج أحمد أبو لبن أذناه.
- 27 ناصر الدين النشاشيبي، «يافا للأبد، كما عايشها ناصر الدين النشاشيبي وصلاح إبراهيم الناظر ومحمد سعيد إشككتنا (بيروت؛ عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2013)، ص 41-63.
- 28 المصدر نفسه، ص 63.
- 29 حزان ومونترسكيو، مصدر سبق ذكره، ص 119.
- 30 صحيفة «اليوم»، 10 كانون الثاني/يناير 1950، ص 4. وتجدر الإشارة إلى أن تلك القائمة شملت أسماء عدد كبير من الأرمن.
- 31 أحمد مشهراوي، «حين سافروا في يافا بالكاديلاك»، «معاريف»، 16 آب/أغسطس 2001.
- 32 كان الوالد يوسف جداي صاحب صيدلية في حي العجمي، وقد أثر ذلك في خيار فخري تعلم الصيدلية، كما روى لي في مقابلاتي الأولى معه في أيلول/سبتمبر 2011.
- 33 مشهراوي، مصدر سبق ذكره.
- 34 ظل فخري جداي يعمل في صيدلية العائلة جزئياً حتى أيامه الأخيرة. لكن ابنه يوسف ورث إدارة العمل في الصيدلية فعلياً. في مقابلاتي مع فخري جداي (وكذلك في: حزان ومونترسكيو، مصدر سبق ذكره) عبر عن مرارته الشديدة وإحباطه من أوضاع يافا والعيش فيها.
- 35 حزان ومونترسكيو، مصدر سبق ذكره، ص 54-55.
- 36 المصدر نفسه.
- 37 «الاتحاد»، 16 شباط/فبراير 1952.
- 38 مقابلة مع عودة الأشهب (أبو عدنان) في بيته بحيفا، السبت الموافق فيه 3 أيلول/سبتمبر 2011.



- 39 شموئيل دونان، «الحمز: الحزب الشيوعي في فلسطين» (كفر سابا: شبنو هسوليفر، 1991)، ص 438 (بالعبرية).
- 40 المصدر نفسه، ويرد ذكر مشاركة نصار في ثورة رشيد عالي الكيلاني في الكتاب الذي أصدره الحزب الشيوعي بعد وفاته بعام واحد. انظر: بشير البرغوثي، «فؤاد نصار: الرجل والقضية» (القدس: دار صلاح الدين، 1977)، ص 16-17.
- 41 موسى البديري، «شيوعيون في فلسطين: شظايا تاريخ منسي» (رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2013).
- 42 المصدر نفسه، ص 153-156.
- 43 بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917-1948» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط3، 1986)، ص 860.
- 44 «اليوم»، 2 تشرين الثاني / نوفمبر 1949.
- 45 «قرارات محكمة العدل العليا»، القرار رقم 46/50، بتاريخ 26 أيار/ مايو 1950، ص 222-232.
- 46 المصدر نفسه، ص 223.
- 47 المصدر نفسه.
- 48 المصدر نفسه، ص 232. واهتم القضاة بأن يذكروا في نهاية قرارهم المذكور «أننا ننصح للسلطات العسكرية إعادة التفكير في مكان سكن المدعي (تحت مراقبة الشرطة)، وأخذ ادعاءاته بعين الاعتبار بالنسبة إلى مرضه والخوف على حياته من أعمال العنف الفجائية المحتملة [في بيارته]».
- 49 «محاضر الكنيست»، المجلد الثالث (1949/1950)، ص 1501.
- 50 قدمنا في هذا الفصل نماذج لحياة بعض من بقي وآخرين اضطروا إلى الرحيل. لكن موضوع مصير تلك المدن الفلسطينية التي تم تهديمها في مركز البلد (اللد والرملة ويافا) ما زالت تنتظر دراسة متخصصة تؤرخ ما جرى فيها بعد نكبة 1948 وتوثقه.
- 51 من الأمثلة للرحيل المتأخر لبعض أبناء النخبة عن المدن الساحلية الفلسطينية بعد النكبة هجرة الدكتور حسن فرعون من يافا إلى عمان، وخروج كل من ألبرت السعد ووديع البستاني من حيفا.
- 52 حظي حنا نقارة بالاهتمام والتقدير الشعبي والبحثي لدوره في الدفاع عن الفلسطينيين الباقين وحقوقهم المسلوبة. حنا نقارة: «محامي الأرض والشعب»، إعداد حنا إبراهيم (عكا: الأسوار، 1985). وصدرت مؤخراً طبعة منقحة ومزينة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية في بيروت، 2011، حررها عطا الله سعيد قبلي.
- 53 الحوت، مصدر سبق ذكره، ص 629-630؛ رشيد الحاج إبراهيم، «الدفاع عن حيفا وقضية فلسطين: مذكرات رشيد الحاج إبراهيم، 1891-1953»، تقديم وليد الخالدي (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005)، ص 104، 106، 108.
- 54 مقابلة هاتفية مع الابن نقولا كوسا (مواليد سنة 1939)، 13 أيار/ مايو 2009. وقد راحت

- كل محاولاتي بالتعاون مع الأستاذ حنا أبو حنا لاستعادة أوراق الياس كوسا أو مراجعتها على الأقل عبثاً. وكان أبو حنا قد أودع تلك الأوراق أو الأرشيف الشخصي عهدة إحدى الجمعيات الخيرية في حيفا والتي تعنى بحقوق العرب في إسرائيل.
55. توم سيغف، «1949: الإسرائيليون الأوائل» (القدس: دومينو، 1984)، ص 90-92 (بالعبرية)؛ بولس فوج، «من العثمانية إلى الدولة العبرية (حيفا: الصوت، 1985)، ص 199-200.
56. كما ورد في: سيغف، مصدر سبق ذكره، ص 94.
57. مجلة «نير» (13 تموز/ يوليو 1951)، ص 26-28 (بالعبرية).
58. مثل صحيفة «جويش أوبزرفر» التي نشرت له مقالة بتاريخ 12 أيلول/ سبتمبر 1952، حلل فيها أوضاع العرب في إسرائيل، وأثارت مقالته ردات فعل كثيرة في البلد وخارجه.
59. أرشيف الدولة بالقدس، ملف مستشار رئيس الحكومة في الشؤون العربية. ملف الياس كوسا رقم 17043. يسرني في هذه المناسبة أن أشكر السيد نبيه بشير الذي صور هذه الوثيقة وغيرها ووضعها في تصرفي مشكوراً.
60. مقابلة هاتفية مع نقولا كوسا، 13 أيار/ مايو 2009.
61. حاول ألبرت السعد (حيفا)، مثلاً، خلال عامين إصدار جواز سفر وتصريح بالسفر. ولما لم تنفع مراجعاته لمكاتب الحكومة توجه إلى محكمة العدل العليا بالقدس. القرار رقم 3/51 ضد وزارة الداخلية.
62. مجلة «نير» (13 تموز/ يوليو 1951)، ص 26-28.
63. وشذ عن القاعدة رجال الكنائس، وكذلك ناشطو الحزب الشيوعي الذين سافروا بحرية إلى الدول الاشتراكية وشاركوا في المؤتمرات والجولات التي نظمت لهم هناك.
64. مجلة «نير» (13 تموز/ يوليو 1951)، ص 26-28.
65. المصدر نفسه.
66. «قرارات محكمة العدل العليا»، القرار رقم 112/53.
67. المصدر نفسه. وتجدر الإشارة إلى أن قرار المحكمة فرض على وزارة الداخلية أن تدفع للمحامي نقارة مبلغ 30 ليرة مصاريف هذه القضية.
68. رسالة الياس كوسا إلى رئيس الحكومة، 5 أيار/ مايو 1957.
69. وثيقة بتاريخ 11 نيسان/ أبريل 1957 ورقمها 41014/1546 في ملف مستشار رئيس الحكومة في الشؤون العربية، محفوظة في أرشيف الدولة بالقدس.
70. دافيد كريتشمر، «المكانة القانونية للعرب في إسرائيل» (القدس: مركز دراسات المجتمع العربي، 2002). وهذا الكتاب هو نسخة عربية موسعة عن كتابه بالإنكليزية الذي صدر سنة 1995. ويشمل الكتاب مقدمة المؤلف الخاصة بهذه الطبعة العربية المنقحة.
71. المصدر نفسه، ص 50-51.
72. وكانت قضية الحاج أحمد أبو لبن التي مر ذكرها أعلاه (قرار المحكمة العليا 7/48) من أوائل القضايا وأهمها لما أثارته من اهتمام الصحافة والرأي العام في إسرائيل.



- 73 أليه كورن، «الأعمال الجنائية، والمكانة السياسية وتطبيق القانون: الأقلية العربية في إسرائيل أيام الحكم العسكري (1948-1966)»، رسالة دكتوراه من كلية الحقوق في الجامعة العبرية في القدس، 1997 (بالعبرية).
- 74 المصدر نفسه، ص 8.
- 75 المصدر نفسه، ص 112.
- 76 «الاتحاد»، 4 أيلول/سبتمبر 1949؛ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1949، ص 4. وأشارت الصحيفة إلى عمليات طرد للسكان في مجد الكروم ودير الأسد والبعنة وترشيحا.
- 77 كورن، مصدر سبق ذكره، ص 70. تشير إلى أن 80٪ من التصاريح كانت لأهداف العمل خارج القرية.
- 78 «الاتحاد»، 4 أيلول/سبتمبر 1950، يقتبس أقوال الأهالي من قرية إعلين بعد اعتقال سبعة من سكان القرية وإبعادهم إلى النقب لمعاقبتهم.
- 79 «الاتحاد»، 14 كانون الثاني/يناير 1951.
- 80 حبيب قهوجي، العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ 1948 (بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1972)، ص 152.
- 81 «محاضر الكنيست»، المجلد التاسع (1951)، ص 1807.
- 82 المصدر نفسه.
- 83 «الاتحاد»، 1 تشرين الأول/أكتوبر 1950.
- 84 نديم موسى، «ذكريات شيوعي مخضرم» (عكا: مطبعة أبو رحمون، 2008)، ص 79-80؛ «الاتحاد»، 3 شباط/فبراير 1951.
- 85 هذه القضية معروفة ومشهورة في الأدبيات التاريخية وكذلك قرار محكمة العدل العليا بشأنها رقم 195/1951.
- 86 يوسف سوسان، «شهادتي: يوميات برعمية، 1948-1968» (د. م.: إصدار المؤلف، 1986).
- 87 «محاضر الكنيست»، المجلد الأول (1949)، ص 239.
- 88 المصدر نفسه، المجلد الثاني (1949)، ص 1637.
- 89 حنا إبراهيم، «شجرة المعرفة: ذكريات شاب لم يتغرب» (عكا: الأسوار، 1996)، ص 133-136؛ «الاتحاد»، 19 أيار/مايو 1951.
- 90 «كول هعام»، 3 كانون الأول/ديسمبر 1950. عن هذه القضية وأمثالها التي رفعها حنا نقارة إلى محكمة العدل العليا ستحدث بإسهاب لاحقاً.
- 91 اشتغل صبري جريس بعد تخرجه من الجامعة العبرية بمكتب حنا نقارة في حيفا (1964-1965). وبحسب الملفات التي وجدها في مكتبه حدد في كتابه أن 865 شخصاً حصلوا على هوياتهم من وزارة الداخلية في أعقاب مرافعاته بالمحاكم خلال الفترة 1950-1952. لمزيد عن الموضوع، انظر:

Sabri Jiryis, *The Arabs in Israel*, (New York: Monthly Review Press, 1976), p. 258  
(note 31).

- 92 «اليوم»، 30 أيار/ مايو 1951.
- 93 المصدر نفسه، 9 آب/ أغسطس 1951.
- 94 «قرارات محكمة العدل العليا»، القرار رقم 51/108، محمد أسعد إصغير واثان وعشرون آخرون ضد وزير الداخلية والحاكم العسكري للجليل وآخرين.
- 95 المصدر نفسه، القرار رقم 51/125، محمد علي الحسين وتسعة آخرون ضد وزير الداخلية والحاكم العسكري.
- 96 والمقصود هو أنهم كانوا مواطنين دائمين في فلسطين أيام الانتداب البريطاني.
- 97 قرار المحكمة العليا رقم 51/125، مصدر سبق ذكره، ص 1387-1388.
- 98 المصدر نفسه، ص 1388؛ مقابلة مع فهد علي الحسين في بيته بمجد الكروم، أواخر حزيران/ يونيو 2008.
- 99 المصدر نفسه، ص 1389.
- 100 وتجدر الإشارة إلى أن هناك تطابقاً كبيراً بين هذه الشهادات في محكمة العدل العليا، والتي قرأتها قبل عامين فقط، وبين عشرات الشهادات التي سمعتها من شهود العيان الذين قابلتهم في القرية منذ بدأ اهتمامي البحثي بالموضوع سنة 1984.
- 101 قرار محكمة العدل العليا رقم 51/125، مصدر سبق ذكره، ص 1390.
- 102 المصدر نفسه. هذه الشهادة في محكمة العدل العليا تؤكد صحة المعلومات عن المذبحة في مجد الكروم، والتي ذكرتها الوثائق وشهادات السكان.
- 103 هذا التعريف الذي اختاره القضاة لعملية قتل المدنيين بشكل عشوائي، وهدم البيوت من دون إبداء أي تحفظ أو نقد، مثير للدهشة.
- 104 وتجدر الإشارة إلى أن المذبحة على ساحة العين في مجد الكروم حدثت بعد أسبوع من استسلام القرية (5 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948).
- 105 قرار محكمة العدل العليا رقم 51/125، مصدر سبق ذكره، ص 1392.
- 106 المصدر نفسه، ص 1391؛ مقابلة مع فهد علي الحسين وردت أعلاه.
- 107 المصدر نفسه. ومرة أخرى يجدر الانتباه إلى أن قضاة المحكمة يستعملون مصطلحات أقرب إلى الواقع، مثل احتلال بالنسبة إلى مجد الكروم والجليل الأوسط بصورة عامة.
- 108 المصدر نفسه. وتجدر الإشارة إلى أن دراسة أورن براخا عن «المتسللين»، وعنوانها: «الالتباس ما بين كونهم مساكين أم خطرين: المتسللون، القانون ومحكمة العدل العليا، 1948-1954»، مجلة «عيوني مشبط»، العدد 21 (2) (نيسان/ أبريل 1998)، ص 333-385.
- 109 وبالإضافة إلى دراسة براخا المذكور، خصصت الباحثة بيلسكي حيزاً مهماً لتحليل قضية محمد علي الحسين أمام قضاة محكمة العدل العليا. انظر:

Leora Bilsky, *Transformative Justice: Israeli Identity on Trial* (Ann Arbor: University of Michigan Press, 2004), pp. 174-177.



- 110 عن العلاقة بين التصويت للحزب الحاكم (مباي) وقوائم العربية، وبين موافقة السلطات على «لم شمل» بعض العائلات، سيتم تناوله في الفصل السابع.
- 111 قرار محكمة العدل العليا رقم 53/155، سالم أحمد كيوان ضد وزير الدفاع وآخرين.
- 112 قرار محكمة العدل العليا رقم 52/81.
- 113 وصدر القرار النهائي لمحكمة العدل العليا لمصلحة سالم أحمد كيوان في 9 آذار/مارس 1954.
- 114 أرشيف الجيش وجهاز الأمن، ملف رقم 54/7، ويشمل تقارير الحكام العسكريين عن آب/أغسطس 1952.
- 115 حنا أبو حنا، «مهر البومة» الجزء الثالث من السيرة الذاتية (حيفا: مكتبة كل شيء، 2004)، ص 132.
- 116 ويبدو أن هذه «الفكرة الجامحة» التي فكر فيها بعض قيادات عصبة التحرر وناشطتي مبام لم تلق قبولاً عند بن - غوريون فـ «أغلق ملفها».
- 117 «محاضر الكنيست» (أيلول/سبتمبر 1949)، ص 1530؛ المجلد الثالث (جلسة 16 كانون الثاني/يناير 1950)، ص 534-535.
- 118 حاولت أكثر من مرة إجراء مقابلة مع توفيق طوبي في سنواته الأخيرة (2009-2010) من دون نجاح بسبب وضعه الصحي. وعندما نجحت في ذلك أخيراً (آذار/مارس 2011) كان من الصعب جداً التواصل معه حتى من خلال ابنه الدكتور الياس الذي حضر اللقاء في بيت والده.
- 119 علقت «الاتحاد»، 29 أيار/مايو 1949، على مشروع التجنيد الإجباري «الخاص» للمواطنين العرب، إذ جاء فيها: «خير إن شاء الله هذا المشروع الخاص. وهل حتى في الدفاع عن استقلال البلاد يكون العرب مواطنين درجة 'ب' أيضاً».
- 120 تقرير خاص رقم 2402/18 في ملف وزارة الخارجية، محفوظ في أرشيف الدولة بالقدس، 1 تشرين الأول/أكتوبر 1954.
- 121 مجلة «الرابطة»، السنة العاشرة، العدد 15 (تشرين الأول/أكتوبر 1954)، ص 12.
- 122 المصدر نفسه. عبرت التقارير والمقالات عن عدم ارتياح تجاه التجنيد بصورة عامة.
- 123 المصدر نفسه، ص 14-17. وعلى الرغم من عدم ذكر اسم المؤلف بصراحة فإن كل المؤشرات تدل على أن كاتبه هو المحامي الياس كوسا.
- 124 المصدر نفسه، ص 17.
- 125 بنزيمان ومنصور، مصدر سبق ذكره، ص 118.
- 126 المصدر نفسه.
- 127 شمعون أبيبي، «طبق نحاس: السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية، 1948-1967» (القدس: مركز يتسحاق بن - تسفي، 2007)، ص 84-85 (بالعبرية).
- 128 المصدر نفسه، ص 86-95.

## الفصل السابع

# الانتخابات البرلمانية والشؤون السياسي

### أولاً: بين المعركة العسكرية ومعركة الانتخابات

لم تكن إسرائيل معنية ببقاء العرب أصلاً، ولا برجوعهم إلى أراضيهم داخل حدودها. وشذ عن هذه القاعدة مَنْ خدمت عودتهم مصالحها، أو تعاونوا معها ولو إلى حين. وكما أشرنا في فصل سابق، فإنها وافقت على عودة الشيوعيين من جهة، ومنافسيهم من جهة أخرى. وأشار عضو الكنيست سيف الدين الزعبي في مذكراته إلى أنه، في بداية طريقه كزعيم سياسي، «استعمل» ورقة إعادة عدد من قيادات عصبة التحرر من لبنان (وفيهام إميل توما) كي يطلب إرجاع بعض أقاربه ومقربيه.<sup>1</sup> فقد اعتُبر الشيوعيون في إسرائيل سنة 1948 حليفاً، بسبب دعم الاتحاد السوفياتي لإقامة الدولة اليهودية، وبسبب موقفهم المعادي لتدخل جيوش الدول العربية في الحرب. أمّا العرب الباقون في أغليبتهم، بمن فيهم بعض مَنْ تعاونوا في السابق مع اليهود، فصاروا «مشكلة» ديموغرافية وأمنية. إذ نظرت القيادة الصهيونية الحاكمة في معظمها إلى هؤلاء العرب الباقين في حيفا والجليل بصورة خاصة، كخطر أمني وعقبة أمام السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي الفلسطينية.

واستمرت القيادة الإسرائيلية، بزعامة حزب مباي الحاكم حتى بعد تحديد موعد الانتخابات الأولى، في حيرتها وتخبّطها بشأن إشراك العرب فيها. وما عدا الشيوعيين لم يكن هناك بين الباقين مَنْ سيعترض على عدم المشاركة في انتخابات الكنيست. وفي سبيل اتخاذ قرار بهذا الشأن، عقد رئيس الحكومة جلسة في أواسط كانون الأول/ديسمبر 1948 كي يسمع رأي «المختصين» في حزبه.<sup>2</sup> لم يؤيد المشاركون في الجلسة



في أغلبيتهم إشراك العرب في الانتخابات، بل إن بعضهم عارض ذلك بشدة. لكن رأي بن - غوريون هو الذي حسم النقاش لمصلحة إشراكهم. وأقام رأيه هذا على أساس مصالح وأسباب سياسية داخلية وأخرى خارجية تتعلق بالساحة الدولية. وبعد اتخاذ القرار الحاسم، بدأ مباي وأحزاب صهيونية أخرى بالاستعداد للحصول على حصة كبيرة من أصوات العرب الباقين، وقد كان بين الأسباب لذلك هو عدم ترك الساحة للشيوخين ولناشطي مبام الذين أيدوا وبحماسة إشراك العرب في الانتخابات.<sup>3</sup>

أنشأ ناشطو مباي قائمتين عربيتين للتنافس في كسب الأصوات العربية. وقد اختار رجال هذا الحزب المرشحين الملائمين لهاتين القائمتين، فكانت لهم السيطرة عليهم إلى حد كبير. وهكذا أفرغ قادة الحزب الحاكم الانتخابات الحرة من معناها بسبب سياسة الإقصاء الاجتماعي والسياسي للمواطنين العرب والسيطرة على ممثليهم. لم تكن القوائم المرتبطة بحزب مباي أحزاباً حقيقية، وإنما كانت ترتيباً تنظيمياً عشية الانتخابات فقط. وترأس هذه القوائم أشخاص عرفوا بتعاونهم مع المؤسسات الصهيونية قبل النكبة وخلال حرب 1948. وكانت وظيفة هؤلاء منافسة حزب ماكي في المعركة الانتخابية. وهكذا تم قولبة السياسة العربية في إسرائيل في الأسابيع الأخيرة للحرب: ماكي في مقابل قوائم مباي. وبهذا تم «تفريغ» حق الانتخاب الذي منح للمواطنين العرب من فحواه، لأنه لم يسمح لهم بأن ينتظموا في أحزاب عربية مستقلة.

لم تحظ مشاركة الشيوخين العرب الحماسية في انتخابات كانون الثاني/يناير 1949 باهتمام الباحثين بشكل كاف. فقد عالج معظم الأبحاث السلوك السياسي للعرب الباقين منذ أواسط الخمسينيات، وظلت معاني المشاركة في انتخابات إسرائيلية خلال الحرب غائبة عن الأنظار. فقيادة إسرائيل، التي اختارت تنظيم تلك الانتخابات في أواخر أيام القتال، كانت «مرتاحة» لاندماج عصبية التحرر في ماكي، ثم مشاركتها في الحياة السياسية. ففي الساحة الدولية كان لتلك المشاركة أثر جيد في تعزيز العلاقات الوثيقة مع الاتحاد السوفياتي، الذي قدم دعماً سياسياً وعسكرياً مهماً لإسرائيل. كما أن وجود حزب شيوعي إسرائيلي يضم عرباً ويهوداً، خدم دعاية إسرائيل وصورتها كدولة ديمقراطية تسعى لقبولها عضواً في الأمم المتحدة. وحتى على مستوى السياسة المحلية والإقليمية، فإن موقف الشيوخين المعادي لتدخل الجيوش العربية وللحركة الوطنية بزعامة أمين الحسيني، جعلهم حليفاً مفيداً في تلك المرحلة الحرجة من الصراع.

سيحاول هذا الفصل إكمال ما جاء في الفصل الثالث، وإثبات مقولة مفادها أن قادة ماكي ظلوا في المجمل شركاء مريحين لإسرائيل وسياستها حتى سنة 1955 على الأقل. فقد ساهم الشيوعيون في تغييب الهوية الفلسطينية للعرب الباقين، وشجعوا بدلاً منها مقولات الحكومة عن «الأقلية العربية» أو العرب في إسرائيل وحتى «عرب إسرائيل». وبالتالي احتكروا التمثيل السياسي لحقوق الفلسطينيين الباقين، وحصلوا في نضالات مدنية ضد التمييز على أساس المواطنة فقط. فتغييب الجانب القومي للصراع وعدم مقاومة الصهيونية، التي صارت أيديولوجيا رسمية للدولة وسياستها، كان مركباً مريحاً ومفيداً لإسرائيل. فقيادة ماكي لم تعارض قانون العودة، ولا الاستيطان الصهيوني على أراضي القرى العربية المهجرة والمدمرة، ولا العلم والنشيد القومي وغيرهما من رموز يهودية الدولة. من هذه الناحية، فإن الشيوعيين قبلوا التفسير الصهيوني لقرار تقسيم فلسطين سنة 1947. أما العرب الباقون الذين تجرؤوا على التعبير عن مواقف وطنية وقومية مغايرة لمواقف ماكي فهاجموا بشدة واتهموا بالقومية.

كان الشيوعيون والمتعاونون مع الحكومة، الذين تزعموا العمل السياسي بين العرب الباقين في حيفا والجليل، أقلية صغيرة في بداية سنة 1949. لذا، فإن بعض الأبحاث، التي تسلط الضوء على التنافس بين هذين التيارين، يخطئ في رسم الصورة المركبة والشاملة لسلوك المواطنين العرب السياسي بعد النكبة. فدعم المواطنين لأحد هذين التيارين في المعارك الانتخابية سببه صراع البقاء لا القناعة والانتماء. ففي أعقاب مآسي النكبة، صارت المحافظة على العائلة والبقاء في الوطن على رأس سلم أولويات العرب الباقين، يليها المحافظة على البيت والأرض. وفي سبيل تأمين تلك الأمور، كان الناس على استعداد للتضحية الموقته بالكرامة وحقوق الإنسان والمواطن وغيرهما. فتوقعات العرب الباقين من دولة اليهود لم تكن عالية، كما أنهم آمنوا بأن واقعهم موقت، سينتهي قريباً عن طريق تحريرهم من الخارج، على الرغم من كل ما جرى لهم عام النكبة. لذا، فكل ما عليهم فعله هو الصمود والبقاء في بيوتهم حتى قدوم «المنقذ المنتظر».

أبدى رجال الحزب الحاكم، الذين يعرفون المجتمع العربي، تفاؤلاً بأنهم سيحصلون أغلبية أصوات «أبناء الأقليات». فإلياهو ساسون قدر أن 80٪ من العرب سيصوتون لحزب مباي والقائمة التي يرأسها الوزير بيخور شطريت، المرتبطة بالحزب، وقدر أيضاً أن 20٪ فقط سيصوتون لليسار الصهيوني مبام وغير الصهيوني ماكي.<sup>4</sup> لم يتفق كل



المراقبين مع تقديرات ساسون، لكنهم كانوا على قناعة بأن الحزب الحاكم سيحصل على أغلبية الأصوات العربية. ولما اقترب موعد الانتخابات في أواخر كانون الثاني/يناير 1949 ازداد التوتر والاحتكاكات بين ناشطي الأحزاب ورجال الحكم العسكري. وقام حتى ناشطو مباي في شمال البلد (مثل آبا حوشي) بالشكوى من تصرفات الجيش في مناطق الحكم العسكري. فتدخل بن - غوريون ووعد ممثلي الأحزاب بأنه سيصدر الأوامر الملائمة إلى الجيش.<sup>5</sup>

### ثانياً: الانتخابات الإسرائيلية الأولى ونتائجها

أجرت إسرائيل إحصاء للسكان في 8 تشرين الثاني/نوفمبر 1948، كما مر معنا سابقاً. وبناء على نتائجه، تقرر أن 782.000 نسمة يعيشون في الدولة، منهم 713.000 يهودي و69.000 عربي (أو غير اليهود) فقط. وقد أشرنا سابقاً إلى أن هذه الأرقام المتعلقة بالسكان العرب لم تعكس الواقع الديموغرافي الحقيقي للباقيين تحت الحكم الإسرائيلي. فكثيرون من العرب في الجليل الأعلى لم يشملهم إحصاء السكان الأول، على الرغم من احتلال إسرائيل لهذه المنطقة في عملية حيرام، كما أن السكان العرب في النقب لم يتم تسجيلهم في الإحصاء لأسباب متعددة.<sup>6</sup> والأهم من ذلك، أن حدود الدولة لم تعرّف بشكل واضح ورسمي. فقد شمل الإحصاء سكان الناصرة وقرى ناحيتها، وتجاهل وجود آلاف الباقيين في مناطق متعددة. وكانت النتيجة النهائية لهذا الإحصاء الجزئي للسكان العرب تقليص عدد أصحاب حق الاقتراع لهؤلاء الباقيين.<sup>7</sup>

مُنح حق التصويت للبالغين سن الثامنة عشرة فما فوق، وقد وزعت عليهم بطاقات هوية مع صورة شخصية وتفصيلات الوضع العائلي، بما في ذلك أسماء الأولاد القاصرين. وسلمت تلك البطاقات لأصحاب حق الاقتراع بشكل شخصي في مقابل قسيمة التسجيل.<sup>8</sup> وكل من لم يُحضر صورة شخصية في الوقت الملائم لم يحصل على بطاقة، فخسر حقه في الاقتراع. لهذا السبب الإجرائي ولأسباب كثيرة أُخرى تقلص عدد أصحاب حق الاقتراع كثيراً مقارنة بنسبتهم في سجل السكان. فقد وصل مجمل عدد أصحاب حق الاقتراع إلى 507.000 شخص، حضر منهم إلى صناديق الاقتراع يوم الانتخابات 440.000 مصوت. أما أصحاب حق الاقتراع العرب فكان نحو 30.000 شخص فقط.<sup>9</sup> وعلى الرغم من ذلك فإن بعض المسؤولين تخوف من أن العديد منهم

لن يستغل حقه في التصويت، لكن تلك المخاوف سرعان ما تبددت وتبين أن نسبة التصويت بين العرب لم تقل عن اليهود كثيراً، إذ قام نحو 25.000 من أصحاب حق الاقتراع بالتصويت.<sup>10</sup>

وكان المصوتون في انتخابات إسرائيل الأولى سنة 1949 في أغلبيتهم من سكان الناصرة وقرى ناحيتها، وكذلك من العرب الباقين في شفا عمرو وعكا وحيفا وقرى الجليل الغربي. وكانت مناطق الناصرة والجليل الغربي قد خصصت للدولة العربية بحسب قرار التقسيم سنة 1947. وقد فهم بن - غوريون أهمية مشاركة سكان تلك المناطق العربية التي سميت «مناطق مدارة» في الانتخابات، كخطوة تعزز الحكم والسيطرة الإسرائيليين عليها. لكن المثير وغير الواضح هو كيف فسر ناشطو ماكي العرب مساهمتهم في إعطاء الشرعية لتلك الخطوة، التي تشكل ضم مناطق من الجليل إلى إسرائيل، قبل اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية. فالمصادر الشيوعية المكتوبة لا تثير مثل هذه القضية بتاتاً، كمسألة شغلت بال قيادة الحزب. من هذه الناحية فإن ماكي لم يختلف في سلوكه عن الزعامات الصهيونية التي وافقت نظرياً على قرار التقسيم، لكنها قبلت بتوسيع رقعة الأراضي الإسرائيلية على حساب الفلسطينيين.

وقد تنافس في شأن مقاعد الكنيست الأول 21 قائمة، تخطت 12 منها نسبة الحسم. وتوزعت المقاعد البرلمانية بعد فرز النتائج على هذه القوائم بالشكل التالي:

مباي بزعامة بن - غوريون فاز بأكثر عدد من المقاعد (46)، وهو ما ثبت مكانة هذا الحزب الحاكم. وجاء حزب مبام في المكان الثاني بفاز بـ 19 مقعداً. وفي آب/أغسطس 1949 انتقل أحد نواب الحزب الشيوعي إلى صفوف مبام فصار له عشرين مقعداً.<sup>11</sup> أما كتلة الأحزاب الدينية اليهودية ففازت بستة عشر مقعداً، بينما فاز حزب حيروت اليميني بأربعة عشر مقعداً فقط. وفاز الصهيونيون العموميون بسبعة مقاعد، والتقدميون بخمسة، والشيوعيون بأربعة. أما قائمة الناصرة الديمقراطية، برئاسة سيف الدين الزعبي، ففازت بمقعدين. وفي المجممل، جاء تمثيل العرب في الكنيست الأول بثلاثة مقاعد فقط، شغلها سيف الدين الزعبي وأمين جرجورة من قائمة الناصرة، وتوفيق طوبي ممثلاً عن ماكي. وثلاثة مقاعد من مجموع 120، كان بلا شك تمثيلاً ناقصاً وضعيفاً حتى للعرب الذين تم إحصاؤهم ومنحوا حق التصويت.

فما هي أسباب هذا التمثيل الضعيف للسكان العرب في الكنيست الأول؟



أدت صعوبات كثيرة على طريق العرب للانتخابات إلى هذا العدد الصغير من ممثلهم. فكما ذكرنا سابقاً، لم يتم تسجيل كل السكان العرب تحت السيطرة الإسرائيلية. لكن حتى أولئك الذين سجلوا (69.000 نسمة) لم يحظ بعضهم بحق الاقتراع، وكان المصوتون العرب نحو 5.5٪ من العدد الإجمالي. كانت هذه الانتخابات تجربة جديدة وغريبة على المصوتين العرب، في ظروفها أواخر الحرب. وقد أثرت شكوك كثيرة بشأن مدى وصول هؤلاء الباقين إلى صناديق الاقتراع بسبب المفارقة الصارخة في استمرار محاولات الاقتلاع من جهة، ومحاولات الدمج من جهة أخرى. ولما وصل المصوتون العرب إلى الصناديق لم تكن أمامهم خيارات كثيرة، أو حقيقية ترضي ضميرهم. وكان الذهاب إلى صناديق الاقتراع، كما الحصول على بطاقات الهوية قبل ذلك، وسيلة للبقاء ومطلب وقاية من الاقتلاع والتهجير.

شكل حزب مباي الحاكم قائمتين لم تعبر إحداهما نسبة الحسم، فذهبت آلاف الأصوات هباء. وحتى في ماكي، كان تمثيل العرب في الحزب الشيوعي ناقصاً، كما ظهر ذلك جلياً في أسماء المرشحين للأماكن الأولى. ففي قائمة الخمسة الأوائل لم يُدرج إلا عربي واحد هو توفيق طوبي. لقد اندمج أعضاء عصبة التحرر في أواخر سنة 1948 في هذا الحزب من نقطة ضعف واضحة للعيان. وكان ميكونيس ورفاقه اليهود في زعامة الحزب أكثر تجربة وأقوى علاقة مع الاتحاد السوفياتي من جهة، ومع زعماء إسرائيل من جهة أخرى. كما كان عدد أعضاء عصبة التحرر القدامى والمجرين، الذين بقوا في إسرائيل أو عادوا إليها بعد النكبة، قليلاً جداً لم يتجاوز العشرات. لذا، فإن ترشيح واحد منهم فقط بين الخمسة الأوائل لم يثر جدلاً أو اعتراضاً من الرفاق العرب حينذاك. لكن هذه القضية المتعلقة بميزان القوى داخل قيادة ماكي بدأت تثير توتراً ونقاشاً في فترة لاحقة من تاريخ الحزب.

وبعد نشر النتائج الرسمية للانتخابات، تمنى قادة ماكي أن يقوم بن - غوريون بإشراكهم وحزب مباي في الائتلاف الحكومي. وعبروا عن أملهم هذا بصراحة في صحيفة «الاتحاد» أيضاً.<sup>12</sup> لكن زعيم الحزب الحاكم لم يفكر قط في إشراك ماكي غير الصهيوني في إدارة شؤون الدولة. وذهب أبعد من ذلك بصكه المقولة الشهيرة «من دون ماكي ولا حيروت»، لنزع الشرعية عن هذين الحزبين في أقصى اليسار وأقصى اليمين. هكذا وضع بن - غوريون حجر الأساس لجعل حق التصويت للمواطنين العرب عملاً لا

تأثير له فعلياً في السياسة الإسرائيلية، لكنه يسبغ عليها صفة الديمقراطية. لقد تم إقصاء العرب وممثليهم في الكنيست (منذ سنة 1949) عن التأثير الحقيقي في السياسة. فكان لهم حق الاقتراع من دون حق التأثير في اتخاذ القرارات وتنفيذها.

ولم يكن وضع عضوي الكنيست من قائمة الناصرة التابعة لحزب مباي مختلفاً، على الرغم من ارتباطهما بالحزب الحاكم. فسيف الدين الزعبي (مواليد سنة 1913) لم تكن له طموحات أوسع من الزعامة المحلية في مدينة الناصرة ومنطقتها. وقد تم اختياره لترؤس تلك القائمة لأنه متعاون قديم مع المؤسسات الصهيونية وخادم لها من دون تحفظ.<sup>13</sup> لقد رضي الزعبي بموقعه كتابع أمين، واقتصرت طلباته من الحزب الحاكم على الوساطة لبعض مقربيه وأقاربه، في مقابل خدمة سياسة الدولة. وكان سيف الدين نموذجاً جيداً «للعرب الطيبين» الذين قامت السلطات بمساعدتهم لخدمة مصالحها ولمحاولة «تدجين» الفلسطينيين الباقين تحت سيطرة الحكم العسكري. أما أغلبية المصوتين العرب في تلك الفترة فلم تنظر إلى تلك الانتخابات إلا كوسيلة لتعزيز البقاء. لذا لم يجد كثيرون غضاضة في إعطاء صوته يوم الانتخابات لسيف الدين الزعبي وأمثاله.

وكان النواب العرب الثلاثة في الكنيست الإسرائيلي الأول مدينيين من شمال البلد، فعكس ذلك مركز الثقل الديموغرافي والاجتماعي. فقد كان العرب الباقون في حيفا والجليل حينذاك أغلبية ساحقة بين المصوتين. لذا كان طبيعياً أن يكون النواب من حيفا والناصرة، وقد استمر مركز الثقل السياسي للباقيين في تلك المدينتين حتى بعد ضم المثلث إلى إسرائيل ومشاركة سكانه في الانتخابات منذ سنة 1951. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن اثنين من النواب الثلاثة كانوا مسيحيين. وقد عكس ذلك حقيقة تعزيز المكانة السياسية لأبناء هذه الطائفة بعد النكبة في إسرائيل، بعد فقدان المدينة والنخبة الفلسطينية سنة 1948. فالناشطون العرب في ماكي جاؤوا في أغليبتهم من المسيحيين الأورثوذكس، الأمر الذي عكس أيضاً العلاقات الثقافية التاريخية بين أبناء هذه الطائفة وبين روسيا منذ أواخر العهد العثماني. أما اندماج المسلمين ثم بعض الدروز في الحزب الشيوعي، ولا سيما في قيادته، فلم يحدث إلا في السبعينيات.<sup>14</sup>

ويسود الأدبيات التاريخية تعميمات غير دقيقة عن النواب العرب في القوائم المرتبطة بحزب مباي، كعملاء للسلطة الحاكمة في إسرائيل. هذا التعميم يظلم البعض ولا يقدم صورة دقيقة لمواقف وأعمال عدد من أولئك النواب. فعضو الكنيست الثاني



في قائمة الناصرة، أمين جرجورة (1886-1975) أثبت أكثر من مرة أن له مواقف مستقلة وأراء نقدية عبر عنها في الكنيست وخارجه. ففي خطابه الأول (شباط/فبراير 1949) اختار أن يشدد على قيم العدالة والمساواة أساساً للحكم ولمعاملة الدولة للمواطنين العرب.<sup>15</sup> كان أمين جرجورة محامياً من عائلة نصرانية معروفة لا تتناسب سيرته الذاتية مع ما نعرفه عن سائر نواب القوائم المرتبطة بالحزب الحاكم في الخمسينيات. وقد أخرجت جرأة جرجورة ومواقفه المستقلة قيادات مباي في الكنيست أحياناً. ففي جلسة لمناقشة مسألة اللاجئين وحقوقهم في العودة في حزيران/يونيو 1949 قال هذا النائب في الكنيست ما يلي: «هذه قضية أناس هُجروا عن حاراتهم وأراضيهم ووطنهم في ظروف الرعب والإرهاب والاستعمال المفرط للعنف المباشر وغير المباشر. وتمسك الناس بوطنهم هي مسألة معروفة وواضحة ليست بحاجة إلى تحقيق وبرهان.» ثم أضاف جرجورة: «إذا كان الشعب اليهودي قد تمسك بحقوقه في فلسطين والعيش فيها ألفي عام، فكيف لا يكون من حق اللاجئين العرب العودة إلى أراضيهم ومدنهم وقراهم. فهؤلاء لم يجبروا على الرحيل إلا قبل أشهر، وفي ظروف القهر المعروفة.»<sup>16</sup>

ولم يكتف النائب جرجورة بتلك الأقوال الجريئة بالنسبة إلى ظروف اقتلاع اللاجئين الفلسطينيين من وطنهم، بل قام أيضاً بمناقشة ادعاءات وزير الخارجية موشيه شاريت أن ترحيلهم كان نتيجة هجوم الجيوش العربية، فرد قائلاً وبحسم: «ومن المعروف جيداً أن ترحيل العرب من حيفا ويافا وطبرية وعكا وبيسان وغيرها من الأماكن جرى قبل 15 أيار/مايو 1948 وقبل انسحاب قوات بريطانيا الانتدابية وأمام أعينها.» وأنهى جرجورة خطابه قائلاً: «لا توجد علاقة بين تهجير اللاجئين ودخول الجيوش العربية إلى فلسطين، فلا علاقة لها بموضوعنا.»<sup>17</sup> هذه الكلمات الصريحة والجريئة من على منصة الكنيست رداً على أقوال وزير الخارجية، وأحد زعماء حزب مباي الحاكم البارزين في حزيران/يونيو 1949 ليست أمراً يستهان به.

ونسوق نموذجاً آخر لأقوال جرجورة الصريحة والجريئة. ففي نقاش بشأن التصريح لعمل شركة باصات «الجليل» في الناصرة قال ما يلي: «شركة (الجليل) في الناصرة هي الوحيدة التي بقيت وظلت تعمل بعد الاحتلال الإسرائيلي.»<sup>18</sup> فالحديث عن احتلال إسرائيلي للناصرة عشية الانتخابات الثانية في حزيران/يونيو 1951 هو تصريح جريء وغير معتاد في الخطاب السياسي السائد تلك الفترة. وتجدر الإشارة هنا إلى أنه حتى

سنة 1957 لم تُسمع أقوال كهذه حتى من قيادات ماكي عرباً ويهوداً. فالنائب جرجورة، وعلى الرغم من انتخابه في المكان الثاني لقائمة الناصرة مع سيف الدين الزعبي، عبر عن مواقف سياسية مختلفة. لقد أظهر هذا النائب المحامي ثقة بالنفس واستقلالية بالرأي لم تتلاءم مع ما توقعه زعماء حزب مباي. لذا، فإن أيامه لم تطل في الكنيست، ولم يدرج اسمه ضمن المرشحين الأوائل في القائمة التي ترأسها الزعبي سنة 1951.<sup>19</sup>

كان جرجورة مثقفاً جريئاً بمقاييس تلك الأيام التي تلت النكبة، واستُبدل في خانة «تمثيل المسيحيين» في الكنيست الثاني والثالث بمسعد قسيس من معليا، والذي سيأتي الحديث عنه لاحقاً. صحيح أن مباي اختار في القوائم المرتبطة به أشخاصاً مناسبين لخدمة سياسة الحكومة ومصالحها، لكن البعض تصرف أحياناً بما لا يتناسب تماماً مع تلك التوقعات. من هذه الناحية يبرز الاختلاف الكبير بين سلوك سيف الدين الزعبي من جهة، وشريكه في قائمة الناصرة الديمقراطية. ولم يعتزل جرجورة السياسة تماماً بعد سنة 1951، إذ إنه انتخب سنة 1954 رئيساً لبلدية الناصرة، وظل في وظيفته تلك حتى سنة 1959. وهكذا كان أمين جرجورة نموذجاً للبقية الباقية من النخبة الفلسطينية التي عايشت فترة ما قبل النكبة، فتميز من سيف الدين وأمثاله ممن خدموا السلطة الإسرائيلية من دون تحفظ.

ولنعد قليلاً إلى نتائج الانتخابات وكيفية توزيع الأصوات العربية. فالخيارات الأساسية التي كانت قائمة أمام المصوتين العرب هي بين مباي وقوائمه وبين الحزب الشيوعي. وكان هناك أيضاً أحزاب صهيونية أخرى حاولت كسب أصوات العرب، مثل مبام والصهيونيين العموميين. ويصعب تحديد كيفية توزيع الأصوات العربية بدقة لعدم توفر المعلومات عن صناديق الاقتراع في «المدن المختلطة» بشكل كاف. لكن التقديرات تتحدث عن 10.600 صوت حصلت عليها القائمتان المرتبطتان بحزب مباي.<sup>20</sup> أما ماكي فحصل على نحو 6000 صوت من العرب يشكلون ربع الأصوات العربية في تلك الانتخابات تقريباً. وأنشأ حزب مبام أيضاً قائمة عربية سماها الكتلة العربية الشعبية، لكنها حصلت على 2812 صوتاً، فلم تتعد نسبة الحسم. وذهبت آلاف الأصوات العربية إلى أحزاب صهيونية أخرى لا تمثيل فيها للعرب بتاتاً. لذا، فإن الرابحين الأكبرين من مشاركة العرب في انتخابات 1949 كانا ماكي من جهة، وقائمة الناصرة برئاسة سيف الدين الزعبي من جهة أخرى.



وتبدو تلك النتائج أول وهلة متوقعة وغير مفاجئة. لكن تحليلاً أعمق لتوزيع الأصوات العربية يشير إلى نجاحات مفاجئة للحزب الشيوعي في المدن العربية. فهذا الحزب حصل على نحو ربع الأصوات العربية، بحسب المعطيات الرسمية.<sup>21</sup> إلا إن ماكي حصل في الناصرة على فوز واضح هو نصف الأصوات وأكثر، وكان لحصوله على أكثر من 50٪ من أصوات المدينة العربية الوحيدة التي نجت من الدمار أهمية كبيرة. لقد حاولت صحيفة «اليوم» شبه الرسمية، التي أبرزت نسبة المشاركة العربية العالية في الانتخابات، التقليل من أهمية فوز الحزب الشيوعي، وعزته إلى جلب أكثر من 170 عاملاً من الرملة للتصويت في الناصرة.<sup>22</sup> لكن الحقيقة أن نجاح ماكي في مدينة البشارة جاء نتيجة العمل الدؤوب والمنظم خلال عدة أشهر قبل الانتخابات. فناشطو عصبة التحرر في المدينة، بزعامة صليبا خميس، نجحوا في جذب العديد من المؤيدين منذ صيف سنة 1948. وفي تلك الأيام، تعززت علاقات ناشطي العصبة مع مبام وناشطي المدنيين والعسكريين. وساهمت العلاقات مع مكاتب الحكومة التي يرئسها وزراء مبام في تدفق العمال إلى صفوف العصبة.<sup>23</sup> لذا، لم يكن مفاجئاً حين جاء موعد الانتخابات أن يكون ناشطو ماكي أكثر جهوزية من أي طرف آخر لخوض تلك المعركة وكسبها، وخصوصاً في الناصرة.

وكان فوز الشيوعيين في الناصرة هو الأهم والأبرز، لكنه لم يكن يتيماً. فوفقاً لمعطيات الحزب الرسمية، هو فاز بنحو 32٪ من الأصوات العربية في حيفا، وحصل في إعبلين وكفر ياسيف على 28٪ من الأصوات تقريباً. وأما في شفا عمرو وعكا فإنه حاز نحو 25٪ من الأصوات. وفي المجلل فإن ماكي حصل على 28٪ من أصوات العرب في إسرائيل، بحسب تلك المعطيات.<sup>24</sup> وعلى الرغم من أن بعض هذه الأرقام والنسب هو أعلى قليلاً من النتائج النهائية الرسمية، فإنها بلا شك كانت نصراً كبيراً للشيوعيين. فالنتائج الرسمية قدرت الأصوات العربية التي راحت لهذا الحزب بنحو 22٪ فقط، بينما اعترفت بحصوله على أكثر قليلاً من نصف الأصوات في الناصرة. وكما سيأتي معنا لاحقاً فإن هذه النتائج كانت فوزاً مهماً بحد ذاتها، ونجاحاً لم يستطع الحزب تحقيقه في معارك الانتخابات خلال العقدين المقبلين.<sup>25</sup>

ذكرنا سابقاً أن عدداً لا يستهان به من السكان العرب في الجليل وغيره من المناطق لم يشاركوا في تلك الانتخابات، لأنه لم يسمح لهم بذلك. لكن بعض زعماء مباي

اعترض أيضاً على تصويت العرب الباقين، وادعى أن كثيرين منهم سيمنعون من الإدلاء بصوتهم.<sup>26</sup> كان الفلسطينيون في حيفا والجليل ما زالوا في معظمهم مصدومين من نتائج الحرب ومآسيها. وقد يسأل سائل: كيف يتفق هذا مع التصويت للحزب الشيوعي المعارض بنسبة عالية في كانون الثاني/يناير 1949؟ فهذا الحزب كان معارضاً للصهيونية، وهو الوحيد الذي فتح صفوفه للمواطنين العرب، كتنظيم يمثل مصالح أبناء الأقلية أيضاً. لهذه الأسباب بدأت السلطات بملاحقة الناشطين الشيوعيين والمقربين إليهم. فكيف نفسر نجاح الشيوعيين في معركتهم الانتخابية والتغلب على جهاز الحكم العسكري؟ ولماذا لم تنجح السلطات في دب الرعب في المصوتين لماكي بين المواطنين العرب؟ وكيف نفسر النجاح الباهر للشيوعيين في الناصرة، حيث حصلوا على أكثر من نصف الأصوات؟

بالإضافة إلى الأسباب المذكورة سابقاً عن قدرات عصبة التحرر التنظيمية وتجربتها السياسية، وخصوصاً بين العمال، بعكس منافسيها في القوائم العربية، فقد كان هناك عوامل قلما تنبه لها الباحثون في تاريخ الحزب الشيوعي. فالشراكة العربية اليهودية في ماكي كانت من العوامل التي ساعدت على تبيذ بعض المخاوف من انتقام السلطة. إضافة إلى ذلك فقد كان الشيوعيون مقربين من ناشطي حزب مبام، ثاني أقوى الأحزاب الصهيونية. ورأينا سابقاً كيف قام موظفو هذا الحزب في الوزارات الإسرائيلية بدعم نشاط عصبة التحرر قبل أن تندمج في ماكي. ثم إن الشيوعيين أيدوا قرار التقسيم وإقامة الدولة اليهودية. لكل هذه الأسباب ودور الاتحاد السوفياتي، نجح الشيوعيون في توطيد مكانتهم بين الفلسطينيين الباقين قبل معركة الانتخابات بعدة أشهر.

وحتى بعد قرار عصبة التحرر بالاندماج في ماكي، ظل اليسار الصهيوني بقيادة مبام يرى في الشيوعيين العرب حليفاً مهماً.<sup>27</sup> لذا، فإن انتخابات الكنيست الأول جرت في زمن لم يُعتبر الشيوعيون خصماً لدوداً للصهيونية، كما حدث منذ أواسط الخمسينيات. وإذا أضفنا إلى كل هذا أن البدائل الأساسية أمام المصوتين العرب لم تكن جذابة، فإنه يمكننا تفهم نجاحات ماكي بما يفوق توقعات مستشاري الحزب الحاكم للمجتمع العربي. وقد يكون لتردد مبام حتى اللحظة الأخيرة في إنشاء قائمة عربية دور في نجاح الشيوعيين. وقد أدى عدم نجاح قائمة مبام في تخطي نسبة الحسم إلى تدمير وحساب للنفس قاده ناشطو حركة هشومير هتسعير.<sup>28</sup>



وجد ناشطو الدائرة العربية في مباد عوامل تبرر عدم نجاحهم في جذب المصوتين العرب إلى قائمتهم، لكن فيما بعد اعترفوا بفشلهم وتحملوا مسؤولية ذلك بجرأة. فأهارون كوهين، مثلاً، كان صريحاً وجريئاً في رسالته التي وجهها إلى اللجنة السياسية بتاريخ 15 أيار/ مايو 1949. وفي معرض نقده الذاتي للحزب قال: «نحن لا نستطيع أن نعمل مثل مبادي وأساليبه. فالعرب الذين اختاروا السير معنا سيتركونا ويذهبون إلى ماكي إن لم نقبلهم على قدم المساواة، ولذا على مباد أن يقرر إذا كان يريد البقاء حزباً يهودياً وترك عرب إسرائيل للآخرين، أو أن يكون حزباً لكل العمال في إسرائيل». <sup>29</sup> وأطلق رستم بستوني أقوالاً مشابهة وجريئة في جلسة سكرتارية الحزب في 14 حزيران/ يونيو 1949 حين هاجم إنشاء قائمة عربية. وأضاف: «لقد كنا على قناعة بأن هذا الأسلوب المتمثل في قائمة منفردة للعرب ليس ديمقراطياً، ولا يطمح إلى المساواة التامة من دون تمييز». ثم قال محذراً من أنه إذا لم يتم مباد بفتح أبوابه للعرب «فمعنى ذلك أن الحزب يعاملنا كما يعامل الإنكليز أبناء القارة الأفريقية». <sup>30</sup>

وفعلاً، قد يكون لإقصاء العرب عن عضوية الأحزاب الصهيونية جميعاً، بما فيها مباد، دور في عدم جاذبية القوائم المرتبطة بها، وهو ما ساهم في تعزيز مكانة ماكي. وإذا أضفنا إلى كل ذلك أن إسرائيل لم تسمح بقيام أحزاب عربية مستقلة طوال فترة الحكم العسكري، فلن يصعب علينا رؤية تميز الحزب الشيوعي وأسباب نجاحه. وقد تكلم هذا الحزب بصراحة ومن دون موارد على التمييز ضد المواطنين العرب وطالب بمساواتهم التامة. في تلك الأيام الأولى بعد النكبة التي ما زالت جروحها مفتوحة، فتش الباقون في حيفا والجليل عن منقذ لهم من التهجير وحياة اللجوء، فكان ماكي أحد قوارب النجاة. وقد بدا الحزب بزعامته اليهودية - العربية ومواقفه غير الصهيونية أكثر البدائل جاذبية لأصحاب الوعي السياسي.

في المقابل، فإن ماكي لم يغير مواقفه من اليسار الصهيوني بزعامة مباد، وظل يفتش عن التعاون معه. وفي كثير من الأحيان صوت هذان الحزبان معاً ضد الحكومة برئاسة بن - غوريون. فعلى سبيل المثال، صوت الحزبان ضد اتفاقية الهدنة التي عقدتها إسرائيل مع الأردن في 3 نيسان/ أبريل 1949. كما أن قيادة ماكي ظلت على مواقفه المؤيدة للهجرة اليهودية الحرة إلى البلد، واستعملت لذلك المصطلح الصهيوني «عليه». <sup>31</sup> ولما شكك منافسو الشيوعيين في هذا الموقف رد قادة الحزب على ناقدتهم

بشدة. فقام عضو الكنيست مثير فيلنر، مثلاً، بنقل موقف ماكي الواضح إلى أعضاء البرلمان في جلسة خاصة، وصرح بوضوح قائلاً: «إننا نرى في 'العلياه' ضرورة حيوية لدولة إسرائيل». وأضاف مذكراً بأن «ميكونيس قام في أيام الحرب العنيفة بتنظيم 'علياه' جماعية مقاتلة. ولم تؤيد قيادة ماكي حينها العلياه فقط، بل الاستيطان أيضاً».<sup>32</sup> وفعلاً، فإن هذا الحزب لم يعترض حتى على استيطان اليسار الصهيوني وإقامة الكيبوتسات على أنقاض القرى العربية في كفر برعم وسعسع وغيرهما.

### ثالثاً: العودة والسياسة: إعادة منافسين ومعادين للشيوعيين

ذكر النائب سيف الدين الزعبي في مذكراته أنه بعد عودة إميل توما من لبنان (ربيع سنة 1949) توجه الأول إلى السلطات وطلب عودة شقيق زوجته أحمد توفيق الفاهوم.<sup>33</sup> وكان توما أحد آخر الشيوعيين الذين وافقت إسرائيل على عودتهم إلى حيفا عن طريق الناصرة أولاً. وقبله كان قد رجع، كما مر معنا سابقاً، عدد كبير من ناشطي العصابة وأبناء عائلاتهم من لبنان وغيره من البلاد. ووافقت السلطات بعد الانتخابات على معظم طلبات الزعبي بإعادة أقاربه ومقربيه، ومنهم حنا أبو العسل (والد القس الإنجيلي رياح حينذاك والمطران حالياً) من الناصرة، ومجموعة من صيادي عكا، وحنا دكلوش من حيفا وغيرهم.<sup>34</sup> وهكذا تم استغلال آلية «لم شمل» العائلات لأغراض سياسية تخدم مباي والمتعاونين معه في القوائم العربية.

قام ناشطو مباي ومستشاروه في شؤون العرب باستغلال كل الوسائل التي في حيازتهم بعد الانتخابات الأولى لإضعاف الشيوعيين. وكانت إحدى تلك الوسائل إرجاع شخصيات قيادية معادية للشيوعيين، أو منافسة لهم على الأقل. فقد كانت إسرائيل بحاجة إلى دعم الشيوعيين والاتحاد السوفياتي من ورائهم خلال الحرب (1948) فكافأتهم على ذلك. لكن زعماءها فوجئوا بمدى نجاح ماكي في صناديق الاقتراع، فعملوا على تقليص تأثير نشاطيه بين العرب. فالحزب الحاكم لم يكن معنياً بشركاء عرب، وإنما بمتعاونين مع سياسته. أما قادة ماكي العرب (على رأسهم توفيق طوبي) فبنوا أوهاماً عن الأخوة العربية - اليهودية وشراكة الأحزاب العمالية وإنشاء نظام اشتراكي حليف للاتحاد السوفياتي. وكانت خيبة أمل زعامة ماكي كبيرة من بن - غوريون وسياسته الدولية، وكذلك من الائتلاف الحكومي الذي أقامه حتى من دون مباي.



بدأ مستشارو بن - غوريون بالعمل على تحديد نفوذ الشيوعيين بين العرب منذ ربيع سنة 1949. وكان المطران حكيم أول المستفيدين من سياسة الحزب الحاكم في إسرائيل، فقد كان حتى سنة 1948 رئيساً للطائفة الكاثوليكية وشخصية معروفة وواسعة الاتصالات والنفوذ، كما عُرف عنه عداؤه للشيوعيين، ولذا وقع الخيار عليه عند عودته إلى البلد ليصبح بشخصه ومركزه الديني منافساً قوياً لهم. وهكذا خدمت عودة المطران حكيم سياسة إضعاف نفوذ ماكي من جهة، ومن جهة أخرى، سياسة «فرق تسد» حتى بين المسيحيين العرب أنفسهم، لأن أغلبية القيادة الشيوعية جاءت من أبناء الطائفة الأورثوذكسية. كذلك خدمت عودته مصالح إسرائيل الدولية بسبب علاقاته المتشعبة مع الفاتيكان في مسألة اللاجئين الفلسطينيين، وصد الضغوط من أجل عودتهم.

سبق عودة المطران حكيم إلى البلد بشكل نهائي، مباحثات ومداوالات مع الحكومة الإسرائيلية. ورجع حكيم أول مرة إلى حيفا بعد سقوطها زائراً في أواخر حزيران/يونيو 1948. وخلال زيارته حاول فحص إمكان رجوع أبناء طائفته من الروم الكاثوليك. في تلك المرحلة لم توافق إسرائيل على كل طلباته، لكنها تركت الباب مفتوحاً لاستمرار المحادثات معه بشأنها. ثم غادر حكيم وقام بجولة في عدد من الدول العربية المجاورة.<sup>35</sup> وفي كانون الأول/ديسمبر 1948، مورست ضغوط دولية على إسرائيل لقبول عودة لاجئين فلسطينيين، ولا سيما بعد صدور القرار 194 في الأمم المتحدة. في تلك المرحلة، قدر بعض العاملين في وزارة الخارجية الإسرائيلية أن عودة المطران حكيم إلى حيفا ستكون مفيدة لدعايتها وعلاقاتها الدولية، وفعلاً تم الاتفاق على رجوعه في بداية سنة 1949، وجرى التنفيذ خلال مدة قصيرة.<sup>36</sup>

نشرت صحيفة «اليوم» خبر رجوع المطران حكيم إلى حيفا (بالطائرة) في 18 شباط/فبراير 1949. وبينما رحبت الصحيفة باسم السلطات بعودته، فإن الشيوعيين فتحوا نيران نقدهم ودعايتهم ضد عودته واتهموه بالعمل لمصلحة حزب مباي.<sup>37</sup> إذ قدر ناشطو ماكي، وبحق، أن رجوع المطران هو جزء من الجهود الحكومية لإضعاف نفوذهم بين السكان العرب. وفعلاً، فإن حكيم كان على استعداد لتقديم خدماته بهذا الشأن وبصراحة. ففي الطلب الذي تقدم به للحصول على تصريح لمطبعة كتب أنه يسعى «لتطهير الأجواء المملوءة بالسموم الشيوعية، ولنشر الحقيقة والمبادئ الصحيحة في الأوساط العربية».<sup>38</sup> وفي المقابل، فإن السلطات شجعتة على «إنشاء حزب عربي

«معتدل»، لإبعاد قسم كبير من أبناء طائفته عن تأثير الشيوعيين.

حصل المطران حكيم على تصريح لتجديد إصدار مجلة «الرابطة» التي توقف صدورها سنة 1948، فأصبحت بسرعة منبراً للهجوم على الشيوعيين وقيادتهم. كما أنه استغل منصبه الديني لفرض حظر كنسي ومقاطعة على الشيوعيين ومؤيديهم من أبناء طائفته.<sup>39</sup> كذلك نشرت المجلة الناطقة باسم الكنيسة ردات فعل شديدة اللهجة على أقوال الشيوعيين ودعايتهم. وعالج أحد المقالات أيضاً سياسة اضطهاد الشيوعيين في شرق أوروبا تحت حكم الأنظمة الشيوعية.<sup>40</sup> ونشرت المجلة أخباراً سارة عن احتفال جرى في حيفا بمناسبة عودة عشرات الأطفال والأولاد إلى المدينة من لبنان في 13 تشرين الأول/أكتوبر 1949. وذهب المطران ومؤيدوه بعيداً حين طالبوا السلطات الإسرائيلية بإغلاق صحيفة «الاتحاد» ومنع صدورها. وجاء هذا الطلب في أعقاب «الشتائم» التي نشرتها هذه الصحيفة ضد «المطران، وهو الشخصية الروحية الأعلى» للطائفة.<sup>41</sup>

وكررت قيادة ماكي اتهامها المطران حكيم بالتعاون مع السلطات الإسرائيلية وخدمة مصالحها.<sup>42</sup> وعلق النائب طوبي على سماح إسرائيل بعودته إلى حيفا «على الرغم من أنه كان من المحرضين على قرار الأمم المتحدة بالتقسيم، والمعروف أيضاً بعلاقاته مع الإمبريالية».<sup>43</sup> وفهم زعماء ماكي وحلفاؤهم في مبام الأهداف الواضحة لرجال مباي من وراء إعادة المطران إلى البلد. وتشير أقوال طوبي وغيره من زعامة ماكي بعد النكبة أنهم اعتبروا السماح بعودة فلسطينيين إلى البلد حينذاك مكافأة سياسية على المواقف من التقسيم وإقامة الدولة اليهودية، وليس حقاً أساسياً لهؤلاء المهجرين. فقد شملت تصريحات ناشطي ماكي المكتوبة والشفوية انتقادات للحكومة على سماحها لمعارضى التقسيم ومؤيدي المفتي والمتعاونين مع جيش الإنقاذ بالعودة إلى البلد للعيش فيه. وصفحات «الاتحاد» سنة 1949 ملأى بمثل هذه المواقف الغريبة والمستهجنة.

بعد رجوع المطران حكيم والمئات من أبناء طائفته سنة 1949، قام في السنوات التالية بمساعدة العشرات من الأفراد. فأبناء عائلة سروجي من الناصرة الذين درسوا في بيروت وعلقوا فيها بعد النكبة، رجعوا إلى مدينتهم بمساعدة المطران سنة 1951. وعلى سبيل المثال، كان الدكتور عزيز سروجي قد أنهى دراسة الطب في الجامعة الأميركية سنة 1947 فحضر لزيارة أهله، لكنه عاد إلى لبنان ليعمل في مستشفى الجامعة. ثم عمل بعد ذلك مدة سنتين (1949-1950) مع الصليب الأحمر في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.



وفي ١ كانون الثاني/يناير 1951 علم بتدهور صحة والده مريض السرطان، فقرر التسلل إلى البلد بمساعدة بعض المهربين.<sup>44</sup> وبالقرب من فسوطه ألقى القبض عليه فاعتقل في عكا مدة يومين، ثم قام أخوه الدكتور الياس سروجي بإطلاقه بمساعدة وندرمان قائد الشرطة في الناصرة، فعاد إلى بيت عائلته في الثالث من الشهر المذكور. وحصل بادئ الأمر على تصريح للإقامة في الناصرة لمدة شهر، تم تجديده عدة مرات. وفي نهاية الأمر حصل على بطاقة هوية وجنسية وعاش في الناصرة وعمل فيها طبيباً منذ عودته.

أما أنيس سروجي (مواليد سنة 1928) فسافر إلى بيروت سنة 1945 لدراسة الهندسة. وأنهى دراسته الجامعية في حزيران/يونيو 1950، ثم وجد عملاً في طرطوس بسورية وبقي فيها عشرة أشهر.<sup>45</sup> ومن طرطوس انتقل أنيس إلى حلب، التي كانت تعاني مشكلات في تزويد السكان بالمياه، فعمل في شركة تعنى بالبنى التحتية مديراً فلسطيني اسمه سعيد صفوري، من كفر كنا. وفي صيف سنة 1951 علم بأن اسمه ورد في قائمة أشخاص تم الموافقة على لم شملهم، فوصل إلى الحدود الفلسطينية مع أخيه عفيف وانتقل إلى الجانب الإسرائيلي عن طريق رأس الناقورة وعاد إلى الناصرة. وبعد عدة أشهر افتتح مكتباً للهندسة المعمارية، وصار من المهندسين المعروفين في الناصرة. وقد ساهم المطران حكيم كثيراً في نجاح مكتب أنيس سروجي، إذ اختاره لإدارة كل مشاريعه العمرانية في المدينة وخارجها. وهكذا نجح الإخوة من عائلة سروجي في العودة إلى بيوتهم، وباتوا جزءاً مهماً من نخبة الناصرة الاجتماعية والسياسية.<sup>46</sup>

وأنت مساعدة المطران حكيم آل سروجي وغيرهم من أبناء طائفته بمردود سياسي أيضاً. ففي سنة 1954 أجريت الانتخابات الأولى لبلدية الناصرة بعد النكبة، وصار المهندس أنيس سروجي أحد أعمدة «الكتلة الأهلية» المقربة من المطران، واستمر في نشاطه البلدي مدة 26 عاماً. وفي مقابليته معه عبّر أنيس عن فخره بالدور الذي أداه عضو الكنيسة مسعد قسيس، المقرب من المطران أيضاً. وهكذا نجحت خطة الحكومة في تعزيز دور المنافسين للحزب الشيوعي، الذين كان حكيم من زعمائهم البارزين. وكان لعودة العديد من الأكاديميين، أبناء الطائفة الكاثوليكية (مثل آل سروجي) دور مهم في هذا النجاح.

في أعقاب النجاحات الأولية للمطران حكيم، أنشأ حركة كشفية منافسة لشبيبة ماكي. وصارت كشافة المطران رأس الحربة لمقارعة نشاط الحزب الشيوعي في المدن

والقرى العربية. وقد ازدادت المنافسة بين الطرفين وتدهورت أحياناً إلى وقوع صدامات دموية. من تلك الأحداث المأسوية ما جرى في عيلبون وعيلبون.<sup>47</sup> فالبلدات التي يسكنها المسيحيون من الطائفتين الكاثوليكية والأورثوذكسية صارت ساحات تنافس وصراع بين المعسكرين. وساهمت الحكومة بتعزيز مكانة المطران ودوره عن طريق إعادة أملاك الكنيسة التي تم مصادرتها سابقاً، ودفع التعويضات عن الأملاك التي لم يتم إعادتها. وهكذا نمت القاعدة الاقتصادية القوية للمطران ومؤيديه، الأمر الذي ساهم في توسيع النشاط السياسي وكسب المؤيدين الجدد وإبعاد آخرين عن صفوف ماكي.<sup>48</sup> عملت كشافة المطران على المبادرة إلى المواجهة العنيفة مع ناشطي الحزب الشيوعي أحياناً. فالمسيرات التي نظمتها الحركة الكشفية الكنسية في الأعياد والمناسبات في قرى الجليل صارت ساحة للصدام بين الطرفين. ففي 14 نيسان/أبريل 1952 (موعد عيد الفصح) وصل إلى الناصرة كشافة المطران من حيفا وشفأ عمرو وبعض قرى الجليل في عرض واضح للقوة.<sup>49</sup> وكان لتجمع مئات شبّية الكشافة والمسييرة التي قاموا بها في شوارع المدينة أثر مباشر في ازدياد التوتر الذي انفجر في صدام بالحارة الشرقية، جرح فيه بعض الشباب من الطرفين. وكانت جروح نعمت القاسم من الحارة الشرقية حرجة، توفي في إثرها بعد يومين، الأمر الذي أدى إلى حالة غليان في المدينة هددت بانفجار أوسع بين المسلمين والمسيحيين الكاثوليك. لكن الحكم العسكري قام بفرض منع التجول في الناصرة مدة أسبوع، وبأدرت لجنة أهلية إلى العمل بسرعة على تهدئة الخواطر وعقد «صلحة» بين الطرفين.<sup>50</sup>

على الرغم من الإحراج الذي سببته وفاة القاسم في الناصرة لمعسكر المطران وكشافته، فإن رجاله لم يتوقفوا عن محاولاتهم التصدي لنشاط الشيوعيين في الجليل. ووقعت حادثة مأسوية أخرى بين المعسكرين في تشرين الأول/أكتوبر 1952 في عيلبون. كان أهالي هذه البلدة ما زالوا يعانون جراء أحداث النكبة في أواخر سنة 1948، ففوجئوا بحرق نادي الحزب، ذهب ضحيته الشاب سهيل زريق. ونقل هليل كوهين الحادث في عيلبون من وجهة نظر المتهم في إشعال الحريق، والذي عبّر بصراحة عن الكراهية العمياء للشيوعيين.<sup>51</sup> لكن الأحداث في عيلبون أدت إلى نتائج عكسية، فعززت من مكانة الحزب في القرية، وزادت في استنكار أعمال كشافة المطران ومؤيديه. وصار مقتل سهيل زريق رمزاً لدموية السلطات والمتعاونين معها «العاملين ضد المناضلين في



سبيل حقوق العرب في إسرائيل». وقد كتب حنا أبو حنا الشاعر الشاب والمسؤول عن الشبيبة الشيوعية حينذاك قصيدة إلى «روح الشهيد سهيل زريق» تحت عنوان «دخان في عيلبون».<sup>52</sup>

وبالإضافة إلى عودة المطران حكيم، فقد وافقت الحكومة الإسرائيلية على عودة زعيم آخر منافس للشيوعيين هو المحامي محمد نمر الهواري في كانون الأول/ديسمبر 1949. وكان رجوع الهواري جزءاً من سياسة السلطات في تشجيع المنافسين لحزب ماكي بين السكان العرب الباقين في الجليل.<sup>53</sup> ولد الهواري في الناصرة سنة 1908 وترعرع فيها. وبعد إنهاء دراسته فيها غادر إلى القدس وعمل بالتدريس مدة عشر سنوات بعد إكمال تحصيله العلمي، ثم انتقل إلى دراسة القانون هناك واشتغل في المحاكم. وفي سنة 1945 ترأس تنظيم النجادة في يافا. وكان في البداية مقرباً من المفتي الذي تزعم الحركة الوطنية الفلسطينية. لكن الانقسامات الداخلية والمنافسات في شأن المناصب جعلته يتبعد عن الحاج أمين ومؤيديه. وفي سنة 1947 أنشأ علاقات مع الهاغاناه في تل أبيب، واتهمه معارضوه بأنه كان من أوائل الهاربين من يافا، عندما بدأت المناوشات العسكرية بعد قرار التقسيم.<sup>54</sup>

كان المبادر إلى إرجاع الهواري يهوشوع بلمون مستشار رئيس الحكومة في الشؤون العربية. ولما وُجهت الانتقادات إليه بسبب خطوته هذه، سارع إلى الإعلان أن الهواري «عمل معنا منذ سنة 1945». وقد حافظ بلمون، الذي مثل ونفذ سياسة السلطات تجاه العرب الباقين، على علاقاته الشخصية بالهواري لسنوات طويلة بعد اعتزال الأخير السياسة ورجوعه إلى المحاماة ثم القضاء.<sup>55</sup> وبعد رجوع الهواري إلى البلد سكن في عكا حيث وجد بعض المؤيدين له، لكنه واجه فيها عداوة كبيرة قادها الشيوعيون. إذ تخوف هؤلاء من الدور الذي سيؤدي به هذا المحامي القدير، الذي أعادته السلطات ضمن سياسة «فرق تسد». فعلاً، فإن ناشطي ماكي وصحافته شنوا هجوماً شديداً للهجرة على الهواري واتهموه بـ «خدمة إسرائيل وسياستها».<sup>56</sup> كذلك ذكرت الصحافة الشيوعية بعلاقاته القديمة بالمفتي ودوره في تنظيم النجادة، وأشارت بعين الريبة إلى دوره كممثل للاجئين في محادثات رودس مع ممثلي إسرائيل، ثم عودته المفاجئة إلى البلد مع عائلته فقط.

كان الشيوعيون قد علموا بالأخبار والمداولات المتعلقة بإمكان عودة الهواري إلى

البلد قبل حدوثها بشهر. فكتبت «الاتحاد» بهذا الشأن في تشرين الثاني/نوفمبر 1949 عن «إشاعة» لإرجاع الهواري إلى الناصرة. ثم أضافت الصحيفة أن الهدف من رجوعه هو إقامة حزب عربي مؤيد لحزب مباي ولسياسة بن - غوريون.<sup>57</sup> وبعكس المطران حكيم لم يكن للهواري ظهر قوي يستند إليه، فصار هدفاً سهلاً لسهام الشيوعيين. لقد تخوف هؤلاء من تحالف الهواري وحكيم وغيرهما من الأطراف المعادية لماكي والمدعومة من الحكومة ومؤسساتها. وفعلاً، فإن الاستقبال العدائي الذي نظمته الشيوعيون لعودة الهواري عبر بوضوح عن هذه المخاوف بعد نجاحهم في الانتخابات البرلمانية في السنة نفسها. فبالمقارنة بين زعماء القوائم العربية المرتبطة بالحزب الحاكم، اعتُبر المطران حكيم والهواري من القيادات المجربة ذات الوزن الثقيل.

وبعد أن سكن الهواري عكا، نظم الشيوعيون فيها تظاهرات وتهجمات بالألسن عليه طالت بقية أفراد عائلته أحياناً. وفي إحدى المسيرات نادى المتظاهرون بأعلى أصواتهم «الهواري إلى جبل المشنقة». وأضافت صحيفة الحزب التي نقلت هذا الخبر أيضاً أن السلطات «تُعيد الهواري في حين تقوم بملاحقة المتسللين في حيفا»، وتفرض منع التجول وتعتقل الناس في وادي النسناس.<sup>58</sup> لكن هذه المناكفات والهجوم الشيوعي لم يردع الهواري عن الاستمرار في عمله السياسي المعادي لهم، ولو إلى حين. وانتقل الهواري من عكا إلى الناصرة، حيث أجرى مشاورات مع شخصيات عديدة في محاولة لإقامة حزب عربي منافس للشيوعيين. ثم بدأ بنشر مذكراته وأرائه السياسية في صحيفة «اليوم»، فكثف الشيوعيون من هجومهم عليه وعلى نشاطاته تلك.<sup>59</sup> ومقارنة بعكا، وجد الهواري دعماً أكبر في الناصرة من أبناء عائلته وغيرهم من المنافسين للشيوعيين الذين فرحوا بانضمامه إلى معسكرهم.

جاءت عودة الهواري إلى الناصرة بعد عامين وأكثر تنقل خلالها مع عائلته من دولة إلى أخرى. وكزعيم في الحركة الوطنية الفلسطينية نشر مذكراته بعد رجوعه، إلا أننا لا نجد في كتابه «سر النكبة» نقداً ذاتياً أو تحليلاً عميقاً لأسباب المأساة. وفي المقابل، فإنه وجه سهامه في فاتحة كتابه إلى الشيوعيين الذين اتهموه بالعمالة والخيانة، بل حتى كونه «مجرم حرب».<sup>60</sup> واتهم ناشطو الحزب الهواري بأنه كان من رجال المفتي الذين ساهموا في إشعال الحرب بين العرب واليهود. أما هو فادعى أنه في كانون الأول/ديسمبر 1947 بذل كل ما بوسعه للمحافظة على الهدوء بين سكان يافا العرب وجيرانهم



في تل أبيب. وأضاف أن نشاطه من أجل السلام والهدوء بين الجيران أجبره على الرحيل في نهاية ذلك الشهر.<sup>61</sup> ولم يكتف الهواري بالدفاع عن نفسه أمام اتهامات الشيوعيين، بل قام برد تلك التهم نفسها عليهم، وادعى أنهم من قاموا بها.

كانت عودة الهواري مثيرة للاستغراب فعلاً، على خلفية دوره وعمله في يافا قبل سنة 1948، ثم تمثيله قضية اللاجئين وحققهم في العودة بعد ذلك. وقدر الشيوعيون، بحق، أن رجوعه بموافقة السلطات ومباركتها كان جزءاً من سياسة «فرق تسد»، فلم يتوقفوا عن مهاجمته. وعندما تعاون مع المطران حكيم من أجل إقامة حزب عربي قبل انتخابات سنة 1951 تجدد الهجوم عليه وبشدة. لكن بينما استمر العداء بين المطران والشيوعيين طوال الخمسينيات، فإن الهواري اختار اعتزال السياسة بسرعة. فمُنذ سنة 1950 خصص معظم وقته للعمل القضائي، وعاد إلى ممارسة مهنة المحاماة، ولاحقاً عُيّن قاضياً، فاعتزل السياسة تماماً. وكما ذكرنا سابقاً، لم يكن الهواري منتمياً إلى كنيسة أو حزب أو حتى عائلة كبيرة تدعمه وتحميه، ولذا ترك السياسة الحزبية بسرعة وعاد إلى مهنته، واهتم بإعالة أفراد عائلته الموسعة.<sup>62</sup>

#### رابعاً: انتخابات الكنيست الثاني (سنة 1951) ونتائجها

جرت الانتخابات البرلمانية الثانية في إسرائيل في أوضاع مريحة نسبياً للعرب الباقين في الجليل وغيره من المناطق. فحالة الصدمة التي أربكت العرب، الذين نجوا من الاقتراع والتهجير، تحولت إلى تأقلم مع الواقع السياسي الجديد بالتدرج، كما أن عدد أصحاب حق الاقتراع العرب تضاعف.<sup>63</sup> ولمّا جاء يوم الانتخابات مارس عدد أكبر من العرب الباقين هذا الحق، فوصلت نسبة المصوتين بينهم إلى 86٪، أي أكثر من نسبة التصويت العامة.<sup>64</sup> وهكذا ارتفع عدد أعضاء الكنيست العرب المنتخبين (سنة 1951) من ثلاثة إلى ثمانية. فمن حزب ماكي انتخب كل من توفيق طوبي وإميل حبيبي، كما انتخب خمسة من القوائم العربية المرتبطة بالحزب الحاكم، ورستم بستوني من حزب مبام. صحيح أن هذا العدد من أعضاء البرلمان العرب كان أقل من نسبتهم الديموغرافية إلى مجموع السكان، إلا أنه بلا شك كان قفزة مهمة عبّرت عن نوع من الاستقرار. وصل عدد أصحاب حق الاقتراع العرب سنة 1951 إلى نحو 70.000، أي أكثر من ضعف عددهم في الانتخابات الأولى. وهذا العدد شكل نحو 40٪ فقط من السكان العرب

الذين بلغ تعدادهم 160.000 نسمة في أواخر سنة 1949. وأحد أسباب النسبة القليلة من أصحاب حق الاقتراع هو عدد الأولاد المرتفع في العائلات العربية. أما السبب الآخر فيعود إلى استمرار إقصاء كثيرين من العرب الباقين عن المواطنة الإسرائيلية، وحملهم لبطاقات التسجيل الموقته والهويات الحمراء. والمعلومات المتوفرة عن عدد هؤلاء في السنة المذكورة شحيحة وغير دقيقة. وحتى الأرقام الرسمية التي اقتبسها بعض الباحثين عن تلك الانتخابات والمشاركين فيها من العرب يسودها عدم الوضوح.<sup>65</sup> وتشير نتائج الانتخابات إلى أن المصوتين العرب في تلك السنة كان أقل من 60.000 نسمة.

جذب العدد الكبير نسبياً من أصحاب حق الاقتراع العرب اهتمام الأحزاب التي تنافست في الحصول على حصة كبيرة من أصواتهم. وقدمت هذه الانتخابات فرصة لكثيرين من العرب الباقين لاستغلال حقهم في الاقتراع لمصالح شخصية وعائلية وطائفية. لقد تعلم بعضهم، منذ الانتخابات الأولى، أن الأصوات هي بضاعة مطلوبة ورابحة في مثل هذا الموسم. فقام هؤلاء بالمساومة واستغلال أصوات العائلة والحمولة أحياناً، لتحصيل بعض مطالبهم الشخصية أو الفتوية من الحكومة ورجالاتها. وكان لتنافس الأحزاب الصهيونية بشأن الأصوات العربية دور في تخفيف قبضة الحكم العسكري الحديدية، وفي إطلاق الوعود الحكومية بتحسين الأوضاع المعيشية. وهكذا صار للعرب الباقين شيء يمكنهم المتاجرة به، وخصوصاً أنهم لم ينظروا إلى اللعبة الانتخابية بعين الجدية.

عكست نتائج انتخابات 1951، كما ذكرنا، ارتفاع وزن أصوات العرب الباقين، فانتُخب ثمانية نواب. وكان مباي هو المستفيد الأكبر من ازدياد وزن التمثيل العربي في الكنيست، فحصلت القوائم المرتبطة بالحزب الحاكم على خمسة مقاعد.<sup>66</sup> وحصل ماكي أيضاً على خمسة مقاعد، شغل العرب منها اثنين. كما أن حزب مبام، الذي لم يشكل هذه المرة قائمة عربية منفردة، شمل بعض العرب في قائمة مرشحيه فوصل رستم بستوني إلى الكنيست. وإذا ما سلطنا الضوء على التركيبة الطائفية للنواب العرب المنتخبين سنة 1951 نجدها قد اختلفت كثيراً عن سابقتها. فقد انتُخب اثنان من أبناء الطائفة الدرزية هما صالح خنيفس من شفا عمرو، وجبر معدي من يركا. كما أن سكان المثلث، الذين شاركوا في الانتخابات لأول مرة، نجحوا في إدخال نائب يمثلهم هو فارس حمدان من باقة الغربية.<sup>67</sup>



وفي نظرة سريعة إلى التركيبة الاجتماعية للنواب الثمانية سنة 1951، يتبين أن حزب مباي نجح في تمرير سياسته وتثبيتها في هذه المعركة الانتخابية، فقد اهتم رجال الحزب الحاكم بأن يختاروا لزعامة القوائم العربية أشخاصاً أثبتوا «ولاءهم» لإسرائيل والحركة الصهيونية. واهتم هؤلاء بتمثيل المصالح الفئوية والطائفية والقبلية المتماثلة مع سياسة «فرق تسد» الحكومية. فمن تم ترشيحهم وانتخابهم في تلك القوائم رأوا، في أغليبيتهم، في ذلك مكافأة من السلطة على الخدمات التي قدموها، فلم يحاولوا التعبير عن مواقف سياسية مستقلة. وكان نواب تلك القوائم، في معظمهم، بلا تحصيل علمي أو ثقافة تمكنهم أصلاً من أداء دورهم السياسي بحرية واستقلالية. كذلك كانت معرفتهم باللغة العبرية ضعيفة جداً أو معدومة، الأمر الذي سهل على رجال الحزب الحاكم التحكم فيهم بسهولة. وبالعكس هؤلاء، كان ممثلو الأحزاب اليسارية، رستم بستوني وتوفيق طوبي وإميل حبيبي، شباباً مثقفين وأصحاب مواقف سياسية واضحة. هذا الشرخ أو الاختلاف الواضح بين ممثلي قوائم مباي ومعسكر أحزاب المعارضة ظل ثابتاً طوال سنوات الحكم العسكري، مع بعض الشواذ الذي سيأتي الحديث عنه لاحقاً.

وساعد ارتفاع عدد النواب العرب إلى ثمانية في تمثيل أفضل للفلسطينيين الباقين بشتى مشاربهم وتركيباتهم الاجتماعية والطائفية. فكما ذكرنا أعلاه، انتُخب اثنان من أبناء الطائفة الدرزية سنة 1951. وجاء هذا التمثيل العالي على حساب المسلمين، الذين مثلهم أيضاً اثنان (رئيس القائمة سيف الدين الزعبي وفارس حمدان) من خمسة نواب للقوائم العربية «المبايئة». ومثل المسيحيين الكاثوليك المؤيدين للمطران حكيم النائب مسعد قسيس من معليا، الذي خلف أمين جرجورة في تلك الخانة. أما النائبان العربيان في قائمة ماكي فكانا مسيحيين أيضاً من حيفا، كما ذكر أعلاه.<sup>68</sup> وقد ظل ممثلو ماكي العرب في الكنيسة من المسيحيين سكان المدن فترة طويلة، فاستغل أعداء ومنافسو الشيوعيين ذلك ضدهم. لكن ماكي لم يغير قيادته، ولم يحاول إشراك المسلمين في زعامة الحزب إلا في السبعينيات.

وكما رأينا أعلاه، فإن أحد العائدين بمباركة السلطات لمنافسة الشيوعيين (الهواري) اعتزل السياسة بسرعة. أما المطران حكيم فاستمر في مقارعتة لهم، ونجح في إرجاع مسعد قسيس من لبنان وإدخاله نائباً في الكنيسة سنة 1951.<sup>69</sup> وفي نظرة سريعة إلى نتائج الانتخابات يتضح أن قوة الشيوعيين قد تراجعت تلك السنة. لكن، وعلى الرغم من هذا

التراجع فإن ماكي ظل أحد الرابحين المهمين، إذ حصل على نحو 31.000 صوت، منهم نحو 10.000 من العرب شكلوا ما يقارب 16.3٪ من مجمل الأصوات العربية، كما أنه شدد في دعايته على نجاحه على الرغم من «الإرهاب والضغط والتضليل».<sup>70</sup> وفعلاً، كانت الحكومة ومؤسساتها قد تجندت سنة 1951 لإضعاف نفوذ الشيوعيين بين العرب الباقين، واستعملت في سبيل تحقيق هدفها سياسة «الجزرة». فقد انتشرت الأخبار في القرى العربية أن السلطات تؤمن إقامة بعض «المتسللين»، كي تضمن تصويت عائلاتهم للقوائم العربية المرتبطة بها، كما انتشرت أخبار مفادها أنها حددت «سعر الهوية للمتسلل في مقابل 200 صوت».<sup>71</sup>

ولم تكتف السلطات بتقديم الوعود المعسولة، بل فعلت ما بوسعها لملاحقة الشيوعيين ومؤيديهم. ولم تستثن من ذلك بعض قيادات ماكي، فقد وجدت في أوراق حنا نقارة بحيفا ملفاً يضم طلب استئناف باسم إميل حبيبي في حزيران/يونيو 1951، بعد رفضها إدراج اسمه في سجل أصحاب الاقتراع بحيفا. ونوقش هذا الاستئناف في المحكمة المركزية أمام القاضي ي. أزولاي. وادعت وزارة الداخلية أن حبيبي دخل البلد بصورة غير شرعية، وكان هذا الادعاء صحيحاً، رسمياً، لكنه نوع من التغافل أو التذكي، لأن حبيبي، مثل «متشائله»، عاد بمباركة السلطات ومعرفته الكاملة في خريف سنة 1948. لكن حبيبي ومحاميه نقارة اعترضوا على هذا الادعاء، وأبرزوا أمام المحكمة أوراقهما، منها بطاقة هوية (رقم 46386) كان حصل عليها المدعي عشية الانتخابات الأولى في 16 كانون الثاني/يناير 1949.<sup>72</sup> وقبلت المحكمة الاستئناف وصار إميل حبيبي نائباً في الكنيست منذ سنة 1951.

كان الناشطون المؤيدون لحزب ماكي الهدف الرئيسي لقمع السلطات وملاحقاتها عشية الانتخابات. لكن مؤيدي مبام بين المواطنين العرب تضرروا أيضاً بسبب تلك السياسة القمعية، فقد اشتكى بعض الناشطين في هذا الحزب من ملاحقات الحكم العسكري. وحصل مبام على 3300 صوت عربي، شكلوا نحو 5.6٪ من مجمل المصوتين العرب.<sup>73</sup> ولم يقتنع كل الناشطين في مبام بأن نجاحهم المحدود هو نتيجة ضغط السلطات، وأساليب التضليل فقط. فقد كتب إلعيزر بئيري باور، مثلاً، أنه غير مقتنع بأن «ضغط مباي» هي سبب فشل الحزب النسبي في كسب الأصوات العربية. وأضاف أن ماكي عانى جراء ضغط أكبر من السلطات، ومع ذلك حقق نجاحاً، تمثل في الحصول



على عشرة آلاف صوت عربي. وقدم في مقالته عدة أسباب لفشل مبام، احتلت ضغوط مباي ودعايته المرتبة الثالث فقط.<sup>74</sup>

وإذا عدنا إلى التدقيق في النجاح النسبي للشيوعيين سنة 1951، نجد أن الحزب حصل على نحو 4٪ من مجمل عدد المصوتين، في مقابل 3.5٪ تقريباً سنة 1949. لكن هذه الزيادة جاءت أساساً من المصوتين اليهود. ففي بداية الخمسينيات، هاجر إلى إسرائيل عدد كبير من الشيوعيين من دول شرق أوروبا والعراق، فعزز ذلك قوة ماكي. أما في البلدات العربية فتراجع التأييد لهذا الحزب. والمثل الأبرز لذلك هو النتائج في مدينة الناصرة، حيث حصل ماكي سنة 1951 على 3146 صوتاً في هذه المدينة، وهي أقل كثيراً من نصف أصوات المنتخبين التي حصل عليها سنة 1949.<sup>75</sup> وعلى الرغم من ذلك فإن حصوله على نحو عشرة آلاف صوت من المواطنين العرب يعتبر نجاحاً، مع أن هذه الأصوات شكلت ما نسبته نحو 16.3٪ فقط، مقارنة بنحو 22.2٪ كان حصل عليها سنة 1949.

فكيف نفسر هذا التراجع للشيوعيين في الانتخابات الثانية؟ وهل ضغوط السلطات وملاحقاتها كافية لتفسير هذه النتيجة؟

دعونا أولاً نسلط الأضواء على التغييرات التي حدثت بشأن عدد المصوتين العرب وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية. معلوماتنا عن العرب البدو في النقب الذين تم إحصاؤهم وصوتوا في الانتخابات الثانية قليلة وغير كافية. لكن المعروف أن هذه الفئة من العرب الباقين عاشت في رعب أكبر من سكان الشمال، وفي خوف مستمر من طردها حتى أواخر الخمسينيات. كما عُرف عن هذه الفئة السير وراء شيخ القبيلة واتباع نمط التصويت القبلي. فكانت احتمالات حصول ماكي على أصوات عربية في النقب ضئيلة جداً، وخصوصاً أن الشيوعيين لم يبذلوا جهداً حقيقياً للوصول إلى هؤلاء المصوتين طوال فترة الحكم العسكري. وحتى القوائم العربية المرتبطة بالحزب الحاكم، فلم تبذل جهداً كبيراً في هذا الاتجاه، ولم تُدرج أشخاصاً من السكان البدو في قائمة المرشحين الأوائل في تلك الفترة.<sup>76</sup>

وأما الفئة الكبيرة الأخرى التي صوتت لأول مرة سنة 1951، فكانت سكان قرى المثلث. عاش هؤلاء السكان في أكثر من عشرين قرية كبيرة وصغيرة كأغلبية سكان الجليل. لكنهم اختلفوا عنهم بأنهم كانوا كلهم من المسلمين القرويين، الذين ندر وجود

ماركسيين بينهم. ولم يكن للحزب الشيوعي وقياداته العربية من حيفا والناصرة نفوذ كبير في هذا المجتمع المحافظ. لهذه الأسباب، لم يكن مفاجئاً أن نجاح ماكي في معظم قرى المثلث كان متواضعاً.<sup>77</sup> كما أن ترشيح فارس حمدان من باقة الغربية في إحدى القوائم المرتبطة بحزب مباي، أبعد كثيراً من المصوتين في المنطقة عن الشيوعيين. والفئة الكبيرة الثالثة من السكان العرب الذين صوتوا لأول مرة سنة 1951، كانت أهالي قرى الجليل الأعلى. وكان قسم لا يستهان به منهم هو دروز الجبل ذوو الطابع الاجتماعي المحافظ، والمرتبطة بقيادة الطائفة التي ربطت مصيرها بالدولة. كما أن إدراج صالح خنيفس من شفا عمرو في قائمة التقدم والعمل، وجبر معدي من يركا في قائمة سيف الدين الزعبي، جعلاً إمكان نجاح الشيوعيين في جذب أصوات درزية ضعيفاً جداً. وكان لآل معدي بصورة عامة، وجبر معدي بصورة خاصة، دور مهم في جذب الأصوات العربية من قرى الشاغور وغيرها إلى قائمته، بسبب ما قام به من مساعدة السكان في البقاء سنة 1948. لذا، حصلت قائمة سيف الدين الزعبي على ثلاثة مقاعد، فعززت من مكانتها ونفوذها في تلك الفترة.<sup>78</sup>

تقدم العوامل المرتبطة بنوعية أغلبية المصوتين العرب الجدد سنة 1951 أسباباً «موضوعية» لتراجع قوة ماكي. فالشيوعيون حافظوا إلى حد كبير على نفوذهم وحجم نجاحهم بين المصوتين القدامى في حيفا والجليل. كما أن بعض القرى الجبلية، التي صوت سكانها لأول مرة في الانتخابات الثانية، ساهم بحصة لا يستهان بها في نجاح ماكي النسبي.<sup>79</sup> ومع ذلك فإن عناوين الأخبار في الصحافة الشيوعية التي أشارت إلى ازدياد قوة الحزب ونفوذه لم تكن دقيقة. فقد تراجع تأييد ماكي في كل من الناصرة وشفا عمرو وكفر ياسيف وغيرها من القرى. وبموازاة هذا التراجع سجلت القوائم المرتبطة بجهاز السلطة نجاحاً كبيراً، ونجحت ثلاثة منها في تخطي نسبة الحسم، فحصلت معاً على 32.288 صوتاً شكّل نحو 55٪ من مجمل الأصوات العربية.<sup>80</sup>

ذكرنا سابقاً أن ضغوط الحكم العسكري وأجهزة السلطة الأخرى تفسر جزئياً نتائج انتخابات سنة 1951، فلماذا لم تردع هذه الضغوط العرب الباقين سنة 1949؟ للإجابة عن هذا التساؤل، علينا إلقاء بعض الضوء على الخريطة السياسية في إسرائيل عشية كل واحدة من المعركتين الانتخابيتين. ففي أعقاب الانتخابات الأولى تم إلغاء وزارة الأقليات برئاسة بيهخور شطريت، التي عمل في مكاتبها عدد من ناشطي



مبام.<sup>81</sup> وكما مر معنا، فإن رجال الحزب الحاكم تدمروا من الدعم الذي يلقاه الشيوعيون من مبام وناشطيه. لكنهم لم يعملوا حينذاك على وقف دعم الشيوعيين في حيفا والناصرة وغيرهما، لأسباب تتعلق بسياسة إسرائيل الخارجية والداخلية. أما بعد ظهور نتائج الانتخابات الأولى، فإن أجهزة السلطة عملت ما بوسعها لتعزيز نفوذ منافسي الشيوعيين. كما أن مباي بزعامة بن - غوريون (الذي شغل منصب وزير الدفاع أيضاً) قام بعزل الحكام العسكريين المنتمين إلى مبام وتعيين رجال من الحزب الحاكم بدلاً منهم. وهكذا عملت أجهزة السلطة بطرق متعددة على ضرب نفوذ الشيوعيين وجذب الأصوات إلى الحزب الحاكم والقوائم المرتبطة به.<sup>82</sup>

لكل الأسباب والعوامل المذكورة أعلاه، نجح جهاز الحزب الحاكم في الحصول على معظم الأصوات العربية سنة 1951. ولما كان العرب الباقون ما زالوا مشغولين في أغليبتهم بصراع البقاء، فإنهم ظلوا بحاجة إلى كل سلاح يحميهم من القمع والتهجير. كما أن بعض المصوتين للشيوعيين سنة 1949 كان على قناعة حينذاك بأن حزبه مقرب من الحكومة ومرضي عنه. هذا الانطباع تبدل بوضوح منذ صيف تلك السنة، حين باشرت السلطات عزل عشرات المعلمين من وظائفهم وملاحقة العديد من ناشطي ماكي العرب ودعم منافسيهم.<sup>83</sup> وقد عكست هذه السياسة الداخلية التغيير في سياسة إسرائيل الخارجية التي ابتعدت عن الاتحاد السوفياتي ومعسكره، وتقربت إلى المعسكر الغربي. هذه القواعد الجديدة للسياسة الإسرائيلية الخارجية والداخلية بدلت المواقف، وظلت تؤثر في اللعبة السياسية وسلوك المصوتين العرب خلال سنوات الحكم العسكري على الأقل.

سجل استعمال السلطات سياسة العصا والجزرة نجاحاً منذ بداية الخمسينيات، تمثلت في ارتفاع نسبة المصوتين العرب وتعزيز نفوذ مباي وقوائمه في صفوفهم. وعلى الرغم من ذلك، فإن ماكي تموضع بقياداته ممثلاً حقيقياً لمصالح الجمهور العربي. واستمر الشيوعيون في معارضة سياسة التمييز والقمع الحكومية بصورة عامة، وجهاز الحكم العسكري بصورة خاصة. أما أعضاء الكنيست العرب المرتبطين بالحزب الحاكم، فلم يجرؤوا على نقد تلك السياسات ولم يؤثرُوا فيها. وتوقفت أعمال هؤلاء النواب، عادة، على محاولات التوسط لمقربيهم، واستجداء الحكومة للحصول على تصاريح، وحل بعض المشكلات الفردية في مكاتب الحكومة. وقد أبدى رجال السلطة أحياناً

«كرماً» خاصاً عشية كل معركة انتخابات، فقاموا بزيارة القرى العربية، وأطلقوا الوعود بتنفيذ مشاريع التطوير في مجالات شبكة المياه وشق الشوارع والكهرباء وما أشبه. وهكذا عُزفت مواسم الانتخابات في الفولكلور والأدب العربي في إسرائيل بـ «سنة المرحبا».<sup>84</sup>

### خامساً: بين المطرقة والسندان: العرب الباقون المستقلون

في بداية سنة 1951 نشرت صحيفة «هآرتس» تقريراً صحافياً، كتبه عاموس إيلون عن مرور 30 شهراً على الحكم الإسرائيلي في الناصرة.<sup>85</sup> وخلاصة هذا التقرير هي أن العرب قد خاب أملهم من الوعود بالمساواة، وبإمكان تحقيق مواطنة إسرائيلية توحد اليهود والعرب في الدولة. وعاد إيلون إلى الجليل بعد أشهر، ونشر مقالة جديدة شملت انطباعاته عن الأجواء السائدة بين أصحاب حق الاقتراع في الانتخابات القريبة. ونقل الكاتب عن أحد المعلمين الذين قابلهم قوله: «أنا لن أصوت كما أن المسجونين لا يصوتون. لقد قامت إسرائيل بدفعنا إلى سجن كبير».<sup>86</sup> ثم أضاف إيلون معلقاً أن العرب في إمكانهم انتخاب 10-11 نائباً «لو أقاموا تنظيماً عربياً قومياً – مستقلاً»، لكن لن يتم انتخاب نائب عربي واحد مستقل. واستطرد قائلاً: «نحن نعرف أنه بين قوائم المرشحين العشرين لا توجد قائمة عربية مستقلة». وعلى الرغم من ذلك فإنه توقع أن يصوت المواطنون العرب، وأن تذهب أغلبية أصواتهم إلى مباي وماكي. فالخائفون أو المصدقون وعود السلطة سيصوتون لمباي وقوائمهم العربية، أما غير الخائفين فسيصوتون للشيوعيين. وعلى كل الأحوال، لن يصوت العرب لمرشحين مستقلين، ذلك بأن لا وجود لقائمة كهذه.

ضمت مقالة إيلون نقداً صريحاً للحزب الحاكم، ونظام الخوف الذي فرضه على السكان العرب. فمنع إقامة حزب أو حتى قائمة انتخابية مستقلة كانت تخدم سياسة المراقبة والسيطرة. وأبقت تلك السياسة خيارين أمام المصوتين العرب: إما التصويت لمباي، أو للقوائم العربية المرتبطة بحزب مباي. أما خيار الامتناع عن التصويت فاعتُبر الأكثر خطورة، ولم يكن قائماً. فعدم التصويت فُسّر كعدم اعتراف بالدولة وعدم الولاء لها ولمؤسساتها الشرعية. ومع أن أقوال إيلون صحيحة بصورة عامة، إلا أنها لا تعطي الصورة الشاملة والمركبة للواقع السياسي حينذاك. فليس كل المصوتين لقوائم السلطة



فعلوا ذلك عن خوف فقط، كما أن حظوظ قائمة عربية مستقلة، لو قامت في بداية الخمسينيات، ستكون ضئيلة، لأنها ستقع ما بين المطرقة والسندان. فالعرب الباقون كانوا فئة مستضعفة خسرت نخبتها المدنية، ومن الصعب عليها في تلك الفترة القريبة من صدمة النكبة أن تقيم تنظيمًا قومياً مستقلاً يحقق نجاحاً باهراً في الانتخابات.

كان هناك محاولات لإقامة حزب عربي مستقل في الخمسينيات، وقد أشار إلى ذلك أحد الباحثين في دراسته عن السلوك السياسي للعرب الباقين في إسرائيل. وادعى هذا الباحث أن أول مَنْ فكر في إقامة حزب عربي مستقل كان أحد زعماء يافا الأغنياء الحاج أحمد أبو لبن.<sup>87</sup> وقد مر معنا في الفصل السابق حكاية أبو لبن ومحاولاته الدفاع عن البقية الباقية من أهالي يافا، ثم سجنه وتوجهه إلى محكمة العدل العليا، لكن من المشكوك فيه أن يكون قد حاول في تلك الفترة إقامة حزب عربي في إسرائيل. غير أن حكاية أبو لبن مع السلطات الإسرائيلية هي نموذج للصعوبات التي قد يواجهها أي عربي حاول المحافظة على كرامته وحقوقه. وكان مثل هذه الصعوبات أيضاً من نصيب المحامي الياس كوسا في حيفا.

فعشية انتخابات صيف سنة 1951، حاول ممثلو الحكومة من حزب مباي في دعايتهم الإشارة إلى تطور المجتمع العربي في نواحي التعليم والصحة والزراعة، وقد شارك في تلك الدعاية وزير الخارجية، موشيه شاريت، الذي أذاع خطاباً باللغة العربية بتاريخ 28 تموز/ يوليو 1951. ورد المحامي الياس كوسا على الخطاب قائلاً: إنه لا يحمل أي تجديد، بل «يكرر الدعاية العادية لممثلي الحكومة».<sup>88</sup> وأضاف أن وثيقة استقلال إسرائيل ضمت في طياتها وعوداً بمساواة الحقوق المدنية للجميع، من دون تمييز في الجنس والدين؛ فالحقوق لا تتوقف عند حق الانتخاب والترشيح، بل «مساواة كاملة في الحقوق المدنية». بعد ذلك، انتقل المحامي القدير للتذكير بمجالات التمييز القائمة في إسرائيل ضد العرب، وشدد بصورة خاصة على حق العرب في أملاكهم المصادرة وحرية الحركة والعمل وغيرها، وهي «أهم كثيراً من حق الانتخاب للكنيست».<sup>89</sup>

وتوسع كوسا في حديثه عن حق الانتخاب فقال: «صحيح أن العرب يتمتعون بحق الانتخاب، لكن من المشكوك فيه ما إذا كان يُسمح للعرب الواقعين تحت الحكم العسكري باستعمال هذا الحق بحرية». ثم ناقش قول شاريت أن للعرب حق إقامة الأحزاب، فقال إن هذا غير مطبق فعلياً، كما أثبتت تجربة «مجموعة من العرب» أرادت

إقامة قائمة عربية، لكنها لم تحصل على الترخيص، كي تقوم بلقاء مصونتيها المحتملين. أما بالنسبة إلى القوائم الثلاث المرتبطة بحزب مباي، فأضاف قائلاً: «يعرف السيد شاريت جيداً ظروف إقامة تلك القوائم.... وأن مرشحها لم ينتخبهم العرب أو أي حزب عربي»<sup>90</sup> وأنهى كوسا رده بالاتفاق مع الوزير شاريت على قضية واحدة هي أن «لا تميز في المحاكم في إسرائيل على أساس الجنس والدين». لذا، حازت تلك المحاكم ثقة العرب بها. لكنه أضاف، أنه من المعروف «أن القضاة مقيدون أحياناً بما يسنه الكنيس من قوانين تحدد دورهم»<sup>91</sup>.

وكان عدد المفكرين والجامعيين العرب الناشطين، من أمثال المحامي كوسا، محدوداً جداً في حيفا والجليل بعد النكبة. فعدا العشرات من خريجي الجامعات في حيفا ويافا والناصرة، لم يبق أحد من أبناء النخبة الفلسطينية التي اختفت مع اختفاء المدينة. وبقي في حيفا أيضاً المحامي وديع البستاني الذي اشتهر بنشاطه في الحركة الوطنية الفلسطينية أيام الانتداب البريطاني مثل كوسا. وتميز كل من كوسا والبستاني من ناشطي عصبة التحرر، الذين اندمجوا في ماكي، بتجربتهما الطويلة وجيلهما المتقدم. كما كان الاثنان قد هاجرا إلى فلسطين من لبنان وجعلوا حيفا موطنهما. وبينما رحل كثيرون من أمثالهما عن حيفا وغيرها من المدن الساحلية، فإن كوسا والبستاني اختارا البقاء بعد النكبة.

كان وديع البستاني (1888-1954) من الشخصيات المعروفة على مستوى العالم العربي حتى سنة 1948. فقد تخرج من الجامعة الأميركية في بيروت، ثم أصبح كاتباً وشاعراً ومترجماً مشهوراً، أتقن الفرنسية والإنكليزية إضافة إلى العربية. وصل البستاني إلى حيفا سنة 1917، وصار أحد أبناء النخبة السياسية والثقافية البارزين فيها. ويبدو أن نشاطه الوطني قاده إلى دراسة المحاماة في جيل متأخر، فأجيز بهذه المهنة سنة 1930. وقد عمل في مهنته هذه خلال الثلاثينيات وما بعدها، فدافع كثيراً عن الفلاحين الذين كانت أراضيهم مهددة بالمصادرة أو البيع.<sup>92</sup> وقد خابت آمال البستاني أيضاً من السياسة البريطانية المؤيدة للصهيونية ومشروعها بإقامة دولة لليهود في فلسطين من دون أخذ رأي سكانها الأصليين بعين الاعتبار.

ظل البستاني في حيفا بعد النكبة، لكنه وجد صعوبة كبيرة للتأقلم مع الواقع الجديد تحت الحكم الإسرائيلي.<sup>93</sup> وحاول الاستمرار في نشاطه الأدبي والقضائي،



لكنه واجه صعوبات شتى. وفي سنة 1953 غادر حيفا، ورجع إلى ضيعة بلدته في لبنان، حيث توفي بعد فترة وجيزة.<sup>94</sup> لقد استصعب البستاني العيش في حيفا تحت حكم إسرائيل التي عاملت العرب الباقين كأقلية غير مرغوب فيها، كما كانت القطيعة مع العالم العربي بصورة عامة، ومع أبناء عائلته ورفاقه في لبنان بصورة خاصة، غير محتملة. وكانت الطريقة الوحيدة أمام العرب الباقين لزيارة العالم العربي هي التنازل عن جنسيتهم الإسرائيلية، كما كتب المحامي الياس كوسا. وفعلاً، فإن عشرات المثقفين أبناء النخبة من يافا وحيفا والناصرة وغيرها من المدن والبلدات تنازلوا عن مواطنتهم، وانتقلوا إلى الدول العربية المجاورة في أوائل الخمسينيات.

بالإضافة إلى المحامي الياس كوسا، فقد بقي في حيفا والناصرة وغيرهما من بلدات الجليل أشخاص ذوو مواقف مستقلة، رأوا في مجلة «الرابطة» منبراً لأفكارهم ومواقفهم المستقلة. وضمت هذه المجموعة أسماء مثل: جبور جبور رئيس بلدية شفا عمرو، ومسعد قسيس من معليا، والشيخ طاهر الطبري قاضي الناصرة الشرعي، وغيرهم. ثم انضم إلى هذه المجموعة، التي حاولت تنظيم نفسها سياسياً بشكل مستقل، كل من طاهر الفاهوم وشكري الخازن وحنّا شومر وآخرون. هذا الائتلاف لأشخاص، بعضهم مقرب من رجال السلطة، حاول أكثر من مرة (سنة 1953، ثم سنة 1955) إقامة تنظيم سياسي مستقل. وفي ربيع سنة 1955، بدا كأن هذه المجموعة ستنجح في إقامة تنظيم يخوض الانتخابات، سمته الكتلة العربية - الإسرائيلية. وقد استلم المحامي كوسا رسالة موافقة على تسجيل «الكتلة» من المسؤول عن لواء حيفا يعقوب برغمان.<sup>95</sup>

لم يُعجَب الشيوعيون، الذين احتكروا تمثيل مصالح المواطنين العرب، بتقرب هذه المجموعة المستقلة من المطران حكيم. إذ هوجم المحامي كوسا ورفاقه في صحيفة «الاتحاد» بالتلميح أحياناً، وبالجهر أحياناً أخرى. فعندما جرى الحديث سنة 1953 عن إقامة حزب عربي جديد يضم أسماء معروفة من المستقلين، كثف الشيوعيون هجومهم على هذه المبادرة. فكل محاولة لإقامة تنظيم عربي مستقل واجهت مقاومة مضاعفة من السلطات والشيوعيين. ونشرت «الاتحاد» هجوماً شديداً للهجة على «حكيم والهوري وكوسا» الذين يحاولون إنشاء «حزب الترحيل».<sup>96</sup> كما ربطت الصحيفة أسماء هؤلاء الثلاثة بقناصل أميركا وبريطانيا «الذين يقفون من وراء هذه المبادرة».

وبعكس الصورة التي شكلها زعماء الشيوعيين لأنفسهم كأبطال النضال من أجل

حقوق العرب الباقين، فقد كان لكوسا رأي مخالف تماماً. ففي رسالة مفتوحة وُجّهت إلى المواطنين العرب، كتبها كوسا وطاهر الفاوم معاً، تم توجيه النقد اللاذع إلى عمل النواب العرب البرلماني.<sup>97</sup> فبعد عرض وضع العرب في إسرائيل، أشار الكاتبان إلى أهمية إنشاء تنظيم سياسي عربي مستقل. وجاء في الرسالة أن أعضاء الكنيست الثمانية فشلوا في مهمتهم لتخفيف القمع والاضطهاد القائم وتحسين الأوضاع. وتم توجيه نقد خاص إلى الشيوعيين «الذين يدعون أنهم المتحدثون باسم الجمهور العربي والمناضلون بصدق من أجل مصالحه». وختم الكاتبان رسالتهم بالقول إن تنظيمًا مستقلاً وديمقراطياً هو السبيل إلى العمل بجد وصدق لتخفيف الظلم، ووقف مصادرة الأراضي وإعادة المهجرين إلى قراهم وتأمين المساواة في الحقوق والواجبات لكل المواطنين.

ورد الياس كوسا على الهجوم الموجه إلى مبادرة إنشاء كتلة عربية تمثل مصالح العرب القومية من على صفحات مجلة «الرابطة». وعبر في بداية رده عن الاستغراب والدهشة من «أكاذيب وافتراءات 'الاتحاد'» وهجومها على فكرة إقامة الكتلة العربية. وأضاف: «لقد تلوث على مسامع مراسل 'الاتحاد' والأستاذ حنا نقارة أهداف الكتلة العربية». وبعد أن ذكر تلك الأهداف التي تشمل الدفاع عن حقوق العرب، أشرك القراء في تجربته بالتعاون مع حزب ماكي قائلاً: «ففي الماضي أقيمت لجنة الدفاع عن حقوق العرب ضمت أعضاء الحزب الشيوعي، لكن هؤلاء استغلوا للأغراض الحزبية. لهذا السبب، تركت اللجنة واشترطت لعودتي والمشاركة فيها عدم استغلالها لأهداف حزبية ضيقة».<sup>98</sup>

ثم انتقل كوسا إلى مهاجمة الحزب الشيوعي في مقالته الطويلة فقال: «وتزعم 'الاتحاد' أن الحزب الشيوعي يخدم مصلحة الأقلية العربية، ولكنها لم تأت ببرهان واحد يثبت أن هذا الحزب عمل عملاً محسوساً». واستطرد بلهجة ساخرة ولاذعة: «إن التطبيل والتزمير والاجتماعات العمومية والمظاهرات الصاخبة والمؤتمرات الفاشلة التي قام بها الشيوعيون لم ينتج عنها إلا تنفير الرأي العام اليهودي والإضرار بمصالح العرب». أما خطابات النواب الشيوعيين، في رأي كوسا، فلم تؤد إلا إلى «حصول القناعة لدى النواب غير الشيوعيين بأن ما يدلي به النائب الشيوعي موصى به من مصادر استعمارية روسية».<sup>99</sup> وختم كاتب المقالة نقده للشيوعيين بقوله: «إني أتحدى نواب الحزب الشيوعي عرباً ويهوداً، أن يذكروا قضية عربية واحدة نجحوا في حلها لمصلحة العرب



سواء بين جذران الكنيست أو خارجه.

ولم يكتف كوسا بتوجيه النقد اللاذع إلى النواب العرب، وخصوصاً الشيوعيين منهم، بل أشار أيضاً إلى جهوده الشخصية وعمله الفردي لمصلحة المواطنين العرب «بدون تطيل ولا تزمير». وعُدَّ في المقالة مجالات عمله ونجاحه في تعديل قانون الغائبين، وإقناع الحكومة بضرورة طبع الكمبيالات العربية، ومذكراته المسهبة إلى الكنيست بشأن قانون الجنسية وقانون استملاك الأراضي وغيرهما من الموضوعات. وختم شهادته عن أعماله (من دون تواضع) أنه قام بكل ذلك بهدوء وسكينة، وتابع قائلاً: «إذا استطاع عربي أن يقوم بهذه الأعمال المجدية بمفرده دون أن يكون مسنداً بحزب.... فلا شك أن ما قد يقدمه لأبناء قومه حزب عربي منظم يمثلهم ويتكلم بلسانهم ويعرب عن آلامهم وآمالهم من خدمات جليلة يفوق بكثير هذه الأعمال الفردية.»<sup>100</sup>

وفي نهاية الأمر، فإن كوسا ورفاقه، الذين تنظموا وقاموا بالخطوات اللازمة لإنشاء تنظيم عربي مستقل، تراجعوا قبيل انتخابات سنة 1955. وكانت مواقف كوسا وبعض رفاقه المستقلين، التي نشرت على صفحات «مجلة المطران»، قد أثارت نقداً في صفوف «مسيحيين معتدلين». وشكا أحدهم من أن «الرابطة» صارت مؤخراً بوقاً لدعاية الكتلة العربية، برئاسة طاهر الفاهوم والياس كوسا بعكس السنوات الماضية. ولم يسكت كوسا على النقد الموجه إليه، فردَّ بمقالة شديدة اللهجة تحت عنوان: «مَنْ هو المضلل؟» بدأ كوسا مقالته بالقول: «من الناس مَنْ يقرأ ويفهم ما يقرأ ومنهم من يقرأ ولا يفهم ما يقرأ. ومنهم من يقرأ ولا يفهم ولكنه يزعم أنه يفهم، وهؤلاء شر البلية على عباد الله.» ثم وضح كوسا ما كتبه سابقاً، بأنه «لا تضليل أبداً في القول إن إسرائيل فيها نظام ديمقراطي، لكنها تقوم بتمييز الأقلية العربية وقمعها.»<sup>101</sup>

### سادساً: الانتخابات الثالثة (سنة 1955) ونتائجها

جرت انتخابات الكنيست الثالثة في وقت لم يكن بن - غوريون لأول مرة رئيساً للحكومة، ولا القائد الأوحده لحزب مباي الحاكم. لكن العرب لم يشعروا كثيراً بأهمية تلك التغيرات، لأنها لم تترك أثراً في السياسة تجاههم تحت زعامة موشيه شاريت. وكما مر معنا، فإن حكومة شاريت (قصيرة العمر) حاولت تجنيد العرب في الجيش الإسرائيلي سنة 1954، كما جرت في السنة نفسها انتخابات المجالس المحلية

العربية.<sup>102</sup> فمطالبات ماكي المتكررة بإجراء مثل هذه الانتخابات تحققت، وجرت أولاً في كفر ياسيف ثم الناصرة. وفي هذه الانتخابات المحلية استعملت السلطات الحكومية كل الوسائل لتحديد نفوذ الشيوعيين، إلا أنهم سجلوا فوزاً لا يستهان به أخرجها على المستوى المحلي.

لم تتطرق فصول هذه الدراسة إلى موضوع الحكم المحلي. لكن الانتخابات التي جرت سنة 1954 صار لها أهمية رمزية وانعكاسات معينة على الانتخابات البرلمانية العامة في السنة التالية، ولذا سنخصص لها بعض المتسع في هذا الفصل. ففي كانون الثاني/يناير 1954 جرت انتخابات في قرية كفر ياسيف، وفاز برئاسة المجلس المحلي السيد بني بني مرة ثانية بتأييد اثنين من أعضاء المجلس الشيوعيين. وحاول الحاكم العسكري يعقوب محرز ورجاله منع إقامة ذلك الائتلاف مع ممثلي حزب ماكي من دون نجاح.<sup>103</sup> هذا الفشل للسلطات الحكومية أشعل ضوئاً أحمر في وزارة الداخلية والحكم العسكري، فتخوف المسؤولون من نتائج مشابهة في انتخابات الناصرة المقرر عقدها بتاريخ 12 نيسان/أبريل 1954. فقيام سلطات محلية غير خاضعة قد يشكل معضلة أمام فرض السياسة الحكومية على المواطنين العرب.

ولمّا جاء موعد الانتخابات في الناصرة، فإنها جرت بشكل مواجهة واضحة بين القوائم المقربة من السلطات وماكي وقائمتها المحلية. لكن ضغوط الحكومة وأجهزتها لم تردع كثيراً من المصوتين عن تأييد القائمة الشيوعية. وعندما تبين أن المتعاونين مع الحكومة غير قادرين على إنشاء ائتلاف في المجلس البلدي من دون أعضاء ماكي الستة، استعملت السلطات وسائل المماطلة والتهديد، وحتى العنف الجسدي على أيدي مؤيدي سيف الدين الزعبي. وفي نهاية الأمر، تم اختيار النائب السابق، المحامي أمين جرجورة رئيساً للبلدية في تموز/يوليو 1954.<sup>104</sup> لكن انتخابات بلدية الناصرة والصراع بشأن إقامة الائتلاف أديا إلى رفع منسوب التوتر في المدينة. وأشار الباحث جيري مي فورمان، الذي كتب عن تلك الانتخابات بتوسع، إلى أنه يرى علاقة مباشرة بين ما حدث في انتخابات البلدية وقرار الحكومة بإنشاء مدينة يهودية مجاورة هي «الناصرية العليا» في السنة نفسها.<sup>105</sup>

وجرت انتخابات الكنيست الثالثة بتاريخ 26 تموز/يوليو 1955، فشارك فيها أكثر من مليون صاحب حق اقتراع، منهم 86.723 عربياً. وصوت من هؤلاء فعلاً 77.750، أي



نحو 90٪.<sup>106</sup> وتم انتخاب ثمانية أعضاء كنيست عرب هذه المرة أيضاً، وكان النواب المنتخبون هم الشخصيات نفسها تقريباً، ما عدا مبام الذي منخصص لممثلته العربي نقاشاً لاحقاً. وكان لنسبة التصويت العالية جداً بين العرب الباقين أهمية في تثبيت أنماط التصويت التي تبلورت في الانتخابات السابقة. فقد تبين مجدداً أن المنافسة السياسية في الشارع العربي هي أساساً بين أجهزة مباي وقوائمها وبين ماكي ومؤيديه، إذ حافظ هذان المعسكران على قوتهم النسبية بين المصوتين العرب، فحصلوا معاً على أغلبية الأصوات. فاز مباي وقوائمه بأكثر من 62٪ من الأصوات العربية سنة 1955. وحصلت القائمة التي ترأسها سيف الدين الزعبي على المكان الأول بين القوائم الثلاث. لكن 15.475 صوتاً كانت كافية فقط لإنجاح نائبين بدلاً من ثلاثة في السابق. فقد ذهب بعض الأصوات مباشرة إلى حزب مباي، وجزء آخر إلى قائمة التقدم والعمل التي حصلت على مقعدين. ونشأت إشكالية بسبب عدم دخول جبر معدي البرلمان، فتوترت علاقته بسيف الدين الزعبي. واضطر هذا الأخير إلى التنازل عن مقعده لجبر معدي في شباط/فبراير 1956.<sup>107</sup> قبل ذلك رفض مسعد قسيس الذي فاز بالمقعد الثاني التنازل، ولم يضطر إلى ذلك بسبب دعم المطران حكيم له. فدلّت هذه المشكلة داخل القائمة وطريقة حلها، بوضوح، على أن وزن المطران في القائمة الديمقراطية كان قوياً وثابتاً.

عزز حزب ماكي قوته بين المصوتين اليهود سنة 1955، فحصل على ستة مقاعد، لكنه لم يحقق النجاح نفسه بين المصوتين العرب. بل إن قوة الشيوعيين تراجعت، فحصلوا على أكثر قليلاً من 15٪، أي أقل بواحد في المئة من الانتخابات السابقة.<sup>108</sup> لقد حافظ الحزب على نفوذه وقوته في المدن والبلدات العربية الكبيرة، لكن مساعيه للحصول على نسبة أعلى من أصوات سكان القرى الصغيرة والبدو في النقب لم تحقق نجاحاً. فهذه الفئات السكانية المحافظة حكمها مشايخ ووجهاء، تعاون كثير منهم مع السلطة نتيجة الخوف، أو لمصالح فتويه ضيقة. وهكذا نجح الحزب الحاكم في تثبيت سياسة السيطرة والمراقبة على تجمعات السكان العرب البعيدة عن المدن والقرى الكبيرة والمعروفة بدعمها للشيوعيين.

أما عضو الكنيست رستم بستوني (1923-1994)، الذي انتخب نائباً في الكنيست الثاني، فخسر مقعده. ولد رستم في طيرة حيفا، وتميز بأنه من أوائل الطلبة العرب الذين درسوا في معهد الهندسة (التخنيون) في حيفا سنة 1947. ورحل هذا الشاب الواعد عن

بيته ومدينته في ربيع سنة 1948، على غرار عشرات آلاف العرب، وصار لاجئاً في لبنان وسورية. لكن أخاه الأكبر (محمد)، الذي ظل في حيفا، شجعه على العودة إليها، وسهل درب عودته عن طريق معارفه اليهود.<sup>109</sup> وبعد عودة بستوني إلى حيفا صار واحداً من أبرز ناشطي حزب مبام العرب. وعلى الرغم من انتخابه في الكنيست الثاني فإن نجاح حزبه بين المصوتين العرب كان ضعيفاً، كما مر معنا أعلاه. وفي أيلول/سبتمبر 1951 أصدر الحزب مجلة أسبوعية باسم «المرصاد» قامت بتوجيه النقد إلى حزبي مبام وماكي. لكن أغلبية الكتاب في تلك المجلة كانت من اليهود ما عدا بستوني وبعض رفاقه العرب.

ومع أن مبام كان ناقداً شديداً لسياسة الحكومة ومعارضاً للحكم العسكري، إلا أنه لم ينجح في توسيع صفوف مؤيديه بين المواطنين العرب. فمواقف الحزب الصهيونية، وخصوصاً في مسألة مصادرة الأراضي العربية من أجل استيطان اليهود، أربكت دعايته بين السكان العرب. كما أن الحزب الذي ناضل ضد تمييز المواطنين العرب من جهة، لم يقبلهم أعضاء متساوين في أجهزته ومؤسساته الصهيونية من جهة أخرى. وتحدث ناشطو مبام كثيراً عن ضرورة المساواة الاقتصادية، في الوقت نفسه الذي أقام الحزب الكيبوتسات على أراضي القرى العربية المهجرة، بما فيها كفر برعم وسعسع وغيرها. ومع ذلك فقد نجح بستوني بعد انتخابه عضواً في الكنيست وإصدار مجلة «المرصاد» في جذب قوى عربية شابة إلى صفوف مبام. وقد أعلن الحزب بعد الانتخابات الثالثة بفخر، أنه قد حصل على نحو ستة آلاف صوت عربي، أي ضعف التأييد في الانتخابات السابقة.<sup>110</sup>

لكن بستوني لم ينتخب مجدداً، وحل مكانه يوسف خميس. لقد علق الأول في دوامة التناقضات التي حكمت الفكر الصهيوني الاشتراكي لحزبه، الذي نادى بالأخوة اليهودية - العربية، وفي الوقت نفسه دعم الاستيطان اليهودي على الأراضي العربية. ولم يخف بستوني انتقاداته تجاه مواقف مبام المتناقضة بالنسبة إلى السكان العرب. وكان هذا النائب الحيفاوي خطيباً قديراً قل أمثاله بين العرب الباقين في الخمسينيات. لقد وجه النقد أولاً إلى قيادة حزبه بشأن عدم فتح أبواب العضوية للمواطنين العرب، فقال: «لا نستطيع أن نربي الأجيال على أخوة الشعوب إلا إذا أعطينا نحن نموذجاً لذلك».<sup>111</sup> ووجد بستوني صعوبة كبيرة في السكوت على التضليل وخداع الذات. هذه المواقف النقدية



الصريحة كان من الصعب قبولها حتى من اليساريين الراديكاليين في مباب، فتم إبعاده واستبداله بمرشح آخر.

انضم مباب سنة 1955 إلى الائتلاف الحكومي، في وقت بدا واضحاً أن إسرائيل تتجه إلى شن حرب على مصر.<sup>112</sup> وخلال الحرب التي نشبت فعلاً، انفصلت الطريق التي سار فيها الحزبان اليساريان (مباب وماكي) منذ سنة 1948. فقد وجد مباب نفسه شريكاً في حكومة بادرت إلى شن عدوان على مصر بالتآمر مع فرنسا وبريطانيا الاستعمارييتين. وكان الهدف الرئيسي لفرنسا وبريطانيا من تلك الحرب، منع استقلال الجزائر ومواصلة السيطرة على قناة السويس. وقف ماكي مثل الاتحاد السوفياتي إلى جانب مصر بقيادة عبد الناصر، الذي كان قد عقد صفقة شراء سلاح مع تشيكوسلوفاكيا. أما مباب فتبنى سياسة حكومة بن - غوريون المعادية لمصر، واستمر في مهاجمة نظام عبد الناصر بشدة. وهكذا وقف هذان الحزبان في معسكرين مختلفين خلال الحرب سنة 1956 وما بعدها.

عشية نشوب حرب سيناء، أتم ماكي انقلاباً ثانياً في مواقفه السياسية من الدولة اليهودية، خلال أقل من عشر سنوات.<sup>113</sup> فحتى انتخابات الكنيست سنة 1955 عبّر ناشطو الحزب الشيوعي عن مواقف معارضة معتدلة للسياسة الإسرائيلية الخارجية تجاه الدول العربية. وعلى الرغم من ذلك فإن ماكي حافظ على موقف إسرائيلي وطني بالنسبة إلى مصالح الدولة المهمة. لكن عندما استمرت إسرائيل في الابتعاد عن الاتحاد السوفياتي، في الوقت نفسه الذي تقرب عبد الناصر من المعسكر الاشتراكي، تبدلت مواقف ماكي بسرعة. وعندما تحدث بن - غوريون في أيام الحرب عن إقامة «مملكة إسرائيل الثالثة»، شن قادة الحزب الشيوعي هجوماً لاذعاً على سياسة عدم الانسحاب من غزة وأجزاء كبيرة من سيناء المحتلة. فبعكس حرب 1948، وجد الحزب نفسه سنة 1956 يقف (مع الاتحاد السوفياتي) إلى جانب مصر «التي تدافع عن نفسها ضد مؤامرة كولونيالية - إسرائيلية».

وجد ناشطو ماكي العرب واليهود أنفسهم في حرب سيناء سنة 1956 يقودون المعسكر المعادي لذلك العدوان على مصر، والمندد بالمذبحة التي ارتكبتها قوات الأمن الإسرائيلية في قرية كفر قاسم. ومع بداية انسحاب جيوش فرنسا وبريطانيا من مدن قناة السويس اقتبست صحافة الحزب أقوال راديو موسكو عن «ضرورة الانسحاب الفوري» للجيش الإسرائيلي أيضاً.<sup>114</sup> وبعد ثلاثة أيام نشرت هذه الصحافة أخبار التحضيرات

لـ «يوم حداد وإضراب» في 6 كانون الثاني/يناير 1957 استنكاراً للمذبحة في كفر قاسم. وفعلاً، جرى إضراب عام في التاريخ المقرر، ونشرت «الاتحاد» في أعقابه تقريراً عن «وحدة الجماهير العربية في نضالها ضد القمع القومي».<sup>115</sup> وهكذا اجتمعت مرة أخرى السياسة الدولية والإقليمية للاتحاد السوفياتي مع أحداث محلية لتحدث انقلاباً في مواقف الشيوعيين.

وعلى جبهة السياسة الداخلية، زاد قادة ماكي في انتقادهم قرار الحكومة ببناء الحارة الأولى في الناصرة العليا (الشيكون)، المجاورة للناصر، لليهود فقط. فتهويد الجليل، أو البناء لليهود على حساب الأراضي العربية المصادرة، أدى إلى مقارنة إسرائيل بجنوب أفريقيا العنصرية. وكتبت صحيفة «الاتحاد» بهذا الشأن: «الناصر لن تكون جنوب أفريقيا جديدة».<sup>116</sup> لم يكن معنى بدء العمل لبناء الناصرة العليا خافياً عن أعين أهالي الناصرة، ولا سيما الشيوعيين منهم. فتهويد الجليل بدأ بمحاولة خنق تطوير المدينة الفلسطينية الوحيدة التي نجت من الدمار عام النكبة. وهكذا اكتملت بالتدرج دائرة الانقلاب في مواقف الحزب الشيوعي تجاه سياسة إسرائيل الخارجية والداخلية معاً. وكما سار أعضاء عصبة التحرر بأكثريتهم وراء الاتحاد السوفياتي سنة 1948، فإن رفاق الحزب الشيوعي وجدوا أنفسهم أيام حرب سيناء يؤيدون مصر بقيادة عبد الناصر، كما فعل المعسكر الاشتراكي.

ومن الصورة العامة ننتقل إلى تتبع سيرة وحياة أحد قادة الحزب، مؤلف كتاب «المتشائل». عاد إميل حبيبي، كما مر معنا، من لبنان إلى حيفا وصار من أبرز قيادات ماكي. لكنه قرر نقل عائلته من مسكنها في مدينة مختلطة إلى الناصرة سنة 1956. وكان للأم التي انتقلت للعيش في حيفا أيضاً سنة 1948 تسعة صبيان وبنات، صار معظمهم لاجئين في أعقاب النكبة، ولم يبق منهم إلى جانبها إلا إميل وأخته ندى. ولاحظ حبيبي أن أمه اشتاقت جداً إلى رؤية أولادها، وخصوصاً أصغرهم نعيم. وفي سنة 1954 اختارت الأم ترك حيفا لتعيش بقية حياتها إلى جانب أولادها اللاجئين، بعد أن يثست من إمكان عودتهم للعيش إلى جانبها. وتنازلت عن جنسيتها الإسرائيلية، ثم غادرت البلد عن طريق بوابة مندلباوم في القدس. وقد رافقها إميل حبيبي الذي كتب ونشر قصة قصيرة تحت عنوان: «بوابة مندلباوم».<sup>117</sup> وبعد مذبحة كفر قاسم قرر حبيبي نفسه نقل مكان سكنه من حيفا إلى الناصرة.<sup>118</sup>



لم يمض وقت طويل على انتقال حبيبي إلى الناصرة، حتى اتهمه رجال الشباك بأنه دعا في إحدى السهرات مع رفاقه إلى ثورة ضد إسرائيل، على غرار الثورة الجزائرية. وكان جهاز الاستخبارات، الذي راقب تحول موقف قادة الحزب الشيوعي بعد حرب سيناء، يفتش عن طريقة لقمع القيادات الشيوعية العربية. وقد تخوف رجال الاستخبارات بصورة خاصة من التعاون والتنسيق بين الشيوعيين وبعض الناشطين من القوميين والمستقلين في تلك الفترة. إذ اعتُبر هذا التقارب بأنه يهدد استمرار نجاح سياسة «فرق تسد»، وأُنذر بإمكان تشكيل تنظيم سياسي للأقلية العربية في إسرائيل. وفعلاً، فإن ماكي اقترب في خطابه سنة 1957 من الفكر القومي، وظهر ذلك جلياً في قرارات مؤتمره الثالث عشر.<sup>119</sup> فالحديث في المؤتمر عن العرب في إسرائيل كجزء لا يتجزأ من الشعب الفلسطيني، و«حقه في تقرير المصير حتى الانفصال»، كان تخطياً للخطوط الحمراء من وجهة نظر الاستخبارات الإسرائيلية، وانقلاباً على مواقف الحزب منذ سنة 1948.

#### سابعاً: عاشور الانقلاب (1948-1958)

ذكر أعلاه أن ماكي تراجع عن مواقفه المؤيدة لإسرائيل بعد انتخابات صيف سنة 1955، واقترب خطابه في مؤتمره الثالث عشر (أيار/مايو 1957) من المواقف العربية القومية. واستنتج أحد الباحثين الإسرائيليين من هذا التقارب أن السنوات 1955-1957 تشكل «العصر الذهبي» للحزب في الشارع العربي. وأضاف أيضاً أن توافقاً تاماً جرى في تلك الفترة بين النظرية الماركسية والقومية العربية الناصرية المدعومة من الاتحاد السوفياتي.<sup>120</sup> إلا أن باحثاً إسرائيلياً آخر انتقد هذا الاستنتاج المتسرع، وأظهر في دراسته أن زعماء ماكي لم يكونوا في أي مرحلة من تاريخهم في ارتباك أو حيرة بين ولائهم للشيوعية وتضامنهم مع القومية العربية الناصرية.<sup>121</sup> وهذا صحيح، إذ إن ماكي لم يصبح سنة 1948-1949 حزباً صهيونياً، ولا تبنى القومية العربية في أواسط الخمسينيات، عندما سار على خطى موسكو.

والقراءة الصحيحة للانقلاب الذي جرى في مواقف ماكي من القومية العربية (1955-1958)، تشير إلى «شهر عسل» موقت مرتبط بمواقف الاتحاد السوفياتي من عبد الناصر. وحتى في تلك الفترة من التقارب، لم تختف الخلافات في وجهات النظر تماماً، وبرزت جلياً بعد الانقلاب في العراق ووقوف الاتحاد السوفياتي إلى جانب عبد الكريم

قاسم ضد عبد الناصر. فتغير مواقف موسكو، ثم ماكي من القومية العربية كان تكتيكياً يرتبط بسياسة تلك الدولة العظمى في زمن الحرب الباردة. وعلى المستوى المحلي، كان تقارب مواقف ماكي من القوميين المؤيدين لعبد الناصر وخطابهم السياسي مؤقتاً متأثراً بالعدوان الثلاثي على مصر والصدمة التي تركتها مذبحه كفر قاسم. لكن قبل التوسع في تحليل الانقلاب في مواقف الحزب الشيوعي سنة 1957-1958 دعونا نعود إلى تحليل ما جرى لمواقف ماكي سنة 1948-1949.

رأينا في الفصول السابقة، أن الحزب الشيوعي وقف إلى جانب إسرائيل من دون تحفظ في حربها ضد الشعب الفلسطيني والدول العربية المجاورة، ودعا إلى المشاركة في احتفالات «عيد استقلالها» منذ سنة 1949. كما أيد زعماءه، بمن فيهم توفيق طوبي، تجنيد الشباب العرب الإجباري في الجيش للدفاع عن حدود الدولة واستقلالها. وصحيفة «الاتحاد» ملأى بمثل هذا الخطاب الوطني الإسرائيلي، الذي أطلقه زعماء الحزب الشيوعي في كل مناسبة منذ صدورها مجدداً في حيفا أواخر سنة 1948، والذي لم يتوقف خلال الخمسينيات، بما في ذلك الدعوة كل عام إلى المشاركة في احتفالات «عيد الاستقلال».<sup>122</sup> وشرح القيمون على تحرير الصحيفة أسباب دعوتهم إلى المشاركة في الاحتفالات بقولهم: «إن نشوء إسرائيل كان إيذاناً بتطور أساسي في نضال شعوب الشرق الأوسط». والأدهى من ذلك قولهم أيضاً: «إن نشوء إسرائيل وضع الأسس العملية لحل قضية فلسطين، ولبناء صرح الأخوة الحقيقية بين جماهير الشعبين اليهودي والعربي».<sup>123</sup> وحتى بعد خيبة أمل الاتحاد السوفياتي من سياسة إسرائيل الخارجية، لم يتغير الموقف منها بصورة كبيرة. كما أن ماكي، الذي أقصاه بن - غوريون عن المشاركة في ائتلافه الحكومي، حافظ مدة على خطابه الوطني. وبرز هذا الموقف على صفحات «الاتحاد»، وأكثر كثيراً من ذلك في صحافة الحزب العبرية ومنشوراته. والقارئ لكتاب مداولات وقرارات المؤتمر الثاني عشر للحزب، في أواخر أيار/مايو 1952، يجد تعبيراً واضحاً عن تلك المواقف الوطنية الإسرائيلية.<sup>124</sup> ففي تقرير سكرتير الحزب، ميكونيس، هناك تعبير عن خيبة الأمل من سياسة بن - غوريون بشأن الحرب الباردة، وكذلك بما يتعلق بسياسة حكومته الداخلية. لكن لا يوجد أي تراجع عن دعم المواقف الصهيونية وروايتها التاريخية، وتكرار شعارات الدفاع عن إسرائيل أمام معسكر الكولونيالية والدول العربية العدوانية.<sup>125</sup> في ذاك المؤتمر، وعلى الأقل في



كتاب الحزب الملخص لمداولاته وقراراته، لا يوجد أي ذكر للفلسطينيين بصورة عامة، وخصوصاً من بقي منهم، أي الذين جرى تصنيفهم كأقلية عربية في إسرائيل. فقد تماشى هذا الخطاب الشيوعي إلى حد كبير مع الخطاب والرواية الصهيونيين للأحداث، وغيب الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة.

واستمر زعماء ماكي في مواقفهم المؤيدة لإقامة الدولة اليهودية في الخمسينيات، حتى بعد وفاة ستالين. وكتعبير ثابت عن ذلك، جاءت الدعوة كل عام على الصفحة الأولى من «الاتحاد» أيضاً إلى المشاركة في احتفالات «عيد استقلال إسرائيل»، واعتباره عيداً وطنياً لكل الإسرائيليين عرباً ويهوداً.<sup>126</sup> وفي الوقت نفسه، فإن الموقف من عبد الناصر الذي أطاح هو ورفاقه الضباط بالحكم الملكي ظل سلبياً ونقدياً جداً ومتهماً بالتواطؤ مع بريطانيا الكولونيالية.<sup>127</sup> ويجدر التذكير بأن ناشطي عصبة التحرر وزعوا في صيف سنة 1948 منشور على جنود وضباط الجيش المصري المحارب في جنوب فلسطين، يدعوهم فيها إلى المغادرة والعودة إلى مصر لقلب نظام الحكم الملكي الرجعي فيها. لكن الانقلابات التي حدثت في عدد من الدول العربية، ومنها مصر لم يغير موقف ماكي من نظام عبد الناصر حتى أواسط الخمسينيات.

وتوقف الهجوم على نظام عبد الناصر في صحافة الحزب الشيوعي فقط بعد عقد صفقة السلاح مع تشيكوسلوفاكيا، في أواخر سنة 1955. فعقد تلك الصفقة، والتقارب بين مصر والمعسكر الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي، انعكسا بسرعة في تغير موقف ماكي وصحافته من عبد الناصر. كذلك انعكست التطورات السياسية في مصر على المنطقة العربية بصورة عامة، وطالت حتى العرب الباقين في إسرائيل. وأثرت الأجواء المعادية لبريطانيا الكولونيالية في الأردن، فقام الملك حسين بعزل غلوب باشا قائد الجيش الأردني. وزادت تلك الخطورة الجريئة في شعبية الملك الشاب بين صفوف المعارضة، التي رأت في غلوب المسؤول عن تنفيذ مؤامرات معادية للفلسطينيين منذ سنة 1948. وتأثرت سورية أيضاً بالروح القومية المتفائلة التي بثها عبد الناصر في شعوب المنطقة. وقدر الاتحاد السوفياتي أن هذه الأجواء الجديدة تبشر بفرص لمد نفوذه في منطقة الشرق الأوسط. وعبر إميل حبيبي عن هذا التفاؤل الثوري في خطاب ألقاه في كفر كنا القريبة من الناصرة، حيث قال: «إن طرد غلوب باشا ثم تأميم قناة السويس ثم تسوية النزاع العربي - الإسرائيلي، حلقات في مسلسل التخلص من السيطرة الاستعمارية».<sup>128</sup>

وفعلاً، شهدت الفترة 1955-1957 تحولاً مهماً في مواقف ماكي في أعقاب زيادة التقارب والتعاون بين عبد الناصر والمعسكر الاشتراكي. وبرز هذا التحول في خطاب زعماء الحزب، وفي صحافته، ووصل إلى أوجه في المؤتمر الثالث عشر في أواخر أيار/ مايو 1957، الأمر الذي جسر الهوة القائمة مع فكر الناشطين القوميين وخطابهم.<sup>129</sup> وبالإضافة إلى التأييد العام لعبد الناصر، تقاربت وجهات نظر الطرفين أيضاً في المسائل الداخلية المتعلقة بالهوية الفلسطينية، ورموز النضال السياسي وغيرها.<sup>130</sup> وفتحت كل هذه التطورات الطريق إلى أحداث 1 أيار/ مايو 1958 في الناصرة. فمحاولة الحكومة فرض احتفالات مرور عشر سنوات على قيام إسرائيل (العاشر) بالقوة على المواطنين العرب، خلق جواً من التوتر والاستعداد للمواجهة لأول مرة منذ النكبة. وفي هذه المواجهة توحدت القوى الوطنية المستقلة مع زعماء الحزب الشيوعي ليقولوا معاً إن «عيد استقلال إسرائيل» هو يوم نكبة الشعب الفلسطيني.

وما بين حرب سيناء في تشرين الأول/ أكتوبر 1956 وأواخر سنة 1959، حدثت عدة انقلابات في مواقف الشيوعيين، أدت إلى التراجع عن تأييد عبد الناصر، ثم الصدام معه على خلفية تأييد نظام عبد الكريم قاسم المنافس في العراق. ففي تموز/ يوليو 1958 ترأس قاسم انقلاباً عسكرياً ضد النظام الملكي المتعاون مع بريطانيا، كما فعل عبد الناصر في القاهرة. بدايةً، وجد الزعيمان الطموحان قواسم مشتركة للتعاون بين النظامين الثوريين، لكن سرعان ما نشب الخلاف بينهما، وعمل قاسم في بغداد على إقصاء القوميين ومعاداتهم بدعم من الشيوعيين. وبالتالي، اشتد الخلاف بين قاسم وعبد الناصر في مسألة قيادة العالم العربي، فوقف الاتحاد السوفياتي مع قاسم ضد نظام عبد الناصر، الذي كان قد أقام اتحاداً مع سورية في أوائل سنة 1958. ولم يتأخر زعماء الحزب الشيوعي وصحافته عن الانضمام إلى ركب موسكو، فقاموا بمهاجمة النظام المصري وكالوا له شتى التهم. لكن الفلسطينيين بصورة عامة، بمن فيهم الباقون في إسرائيل، ظلوا على مواقفهم المؤيدة لعبد الناصر، وهو ما خلق شرخاً بينهم وبين الشيوعيين. واستغل أعداء ماكي ومنافسوه هذا الخلاف والمواجهة المفتوحة بين المعسكرين استغلالاً جيداً في انتخابات سنة 1959.<sup>131</sup>

وأدى انقلاب مواقف ماكي على عبد الناصر، بعكس أغلبية جمهور المصوتين العرب، إلى معاقبة الحزب وعدم التصويت له سنة 1959، وحصل في هذه الانتخابات



على ثلاثة مقاعد فقط، بدلاً من الستة التي كانت له. لقد حصل الحزب الشيوعي على نحو 11٪ من الأصوات العربية فقط، وهو تراجع كبير جداً عن معارك الانتخابات السابقة.<sup>132</sup> أما مبام فحصل على جزء كبير من الأصوات التي عاقبت ماكي، وابتعدت عن تأييده. وقد استغل ناشطو مبام تقلبات مواقف ماكي منذ سنة 1948، وصدامه مع عبد الناصر في الدعاية الانتخابية ضد الشيوعيين. وكان أبرز هؤلاء حينذاك الشاعر والصحافي راشد حسين الذي كتب مقالته المشهورة «حين يجوع التاريخ».<sup>133</sup> لقد لاقت تلك الدعاية ضد الشيوعيين آذاناً صاغية، فقفز مبام إلى المكان الثاني بعد مباي وقوائم العربية، بينما احتل ماكي المرتبة الثالثة لأول مرة منذ انتخابات 1949.

وبالإضافة إلى صدام الشيوعيين مع عبد الناصر، فإن بعض الناشطين القوميين لم ينس تأييد ماكي غير المشروط لإسرائيل في حربها سنة 1948، كما أنهم لم يتقبلوا أيديولوجيا هذا الحزب، ودعايته خلال عقد من السنين، أن الصراع بين اليهود والعرب هو صراع طبقي وليس قومياً. وكان قدر ماكي أن يتقلب في مواقفه كلما تقلبت مواقف الاتحاد السوفياتي، الأمر الذي أفقد الحزب صدقيته واستقلالته الفكرية أيام الحرب الباردة. فمواقف موسكو ومصالحها الدولية كانت العامل الأساسي في تقرير مواقف الأحزاب الشيوعية السائرة في ركب الاتحاد السوفياتي. وأدى هذا الانقلاب في بداية الطريق إلى تمكين رجال عصبة التحرر من الاندماج في ماكي، وأداء دور قيادي مهم بين العرب الباقين في حيفا والجليل. لكن السير في ركب موسكو كان له أثمان (كما تبين سنة 1959)، حين حصل الحزب الشيوعي على أقل من نصف نسبة المصوتين العرب في الانتخابات الأولى سنة 1949.

## المصادر

- 1 سيف الدين الزعبي، «شاهد عيان: مذكرات سيف الدين الزعبي» (شفا عمرو: دار المشرق، 1987)، ص 40-42.
- 2 دافيد بن - غوريون، «يوميات الحرب، 1947-1949»، تحرير: غيرشون ريفلين وإلحانان أورن، ترجمة: سمير جبور (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط2، 1998)، ص 661-664.
- 3 المصدر نفسه؛ شمعون أبيبي، «طبق نحاس: السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية، 1948-1967» (القدس: مركز يتسحاق بن - تسفي، 2007)، ص 329-331 (بالعبرية).
- 4 يوأف غلبر، «استقلال ونكبة» (تل أبيب: زمورا بيتان، 2004)، ص 420 (بالعبرية).
- 5 المصدر نفسه، ص 419؛ بن - غوريون، مصدر سبق ذكره، ص 661-664.
- 6 روبرتو بكلي، «إحصاء السكان في 8 تشرين الثاني / نوفمبر 1948» (القدس: مكتب الإحصاء المركزي، سلسلة منشورات خاصة، رقم 26، 1949)، ص 13-14 (بالعبرية).
- 7 تسود البلبلة وحالة ضبابية معطيات الإحصاء الأول للسكان العرب. فليس واضحاً تماماً من تم إحصاؤه بالضبط، كما أن أسباب إقصاء الآخرين عن هذا الإحصاء غامضة أيضاً.
- 8 بكلي، مصدر سبق ذكره، ص 12.
- 9 المصدر نفسه. ويدعي يوأف غلبر أن عدد أصحاب حق الاقتراع العرب وصل إلى 37.000 شخص. انظر: غلبر، مصدر سبق ذكره، ص 420.
- 10 ميلخ نوي (نيشطا)، «في البدء وفي العقد الأول لدولة إسرائيل» (تل أبيب: مطبعة نيومان، 1958)، ص 174 (بالعبرية).
- 11 المصدر نفسه، ص 175.
- 12 «الاتحاد»، 21 و28 شباط / فبراير 1949؛ «كول هعام»، 24 شباط / فبراير 1949.
- 13 وقد حصل الزعبي على نيشان كتقدير خاص على خدماته مع «مقاتلي الدولة».
- 14 وكان أول هؤلاء توفيق زياد الذي بدأ نشاطه السياسي أولاً على مستوى الحكم المحلي في الناصرة.
- 15 «محاضر الكنيست»، المجلد الأول، 1949، ص 23. خطاب جرجورة في الجلسة الثانية، 15 شباط / فبراير 1949.
- 16 المصدر نفسه، المجلد الأول، ص 753.
- 17 المصدر نفسه.
- 18 المصدر نفسه، المجلد التاسع، 1951.



- 19 وتجدر الإشارة إلى أن اسم هذا النائب ونشاطه السياسي لم يرد كثيراً في الأبحاث، وخصوصاً تلك التي رسمت ثنائية العمل السياسي للعرب الباقيين بالأبيض والأسود، أكانوا الشيوعيين أم خصومهم العملاء.
- 20 إحدى القائمتين، أي كتلة العمال لم تتخط نسبة الحسم فراحت أصواتها هباء.
- 21 يعقوب لنداو، «العرب في إسرائيل: بحث سياسي» (تل أبيب: وزارة الأمن، 1971)، ص 167 (بالعبرية).
- 22 صحيفة «اليوم»، 4 شباط/فبراير 1949، ص 2.
- 23 شهادة عيسى حبيب في: أحمد سعد، «جذور من الشجرة دائمة الخضرة» (حيفا: معهد إميل توما، 1996)، ص 209.
- 24 «الاتحاد»، 31 كانون الثاني/يناير 1949، هذه الأرقام المنشورة بعد بضعة أيام من الانتخابات لم تكن دقيقة. كما أن الحديث (بفخر واضح) عن أن 90% من أصحاب حق الاقتراع قاموا فعلاً بالتصويت غير صحيحة. فالأرقام الرسمية المنشورة لاحقاً تضع النسبة نحو 80% أو أقل.
- 25 رعتان كوهين، «معتزك الولاءات: المجتمع والسياسة في الوسط العربي» (تل أبيب، عام عريف، 1986)، ص 134 (بالعبرية).
- 26 بن - غوريون، مصدر سبق ذكره، ص 661.
- 27 يوسي أميتاي، «أخوة الشعوب في الاختبار: مابام 1948-1954» (تل أبيب: تشريكوفير، 1988)، ص 135-137 (بالعبرية).
- 28 المصدر نفسه، ص 138-139.
- 29 المصدر نفسه، ص 139.
- 30 المصدر نفسه، ص 138.
- 31 ورأي ماكي في أقوال شاريت أن الحزب يعارض هجرة يهود دول المعسكر الشرقي الاشتراكي «افتراء حقيراً». «كرل هعام»، 22 و30 حزيران/يونيو 1949.
- 32 كما ورد في: Joel Beinin, *Was the Red Flag Flying There? Marxist Politics and the Arab Israeli Conflict in Egypt and Israel, 1948-1965* (Berkeley, California: University of California Press, 1990), p. 124.
- 33 الزعبي، مصدر سبق ذكره، ص 41-42.
- 34 المصدر نفسه، ص 36، 38-41.
- 35 غلبر، مصدر سبق ذكره، ص 286.
- 36 المصدر نفسه، ص 309-310.
- 37 «اليوم»، 20 شباط/فبراير 1949؛ 1 آذار/مارس 1949.
- 38 هليل كوهين، «عرب طيبون: الاستخبارات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل» (القدس: كيتز، 2006)، ص 65.

- 39 «الرابعة»، العدد 8 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1949)، ص 1-5.
- 40 المصدر نفسه، ص 5؛ المصدر نفسه، العدد 7 (تشرين الأول/ أكتوبر 1949)، ص 1.
- 41 المصدر نفسه، العدد 7، ص 20.
- 42 «الاتحاد»، 31 تموز/ يوليو 1949.
- 43 «محاضر الكنيست»، المجلد الثاني، 1949، ص 1514.
- 44 مقابلة مع الدكتور عزيز سروجي في بيته بالناصرية، 24 أيار/ مايو 2009.
- 45 مقابلة مع أنيس سروجي (أبو عصام) في بيته بالناصرية، 6 آذار/ مارس 2009.
- 46 وضمت العائلة خمسة إخوة وثلاث أخوات، غادر بعضهم البلد إلى الولايات المتحدة، وعاشوا فيها بقية حياتهم. وتجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الهجرة منذ الخمسينيات كانت منتشرة أكثر بين أبناء الطبقة الوسطى المسيحية، مقارنة بالمسلمين، الأمر الذي ساهم في انخفاض نسبتهم السكانية.
- 47 كوهين، «عرب طيبون...»، مصدر سبق ذكره، ص 64-69؛ لنداو، مصدر سبق ذكره، ص 146-148.
- 48 لنداو، مصدر سبق ذكره، ص 147-148.
- 49 «أحداث الناصرة» في: مجلة «الرابعة»، العدد 5 (أيار/ مايو 1952)، ص 1-2.
- 50 وفعلاً، تم التوصل إلى «صلحة» بين الطرفين. المصدر نفسه، ص 3-7.
- 51 كوهين، «عرب طيبون...»، مصدر سبق ذكره، ص 66-69.
- 52 «دخان في عيلبون»، «الاتحاد»، 14 تشرين الثاني/ نوفمبر 1952.
- 53 محمد نمر الهواري، «سر النكبة» (الناصرية: مطبعة الحكيم، 1955)، ص 394؛ كوهين، «عرب طيبون...»، مصدر سبق ذكره، ص 72.
- 54 ويذكر الهواري في كتابه تلك التهم بتوسع، لكنه ينكرها تماماً.
- 55 غلبر، مصدر سبق ذكره، ص 425؛ مقابلات مع بعض أفراد العائلة فضلوا عدم ذكر أسمائهم.
- 56 كوهين، «عرب طيبون...»، مصدر سبق ذكره، ص 72-73.
- 57 «الاتحاد»، 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1949.
- 58 المصدر نفسه، 22 كانون الثاني/ يناير 1950.
- 59 كوهين، «عرب طيبون...»، مصدر سبق ذكره، ص 74-75؛ «الاتحاد»، 14 أيار/ مايو 1950.
- 60 الهواري، مصدر سبق ذكره، ص 4-15.
- 61 المصدر نفسه، ص 5. ووجهت المؤرخة المعروفة بيان نويهض الحوت نقداً لاذعاً لكتاب الهواري المذكور، واتهمته بعدم الصدق وتوزيع الاتهامات في كل اتجاه من دون وجه حق في: بيان نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917-1948» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط. 3، 1986)، ص 509.
- 62 كان عليه أن يعيل عائلة واسعة ضمت 18 فرداً، منهم امرأتان وأولادهما.
- 63 يذكر رعان كوهين أن عدد الأصوات العربية وصل سنة 1951 إلى 58.984، صوتاً قياسيًّا



- بـ 26.332 صوتاً سنة 1949. كوهين، «معتزك الولاءات...»، مصدر سبق ذكره، ص 134.
- 64 المصدر نفسه، ص 135.
- 65 لنداو، مصدر سبق ذكره، ص 170. يذكر لنداو أن عدد المصوتين العرب وصل إلى 70.000 مصوت، ثم يعود بعد ذلك بصفتين فيقول إن عددهم 80.000 من مجموع 924.885 مصوتاً في انتخابات 1951.
- 66 ذهبت ثلاثة مقاعد إلى القائمة الديمقراطية برئاسة سيف الدين الزعبي، ومقعد واحد فقط لكل واحدة من القائمتين الآخرين.
- 67 على الرغم من انتخاب فارس حمدان فإن منطقة المثلث ظلت ضعيفة التمثيل، بينما لم يحظ السكان العرب في النقب بأي تمثيل.
- 68 وتجدر الإشارة إلى أن حيفا تصدرت البلدات العربية في عدد نوابها الثلاثة، بينما حصلت الناصرة على نائب واحد فقط.
- 69 حصل مسعد قسيس على المقعد الثاني في قائمة سيف الدين الزعبي بدلاً من أمين جرجورة.
- 70 «الاتحاد»، 4 آب/أغسطس 1951.
- 71 المصدر نفسه.
- 72 وكما ذكر سابقاً، فإن إميل حبيبي عاد من لبنان إلى الناصرة ثم حيفا، بموافقة السلطات الإسرائيلية مثل غيره من ناشطي الحزب الشيوعي العرب.
- 73 وكانت «الكتلة العربية الشعبية» المرتبطة بحزب ميام قد حصلت على 2812 صوتاً عربياً سنة 1949 شكلوا نحو 11.5٪ من مجمل الأصوات العربية في تلك الانتخابات.
- 74 أميتاي، مصدر سبق ذكره، ص 140.
- 75 «اليوم»، 1 آب/أغسطس 1951. ونشرت الصحيفة معطيات مفصلة عن نتائج تلك الانتخابات ومقارنتها بنتائج الانتخابات الأولى على المستوى القطري، وكذلك على المستوى المحلي في كل من الناصرة وعكا وحيفا والرملة وغيرها.
- 76 وفعلًا، فإن سكان النقب العرب لم يمثلوا في الكنيست حتى أوائل السبعينيات. وكان حماد أبو ربيعة أول النواب العرب من تلك المنطقة، وتم انتخابه في دورة الانتخابات الثامنة.
- 77 وتميزت قرية الطيبة الكبيرة من غيرها من قرى المثلث، فحصل ماكي على 35٪ من مجمل مصوتيها.
- 78 لنداو، مصدر سبق ذكره، ص 168-172.
- 79 يدور الحديث عن قرى عرفت بتأييدها للشيوعيين، مثل البعنة والرامة وعيلبون والبقية وترشيحا. وكانت البعنة قد اشتهرت بصورة خاصة بناشطيتها الشيوعيين، فأطلق عليها اسم «البعنة الحمراء».
- 80 لنداو، مصدر سبق ذكره، ص 172.
- 81 عززي بنزيمان وعطا الله منصور، «مستأجرون من طرف ثالث: عرب إسرائيل، مكانتهم والسياسة المتبعة تجاههم» (القدس: كيتز، 1992)، ص 198.

- 82 وكان بين ناشطي مباي في انتخابات 1951 حاييم أورباخ من نهاريما، وباروخ نوي من الحكم العسكري في عكا، وموشيه راز من الحكم العسكري في الجليل الغربي. أبيبي، مصدر سبق ذكره، ص 324.
- 83 لمزيد بشأن ملاحقة المعلمين الشيوعيين وفصلهم، يمكن مراجعة: كوهين، «عرب طيبون...»، مصدر سبق ذكره، ص 181-184.
- 84 والمقصود بهذا التعبير أن رجال الحكومة وممثليها كانوا يتذكرون المواطنين العرب ويأتون لزيارة قراهم فقط عشية الانتخابات.
- 85 «هآرتس»، 5 كانون الثاني/يناير 1951.
- 86 وقد أعادت مجلة «نير» العبرية في 13 تموز/يوليو 1951، ص 4-5 نشر مقاطع من مقالة إيلون المذكورة.
- 87 لنداو، مصدر سبق ذكره، ص 92.
- 88 الياس كوسا، «الرد على رئيس الحكومة موشيه شاريت»، مجلة «نير» (31 آب/أغسطس 1951)، ص 20 (بالعبرية).
- 89 المصدر نفسه.
- 90 المصدر نفسه، ص 21.
- 91 المصدر نفسه. وكان المحامي الياس كوسا قد تعرض في مقالاته لمثل تلك القوانين المجحفة بالنسبة إلى أراضي المهجرين وأملاكهم المصادرة.
- 92 يعقوب العودات، من أعلام الفكر والأدب في فلسطين (القدس الشريف: دار الإسرائ، ط 3، 1992)، ص 46؛ هيئة الموسوعة الفلسطينية، «الموسوعة الفلسطينية»، القسم العام (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984)، المجلد الرابع، ص 569.
- 93 وما أحزن البستاني وجعل البقاء في حيفا صعباً بصورة خاصة هو انقطاعه وزوجته عن رؤية أولادهما الأربعة الذين رحلوا عن المدينة، مثل أغلبية سكانها الفلسطينيين.
- 94 وفي الخبر الذي نشرته الصحافة المحلية في حيفا ذكر أنه توفي في بيروت في 19 كانون الثاني/يناير 1954.
- 95 «الرابعة»، السنة الحادية عشرة، العدد 5 (أيار/مايو 1955)، ص 33.
- 96 «الاتحاد»، 7 آب/أغسطس 1953.
- 97 تحمل الرسالة تاريخ 11 تشرين الثاني/نوفمبر 1954. وقد زودني بهذه الوثيقة مشكوراً الدكتور يوني مندل بعد أن وجدها في ملف مستشار رئيس الحكومة في الشؤون العربية (L 4/16) في أرشيف الدولة بالقدس.
- 98 الياس كوسا، «كتلة عربية»، مجلة «الرابعة»، العدد 16 (تشرين الثاني/نوفمبر 1954)، ص 19-20.
- 99 المصدر نفسه، ص 21.
- 100 المصدر نفسه.



- 101 الياس كوسا «من هو المفضل»، «الرابعة»، السنة الحادية عشرة، العددان 8-9 (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 1955)، ص 25-28.
- 102 بالإضافة إلى ذلك حاولت السلطات الحكومية سنة 1954 تجنيد العرب في الجيش، كما ورد سابقاً.
- 103 عن الانتخابات المحلية في كفر ياسيف يمكن مراجعة: Ahmad Sa'di, «Control and Resistance at Local Level Institutions: A Study of Kafr Yasif's Local Council under the Military Government», *Arab Studies Quarterly*, vol. 23, no. 3 (Summer 2001), pp. 31-47;
- نمر مرقص (محرر)، «بني قسطندي بني، 1895-1962» (كفر ياسيف: المجلس المحلي، 1987)، ص 13-14.
- 104 Jeremy Forman «Military Rule, Manipulation and Jewish Settlement: Israeli Mechanisms for Controlling Nazareth in the 1950's», *The Journal of Israeli History*, vol. 25, no. 2 (September 2006), pp. 335-359.
- Ibid. 105
- 106 لنداو، مصدر سبق ذكره، ص 177. ينقل تلك الأرقام ويقرر أن نسبة التصويت وصلت إلى أكثر من 91٪. لكن عملية حسابية لتلك المعطيات تظهر أن النسبة وصلت بصعوبة إلى 90٪؛ أوري شطندل، «عرب إسرائيل بين المطرقة والسندان» (القدس: أكدمون، 1992)، ص 290 (بالعبرية)؛ كوهين، معترك الولاءات...، مصدر سبق ذكره، ص 135.
- 107 سيف الدين الزعبي، مصدر سبق ذكره، ص 103-106؛ لنداو، مصدر سبق ذكره، ص 117.
- 108 وكان أحد أسباب نجاح ماكي بين المصوتين اليهود متعلقاً بانفصال موشيه سنيه عن مهام وانتقاله إلى صفوف الحزب الشيوعي.
- 109 مقابلة مع ابن أخيه المحامي بستوني في مكتبه بحيفا.
- 110 «المرصاء»، العدد 148 (4 آب/أغسطس 1955).
- 111 أميتاي، مصدر سبق ذكره، ص 158.
- 112 هناك أبحاث تاريخية كثيرة في إسرائيل تشير إلى ذلك منها: موطي غولاني، «ستكون حرب هذا الصيف: إسرائيل في الطريق إلى حرب سيناء، 1955-1956» (تل أبيب: معراخوت، 1997) (بالعبرية).
- 113 وكان الانقلاب الأول سنة 1947-1948، كما مر معنا في الفصل الثالث.
- 114 «الاتحاد»، 28 كانون الأول/ديسمبر 1956.
- 115 نشرت «الاتحاد» تقارير عن الأحزاب والتضامن في مناطق عكا والمثلث وكفر قاسم نفسها بصورة خاصة.
- 116 «الاتحاد»، 22 آذار/مارس 1957.
- 117 إميل حبيبي «بوابة مندلباوم»، مجلة «الجديد»، العدد الخامس (آذار/مارس 1954).
- 118 وقد عاش معظم سنواته بعد ذلك في الناصرة، لكنه أوصى بأن يدفن في حيفا كما هو

- معروف.
- 119 «المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي» (تل أبيب: اللجنة المركزية للحزب، 1957)، ص 39-41.
- 120 إيلي ريخس، «الأقلية العربية في إسرائيل بين الشيوعية والقومية العربية» (تل أبيب: الكيبوتس الموحد، 1993)، ص 30 (بالعبرية).
- 121 يثير بويل، «ظل أزرق أبيض، سياسة المؤسسة الإسرائيلية وأعمالها تجاه المواطنين العرب في السنوات التأسيسية» (حيفا: بردس، 2007)، ص 265-266 (بالعبرية).
- 122 «نحتفل بعيد استقلال إسرائيل» كان العنوان الرئيسي لصحيفة «الاتحاد» على صفحتها الأولى، 16 نيسان/أبريل 1950.
- 123 المصدر نفسه. واستمرار ماكي في الخطاب نفسه على الرغم من تبدد الأوهام بشأن ماهية إسرائيل وسياساتها هو نموذج آخر للمؤمنين الذين لا يهز إيمانهم الوقائع والحقائق.
- 124 شموئيل ميكونيس، «النضال من أجل السلام واستقلال إسرائيل». بيان اللجنة المركزية السياسي المرفوع إلى المؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي، 29/5/1953/6 (حيفا: الاتحاد، د.ت.).
- 125 المصدر نفسه، ص 43.
- 126 «الاتحاد»، 17 نيسان/أبريل 1956.
- 127 وصفت «الاتحاد» (21 تشرين الأول/أكتوبر 1954) اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن منطقة قناة السويس بأنها «صك الخيانة والخنوع»، ثم شنت في الأسبوع التالي (29 تشرين الأول/أكتوبر) هجوماً على نظام الضباط الأحرار، وطالبت بأن يوقف سياسة الإرهاب ضد خصومه.
- 128 «الاتحاد»، 3 أيلول/سبتمبر 1956، ص 3.
- 129 «المؤتمر الثالث عشر...»، مصدر سبق ذكره.
- 130 المصدر نفسه، ص 39-41، 45، 47.
- 131 وصف حنا إبراهيم بتوسع الأجواء المعادية للشيوعيين عشية تلك الانتخابات، كما أنه تحدث أيضاً عن الأجواء الصعبة داخل الحزب عندما عُرفت نتائج تلك الانتخابات. انظر: «شجرة المعرفة: ذكريات شاب لم يتغرب» (عكا: الأسوار، 1996)، ص 205-211.
- 132 ففي انتخابات سنة 1949 حصل الحزب على 22٪ من أصوات العرب. وحتى في المقارنة بنتائج الانتخابات سنة 1955 كان هناك تراجع كبير.
- 133 راشد حسين، «حين يجوع التاريخ»، مجلة «الفجر»، العدد 12 (تشرين الثاني/نوفمبر 1959).



# خاتمة

## أولاً: «الجولة الثانية» كنقطة تحول

أيدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي إقامة دولة لليهود على حساب الشعب الفلسطيني. وتنافست الدولتان العظميان فيما بينهما سنة 1948، بشأن من سيقدم الدعم الأكبر سياسياً وعسكرياً للحركة الصهيونية، كي تنجح في إقامة الدولة، بل توسيع حدودها. لذا، لم يكن غريباً أن المعسكرين الغربي والشرقي لم يهتزا للنكبة التي أصابت الشعب الفلسطيني بصورة خاصة، والأمة العربية بصورة عامة. كما لم تحاول دول المعسكرين ممارسة الضغوط على إسرائيل للمشاركة في حل مشكلة اللاجئين، وقبول عودتهم إلى أراضيهم بحسب قرار الأمم المتحدة 194. فقد كان شعور تلك الدول بالذنب قوياً بالنسبة إلى الكارثة غير المسبوقة التي حلت بملايين اليهود على أراضي القارة الأوروبية. وهكذا، ولعدة سنوات فعلت إسرائيل ما يحلو لها بالفلسطينيين بلا حساب أو عقاب. فكل ما فعلته بالعرب بصورة عامة، وبالفلسطينيين بصورة خاصة، اعتُبر دفاعاً عن النفس، حتى سنة 1956 على الأقل.

وفي أواخر سنة 1956 واجهت إسرائيل موقفاً مغايراً عما تعودت عليه منذ إقامتها سنة 1948. إذ وقفت الدولتان العظميان ضد شن إسرائيل حرباً استعمارية مع بريطانيا وفرنسا على مصر. واعتُبر هذا العدوان الثلاثي مغامرة سياسية في عصر التحرر من الاستعمار ما بعد الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أن الجيش الإسرائيلي احتل قطاع غزة وشبه جزيرة سيناء بسرعة وسهولة، فإن النتائج السياسية جاءت مغايرة. فإسرائيل بقيادة بن - غوريون عاشت لأشهر قليلة نشوة الانتصار العسكري، إلا إنها هذه المرة واجهت موقفاً نقدياً حاسماً من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أجبراهما على سحب قواتها من كل المناطق التي احتلتها في هذه الحرب. وفي الطرف الآخر، فإن النجاح السياسي لمصر في حربها الدفاعية رفع مكانة عبد الناصر وشعبيته في العالم العربي كبطل قومي.

فقد رفع هامات العرب وزاد في ثقتهم بأنفسهم في أقل من عقد بعد النكبة. وكان هذا صحيحاً أيضاً بالنسبة إلى الفلسطينيين، بمن فيهم الذين بقوا في إسرائيل. وجد الشيوعيون العرب في إسرائيل أنفسهم في صف واحد مع أبناء شعبهم سنة 1956 وما بعدها. وبينما كانوا خرجوا عن الصف سنة 1948، وشُجن بعضهم بسبب موقفهم المعادي لتدخل جيوش الدول العربية في الحرب، فإنهم في حرب سيناء اعتقلوا في السجون الإسرائيلية بسبب معارضتهم تأمر إسرائيل مع فرنسا وبريطانيا ضد مصر. وأدى الاعتقال الإداري لعشرات من ناشطي ماكي إلى تعميق الفجوة بين الشيوعيين وشركاء الأمس في ميام. إذ شنت صحيفة «الاتحاد» هجوماً على الحكومة وسياساتها، وطالبت بـ «وقف العدوان والاحتلال والمذابح والاعتقالات»<sup>1</sup> وفي العدد نفسه، نُشر خبر زيارة عضوي الكنيست مثير فيلنر وتوفيق طوبى لكفر قاسم، كما أُشير إلى نشاطات التضامن مع تلك القرية المنكوبة وسكانها، فقد عُقدت اجتماعات شعبية للتضامن مع الأهالي في كل من عيلبون والقدس، واستنكر المتظاهرون المذبحة، وطالبوا بتقديم المسؤولين عنها إلى المحاكم.<sup>2</sup>

قُدّم منفذو المذبحة في كفر قاسم، فعلاً، إلى المحاكمة في نهاية الأمر. وكانت هذه أول مرة يحاكم فيها رجال أمن إسرائيليين، ويعاقبون على قتلهم فلسطينيين، منذ سنة 1948. وعلى الرغم من الانتقادات الشديدة التي وُجّهت إلى الأحكام الصادرة بحق المجرمين، ثم إلى قرارات العفو التي أثارت سخطاً شديداً، فإن المحاكمات والأحكام بحد ذاتها كانت حدثاً مهماً وجديداً في تاريخ العرب الباقين في إسرائيل. إذ حاول الجيش والحكومة التعطيم على الجريمة والتهرب من المحاسبة وتقديم القتلة إلى المحاكمة، لكن ضغط الرأي العام (عرباً ويهوداً) أجبر الحكومة لأول مرة على تغيير نهجها ومحاكمة المجرمين. فبعد انتهاء حرب 1948 وحتى مذبحة كفر قاسم، قتلت قوات الأمن الإسرائيلية آلاف الفلسطينيين على الحدود وفي القرى العربية بلا حساب ولا عقاب. أمّا في كفر قاسم فتقرر أن قتل مواطنين أبرياء خلال حرب وبأوامر من الضباط، هو جريمة يحاسب عليها المنفذون. وعلى الرغم من أن هذه السابقة تعلق أساساً بقيم الجنود وتصرفاتهم، لا بكبار الضباط والسياسيين، فإنها تبقى حدثاً فارقاً ومهماً.<sup>3</sup>



أثارت مذبحة كفر قاسم في أذهان العرب الباقين ذاكرة النكبة، وأعمال القتل والمذابح في دير ياسين والعديد من قرى الجليل. ولم يكن لسكان كفر قاسم وقرى المثلث أي علاقة بالحرب التي نشبت بين إسرائيل ومصر في سيناء. فكان لقتل 49 شخصاً من سكان القرية بدم بارد وبلا ذنب اقترفوه، بل لمجرد عودتهم بعد يوم عملهم إلى بيوتهم متأخرين قليلاً عن الساعة الخامسة مساءً، أثر الصدمة العميقة. فقام النائب توفيق طوبي ولطيف دوري، ناشط من مبام، بـ «التسلل» إلى القرية ومقابلة بعض الأهالي ونشر أخبار المذبحة التي حاولت الحكومة التستر عليها.<sup>4</sup> وبعد أن تبينت تفاصيل الحدث وفظاعته، كثف الشيوعيون هجومهم على الحكومة وسياستها الدموية. وقبل معرفة كل تفاصيل المذبحة نشرت «الاتحاد» على صفحتها الأولى موقفاً حازماً وواضحاً بضرورة «وقف الاضطهاد القومي والعدوان على السكان العرب المسالمين».<sup>5</sup>

في أواخر سنة 1956، نجا العرب الباقون بعد النكبة، الصامدون في مواجهة سياسة الاقتلاع والقمع، من مخططات «ال الجولة الثانية» من الحرب. فمُنذ أوائل الخمسينيات، يش أصحاب نظريات التهجير من طرد بقية الفلسطينيين في الدولة اليهودية من دون «غبار الحرب». وجاءت حرب سيناء التي ظن أصحاب مخططات الترانسفير أنها ستكون فرصة مؤاتية لترحيل العرب عن قرى المثلث الجنوبي على الأقل. فعلى تلك الجبهة الأردنية، نشبت عدة صدامات دموية عشية الحرب في سيناء. وعلى الرغم من فظاعة المذبحة في كفر قاسم، فإن أهالي القرية وسكان القرى المجاورة (كفر بزا وجلجولية والطيرة وغيرها) لم يفكروا في الرحيل عن منازلهم. لقد تعلم الفلسطينيون بصورة عامة، والباقون منهم بصورة خاصة، دروس النكبة وتبعاتها، فأضحوا يفضلون الموت في بيوتهم وأراضيهم على الرحيل وحياة اللجوء المهينة خارج الوطن.

وجاءت ردات الفعل الهادئة في المثلث الجنوبي بصورة خاصة، والقرى العربية في إسرائيل بصورة عامة، سداً مانعاً أمام سياسة التخويف ودب الرعب في الأهالي. فقد حافظ الفلسطينيون الباقون على رباطة جأشهم، ولم يقدموا أي حجة للقيمين على الأمن في إسرائيل لطردهم، أو لإبعادهم عن المنطقة الحدودية. وعلى الرغم من التصريحات الكثيرة لزعماء حزب مباي، فإنه تبين أن العرب الباقين لم يتصرفوا كطابور خامس. وهكذا مرت أيام حرب سيناء من دون أن تقدم الفرصة التي تمنها كثير من الأمنيين في إسرائيل للتخلص من العرب. من هذه الناحية، على الأقل، كانت حرب 1956 نقطة

تحول ثبتت أقدام العرب الباقين في بيوتهم وقراهم، ولا سيما في قرى المثلث التي لم تستطع إسرائيل طرد العديد من سكانها سنة 1948-1949.

بعكس الأيام التي أعقبت النكبة، فإن الفترة التي تلت حرب سيناء بدأت بتطورات إيجابية وأجواء متفائلة على مستوى العالم العربي. فعبد الناصر، الذي كان العدوان الثلاثي يهدف إلى كسر شوكته، خرج من الحرب بطلاً قومياً، إذ تحدى إسرائيل والدول الكولونيالية وتغلب عليها سياسياً، على الأقل. واضطرت فرنسا وبريطانيا إلى سحب قواتهما من قناة السويس من دون تحقيق مكاسب تذكر، كما اضطرت إسرائيل بزعامة بن - غوريون إلى أن تخضع للضغوط والتهديدات الأميركية والسوفياتية، وأن تسحب قواتها من سيناء وقطاع غزة في آذار/ مارس 1957. وكان الموقف السوفياتي الواضح إلى جانب مصر معاكساً تماماً لموقف هذه الدولة العظمى في حرب 1948. هذا الانقلاب في السياسة السوفياتية ترك أثره في السكان العرب، وخصوصاً الشيوعيين والناشطين القوميين الذين وجدوا أنفسهم في جبهة واحدة ضد إسرائيل والدول الكولونيالية.

ونتيجة الانسحاب الإسرائيلي السريع وازدياد شعبية عبد الناصر، شعر العرب الباقون بالفخر وتحسن المعنويات، بعد أعوام من الإحباط واليأس في أعقاب النكبة وتبعاتها. كذلك ازدادت ثقتهم بأن مرحلة التهديد بالاقتلاع والتهجير قد انتهت إلى غير رجعة. وكان للتضامن مع سكان كفر قاسم، والدور الذي أذاه توفيق طوبي وغيره من زعماء ماكي، أثره الجيد في ازدياد نفوذ هذا الحزب، وتأثيره في قرى المثلث. ويمكن القول إن نتائج حرب 1956 ساهمت في بدء مرحلة جديدة سياسياً، انتقل فيها العرب الباقون من صراع البقاء إلى مرحلة بناء الهوية الجماعية من جديد. ومن البوادر المعروفة في هذا الاتجاه، ازدياد نشاط لجنة الطلبة العرب في الجامعة العبرية، والتي مثلت بداية تحدي جيل الأبناء للقمع والاضطهاد الإسرائيليين. فبعد عقد على النكبة وتبعاتها، بدأت تُسمع أصوات التحدي للواقع الذي أوجدته حرب 1948 وكرسته ما بين النقب والجليل. تمحور معظم الدراسات والأبحاث المنشورة عن العرب في إسرائيل حول سياسة الحكومة ومؤسساتها تجاه الأقلية العربية. وبما أن لجنة يوحنا رتنر التي عينها بن - غوريون للبحث في جهاز الحكم العسكري أوصت بعدم إلغائه، فإن الباحثين لم يروا تأثيراً كبيراً لحرب 1956 في العرب الباقين. لكن، إذا سلطنا الضوء على سلوكهم بدلاً من سياسة الحكومة تجاههم، فإن الصورة ستبدو مختلفة. فقد كان لنتائج حرب



1956 من جهة، ومذبحة كفر قاسم من جهة أخرى، آثار مهمة في تنظيم العرب الباقين وسلوكهم، لم نره من قبل. فالغضب الذي أثارته المذبحة، والآمال التي أنعشها نجاح عبد الناصر، خلقا أجواء سياسية تغلبت، ولو إلى حين، على مخاوف القمع. وهكذا بُدئ ببعض التحركات السياسية والمبادرات التنظيمية التي تحدثت الكبت والسيطرة الحكومية منذ النكبة. ففي سنة 1957 هبت رياح جديدة دفعت إلى التقارب السريع بين الشيوعيين والناشطين القوميين والمستقلين؛ هذا التقارب، ثم التعاون المنظم، وضع الأسس للتحدي في المواجهة التي وقعت في أحداث الناصرة الشهيرة، في 1 أيار/ مايو 1958.

### ثانياً: تكوين الوعي والهوية

بالإضافة إلى نهب إسرائيل أغلبية أراضي الفلسطينيين، بما في ذلك أراضي العرب الباقين، فقد شنت معركة على وعيهم وهويتهم القومية. إذ قامت السلطة وعملاؤها بتنمية هوية مشوهة «للعرب إسرائيل»، صارت جزءاً لا يتجزأ من تغييب فلسطين والفلسطينيين عن الجغرافيا والتاريخ. وكما مر معنا سابقاً، فإن السلطات عززت الهويات الطائفية والقبلية والإثنية، كجزء من تلك السياسة التي اعتمدت مبدأ «فرق تسد». ولاقت هذه السياسة نجاحاً مع أبناء الطائفة الدرزية، الذين اندمجوا في الخدمة العسكرية في أغليبتهم، وانفصلوا عن بقية المواطنين العرب بالتدرج. وقامت إسرائيل بعد دمج الدروز في الخدمة العسكرية بتعزيز هويتهم الطائفية، ومحاولة جعلها هوية قومية منفصلة. والفصل السابع والأخير، الذي عالج مسألة الانتخابات والسلوك السياسي، لم يتطرق كثيراً إلى توزيع الأصوات العربية على أساس طائفي. لكن نظرة سريعة إلى أنماط التصويت في القرى الدرزية توضح بجملاء أنها تختلف جوهرياً عن سائر المواطنين العرب.<sup>6</sup>

كانت إحدى الآليات التي عملت بها السلطات لإعادة هندسة الوعي الوطني للعرب في إسرائيل هي إشراكهم في احتفالات «عيد الاستقلال». وفعلاً، منذ ربيع سنة 1949، فإنها حاولت إشراك هؤلاء (بمن فيهم سكان المثلث) في الاحتفالات الأولى. وشارك كثيرون من سكان قرى المثلث المتخوفين من نقلهم إلى الحكم والسيطرة الإسرائيليين في تلك المسرحية، مثل إخوانهم الباقين في الجليل.<sup>7</sup> واهتم الإعلام الإسرائيلي بإبراز أخبار مشاركة الأهالي في تلك الاحتفالات التي نظمها جهاز الحكم

العسكري.<sup>8</sup> وتجدر الإشارة إلى أن كثيرين من الخصوم السياسيين: عرباً ويهوداً، شيوعيين وعملاء للسلطة، اتفقوا على المشاركة في الاحتفالات. أما الناشطون القوميون الجريثون فتخوفوا (في الفترة الأولى) من إسماع صوت معارض ضد «عيد الاستقلال»، إذ سيعتبر هذا الموقف نوعاً من عدم الاعتراف بالدولة، فالتزم هؤلاء «حكمة الصمت» من دون أن يسارعوا إلى المشاركة في الاحتفالات أو الدعوة إليها.

واستعمل جهاز الحكم العسكري سياسة العصا والجزرة في هذه المناسبة بصورة خاصة، لتشجيع العرب على المشاركة في الاحتفالات. فسياسة القمع والتخويف استعملت عشية «عيد الاستقلال» لضمان مشاركة واسعة في المدارس الحكومية. لكن السلطات التي اهتمت بإشراك الجمهور الواسع، سمحت في ذلك اليوم بالتنقل بحرية، وبأي وسيلة نقل من دون حاجة إلى أي تصريح، كما أن الشرطة سمحت بنقل المسافرين بالتراكاتورات وسيارات الشحن وغيرهما من وسائل النقل لإدخال «الفرحة» غير الاعتيادية. وفعلاً، فإن العديد من الأهالي الذين حرّموا حرية الحركة والتنقل خلال كل أيام السنة، استغل الفرصة للرحلات العائلية والزيارات الترفيهية والفعاليات الاجتماعية. كما تم تسهيل سفر الشباب العرب إلى «المدن المختلطة» وغيرها من البلدات اليهودية، التي أقيمت فيها الاحتفالات حتى ساعات الليل المتأخرة.<sup>9</sup>

وكان للحزب الشيوعي حصة بتشجيع الناس على المشاركة في احتفالات «عيد الاستقلال»، كما ذكرنا سابقاً، كجزء من مواقفه الوطنية الإسرائيلية. فالخطاب الشيوعي لم يتغير حتى أواسط الخمسينيات، على الرغم من التناقض بين شرعنة الدولة اليهودية (في حدود الهدنة)، وبين مصير الشعب الفلسطيني عامة والقمع والاضطهاد الذي واجهه الباقون منهم. ومع ذلك، فإن إميل حبيبي، الذي صار عضواً في الكنيست منذ صيف سنة 1951، عبر بطريقته عن الفجوة القائمة بين ما كان منشوداً والواقع الموجود. ففي مقالة نشرها على الصفحة الأولى «للاتحاد» كتب ما يلي: «في عيد الاستقلال يؤكد الشعب عزمه على تحقيق الاستقلال الذي باعوه ووقف التبعية للاستعمار الأميركي».<sup>10</sup> لكن خطاب ماكي ومواقف ناشطيه تحولاً بصورة كبيرة بعد حرب سيناء، فمن خطاب تحد وتمرد قاد في نهاية المطاف إلى مواجهات الناصرة، سنة 1958.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة بدأت سنة 1956 أيضاً بسياسة تهويد الجليل، من خلال إقامة مدينة «الناصرية العليا». فبعد نهب أراضي اللاجئين والمهجرين داخل



البلد، باشرت الحكومة عملية مصادرة ما تبقى من أراضٍ عربية في أواسط الجليل لقطع التواصل الجغرافي بين القرى العربية وزرع مستوطنات يهودية فيما بينها. وبالإضافة إلى الشروع في بناء مدينة يهودية بالقرب من الناصرة، قررت الحكومة إعلان 200.000 دونم من الأراضي العربية ما بين الشاغور والبطوف منطقة مغلقة، كخطوة أولى لمصادرتها وإقامة مدينة كرمئيل. وهكذا صارت الدولة اليهودية ومؤسساتها الحكومية شريكة أساسية في الاستيطان الصهيوني بعد نكبة 1948. فكانت هذه الخطوات الاستيطانية بمثابة صب الزيت على نار الغضب الذي حركته مذبحة كفر قاسم سنة 1956. ووجد الشيوعيون أنفسهم يقتربون بخطوات سريعة في مواقفهم من الناشطين القوميين خلال الفترة 1957-1958.

كانت ردة فعل الحكومة الإسرائيلية على هذا التحول فحص إمكان إعلان ماكي تنظيمًا غير قانوني. وجرت مناقشات بهذا الشأن مع بقية الأحزاب في أواخر كانون الثاني/يناير 1958 من أجل الحصول على تأييدها.<sup>11</sup> وفي سبيل شرعنة مثل هذه الخطوة الراديكالية، طُلب من الاستخبارات مراقبة قيادة الحزب العربية ومحاولة تجريمها. لقد استنتج الباحث يثير بويمل أن اتهام إميل حبيبي وبعض رفاقه في الناصرة بالتحضير لتمرّد، كان بلا أساس، وتم تليفيق التهمة لأغراض سياسية.<sup>12</sup> فما أقلق السلطات الإسرائيلية فعلاً، هو التقارب الذي جرى بين زعماء ماكي العرب والحركة القومية العربية ما بعد حرب سيناء. وكما ذكرنا سابقاً، عكست مواقف الحزب في مؤتمره الثالث عشر بوضوح التحول الكبير في سياسة الشيوعيين، الذين وقفوا إلى جانب إسرائيل منذ سنة 1948. وكانت هذه المواقف السياسية الجديدة هي التي أقلقّت الحكومة، فحاولت وضع حد لها.

بعد سنة 1957 صارت مواقف الحزب أكثر راديكالية، وأقل خدمة للسياسة الإسرائيلية الداخلية والخارجية. ففي آذار/مارس 1958، سُمعت الأصوات الأولى لمعارضة المشاركة في احتفالات مرور عشر سنوات على إقامة دولة إسرائيل.<sup>13</sup> وبالتالي، رفع ماكي سقف معارضته، فكتبت «الاتحاد» أن كل «برامج الاحتفالات المصطنعة في عيد الاستقلال لن توقف تمسكنا بحقوقنا القومية واليومية».<sup>14</sup> وهكذا اخترق الخطاب القومي شعارات الشيوعيين العرب في إسرائيل، ووصل هذا التحول إلى ذروته عشية الاحتفالات حين أعلنوا بصراحة: «سنحتفل حين نسترجع حقوقنا القومية».<sup>15</sup> اتجهت

الأنظار عشية 1 أيار/ مايو إلى الناصرة، حيث حاولت السلطات منع مسيرة الشيوعيين التقليدية بتلك المناسبة. وأصبح هذا اليوم فعلاً حدثاً تاريخياً، إذ شهدت المدينة مواجهات بين المتظاهرين والشرطة لم تحدث من قبل، ووقع عشرات الجرحى من المعسكرين، واعتقلت الشرطة مئات المتظاهرين في اليوم نفسه والأيام المقبلة. وهكذا صارت أحداث 1 أيار/ مايو 1958 حدثاً يرمز إلى الجرأة والتحدي، ومواجهة العرب الباقين لسياسة القمع والاضطهاد.

استمرت «الاتحاد» بعد 1 أيار/ مايو في نشر أخبار الاعتقالات في أعقاب النظاهرات والمواجهات في الناصرة وأم الفحم. ووُصف المعتقلون، الذين قدمتهم السلطات إلى المحاكمات العسكرية، بأنهم ضحايا الإرهاب باسم القانون. وكردة فعل على وسائل القمع السلطوية بدأت في تموز/ يوليو محادثات لإقامة جبهة عربية، تضم قيادات ماكي وناشطين وطينين برئاسة بني رئيس مجلس كفر ياسيف المحلي.<sup>16</sup> وعمل الحكم العسكري وأجهزة السلطة الأخرى بسرعة لمنع إقامة هذه الجبهة، التي اعتُبرت تمرداً وتحدياً غير مسبوقين في السلوك السياسي للعرب الباقين في البلد. فقامت السلطات الحكومية باعتقال عشرات الناشطين إدارياً، وفرضت على آخرين الإقامة الجبرية. وعلى الرغم من ذلك، فقد عُقدت اجتماعات في عكا والناصرة في 6 تموز/ يوليو 1958، وتم إعلان إقامة الجبهة العربية.<sup>17</sup>

كان العديد من الشخصيات القيادية للجبهة ناشطين مستقلين، حاولوا في الماضي إقامة تنظيم سياسي بديل من الحزب الشيوعي والقوائم العربية التابعة لحزب مباي. وكان المحامي الياس كوسا من بين الذين انضموا إلى الجبهة مع الشيوعيين، وأول من توقع ألا يطول عمرها كثيراً. فبعد أيام من إعلان إقامة الجبهة، نشرت «معاريف» مقابلة معه في 11 تموز/ يوليو 1958، تنبأ فيها بالعمر القصير لهذا التنظيم.<sup>18</sup> وفعلاً، انسحب كوسا من الجبهة وادعى في المقابلة أنها «صارت أداة طيعة بأيدي الشيوعيين»، وأضاف: «أن كل العرب غير الحزبيين الذين وقعوا في فخ ماكي سيسحبون توقيعاتهم عن إعلان إقامة الجبهة ويستقبلون منها قريباً». <sup>19</sup> وقد صدقت توقعاته. فخلال أقل من ستة أشهر بعد تشكيلها، وبعد وقت قصير من افتتاح فروعها في عدة بلدات عربية (كانون الثاني/يناير 1959)، استقال قادتها غير الشيوعيين ومنهم: طاهر الفاهوم، وبني بني، وجبور جبور، ومنصور كردوش، وآخرون. وكانت هذه التجربة، ثم الاستقالة هي الخطوة الأولى على



طريق إقامة أولئك الناشطين القوميين تنظيم حركة الأرض.

### ثالثاً: من صراع البقاء إلى معركة البناء

يمكن اعتبار إقامة الجبهة العربية سنة 1958 في أعقاب مواجهات الناصرة حدثاً سياسياً رمزياً في تاريخ الفلسطينيين الباقين بعد النكبة. فبمصطلحات كارل مانهايم السياسية، يشكل مثل هذه الأحداث التاريخية المهمة تحولاً يشر بنشوء جيل سياسي جديد. ففي حرب 1956 وتداعياتها، نشأت فرصة للعرب الباقين أن يلجروا تجارب ومضامين سياسية مشتركة كأقلية تعاني القمع والاضطهاد. فمذبحة كفر قاسم حملت في طياتها تجربة فريدة، مقارنة بكل أعمال القتل والتنكيل التي قامت بها السلطات الإسرائيلية سابقاً. فقد أثارت هذه المذبحة المشاعر العنوية للتضامن مع سكان القرية في الجليل والمثلث، ووضعت أسساً جديدة للعمل الجماعي المشترك. وهكذا تراكمت التطورات السياسية في المنطقة العربية وتبعاتها مع الأحداث المحلية لتوحيد صفوف العرب الباقين ولو إلى حين.

في 27 كانون الأول/ديسمبر 1956، دعا الياس كوسا إلى اجتماع في بيته، حضره عشرات الناشطين السياسيين من مختلف الأطياف.<sup>20</sup> وناقش المجتمعون مذبحة كفر قاسم، وضرورة إنشاء تنظيم مناسب للعرب، رداً على الحدث الجلل. ووقع المجتمعون بياناً موجهاً إلى المواطنين العرب لإطلاعهم على تفاصيل ما حدث، وتبيان مسؤولية الحكومة عن تلك المذبحة التي حاولت التستر عليها وإخفاء أحداثها. كما أكد موقعو البيان أنهم قرروا إرسال رسائل احتجاج إلى رئيس الحكومة ورئيس الكنيست. ويجدر بنا الاهتمام بأسماء الأشخاص الذين وقعوا رسائل الاحتجاج باسمهم. وكان في رأس قائمة الموقعين الأسماء التالية: القاضي موسى الطبري؛ ثلاثة من رجال الدين المسيحيين في حيفا والجليل، جبور جبور رئيس بلدية شفا عمرو، ويني يني رئيس مجلس كفر ياسيف المحلي.<sup>21</sup> وشملت قائمة الموقعين أيضاً أسماء معلمين وتجار، صار بعضهم لاحقاً ناشطين في حركة الأرض (حبيب قهوجي ومنصور كردوش). كذلك ضمت القائمة عدداً من قادة الحزب العربي الإسرائيلي، أمثال: طاهر الفاهوم، والمحامي الياس كوسا، وناشطين معروفين في الحزب الشيوعي.<sup>22</sup>

ويبدو أن الأحداث السياسية في المنطقة العربية شدت من عزيمة كوسا ورفاقه

الناشطين القوميين. ففي 11 كانون الثاني/يناير 1957، بعث هذا المحامي الحيفاوي برسائل إلى 56 شخصية قيادية عربية يحثهم فيها على إقامة تنظيم سياسي، لم تنجح محاولاته السابقة في إنشائه. وحاولت الاستخبارات التي راقبت تلك التحركات السياسية والمبادرات التنظيمية إفشال تلك الخطوة، فقام رجالها بتكثيف ضغوطهم على الناشطين في محاولة لثنيهم عن التعاون مع تلك المبادرة. ففي رسالة بخط اليد إلى مكتب أوري لوبراني، موقعة باسم «كرمل»، قال كاتبها أنه توجه إلى المطران حكيم من أجل أن يقوم بتحذير كوسا، وينصح له «الجلوس بهدوء».<sup>23</sup> وتضيف هذه الرسالة أنه على الرغم من بعض الوعود بهذا الاتجاه، فقد عاد كوسا إلى الاتصال بقيادات ماكي. ومع أن ضغط السلطات ازداد، إلا أن التقارب بين الشيوعيين والناشطين القوميين استمر حتى إقامة الجبهة العربية سنة 1958.

ومتابعة الحديث عما جرى سنة 1959 وما بعدها يخرج عن نطاق هذه الدراسة. لكن يجدر في هذه الخاتمة أن نضيف بعض المعلومات المهمة والمغمورة عن المحامي الياس كوسا ونشاطاته، على الرغم من ضغوط السلطات المكثفة عليه. كان كوسا من الشخصيات البارزة التي أدت دوراً في إنشاء حركة «الأرض»، بعد فشل الجبهة مع الشيوعيين سنة 1958. وبرز هذا المحامي الحيفاوي مرة أخرى بجرأته في نشر أقواله الناقدة بصراحة متناهية. ففي سنة 1960 أصدر كراساً ضم نقداً شديداً لسياسة حكومة بن - غوريون والمتعاونين معها، وعلى رأسهم المطران حكيم. وأدى نشر الكراس والمضامين النقدية اللاذعة إلى انتشار الحديث عنه في أوساط واسعة، كما شهد بعض المعاصرين الذين قابلتهم. كما أن المؤلف تعرّض لحمولات هجوم وتحرّيش في الصحافة العبرية والعربية المتعاونة مع السلطة.

لم يسكت كوسا بسبب الهجوم والتحرّيش عليه، وإنما قام بشن هجوم معاكس على منتقديه. وأرسل بردات فعله إلى الصحف التي هاجمته، لكنها رفضت نشرها. إلا أن ذلك لم يثبط من عزيمته، فقام بنشر كتيب (40 صفحة) لمقارعة خصومه والرد عليهم بطريقته الخاصة. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكتيب طبع في مطبعة الاتحاد بحيفا.<sup>24</sup> ويضيق مجال هذه الدراسة وسياقها التاريخي عن عرض كل ما جاء في الكتيب من حجج وأقوال، فنكتفي باقتباس بعض كلمات المؤلف في مقدمته. لقد قدم كوسا كتابه «لكل عربي فخور بعروبه معتر بكرامته الإنسانية، مقاوم للاضطهاد والطغيان،



مناضل في سبيل نيل حقوق المواطنة.... وإلى كل عربي أبيّ أنى يكن، يرغب في معرفة حقيقة أوضاع الأقلية العربية في إسرائيل.<sup>25</sup> هذه الصرخة القومية كانت مؤشراً إلى فشل السلطات الإسرائيلية في كتم أفواه العرب الباقين، على الرغم من كل سنوات القمع والاضطهاد.

مثل كوسا جيل الآباء والقيادات الوطنية الفلسطينية الذين اختفوا عن الساحة مع هدم إسرائيل للمدينة العربية، وتهجير نخبها من البلد. وعلى الرغم من تقدم سنّه وعدم انتمائه إلى تنظيم حزبي يسند ظهره، ظل هذا المحامي الحيفاوي مثلاً يحتذى للشباب الصاعد من الباقين الذين لم يخضعوا لسياسة الكبت. لم ينجح كوسا ورفاقه، خلال عقد الخمسينيات، في إقامة التنظيم السياسي المستقل الذي سعى له مراراً وتكراراً. لكن نشاط أمثاله القلائل وضع الأسس لإنشاء حركة الأرض، ولنشاط جيل جديد من الأدباء والسياسيين في عقد الستينيات. وكان أحد هؤلاء المحامي صبري جريس، الذي صار أحد الناشطين القوميين في تلك الحركة وفي مؤسسات وتنظيمات أخرى.

كسر الفلسطينيون الباقون في حيفا والجليل سنة 1958 حواجز الخوف والصدمات التي عانوا جراءها منذ النكبة. وعلى الرغم من قمع السلطات لتظاهرات التحدي والمواجهة في الناصرة، فإن تلك الأحداث أصبحت بداية لوعي جديد وأمل بمستقبل واعد يقوده زعماء قوميون، مثل عبد الناصر. صحيح أن الحكومة ومؤسساتها، التي تراجعت عن فكرة إعلان ماكي تنظيماً غير قانوني، وضعت حدوداً حمراء جديدة أعادت الحزب الشيوعي إلى أداء دوره الذي قام به في عقد الخمسينيات، إلا أن الاستعداد للتحدي والمواجهة أضحى جزءاً مهماً من تجربة العرب الباقين. وكانت المرة التالية التي قرر فيها الحزب الشيوعي تنظيم جبهة عربية واسعة وتحدي سياسة السلطات هي في «يوم الأرض» سنة 1976. لقد تعلم الأبناء في السبعينيات من حكمة جيل الآباء، ثم طوروا أدوات نضالهم ليصبحوا رافداً مهماً في الحركة الوطنية الفلسطينية.

## المصادر

- 1 «الاتحاد»، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 1956، ص 1.
- 2 المصدر نفسه، ص 3.
- 3 بدأت محاكمة المجرمين المتهمين بمذبحة كفر قاسم في 15 كانون الثاني/يناير 1957، أمام محكمة عسكرية في القدس.
- 4 توفيق طوبي، «كفر قاسم: المجزرة والعبرة» (تل أبيب: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، 1996)، ص 33.
- 5 «الاتحاد»، 20 تشرين الثاني/نوفمبر 1956، ص 1.
- 6 يشير أبيبي بوضوح إلى أن حزب ماكي لم ينجح خلال الخمسينيات في دخول القرى الدرزية، ولم يحصل فيها على أي أصوات. انظر: شمعون أبيبي، «طبق نحاس: السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية، 1948-1967» (القدس: مركز يتسحاق بن - تسفي، 2007)، ص 347-348 بالعبرية.
- 7 توسع عبد الرحيم عراقي في وصف تلك الاحتفالات التي أقامها الحكم العسكري سنة 1950 في الطيرة. انظر: عبد الرحيم عراقي، «لا تخف: ذكريات على صعيد الخوف (ياقة الناصرة: الطلائع، 1996)، ص 355-364.
- 8 نشرت صحيفة «اليوم» في 3 و5 أيار/مايو 1949 تقارير موسعة عن مشاركة العرب في احتفالات عيد الاستقلال في كل من يافا وعكا.
- 9 تجدر الإشارة إلى أن القرى العربية من الجليل إلى النقب كان يُفرض عليها منع تجول ليلي، لا يسمح لسكانها بالسهر في المدن القريبة، مثل عكا وحيفا ويافا.
- 10 «الاتحاد»، 26 نيسان/أبريل 1952.
- 11 يثير بويل، «ظل أزرق أبيض، سياسة المؤسسة الإسرائيلية وأعمالها تجاه المواطنين العرب في السنوات التأسيسية» (حيفا: بردس، 2007)، ص 261-263 (بالعبرية).
- 12 المصدر نفسه.
- 13 «الاتحاد»، 14 آذار/مارس 1958.
- 14 المصدر نفسه، 15 نيسان/أبريل 1958.
- 15 المصدر نفسه، 25 نيسان/أبريل 1958.
- 16 إلى جانب بني بني برزت أيضاً أسماء كل من جبور جبور رئيس بلدية شفا عمرو، وظاهر الفاهوم، وشكري الخازن في قيادة تلك الجبهة.
- 17 بويل، مصدر سبق ذكره، ص 278؛ «الاتحاد»، 8 تموز/يوليو 1958.



- 18 صحيفة «معاريف»، مقابلة الأسبوع التي أجراها رفائيل باشان، كما وردت في: بويمل، مصدر سبق ذكره، ص 278.
- 19 المصدر نفسه.
- 20 زودني بهذه الوثيقة مشكوراً الدكتور يرني مندل. وهذه الرسالة هي واحدة من مجموعة وثائق تخص المحامي الياس كوسا موجودة في أرشيف الدولة بالقدس.
- 21 وإلى جانب هؤلاء، كان هناك أيضاً أعضاء مجالس بلدية من عكا والناصرة وشفّا عمرو.
- 22 من بين هؤلاء رمزي خوري والمحامي حنا نقارة. وغاب عن قائمة الموقعين أعضاء الكنيست وزعماء سياسيون معروفون من ماكي والقوائم العربية.
- 23 وثيقة من مجموعة الوثائق في ملف مستشار رئيس الحكومة في الشؤون العربية في أرشيف الدولة المركزي بالقدس.
- 24 الياس كوسا، «قُضت مضاجعهم» (حيفا، مطبعة الاتحاد، 1960).
- 25 المصدر نفسه، ص 1.

## المراجع

### أرشفات ومخطوطات:

1. أرشيف الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن - تل أبيب.
2. أرشيف حزب العمل - بيت بيرل.
3. أرشيف دولة إسرائيل - القدس الغربية.
4. أرشيف ومخطوطات «هشومير هتسعير» - غفعات حيفا.
5. أوراق ووثائق مبعثرة تتعلق بحرب 1948، ثم أحداث أوائل الخمسينيات لأشخاص قابلتهم في بيوتهم وأعطوني مشكورين نسخاً عما في حيازتهم أخص منهم: أنيس سروجي - أبو عصام (الناصره)؛ الياس صليبا سرور وفريد زريق (عيلبون)؛ المؤرخ بطرس أبو منة وزوجته نائلة ابنة المحامي حنا نقارة (حيفا)؛ محمد حيدر - أبو جميل (مجد الكروم)؛ سعاد بشارة وأولادها (ترشيحا).

### 1. شهادات شفوية:

تشمل أكثر من 120 مقابلة أجريتها شخصياً (ما عدا بعض المقابلات في الناصرة أجراها أحمد مروان مشكوراً). بدأت إجراء تلك المقابلات سنة 1982 (محيي الدين مناع - أبو السعيد، ومحمد حيدر - أبو جميل مثلاً). أما الأغلبية الساحقة من المقابلات فأجريت خلال الفترة 2008-2011. وكانت المقابلات في معظمها في قرى الجليل: كفر ياسيف، ومجد الكروم، والبعنة، ودير الأسد، ونحف، وشعب، والرامة، وعيلبون، والجش، وترشيحا، ويركا. كما أجريت عدداً من المقابلات في حيفا والقدس وأماكن متفرقة من قرى المثلث والجليل.

وتجدر الإشارة إلى أنني أجريت ثلاث مقابلات رسمية مع يهود إسرائيليين، كانوا شهود عيان فاعلين في أحداث حرب 1948 وما كتب عنها، وهم: بنيامين غونين، شيوعي مخضرم من حيفا حارب من أجل إقامة إسرائيل، وشارك ببرزته العسكرية في مؤتمر الوحدة لحزب ماكي في حيفا؛



تسفي راينوفيتش (بهراف)، المعروف بلقبه الخواجا غزال، رجل استخبارات منطقة حيفا سنة 1948 في مجد الكروم، وغيرها من قرى الجليل؛ بيرتس كيدرون الذي قابلته في بيته بالقدس (في عين كارم). كشف كيدرون عن بعض تفاصيل محاولة طرد سكان الناصرة بعد احتلالها، والتي قرر الضابط بن دونكلمان عدم نشرها في سيرته الذاتية.

### وثائق إسرائيلية رسمية:

2. «قرارات محكمة العدل العليا الإسرائيلية»  
تشكل القرارات المتعلقة بالعرب في إسرائيل بعد قيامها وثائق بالغة الأهمية بالنسبة إلى حياة الناس العاديين. فقد استعمل بعض الباحثين عدداً من تلك القرارات في الماضي في قضايا جماعية مثل: إقرت وكفر برعم والغابسية وغيرها. أما هذه الدراسة فتضيف إلى ذلك الاستعمال الممنهج لمئات القرارات، وخصوصاً ما صدر منها حتى سنة 1954.
3. «محاضر الحكومة الموقته» (1948-1949).
4. «محاضر الكنيست» (1949-1956).

### أفلام:

1. حسن، نزار. «استقلال». تل أبيب: كيشت، 1994.
2. دروري، غدعون. «المتشائل»، فيلم تلفزيوني إسرائيلي ضمن سلسلة أفلام.
3. زريق، هشام. «أبناء عيلبون»، فيلم وثائقي عن مجزرة عيلبون، 2007.
4. كريل، داليا. «إميل حبيبي: باق في حيفا»، فيلم عن حياته. تل أبيب، 1997.
5. \_\_\_\_\_. «يوميات يوسف نحمانى». تل أبيب، 2005.

### صحف ومجلات:

1. «الاتحاد»: صحيفة عصبة التحرر الوطني (يافا، 1947).
2. «الاتحاد»: جريدة الحزب الشيوعي - ماكي (حيفا، 1948-1958).
3. «الجديد»: مجلة شهرية أصدرها الحزب الشيوعي (حيفا، 1954-1956).
4. «الرابعة»: مجلة شهرية ناطقة باسم الكنيسة الكاثوليكية (حيفا، 1949-1956).

5. «سدى: مجلة للنكبة القائمة». تل أبيب: جمعية ذاكرات، 2007-2012.
6. «عال همشمار»: صحيفة ناطقة باسم حزب مبام.
7. «عدالة»: مجلة المركز القانوني للدفاع عن حقوق الأقلية العربية في إسرائيل.
8. «كول هعام»: صحيفة الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي) باللغة العبرية.
9. «مشارف»: مجلة شهرية ثقافية تصدر في القدس وحيفا، وخصوصاً العديدين 9 و16 (1996-1997)، المتعلقين بحياة إميل حبيبي ووفاته.
10. «معاريف». صحيفة عبرية يومية.
11. «نير»: مجلة شهرية ناطقة باسم حركة إبحود التي أسسها يهودا ماغنس وآخرون في أوائل الخمسينيات.
12. «هآرتس»: صحيفة عبرية يومية ما زالت تصدر في تل أبيب.
13. «هعولام هازيه» («هذا العالم»): مجلة الناشط السياسي المعروف أوري أنيري.
14. «اليوم»: جريدة يومية ناطقة باسم الهستدروت (يافا، 1948-1958).

## كتب ومقالات

### بالعربية

1. إبراهيم، حنا. «المتسللون». مجلة «الجديد»، العدد السادس (نيسان/ أبريل 1954)، ص 19-25.
2. \_\_\_\_\_ (إعداد). «حنا نقارة: محامي الأرض والشعب». عكا: الأسوار، 1985.
3. \_\_\_\_\_ . «شجرة المعرفة: ذكريات شاب لم يتغرب». عكا: الأسوار، 1996.
4. أبو حسنة، نافذ (محرر). «خالد الفاهوم يتذكر». بيروت: الرواد للطباعة والنشر، 1999.
5. أبو حنا، حنا. «ظل الغيمة: سيرة ذاتية». الناصرة: دار الثقافة، 1997.
6. \_\_\_\_\_ . «خميرة الرماد». الجزء الثاني من السيرة الذاتية. حيفا: مكتبة كل شيء، 2004.
7. \_\_\_\_\_ . «مهر البومة». الجزء الثالث من السيرة الذاتية. حيفا: مكتبة كل شيء، 2004.
8. أبو راس، عبد الرازق. «قلنسوة: معالم وأحداث». طولكرم: المطبعة الأهلية، 1999.



9. الأزعر، محمد خالد. «حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين». بيروت: دار الشروق، 1998.
10. الأشهب، عودة. «تذكريات عودة الأشهب: سيرة ذاتية». بيرزيت: جامعة بيرزيت، 1999.
11. الأشهب، نعيم. «دروب الألم... دروب الأمل». رام الله: دار التنوير، 2009.
12. اغبارية، حسين (محرر). «يحكون حيفا: حكايات من ذاكرة أهلها». حيفا: جمعية التطوير الاجتماعي، 2010.
13. بابه، إيلان. «التطهير العرقي في فلسطين». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2007.
14. الباش، أحمد. «مجزرة قرية عيلوط». مجلة «العودة» (آب/أغسطس 2008).
15. بدر، داود. «الغابسية: باقية أبداً في القلب والذاكرة». د. م.: إصدار المؤلف، 2002.
16. البديري، موسى. «شيوعيون في فلسطين: شظايا تاريخ منسي». رام الله: مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، 2013.
17. البرغوثي، بشير شريف. «فؤاد نصار: الرجل.. والقضية». القدس: دار صلاح الدين، 1977.
18. بشر - صفوري، محمد أمين. «صفورية: تاريخ، حضارة وتراث». الناصرة، مكتب النورس للإنماء التربوي، 2000، مجلدان.
19. \_\_\_\_\_. «عيلوط عبر التاريخ». الناصرة: مكتب النورس، 2002.
20. بن - غوريون، دافيد. «يوميات الحرب، 1947-1949». تحرير: غيرشون ريفلين وإلحانان أوران. ترجمة: سمير جبور. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط 1، 1993، ط 2، 1998.
21. بولس، حبيب (إعداد وتقديم). «الدكتور سامي جرايسي، 1922-1999: بين عزيمة الشباب وحكمة الشيوخ: سيرة العطاء». الناصرة: فينوس، 2000.
22. تركي، خالد. «حماة الديار». حيفا: د. ن.، 2011.
23. التل، عبد الله. «كارثة فلسطين: مذكرات عبد الله التل، قائد معركة القدس». القاهرة: دار القلم، طبعة أولى، 1952؛ كفر قرع: دار الهدى، طبعة ثانية، 1990.
24. تماري، سليم. «القدس 1948: الأحياء العربية ومصيرها في حرب 1948». بيروت:

- مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.
25. توما، إميل. «ثلاثون عاماً على الاتحاد: يوميات شعب». حيفا: دار عربسك، 1974.
  26. «جبرائيل بطرس بشارة: 1925-2005». ترشيحا: إصدار العائلة، 2006.
  27. جريس، صبري. «العرب في إسرائيل». حيفا: مطبعة الاتحاد، 1966.
  28. الحاج إبراهيم، رشيد. «الدفاع عن حيفا وقضية فلسطين: مذكرات رشيد الحاج إبراهيم، 1891-1953». تقديم وليد الخالدي. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005.
  29. حبيبي، إميل. «بوابة مندلباوم»، مجلة «الجديد»، العدد الخامس (آذار/مارس 1954).
  30. \_\_\_\_\_. «الوقائع الغريبة في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل». حيفا: مطبعة الاتحاد، 1974؛ القدس: دار صلاح الدين، الطبعة الثالثة، 1977.
  31. \_\_\_\_\_. «الحوار الأخير». مجلة «مشارف»، العدد 9 (حزيران/يونيو 1996).
  32. \_\_\_\_\_. «إميل حبيبي: حوار قبل عشرين عاماً». أجرى المقابلة محمود شريح، وحررها صقر أبو فخر. «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 96 (خريف 2013)، ص 172-190.
  33. الحزب الشيوعي الإسرائيلي. «ابن الناصرة: فؤاد جابر خوري». حيفا: مطبعة الاتحاد، 1968.
  34. حسين، راشد. «حين يجوع التاريخ» مجلة «الفجر»، العدد 12 (تشرين الثاني/نوفمبر 1959).
  35. \_\_\_\_\_. «كلام موزون». الناصرة: لجنة تراث راشد حسين، 1982.
  36. حليبي، أسامة. «الدروز في إسرائيل: من طائفة إلى شعب؟» الجولان، سورية: رابطة الجامعيين في الجولان، 1989.
  37. حنا، جورج. «طريق الخلاص: تحليل وضعي لمحنة فلسطين والقضايا العربية». بيروت: دار الأحد، 1948. كما ورد في: الخالدي، وليد (تقديم). «نكبة 1948: أسبابها وسبل علاجها». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2009.
  38. الحوت، بيان نويهض. «القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، 1917-1948». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثالثة، 1986.



39. الخالدي، وليد. «دير ياسين: الجمعة 9 نيسان/أبريل 1948». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1999.
40. \_\_\_\_\_. جمع أربعة كتب عالجت موضوع النكبة ونشرها من جديد فقدم بذلك خدمة جليلة إلى القراء والباحثين. فإلى جانب كتاب زريق، تم نشر كتب كل من موسى العلمي وجورج حنا وقدرى حافظ طوقان في مجلد واحد تحت عنوان: «نكبة 1948: أسبابها وسبل وعلاجها». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2009.
41. \_\_\_\_\_. «وليد الخالدي: تحية». ملف «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 96 (خريف 2013)، ص 279-447. يشمل الملف مقالات كتبها الخالدي، وأخرى كتبت عنه.
42. خوري، الياس. «باب الشمس». بيروت: دار الآداب، 1998.
43. الريس، فايز حسن. «القرى الجنوبية السبع: دراسة وثائقية شاملة». بيروت: مؤسسة الوفاء، 1985.
44. زريق، قسطنطين. «معنى النكبة». بيروت: دار العلم للملايين، 1948. كما ورد في: الخالدي، وليد (تقديم)، «نكبة 1948: أسبابها وسبل علاجها». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2009.
45. الزعبي، سيف الدين. «شاهد عيان: مذكرات سيف الدين الزعبي». شفا عمرو: دار المشرق، 1987.
46. سرور، الياس صليبا. «عيلبون: تاريخ وذكريات». الناصرة: مطبعة الحكيم، 1997.
47. \_\_\_\_\_. «النكبة في عيلبون». عيلبون: المجلس المحلي، 1998.
48. سعد، أحمد. «جذور من الشجرة دائمة الخضرة». حيفا: معهد إميل توما، 1996.
49. السكاكيني، خليل. «يوميات خليل السكاكيني: يوميات. رسائل. تأملات. الكتاب الثامن: الخروج من القطمون، 1942-1952». تحرير: أكرم مسلم. رام الله: مركز خليل السكاكيني الثقافي ومؤسسة الدراسات المقدسية، 2010.
50. سلطاني، نمر (محرر). «مواطنون بلا مواطنة: إسرائيل والأقلية الفلسطينية، تقرير مدى السنوي للرصد السياسي، 2000-2002». حيفا: مدى الكرمل، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية، 2003.

51. سوسان، نجيب. «صدي الأيام». حيفا: إصدار المؤلف، 2001.
52. سوسان، يوسف. «شهادتي: يوميات برعمية، 1948-1968». د. م.: إصدار المؤلف، 1986.
53. سيفو، ماريون. «منصور كردوش: رجل صالح من الناصرة». الناصرة: المؤسسة العربية لحقوق الإنسان، 2001.
54. الشريف، ماهر. «الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين، 1919-1948». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1981.
55. شوفاني، الياس. «رحلة في الرحيل: فصول من الذاكرة... لم تكتمل». بيروت: دار الكنوز الأدبية، 1994.
56. صايغ، أنيس. «بلدانية فلسطين المحتلة، 1948-1967». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1968.
57. صايغ، روز ماري. «الفلاحون الفلسطينيون: من الاقتلاع إلى الثورة». ترجمة خالد عايد. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980.
58. صايغ، يزيد. «الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية، 1949-1993». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.
59. طنوس، جريس. «من الذاكرة: سيرة جيل كنت أحد أبنائه». د. م.: إصدار المؤلف، 2005.
60. طوبي، توفيق. «كفر قاسم: المجزرة والعبرة». تل أبيب: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي، 1996. بمناسبة الذكرى الأربعين لمجزرة كفر قاسم (1956-1996).
61. العارف، عارف. «النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود، 1947-1949». صيدا: المكتبة العصرية، 1956-1961. 7 مجلدات. الطبعتان الثانية والثالثة، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2012، 2013. ثلاثة مجلدات.
62. عباسي، مصطفى. «الجش: تاريخ قرية جليلية». الجش: المجلس المحلي، 2010.
63. عبد الجواد، صالح. «لماذا لا نستطيع كتابة تاريخنا المعاصر دون استخدام المصادر الشفوية؟» في: مصطفى كبها (محرر). «نحو صياغة رواية تاريخية للنكبة: إشكاليات وتحديات». حيفا: مدى الكرمل، 2006.
64. عراف، شكري. «لمسات وفاء... و...». معليا: مركز الدراسات القروية، 2007.



65. عراقي، عبد الرحيم. «لا تخف: ذكريات على صعيد الخوف». يافة الناصرة: الطلائع، 1996.
66. العظمة، عزيز. «قسطنطين زريق: عربي للقرن العشرين». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.
67. عقل، محمد. «المفصل في تاريخ وادي عارة». القدس: مطبعة الشرق العربية، 1999.
68. العلمي، سعد الدين. «وثائق الهيئة الإسلامية العليا». عمان: دار الكرمل، 1986.
69. العلمي، موسى. «عبرة فلسطين». بيروت: دار الكشف، 1949. كما ورد في: الخالدي، وليد (تقديم). «نكبة 1948: أسبابها وسبل علاجها». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2009.
70. علي، ياسر أحمد وآخرون. «شعب وحاميتها: قرية شعب الجليلية والدفاع عنها». بيروت: ثابت، المنظمة الفلسطينية لحق العودة، 2007.
71. عواودة، وديع. «ذاكرة لا تموت». حيفا: الجليل للطباعة والتجليد، 2001.
72. العودات، يعقوب. «من أعلام الفكر والأدب في فلسطين». القدس الشريف: دار الإسرائ، ط3، 1992.
73. عوض الله، عبد الرحمن حسين. «من فيض الذاكرة». رام الله: مركز فؤاد نصار، 2006.
74. عون، عيسى محمد ذياب. «عرب الصبيح: تاريخ ورواية». كفر كنا: مطبعة دار الحكمة، 2006.
75. غانم، هنيدة. «الحدود والحياة السرية للمقاومة اليومية: قرية المرجة الفلسطينية، 1949-1967». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد 102 (ربيع 2015)، ص 121-143.
76. غطاس، غطاس. «البستان العامر والروض الزاهر». الرامة: إصدار المؤلف، 2001.
77. فرح، بولس. «من العثمانية إلى الدولة العبرية». حيفا: الصوت، 1985.
78. فلاح، غازي. «الجليل ومخططات التهويد». ترجمة: محمود زايد. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1993.
79. القاسم، سميح. «حسرة الزلزال - نثر». عكا: الأسوار، 2000.

80. قبّطي، عطا الله سعيد (محرر). «مذكرات محام فلسطيني: حنا ديب نقارة، محامي الأرض والشعب». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، 2011.
81. قهوجي، حبيب. «العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ 1948». بيروت: منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، 1972.
82. كبها، مصطفى ونمر سرحان. «بلاد الروحة في فترة الانتداب البريطاني». رام الله: دار الشروق، 2004.
83. كبها، مصطفى (محرر). «نحو صياغة رواية تاريخية للنكبة: إشكاليات وتحديات». حيفا: مدى الكرمل، 2006.
84. كبها، مصطفى وجاي راز (محرران). «ذاكرة المكان: التاريخ المصور لوادي عارة، 1903-2008». القدس: جمعية الصبار وصالة عرض أم الفحم، 2008.
85. كبها، مصطفى ووديع عواودة. «أسرى بلا حراب: المعتقلون الفلسطينيون والمعتقلات الإسرائيلية الأولى، 1948-1949». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013.
86. كريشمر، دافيد. «المكانة القانونية للعرب في إسرائيل». القدس: مركز دراسات المجتمع العربي، 2002. وهذا الكتاب هو نسخة عربية موسعة عن كتاب المؤلف بالإنكليزية صدر سنة 1995. وتشمل الطبعة العربية مقدمة المؤلف الخاصة بها.
87. كنفاني، غسان. «أدب المقاومة في فلسطين المحتلة». بيروت: دار الآداب، 1968.
88. \_\_\_\_\_. «عائد إلى حيفا». بيروت: دار العودة، 1969.
89. كوسا، الياس. «من هو المضلل؟» «الرابطة»، العددان 8-9 (أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 1955)، ص 25-28.
90. \_\_\_\_\_. «قُضت مضاجعهم». حيفا: مطبعة الاتحاد، 1960.
91. كوهين، هليل. «الغائبون الحاضرون: اللاجئون الفلسطينيون في إسرائيل منذ سنة 1948». ترجمت هذه الدراسة إلى اللغة العربية وصدرت في القدس، ثم في بيروت. القدس: مركز دراسات المجتمع العربي، 2002؛ بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2003.
92. محارب، محمود. «الحزب الشيوعي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، 1948-1981». القدس: إصدار المؤلف، 1989.



93. محجز، خضر. «إميل حبيبي: الوهم والحقيقة». دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، 2006.
94. مرقص، نمر (محرر). «يني قسطندي يني، 1895-1962». كفرياسيف: المجلس المحلي، 1987.
95. \_\_\_\_\_. «أقوى من النسيان: رسالة إلى ابنتي (1)». ترشيحا: مخول وحزبون، 2000.
96. مصالحة، نور الدين. «أرض أكثر وعرب أقل: سياسة 'الترانسفير' الإسرائيلية في التطبيق، 1949-1996». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، طبعة ثانية، 2002.
97. معدي، منصور خضر. «رجل الكرامات، عطوفة المغفور له الشيخ جبر داهش معدي: مواقف، تحديات وإنجازات». يركا: إصدار العائلة، 2014.
98. معمر، توفيق. «المتسلل وقصص أخرى». الناصرة: مطبعة الحكيم، 1957.
99. \_\_\_\_\_. «حيفا في المعركة: مذكرات لاجئ فلسطيني وقصص أخرى». الناصرة: المطبعة الشعبية، الطبعة الثانية، 1987.
100. مناع، عادل. «مجد الكروم 1948: عمليات تمشيط عادية». «الكرمل»، العدد 55-56 (ربيع/صيف 1998)، ص 184-200.
101. \_\_\_\_\_. «الذاكرة وتأريخ أحداث النكبة: مجد الكروم نموذجاً»، في: مصطفى كبها (محرر). «نحو صياغة رواية تاريخية للنكبة: إشكاليات وتحديات». حيفا: مدى الكرمل، 2006، ص 173-207.
102. \_\_\_\_\_. «حكاية زهرة الجاعونية». «حوليات القدس»، العدد 6 (شتاء - ربيع 2008)، ص 67-81.
103. مناع، عادل وموطي جولاني. «وجها العملة: الاستقلال والنكبة، سرديتان حول حرب 1948 ونتائجها». هولندا: مؤسسة العدالة والمصالحة التاريخية، 2011. بثلاث لغات: العربية، والعبرية والإنكليزية.
104. منصور، عطا الله. «حفنة تراب لزنابق الحقل». الناصرة: قسم الثقافة العربية، 2004.
105. منعم جرجورة. «قمح وزيوان». تقديم إميل حبيبي. حيفا: دار عربسك، 1994.
106. منير، إسبير. «اللد في عهدي الانتداب والاحتلال». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.

107. «المؤتمر الثالث عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي: 29 أيار/ مايو - 1 حزيران/ يونيو 1957». حيفا: إصدار اللجنة المركزية، 1957.
108. موسى، نديم. «ذكريات شيوعي مخضرم». عكا: مطبعة أبو رحمون، 2008.
109. ميكونيس، شموئيل. «النضال من أجل السلام واستقلال إسرائيل». بيان اللجنة المركزية السياسي المقدم للمؤتمر الثاني عشر للحزب الشيوعي الإسرائيلي، 29/5-1/6/1952. حيفا: الاتحاد، د. ت.
110. النشاشيبي، ناصر الدين. «يافا للأبد، كما عايشها ناصر الدين النشاشيبي وصلاح إبراهيم الناظر ومحمد سعيد إشكنتنا». تقديم علي مسعود الدرهملي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2013.
111. الهواري، محمد نمر. «سر النكبة». الناصرة: مطبعة الحكيم، 1955.
112. هيئة الموسوعة الفلسطينية. «الموسوعة الفلسطينية». القسم العام. بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، 1984. المجلد الرابع.

#### بالعبرية

1. أبيبي، شمعون. «طبق نحاس: السياسة الإسرائيلية تجاه الطائفة الدرزية، 1948-1967». القدس: مركز يتسحاق بن - تسفي، 2007.
2. أريئيل، نيتسه. «من دون خوف ولا مدهانة: أوري أفيري و'هذا العالم'». القدس: دار ماغنس التابعة للجامعة العبرية، 2006.
3. الأسمر، فوزي. «أن تكون عربياً في إسرائيل». القدس: شاحك، 1975.
4. ألون، يغال. «ستار من الرمل». تل أبيب: الكيبوتس الموحد، 1959.
5. أميتاي، يوسي. «أخوة الشعوب في الاختبار: ميام 1948-1954». تل أبيب: تشريكوفير، 1988.
6. \_\_\_\_\_. «إقرت وكفر برعم: القصة الكاملة». غفعات حفيفا: معهد الدراسات العربية/معهد دراسات السلام، 1993.
7. أوستسكي - لزار، سارة. «تبلور العلاقات المتبادلة بين اليهود والعرب في دولة إسرائيل: العقد الأول، 1948-1958». رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة حيفا، 1996.



8. \_\_\_\_\_. «الحكم العسكري كنظام سيطرة على المواطنين العرب: العقد الأول، 1948-1958» مجلة «الشرق الجديد»، العدد 43 (2002)، ص 103-132.
9. \_\_\_\_\_. «كفر قرع، 1948-1949: الرحيل والعودة». ورقة غير منشورة في مؤتمر عن حرب 1948. القدس: معهد فان لير، 2010.
10. إيرليخ، رؤوفين. «إشكالية لبنان، 1918-1958». تل أبيب: وزارة الأمن، 2006.
11. بشري (باور)، إلعيزر. «فضيحة الناصرة». «عال همشمار»، 18 آب/ أغسطس 1949.
12. بشارة، عزمي. «حول مسألة الأقلية الفلسطينية في إسرائيل». مجلة «نظرية ونقد»، العدد 3 (شتاء 1993)، ص 7-20.
13. بشير، بشير وعاموس غولدبيرغ (محرران). «المحرقة والنكبة: ذاكرة، هوية قومية وشراكة يهودية - عربية». القدس: معهد فان لير والكيوتس الموحد، 2015.
14. بكي، روبرتو. «إحصاء السكان في 8 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948». القدس: مكتب الإحصاء المركزي، سلسلة منشورات خاصة، رقم 26، 1949.
15. بنزيمان، عوزي وعطا الله منصور. «مستأجرون من طرف ثالث: عرب إسرائيل، مكانتهم والسياسة المتبعة تجاههم». القدس: كيتز، 1992.
16. بوميل، يثير. «ظل أزرق أبيض، سياسة المؤسسة الإسرائيلية وأعمالها تجاه المواطنين العرب في السنوات التأسيسية». حيفا: بردس، 2007.
17. جبارين، حسن. «النكبة والقانون والولاء: اللحظة الهوبسيانية للفلسطينيين في إسرائيل». مجلة «نظرية ونقد»، العدد 42 (ربيع 2014)، ص 13-46.
18. حزان، حاييم ودانيال مونترسكيو. «مدينة عند الغروب: قومية مسنة في يافا». القدس: معهد فان لير والكيوتس الموحد، 2011. ويضم الكتاب ذكريات يافاويين يهوداً وعرباً عرفوا المدينة قبل سنة 1948 وبعدها.
19. داغان، شاؤول وأفنير كوزفنيير. «بالهيب: بدو في البالماح سنة 1948». حيفا: البالماح، 1993.
20. دوتان، شموئيل. «الاحمر: الحزب الشيوعي في فلسطين». كفر سابا: شبنا هسوفير، 1991.
21. دولب، أهارون. «ماذا جرى في الخصاص؟» مجلة «نير»، السنة الرابعة،

- العدد الثالث (كانون الأول/ ديسمبر 1952).
22. دونكلمان، بن. «ولاء مزدوج: سيرة ذاتية». القدس؛ تل أبيب: شوكن، 1975.
  23. رايبين، يتسحاق. «بطاقة خدمة». تل أبيب: مكتبة معاريف، 1979، الجزء الأول.
  24. راينوفيتش، داني وخولة أبو بكر. «الجيل الشامخ المنتصب القامة: الجيل الثالث من العرب في إسرائيل». تل أبيب: كيتز، 2002.
  25. روزنتال، روفيك (محرر). «كفر قاسم: أحداث وأسطورة». تل أبيب: الكيبوتس الموحد، 2000.
  26. ريخس، إيلي. «الأقلية العربية في إسرائيل بين الشيوعية والقومية العربية». تل أبيب: الكيبوتس الموحد، 1993.
  27. زعبي، نادر. «جغرافيا ظاهرة الاحتجاج في قرى الجليل فترة الحكم العسكري، 1949-1966». رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة حيفا، 2007.
  28. سيغف، توم. «1949: الإسرائيليون الأوائل». القدس: دومينو، 1984.
  29. \_\_\_\_\_. «الأسرار الأولى». «هآرتس»، 1995/2/3.
  30. \_\_\_\_\_. «مأساة اللاجئين تأجلت لبعض الوقت». «هآرتس»، 2015/3/15.
  31. سيلع، أبراهام. «جيش الإنقاذ». في: ألون كديش (محرر). «حرب الاستقلال: 1947-1949، نقاش مجدد». تل أبيب: وزارة الأمن، 2004. المجلد الأول، ص 207-268.
  32. سيلع، رون. «لمطالعة الجمهور: صور فلسطينيين في الأرشيفات العسكرية في إسرائيل». تل أبيب: المؤلفة ودار نشر هيلينة، 2009. مجلدان.
  33. شافيط، أري. «في انتظار البرابرة: مقابلة مع بني موريس». «هآرتس»، 6 كانون الثاني/يناير 2004.
  34. شطندل، أوري. «عرب إسرائيل بين المطرقة والسندان». القدس: أكدمون، 1992.
  35. شماس، أنطون. «عربسك». تل أبيب: عام عوفيد، 1986.
  36. شيلا، غدعون. «موقف الدول العربية من العرب في إسرائيل». القدس: معهد ترومان - الجامعة العبرية، 1982.
  37. عيلام، يغال. «منفذو الأوامر». القدس: كيتز، 1990.
  38. غلبر، يوآف. «استقلال ونكبة». تل أبيب: زمورا بيتان، 2004.



39. \_\_\_\_\_ . «بداية الميثاق اليهودي الدرزي (1939-1948)». «كاتدرا»، العدد 60 (1991)، ص 141-181.
40. غوجانسكي، تمار. «قم انتفض: إلباهو [إليوشه] غوجانسكي: كتاباته وما كتب عنه». حيفا: بردس، 2009.
41. غولاني، موطي. «ستكون حرب هذا الصيف: إسرائيل في الطريق إلى حرب سيناء، 1955-1956». تل أبيب: معراخوت، 1997.
42. \_\_\_\_\_ . «الأيام الأخيرة: حكومة الانتداب، الانسحاب والحرب». القدس: مركز زلمان شازار 2009.
43. غونين، بنيامين. «حياة حمراء: محطات في حياة شيوعي إسرائيلي». حيفا: بردس، 2009.
44. «قاموس الشخصيات في فلسطين، 1799-1948». تل أبيب: عام عوفيد، 1983.
45. «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي». القدس: دائرة الإحصاء المركزية، 1951. المجلد الثاني
46. كديش، ألون (محرر). «حرب الاستقلال 1947-1949: نقاش مجدد». تل أبيب: وزارة الأمن، 2004. مجلدان.
47. كرم، موشيه. «معارك الشمال». تل أبيب: الجيش والكيبوتس الموحد، 1949.
48. كوبلوفيتش، عمانوئيل. «ملاحظات على مقالة شارون: سياستنا تجاه الأقلية العربية». صحيفة «هدور»، 19 كانون الثاني/يناير 1951.
49. كورن، ألينه. «الأعمال الجنائية، والمكانة السياسية وتطبيق القانون: الأقلية العربية في إسرائيل أيام الحكم العسكري (1948-1966)». رسالة دكتوراه من كلية الحقوق في الجامعة العبرية في القدس، 1997.
50. \_\_\_\_\_ . «نوايا حسنة: ملامح وزارة الأقليات، 14 أيار/مايو 1949-1 تموز/يوليو 1949». مجلة «كتدرا»، العدد 127 (نيسان/أبريل 2008)، ص 113-140.
51. كوسا، الياس. «الرد على رئيس الحكومة موشيه شاريت». مجلة «نير» (31 آب/أغسطس 1951).
52. كوهين، «أهارون». «إسرائيل والعالم العربي». تل أبيب: مكتبة العمال، 1964.
53. كوهين، أورنه. «عرب المجدل: تحولات في وضعهم منذ حرب 1948 حتى

- إبعادهم عن إسرائيل». رسالة ماجستير من الجامعة العبرية، أيلول/سبتمبر 1999.
54. كوهين، رعان. «معتك الولاءات: المجتمع والسياسة في الوسط العربي». تل أبيب: عام عوفيد، 1986.
55. كوهين، هليل. «عرب طيون: الاستخبارات الإسرائيلية والعرب في إسرائيل». القدس: كيتز، 2006.
56. كيمان، تشارلز. «بعد النكبة: العرب في دولة إسرائيل، 1948-1951». في: «دفاتر للدراسة والنقد»، رقم 10 (1984).
57. لنداو، يعقوب. «العرب في إسرائيل: بحث سياسي». تل أبيب: وزارة الأمن، 1971.
58. لوستيك، إيان. «عرب في الدولة اليهودية». القدس: مفراس، 1985.
59. «مؤتمر اتحاد الشيوعيين اليهود والعرب في إطار الحزب الشيوعي الإسرائيلي». حيفا، 22-23 تشرين الأول/أكتوبر 1948.
60. موريس، بني. «نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، 1947-1949». تل أبيب: عام عوفيد، 1991.
61. \_\_\_\_\_. «حروب الحدود الإسرائيلية، 1949-1956». تل أبيب: عام عوفيد، 1996.
62. \_\_\_\_\_. «إصلاح خطأ». تل أبيب: عام عوفيد، 2000.
63. \_\_\_\_\_. «1948: تاريخ الحرب العربية - الإسرائيلية الأولى». تل أبيب: عام عوفيد، 2010.
64. ميكونيس، شموئيل وتوفيق طوبي. «الحكومة الجديدة ومخططاتها». تل أبيب: اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الإسرائيلي، 1949.
65. نوي (نشطاط)، ميلخ. «في البدء وفي العقد الأول لدولة إسرائيل». تل أبيب: مطبعة نيومان، 1958.



1. Abbasi, Mustafa. «The Battle for Safad in the War of 1948: A Revised Study.» *IJMES*, vol. 36, no. 1 (February 2004), pp. 21–47.
2. ———. «The End of Arab Tiberias: The 1948 Battle for the City.» *Journal of Palestine Studies*, vol. xxxvii, no. 3 (Spring 2008), pp. 6–29.
3. ———. «The Fall of Acre in 1948 Palestine War.» *Journal of Palestine Studies*, vol. xxxix, no. 4 (Summer 2010), pp. 6–27.
4. ———. *The Cities of Galilee during the 1948 War: Four Cities and Four Stories*. Germany: Lambert Academic Publishing, 2014.
5. Abdel-Jawad, Saleh. «The Arab and Palestinian Narratives of the 1948 War.» In *Israeli and Palestinian Narratives of the Conflict*. Edited by Robert I. Rotberg. Bloomington and Indianapolis: Indiana University Press, 2006, pp. 72–114.
6. ———. «Zionist Massacres: The Creation of the Palestinian Refugee Problem in the 1948 War.» In *Israel and the Palestinian Refugees*. Edited by Eyal Benvenisti, Haim Ganz and Sari Hanafi. Berlin, Heidelberg and New York: Springer, 2007, pp. 59–127.
7. Abu-Ghosh, Subhi: «The Politics of an Arab Village in Israel.» Ph.D. Dissertation, Princeton University, 1965.
8. Baransi, Salih. «The Story of a Palestinian under Occupation.» *Journal of Palestine Studies*, vol. xi, no.1 (Autumn 1981), pp. 3–30.
9. Beinín, Joel. *Was the Red Flag Flying There? Marxist Politics and the Arab Israeli Conflict in Egypt and Israel, 1948-1965*. Berkeley, California: University of California Press, 1990.
10. ———. «Forgetfulness for Memory: The Limits of the New Israeli History.» *Journal of Palestine Studies*, vol. xxxiv, no. 2 (Winter 2005), pp. 6–23.
11. Benvenisti, Meron. *Sacred Landscape: The Buried History of the Holy Land since 1948*. Berkeley, California: University of California Press, 2000.
12. Ben-Ze'ev, Efrat. *Remembering Palestine in 1948: Beyond National Narratives*. New York: Cambridge University Press, 2011.
13. Bilsky, Leora. *Transformative Justice: Israeli Identity on Trial*. Ann Arbor: University of Michigan Press, 2004.
14. Budayri, Musa. *The Palestine Communist Party, 1919–1948: Arab and Jew in the Struggle for Internationalism*. London: Ithaca Press, 1979.



15. Caplan, Neil. *The Israel–Palestine Conflict: Contested History*. Chichester, England: Wiley–Blackwell, 2010.
16. Cohen, Hillel. *Army of Shadows: Palestinian Collaboration with Zionism, 1917–1948*. Translated by Haim Watzman. Berkeley, California: University of California Press, 2008.
17. ———. *Good Arabs: The Israeli Security Agencies and the Israeli Arabs, 1948–1967*. Berkeley, California: University of California Press, 2010.
18. Cohen, Stanley. *Crime, Justice and Social Control in the Israeli Arab Population*. Tel Aviv: International Center for Peace in the Middle East, 1989.
19. Dallasheh, Leena. «Nazarenes in the Turbulent Tide of Citizenship: Nazareth from 1940 to 1966.» Ph.D. Dissertation. New York University, 2012.
20. Elkins, Caroline and Susan Pedersen, eds. *Settler Colonialism in the Twentieth Century: Projects, Practices, Legacies*. New York: Routledge, 2005.
21. Firro, Kais. *The Druzes in the Jewish State: A Brief History*. Leiden: Brill, 1999.
22. Forman, Jeremy. «Military Rule, Manipulation and Jewish Settlement: Israeli Mechanisms for Controlling Nazareth in the 1950's.» *The Journal of Israeli History*, vol. 25, no. 2 (September 2006), pp. 335–359.
23. Gelber, Yoav. «Druze and Jews in the War of 1948.» *Middle Eastern Studies*, vol. 31, no. 2 (April 1995), pp. 229–252.
24. Jabareen, Hassan. «Hobbesian Citizenship: How the Palestinians became a Minority in Israel.» In *Multiculturalism and Minority Rights in the Arab World*. Edited by Will Kymlicka and Eva Pförtl. London: Oxford University Press, 2014, pp. 189–218.
25. Jiryis, Sabri. *The Arabs in Israel*. New York: Monthly Review Press, 1976.
26. Kamen, Charles. «After the Catastrophe 1: The Arabs in Israel, 1948–1951.» *Middle Eastern Studies*, vol. 23, no. 4 (1987), pp. 453–495.
27. Kanaana, Sharif. «Survival Strategies of Arabs in Israel.» *MERIP Reports*, vol. 41 (October 1975), pp. 3–18.
28. Kerr, Malcolm. *The Arab Cold War, 1958–1967: A Study of Ideology in Politics*. London: Oxford University Press, 1967.
29. Khalaf, Issa. *Politics in Palestine: Arab Factionalism and Social Disintegration, 1939–1948*. Albany, New York: Sunny, 1991.



30. Khalidi, Rashid. *The Iron Cage*. Boston: Beacon Press, 2006.
31. Khalidi, Walid. «Why Did the Palestinians Leave.» *Middle East Forum*, vol. 35, no. 7 (July 1959), pp. 21–35.
32. ———. «Plan Dalet: Master Plan for the Conquest of Palestine.» *Journal of Palestine Studies*, vol. xviii, no. 1 (Autumn 1988), pp. 4–33.
33. Kidron, Peretz. «Truth Whereby Nations Live.» In *Blaming the Victims: Spurious Scholarship and the Palestinian Question*. Edited by Edward Said and Christopher Hitchens. London: Verso Books, 1988, pp. 85–96.
34. Lahav, Pnina. «The Supreme Court of Israel: Formative Years, 1948–1955.» *Studies in Zionism*, vol. 11, no. 1 (1990), pp. 45–66.
35. Lustick, Ian. *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. Austin: University of Texas Press, 1980.
36. Masalha, Nureldeen. *Expulsion of the Palestinians: The Concept of «Transfer» in the Zionist Political Thought, 1882–1948*. Washington, D.C.: Institute for Palestine Studies, 1992.
37. ———, ed. *Catastrophe Remembered: Palestine, Israel and the Internal Refugees*. London: Zed Books, 2005.
38. ———. *The Palestine Nakba: Decolonising History, Narrating the Subaltern, Reclaiming Memory*. London: Zed Books, 2012.
39. Molavi, Shourideh. *Stateless Citizenship: The Palestinian–Arab Citizens of Israel*. Leiden: Brill, 2013.
40. Morris, Benny. «Yosef Weitz and the Transfer Committees, 1948–1949.» *Middle Eastern Studies*, vol. 22, no. 4 (1986), pp. 522–561.
41. ———. *1948 and After: Israel and the Palestinians*. New York: Oxford University Press, 1994.
42. Nazzari, Nafez. *The Palestinian Exodus from Galilee, 1948*. Beirut: Institute for Palestine Studies, 1978.
43. Pappé, Ilan. *Britain and the Arab–Israeli Conflict, 1948–1951*. London: Macmillan, 1988.
44. ———. *The Ethnic Cleansing of Palestine*. Oxford: Oneworld, 2006.
45. Parsons, Laila. *The Druze between Palestine and Israel, 1947–1949*. New York: St. Martin's Press, 2000.
46. Peretz, Don. *Israel and the Palestine Arabs*. Washington, D.C.: Middle East Institute, 1958.
47. Robinson, Shira. «Local Struggle, National Struggle: Palestinian Responses to the Qafr Qasim Massacre and its Aftermath, 1956–1966.»



*IJMES*, vol. 35, no.3 (August 2003), pp. 393–416.

48. ———. *Citizen Strangers: Palestinians and the Birth of Israel's liberal Settler State*. Stanford, California: Stanford University Press, 2013.
49. Rogan, Eugene and Avi Shlaim, eds. *The War for Palestine: Rewriting the History of 1948*. Cambridge: Cambridge University Press, 2001.
50. Rotberg, Robert I., ed. *Israeli and Palestinian Narratives of Conflict: History's Double Helix*. Bloomington, Indianapolis: Indiana University Press, 2006.
51. Sa'di, Ahmad. «Control and Resistance at Local Level Institutions: A Study on Kafr Yasif's Local Council under the Military Government.» *Arab Studies Quarterly*, vol. 23, no. 3 (2001), pp. 31–47.
52. Sa'di, Ahmad & Lila Abu-Lughod, eds. *Nakba: Palestine, 1948, and the Claims of Memory*. New York: Columbia University Press, 2007.
53. Said, Edward. *The Question of Palestine*. New York: Times Books, 1979.
54. Said, Edward and Christopher Hitchens, eds. *Blaming the Victims: Spurious Scholarship and the Palestinian Question*. London: Verso Books, 1988.
55. Sayigh, Rosemary. *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries*. London: Zed Books, 1979.
56. Shlaim, Avi. «The Rise and Fall of All-Palestine Government in Gaza.» *Journal of Palestine Studies*, vol. xx, no. 1 (Autumn 1990), pp. 37–53.
57. ———. *The Iron Wall: Israel and the Arab World*. New York: W.W. Norton & Company, 2001.
58. ———. «Israel between East and West, 1948–1956.» *IJMES*, vol. 36, no. 4 (November 2004), pp. 657–673.
59. Shoufani, Elias. «The Fall of a Village.» *Journal of Palestine Studies*, vol. i, no. 4 (Summer 1972), pp. 109–121.
60. Smootha, Sammy. *Arabs and Jews in Israel*. Boulder, Colorado: Westview Press, 1989.
61. Srouji, Elias S. *Cyclamens from Galilee: Memoirs of a Physician from Nazareth*. New York: iUniverse, 2003.
62. ———. «The Fall of a Galilian Village during the 1948 Palestinian War: An Eyewitness Account,» *Journal of Palestine Studies*, vol. xxxiii, no. 2 (Winter 2004), pp. 71–80.
63. Suleiman, Yasir. *Arabic, Self and Identity: A Study in Conflict and Displacement*. New York: Oxford University Press, 2011.
64. Troen, Selwyn Ilan and Noah Lucas, eds. *Israel: The First Decade of*



- Independence*. Albany, New York: State University of New York Press, 1995.
65. White, Hayden. *The Content of the Form: Narrative Discourse and Historical Representation*. Baltimore; London: John Hopkins University Press, 1987.
66. Wolfe, Patrick. «Settler Colonialism and the Elimination of the Native.» *Journal of Genocide Research*, vol. 8, no. 4 (December 2006), pp. 387–409.
67. Zureik, Elia. *The Palestinians in Israel: A Study of Internal Colonialism*. London: Routledge and Kegan Paul, 1979.

## الملحق 1\*

سري - مستعجل

قيادة منطقة الشمال/ استخبارات  
كتيبة 123/ استخبارات  
كتيبة 131، 122، 121/ استخبارات  
31 تشرين الأول/ أكتوبر 1948

تقرير معلوماتي من 10/30 (الساعة 6:00) - حتى 10/31 (الساعة 6:00)  
وضع العدو: انسحب العدو من منطقة البروة ومجد الكروم مساء 10/29.  
أوامر العملية: بحسب أوامر عملية حيرام بعد استسلام مجد الكروم.  
أعمال قواتنا: بعد وصول بعثة من أهالي مجد الكروم والبعثة ودير الأسد ونحف في 10/29 إلى حاجز قواتنا في منطقة البروة، وصل قائد الكتيبة مع فصيل من السرية الأولى وفصيل من السرية الثانية وفصيل من السرية الثالثة، وتمت السيطرة صباح 10/30 على موقع الجمل لتأمين الفصائل المتقدمة من الحاجز. وبعد تقدم حذر برفقة مرشدين عرب إلى الطريق، دخلنا مجد الكروم.  
بعد الدخول رصدت قواتنا رتل مصفحات في الشارع من جهة الرامة - وبدت كأنها فرنسية الصنع - أطلقت النار على مجد الكروم. وردت قواتنا بإطلاق النار وانسحبت إلى مواقع غربي مجد الكروم. وبعد أن دخل رتل المصفحات إلى مجد الكروم تبين أن الوحدة هي من كتيبة 12 تلقت أوامر في الرامة (الساعة 11:00) بالتقدم من هناك بسرعة إلى مجد الكروم.  
في الساعة 13:30 وافق وجهاء قرية مجد الكروم على شروط الاستسلام، وفي الساعة 14:25 وقعوا الشروط أمام ضابط الكتيبة.  
خسائرنا: جريح واحد من السرية الأولى، وكان جرح في تبادل إطلاق النار مع الكتيبة 12 بالقرب من مجد الكروم.

تخطيطاتنا: نقل منطقة مجد الكروم إلى قوات الكتيبة 122.

\* المصدر: أرشيف الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن في تل أبيب.



أحوال العدو: لا شيء يُذكر.

متفرقات: يوجد في مجد الكروم نحو 1800 نسمة، بحسب التقدير الأولي. وخلال الانسحاب (جيش الإنقاذ) هرب عدد من النساء والأطفال إلى قرية البعنة المسيحية المجاورة. كذلك هرب عدد من الرجال إلى الجبال المجاورة، كما تم إخبارنا وقت الاستسلام. هناك في القرية عدد كبير من الرجال في سن الجنديّة، وبينهم أيضاً لاجئون من أماكن احتلت سابقاً.

بحسب شروط استسلام مجد الكروم، أعطيناهم مهلة لتسليم أسلحتهم على مهل حتى صباح 10/31 (الساعة 8:00).

(التوقيع)

حنان ليفي

ضابط استخبارات/ كتيبة 123

## الملحق 2\*

سري - مستعجل

منطقة حيفا/ استخبارات

كتيبة 123

كتيبة 131، 121، 122/ استخبارات

31 تشرين الأول/ أكتوبر 1948

تقرير يومي من 10/30 (الساعة 8:00) حتى 10/31 (الساعة 8:00)

تقديرات قواتنا: منطقة مجد الكروم

خرجت قواتنا اليوم من مجد الكروم. وغادر فصيل من السرية الثالثة الساعة 11:00، وانضم إلى السرية في عكا. وغادر الباقون .... بعد وصول الكتيبة 122 مع قائدها الساعة 16:15.

أعمال قواتنا: فرض منع تجول خلال ساعات الليل على مجد الكروم. وحتى الساعة الثامنة صباحاً لم يتم العرب بتسليم أسلحتهم، كما طُلب منهم، وأعطيناهم مهلة حتى الساعة 12:00، فأحضروا 20 بندقية معظمها ألماني الصنع وبعضها الآخر فرنسي وإنكليزي مع ذخيرتها. وبعد الضغط والتهديد أحضروا 15 بندقية أخرى مع ذخيرتها. وفي الساعة 16:15 وصل قائد الكتيبة 122 مع جنوده ليحلوا محلنا، فسيطروا على الوضع وأخرجوا فوراً نحو 100 من العمال العرب لتصلح الشارع الموصل إلى عكا. وفي الساعة 17:00 تم تصلح الشارع فمرت منه السيارات. كما أن المختصين بالألغام قاموا بتفكيكها في الطريق من البروة، وتم سد الحفر.

متفرقات:

بحسب ما تبين من التحقيق مع أهل البلدة، فقد انسحب الجيش العربي من القرية مساء يوم الجمعة. وفي اليوم التالي استسلمت القرية. يوجد في القرية نحو 2000 نسمة. وبقي فيها رجال عصابات ومنهم الحاج عبد، من رجال المفتي، والذي كان مسؤولاً عن السلاح. أمّا سائر رجال العصابات المهمين فهم: حسني وهو نائب المذكور أعلاه، مختار

\* المصدر: أرشيف الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن في تل أبيب.



القرية، ومحيي الدين، وحسن بن علي محمود إسماعيل وأخوه، ومحمد عبد الرحمن. وللأخير ولدان من رجال العصابات أحدهما ظل في القرية والآخر هرب مع الجيش. لقد أظهر الحاج عبد وقاحة وتطاولاً حين تسليم السلاح .... هرب بعض رجال القرية إلى الجبال، وسيحاول العودة في الأيام المقبلة. كما أن بعض السلاح تم إخفاؤه في الأحراج والكروم في المنطقة.

توقيع

ضابط الاستخبارات

(الاسم غير واضح)

### الملحق 3\*

ضابط عمليات 1  
ضابط عمليات اللواء 9  
جبهة الشمال/ استخبارات  
الموضوع: معلومات  
ضابط استخبارات لواء حيفا  
عملية/ 29/  
1 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948

فيما يلي مقاطع من تقارير ضباط استخبارات بعض الكتائب

#### كتيبة 122

يوجد في كل المنطقة المحتلة شبان عرب في جيل الجندية. ويبدو كأن جيش الإنقاذ ترك خلال انسحابه السريع كميات كبيرة من الأسلحة في أيدي السكان. كما يظهر للعيان أن كثيرين من العرب غيروا ملابسهم في اللحظة الأخيرة، لكنهم كما يبدو من رجال جيش الإنقاذ الذين لم يستطيعوا الانسحاب. لذا، هناك ضرورة ملحة للقيام بعملية تمشيط دقيقة وسريعة والتحقيق والتفتيش عن السلاح ورجال جيش الإنقاذ.

#### كتيبة 123

بحسب ما تبين من التحقيق مع أهالي مجد الكروم فإن الجيش العربي انسحب من القرية مساء 29 تشرين الأول/ أكتوبر، ثم استسلمت القرية في اليوم التالي. ويوجد في القرية نحو 2000 نسمة. لقد بقي هناك رجال عصابات وفيهم المختار الحاج عبد، من رجال المفتي وهو رئيس العصابات والمسؤول عن السلاح. أما سائر رجال العصابات المهمين فهم: حسني نائب المذكور، والذي يختبئ في القرية، ومحبي الدين وحسن أبو علي محمود إسماعيل وأخوه، ومحمد عبد الرحمن وله ولدان أحدهما ظل في القرية والآخر هرب مع الجيش. الحاج عبد ونائبه مسؤولان أيضاً عن مخزن متفجرات وقنابل يعرفان مخبأها. لقد أظهر الحاج عبد وقاحة وتطاولاً حين تسليم السلاح .... هرب بعض

---

\* المصدر: أرشيف الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن في تل أبيب.



رجال القرية، وخصوصاً الشباب إلى الجبال، وسيحاول العودة في الأيام المقبلة. وتم أيضاً إخفاء أغلبية السلاح في الأحراج والكروم القريبة. عثرنا على رسالة كتبها أحد رجال الاستخبارات العرب من لواء اليرموك التابع لجيش التحرير [كذا] موجهة إلى أحد الأركان يطلب فيها إرسال متفجرات للمعركة بتاريخ 28 تشرين الأول/ أكتوبر. وتاريخ الرسالة هو 10/27. ويمكن تفسير ذلك بأنه كان هناك نية لدى العرب القيام بهجوم في ذلك التاريخ. كما عُثر على تقرير بقائمة السلاح المتوفر في 10/10 مكتوب بأحرف لاتينية تظهر وجود 56 بندقية ألمانية، و22 فرنسية و16 إنكليزية.

ضابط استخبارات لواء حيفا

## الملحق 4\*

سري

قيادة الأركان/ باروخ  
18 تشرين الثاني/ نوفمبر 1948  
رقم 179

قيادة حكم مناطق محتلة  
جبهة الشمال  
المقدم شنورمان

الموضوع: مجد الكروم

1. يتبين أن المكان مهمل من جانب رجالك، ولا وجود فيه لا لحاكم عسكري ولا حتى لضابط. ففي خلال زيارة المراقبين (مراقبو الأمم المتحدة) للمكان في 10 تشرين الثاني/ نوفمبر أكثر السكان من اتهامنا بارتكاب فظائع النهب والقتل. ومن المؤكد أنه لو كان هناك علاج مناسب لما سمعت مثل تلك الاتهامات. سيحدث ضرر كبير حين تنقل هذه الحكايات إلى باريس ويتم تضخيمها هناك.

2. نرجو لفت انتباهكم إلى الوضع الذي يتطلب إصلاحاً سريعاً.

الكولونيل باروخ  
رئيس ضباط الارتباط مع منظمة الأمم المتحدة

---

\* المصدر: أرشيف الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن في تل أبيب.



## الملحق 5\*

قيادة الحكم العسكري في المناطق المدارة  
10 شباط/ فبراير 1949

وزير الدفاع  
رئيس الأركان

الموضوع: اتخاذ إجراءات ضد المتسللين

1. بحسب محادثتنا بتاريخ 4 كانون الثاني/ يناير 1949 صدرت الأوامر بأعمال تمشيط والتأكد من هوية السكان من حين إلى آخر.
2. خلال كانون الثاني/ يناير، نُفذت أعمال تمشيط في إحدى عشرة قرية وفيما يلي النتائج:

- 1038 شخصاً طردوا إلى خارج الحدود؛  
20 شخصاً نقلوا إلى معسكر للأسرى؛  
69 شخصاً اعتقلوا لاستمرار التحقيق معهم  
128 شخصاً نقلوا إلى قرى أخرى  
3. عمليات تمشيط نُفذت في القرى التالية:

نتائج العملية				المكان
نقلوا إلى قرى أخرى	اعتقلوا لاستمرار التحقيق	تم نقلهم إلى معسكر أسرى	طردوا	
		5	42	1. شفاعمرو
	67	6	15	2. إعبلين
	1	1	128	3. كابول
			536	4. مجد الكروم

\* المصدر: أرشيف الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن في تل أبيب.

5.	البعنة	59	5		
6.	دير الأسد	8			
7.	معلبا	28			
8.	ترشبحا	90	3		
9.	صفورية	14			
10.	فراضية وكفر عنان	54			
11.	المحيل	64		1	128
	المجموع	1038	20	69	128

4 بالنسبة إلى إعادة تنظيم قوات الجيش في الشمال جرى توفف للعمليات، وفي 4 شباط / فبراير 1949 تجددت العمليات.

(توقيع) الجنرال ألبيلخ أفير

فائد الحكم العسكري في المناطق المدارة



## الملحق 6\*

قيادة لواء حيفا

10 كانون الثاني/يناير 1949

تقرير عن عملية تمشيط في مجد الكروم

تاريخ عملية التمشيط: 9 كانون الثاني/يناير 1949

الهدف: إلقاء القبض على متسللين ومجرمين في القرية

القوات المشاركة:

سرية من فرقة الأقلية، وفصيل من الكتيبة 123، وعشرة من الشرطة العسكرية، وشاويش وضابط وجنديتان، وتسعة أفراد من الشرطة، وضابطا شرطة، وممثلان للحكم العسكري. تم تطويق القرية من جانب سرية فرقة الأقلية. وبعد الساعة 3:00 أغلقت كل مداخل القرية وطرق الخروج منها. وفي الساعة 7:00 وصل إلى القرية قوات من شرطة إسرائيل والشرطة العسكرية وفصيل من الكتيبة 123.

أمر وجهاء القرية بتجميع كل الرجال من سن 12 عاماً فما فوق خلال نصف ساعة. وفي الساعة 8:00 أعلن منع التجول وخرجت 4 دوريات تمشيط للتفتيش عن (رجال) مختبئين. وتشكلت كل دورية من شرطي وشرطي عسكري وجنديين. ثم بدأ رجال الاستخبارات والشرطة بالتحقيق مع الرجال. وتم التحقق من هوية 506 رجال. وبعد التحقق من هوياتهم طُرد إلى خارج الحدود 355 شخصاً.

تلخيص:

التنسيق بين القوات كان جيداً، ما عدا الحالتين التاليتين:

1. لم تصل الحافلات في الوقت (المطلوب)، ولذا لم يتم نقل نحو 300 شخص إضافي.
2. جنديان من الفصيل التابع للكتيبة 123 أخذوا عدة أغراض من أحد الحوانيت. وبعد تحقيق قصير أعيدت الأغراض إلى أصحابها. المذكوران سيحاكمان.

ضابط استخبارات لواء حيفا  
(توقيع) تسفي راينوفيتش

\* المصدر: أرشيف الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن في تل أبيب.

## الملحق 7\*

12 كانون الثاني/يناير 1949

الحكم العسكري في الجليل الغربي

الموضوع: تقرير عن عملية التمشيط في قرية مجد الكروم بتاريخ 9/1/1949.

عطفاً على رسالتي رقم 25 في 10 كانون الثاني/يناير 1949 بشأن الموضوع المذكور أعلاه، أود لفت انتباهك إلى الأمور التالية:

1. كان تصرف الجنود تجاه السكان شديد الفظاظة. فالعملية برمتها رافقها الشتائم والإهانات والضرب من جانب الجنود، وبدأ الأمر ضابط العملية تسفي راينوفيتش. وبعد التحقق من هوية كل واحد من السكان، وإذا تقرر طرد أحدهم، ولو مجرد كونه لاجئاً، فقد أُخرج من غرفة التحقيق بالضرب والركل بالأرجل.

وصلت فظاظة الجنود إلى أوجها في التعامل مع مختار القرية الحاج عبد سليم. وعلى الرغم من أن المذكور كان مريضاً ذاك اليوم، فإنه حضر إلى ساحة التحقيق، وأُفرج عنه ضابط الشرطة السيد شويلي. ولما كان في بيته دخل عليه جنود، ومن دون أن يسمعوا أقواله أوسعوه ضرباً بأعقاب بنادقهم، كما ركلوه في بطنه. ونتيجة ذلك أصيب بالتهاب في غشاء البطن وإصابة في كبده، الأمر الذي استدعى نقله إلى المستشفى في الناصرة، وهو يرقد هناك في وضع صعب وخطر.

2. خلال العملية قام جنود من فصيل الكتيبة 123 باقتحام حانوتين والسطو عليهما. كما نُهبت من بيوت خاصة ساعة منبه وملابس وأغراض صغيرة متنوعة، على الرغم من تحذيراتي المتكررة إلى الضابط شلومو بعدم المساس بأثاث المنازل ومحتوياتها. وبعد العملية أمرت الشرطة العسكرية بتفتيش الجنود، فوجدنا أغلبية المسروقات وأعيدت إلى أصحابها. لكن هناك بعض الأغراض ما زال مفقوداً، وستصل شكاوى بهذا الشأن من ذوي العلاقة.

\* المصدر: أرشيف الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن في تل أبيب.



في رأيي يجب عدم السكوت على مثل هذه التصرفات، ويجب تقديم المسؤولين إلى المحاكمة.

أرجو الاطلاع على رسالتي المرفقتين 34 و 44 بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير.

(توقيع) شلومو

ملاحظة: هذه الرسالة (الوثيقة) بخط اليد

## (أ)

- أبو راس، ذيب علي: 262  
أبو راس، سعيد: 261  
أبو ربيعة، حماد: 390 (الحاشية 76)  
أبو ركن، سليمان: 152  
أبو ركن، لبيب: 150، 152  
أبو السعيد: 8، 210  
- انظر أيضاً: مناع، محيي الدين سعيد  
أبو سليم: 89  
- انظر أيضاً: عوض، يوسف  
أبو سنان (قرية): 19، 73، 101، 205  
أبو شوكت (من عائلة قادري): 106  
أبو عبده، شفيق: 8، 12، 15 (الحاشية 8)،  
124، 218، 219، 221 - 223، 242  
(الحاشية 67)  
- انظر أيضاً: بقاعي، شفيق  
أبو عجيلة (سيناء): 168، 269، 270  
أبو العسل، حنا: 357  
أبو العسل، (المطران) رياح: 357  
أبو عوض: انظر: عبد الله، حمد أحمد  
أبو عياش، طه: 261  
أبو عيشة، حسن: 167، 269 - 271، 294  
(الحاشية 87)  
أبو غوش، صبحي: 30، 31  
أبو لبن، (الحاج) أحمد: 38، 301، 304 -
- إبراهيم (مسؤول قرية شعب): 223  
إبراهيم، حنا: 98، 194 (الحاشية 78)، 393  
(الحاشية 131)  
إبراهيم، قيصر: 129  
إبراهيم، محمد: 261  
أبو إسعاف: 219، 220  
- انظر أيضاً: الشيخ خليل، إبراهيم علي؛  
فرقة  
أبو جميل: 217، 218  
- انظر أيضاً: حيدر، محمد  
أبو حسين: 266 - 268  
- انظر أيضاً: حليحل، علي  
أبو حنا، حنا: 1، 96 (الحاشية 90)، 154،  
175، 176، 194 (الحاشية 77)، 284،  
334، 340 - 341 (الحاشية 54)، 362  
- انظر أيضاً: «دخان في عيلبون»  
(قصيدة)  
أبو خضر: 240 (الحاشية 27)  
- انظر أيضاً: شويلي  
أبو دلة، محمود: 223  
أبو راس، إبراهيم: 263  
أبو راس، أحمد محمد: 261  
أبو راس، خضر علي يوسف: 261



- السويس (1954): 393 (الحاشية 127)
- اتفاقية رودس (1949): 253، 311
- انظر أيضاً: اتفاقيات الهدنة
- اتفاقية لاهاي (1907): 330
- اتفاقية الهدنة الأردنية - الإسرائيلية (3/4/1949): 249، 356
- نقل قرى المثلث: 249 - 251
- اتفاقية الهدنة السورية - الإسرائيلية (20/7/1949): 197
- اتفاقية الهدنة اللبنانية - الإسرائيلية (23/4/1949): 211
- اتفاقية الهدنة المصرية - الإسرائيلية (24/2/1949): 197
- أثينا: 179
- إجزم (قرية): 53
- إجليل (قرية): 270
- انظر أيضاً: غليلوت
- الأحمد، حسن محمد: 261
- أحيهود (مستوطنة): 5، 210
- انظر أيضاً: البروة
- أخيليس (أخيل): 156
- أرام، موشيه: 313، 314
- أران، (زياما) زلمان: 318
- إربد: 210
- أرتسه (سفينة): 277
- الأرجنتين: 29، 234، 235، 274
- الأردن: 26 - 28، 37، 55، 79، 83 - 85، 91
- 308، 313، 338 (الحاشية 14)، 339
- (الحاشيتان 20، 26)، 341 (الحاشية 72)، 372
- أبو لبن، عبد الرزاق: 339 (الحاشية 20)
- أبو معيوف: 6، 7، 123
- انظر أيضاً: الحاج، محمد
- أبو منه، بطرس: 242 (الحاشية 69)
- أبو ناهي: 216
- أبو نتها، مصطفى سليم: 261
- أبو يوسف: 145
- أبيي، شمعون: 406 (الحاشية 6)
- «الاتحاد» (صحيفة): 44، 47 (الحاشية 31)، 98، 147، 157 - 159، 161، 172، 173، 178، 179، 181، 183، 196 (الحاشية 108)، 202، 214، 232، 234، 252، 270، 273، 274، 310، 323، 326، 350، 359، 363، 374، 375، 381، 383، 384، 392 (الحاشية 115)، 396، 397، 400 - 402
- الاتحاد السوفياتي: 55، 62، 90 (الحاشية 12)، 153، 154، 156 - 162، 165، 168، 172، 182، 186 - 188، 345، 346، 350، 355، 357، 370، 380 - 386، 395
- الأتراك: 323
- اتفاقيات الهدنة (1949): 24، 52، 197، 198، 201، 202، 204، 247، 331، 349
- انظر أيضاً: اتفاقية رودس
- اتفاقية جلاء القوات البريطانية عن قناة

- (الحاشية 24)، 176، 197، 200، 211، 214، 228، 248، 250، 251، 260، 262، 275، 276، 281 - 283، 287، 306، 307، 356، 384
- انظر أيضاً: موريس، بني إعلين (قرية): 205، 342 (الحاشية 78)، 354، 361
- أغرانات (القاضي): 312
- أفنير، (الجنرال) أيلميلخ: 130، 203 - 205، 207، 229، 237
- إقرت (قرية): 27، 28، 119، 128، 133، 238، 253، 265، 266، 290 (الحاشية 1)، 325، 336
- أللني، (الجنرال) إدموند: 315
- ألون، يغال: 145، 282
- «إلياهو غوجانسكي: الرجل وأعماله» كتاب/ ميكونيس
- انظر أيضاً: ميكونيس، شموئيل أم الثنايا (منطقة): 116
- أم الفحم: 37، 251، 252، 257، 260، 278، 294 (الحاشية 97)، 402
- أم الفرج (قرية): 101، 205
- أم قبي (قرية): 264
- أم محمد حليحل: 117
- الأمم المتحدة: 52، 55، 62، 84، 85، 92 (الحاشية 29)، 93 (الحاشية 48)، 119، 124 - 127، 161، 162، 174، 182، 195 (الحاشية 96)، 197، 230، 317، 346
- انظر أيضاً: قرار الأمم المتحدة 194؛ قرار التقسيم؛ مجلس الأمن أميركا: 30، 54، 55، 104، 185، 274، 374
- (الحاشية 24)، 176، 197، 200، 211، 214، 228، 248، 250، 251، 260، 262، 275، 276، 281 - 283، 287، 306، 307، 356، 384
- انظر أيضاً: شرق الأردن؛ المملكة الأردنية
- الأردنيون: 249، 251
- إرشيد، صالح: 116
- الأرمن: 97
- أزولاي، ي.: 367
- إسبانيا: 173
- أستراليا: 235
- إسدود: 132
- الأسدي، سعيد صالح (أبو صالح): 220
- «الإسرائيليون الأوائل» (كتاب/ سيفغ)
- انظر أيضاً: سيفغ، توم
- أسعد، علي: 123
- أسعد، محمد خالد: 112
- الإسكندرية: 276
- أشقر، حنا إبراهيم خوري: 112
- الأشهب، شادية: 273
- الأشهب، عودة (أبو عدنان): 1، 160، 167، 173، 194 (الحاشية 77)، 269 - 274
- انظر أيضاً: «تذكرات» (كتاب)
- الأشهب، مريم: 294 (الحاشية 93)
- الأشهب، نعيم: 168
- «إصلاح خطأ» (كتاب/ موريس): 41، 134



الإنكليز: 52، 152، 301، 315، 356  
 - انظر أيضاً: البريطانيون  
 أورباخ، حاييم: 8، 12، 15 (الحاشية 7)، 73،  
 102، 105، 106، 124، 138 (الحاشيتان  
 16، 18)، 210، 216، 391 (الحاشية 82)  
 الأورثوذكس: 109، 351  
 أوروبا: 85، 158، 275  
 أوري (الضابط): 284  
 أوستسكي - لزار، سارة: 259، 292 (الحاشية  
 42)  
 أولشين (القاضي): 221  
 أون، ز. (النائب): 198  
 الأونروا: 211، 255  
 إيتسل (تنظيم / عصابة): 59، 64، 67، 301  
 إيحود (جماعة): 318  
 إيرليخ، ولف: 160  
 إيطاليا: 276، 294 (الحاشية 98)  
 إيلون، عاموس: 371  
 الأيوب، حسين حميد: 223  
 الأيوبي (عائلة): 310  
 الأيوبي، بسام: 310  
 الأيوبي، حربي: 310  
 الأيوبي، صبحي: 294 (الحاشية 94)، 310 -  
 314

## (ب)

بثري، إيسر: 175  
 «باب الشمس» (رواية / خوري): 40، 71،

- انظر أيضاً: الولايات المتحدة الأمريكية  
 الأميركيون: 51، 52، 91 (الحاشية 18)، 152  
 «إميل حبيبي: باق في حيفا» (فيلم / كربل): 31  
 - انظر أيضاً: كربل، داليا  
 «أنا عائد من موسكو» (كتاب / حنا): 51  
 - انظر أيضاً: حنا، جورج  
 الانتداب البريطاني: 15 (الحاشية 4)، 52 -  
 55، 149، 155، 221، 244 (الحاشية  
 105)، 275، 300، 304، 310، 311، 343  
 (الحاشية 96)، 373  
 أندراوس، أمين: 307، 308  
 أندراوس، سعاد: 308  
 أندراوس، سليم: 308  
 أندراوس، ليلي: 308  
 أندراوس، وداد: 307، 308  
 أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1945: 31،  
 199، 202 - 203، 221، 266، 299، 306،  
 312، 313، 321، 322، 324  
 - المادة 110: 313  
 - المادة 111: 324  
 أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1948 (تسجيل  
 السكان): 328  
 أنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة 1949 (مناطق  
 أمن - رقم 2): 269  
 «أنقذونا من هذا الحب القاسي» (مقالة /  
 درويش): 31  
 - انظر أيضاً: درويش، محمود

- 225، 224، 220، 219  
 - انظر أيضاً: خوري، الياس  
 باب الواد (القدس): 61، 64  
 بابه، إيلان: 33، 34، 93 (الحاشية 50)، 262،  
 292 (الحاشية 50)  
 - انظر أيضاً: «التطهير العرقي في  
 فلسطين» (كتاب)  
 باروخ، (الكولونيل) باروخ: 124، 125  
 باريس: 124، 309  
 باقة الغربية (قرية): 248، 250، 252، 278،  
 291 (الحاشية 16)، 365، 369  
 باكير، (الضابط) إدريس: 250  
 البالماس: 58، 59، 92 (الحاشية 36)، 154،  
 160، 268  
 باناش، رالف: 84  
 باور، إلعيزر بشيري: 139 (الحاشية 44)، 143  
 (الحاشية 109)، 170، 171، 175، 367  
 - انظر أيضاً: «فضيحة الناصرة» (مقال)  
 البحر الأبيض المتوسط: 120  
 بحيرة الحولة: 58، 268  
 البدو: 53، 72، 131، 237، 262، 368، 378  
 البديري، موسى: 154، 155، 311  
 البرازيل: 275، 276  
 براغ: 161، 163، 171، 174، 187  
 براي، إلعيزر: 81، 193 (الحاشية 66)، 267  
 البرتغال: 276  
 برعم (مستوطنة): 265
- برغمان، يعقوب: 374  
 بركات، حسن: 309  
 البرلمان الأردني: 249  
 البرلمان الإسرائيلي: 38، 357، 378  
 - انظر أيضاً: الكنيس  
 برمان (لبنان): 193 (الحاشية 63)  
 برنادوت، (الكونت) فولك: 84، 85، 96  
 (الحاشية 98)  
 البروة (قرية): 5، 10، 101 - 103، 105،  
 106، 123، 138 (الحاشية 16)، 209 -  
 211، 225، 329  
 - انظر أيضاً: أحيهود  
 بريطانيا: 52، 54، 55، 66، 81، 84 - 86، 91  
 (الحاشيتان 17، 18)، 156، 157، 186،  
 274، 286، 311، 352، 374، 380، 384  
 385، 395، 396، 398  
 البريطانيون: 51، 63، 65، 67، 84، 93  
 (الحاشية 54)، 169، 249، 276، 301،  
 310، 311  
 - انظر أيضاً: الإنكليز  
 البستاني، وديع: 340 (الحاشية 51)، 373،  
 374، 391 (الحاشية 93)  
 بستوني، رستم: 279، 356، 364 - 366، 378،  
 379  
 بستوني، محمد: 379  
 بستيسكي، شموئيل: 127، 139 (الحاشية  
 32)، 329



البقيعة (قرية): 108، 226، 390 (الحاشية 79)  
 بلان، يوسف عيسى: 255  
 بلد الشيخ (قرية): 59 - 61، 160  
 بلطي (شخص يهودي): 117  
 بلغراد: 159، 160، 187  
 بلمون، يهوشوع: 219، 235، 336، 362  
 بن بورات، مريم: 252  
 بن - تسفي، عيلي: 281 - 282  
 بن - تسفي، يتسحاق: 128، 239 (الحاشية 2)  
 بن - غال، ميخائيل: 304  
 بن - غوريون، دافيد: 19، 25، 34، 56، 62،  
 65، 66، 73 - 81، 93 (الحاشية 43)،  
 99، 100، 109، 118، 120، 121، 128،  
 130، 133، 137 (الحاشيتان 8، 10)، 141  
 (الحاشية 81)، 144 (الحاشية 132)، 154،  
 162 - 165، 169، 170، 181، 184 - 186،  
 188، 189، 200، 206، 215، 230، 232 -  
 234، 236، 237، 239 (الحاشية 1)، 240  
 (الحاشية 18)، 244 (الحاشيتان 104،  
 105)، 267، 269، 279، 280، 297، 298،  
 301، 303، 314، 326، 334، 338 (الحاشية  
 1)، 339 (الحاشية 22)، 344 (الحاشية  
 116)، 346، 348 - 350، 356 - 358، 363،  
 370، 376، 380، 383، 395، 398، 404  
 بن ليفي، يوحنا: 235  
 بنت جبيل (قرية/لبنان): 177  
 بنزيمان، عوزي: 33

بشارة، أنطون: 61، 177  
 بشارة، أنيس (أبو سليم): 227  
 بشارة، جبرائيل: 61، 177، 228، 230  
 بشارة، حنا: 228  
 بشارة، روضة: 194 (الحاشية 83)  
 بشارة، عزمي: 194 (الحاشية 84)  
 بشارة، نخلة: 77  
 بشير، بشير: 1  
 البصة (قرية): 101  
 بطرس: 227  
 البطوف (منطقة): 26، 87، 99، 134، 284،  
 401  
 - انظر أيضاً: سهل  
 البعنة (قرية): 61، 88، 98، 100، 103 - 106،  
 109، 139 (الحاشية 32)، 141 (الحاشية  
 83)، 172، 173، 176، 194 (الحاشية 78)،  
 195 (الحاشية 97)، 204، 205، 214،  
 220، 223، 224، 233، 241 (الحاشية  
 42)، 325 - 327، 342 (الحاشية 76)،  
 390 (الحاشية 79)  
 - انظر أيضاً: البعنة الحمراء  
 البعنة الحمراء: 390 (الحاشية 79)  
 - انظر أيضاً: البعنة  
 بغداد: 385  
 بقاعي (عائلة): 219، 222  
 بقاعي، شفيق: 222  
 - انظر أيضاً: أبو عبده، شفيق

- بنطوف، مردخاي: 279  
البنك العربي (حيفا): 65  
بنو معروف: انظر: الدروز  
بنياميني، يتسحاق: 305، 306  
بوابة مندلبوم (القدس): 319، 381  
«بوابة مندلبوم» (قصة قصيرة/ حبيبي): 381  
- انظر أيضاً: حبيبي، إميل  
بولمان، شلومو: 205، 208، 209  
بورمل، يثير: 401  
بئر السبع: 91 (الحاشية 24)، 270  
البياضة (قرية): 252، 278  
بيت جن (قرية): 108، 139 (الحاشية 44)  
بيت داراس (قرية): 62  
- انظر أيضاً: مطار  
بيت لحم: 75، 167  
بيروت: 31، 52، 53، 60، 88، 89، 115،  
163، 170 - 173، 193 (الحاشية 63)،  
211، 213 - 215، 227، 228، 257، 275 -  
277، 308 - 311، 315، 359، 360، 391  
(الحاشية 94)  
بيسان: 26، 53، 67، 74، 78، 135، 264،  
352  
بيغن، مناحم: 324
- (ت)  
التجمع الوطني الديمقراطي: 194 (الحاشية  
83)  
التخنيون: 378
- «تذكرات» (كتاب/ الأشهب): 160  
- انظر أيضاً: الأشهب، عودة  
تريبخا (قرية): 119، 128، 292 (الحاشية 50)  
ترشيحا (قرية): 28، 61، 100، 130، 141  
(الحاشية 83)، 173، 177، 195 (الحاشية  
97)، 214، 226 - 231، 241 (الحاشية  
42)، 243 (الحاشيتان 89، 91)، 282، 342  
(الحاشية 76)، 390 (الحاشية 79)  
ترك، صلاح: 137 (الحاشية 15)  
تشيجيك، (حورفي) يتسحاق: 302، 303  
تشيكوسلوفاكيا: 62، 70، 253، 380، 384  
«التطهير العرقي في فلسطين» (كتاب/ بابه):  
34، 93 (الحاشية 50)  
- انظر أيضاً: بابه، إيلان  
التقدميون: 349  
التل، عبد الله: 249، 290 (الحاشية 6)  
تل أبيب: 60، 67، 82، 162، 179، 199، 272 -  
274، 301، 304، 308، 310، 362، 364  
تماري، سليم: 1  
تنظيم النجادة: 362  
- انظر أيضاً: حركة  
تورنتو: 95 (الحاشية 88)  
توما، إميل: 155، 159، 171، 192 (الحاشيتان  
26، 28)، 345، 357
- (ث)  
ثورة 1936: 20، 55، 56، 220  
ثورة 1936 - 1939: 54، 92 (الحاشية 33)،



جبل الكرمل: 68، 71، 135، 145، 149  
 جبل كنعان: 268  
 جبل لبنان: 149  
 الجبهة العربية (1958): 402 - 404، 406  
 (الحاشية 16)  
 جبور، جبور: 374، 402، 403، 406 (الحاشية 16)  
 جت (قرية): 228، 252  
 جداي (عائلة): 310  
 جداي، طوني: 309  
 جداي، فخري: 308 - 311، 339 (الحاشيتان 32، 34)  
 جداي، يوسف: 339 (الحاشية 32)  
 جداي، يوسف فخري: 339 (الحاشية 34)  
 «الجديد» (مجلة): 46 (الحاشية 14)  
 الجديدة (قرية): 73، 101، 205  
 «جذور من الشجرة دائمة الخضرة» (كتاب/ سعد): 154  
 - انظر أيضاً: سعد، أحمد  
 جرايسي، سامي: 264  
 جرجورة، أمين: 349، 351، 353، 366، 377، 390 (الحاشية 69)  
 جرجورة، منعم: 232  
 جريس، صبري: 30، 31، 342 (الحاشية 91)، 405  
 - انظر أيضاً: «العرب في إسرائيل» (كتاب) الجزائر: 380

149، 156، 219، 311  
 الثورة الجزائرية (1954): 382  
 ثورة رشيد عالي الكيلاني (1941): 311، 340 (الحاشية 40)

## (ج)

الجابر، توفيق: 138 (الحاشية 16)  
 الجاعونة (قرية): 6، 7، 267  
 - انظر أيضاً: روش بينا  
 جامع دهمش (اللد): 76  
 - المذبحة: 76  
 الجامعة الأميركية في بيروت: 49 - 51، 277، 304، 315، 359، 373  
 - كلية الحقوق: 315  
 جامعة برنستون: 30  
 جامعة الدول العربية: 51، 56  
 الجامعة العبرية (القدس): 3، 31، 126، 322، 342 (الحاشية 91)، 398  
 - كلية الحقوق: 31  
 الجامعة الفرنسية (بيروت): 308  
 جبارين، حسن: 1  
 جبال الجليل: 72، 107، 132، 135  
 جبال القدس: 62 - 64، 136، 163  
 جبر، صالح: 116  
 جبل الجرمق: 108  
 جبل الجليل: 192 (الحاشية 26)  
 جبل الخليل: 163  
 جبل طابور: 281 - 283

- الجسر، شفيق: 77  
جسر المنصورة: 224
- الجش (قرية): 28، 115، 119، 128 - 130،  
137 (الحاشية 1)، 141 (الحاشية 83)،  
195 (الحاشية 97)، 230، 235، 238،  
266، 265
- جلجولية (منطقة): 312، 313، 397
- الجمعية الإسلامية - المسيحية (يافا): 311
- جمعية زوخروت: 43
- جمعية الصداقة السوفياتية - اللبنانية: 51
- جنوب أفريقيا: 381
- جنوب أميركا: 235
- الجنوب اللبناني: 6، 10، 88، 108، 110،  
113، 114، 119، 129، 133، 140 (الحاشية  
65)، 217، 219، 225، 265 - 267
- جنين: 6، 56، 202، 210، 211، 214، 225،  
257، 265، 273
- الجهاد المقدس (تنظيم): 93 (الحاشية 53)
- جهاز استخبارات الهاغاناه: 15 (الحاشية 7)،  
150، 175، 302
- انظر أيضاً: منظمة؛ الهاغاناه
- جهاز الحكم العسكري: 35، 236، 323،  
330، 333، 337، 355، 370، 398 - 400
- الجواميس (عشيرة): 262
- جولس (قرية): 101، 106، 205
- جونيه (لبنان): 257، 291 (الحاشية 33)
- جويد، (الشيخ) عطية: 58
- «جويش أوبزرفر» (صحيفة): 341 (الحاشية  
58)
- الجيش الأردني: 75، 132، 170، 178، 384
- الجيش الإسرائيلي: 3، 6 - 8، 19، 27، 29،  
34، 36 - 41، 43، 53، 70 - 73، 75 - 79،  
82 - 84، 87، 95 (الحاشية 78)، 98 -  
100، 106، 107، 109 - 111، 115 - 119،  
121، 126، 128، 129، 133، 134، 141  
(الحاشية 83)، 144 (الحاشية 136)، 151،  
152، 162، 177، 178، 180، 183، 184،  
189، 191 (الحاشية 13)، 195 (الحاشيتان  
88، 95)، 201، 206، 217، 220 - 222،  
226، 227، 230، 233، 234، 236، 253 -  
258، 260 - 262، 265، 266، 268، 269،  
278، 282، 286، 288، 291 (الحاشية 27)،  
297 - 299، 303، 305، 323، 329 - 331،  
333 - 337، 348، 376، 380، 383، 392  
(الحاشية 102)، 395، 396
- الفرقة 122: 103، 102
- الفرقة 123: 102، 103، 125، 138
- (الحاشية 21)، 207، 208
- اللواء التاسع: 125
- جيش الإنقاذ: 36، 53، 61، 64، 68، 70، 71،  
75 - 78، 82، 86 - 88، 93 (الحاشية 47)،  
96 (الحاشيتان 103، 105)، 98، 99،  
101، 102، 104، 109 - 111، 115، 117،  
122، 135، 140 (الحاشية 48)، 150



قصيرة؛ المتشائل (رواية)

حبيبي، ندى: 381

حبيبي، نعيم: 381

«حداشوت» (صحيفة): 296 (الحاشية 129)

حرب 1948: 6 - 8، 10، 11، 17، 18، 20،

23، 24، 26، 28، 30، 34، 39، 42، 45

(الحاشية 6)، 52، 57، 60، 71، 77، 79،

82، 90 (الحاشية 2)، 93 (الحاشية 53)،

96 (الحاشية 97)، 134، 141 (الحاشية

79)، 146، 148، 152، 154، 155، 186،

197، 214، 220، 268، 280، 282، 285 -

289، 295 (الحاشية 111)، 346، 380،

396، 398

حرب 1956: 39، 397، 398، 403

- انظر أيضاً: حرب السويس؛ حرب

سيناء؛ العدوان الثلاثي

حرب السويس (1956): 28، 29

- انظر أيضاً: حرب 1956؛ حرب سيناء

العدوان الثلاثي

حرب سيناء: 28، 198، 285، 380 - 382،

385، 396 - 398، 400، 401

- انظر أيضاً: حرب 1956؛ حرب

السويس؛ العدوان الثلاثي

الحرب العالمية الأولى: 7

الحرب العالمية الثانية: 55، 92 (الحاشية

27)، 156، 157، 308، 395

حرس الحدود: 285 - 288

160، 168، 173، 175 - 177، 179، 180،

219، 220، 222، 228، 259، 334، 359

الجيش البريطاني: 8، 210

الجيش السوري: 68، 72

الجيش العثماني: 315

الجيش اللبناني: 68

الجيش المصري: 26، 83، 86، 98، 132،

163 - 164، 167، 170، 175، 178، 183،

384

## (ح)

حائط المبكى: 315

الحاج، محمد: 123

- انظر أيضاً: أبو معيوف

الحاج إبراهيم، رشيد: 60

الحاج كريم، سليم: 7

حارة حواسة: 59، 61

الحارة الشرقية (الناصرية): 232

حانكين، يتسحاق: 72

الحايك، جريس شلبي: 112

حبل (قرية): 312

حبيب، عيسى: 193 (الحاشية 57)

حبيبي، إميل: 31، 32، 46 (الحاشية 16)، 95

(الحاشية 76)، 148، 154، 155، 159 -

161، 163، 171 - 173، 176، 178، 182،

188، 281، 364، 366، 367، 381، 382،

384، 390 (الحاشية 72)، 400، 401

- انظر أيضاً: «بوابة مندلبوم» (قصة

- حرفيش (قرية): 28، 130، 230، 257
- حركة الأرض: 403 - 405
- الحركة الإسلامية: 96 (الحاشية 105)
- الحركة الصهيونية: 20، 54، 66، 92 (الحاشية 29)، 149، 151، 156، 366، 395
- الحركة القومية العربية: 401
- الحركة الكشفية الكنسية: 361
- حركة النجادة: 53، 56
- انظر أيضاً: تنظيم
- حركة هشومير هتسير: 253، 265، 355
- الحركة الوطنية الفلسطينية: 53، 72، 149، 294 (الحاشية 97)، 310، 346، 362، 405، 373، 363
- الحزب التقدمي: انظر: التقدميون
- حزب حداش: 148
- حزب حيروت: 298، 349، 350
- الحزب الشيوعي الإسرائيلي: 15 (الحاشية 2)، 32، 84، 100، 146، 147، 155 - 157، 161، 165، 174 - 179، 181، 188، 194 (الحاشية 83)، 215، 284، 285، 310، 311، 317، 340 (الحاشية 40)، 341 (الحاشية 63)، 351، 353 - 356، 360، 361، 369، 375، 380 - 386، 390 (الحاشية 72)، 400، 402، 403، 405
- انظر أيضاً: حزب ماكي
- الحزب الشيوعي السوري: 191 (الحاشية 14)
- الحزب الشيوعي العراقي: 191 (الحاشية 14)
- (14)
- الحزب الشيوعي اللبناني: 173، 191 (الحاشية 14)
- حزب الصهيونيين العموميين: 349، 353
- الحزب العربي: 304
- الحزب العربي - الإسرائيلي: 403
- حزب ماكي: 22، 23، 32، 37، 38، 146 - 149، 153 - 155، 158، 160، 173، 174، 177، 178، 180 - 187، 189، 192 (الحاشية 28)، 193 (الحاشية 66)، 195 (الحاشية 87)، 196 (الحاشية 107)، 214، 230، 232، 248، 270، 271، 274، 284، 285، 298، 311، 315، 317، 319، 326، 334، 335، 346، 347، 350، 351، 353 - 372، 375، 377 - 386، 388 (الحاشية 31)، 390 (الحاشية 77)، 392 (الحاشية 108)، 393 (الحاشية 123)، 396، 398، 400 - 402، 404 - 406 (الحاشية 6)، 407 (الحاشية 22)
- انظر أيضاً: الحزب الشيوعي الإسرائيلي
- حزب مبام: 44، 74 - 76، 81، 84، 96 (الحاشية 99)، 115، 122، 143 (الحاشية 109)، 154، 160 - 163، 165، 166، 170 - 176، 182، 185، 186، 200، 232، 248، 267، 270، 279، 297، 298، 313، 344 (الحاشية 116)، 346، 347، 349، 350، 353 - 357، 359، 364، 365



- حليحل (آل، عائلة): 266 - 268
- حليحل، خالد: 266
- حليحل، علي: 1، 266، 293 (الحاشية 69)
- انظر أيضاً: أبو حسين
- حليحل، فاطمة شريفة: 1، 118
- حمدان، فارس: 281، 365، 366، 369، 390
- (الحاشية 67)
- حميد، أحمد مطلق: 225
- حنا، بطرس شكري: 112
- حنا، جورج: 51، 90 (الحاشيتان 5، 12)، 152، 153
- انظر أيضاً: «أنا عائد من موسكو» (كتاب)
- الحناوي (منطقة): 116
- الحوا، الياس: 112، 255
- الحوا، نمر الياس: 255
- الحوت، بيان نويهض: 389 (الحاشية 61)
- حوشي، آبا: 66، 149، 274، 348
- حولة (قرية/لبنان): 115، 119، 141
- (الحاشيتان 83، 84)، 195 (الحاشية 97)
- الحولة: 28، 29، 58، 198، 221، 224، 225
- انظر أيضاً: بحيرة
- حي العجمي (يافا): 273، 303، 307 - 310، 339 (الحاشية 32)
- حي القطمون (القدس): 57
- حي المنشية (يافا): 67، 301
- حي وادي النسناس (حيفا): 66، 363
- 367، 368، 370، 378 - 380، 386، 390
- (الحاشية 73)، 392 (الحاشية 108)، 396
- حزب مباي: 19، 128، 171، 198، 216، 217، 234، 239 (الحاشية 2)، 298، 299، 336، 345 - 354، 356 - 359، 363
- 365 - 373، 376، 378، 379، 386، 391
- (الحاشية 82)، 397، 402
- حسين (الشريف): 315
- حسين (الملك): 287، 384
- حسين، راشد: 386
- انظر أيضاً: «حين يجوع التاريخ» (مقال)
- الحسين، محمد علي: 327، 328، 331
- الحسيني، (الحاج) أمين: 51، 71، 82، 85، 91 (الحاشية 24)، 93 (الحاشية 53)، 166، 193 (الحاشية 48)، 219، 304، 311، 346
- انظر أيضاً: المفتي
- الحسيني، عبد القادر: 64، 93 (الحاشية 53)
- حشين (القاضي): 127، 327، 330
- حطين (قرية): 110، 112
- حكمة، محمد: 217
- حكومة «عموم فلسطين»: 85، 86، 176
- حكيم (المطران): 19، 229، 257، 258، 291
- (الحاشية 37)، 325، 358 - 364، 366
- 374، 378، 404
- حلب: 360
- الحلو: رضوان: 155، 156

خليل، فهد ميخائيل: 230، 231  
خميس، صليبا: 168، 169، 175، 176، 194  
(الحاشية 77)، 232، 271، 354  
خميس، صموئيل: 77  
خميس، يوسف: 379  
خنيفس، صالح: 150، 151، 365، 369  
الخوارجا غزال: 126، 127  
- انظر أيضاً: رابينوفيتش، تسفي  
خوري، الياس: 40، 41، 219، 220  
- انظر أيضاً: «باب الشمس» (رواية)  
خوري، جريس: 65  
خوري، خليل: 284  
خوري، رمزي: 194 (الحاشية 78)، 407  
(الحاشية 22)  
خوري، صبحي فرح: 277  
خياط: 270  
خياط، إميلي: 316  
خياط، فيكتور: 65

#### (د)

دائرة أراضي إسرائيل: 224، 225  
دار الجسر (الناصرية): 95 (الحاشية 82)  
«دافار الأسبوع» (صحيفة): 129، 170  
دالية الكرمل (قرية): 68، 135، 149  
الدامور (بلدة/ لبنان): 114  
الدامون (قرية): 10، 15 (الحاشية 8)، 101،  
209، 211، 219  
- انظر أيضاً: سجن

حيدر، محمد: 138 (الحاشيتان 16، 18)،  
216، 242 (الحاشية 67)  
- انظر أيضاً: أبو جميل  
«حين يجوع التاريخ» (مقال/ حسين): 386  
- انظر أيضاً: حسين، راشد

#### (خ)

الخازن، شكري نجيب: 139 (الحاشية 32)،  
374، 406 (الحاشية 16)  
خاص، محمد: 269، 272  
الخالدي، حسين: 56  
الخالدي، وليد: 34، 90 (الحاشية 5)، 93  
(الحاشية 50)  
الخانوق (منطقة): 77  
خبيزة (قرية): 210  
خربة الجلمة: 252، 253  
«خربة خزعة» (رواية/ يزهار): 40  
- انظر أيضاً: يزهار، س.  
الخصاص (قرية): 58، 60، 92 (الحاشية  
36)، 160، 268، 269، 293 (الحاشية 70)  
خطة بيل (1937): 20  
خطة الخلد (1956): 287، 288  
الخطة دالت (نيسان/ أبريل 1948): 20، 25،  
34، 62 - 69، 145، 163  
الخطيب، محمد نمر: 90 (الحاشية 2)  
خلايلة، إبراهيم عبد الله: 87  
الخليل: 167، 194 (الحاشية 71)، 271، 272،  
307



(الحاشية 83)، 195 (الحاشية 97)، 204،  
205، 214، 217، 220، 223، 233، 241  
(الحاشية 42)، 327، 333، 342 (الحاشية  
76)

دير الأيتام: انظر: دير الساليزيان  
دير حنا (قرية): 89، 110، 119 – 120، 134،  
284

دير الساليزيان (الناصرية): 261 – 263  
دير القاسي (قرية): 119، 257  
دير ياسين: 64، 93 (الحاشية 54)، 95  
(الحاشية 78)، 115، 288، 397  
– المجزرة: 160

ديشوم (قرية): 118

## (ذ)

ذباح، صبحي محمد: 105  
ذياب، أحمد: 142 (الحاشية 103)  
ذياب، جاد مصطفى: 87  
ذيب، سعد محمد: 116، 141 (الحاشية 73)

## (ر)

رأس الناقورة: 215، 277، 309، 318 – 319،  
360

«الرابط» (مجلة): 47 (الحاشية 41)، 235،  
236، 253، 335، 359، 374 – 376

رايين، يتسحاق: 28، 79  
راينوفيتش، (بهراف) تسفي: 126، 127،  
205، 207، 208، 212

داموني، ميخائيل: 255

دانين، عزرا: 99، 235  
داود، نقولا: 244 (الحاشية 96)

دايان، زوهر (زوريك): 150  
دايان، موشيه: 150، 234، 290 (الحاشية 7)  
الدبوري، نمر: 261  
«دخان في عيلبون» (قصيدة/ أبو حنا): 362  
– انظر أيضاً: أبو حنا، حنا

الدروز: 19، 21، 27، 37، 63، 71 – 73،  
76، 93 – 95 (الحواشي 52، 65، 86)،  
97، 98، 100، 104، 108، 109، 132،  
133، 135، 141 (الحاشية 69)، 145،  
146، 149 – 152، 205، 206، 237، 240  
(الحاشية 18)، 250، 351، 399

الدرويش، حسن محمد: 261  
درويش، محمود: 10، 31، 42، 46 (الحاشية  
14)

– انظر أيضاً: «أنقذونا من هذا الحب  
القاسي» (مقالة)

دكلوش، حنا: 357

دلاتا (قرية): 118

دمشق: 219، 276

دوبروفسكي (الراهب): 263، 292 (الحاشية  
53)

دوري، لطيف: 397

دونكلمان، بن: 75، 77، 79، 80، 152، 303

دير الأسد (قرية): 103 – 106، 109، 141

– انظر أيضاً: الخواجا غزال

رابينوفيتش، يونتان (يونس): 126

راديو إسرائيل: 36

راديو موسكو: 380

راز، موشيه: 391 (الحاشية 82)

رافع، سعيد: 217

رافع، مصطفى: 217

رام الله: 1، 76، 173، 178

الرامة (قرية): 61، 88، 89، 100، 107 – 111،

115، 120، 127، 129، 137 (الحاشية 9)،

139 (الحاشية 44)، 206، 240 (الحاشية

20)، 257، 275، 276، 390 (الحاشية 79)

ريبورت، يتسحاق: 308

رتنر، يوحنا: 398

– اللجنة: 398

رفع: 132

رفول: 129

الرملة: 53، 69، 73، 74، 76، 78، 79، 81،

95 (الحواشي 78، 79، 86)، 135، 136،

167، 188، 193 (الحاشية 57)، 300 –

303، 307، 314، 340 (الحاشية 50)،

354، 390 (الحاشية 75)

الرملي، صالح يوسف: 116

رميش (قرية/لبنان): 88، 104، 107، 114،

129، 130، 140 (الحاشية 65)، 173، 257

روبنسون، شيلا: 35

روبين، حنان: 279

رودس: 27، 197، 211، 362

روزن، بنحاس: 316

روزنتال، روفيك: 287، 296 (الحاشية 129)

الروس: 51، 52، 90 – 91 (الحاشيتان 12،

18)، 152، 153

روسمان (القاضي): 221

روسيا: 51، 54، 90 – 91 (الحاشية 12)،

153، 351

روش بينا (مستوطنة): 6، 267

– انظر أيضاً: الجاعونة

الروم الأورثوذكس: 77

الروم الكاثوليك: 358

روما: 317

رومانيا: 130، 230، 243 (الحاشية 91)

الريحانية (قرية): 130، 137 (الحاشية 1)

## (ز)

زايد، غيور: 283

زريق (عائلة): 113

زريق، بديع جريس: 112

زريق، حبيب: 111، 112، 140 (الحاشية

52)، 258

زريق، ذياب داود: 112

زريق، سهيل: 361، 362

زريق، فرج هزيمة: 112

زريق، فريد بطرس: 105، 112

زريق، فضلو غنطوس: 112

زريق، فؤاد نوفل: 112



## (س)

ساجور (قرية): 104، 106، 109، 276  
 ساحة الشهداء (لبنان): 228  
 ساحة العين (مجد الكروم): 3، 6-8، 11، 12، 102، 104، 123، 124، 134، 138  
 (الحاشية 24)، 142 (الحاشية 100)،  
 209، 214، 218، 329  
 - المذبحة: 343 (الحاشية 104)  
 ساسون، إياهو: 56، 235، 347، 348  
 ساسون، موشيه: 235، 244 (الحاشية 112)  
 سالم (قرية): 231  
 ساو باولو: 275  
 ستالين، جوزف: 159، 168، 187، 387  
 ستوكويل (الجنرال): 65  
 سجن أبو عجيبة (سيناء): 270  
 سجن أبو عقيلة (سيناء): 167  
 سجن بعلبك: 159  
 سجن الدامون: 203  
 سجن شطة: 203  
 السجن المركزي (يافا): 305  
 سجن الناصرة: 222  
 سحماتا (قرية): 119  
 سخنين (قرية): 87، 96 (الحاشية 105)،  
 119، 134، 144 (الحاشية 134)  
 «سر النكبة» (كتاب/الحواري): 363  
 - انظر أيضاً: الهواري، محمد نمر  
 سرحان، حسن: 330

زريق، قسطنطين: 26، 49-51، 70، 83،

152، 177

- انظر أيضاً: «معنى النكبة» (كتاب)

زريق، معين سليم: 257

زريق، منير سليم: 257

زريق، نايفة سليم: 257

زريق، نعيم غنطوس: 112

الزعبي (عائلة): 171، 300

الزعبي، سيف الدين: 75، 82، 94 (الحاشية

61)، 96 (الحاشية 97)، 145، 170،

171، 176، 185، 267، 345، 349، 351،

353، 357، 366، 369، 377، 378، 387

(الحاشية 13)، 390 (الحاشيتان 66، 69)

الزعبي، شريف: 216

زلمنوفيتش: 231

الزغرية (قرية): 68، 72، 137 (الحاشية 1)،

145

زهر، فؤاد نصر الله: 88

زهرة الجاعونية: 6-8، 12، 209، 240

(الحاشية 30)

زهر (القاضي): 127، 327

زياد، توفيق: 148، 387 (الحاشية 14)

الزيب (قرية): 101، 215

زيحو، محمد (أبو عاطف): 102

زيلبرغ (القاضي): 127، 327

الزينة، رشيد أيوب: 257

الزينة، فوزي: 256

- سرحان، حسين: 217
- سروجي (عائلة): 359، 360
- سروجي، الياس: 88، 96 (الحاشية 109)، 107، 108، 139 (الحاشية 41)، 360
- سروجي، أنيس: 1، 360
- سروجي، عزيز: 359
- سروجي، عفيف: 360
- سروح (قرية): 119، 128
- سرور، الياس: 111، 257
- انظر أيضاً: «النكبة في عيلبون» (كتاب)
- سرور، حنا أنيس: 255
- سرور، فرج: 114
- السعد (عائلة): 276
- سعد، أحمد: 154
- انظر أيضاً: «جذور من الشجرة دائمة الخضرة» (كتاب)
- السعد، ألبرت: 340 (الحاشية 51)، 341 (الحاشية 61)
- سعد، حسن يوسف: 329
- السعد، شوقي بك: 276، 277
- السعد، فريد: 65، 294 (الحاشية 97)
- سعدي، أحمد: 1، 34 - 35
- سعسع (قرية): 115، 119، 130، 141 (الحاشية 83)، 160، 185، 195 (الحاشية 97)، 256، 357، 379
- السعودية: 85
- سعيد، حسين علي: 210
- سعيد، رجا: 244 (الحاشية 96)
- السكاكيني، خليل: 57
- السلطي، نايف: 261
- سليم، (الحاج) عبد: 208، 240 (الحاشية 28)
- انظر أيضاً: مناع، (الحاج) عبد سليم
- سليمان، ميلاد: 112
- سمارة، الياس: 257
- سمعان، إبراهيم: 255
- سميح (ابن زهرة الجاعونية): 7
- السميرية (قرية): 101
- سميلانسكي، يزهار: انظر: يزهار، س.
- السنوسي، محمد إدريس (الملك): 254 (الحاشية 95)
- سنيه، موشيه: 273، 294 (الحاشية 90)، 392 (الحاشية 108)
- سهل البطوف: 116، 119، 289
- انظر أيضاً: البطوف
- السهل الساحلي: 61، 74
- سورية: 6، 26، 28، 29، 64، 66، 73، 74، 79، 83، 85، 116 - 119، 141 (الحاشية 73)، 149 - 151، 197، 210 - 212، 214، 219، 224، 225، 229، 254، 262، 263، 265، 268، 276، 281، 282، 360، 379، 384، 385
- سوسان، نجيب: 88
- سوسان، (الخوري) يوسف إسطفان: 130



- شاي: انظر: جهاز استخبارات الهاغاناه 325
- شبه جزيرة سيناء: 395
- انظر أيضاً: سيناء
- الشجرة (قرية): 110
- شحادة، أحمد: 244 (الحاشية 96)
- شحادة، فيليب: 323
- شحادة، محمد سليم: 261
- شدموت دهوراه (مستوطنة): 282
- شرق الأردن: 6، 210، 265
- انظر أيضاً: الأردن؛ المملكة الأردنية
- شرق أوروبا: 359، 368
- الشرق الأوسط: 146، 157، 162، 189، 383، 384
- شركة أبنية الرياض (يافا): 307
- شركة باصات الجليل (الناصرية): 352
- شركة باصات العلمين (عمّان): 211
- شركة دويك للسجائر (ترشيحا): 226، 227
- شركة ميكوروت للمياه: 117
- الشركس: 97، 145، 250
- شريدة، عزيزة: 118
- شريدة، فاطمة: انظر: حليحل، فاطمة
- شطريت، بيخور: 25، 80 – 82، 109، 128 –
- 130، 169، 171، 255، 256، 272، 274،
- 297، 298، 302، 303، 305، 306، 316،
- 338 (الحاشية 1)، 339 (الحاشية 22)،
- 347، 369
- الشعار، مدحت: 163
- سولنس، أليشع: 82، 129، 142 (الحاشية 95)، 169، 171، 267
- سيغف (الضابط): 220
- سيغف، توم: 33، 40، 41، 99
- انظر أيضاً: «الإسرائيليون الأوائل» (كتاب)
- سيناء: 167، 269، 287، 315، 380، 397، 398
- انظر أيضاً: شبه جزيرة
- سينما مايو (حيفا): 178، 181
- (ش)
- الشاباك: 382
- شايبيرا، حايم موشيه: 272
- شارع الأنبياء (حيفا): 66
- شارع تولوز 1 (يافا): 308
- شاريت، (شرتوك) موشيه: 99، 171، 182، 184، 189، 200، 230، 232، 235، 274، 298، 303، 324، 337، 352، 372، 373، 376 (الحاشية 31)
- شازار، زلمان: 270
- الشاغور (منطقة): 26، 88، 100، 102، 105 – 107، 109، 120، 134، 139 (الحاشية 33)، 144 (الحاشية 134)، 205، 212، 219، 220، 238، 242 (الحاشية 54)، 289، 369، 401
- شافيط، أري: 34، 144 (الحاشية 132)
- شامي، ميخائيل متري: 112

- شعب (قرية): 10، 15 (الحاشية 8)، 28، 40،  
87، 88، 101، 107، 123، 195 (الحاشية  
97)، 209، 211، 217 - 226، 242  
(الحواشي 53، 54، 67)، 329، 336  
شعبة الأمن العام (ليبيا): 276  
شعث، إبراهيم: 273  
شفا عمرو (قرية): 19، 60، 63، 66، 71 -  
73، 76، 78، 88، 95 (الحاشية 85)،  
127، 135، 145، 149 - 152، 173، 174،  
184، 190 (الحاشيتان 4، 8)، 233، 264،  
282 - 284، 336، 349، 354، 361، 365،  
369، 374، 407 (الحاشية 21)  
شفي تسيون (مستوطنة): 5، 15 (الحاشية 4)،  
215  
شكري، الياس: 107  
شلایم، آفي: 33  
شلوش (الضابط): 272  
شمعوني، يعقوب: 143 (الحاشية 109)، 302  
شنهاف، يهودا: 1  
شنورمان، (شني) يوسف: 124، 125  
شهاب، (القاضي) سعيد: 177  
الشواهدة، إسماعيل الحسين: 116  
الشواهدة، حسين: 116، 117  
الشواهدة، محمد: 116  
شوفاني، الياس: 228، 229  
شوفاني، عبد الله سمعان: 112، 113  
شومر، حنا: 374
- شويلي (الضابط): 208، 224، 240 (الحاشية  
27)، 242 (الحاشية 70)  
- انظر أيضاً: أبو خضر  
شيبان (الدكتور): 107  
الشيخ خليل، إبراهيم علي: 219  
- انظر أيضاً: أبو إسعاف؛ فرقة أبو  
إسعاف  
الشيخ دنون (قرية): 266  
شيلواح، رؤوفين: 290 (الحاشية 7)  
شيلون، منير: 272، 276، 294 (الحاشية 98)  
الشيوعيون: 19، 23، 32، 35 - 38، 44، 53،  
71، 72، 75، 82، 86، 90 (الحاشية 2)،  
94 (الحاشية 65)، 100، 145 - 189، 191  
(الحاشيتان 13، 17)، 195 (الحاشية 88)،  
200، 229، 231 - 236، 244 (الحاشيتان  
104، 112)، 252، 258، 269 - 271، 317،  
323، 325، 326، 334 - 336، 345 - 347،  
349، 354، 355، 357 - 364، 367 - 370،  
374 - 378، 381، 382، 385، 386، 388  
(الحاشية 19)، 390 (الحاشية 79)، 393  
(الحاشية 131)، 396 - 402، 404
- (ص)  
صغير، محمد أسعد: 217  
صفد: 1، 26، 36، 74، 88، 97، 117 - 119،  
128، 129، 135، 266، 267  
الصفصاف (قرية): 115، 117، 118، 122،  
141 (الحاشيتان 81، 83)، 195 (الحاشية



## (ط)

الطبري، (الشيخ) طاهر: 235، 236، 374  
الطبري، (القاضي) موسى: 403  
طبرية: 26، 36، 63 - 68، 74، 78، 81، 110،  
119، 135، 163، 264، 298، 352  
طبنكين (الضابط): 139 (الحاشية 44)  
طرابلس (لبنان): 315  
طرابلس الغرب (ليبيا): 274، 276، 277، 294  
(الحاشية 98)  
طرطوس: 360  
طريق الناصرة - طبرية: 64  
طمرة (قرية): 87، 205، 264  
طه، أحمد مصطفى: 217  
طوبى (قرية): 68، 72، 137 (الحاشية 1)،  
145، 325  
طوبى، الياس توفيق: 344 (الحاشية 118)  
طوبى، توفيق: 66، 95 (الحاشية 76)، 137  
(الحاشية 9)، 154، 159 - 161، 163،  
164، 167، 172، 174 - 176، 178، 184،  
186، 189، 191 (الحاشية 21)، 193  
(الحاشية 63)، 230، 231، 244 (الحاشية  
104)، 252، 272، 273، 285، 294  
(الحاشية 87)، 323، 326، 334، 337،  
344 (الحاشية 118)، 349، 350، 357،  
359، 364، 366، 383، 396 - 398  
طوقان، قدرى حافظ: 90 (الحاشية 5)  
طويل، جورج: 65

266، (97)

الصفوري، أبو محمود: 75  
صفوري، سعيد: 360  
الصفوري، محمود: 151  
صفورية (قرية): 53، 76، 79، 95 (الحاشية  
85)، 238، 261، 262، 264  
الصلح، رياض: 215، 241 (الحاشية 43)  
صلحة (قرية): 115، 118، 122، 141 (الحاشية  
83)، 195 (الحاشية 97)  
- المذبحة: 115  
الصلب الأحمر: 227، 309، 359  
صليح، جوزيف حنا: 255  
صليح، يوسف الياس: 112  
«الصنارة» (صحيفة): 161  
صندلة (قرية): 273  
صهيون (عائلة): 173  
صور: 213، 215  
- انظر أيضاً: ميناء  
صيدا: 6، 9، 114، 213، 215، 220، 227

## (ض)

ضبية (بلدة/لبنان): 374  
الضفة الغربية: 37، 85، 86، 91 (الحاشية  
24)، 115، 132، 163، 176، 178، 180،  
182، 198، 212، 248، 249، 265، 280،  
287، 288، 290 (الحاشية 11)، 295  
(الحاشية 111)

عبد الرحيم، أحمد: 308  
 عبد الله (الملك): 55، 56، 72، 76، 84 - 86،  
 90 (الحاشية 8)، 132، 164، 166، 176،  
 248، 249  
 عبد الله، حمد أحمد: 106، 107  
 عبد الناصر، جمال: 186، 380 - 386، 395،  
 398، 399، 405  
 عبده، محمد: 164  
 عبده، يوسف: 94 (الحاشية 59)  
 «عبرة فلسطين» (كتاب/العلمي): 52، 152  
 - انظر أيضاً: العلمي، موسى  
 عبود، توما: 275  
 عبود، خليل توما: 274 - 277، 295 (الحاشية  
 99)  
 عثمانة، حسن عيسى: 260  
 عثمان، حمد: 224، 242 (الحاشية 70)  
 عثمان، نور حمد: 242 (الحاشية 70)  
 العثمانيون: 3  
 العدوان الثلاثي (1956/1957): 186، 383،  
 395، 398  
 - انظر أيضاً: حرب 1956؛ حرب  
 السويس؛ حرب سيناء  
 عرابة (قرية/قضاء عكا): 119، 134، 144  
 (الحاشية 134)، 284  
 - انظر أيضاً: عرابة البطوف  
 عرابة البطوف (قرية): 324  
 - انظر أيضاً: عرابة (قضاء عكا)

الطبية (قرية/قضاء رام الله): 173  
 الطبية (قرية/المثلث): 390 (الحاشية 77)  
 الطيرة (قرية): 53، 250 - 252، 280 - 281،  
 295 (الحاشية 111)، 397، 406 (الحاشية  
 7)  
 الطيرة (قرية/قضاء حيفا): 378  
 طيطبا (قرية): 118

## (ع)

«عائد إلى حيفا» (رواية/كفاني): 32  
 - انظر أيضاً: كفاني، غسان  
 العابد، علي محمد: 105  
 عارة (قرية): 210، 211، 278 - 280  
 العارف، عارف: 53، 63، 90 (الحاشية 2)،  
 91 (الحاشية 24)، 93 (الحاشية 52)،  
 249، 262، 287، 290 (الحاشية 14)، 338  
 (الحاشية 14)  
 - انظر أيضاً: «النكبة: نكبة بيت المقدس  
 والفردوس المفقود، 1947 - 1949»  
 (كتاب)  
 عاشور، علي: 269، 272  
 «عال همشمار» (صحيفة): 74، 81، 232، 234  
 عباس، سعيد حسين: 223، 224، 243 (الحاشية  
 71)  
 عباس، مدلول: 76، 280  
 العباسي، عصام: 94 (الحاشية 59)، 164  
 عباسي، مصطفى: 35، 263  
 عبد الباقي، أحمد حلمي: 56، 85



- العراق: 311، 319، 368، 382، 385  
العراقي، جاسم: 137 (الحاشية 15)  
عراقي، عبد الرحيم: 295 (الحاشية 111)،  
406 (الحاشية 7)  
العراقيون: 251، 280  
عرب السواعد (عشيرة): 223  
عرب الشبلي (عشيرة): 282  
عرب الصبيح (عشيرة): 281 - 283  
عرب العرامشة (عشيرة): 130  
«العرب في إسرائيل» (كتاب/ جريس): 30  
- انظر أيضاً: جريس، صبري  
عرب المواسي (عشيرة): 116، 117، 141  
(الحاشية 83)، 195 (الحاشية 97)  
عرب الهيب (عشيرة): 58، 68، 72، 137  
(الحاشية 1)، 145، 325  
- انظر أيضاً: الهيب  
عساف (البطريك): 229  
عسفيا (قرية): 68، 135، 149، 150  
العصبة، معجل: 116  
عصبة الأمم: 54  
عصبة التحرر الوطني: 32، 37، 61، 66، 71،  
81، 82، 93 (الحاشية 46)، 95 (الحاشية  
76)، 98، 100، 111، 146، 148، 153 -  
179، 181 - 183، 185، 186، 188، 192 -  
195 (الحواشي 26، 57، 66، 78، 87)،  
232، 244 (الحاشية 105)، 270، 271،  
298، 311، 334، 344 (الحاشية 116) -
- 346، 350، 354، 355، 357، 373، 381،  
384، 386  
- اللجنة المركزية: 158  
عطا الله (الدكتور): 108  
عطية (الشيخ): 268، 269  
عطية (عائلة): 268، 293 (الحاشية 70)  
العفولة (قرية): 68، 257  
عقل، محمد: 292 (الحاشية 42)  
العقلة، علي نمر: 282  
عكا: 5، 8، 25، 36، 61، 66، 68، 69، 73،  
74، 78 - 80، 82، 88، 110، 126، 131،  
135، 150، 172 - 174، 203، 210، 215،  
221، 224، 229، 257، 264، 266، 300،  
302، 303، 349، 352، 354، 357، 360،  
362، 363، 390 - 392 (الحواشي 75،  
82، 115)، 402، 406 (الحاشيتان 8، 9)،  
407 (الحاشية 21)  
- انظر أيضاً: قضاء  
عكبرة (قرية): 1، 267، 268  
علما (قرية): 118  
العلمي، سعد الدين: 95 (الحاشية 82)  
العلمي، موسى: 52، 90 (الحاشية 5)، 91  
(الحاشيتان 17، 18)، 152  
- انظر أيضاً: «عبرة فلسطين» (كتاب)  
العلي، محمود سليم: 261  
عليزا (الرفيقة): 270  
عمّان: 86، 176، 211، 215، 229، 241

عيلبون (قرية): 6، 26 - 28، 47 (الحاشية 32)، 99، 100، 103 - 105، 108 - 116، 122، 125، 131، 133، 134، 139 (الحاشية 46)، 140 (الحاشيتان 62، 68)، 141 (الحاشية 83)، 142 (الحاشية 95)، 197 (الحاشية 97)، 238، 247، 254 - 264، 284، 289، 291 - 292 (الحاشيتان 33، 37)، 361، 390 (الحاشية 79)، 396

عيلبوني، فضل فضلو: 112  
عيلوط (قرية): 26، 47 (الحاشية 32)، 79، 95 (الحاشية 85)، 238، 247، 254 - 264

289، 292 (الحاشية 50)

عين إبل (قرية/ لبنان): 114

- الكنيسة: 114

عين البيضا (نبع): 261

عين جرار (قرية): 252، 278

عين الزيتون (قرية): 117، 266

عين الزيتون (قرية): 252، 278

عين السهلة (قرية): 252، 278، 279

عين غزال (قرية): 53

عين ماهل (قرية): 282

عين المنصور (نبع): 282

(غ)

«الغائبون الحاضرون» (كتاب/ كوهين): 35

- انظر أيضاً: كوهين، هليل

الغابسية (قرية): 266

غاليلى، يسرائيل: 115، 140 (الحاشية 62)،

(الحاشية 43)، 276، 307، 340 (الحاشية 51)

عمقا (قرية): 231

عملية حيرام (أواخر تشرين الأول/ أكتوبر

1948): 19، 25، 36، 41، 57، 83، 89، 94

(الحاشية 64)، 97 - 137 (الحاشية 10)،

141 (الحاشية 86)، 142 (الحاشية 93)،

144 (الحاشية 136)، 152، 202، 206،

218 - 220، 266، 271، 348

عملية ديكل (النخلة/ تموز - يوليو 1948):

75

- انظر أيضاً: معارك الأيام العشرة

عملية نحشون (نيسان/ أبريل 1948): 62، 64

عملية يفتاح (نيسان/ أبريل - أيار/ مايو

1948): 145

عملية يوحنان (1950): 235

عموكة (قرية): 118

العهد العثماني: 2، 20، 351

عواودة، وديع: 1

عودة، محمد نمر: 310، 311

عودة الله، محمد: 261

عوض، سليم يوسف: 89

عوض، يوسف: 88

- انظر أيضاً: أبو سليم

العيادات (عشيرة): 262

عيسى، أحمد: 105

العيسى، محمد مصطفى: 261



- 141 (الحاشية 81)  
غانم، صالح إبراهيم: 225  
غانم، هنيدة: 248  
غروميكو، أندريه: 162  
الغريفات (عشيرة): 262  
غزة: 70، 85، 86، 163، 167، 170، 171،  
176، 178، 180، 194 (الحاشية 71)،  
271، 273، 380  
غطاس (آل، عائلة): 139 (الحاشية 42)  
غطاس، جميل: 61  
غطاس، كمال: 61  
غلبير، يوأف: 387 (الحاشية 9)  
غلعاد (مستوطنة): 259  
غلوب باشا: 287، 384  
غليلوت (مستوطنة): 270  
- انظر أيضاً: إجليل  
غنایم، مسعود: 96 (الحاشية 105)  
غوجانسكي، إلباهو: 179  
غولديرغ، عاموس: 1  
**(ف)**  
الفايكان: 74، 283، 358  
فارة (قرية): 118  
فاشيتس، يوسف: 122، 234  
فاعور (عائلة): 221  
فاكسمان (المحامي): 332  
الفاهوم (آل، عائلة): 79، 168، 176  
الفاهوم، إبراهيم: 77  
الفاهوم، أحمد توفيق: 357  
الفاهوم، طاهر: 374 - 376، 402، 403، 406  
(الحاشية 16)  
الفاهوم، عاطف: 95 (الحاشية 83)  
الفاهوم، عبد اللطيف: 93 (الحاشية 52)  
الفاهوم، ماجد: 225  
الفاهوم، يوسف: 77  
فايتس، يوسف: 120، 229، 235  
الفايز، محمد: 261  
فخر الدين المعني الثاني: 149  
فراج، خالد: 2  
فراجي: 226، 227  
فراجي، إيلي: 226  
فراضية (قرية): 113، 115، 140 (الحاشية  
68)، 141 (الحاشية 83)، 206  
فرح، بولس: 66، 159، 160، 192 (الحاشية  
26)  
فرحات، خالد ذياب: 101، 104  
فرحات، ذياب قاسم: 127، 329  
فرعم (قرية): 72  
فرعون، حسن: 340 (الحاشية 51)  
فرقة أبو إسعاف: 87، 88، 219، 220، 224،  
225  
- انظر أيضاً: أبو إسعاف؛ الشيخ خليل،  
إبراهيم علي  
فرقة غولاني: 103، 105، 111، 258، 261  
فرنسا: 173، 186، 286، 380، 395، 396، 398

القاسم، سليم: 269، 270  
القاسم، سميح: 31  
قاسم، عبد الكريم: 382 - 383، 385  
القاسم، نعمت: 361  
قانون استملاك الأراضي (1953): 376  
قانون أموال الغائبين (1950): 316، 322  
قانون التجنيد الإجباري (1954): 184  
قانون الجنسية (1950): 376  
- انظر أيضاً: قانون المواطنة  
قانون الدخول إلى إسرائيل (1952): 322  
قانون العودة (1950): 184، 320، 321، 347  
قانون الغائبين: 376  
- تعديله: 376  
قانون مصادرة أموال «الغائبين الحاضرين»: 316  
قانون منع التسلل، الخروقات والقضاء (1954): 322  
قانون المواطنة (1952): 319 - 321، 332  
- انظر أيضاً: قانون الجنسية  
القاهرة: 31، 275، 276، 315، 385  
القواقجي، فوزي: 53، 169، 170، 178، 179، 183  
قblان، إسماعيل: 150  
قبية (قرية): 288  
قداح، حسين خليل: 217  
قداح، محمد علي سعيد: 101، 211 - 216  
قدس (قرية): 118

فرهود، حنا الياس: 105  
فرو، قيس: 190 (الحاشيتان 6، 8)  
فريدمان، (عمانوئيل) مانو: 7، 128، 129، 266 - 268  
فريمان، شارلز: 232  
فسوط (قرية): 28، 128، 130، 177، 205، 228، 230، 292 (الحاشية 50)، 360  
«فضيحة الناصرة» (مقال/ باور): 170  
- انظر أيضاً: باور، إليعزر بشيري  
الفقير، محمد: 312  
الفلاح، سعيد: 261  
الفواز، زهية: 116  
فوج جبل العرب: 63، 73، 150، 151  
فورمان، جيري: 377  
فيشمان، (الحاخام) يهودا ليف: 81  
فيعاني، ميشيل: 312  
فيلنر، مثير: 192 (الحاشية 46)، 270، 271، 357، 396  
فيلنسكا، إستر: 178

## (ق)

قائمة التقدم والعمل: 369، 378  
قائمة كتلة العمال: 388 (الحاشية 20)  
قائمة الناصرة الديمقراطية: 349، 351 - 353، 390 (الحاشية 66)  
قادري (عائلة): 106  
القارة الأفريقية: 356  
القاسم (آل، عائلة): 139 (الحاشية 42)



- القدس: 52، 53، 56، 61، 64، 69، 70، 72، 75، 76، 84، 91 (الحاشيتان 17، 24)، 92 (الحاشية 38)، 105، 107، 127، 178، 192 (الحاشية 26)، 211، 271، 272، 306، 307، 312، 314، 315، 317، 319، 320، 331، 341 (الحاشية 61)، 362، 381، 396، 406 (الحاشية 3)
- القدس الغربية: 57، 64، 272
- قديتا (قرية): 1، 118، 266 - 268، 293 (الحاشية 69)
- قرا، (الضابط) يعقوب: 129
- قرار الأمم المتحدة 194 (1948/12/11): 182، 197، 358، 395
- قرار التقسيم (1947/11/29): 51، 52، 54 - 56، 58 - 60، 62، 67، 75، 85، 93 (الحاشيتان 44، 48)، 97، 111، 131، 132، 145، 146، 150، 153، 154، 157 - 162، 165، 167، 174، 179، 180، 182، 185 - 188، 191 (الحاشية 21)، 219، 331، 347، 349، 355، 359، 362
- القسام، عز الدين: 219
- القسطل (قرية): 64
- انظر أيضاً: معركة قسيس، مسعد: 353، 360، 366، 374، 378، 390 (الحاشية 69)
- قضاء عكا: 328
- قطاع غزة: 132، 182، 198، 395، 398
- قلعة ظاهر العمر: 283
- قليلية: 287، 296 (الحاشية 127)
- قلنسوة (قرية): 250، 251
- قناة السويس: 380، 393 (الحاشية 127)، 398
- تأميمها: 384
- القنصلية الفرنسية (يافا): 308
- القنصلية اليوغسلافية (القدس): 160
- قنطار، خليل: 190 (الحاشية 6)
- قهوة عزات (مجد الكروم): 138 (الحاشية 24)
- قهورجي، حبيب: 403
- (ك)
- كابول (قرية): 205، 223
- الكاثوليك: 109، 361، 366
- كافكا: 305
- كاهاتي، م.: 313
- كبها، مصطفى: 35، 292 (الحاشية 42)
- الكتاب الأبيض (1939): 55
- الكتلة العربية - الإسرائيلية: 374 - 376
- الكتلة العربية الشعبية: 353، 390 (الحاشية 73)
- انظر أيضاً: حزب مبام
- كراد البقارة (قرية): 28، 221
- كراد الغنامة (قرية): 28، 221
- كريل، داليا: 31، 139 (الحاشية 44)
- انظر أيضاً: «إميل حبيبي: باق في حيفا» (فيلم)

- كردوش، منصور: 96 (الحاشية 90)، 402، 403
- كركي، بشير: 127، 143 (الحاشية 119)
- كركي، زاهي: 1، 143 (الحاشية 119)، 172، 173 (الحاشية 66)
- كركي، ماغي طوبي: 137 (الحاشية 9)، 143 (الحاشية 119)، 193 (الحاشية 63)
- كرميل: 401
- كرمل (اسم شخص): 404
- «الكرمل» (مجلة): 10
- كرمل، موشيه: 78 - 80، 121، 122، 128، 240 (الحاشية 18)
- الكرملين: 168
- كریات بيالك (مستوطنة): 9
- كریات عمال (مستوطنة): 190 (الحاشية 6)
- كریات موتسكين (مستوطنة): 9
- كريتشمير، دافيد: 320
- انظر أيضاً: «المكانة القانونية للعرب في إسرائيل» (كتاب)
- الكساير (قرية): 63
- انظر أيضاً: معركة
- كفار غليكسون (مستوطنة): 260
- كفر بزا (قرية): 397
- كفر برعم (قرية): 27، 28، 115، 119، 128 - 130، 133، 185، 238، 253، 265، 266
- 290 (الحاشية 1)، 325، 336، 357، 379
- كفر سمیع (قرية): 226، 227
- كفر عنان (قرية): 113، 115، 140 (الحاشية 68)، 141 (الحاشية 83)، 195 (الحاشية 97)، 206، 240 (الحاشية 20)، 276
- كفر قاسم (قرية): 28، 37، 39، 45 (الحاشية 9)، 186، 249 - 251، 286 - 289، 380
- 392 (الحاشية 115)، 396 - 398
- المجزرة (1956): 186، 248، 279، 285 - 288، 381، 383، 396، 397، 399
- 401، 403، 406 (الحاشية 3)
- كفر قرع (قرية): 47 (الحاشية 32)، 247، 251، 254 - 264، 289، 292 (الحاشية 42)
- كفر كنا (قرية): 95 (الحاشية 85)، 360، 384
- كفر مندا (قرية): 283 - 285
- كفر ياسيف (قرية): 19، 73، 88، 98، 101، 205، 231، 232، 244 (الحاشية 96)، 354، 369، 377
- كلية ترانسنطة (القدس): 307
- الكلية العربية (القدس): 307
- كلية لندن الجامعية: 275
- كندا: 95 (الحاشية 88)، 235، 318
- كنعان (عائلة): 104
- كنعان، محمد حسن (أبو عاطف): 101، 104، 211
- كنفاني، غسان: 31، 32
- انظر أيضاً: «عائد إلى حيفا» (رواية)
- الكنيست: 148، 160، 181، 184، 216، 230، 233، 237، 244 (الحاشية 104)، 267



268، 270، 272 - 274، 279، 316،  
319 - 321، 324 - 327، 334، 345، 349،  
351 - 353، 355، 364 - 367، 370،  
372، 373، 375، 376، 378، 379، 390  
(الحاشية 76)، 400، 407 (الحاشية 22)  
- الانتخابات الأولى (16/1/1949):  
203، 237، 326، 346، 367، 386  
- الانتخابات الثانية (1951): 216، 364 -  
371، 391 (الحاشية 82)  
- الانتخابات الثالثة (1955): 376 - 382  
- الانتخابات (1959): 385، 386  
- الانتخابات (1977): 148  
- لجنته: 233  
- انظر أيضاً: البرلمان الإسرائيلي  
الكنيسة الأورثوذكسية (عيلبون): 111  
الكنيسة الكاثوليكية (عيلبون): 111  
كروخاف هشاحر (مستوطنة): 267  
كورن، ألينه: 322  
كوسا، الياس: 65، 93 (الحاشية 57)، 269،  
280، 300، 314 - 320، 326، 340 - 341  
(الحاشية 54)، 344 (الحاشية 123)، 372 -  
376، 391 (الحاشية 91)، 402 - 405  
- انظر أيضاً: «مَنْ هو المضلل» (مقال)  
كوسا، نقولا: 318، 340 (الحاشية 54)  
كوفنر، أبا: 175  
«كول هعام» (صحيفة): 147، 161، 162،  
180، 182، 214

ليبيا: 29، 234، 235، 274، 276، 277، 294  
(الحواشي 94، 95، 98)، 310، 312، 314  
ليحي (عصابة): 64، 84  
ليفي، حنان: 102، 138 (الحاشية 21)  
لين، أمنون: 336

## (م)

المأمور، محمد مصطفى: 261  
ماخنس، غاد: 93 (الحاشية 43)  
مالطا: 276  
المالكية (قرية): 118  
مانهايم، كارل: 403  
مبارك (المطران): 265  
متا، بطرس شكري: 255  
متا، حلوة شكري: 255  
متا، مريم شكري: 255  
متا، نعمة ميخائيل: 255  
متحف أم الفحم: 35  
المتشائل (رواية/ حبيبي): 31، 32، 46  
(الحاشية 16)، 381  
- انظر أيضاً: حبيبي، إميل  
المثلث (منطقة): 26، 29، 35، 37، 39، 131،  
135، 197، 198، 200، 205، 247 - 254،  
260، 278، 280، 285 - 290 (الحاشية  
3)، 291 (الحاشية 16)، 311، 312، 314،  
351، 365، 368، 369، 390 (الحاشيتان  
67، 77)، 392 (الحاشية 115)، 397 -  
399، 403

217، 219، 224، 227 - 229، 235، 238،  
254 - 258، 264، 265، 271، 275، 277،  
291 (الحاشية 33)، 319، 328، 331،  
345، 357، 359، 366، 373، 374، 379،  
381، 390 (الحاشية 72)

لجنة بيل (1937): 55

لجنة الطوارئ (يافا): 302، 304، 307 - 309

لجنة الطوارئ العربية (حيفا): 316

اللجنة القومية (حيفا): 60

اللجنة القومية (يافا): 304

اللجون: 257

اللد: 53، 69، 73، 74، 76، 78، 79، 81، 95

(الحواشي 78، 79، 86)، 135، 136،

167، 188، 193 (الحاشية 57)، 300 -

303، 314، 340 (الحاشية 50)

اللطرون: 76

لنداو (القاضي): 221

لندن: 275، 309

لنيادو، مثير: 303

لهافوت حفيفا (مستوطنة): 253

لواء ألكسندروني: 259

لوبراني، أوري: 404

لوبية (قرية): 53، 110

لوس أنجلس: 309

لوستيك، إيان: 33، 299

الليات (منطقة): 103

ليبرمان (الدكتور): 273



- 310، 312 - 314، 319، 321، 322، 325 -  
333، 339 (الحاشية 18)، 341 - 343  
(الحواشي 61، 90، 100، 102)، 372  
المحكمة العسكرية: 217، 406 (الحاشية 3)  
المحكمة المركزية: 215، 216، 319، 367  
محمد، صالح: 261  
محمود، عبد الرحيم: 168  
محمود، مرعي حسين: 261  
مخيم بيت عين الماء (نابلس): 210، 211  
مخيم شاتيلا (لبنان): 215  
مخيم عين الحلوة (لبنان): 3، 5، 6، 9، 215،  
220  
مخيم المية ومية (لبنان): 114  
مدرسة الرامة الثانوية: 295 (الحاشية 99)  
مدرسة الفرير الثانوية (يافا): 308  
مرج ابن عامر: 60، 64، 67، 82، 145، 261  
«المرصاد» (مجلة): 379  
مرقص، نمر: 194 (الحاشية 78)، 244 (الحاشية  
96)  
مروات، أحمد: 1  
المزاريب (عشيرة): 262  
المزرعة (قرية): 205، 266  
مستشفى الجامعة الأميركية (بيروت): 359  
مستشفى ربام (حيفا): 127، 273  
المستشفى الفرنسي (يافا): 312  
المستشفى النمساوي (الناصره): 257  
مستشفى الهمشري (لبنان): 220
- المجالس المحلية العربية: 376 - 377  
مجد الكروم (قرية): 3 - 5، 7 - 11، 87،  
98 - 105، 109، 113، 115، 120، 122 -  
127، 134، 138 (الحاشية 21)، 141  
(الحاشية 83)، 195 (الحاشية 97)، 203،  
205 - 220، 223، 225، 229، 233، 238،  
240 - 242 (الحواشي 21، 27، 37، 38،  
46، 67)، 282، 327 - 329، 331 - 333،  
342 (الحاشية 76)، 343 (الحواشي 102،  
104، 107)  
- المذبحة: 122 - 127  
المجدل (قرية): 53  
مجدل عسقلان (بلدة): 28، 81، 198، 237  
مجدو (قرية): 229، 250  
المجلس الإسلامي (يافا): 313، 314  
المجلس الإقليمي: 268  
مجلس البلدية (يافا): 304  
مجلس الأمن: 50  
المجيدل (قرية): 53، 79، 95 (الحاشية 85)،  
261، 264  
محرز، يعقوب: 377  
محطة الإذاعة البريطانية: 110  
محكمة العدل العليا: 38، 44، 92 (الحاشية  
38)، 107، 125، 127، 139 (الحاشية 32)،  
216، 218، 220 - 222، 225، 230، 231،  
240 (الحاشية 21)، 252، 253، 265،  
266، 269، 277، 299، 301، 305، 306

- المسجد العمري (لبنان): 211
- مسلم، عازر سالم: 112
- المسلمون: 19، 27، 73، 79، 97، 100، 109، 119، 120، 128، 130، 133 - 135، 141
- (الحاشية 69)، 151، 152، 204، 237
- 351، 361، 366، 368، 389 (الحاشية 46)
- المسيحيون: 19، 21، 22، 27، 73 - 75، 97، 100، 108، 109، 120، 128، 130، 133
- 135، 139 (الحاشية 44)، 141 (الحاشية 69)، 149، 151، 152، 204، 226، 230
- 237، 317، 351، 358، 361، 366، 376
- «مشارف» (مجلة): 32
- مشار هعيمك (مستوطنة): 64
- مصالحة، نور الدين: 1، 35
- مصر: 39، 85، 86، 154، 186، 197، 285، 286، 315، 319، 380، 383، 384، 395 - 398
- المصريون: 270
- مطار بيت داراس: 62
- مطبعة الاتحاد: 404
- مطر، خليل سليم: 256
- مطر، صبحي: 112
- مطر، فارس سليم: 258
- مِعار (قرية): 87، 220، 223
- معارك الأيام العشرة (9 - 18 تموز/ يوليو 1948): 75، 133، 261، 271
- انظر أيضاً: عملية ديكل
- معارك باب الواد: 163
- «معاريف» (صحيفة): 402
- معامل تكرير البترول: 59
- معدي (آل، عائلة): 15 (الحاشية 7)، 73، 98، 101، 102، 106، 137 (الحاشية 14)، 369
- معدي، جبر داهش: 15 (الحاشية 7)، 108، 139 (الحاشية 43)، 151، 365، 369، 378
- معدي، علي ملحم: 138 (الحاشية 18)
- معدي، مرزوق ملحم: 138 (الحاشية 18)
- معركة القسطل: 163
- معركة الكسائر: 150
- معركة هوشة: 150
- المعلم، عبد الله مرقص: 114
- المعلم، (الخوري) مرقص يوحنا: 111، 254، 255، 291 (الحاشية 27)
- معلول (قرية): 79، 95 (الحاشية 85)، 261، 264
- معليا (قرية): 28، 130، 177، 205، 228 - 230، 243 (الحاشية 91)، 353، 366، 374
- معمر، جورج: 65
- «معنى النكبة» (كتاب/ زريق): 49، 50، 83، 152، 153، 177
- انظر أيضاً: زريق، قسطنطين
- معهد الهندسة: انظر: التخنيون
- معوناه (قرية تعاونية): 243 (الحاشية 91)
- المغار (قرية): 89، 110، 112، 113، 115



مناح، محيي الدين سعيد: 240 - 241  
(الحاشية 31)

- انظر أيضاً: أبو السعيد

مناح، مريم: 216

المنشية (قرية): 101

منصور، صويلح: 281

منصور، عطا الله: 33

المنصور، علي: 138 (الحاشية 16)

منصور، عوض حسن: 206

المنصورة (قرية): 119، 128

منظمة الهاغاناه: 57

- انظر أيضاً: جهاز استخبارات؛ الهاغاناه

مؤتمر اتحاد الشيوعيين العرب واليهود

(حيفا، 22 - 23/10/1948): 178، 180،

188

مؤتمر الأحزاب الشيوعية (الكومنفورم/

بلغراد): 159، 161، 188

مؤتمر الحزب الشيوعي (الناصرية، 1957):

189

مؤتمر الحزب الشيوعي الإسرائيلي الثاني

عشر (1952): 382

مؤتمر الحزب الشيوعي الإسرائيلي الثالث

عشر (1957): 382، 385، 401

مؤتمر العصبة (الناصرية، شباط / فبراير 1948):

158 - 160

المؤتمر الوطني الفلسطيني (غزة، أيلول/

سبتمبر 1948): 85

141 (الحاشية 69)، 323

مغارة عين الناطق: 117

المغرب: 298

المفتي: 53، 56، 64، 74، 75، 90 (الحاشية

8)، 169، 176، 233، 359، 362، 363

- انظر أيضاً: الحسيني، (الحاج) أمين

مقبرة نحللات يتسحاق (تل أبيب): 179

«المكانة القانونية للعرب في إسرائيل»

(كتاب/ كريتشمير): 320

- انظر أيضاً: كريتشمير، دافيد

المكر (قرية): 73، 101، 172، 205

مكليف، مردخاي: 137 (الحاشية 8)

مكي، أسعد: 269، 271

المملكة الأردنية: 198، 287

- انظر أيضاً: الأردن؛ شرق الأردن

«مملكة إسرائيل الثالثة»: 380

«من هو المضلل» (مقال/ كوسا): 376

- انظر أيضاً: كوسا، الياس

مناح، أحمد: 6

مناح، حسين سليم: 209

مناح، ذيب أسعد: انظر: أبو ناهي

مناح، (الحاج) عبد سليم: 123، 124، 329

- انظر أيضاً: سليم، (الحاج) عبد

مناح، عزيزة: 1، 118

مناح، علي سعيد: 216

مناح، كوثر: 209، 215

مناح، محمد: 6

ميناء حيفا: 66، 173، 274، 277

ميناء صور: 6، 215

ميناء مرسيليا: 173

ميناء يافا: 302

## (ن)

نابلس: 6، 56، 178، 210، 211، 229

النابلسي، سليمان: 287

نابلسي، محمد عبد القادر: 202

نابولي: 276، 277

ناتان، أبي: 227، 243 (الحاشية 82)

ناصر الدين (قرية): 64

الناصرية: 1، 15 (الحاشية 2)، 19، 22، 25 -

27، 36، 53، 60، 65، 66، 69، 71 - 83،

86، 88، 93 (الحاشية 52)، 95 (الحاشيتان

83، 86)، 96 (الحاشية 90)، 98، 102،

107، 108، 110، 129، 131 - 133، 135،

139 (الحاشية 41)، 148، 158، 159، 161،

163، 168 - 172، 174 - 178، 181، 185،

187 - 189، 193 (الحاشية 57)، 203،

208، 210، 216، 221، 231، 232، 238،

254، 261 - 264، 271، 272، 277، 283،

284، 292 (الحاشية 53)، 297، 300،

303، 348، 349، 351، 352، 354، 355،

357، 359 - 363، 367، 369 - 371، 373،

374، 377، 381، 382، 384، 385، 387،

(الحاشية 14)، 390 (الحواشي 68، 72،

75)، 392 (الحاشية 118)، 399 - 403،

مؤسسة الدراسات الفلسطينية: 1

الموارنة: 128، 137 (الحاشية 1)، 139

(الحاشية 46)، 265

موداعي، يتسحاق: 121، 122، 134

مور، عمانوئيل: 234، 252

موريس، بني: 33، 34، 40، 41، 45

(الحاشيتان 2، 3)، 94 (الحاشية 63)،

95 (الحاشية 86)، 125، 126، 133، 134،

140 (الحاشية 67)، 142 (الحاشية 93)،

144 (الحاشيتان 132، 136)، 257 - 258،

262، 285

- انظر أيضاً: «إصلاح خطأ» (كتاب)؛

«نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين»

(كتاب)

موسى، جمال: 61، 172

موسى، نديم: 61، 194 (الحاشية 78)، 324 -

325

موسكو: 23، 51، 146، 153، 161، 162، 165،

185، 382، 383، 385، 386

مولوتوف: 165

«الميثاق» (مجلة): 96 (الحاشية 105)

ميرون (قرية): 113، 115، 140 (الحاشية

62)، 195 (الحاشية 97)

ميكونيس، شموئيل: 160، 161، 171، 178،

179، 188، 350، 357، 383

- انظر أيضاً: «إلياهو غوجانسكي: الرجل

وأعماله» (كتاب)



نقارة، حنا: 173، 215، 216، 223، 224، 269،  
 300، 315، 318، 319، 326، 327، 332،  
 333، 340 - 342 (الحواشي 52، 67، 90،  
 91)، 367، 375، 407 (الحاشية 22)  
 نقارة، نائلة حنا: 242 (الحاشية 69)  
 النقب: 26، 28، 131، 182، 200، 239  
 (الحاشية 1)، 342 (الحاشية 78)، 348،  
 368، 378، 390 (الحاشيتان 67، 76)،  
 398، 406 (الحاشية 9)  
 نقولا، جبرا: 270  
 «النكبة في عيلبون» (كتاب/ سرور): 257  
 - انظر أيضاً: سرور، الياس  
 «النكبة: نكبة بيت المقدس والفردوس المفقود،  
 1947 - 1949» (كتاب/ العارف): 53، 63  
 - انظر أيضاً: العارف، عارف  
 نهاري (مستوطنة): 73، 126، 138 (الحاشية  
 18)، 391 (الحاشية 82)  
 النهر (قرية): 101  
 نهلال (مستوطنة): 240 (الحاشية 27)، 263  
 نوي، باروخ: 391 (الحاشية 82)  
 «نير» (مجلة): 47 (الحاشية 41)، 317، 318  
 نيقوسيا: 173

## (هـ)

«هآرتس» (صحيفة): 3، 34، 125، 306، 371  
 الهاغاناه: 58، 59، 61، 62، 64، 65، 67، 68،  
 72، 80، 93 (الحاشية 54)، 134، 145،  
 146، 148، 150، 151، 157، 160، 164 -

405، 407 (الحاشية 21)  
 - أحداث 1 أيار/ مايو 1958: 402  
 - انظر أيضاً: سجن  
 الناصرة العليا: 377، 381، 400  
 الناطور، عبد الحميد فارس: 251  
 الناظر، صلاح إبراهيم: 307  
 النبي روبين (قرية): 119، 128  
 النبي موسى (موسم): 91 (الحاشية 24)  
 نجم، مصطفى: 142 (الحاشية 103)  
 نحاس، جميل يوسف: 227  
 نحاس، يوسف: 226، 227  
 نحف (قرية): 106، 107، 141 (الحاشية  
 83)، 195 (الحاشية 97)، 220  
 نحمانى، يوسف: 268  
 نخلة (عائلة): 107  
 نخلة، خليل: 112  
 نخلة، زكي موسى: 112  
 نداف، محمد: 253  
 نسيم (الضابط): 261  
 «نشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» (كتاب/  
 موريس): 40، 41  
 - انظر أيضاً: موريس، بني  
 نصار، فؤاد: 95 (الحاشية 76)، 159 -  
 161، 163، 167، 168، 176، 311، 340  
 (الحاشية 40)  
 نصار، متيا: 172، 173  
 نصر، فريد: 65

هيكل، يوسف: 301، 304، 338 (الحاشية 14)  
«هيموكيد» (صحيفة): 339 (الحاشية 20)

## (و)

وادي الحمام: 269  
وادي سلامة: 111، 116، 140 (الحاشية 52)،  
282  
وادي شَعَب: 223  
وادي عارة: 6، 15 (الحاشية 5)، 210، 211،  
229، 249، 251، 252، 259، 260، 278،  
279، 289، 292 (الحاشية 45)، 295  
(الحاشية 101)  
واردي، مثير: 294 (الحاشية 98)  
وثيقة استسلام يافا (13/5/1948): 301،  
302، 304، 307، 308  
وزارة الأقليات الإسرائيلية: 298، 299، 306،  
369  
وزارة الأمن الإسرائيلية: 314  
وزارة الخارجية الإسرائيلية: 234، 236،  
274، 279، 358  
وزارة الخارجية الأميركية: 61، 93 (الحاشية  
48)، 161  
وزارة الداخلية الإسرائيلية: 44، 224، 236،  
327، 341 (الحاشية 67)، 342 (الحاشية  
91)، 367، 377  
وزارة الدفاع الإسرائيلية: 306، 334  
وزارة الشرطة الإسرائيلية: 298  
وعد بلفور: 54

166، 171، 220، 268، 301، 302، 304،  
305، 316، 362

- انظر أيضاً: جهاز استخبارات؛ منظمة  
الهدنة الثانية (صيف سنة 1948): 36، 83،  
86 - 89

الهستدروت: 299  
«معلولام هازيه» (مجلة): 47 (الحاشية 41)  
هكرملي، إلباهو: 198  
هكيرن هكيمات: 82، 171، 234، 265، 268،  
298

الهندي، خليل: 1 - 2  
هوارى (عائلة): 227  
هوارى، فاطمة: 227  
الهواري، محمد نمر: 19، 53، 56، 90  
(الحاشية 2)، 221، 235، 236، 244  
(الحاشية 112)، 252، 265، 325 -  
327، 336، 362 - 364، 366، 374، 389  
(الحاشية 61)

- انظر أيضاً: «سر النكبة» (كتاب)  
هوبسباوم، إريك: 11  
هوشة (قرية): 63  
- انظر أيضاً: معركة  
الهيئة العربية العليا: 56، 180، 311  
الهيّيب (عشيرة): 262  
- انظر أيضاً: عرب الهيّيب  
الهيّيب، محمد (أبو فلاح): 262  
الهيّيب، فياض سليمان: 223



يتسحاكي، زئيف: 125، 126، 138 (الحاشية 22)

يركا (قرية): 15 (الحاشية 7)، 19، 73، 98، 101، 102، 106، 109، 137 (الحاشية 14)، 138 (الحاشيتان 16، 18)، 150، 151، 205، 365، 369

يرمياهو، (الكولونيل) دوف: 119، 126

يزهار، س.: 40

– انظر أيضاً: «خربة خزعة» (رواية)

يفيه، إيلي: 79

يني، يني: 73، 377، 402، 403، 406

(الحاشية 16)

يهود أوروبا: 40

يهود ليبيا: 274، 294 (الحاشية 98)

«اليوم» (صحيفة): 44، 47 (الحاشية 31)،

98، 202، 214، 234، 236، 241 (الحاشية

47)، 250، 260، 290 (الحاشيتان 7،

11)، 292 (الحاشية 45)، 299، 307، 312،

327، 354، 358، 363، 406 (الحاشية 8)

يوم الأرض (30 آذار/ مارس 1976): 405

اليونان: 179

«الوقائع الغربية في اختفاء سعيد أبي النحس المتشائل»: انظر: المتشائل

وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى:

انظر: الأونروا

الولايات المتحدة الأميركية: 104، 180،

309، 389 (الحاشية 46)، 395

– انظر أيضاً: أميركا

وندرمان (قائد الشرطة/ الناصرة): 360

وهاب، شقيب: 63، 76، 150، 151

## (ي)

يادين، يغثيل: 120، 234

يافا: 36، 38، 53، 56، 61، 65 – 69، 74، 78،

80، 81، 110، 135، 136، 192 (الحاشية

26)، 247، 270، 273، 274، 300 – 314،

339 (الحاشية 34)، 340 (الحاشيتان 50،

51)، 352، 362 – 364، 372 – 374، 406

(الحاشيتان 8، 9)

– انظر أيضاً: ميناء

يانوح (قرية): 27، 133، 228

## إنتاج المؤسسة ونشاطاتها

### أ - الإدارة العامة

يشرف على إدارة المؤسسة مجلس أمناء يتألف من أربعين شخصية من معظم الأقطار العربية، يجتمع مرة في السنة، ويتولى رسم السياسة العامة للمؤسسة، وتخطيط برامجها البحثية والنشرية، وتأمين الموارد المالية، والمصادقة على موازنة المؤسسة السنوية. ينتخب المجلس لجنة تنفيذية تشرف على أعمال المؤسسة ما بين اجتماعاته، ويعاونها المدير العام ومديرو المكاتب ولجان أهمها اللجنة المالية ولجنة الأبحاث ولجنة الموارد المالية.

### ب - المكاتب

مكتب بيروت مقر المؤسسة، ومركز المعلومات والتوثيق، وإنتاج منشورات المؤسسة بالعربية. مكتب واشنطن أنشئ عام 1976 ويصدر مجلة وكتباً بالإنكليزية. ممثل في باريس: يعنى بنشر كتب تصدرها المؤسسة بالفرنسية. مكتب القدس: أنشئ عام 1995 في القدس الشرقية باسم: مؤسسة الدراسات المقدسية. يعمل حالياً في رام الله ويصدر مجلتيه وكتباً ويشكل حلقة الوصل مع الداخل الفلسطيني.

### ج - الدوريات

- (1) «مجلة الدراسات الفلسطينية» (1990 - ) فصلية تصدر عن مكنتي بيروت والقدس وتوزع في البلاد العربية والعالم.
- (2) *Journal of Palestine Studies* (1971 - ) فصلية تصدر عن مكتب المؤسسة في واشنطن وتنتشرها وتوزعها University of California Press. (3) *Jerusalem Quarterly* (1998 - ) فصلية تصدر عن مكتب المؤسسة في القدس الشرقية، متخصصة بشؤون المدينة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. (4) «حوليات القدس» (2003 - ) دورية تصدر عن مكتب المؤسسة في القدس الشرقية، وتعنى بتاريخ مدينة القدس ومجتمعها وثقافتها. (أصدرت المؤسسة في باريس عام 1981 مجلة *Revue d'études palestiniennes* وتوقفت عن الصدور عام 2008).

### د - الكتب

تقر لجنة الأبحاث في اجتماعاتها الدورية برنامجاً نشرياً سنوياً. وقد أصدرت المؤسسة أكثر من 600 كتاب باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، معظمها ذو طابع مرجعي بحثي وتوثيقي، ويصدر بعضها بالإنكليزية بالاشتراك مع جامعة كولومبيا في نيويورك وأكسفورد في بريطانيا وغيرها، وبالعربية بالاشتراك مع جامعات ومراكز أبحاث في فلسطين والبلاد العربية.

### هـ - المحاضرات والندوات

- (1) محاضرة قسطنطين زريق السنوية في بيروت بالعربية أو الإنكليزية وتتناول قضايا عربية أساسية. (2) ندوة برهان الدجاني السنوية في بيروت أو عمان وتعالج موضوعاً عربياً رئيسياً في السياسة أو الاقتصاد. (3) ندوة ينظمها مكتب واشنطن في إطار مؤتمر MESA الذي يعقد سنوياً في الولايات المتحدة. (4) ندوات عامة ومغلقة تنظمها لجنة الأبحاث وتعالج قضايا راهنة تتصل بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني.

### و - مركز المعلومات والتوثيق

يتألف المركز من مكتبة قسطنطين زريق في بيروت وموقع المؤسسة على الإنترنت ([www.palestine-studies.org](http://www.palestine-studies.org)). وتعتبر المكتبة أكبر مكتبة متخصصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني وبالشؤون اليهودية والصهيونية في الوطن العربي. وتحتوي على أكثر من سبعين ألف مجلد ومئات الدوريات والصحف بلغات متعددة. ويرتادها الباحثون والإعلاميون وغيرهم، وخدماتها متاحة في موقع المؤسسة على الإنترنت. ويحتوي الموقع أيضاً على تعريف بالمؤسسة وفروعها ونشاطاتها وإنتاجها، ويتيح الاطلاع على محتويات مكتبتها ومقالات مجلاتها، كما يتيح شراء منشوراتها بطريقة سهلة وأمنة.

### ز - مالية المؤسسة

تقوم الموازنة السنوية للمؤسسة على إيرادات مبيع منشوراتها والتبرعات غير المشروطة وريع وقفيته.

### ح - الحصول على منشورات المؤسسة

تطلب منشورات المؤسسة من مقرها ومكاتبها وكلاء التوزيع والمكتبات في لبنان والبلاد العربية والعالم ومن موقعها على الإنترنت. عنوان المؤسسة في بيروت: شارع أنيس النصولي، متفرع من فردان، ص.ب.: 11-7164، الرمز البريدي 11072230 - بيروت، لبنان، هاتف: 804959-1-00961، فاكس: 814193-1-00961، Email: [sales@palestine-studies.org](mailto:sales@palestine-studies.org)



## الكتاب

يحمل هذا الكتاب في طياته تجديدات متعددة: نظرية ومنهجية، وفي مصادر المعرفة ومراجعتها. وتنفض الدراسة الغبار عن حقبة تأسيسية في تاريخ الفلسطينيين الذين بقوا في حيفا والجليل بعد النكبة (1948-1956). وتسمح هذه الدراسة بسرد حكايات إنسانية وشخصية للمهمشين، مغايرة للروايات التاريخية النخبوية. فأسباب وحيثيات البقاء في فلسطين بعد سنة 1948 ظلت ضبابية قلما سلط المؤرخون الأضواء عليها. وهذه الدراسة تسلط الأضواء على بعض حالات «عدم الطرد» من الناصرة وأغلبية قرى ناحيتها، والقرى الدرزية وغيرها. ويشمل البحث حكايات من لم يطردوا، وآخرين اقتلعوا ثم عادوا إلى وطنهم. ويوثق لصراع البقاء وحيثياته منذ النكبة حتى حرب السويس ومذبحة كفر قاسم اعتماداً على منشورات ومخطوطات قلما عاينها الباحثون. وفي سبيل إسماع صوت المهمشين في شمال فلسطين حينذاك لا يهمل البحث الوثيقة الشفوية من خلال مقابلات أجريت مع من عايشوا الأحداث وكانوا شهود عيان عليها.

## المؤلف

مؤرخ فلسطيني متخصص بتاريخ فلسطين في العهد العثماني، وباحث في الدراسات الإسرائيلية، وخصوصاً ما يتعلق منها بتاريخ الفلسطينيين الذين بقوا بعد نكبة 1948. يعمل منذ عدة عقود أستاذاً للتاريخ في جامعات فلسطين وإسرائيلية، منها جامعة بيرزيت والجامعة العبرية. وكانت مؤسسة الدراسات الفلسطينية قد أصدرت له ثلاثة كتب عن لواء القدس وفلسطين عموماً في العهد العثماني. كما نشرت له منذ التسعينيات عدة كتب ودراسات أخرى عن النكبة والفلسطينيين في القرن العشرين باللغات العربية والعبرية والإنكليزية.

ISBN 978-614-448-014-4



9 786144 480144

\$ 12.00



مؤسسة الدراسات الفلسطينية  
Institute for Palestine Studies